باتريك هـ أونيل

مبادئ علم السياسة المقارن

ترجمة: باسل جبيلي

تدقيق: حسام الدين خضور

مكتبة
مؤمن قريش

مبادئ
علم السياسة المقارن

عنـــوان الكتـــاب : مبادئ علم السياسة المقارن

عنوان الكتاب الأصلي : Esseutitials of the Comparative Politoes

المؤلـــــــف : باتريك هـ أونيل

ترجمـــــــة : باسل جبيلي

تـــــــدقيق: حسام الدين خضور

النـاشـــــــر : الفرقد ـ شرق وغرب

الطبعـــة الأولـــى : 2012

التنفيـــذ والإشـــراف : دار الفرقد

الإخـراج الفـني وتـصميم الغـلاف : أحمد إسماعيل

جميع الحقوق محفوظة

دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع

سورية ـ دمشق

هـاتف : 6660915 - 6618303 (00963-11)

ص . ب : 34312 فاكس: 6660915 (00963-11)

البريـــــد الإلكترونـــــي : alfarqad70@ < Gmail.com / hotmail.com / yahoo.com

الموقـع علـى شـبكة الإنترنـت : http://www.alfarqad.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله، بأي شكل من الأشكال دون إذن مسبق من الناشر.

باتريك هـ أونيل

مبادئ
علم السياسة المقارن

ترجمة: باسل الجبيلي
تدقيق: حسام الدين خضور

المؤلــف

باتريك هـ. أونيل بروفيسور في علم السياسية شؤون الحكم في جامعة بوجت ساوند في تاكوما، واشنطن University of Puget in Tacoma, Washington. تركز اهتمامات دراسات وبحوث البروفيسور أونيل على مجالات نشر الديمقراطية والنزاعات والعنف السياسي. وتشمل منشوراته كتب: **الثورة من الداخل، حزب العمال الاشتراكي الهنغاري "حلقات الإصلاح" وانهيار الشيوعية ونقل الديمقراطية، وسائل الإعلام والتحولات السياسية** (محرر). يركز بحثه الراهن على إيران. محرر مشارك مع رون روغسكي لكتاب: **قراءات أساسية في علم السياسة المقارن**، ومؤلف مشارك مع كارل فيلد ودون شاير لكتاب: **حالات في علم السياسة المقارن**. وقد طبع الكتابان في دار دبليو دبليو نورتن وكومباني.

مقدمة الكاتب

شهدت السنوات العشرون المنصرمة تحولاً في علم السياسة المقارن: نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وانتشار الديمقراطية في كل أرجاء العالم، ونهوض القوى الاقتصادية الجديدة في آسيا تعمق العولمة. لبعض الوقت، نظر كثيرون إلى هذه التغييرات باعتبارها تقدماً كاملاً سينجم عنه تراجع النزاع العالمي وازدهار اقتصادي واسع. لكن، منذ عهد قريب، كان هناك شك متزايد، في حين تبدو المخاوف من المستقبل تنذر بالمجازفة أكثر من المكافأة، وبالنزاع أكثر من السلام. إنه لأمر صعب أن تثبت فكرة أن دولة ما يمكن أن تعمل من دون فهم جيد لمليارات الناس الذين يعيشون خارج حدودها. فالناس يتجاهلون العالم عند التعرض للخطر.

الغرض من هذا الكتاب هو أن يسهم في فهمنا لعلم السياسة المقارن (دراسة السياسات المحلية في كل أرجاء العالم) من خلال دراسة الأفكار المركزية والأسئلة التي تكوِّن هذا الحقل. يبدأ بالصراع الأساسي في علم السياسة: الصراع بين الحرية والمساواة ومهمة التوفيق أو الموازنة بين هاتين الغايتين. فنواة علم السياسة المقارن هي الكيفية التي تمت فيها تسوية هذا الصراع عبر المكان والزمان. يواصل الكتاب التأكيد على أهمية المؤسسات. فالفعل الإنساني يسترشد بالمؤسسات التي يبنيها الناس، مثل الثقافة والدساتير وحقوق الملكية. وإذا ما نشأت تلك المؤسسات تغدو مؤثرة ودائمة ـ ليس من السهل تجاوزها أو تغييرها أو إزالتها. وبالتالي المسألة المركزية في هذا الكتاب هي كيفية نشوء هذه المؤسسات، وكيفية تأثيرها في السياسة.

مع أخذ هذه الأفكار بالحسبان، ندرس المؤسسات الأساسية للسلطة ـ الدول، الأسواق، المجتمعات، الديمقراطيات والأنظمة غير الديمقراطية. ما هي الدول، كيف تنشأ، كيف يمكننا قياس قدراتها واستقلاليتها وكفاءتها؟ كيف تعمل الأسواق، وما هي أنواع العلاقات التي تقوم بين الدول والأسواق؟ كيف تتشكل المكونات المجتمعية مثل القومية والاثنية والأيديولوجيا والقيم السياسية"؟ ما هي الفروق الرئيسة بين أنظمة الحكم الديمقراطية وغير الديمقراطية، وما الذي يفسر أن هذا النظام أو الآخر يهيمن في أجزاء مختلفة في العالم. هذه مجموعة من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها.

وحالما يتم بحث هذه المفاهيم والمسائل، ستطبق في الفصول التالية بشكل مباشر على الأنظمة السياسية المختلفة ـ الديمقراطيات المتقدمة، والبلدان الشيوعية وما بعد الشيوعية، والدول المصنعة حديثاً والبلدان الأقل تطوراً. وفي كل هذه الأنظمة والبلدان، تشكل المؤسسات الأساسية للدولة والسوق والمجتمع وأنظمة الحكم الديمقراطي وغير الديمقراطي العلاقة بين الحرية والمساواة. فما هي الخصائص الأساسية التي تقودنا إلى تصنيف هذه البلدان معاً؟ كيف يقارن أحدها مع الآخر وما هي فرصها في التطور الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي. وفي النهاية، سنختتم نقاشاتنا بالعنف السياسي والعولمة، ونبحث مسألة الإرهاب والثورة بشكل خاص، ونربط ما درسناه بمجالي الاهتمام المركزي، الحرية والمساواة، في الوقت الحاضر.

ثمة تغييرات عديدة في هذه الطبعة من هذا الكتاب. تمثل أحد التغييرات في ترتيب فصلي الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية فقدمنا الأول على الثاني. والأساس المنطقي لهذا التغيير هو استخدام فصل أنظمة الحكم الديمقراطي كنموذج أساس لعرض أصول وبنى هذه الأنظمة، التي تسمح لنا بعدئذٍ بمقارنة أكثر تركيزاً مع الأنظمة غير الديمقراطية. ويسمح هذا للفصلين أن يكونا أكثر مقارنة على نحو واضح، بدلاً من دراسة الأنظمة غير الديمقراطية باعتبارها "فئة متبقية" لمؤسسات غريبة عن المألوف. وبالإضافة إلى ذلك، نُقِل الفصل الذي يدرس العولمة إلى نهاية النص، بعد مناقشة العنف السياسي مباشرة. وهذا يسمح لمناقشة العولمة بأن تستفيد من البحث المبكر للعنف السياسي ويدعنا أيضاً نبحث في كيفية الربط بين الاثنين. والأكثر أيضاً، يدرس فصل العولمة بشكل مفصل الطرق التي يمكن أن يتأثر بها علم السياسة المقارن كحقل دراسة بالغموض بين السياسات المحلية والدولية. وأخيراً، تمَّ تحديث الأمثلة والأدلة الداعمة، بالإضافة إلى ملاحظة الأعمال الحديثة المؤثرة في علم السياسة المقترن ومناقشتها.

تصميم هذا النص مختلف تماماً عن معظم الكتب في هذا الحقل. تقليدياً، تمَّ تأليف الكتب حول مجموعة من دراسات بلد معين، بفصول تمهيدية حول البلدان المتقدمة وما بعد الشيوعية والعالم الأقل تطوراً. وفي حين أن نصاً مثل هذا يمكن أن يقدم قدراً كبيراً من المعلومات عن مجموعة واسعة من الحالات، إلا أن المعالجة غالباً ما تكون أقل دقة في بحث القواعد الأساسية لعلم السياسة المقارن. فقد نعرف من هو رئيس وزراء اليابان لكننا لا ندرك تماماً الثقافة السياسية أو الميركانتلية أو استقلالية الدولة؛ كل الأفكار التي تساعدنا على صنع معنى للسياسة عبر الزمان والمكان. يسعى هذا النص إلى ردم هذه الفجوة ويمكن أن يستخدم في دراسة حالات تقليدية للمساعدة على متابعة

أسئلة وقضايا أكثر اتساعاً. وبإدراك هذه المفاهيم والبراهين والمسائل سيفهم القراء الديناميات السياسية في العالم الأوسع.

هذه المقاربة المنهجية للأدوات والأفكار المنهجية لعلم السياسة المقارن مدعومة بأسس دراسة راسخة تفسر وتعزز معظم المفاهيم المهمة. توضح قوائم المفاهيم الأساسية وأطر "**تحت الضوء**" في كل فصل المواد المهمة التي يريد القارئ أن يراجعها. وتوضح أشكال وجداول كثيرة المفاهيم الأساسية وتقدم بيانات عالمية واقعية ترتبط بالفكرة الرئيسة موضوع البحث. وتظهر المسارات الزمنية وخرائط الأفكار الأساسية التطورات السياسية الكبرى عبر الزمن حول الكرة الأرضية. وأخيراً يتم التأكيد على أهمية المؤسسات من خلال أطر "**المؤسسات في الواقع**."

ساهم أناس كثر في هذا الكتاب، النص نفسه بإلهام كتاب كارين مينغست **مبادئ العلاقات الدولية**. فعندما نشرت دار نورتن كتاب مينغست عام 1999، فتنت بدقته وتوصلت إلى استنتاج أن علم السياسة المقارن سيستفيد من نوع نص مماثل. وفي دار نورتن، شجعني بيتر ليسر أولاً على تقديم اقتراح حول نص هذا الكتاب، وشجعني روبي هارينغتون على تطوير الفصول الأولية، وشجع نشرها وقدم ردوداً تفاعلية مهمة في مراحل كثيرة، وكمحررة، ارتقت بي آن شن Ann Shin إلى مستوى عالٍ في كتابة المناقشات في الطبعة الأولى، وبالنسبة للطبعة الثانية، أخذ بيتر ليسر الواجبات التحريرية، وساعدني أكثر على تحسين العمل. وفي هذه الطبعة الثالثة، أرشدني آرون جامسيكاس عبر عدد من التنقيحات المعقدة. أنا ممتن لهم ثلاثتهم لمشاركتهم في هذا العمل. والشكر أيضاً لإليزابيث كاستر على مساعدتها في البحث.

وبالإضافة إلى العاملين في نورتن، ساعد أكاديميون كثر على تحسين هذا العمل. والأكثر أهمية كانوا زملائي في جامعة بوجت ساوند، لاسيما دون شاير Don Share وكارل فيلدز Karl Fields. على مدى السنوات القليلة الماضية شكلنا أنا ودوف وشاير فريق تدريس لعلم السياسة المقارن. وكان عملي مع هذين الأستاذين والباحثين المشهورين ما ساعدني على توليد الكثير من الأفكار في هذا الكتاب. وكان لطفاً من دون وكارل أن استخدما فصولاً تمهيدية من هذا النص في مقررهما وقدما قدراً كبيراً من الردود التفاعلية وعدد كبيراً من المقترحات. لقد كنت محظوظاً بهذين الزميلين. وجاء مصدر آخر هام من المعلومات من هؤلاء الذين راجعوه وقدموا معلومات بشكل مسبق للطبعة الثالثة وهم:

Emily Acevedo (California StateUniversity, Los Angeles), James Allan (Wittenberg University), Josephine Andrews (University of California, Davis), Alex Avila (Mesa Community College),William Heller (Binghamton University), Robert Jackson (University of Redlands), Ricardo Larémont (Binghamton University), Eric Leonard

(Shenandoah University), Mary Malone (University of New Hampshire), Pamela Martin (Coastal Carolina University), Philip Mauceri (University of Northern Iowa), Mark Milewicz (Gordon College), John Occhipinti (Canisius College), Anthony O'Regan (Los Angeles Valley College), Paul Rousseau (Universityof Windsor), Emmanuel Teitelbaum (George Washington University), and José Vadi (Cal Poly, Pomona).

وفي النهاية، أود أن أشكر طلاب جامعة بوجت ساوند على أسئلتهم وبعد نظرهم، وإدارة الجامعة لدعمها هذا المشروع، وأسرتي على صبرها.

باتريك هـ. أونيل

تاكوما، واشنطن

الفصل الأول

مقدمة

مفاهيم أساسية:

- يعتمد علم السياسة المقارن على منهج مقارن في وضع الفرضيات واختبارها.
- يستمر الجدل منذ زمن طويل حول إمكانية جعل علم السياسة المقارن أكثر خضوعاً للمعايير العلمية، أي أن يكون قادراً على تفسير السياسة أو توقع أحداثها.
- يتجسد أحد المفاهيم الذي يرشد دراستنا بالمؤسسات السياسية التي هي أنماط مستقلة من النشاط قائمة بذاتها وقيِّمة لذاتها.
- إن أحد المُثل الذي سيرشد دراستنا أيضاً هو العلاقة بين الحرية والمساواة، والكيفية التي توفِّق فيها السياسة بين هذين المفهومين في دول العالم.

شهد العالم خلال العقدين الماضيين عدداً هائلاً من التغييرات: صعود قوى اقتصادية جديدة في آسيا، وتراجع الشيوعية وبروز الرأسمالية والديمقراطية، وعودة الدين إلى الحقل السياسي، وانتشار الإنترنت ووسائل الاتصال اللاسلكية، وترسّخ العولمة. وكنتيجة لكل ذلك، أصبح الكثير من الأفكار والفرضيات التقليدية التي يتبناها الباحثون وصُناع القرار والمواطنون مثار تساؤل وتشكيك. فقد يؤدي ظهور مراكز جديدة للثروة إلى تقليص الفقر أو إلى زيادة عدم المساواة أو إلى

كليهما. قد تكون الديمقراطية قوة راسخة لا تتزحزح في المجتمع، وقد تتهاوى أمام عوائق كالقومية أو عدم الاستقرار الاقتصادي أو الثقافة. وربما تؤدي وسائل الاتصال الإلكترونية الجديدة إلى توثيق الصلات بين الأشخاص عبر المجتمعات المختلفة، الأمر الذي يخلق هويات مشتركة، ويمكن أن تؤدي وسائل الاتصال نفسها إلى تفتيت المجتمعات وهو ما يؤدي إلى انتكاسة حقيقية.

يوضح السجال حول النزاعات الإثنية هذه المسائل. لماذا يحدث هذا الشكل من العنف السياسي؟ هل هو رد على عدم المساواة الاقتصادية أو السياسية أو رد على حكومة سيئة؟ هل هو دور الخلافات الثقافية أو "صدام الحضارات"؟ وهل تحرّض العولمة على اندلاعه؟ ربما يكمن التفسير في مكان آخر تماماً، وراء قدرتنا على الرؤية أو فهمنا. كيف يمكننا أن نعرف ما هو الصحيح؟ كيف نختبر عدداً من التفسيرات ونقيّم مزاياها؟ الفرضيات والتفسيرات المتنافسة هي في قلب السجالات السياسية وقرارات السياسة، ومع ذلك غالباً ما يطلب منا أن نختار في غياب دليل موثوق أو فهم جيد للسبب والنتيجة. ولكي نكون مواطنين أفضل، يجب أن نفهم علم السياسة فهماً أفضل، و**علم السياسة المقارن** الذي هو دراسة ومقارنة السياسات المحلية بين الدول.

يستعرض هذا الفصل بعض المفردات والبنى الأساسية لعلم السياسة وعلم السياسة المقارن. وسيقع ذلك تحت ثلاث فئات رئيسة: ***المفاهيم التحليلية*** (الفرضيات والنظريات التي تقود عملية البحث)، ***والمناهج*** (الطرق التي ستتم من خلالها دراسة تلك النظريات واختبارها)، ***والمُثل العليا*** (القيم والمعتقدات المتعلقة بالنتائج المفضلة). تساعد المفاهيم التحليلية على طرح الأسئلة عن السبب والنتيجة في ميدان علم السياسة، في حين تزوّدنا المناهج بأدوات يمكن أن نحصل من خلالها على تفسيرات. أما المُثل، فتقدّم لنا طريقة لمقارنة ما نراه في الحياة السياسية مع ما نفضله. ويمكن للمفاهيم والمناهج أن تُساعدنا على الوصول إلى مُثلنا بإظهار ما لا نعرفه وكشف فرضياتنا عندما تكون خاطئة.

سيدرس بحثنا بعض الأسئلة الأساسية: ما هو علم السياسة؟ كيف يُقارن الباحث بين أنظمة سياسية مختلفة في العالم؟ كما سنعرّج على طرائق البحث في علم السياسة المقارن، وكيف قارب

الباحثون هذا الموضوع. وكما سنرى، على مدى القرن الماضي، لم يهتم الباحثون في السياسة بتحديات تحليل السياسة وحسب، بل تركز اهتمامهم على ما إذا كانت السياسة هي علم أيضاً. إن سبر أغوار هذه المسائل يجعلنا قادرين على أن ندرك بشكل أفضل الحدود والإمكانيات في علم السياسة المقارن. ومن الآن فصاعداً، سنتطرق إلى علم السياسة المقارن من خلال مفهوم **المؤسسات** أو النشاطات القائمة بذاتها والتي تستمد قيمتها من ذاتها. تلعب المؤسسات دوراً هاماً في تعريف وتشكيل ما هو ممكن ومحتمل في الحياة السياسية بوضع القوانين والمعايير والبنى التي نعمل من خلالها. وأخيراً، بالإضافة إلى دراسة المؤسسات، سندرس مثل الحرية والمساواة. وإذا كانت المؤسسات هي التي تضع قوانين اللعبة السياسية، فهدف اللعبة ذاتها هو المزيج الأمثل من الحرية والمساواة. هل يجب أن يتحقق أحدهما على حساب الآخر؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأيهما هو الأكثر أهمية؟ هل يمكن تحقيق الحرية والمساواة معاً؟ أو هل يمكن أن يكون أحدهما مرغوباً محل الآخر؟ بالمعرفة التي نكسبها بالبحث في هذه الأسئلة، سنكون قادرين على فهم تعقيدات الحياة السياسية في العالم.

ما هو علم السياسة المقارن؟

قبل المضي قُدماً في كتابنا، يجب أن نحدد ما هو علم السياسة المقارن. غالباً ما تُعرّف **السياسة** بأنها الصراع ضمن أي مجموعة على النفوذ الذي يمنح فرداً أو أكثر القدرة على اتخاذ قرارات نيابة عن المجموعة. وقد تتراوح هذه المجموعة من مؤسسة صغيرة إلى دولة بأسرها أو حتى سكان الكرة الأرضية برمتها. يمكن أن توجد السياسة في أي مكان توجد فيه مؤسسة وسلطة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نتحدث عن "سياسة المكتب" عندما نتكلم عن العلاقات والسلطة داخل مؤسسة تجارية ما. لكن الباحثين في السياسة تحديداً يركزون على الصراع من أجل القيادة والسلطة في الجماعة الأكبر. فالسياسة هي الصراع من أجل الحصول على سلطة اتخاذ القرارات التي تؤثر في المجتمع ككل. ولذلك، يصعب فصل فكرة السياسة عن فكرة **السلطة** التي غالباً ما تُعرّف بأنها القدرة على التأثير أو فرض إرادة شخص ما على الآخرين. فالسياسة هي التنافس على السلطة العامة، والسلطة هي قدرة الفائز على بسط إرادته.

علم السياسة المقارن أحد حقول علم السياسة الذي يقارن هذا الصراع على السلطة في كل بلدان العالم. يُعتقد أن منهج مقارنة الدول يمكن أن يختبر فرضياتنا ونظرياتنا أفضل من مجرد دراسة بلدنا وحده أو الجدال حول الأسباب والنتائج من دون دليل شامل مستمد من أمكنة مختلفة وعلى مدى زمن طويل. فعلى سبيل المثال، أحد الألغاز المهمة الذي ستتطرق إليه كثيراً هو سبب أن بعض الدول ديمقراطية وغيرها غير ديمقراطية. لماذا أدت السياسة في بعض البلدان إلى جعل السلطة موزعة بين الناس، بينما تكون السلطة في مجتمعات أخرى مركزة في أيدي قلة من الناس؟ ولنطرح السؤال بشكل أكثر تحديداً. ما الذي يجعل كوريا الجنوبية دولة ديمقراطية، بينما كوريا الشمالية غير ديمقراطية؟ إن النظر إلى كوريا الشمالية وحدها لن يساعدنا بالضرورة على فهم السبب الذي جعل جارتها الجنوبية تنهج طريقاً مختلفاً، والعكس صحيح أيضاً. لكن المقارنة بين الكوريتين، وربما إلى جانب حالات مماثلة في آسيا، قد يقدم تفسيرات أفضل. ومن النافل القول إن هذه مجرد أسئلة أكاديمية. فالدول الديمقراطية تدعم فعلياً انتشار أنظمة مشابهة لها حول العالم من خلال الجهود الدبلوماسية أو تقديم مساعدات أو شنّ حروب، لكن إذا لم يكن ذلك واضحاً أو لماذا يحدث، يغدو ترويج الديمقراطية صعباً أو حتى خطيراً وربما يكون من المجازفة القول إن التحوّل إلى الديمقراطية أمرٌ محتّم. من المهم أن نفصل المثل العليا عن مفاهيمنا ومناهجنا وعدم ترك الأول يؤثر في الثاني. وكما يمكن لعلم السياسة المقارن أن يُساعدنا على إدراك مُثلنا العليا أو حتى تحديها، يمكنه أيضاً أن يُقدم طرق تفكير جديدة بتسليط الضوء على بدائل لما نراه ونعرفه، ومساءلة فرضيتنا الشائعة أن هناك طريقة واحدة (صحيحة) لتنظيم الحياة السياسية.

المنهج المقارن

إن كانت المقارنة تُعَد طريقة هامة لاختبار فرضياتنا ورسم المثل العليا، فكيفية القيام بتلك المقارنات بين الحالات مهمة أيضاً. وإذا لم يكن هناك معيار أو دليل للطريقة التي نجمع من خلالها المعلومات أو نستخلص الاستنتاجات، عندئذٍ لن تكون دراساتنا أكثر من جمع تفاصيل عشوائية. ولهذا يتعقب الباحثون الألغاز التي هي أسئلة عن عالم السياسة لا توجد أجوبة واضحة لها كطريقة

ترشد بحثهم. ومن تلك النقطة، يعتمدون على **منهج مقارن** كطريقة للمقارنة بين الحالات والوصول إلى استنتاجات. بمقارنة البلدان أو مجموعات فرعية داخلها، يأمل الباحثون باستخلاص نتائج والقيام بتعميمات يمكن أن تكون صحيحة في حالات أخرى.

لنعد الآن إلى السؤال السابق المتعلق بالسبب الذي أدى إلى إخفاق الديمقراطية في بعض البلدان، وهو لغزٌ شائك إذا كان ثمة لغز على الإطلاق. لقد كان هذا السؤال محورياً في غمرة النقاش الدائر حول شنّ حرب العراق، ولا يزال يُشكل مسألة مثيرة للجدل تستعمله مجموعات مختلفة لتبرير موقفها من هذه القضية. قد نستهل إجابتنا عن هذا السؤال بالنظر إلى حالة كوريا الشمالية. لماذا استمرت الشيوعية فيها على الرغم من أفولها في كل مكان آخر تقريباً؟

إن حلاً مقنعاً لهذا اللغز قد يقدم للباحثين وصناع السياسة أشياء كثيرة، ربما تساعدنا على إدارة علاقاتنا المتوترة مع هذا البلد في المستقبل. لكن لهذا النوع من البحث حدوده أيضاً. فدراسة بلد واحد قد يولد فرضيات مثيرة للاهتمام، لكنها منفردة لن تكون كافية لاختبار تلك الفرضيات. ونسمي مقاربة الحالة المفردة **التفكير الاستقرائي inductive reasoning**، الذي يعني الانطلاق من دراسة حالة معينة إلى تكوين فرضية. وبهذه الطريقة قد ندرس كوريا الشمالية وقد نستنتج أن استخدام أصحاب السلطة للشعور القومي كان أمراً أساسياً لاستمرار الحكم الاستبدادي (غير الديمقراطي). وانطلاقاً من هذه النتيجة، قد نقترح أن تبحث دراسات المستقبل في هذه العلاقة بين الشعور القومي والحكم الاستبدادي في بلدان أخرى في العالم. إذن يمكن القول إن التفكير الاستقرائي أحد مكونات نظريات أكثر شمولاً في علم السياسة المقارن.

من جهة أخرى، يمكن لعلم السياسة المقارن أن يعتمد على **التفكير الاستنتاجي deductive reasoning**، الذي يبدأ بلغز ما ومن ثم يولد فرضية ما عن السبب والنتيجة التي تُختبَر بعد ذلك على عدد من القضايا. فحيثما يعتمد الاستنتاج الاستقرائي على الدليل لتكوين فرضية معينة، ينطلق التفكير الاستنتاجي من الفرضية ويسعى إلى الدليل. لنلاحظ الفرق، في مثالنا عن التفكير الاستقرائي بدأنا بدراسة كوريا الشمالية وخلُصنا إلى تعميم حول القومية يجب أن نختبره في حالات

أخرى، نبدأ في التفكير الاستنتاجي بفرضيتنا عن القومية ومن ثم نختبر هذه الفرضية على عدد من البلدان الأخرى. وبالقيام بمثل هذه الدراسات، قد نكتشف علاقة متبادلة، أو صلة واضحة بين عوامل أو متغيرات محددة.[1]

ويجب القول، لا التفكير الاستقرائي ولا الاستنتاجي سهل تماماً. بداية، لا يمكن للباحثين في علم السياسة التحكم بالمتغيرات في الحالات التي يدرسونها. في تعبير آخر، في بحثنا عن العلاقات بين السبب والنتيجة، لا يمكننا القيام بمقارنات صحيحة لأن كل حالة من حالاتنا مختلفة تماماً. ولإيضاح هذه الفكرة، نفترض أن باحثة تريد أن تحدد ما إذا كانت زيادة التمارين الرياضية التي يمارسها طلاب الجامعات تؤدي إلى نتائج أعلى. في دراسة الطلاب الذين سيكونون موضوعاتها، تستطيع الباحثة أن تتحكم بعدد من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في درجاتهم، مثل نظامهم الغذائي وعدد ساعات النوم أو أي عامل آخر، غير التمارين الرياضية، التي يمكن أن تؤثر في نتائجهم. وبالسيطرة على هذه الفروق والتأكد من أن الكثير من المتغيرات متشابهة عند الطلاب، باستثناء التمارين الرياضية، يمكن للباحثة أن تنجز بحثها بثقة أكبر بالنفس.

لكن علم السياسة يقدم فرصاً ضئيلة جداً للتحكم بالمتغيرات لأنها من فعل عالم السياسة الواقعي. فالدول مختلفة إلى حد يدعو إلى الدهشة في ما يتعلق باقتصادها وثقافتها وجغرافيتها ومواردها وبناها السياسية، وهذا ما يجعل التحكم صعباً بسبب هذه الفروق. حتى في دراسة حالة مفردة، تتبدل المتغيرات مع مرور الزمن. وفي أفضل الأحوال، يمكن التحكم قدر ما يمكن بالمتغيرات التي يمكن أن تحرِّف استنتاجاتنا. فإذا أردنا، على سبيل المثال، أن نعرف السبب الذي جعل قوانين حيازة الأسلحة النارية في الولايات المتحدة أقل تشدداً من معظم الدول الصناعية الأخرى، فالأفضل أن نقارن الولايات المتحدة بتلك الدول التي تمتلك تجارب تاريخية واقتصادية

---

[1] Gary King, Robert Keohane, and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

وسياسية واجتماعية، مماثلة ككندا وأستراليا، وليس اليابان أو جنوب أفريقيا. فهذا يدعنا أكثر قدرة على التحكم بمتغيرات دراستنا على نحوٍ أكثر فعالية، لكن ذلك يترك متغيرات كثيرة خارج السيطرة وغير مأخوذة بالحسبان.

يقودنا هذا إلى المشكلة الثانية. غالباً ما يواجه علماء السياسية معضلة قلة عدد الحالات. ففي مجال العلوم الطبيعية، غالباً ما يجري البحث على عدد هائل من الحالات، مئات النجوم وآلاف الأشخاص. تسمح هذه الوفرة للباحثين باختيار الحالات التي يريدون دراستها بطريقة تمكنهم من التحكم بالمتغيرات التي يريدونها، وعدد الحالات الكبير يحول دون أن تؤثر حالة استثنائية على الاستنتاجات. لكن في علم السياسة المقارن، نحن محدودون بعدد الدول في العالم الذي هو أقل من 200 حالياً ومعظمها لم يكن موجوداً منذ بضعة قرون. وإذا حاولنا التحكم بالفروق من خلال اختيار عدد من الحالات المتشابهة (الديموقراطيات الصناعية، على سبيل المثال)، فسيكون العدد الإجمالي للحالات المتاحة صغيراً نسبياً.

أما المشكلة الثالثة في علم السياسة المقارن، فتتعلق بالطريقة التي نقارب بها الحالات التي لدينا. حتى مع العدد المحدود من الدول المتاحة للدراسة، يواجه البحث عقبات تجعل كل دولة حالة فريدة. فالمعلومات التي يسعى علماء السياسة إليها غالباً ما يكون الحصول عليها صعباً، الأمر الذي يستدعي "العمل على الأرض" أو إجراء مقابلات أو دراسة الأرشيف الحكومي في دول أخرى. ويتطلب السفر إلى الدول الوقت والمال، وقد يُمضي الباحثون أشهراً وحتى سنوات في البحث على الأرض. وقد لا يكون الأشخاص الذين يجري الباحث مقابلة معهم راغبين في الحديث حول معلومات حساسة وقد يحرفون المعلومات بشكل متعمد أو غير متعمد. وقد تكون المكتبات أو ملفات الأرشيف غير مكتملة أو يكون الدخول إليها ممنوعاً. وكما يمكنك أن تتخيل، القيام بمثل هذا البحث في أكثر من بلد أمر صعب للغاية. وقد يكون الباحث قادراً على قراءة اللغة الروسية والسفر إلى روسيا، لكنه إن أراد مقارنة الشيوعية بين الاتحاد السوفييتي والصين، سيكون الأمر مثالياً أن يكون قادراً على قراءة اللغة الصينية والسفر إلى الصين أيضاً. لكن قلة قليلة من الباحثين في علم

السياسة المقارن يملكون المهارات اللغوية أو الوقت أو الموارد المالية الكافية لإجراء بحث على الأرض في عدد من الدول. فلا يوجد تقريباً أي باحث يتحدث اللغتين الروسية والصينية. ونتيجة لذلك غالباً ما يمتلك باحثو علم السياسة المقارن المعرفة عن دولة واحدة أو لغة واحدة ويعتمدون على التفكير الاستنتاجي. وهذا يحدّ من نوع المقارنات التي يمكنهم القيام بها. ويتجه تخصص الباحثين في علم السياسة المقارن إلى التركيز حول المناطق التي يمكن أن تُدرَس بسهولة في الوطن والخارج. فهناك باحثون كثر في علم السياسة المقارن يدرسون أوروبا، بينما قلة تدرس إندونيسيا، على الرغم من أنها رابع دولة في العالم بعدد السكان. ويعني هذا أيضاً أن علم السياسة المقارن بطيء نسبياً في تحويل بؤرة الاهتمام عندما تبرز تحديات أو تُطرح أسئلة جديدة. وكما تفتقر وكالات الاستخبارات إلى أفراد يتحدثون اللغة العربية، كذلك هي الحال في علم السياسة الذي يفتقر إلى خبراء ذوي مهارات لغوية ضرورية.

وأخيراً، تفاقم مشكلات المتغيرات وانتقاء الحالة نتيجة لمسائل التحيّز. ولا نعني هنا التحيز السياسي، رغم أن هذا قد يُمثل مشكلة في بعض الأحيان، بل مسألة الطريقة التي نختار بها الحالات التي ندرسها. ففي العلوم الطبيعية، يتم انتقاء الحالات بشكل عشوائي إلى أقصى درجة ممكنة لأن الحالات موضوع الدراسة لم يتم اختيارها مسبقاً لدعم فرضية معينة أو أخرى. لكن هذا الانتقاء العشوائي ليس ممكناً في حقل العلوم السياسية للأسباب التي ذكرناها آنفاً. فالدراسات التي تتعامل مع حالة واحدة، تتأثر مسبقاً بواقع أن الباحثين في علم السياسة المقارن يدرسون بلداً ما لأنهم يعرفون لغته أو لأنهم يفضلون السفر إليه. لكن حتى لو اعتمدنا بدلاً من ذلك على التفكير الاستنتاجي ـ البدء بفرضية والانطلاق منها إلى دراسة الحالات ـ يمكن أن نقع بسهولة في فخ **التحيز بالاختيار.**

فإذا قلنا، على سبيل المثال، نودّ فهم الثورات وافترضنا أن السبب الرئيس في اندلاعها هو النمو السريع في عدم المساواة. فكيف ينبغي لنا أن نختار حالاتنا؟ معظمنا سيجيب عن هذا السؤال بالقول علينا إيجاد أكبر عدد ممكن من حالات الثورة ومن ثم البحث عما إذا كان قد سبق اندلاعها

مثل هذا التغير في عدم المساواة. لكن بدراسة حالات الثورة وحسب، نفقد كل تلك الحالات التي تفاقم فيها عدم المساواة، ولم تندلع الثورة. في الحقيقة، هناك حالات من عدم المساواة المجتمعية لم تعقبها ثورات، أكثر من الحالات التي اندلعت فيها ثورات نتيجة ذلك، وهو أمر يدحض فرضيتنا الأصلية. وبالتالي الأفضل أن نركز على ما نظن أنه المسبب (تفاقم عدم المساواة) بدلاً من التركيز على ما نظن أنه النتيجة. وبينما يبدو ذلك واضحاً الآن، فإنه خطأ شائع بين الباحثين الذين غالباً ما يصلون إلى نتائج أولاً ثم يشقون طريقهم إلى الوراء. باختصار، دراسة علم السياسة المقارن محدود بالاتجاه الذي نقوم ببحثنا فيه (التفكير الاستقرائي في مواجهة التفكير الاستنتاجي) ونطاق الحالات التي ستكون موضوع ذلك البحث ونوعيتها واختيارها.

هذه عقبات كبيرة لكن ليس من المستحيل تخطيها بالضرورة. ورغم أنه من غير الممكن التحكم بالمتغيرات بشكل كامل، يمكن دراسة دول متشابهة بالتأكيد، ويمكن استخدام مصادر ثانوية أو معلومات أخرى حيث يوجد افتقار إلى المهارات اللغوية، كما أن البناء المتأني لبحثنا يمكن أن يجنبنا الوقوع في فخ التحيّز بالاختيار. وعند القيام بهذا يمكن أن نضع استنتاجات مثيرة للاهتمام فعلاً. لكن علينا أن نكون متواضعين في ما يمكن أن ندّعيه. لنقل، مثلاً، إننا وجدنا بعد البحث الدقيق والمتأني أن الدول التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها مرتفعة يكون احتمال أن تكون ذات نظام حكم ديمقراطي أكبر من تلك التي تكون نسبة تعليم الإناث فيها منخفضة. لكن لماذا ستكون هذه هي الحال؟ لا يزال أمراً غير واضح، كما أن ربطنا بين الأمرين، حتى وإن كان قوياً، لا يعني أن هناك علاقة سببية بين الأمرين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتبط تعلم الإناث والحكم الاستبدادي بمتغيرات أخرى، مثل الفقر أو عدم المساواة أو التنوع الإثني.

لكن حتى لو كنا واثقين من الكفاية للادعاء بوجود علاقة سببية بين أمية النساء والاستبداد، وهو قول جريء فعلاً، فإن مشكلة أخرى تلوح في الأفق. ما هو السبب وما هي النتيجة في هذه المعادلة؟ هل معدلات أمية النساء المرتفعة تحدّ من المشاركة في الحياة العامة حيث يتقلص جمهور الديمقراطية، أم أن القادة في أنظمة الحكم الاستبدادية (الذين عادة ما يكونون من الرجال) لا

يهتمون كثيراً في تشجيع المساواة بين الجنسين؟ إن هذه المشكلة المتعلقة بالسبب والنتيجة المعروفة بـ "تماهي السبب والنتيجة" عقبة كأداء في أي بحث مقارن. فحتى عندما نكون واثقين من أننا وجدنا السبب والنتيجة، لا يمكننا بسهولة أن نحدد ما هو السبب وما هي النتيجة. وتجدر الإشارة إلى أن أحد علماء السياسة سمى تماهي السبب والنتيجة "محرك التاريخ" إذ تميل الأسباب والنتائج إلى التطور سوية ويحول كل منهما الآخر مع مرور الزمن. وهكذا فأشكال الديموقراطية الأولى ومعرفة القراءة والكتابة وحقوق النساء قد تسير جنباً إلى جنب تماماً يعزز كل منها الآخر ويغير العوامل الأخرى. ويقدم هذا نبذة مختصرة عن إشكالية السبب والنتيجة.[1]

هل يمكننا أن نصنع علما من عالم السياسة المقارن؟

لقد قدمنا حتى الآن بالتفصيل الأسباب التي تجعل علم السياسة المقارن –وعلم السياسة بالإجمال– دراسة صعبة. وفي الواقع، ربما استخلصنا في هذه المرحلة أن مفهوم أي شيء مثل علم السياسة أمرٌ ميؤوس منه. لكن هذه المخاوف بالتحديد هي التي جعلت علم السياسة، بما فيها علم السياسة المقارن، ينحو باتجاه مقاربة أكثر علمية. وسندرس في الفقرات التالية فوائد ذلك وتكاليفه.

لعلم السياسة وعلم السياسة المقارن جذور ضاربة في التاريخ. إذ يوجد في أغلبية المجتمعات الكبيرة كتب رائعة في السياسية التي تضع القوانين أو تقوم، أحياناً، بتحليل السلوك السياسي. ففي الغرب مثلاً، نأتْ أعمال الفيلسوف أرسطو (384– 322 قبل الميلاد) عن التأكيد التقليدي على المثل السياسية العليا، وانتهجت طريق البحث المقارن للأنظمة السياسية السائدة حينذاك، الأمر الذي أدى في النهاية إلى جمع وتحليل دساتير 158 دولة مدينة إغريقية. لم يكن هدف أرسطو تحديد النظام السياسي المثالي بقدر ما كان فهم الأشكال المختلفة للسياسة الموجودة على الأرض وتحديد نقاط قوتها

[1] Adam Przeworski, "Is a Science of Comparative Politics Possible?" in *Oxford Handbook of Comparative Politics*, Charles Boix and Susan Stokes, eds. (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007).

ومكامن ضعفها. وبهذه المقاربة، ابتكر أرسطو علم سياسة تجريبياً (أي، يمكن ملاحظته وتجربته) بغرض عملي: فنّ الحكم، أو فن تسيير شؤون الدولة. ربما كان أرسطو، المفكر الغربي الأول الذي فصل دراسة السياسة عن حقل الفلسفة.[1]

لكن لسوء الحظ لم تؤدِّ مقاربة أرسطو المبكرة هذه إلى أي إنجاز حقيقي مباشر في علم السياسة، فعلى امتداد السنوات الـ 1800 التالية، استمرت النقاشات حول السياسة جزءاً من عالم الفلسفة، مع التركيز على الكيفية التي يجب أن تكون عليها السياسة وليس على الكيفية التي تُمارس فيها. فقد كانت المثل وليس الاستنتاجات المستمدة من الوقائع والدلائل هي المعيار السائد. وفقط مع أعمال الإيطالي نيكولو ماكيافيللي (1469–1527) ظهرت بشكل حقيقي مقاربة مقارنة للسياسة. مثله مثل أرسطو، سعى ماكيافيللي إلى تحليل الأنظمة السياسية المختلفة –تلك الموجودة حوله والتي سبقته كالإمبراطورية الرومانية– حتى أنه حاول الوصول إلى بعض التعميمات حول الإخفاق والنجاح في السياسة. يعتقد ماكيافيللي أن رجل الدولة يمكن أن يُطبق ما توصل إليه من اكتشافات لكي يتجنب الأخطاء التي وقع فيها أسلافه. تعكس أعمال ماكيافيللي مذهباً براغماتياً في عالم السياسة يتعامل مع آليات الحكومة والدبلوماسية والإستراتيجية العسكرية والسلطة.[2]

بسبب تأكيده على فن الحكم والمعرفة التجريبية، يُعَدّ ماكيافيللي أول عالم سياسي مقارن حديث، مهد الطريق لغيره من الباحثين. وقد أتت كتاباته في الفترة التي كان نظام القرون الوسطى يفسح الطريق لعصر النهضة الصاعد بتأكيده على العلم والعقلانية والعلمانية ومعرفة العالم الواقعية أكثر من المثل العليا المجردة. وقد عززت حصيلة البحث المتراكم خلال القرون الأربعة التالية فكرة أن السياسة، مثلها مثل أي حقل آخر من المعرفة، يمكن تطويرها لتكون علماً منطقياً دقيقاً يمكن التنبؤ بمجريات الأحداث فيه.

---

[1] Aristotle, *The Politics*, T. A. Sinclair, trans. (New York: Viking, 1992).

[2] Niccolò Machiavelli, *The Prince*, W. K. Marriott, trans. (New York: Knopf, 1992).

خلال تلك القرون، طبّق عدد من المفكرين البارزين النهج المقارن على دراسة السياسة التي تراجع ارتباطها بالأسس الأخلاقية والفلسفية والدينية ببطء. وفي نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر، سار مؤلفون من أمثال توماس هوبس وجون لوك على خطا ماكيافيللي، وأيدا أنظمة سياسية معينة لكن على أساس الملاحظة التجريبية والتحليل. ثم تبعهما في القرن الثامن عشر باحثون مثل جان جاك روسّو والبارون دي مونتسكيو، اللذين ستؤثر دراساتهما عن فصل السلطات والحريات المدنية، بشكل مباشر على صياغة الدستور الأمريكي والدساتير الأخرى التي ستلي. ثم أتت أعمال كارل ماركس وماكس فيبر في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي أضافت إلى علم السياسة تحليلات حول طبيعة المؤسسة والسلطة السياسية والاقتصادية. لقد عكست جميع هذه التطورات، تغييرات واسعة في البحث الأكاديمي وغالباً ما كانت مزيجاً من المثل السياسية العليا والمفاهيم التحليلية ومحاولة اعتماد طريقة منهجية في الدراسة.

وهكذا، مع انعطافة القرن العشرين، أصبح علم السياسة أحد فروع الدراسة بشكل رسمي، لكنه ظل يبدو مختلفاً عما هو عليه الآن. فرغم أن دراسة علم السياسة المقارن غدت أقل تركيزاً على المثل العليا أو الفلسفة، إلا أنها كانت تشبه نوعاً من الصحافة السياسية: وصفية، دون نظريات، تركز على أوروبا، التي كانت لا تزال تسيطر على حياة العالم السياسية من خلال إمبراطورياتها. لكن لم يكن هناك إلا القليل في ذلك العمل يشبه المنهج المقارن.

ستسم الحربان العالميتان وبروز الحرب الباردة نقطة تحول في علم السياسة وعلم السياسة المقارن. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة. أولاً، كان هناك حركة نامية بين الجامعات لتطبيق مناهج أكثر دقة لدراسة سلوك الإنسان، سواء كان ذلك في علم الاجتماع أم الاقتصاد أم السياسة. ثانياً، طرحت الحربان العالميتان أسئلة جدية حول قدرة الباحثين على المساهمة بشكل فعال في فهم شؤون العالم. فقد أثار خلق بلدان جديدة وصعود الفاشية وإخفاق الديمقراطية في أرجاء أوروبا بين الحربين العالميتين مخاوف أساسية، لكن الأبحاث السياسية لم تسلط ضوءاً كافياً على هذه القضايا وما كانت تعنيه على الاستقرار العالمي. ثالثاً، كانت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي تنافساً مسلحاً

بأسلحة نووية وإيديولوجية ثورية، جعلت فهم علم السياسة المقارن مسألة وجود. وأخيراً، شهدت الفترة التي تلت الحربين العالميتين موجة من الابتكارات التكنولوجية، مثل أجهزة الحاسب الأولى التي أدت إلى انتشار مفهوم أنه من خلال الابتكارات التكنولوجية يمكن إعادة التعامل مع الكثير من المشكلات الاجتماعية وكأنها مسائل تكنولوجية يتم حلها في النهاية عبر العلم. وترافق الخوف من اندلاع حرب أخرى مع الاعتقاد بأن العلم يُمثل قوة خير تامة تملك إجابات لجميع المشكلات تقريباً. وكان السؤال ببساطة أن نجعل العلم يعمل.

على الرغم من أن هذه التغيرات حولّت دراسة السياسة جدياً، فقد ظل هذا الحقل محافظاً مثله العليا هي الرأسمالية والديمقراطية. وفي علم السياسة المقارن صنِّفت هذه الآراء في ما صار يُعرَف بـ **نظرية التحديث**، التي اعتقدت أن تطوّر المجتمعات سيجعلها ديمقراطيات رأسمالية تطور مجموعة مشتركة من القيم والخصائص. قطعت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى شوطاً طويلاً على هذا الطريق، وتفترض هذه النظرية أن جميع دول العالم ستلحق بهذا الركب ما لم "تحول" مسارها أنظمة بديلة كالشيوعية (كما فعلت الفاشية في السابق).

خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، قام الباحثون في علم السياسة المقارن المتأثرون بنظرية التحديث بتوسيع مجال أبحاثهم لتشمل عدداً أوسع من الحالات. وقد أصبحت الأبحاث الميدانية، المدعومة من الحكومة ومن منح غير حكومية الوسيلة المعتادة التي يستخدمها علماء السياسة لجمع المعطيات والمعلومات. كما تم استخدام تكنولوجيات الحاسب الجديدة المترافقة مع الطرق الإحصائية في التعامل مع هذه الوفرة المتزايدة من البيانات. وفي نهاية الأمر، تحوّل موضوع البحث بعيداً عن المؤسسات السياسية (مثل السلطات التشريعية والدساتير) باتجاه السلوك السياسي الفردي. وقد عُرِف هذا الاتجاه باسم **الثورة السلوكية**. وأمل المذهب السلوكي بتوليد نظريات وتعميمات يمكن أن تساعد على تفسير الحراك السياسي وحتى توقع أحداثه. وكان الوضع المثالي يفترض أن هذا العمل سيقود في النهاية إلى "نظرية شاملة" في السلوك السياسي والتحديث يمكن تطبيقها في جميع البلدان.

المفكرون الكبار في علم السياسة المقارن

أرسطو (384–322 قبل الميلاد)	أول من فصل دراسة السياسة عن الفلسفة. استخدم منهجاً مقارناً في دراسة دول المدن الإغريقية. في كتابة "**السياسة**" فكر بدراسة تجريبية للسياسة بغاية عملية.
نيكولو ماكيافيلي (1469–1527)	غالباً ما يدعى الباحث السياسي الحديث الأول بسبب تأكيده على فن إدارة الدولة والمعرفة التجريبية. حلل نظماً سياسية مختلفة، واعتقد أن ما كشفه يمكن أن يطبقه رجال الدولة. ناقش نظرياته في كتابه "**الأمير**".
توماس هوبس (1588–1679)	طوّر فكرة "العقد الاجتماعي"، الذي بواسطته يتخلى الناس عن حريات معينة لمصلحة النظام. دافع عن الدولة القوية في كتابه "**الدولة الاستبدادية**".
جون لوك (1632–1704)	حاول أن يثبت أن الملكية الخاصة أساسية لحرية الفرد وازدهاره. دافع عن دولة ضعيفة في كتابه "**مقالتان في الحكومة**".
البارون دي مونتسكيو (1689–1755)	درس نظم الحكومة ودافع عن فصل السلطات داخل الحكومة في كتابه "**روح القانون**".
جان جاك روسو (1712–1778)	جادل أن حقوق المواطنين غير قابلة للتحويل ولا يمكن للدولة أن تنتزعها. أثّر في تطور الحقوق المدنية. ناقش هذه الأفكار في كتابع "**العقد الاجتماعي**".

كارل ماركس (1818-1883)	طور نظرية التطور الاقتصادي واللامساواة في كتابه "**رأس المال**". تنبأ بالانهيار النهائي للرأسمالية والديمقراطية.
ماكس فيبر (1864-1920)	كتب على نطاق واسع في موضوعات مثل البيروقراطية وأشكال السلطة وتأثير الثقافة في التطور الاقتصادي والسياسي. وطوّر كثيراً من هذه الموضوعات في كتابه "**الاقتصاد والمجتمع**".

لقد كان المذهب السلوكي ونظرية التحديث أمرين مختلفين. فنظرية التحديث مجموعة من الفرضيات حول الطريقة التي تتطور فيها البلدان، والمذهب السلوكي مجموعة طرق يمكن من خلالها التعامل مع عالم السياسة. لكن الاثنين كانا مرتبطين على نحوٍ واضح بمقاربة السياسة بطريقة علمية لتحقيق نتائج سياسة محددة.[1] شجع المذهب السلوكي التفكير الاستنتاجي، وفضل البحث الموسع على دراسة الحالة المفردة الشائعة في التفكير الاستقرائي. وبدا واضحاً لكثيرين أن علم السياسة، وضمنه علم السياسة المقارن، سيغدو قريباً علماً "حقيقياً".

لكن في أواخر سبعينيات القرن الماضي، بدت هذه الحماسة تواجه معارضة وعقبات كبيرة. حيث وسّعت النظريات الجديدة وطرق التحليل المتطورة معرفة الباحثين في السياسة حول العالم، لكن هذه المعرفة بحد ذاتها لم تؤدِ إلى حصول الاختراقات المتوقعة. إذ أن هذه النظريات التي تم تطويرها، مثل نظرية التحديث، أخفقت في مجاراة السياسة على الأرض. وبدلاً من أن تتحول إلى دول أكثر رأسمالية وأكثر ديمقراطية، انهار الكثير من البلدان حديثة الاستقلال في وجه النزاعات

[1] For more on the behavioral revolution, see Robert A. Dahl, "The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest," *American Political Science Review,* 55, no. 4 (December 1961), pp. 763–772.

العنيفة والثورات، ليحلّ مكانها نظام استبدادي لا يعكس بأي شكل من الأشكال آمال الغرب أو مثله العليا. فماذا حدث خطأً؟

تحت الضوء

اتجاهات في علم السياسة المقارن

المقاربة التقليدية	تؤكد على وصف النظم السياسية ومؤسساتها السياسية المختلفة.
الثورة السلوكية	الانتقال من الدراسة الوصفية للسياسة إلى دراسة تؤكد على السببية والتفسير والتنبؤ. تضع قدراً كبيراً من التأكيد على السلوك السياسى للأفراد بوصفه معارضاً للبنى السياسية الأكبر وعلى المنهج الكمى أكثر من المنهج الكيفى. نظرية التحديث مهيمنة.
ما بعد النظرية السلوكية	رفض لنظرية كبرى في السياسة. نقد نظرية التحديث باعتبارها منحازة وغير دقيقة. تنوع في الطرق والمقاربات السياسية. تؤكد على مسائل مثل الجندر والثقافة والبيئة والعولمة.

هاجم بعض النقاد هوس الثورة السلوكية بالظهور أنها علمية قاد هذا الفرع من المعرفة إلى الانحراف عن طريق الصواب بالتأكيد على المنهج بشكل يفوق التركيز على المعرفة ، والاهتمام بالمصطلحات التقنية على حساب الوضوح. وانتقد آخرون هذا الحقل المعرفي لتحيزه إيديولوجياً،

وجادلوا أن الباحثين في علم السياسة المقارن لم يهتموا بفهم العالم بل في تقديم وصفة النموذج الغربي في التحديث. وفي الحال الأسوأ، يمكن النظر إلى عملهم أنه ببساطة يخدم السياسة الخارجية في العالم المتطور. ومنذ ذلك الوقت، تزايد انقسام علم السياسة المقارن، مثل جميع فروع علم السياسة. وبينما لا يزال قلائل يتبنون المقاربة الوصفية القديمة التي كانت مهيمنة في القسم الأول من القرن العشرين، فلا يوجد إجماع حول المسار الذي ستسلكه الأعمال الأكاديمية ولا على ما هي طرق البحث أو المفاهيم التحليلية الأكثر جدوى. وقد أدى غياب هذا الإجماع إلى اتجاهات رئيسة عديدة في النزاع.

يدور الجدل المنهجي حول الطريقة المثلى لجمع البيانات وتحليلها. ويستمر الباحثون في حقل الدراسات التقليدية في التركيز على أهمية التحقيقات الشاملة وطويلة الأمد في بلدان أو مناطق معينة، معتمدين على ما يُعرف بالدليل والمنهج **الكيفي**. في رأيهم، أدت الثورة السلوكية في نواحٍ عديدة إلى إخراج هذا الحقل المعرفي عن مساره بمحاولة الإفراط في تبسيط عالم معقد ومتنوع ثقافياً. وعلى العكس من ذلك، يرفض آخرون المنهج الكيفي لأنه يفشل في المساهمة في تراكم المعرفة وأنه ليس أفضل كثيراً من المنهج الوصفي الذي سيطر على هذا الحقل المعرفي قبل قرن من الزمن. أما أولئك الذين يؤيدون المقاربة **الكمية**، فيميلون إلى استخدام التحليلات الإحصائية والأنظمة الرياضية المستمدة غالباً من علم الاقتصاد. وبالنسبة لهذه المجموعة، إخفاق الثورة السلوكية هو أنها لم تكتمل بعد.

أما الجدل الآخر المرتبط بهذا الحقل المعرفي فيتعلق بالعقلانية. هل البشر عقلانيون، في معنى أن سلوكهم يتوافق مع سلوك معين يمكن فهمه وسبر أغواره عموماً؟ يجيب بعض الباحثين عن هذا السؤال بالإيجاب. يعتمد مناصرو هذا المفهوم على مبدأ **الخيار العقلاني** أو **نظرية اللعبة** في دراسة القوانين أو الألعاب التي تخضع لها السياسة والطريقة التي نستخدمها في تحديد أفضلياتنا (كالتصويت، واختيار الحزب، ودعم ثورة معينة). يمكن لهذه النماذج الشكلية،مثالياً، أن تقود ليس إلى التفسير وحسب بل حتى إلى التنبؤ، وهذا عنصر أساسي في العلم. طبعاً، يُشكك باحثون سياسيون كثر ينتهجون المنهج الكيفي بوجهة النظر هذه. ويُحاجون بأن البشر لا يمكن توقع سلوكهم بشكل جوهري، وأن التركيز على العقلانية الفردية يُقلل من أهمية التعقيدات التاريخية أو السلوكية الفردية التي تختلف من شخص لآخر.

وبينما استمرت هذه الجدالات، تغير العالم حولنا. وصلت الحرب الباردة إلى نهاية، وهو أمر لم يتوقعه أي من الباحثين ذوي الدراسات الكمية أو النوعية (أو حتى أخذوه بالحسبان). وبرز الدين مجدداً مكوناً أساسياً في السياسة في كل أرجاء العالم ـ وثانية، القوة التي قالت عنها نظرية التحديث (والدراسات التي ركّزت على أوروبا) أنها كانت آخذة في الانحسار. ولم تظهر قوى اقتصادية جديدة في آسيا متزامنة مع الديمقراطية إلا في بعض الحالات. وظهر الإرهاب على السطح مجدداً بعواقب مذهلة. وبدا أن علماء السياسة، بغض النظر عن منظومة أفكارهم، لم يساهموا إلا قليلاً في الكثير من هذه المسائل ولم يكونوا قادرين على تهيئتنا لمواجهة عواقبها.

تحت الضوء

المنهج الكمي في مواجهة المنهج الكيفي

المنهج الكمي	يجمع قاعدة البيانات الإحصائية من عدد كبير من البلدان للبحث عن العلاقات المتبادلة واختبار الفرضيات في ما يخص السبب والنتيجة. السعة فيه أهم من العمق.
المنهج الكيفي	سيطرة عدد محدود من الحالات من خلال دراسة مفصلة لتاريخها ولغتها وثقافتها. العمق فيه أهم من السعة.

أين يتركنا هذا الآن؟ هل هناك أهمية لعلم السياسة وعلم السياسة المقارن، أم أن الوقت قد حان لإلقاء هذا الكتاب في سلة المهملات؟ ظهرت في الآونة الأخيرة بعض مؤشرات التغيير. إذ يدرك الباحثون المهتمون بالكمّ أن الدراسة المتأنية ممكنة باستخدام المقاربة الكيفية، أي أدركوا أن التعبير

ببساطة عن المعلومات بالأرقام لا يجعل المسألة "علمية"، وليس بالضرورة أن تفتقر المعلومات النوعية الخالصة إلى الدقة المطلوبة. وبالمثل، يستخدم الباحثون في الحقل التقليدي الإحصائيات أكثر والمنهج الدقيق ليضمنوا أن أبحاثهم ليست مجرد وصف لا يمكن أن يبني عليه آخرون. ويمكن استخدام نماذج جديدة، مثل تلك المستنبطة من نظرية اللعبة، مع المعطيات والبيانات والمعلومات الكمية والكيفية. ويتحدث بعض الباحثين بتفاؤل عن تكامل بين الإحصائيات ونماذج البحث التقليدية و"الوصفية" (دراسة حالات معينة) والنماذج الشكلية، حيث يساهم كل منها في تعزيز الآخر.[1] وأخيراً، أدركت الأطراف جميعاً أن هذا الحقل المعرفي فقد، في بعض الأحيان، صلته مع مشكلات العالم الواقعي وأصبح بعيداً عن الإنسان العادي وفشل في مخاطبة صناع السياسة وأصحاب القرار، سواء كانوا من المُصوِّتين أو القادة المنتخبين. وقد زاد التركيز خلال السنوات الأخيرة على أمرين تم التقليل من شأنهما في الثورة السلوكية باعتبارهما "لا يخضعان للشروط العلمية"، هما إعادة الصلة بين علم السياسة والأسئلة الأساسية المتعلقة بعالم السياسة، وكذلك إعادة الصلة بالمثل السياسية العليا.

لا يمثل هذا التركيز الجديد دعوة للباحثين أنصار البحث المقارن بأن يكونوا متحيزين لأحد المثل العليا (رغم أن بعض الباحثين يتحدث عن خطر الوقوع في هذا المطب)، بل يمثل إشارة إلى أن علم السياسة المقارن يجب ألا يكون حول ما نستطيع أو ما نريد دراسته، بل يجب أن يدرس كيفية وصول بحثنا إلى الناس ومساعدتهم على أن يصبحوا مواطنين وقادة أفضل. فبعد عقود من التأكيد على أن علم السياسة يجب أن يكون مقاربة موضوعية محايدة علمياً، تمثل هذه الدعوة إلى أن يكون أكثر صلة بالواقع وأن يُساهم في الوصول إلى المثل العليا للحياة المدنية تغييراً جدياً بالنسبة لباحثين كثر، لكن الدقة والصلة بالواقع ليسا متنافرين، بل هما أساسيان لتكون ثمة جدوى لعلم السياسة وعلم السياسة المقارن.

---

[1] David Laitin, "Comparative Politics: The State of the Subdiscipline" in *Political Science: The State of the Discipline*, Ira Katznelson and Helen V. Milner, eds. (New York: Norton, 2002).

أحد المفاهيم الهادية: المؤسسات السياسية

أحد أهداف هذا الكتاب تقديم طريقة لمقارنة وتحليل السياسات حول العالم بعد التغييرات الأخيرة في العالم وعدم اليقين المتفشي. في ما يتعلق بالجدل القديم في حقل علم السياسة المقارن، كيف يمكننا أن ننظم أفكارنا ومعلوماتنا؟ تقوم إحدى الطرق على مفهوم هادٍ هو طريقة النظر إلى العالم التي تؤكد على بعض الخصائص الهامة، في حين لا تركز على خصائص أخرى. لا يوجد طريقة واحدة صائبة لتفعل ذلك، فأي دليل، مثل عدسة ما، سيزيد في حدة رؤية مزايا معينة ويشوه مزايا أخرى. ومع أخذ هذا بعين الاعتبار، سنقول إن مفهومنا الأساسي هو المؤسسات التي تم تعريفها في بداية هذا الفصل بأنها منظمات أو نشاطات قائمة بذاتها وقيّمة لذاتها. وبكلمات أخرى يمكن القول إن المؤسسة هي شيءٌ مغروسٌ في حياة الأفراد كمبدأ أو قيمة من الصعب زحزحتها أو تغييرها. ينظر الأفراد إلى المؤسسة باعتبارها أمراً أساسياً في حياتهم. ونتيجة لذلك، تفرض المؤسسة وتتطلب نوعاً من الشرعية. إن المؤسسات هي قوانين ومبادئ وقيم تعطي معنى للنشاط الإنساني.

فلندرس مثالاً بعيداً عن عالم السياسة. كثيراً ما نسمع أن لعبة "البيس بول" هي مؤسسة أمريكية. ما الذي يعنيه ذلك تماماً؟ باختصار، ينظر الأمريكيون إليها على أنها أكثر من مجرد لعبة. إنها أمرٌ ذو قيمة بحدّ ذاته، إنها لعبة تساعد على تعريف المجتمع الأمريكي. وعلى العكس من ذلك، قلائل هم من يقولون مثلاً إن كرة القدم هي مؤسسة قومية. إن السبب في ذلك واضح: تفتقر كرة القدم إلى المفهوم الشعبي بأنه لا غنى عنها، على عكس لعبة "البيس بول". وبينما يُنظر إلى كرة القدم على أنها مجرّد لعبة، تعد "البيس بول" من الأشياء التي تُعرّف أمريكا والأمريكيين. وحتى أولئك الأمريكيون الذين لا يُحبون "البيس بول"، من المرجح أن يقولوا إن أمريكا ستكون مختلفة دون هذه اللعبة. وهذا أمرٌ حقيقي، وحتى على الصعيد المحلي، تمتلك الفرق الرياضية شرعية تجعل مجرد التهديد بانتقالها إلى مدينة أخرى يولد احتجاجات شعبية صاخبة. فعلى سبيل المثال، انتقل نادي "بروكلين دودجرز" إلى لوس آنجلس عام 1958، لكن الكثيرين في نيويورك لا يزالون يعتبرونه "فريقهم" رغم مرور أكثر من نصف قرن على ذلك. أما بالنسبة للكثير من الكنديين، فعلى الرغم من أهمية "البيس بول"، إلا أن المؤسسة القومية هي الهوكي بكل تأكيد والتي يُنظر إليها على أنها "لعبة

كندا" وتعد جزءاً لا يتجزأ من الهوية والتاريخ الكنديين. أما في أوروبا وأنحاء أخرى من العالم، فيُنظر إلى كرة القدم باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى، لدرجة أن هناك ولاءاً شديداً للنوادي يجعل العنف بين المشجعين أمراً شائعاً. وكنتيجة لهذه الشرعية ولكونها جزءاً من الهوية، تملك المؤسسات سلطة وبإمكانها التأثير على السلوك الإنساني. فنحن نقبل المؤسسات ونخضع لها وندعمها، ولا نتحداها. والويل لأي أمريكي أو كندي أو أوروبي يتجرأ على السخرية من الرياضة القومية!

المثال الآخر مرتبط بشكل مباشر بعالم السياسة. الديمقراطية في بلدان كثيرة مؤسسة: هي ليست مجرّد وسيلة للتنافس على السلطة السياسية، بل عنصر حيوي في حياة الناس ومرتبطة بطريقة تعريفهم لأنفسهم. تشكل الديمقراطية عنصراً جوهرياً في الهوية الجماعية، وبعض الدول الديمقراطية وشعوبها لن تكون هي نفسها مختلفة بدونها. وحتى لو كان المواطنون ساخرين من الديمقراطية في الممارسة، إلا أنهم سيُدافعون عن هذه المؤسسة عندما يشعرون أنها مهددة، بل يضحون بحياتهم في سبيلها. لكن الوضع مختلف في دول أخرى كثيرة، حيث الديمقراطية غائبة وغير معروفة أو أنها مؤسسة غير راسخة وغير مستقرة. لا يعرف المواطنون في هذه الدول أنفسهم بوجود الديمقراطية أو غيابها، ولهذا فإن مستقبل الديمقراطية غير مضمون هناك. لكن قد يكون لهؤلاء المواطنين بالذات ولاء مشابه لمجموعة مختلفة من المؤسسات، مثل مجموعتهم الإثنية ودينهم. من الواضح إذن، ليس هناك مجموعة واحدة موحدة من المؤسسات التي تتمتع بسلطة على جميع سكان العالم، وفهم هذه الفروق أمرٌ أساس في دراسة علم السياسة المقارن.

لكن ماذا عن الأشياء الملموسة أو الأماكن؟ هل يمكن أن تكون مؤسسات؟ يحاول كثيرون أن يثبتوا أن برجي "مركز التجارة العالمي" كانا مؤسسة أمريكية، لا مجرد مجموعة من أبنية المكاتب، بل بنى تمثل القيم الأمريكية. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن البنتاغون [مقر وزارة الدفاع الأمريكية]. فعندما هاجم الإرهابيون هذه المباني في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام 2001، لم يفعلوا ذلك لمجرّد إيقاع خسائر بشرية كبيرة، بل ليُظهروا بوضوح أيضاً أن عداءهم موجه إلى أمريكا ذاتها، إلى

مؤسساتها التي تُشكل وتمثل طريقة الحياة الأمريكية وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم الخارجي. وبالمثل يتصارع الإسرائيليون والفلسطينيون على مستقبل مدينة القدس التي يزعم الطرفان أنها عاصمته. فالأهمية التاريخية والسياسية والدينية لهذه المدينة هي الأمر الأساسي ـ بالنسبة للمجموعتين، المدينة مؤسسة محورية لهويتها ومُثلها العليا.

لكن بالإجمال، المؤسسات ليست بنى ملموسة. ولأنها مزروعة في كلّ منا، بالطريقة التي نرى فيها العالم وفي ما نظن أنه ذو قيمة وهام، يصعب تغيير المؤسسات أو إزالتها من الوجود. وعندما تُهدَّد المؤسسات، يُسارع الناس إلى دفاعاتهم وحتى يُعيدون خلقها عندما تُدَمَّر. وهذا الرباط هو غراء المجتمع. ومع ذلك، فإحدى المشكلات التي تمثلها المؤسسات هي هذا "الالتصاق" عينه في أن الناس قد يقاومون التغييرات الضرورية لأنهم ربما يستصعبون قبول فكرة أن مؤسسات معينة استنفدت قيمتها. وهكذا، بينما يمكن للمؤسسات أن تتغير وتتغير فهذه المؤسسات بطبيعتها تدوم طويلاً.

يعج عالم السياسة بالمؤسسات، فالبنى السياسية الأساسية في كل بلد مكونة من مؤسسات: الجيش والشرطة والتشريع والقضاء، لنسمّ عدداً قليلاً منها. ونحن نطيع هذه المؤسسات ليس لمجرّد أننا نعتقد أن فعل ذلك في صالحنا، بل لأننا نراها طرقاً شرعية للممارسة السياسة. وفرض الضرائب مثال جيد على ذلك. ففي ديمقراطيات غربية كثيرة، ضرائب الدخل مؤسسة قائمة بذاتها. قد لا نحبها، لكننا ندفع لها على الرغم من ذلك. هل هذا لأننا نخشى الذهاب إلى السجن إذا لم ندفعها؟ قد يكون ذلك صحيحاً. لكن البحث يشير إلى أن أحد الأسباب الرئيسة للالتزام الضريبي يعود إلى قناعة المواطنين بأن فرض الضرائب يمثل طريقة مشروعة لتمويل البرامج التي يحتاج إليها المجتمع. فنحن ندفع، في تعبير آخر، عندما نعتقد أن ذلك هو الشيء الصحيح الذي يجب أن نفعله، معيار. وفي المقابل، يتفشى التهرب الضريبي في المجتمعات التي ليست الضرائب فيها مؤسسة، حيث ينظر المواطنون إلى الضرائب أنها غير مشروعة وإلى من يدفعها أنهم مغفلون. وبالمثل، حيثما تكون الحياة

السياسية الانتخابية ليست مؤسسة قوية، يدعم الناس الانتخابات عندما يفوز مرشحهم، ويعترضون ويثيرون أعمال الشغب عندما تفوز المعارضة بالسلطة.

تمثل المؤسسات طريقة مفيدة لدراسة علم السياسة لأنها تمهد الطريق للسلوك السياسي. ونظراً لكون المؤسسات تولّد الأنظمة والقوانين، فإنها تسمح وتدفع باتجاه أنماط معينة من الحراك السياسي. ونتيجة لذلك، تنبع أهمية المؤسسات السياسية من تأثيرها في السياسة. وللطريقة التي يتم من خلالها بناء هذه المؤسسات السياسية أثر كبير في طريقة إدارة عالم السياسة.

تحت الضوء

المؤسسات...

- هي أية منظمة أو نموذج نشاط قائم بذاته وقيّم لذاته.
- تجسد الأعراف والقيم التي تُعَدّ مركزية لحياة الشعب وبالتالي ليس من السهل إزاحتها أو تغييرها.
- تهيئ المسرح للسلوك السياسي بالتأثير في الكيفية التي تدار بها السياسة.
- تختلف من بلد إلى آخر.
- تتمثل بالجيش والضريبة والانتخابات والدولة.

تعود بنا مقاربة علم السياسة من خلال المؤسسات إلى علم السياسة المقارن كما كان قائماً قبل خمسينيات القرن الماضي. فقبل الثورة السلوكية، انصب اهتمام علماء السياسة على توثيق مؤسسات السياسة، وكانوا يقومون بذلك في أغلب الأحيان دون أن يتساءلوا عن الكيفية التي رسمت هذه

المؤسسات من خلالها عالم السياسة. لكن الثورة السلوكية التي أتت بعد ذلك، ركزت على السبب والنتيجة ووجهت اهتمامها إلى القوى السياسية وحساباتها ومواردها واستراتيجياتها أيضاً، أما المؤسسات الفعلية، فلم تكن تولَى أهمية حقيقية. إن العودة في الفترة الأخيرة إلى مسألة المؤسسات، تجمع بين الطريقتين السابقتين في مقاربة علم السياسة المقارن. فمن وجهة نظر المذهب السلوكي، تركز المقاربة المؤسساتية على العلاقة بين السبب والنتيجة وهو ما سيتم التطرق إليه بشكل مكثف في هذا الكتاب. لكن المؤسسات ليست مجرّد نتاج للسلوك السياسي الفردي، بل إن لها أثراً كبيراً في الطريقة التي يدار بها عالم السياسة. وباختصار، ليست المؤسسات مجرد نتيجة للسياسة، بل يمكن أن تكون سبباً هاماً في وجودها.

وقد كشفت التطورات والأحداث الأخيرة في العالم عن وجود عدد هائل من المؤسسات المختلفة حول العالم والتي يجب أن يتم تمييزها وفهمها. سيستعرض هذا الكتاب بعض الاختلافات المؤسساتية الأساسية بين الدول، مُقراً بتنوعها ومُسلطاً الضوء على بعض الخصائص الجوهرية التي تسمح لنا بمقارنتها وتقييمها. ومن خلال دراسة المؤسسات السياسية، نأمل أن نكوّن فهماً أكثر عمقاً للخريطة السياسية في أرجاء العالم.

مثال هاد: التوفيق بين الحرية والمساواة

تحدثنا في مقدمة هذا الفصل عن المفاهيم التحليلية (مثل المؤسسات) والمناهج (مثل التفكير الاستقرائي والاستدلالي، والطريقة الكمية أو الكيفية في البحث) والمثل العليا في عالم السياسة. وقد تم تعريف السياسة بأنها الصراع على النفوذ بغية اتخاذ قرارات نيابة عن المجتمع. إن مفهوم المؤسسات يقدم لنا طريقة لتنظيم بحثنا من خلال دراسة الأشكال المختلفة لهذا الصراع. لكن هذا يدفع بسؤال هام: يمكن أن يتصارع الناس على السلطة السياسية، لكن ما هو الشيء الملموس الذي يتصارعون عليه؟ ما الذي يسعون إلى إنجازه حال امتلاكهم السلطة؟ إن الإجابة عن هذا تستدعي الكثير من الأفكار، وسنركز على جدل أساسي جداً يكمن في لبّ عالم السياسة، ألا وهو الصراع بين الحرية والمساواة. يرجع تاريخ هذا الصراع إلى الحقبة التي عاش فيها الإنسان داخل جماعات منظمة.

وربما يكون صحيحاً أن هاتين القيمتين (الحرية والمساواة) هما قيمتان أكثر أهمية من مجرد كونهما مُثلاً علياً، بل هما جزء من تركيبنا التطوري.

تتمحور السياسة حول الصراع بين حرية الفرد والمساواة الجماعية وعن كيفية التوفيق بين هذين المفهومين. وما من شك في أن هذين المصطلحين يمكن أن يكون لهما معانٍ مختلفة باختلاف الأشخاص، ولهذا فإنه من الأهمية بمكان تعريف كل منهما. عندما نتحدث عن **الحرية**، فإننا نعني بذلك قدرة الفرد على التصرف بشكل مستقل دون خوف من وجود أي قيود أو عقوبات على ذلك من قبل الدولة أو أفرادٍ آخرين أو مجموعات أخرى في المجتمع. وتشمل الحرية مفاهيم مختلفة مثل حرية التعبير عن الرأي، وحرية الاجتماع، وحرية المعتقد الديني، وغيرها من الحقوق المدنية. أما **المساواة**، فتشير إلى المستوى المادي المشترك للأفراد في مجموعة أو مجتمع أو دولة ما. وعادة ما يُنظر إلى العلاقة بين المساواة والحرية بأنها عادلة أو مجحفة، وهي أداة لقياس ما إذا تم تحقيق مُثلنا العليا.

إن الصلة بين المساواة والحرية قوية جداً، والعلاقة بينهما ترسم معالم السياسة والسلطة والجدل الدائر حول العدالة. لكن الأمر الذي لا يزال غير واضح هو ما إذا كان أحد هذين المفهومين يجب أن يتحقق على حساب الآخر. فمن جهة، يمكن أن تؤدي زيادة حرية الفرد إلى تناقص دور الدولة وتقييد سلطاتها على القيام ببعض الأمور، مثل إعادة توزيع الدخل من خلال أنظمة الدعم الاجتماعي والضرائب. وبالتالي قد تتفاقم حالة عدم المساواة نظراً لتفوّق حرية الفرد على الرغبة بالمزيد من المساواة الجماعية. وبدورها، يمكن لحالة عدم المساواة أن تقوّض الحرية إذا شعر الكثير من أفراد هذا المجتمع أن النظام السياسي لم يعد يولي أهمية لحاجاتهم المادية. وحتى وإن كان هذا الاستياء غير خطير، لا يزال هناك سؤال معلّق دون إجابة وهو ما إذا كان يقع على عاتق المجتمع برمته الالتزام بمساعدة الفقراء- أي تحقيق العدالة. وسنرى بين ثنايا هذا الكتاب أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أعلى النسب في العالم في مجال الحرية الشخصية وعدم المساواة الاقتصادية. هل يجب أن يشكل ذلك مصدر قلق؟ وهل هو أمرٌ صائب؟

من جهة أخرى، قد يؤدي التركيز بشكل كبير على المساواة إلى تقويض الحرية. فالمطالب بمزيد من المساواة المادية قد يدفع الحكومة إلى زيادة سيطرتها على الملكيات الخاصة والثروات الشخصية باسم إعادة التوزيع وتحقيق "المنفعة العامة". لكن عندما تكون القوى الاقتصادية والسياسية مركزة في أيدي قلة، فقد تتعرض حرية الفرد للخطر بسبب سيطرة الأفراد على موارد خاصة قليلة. فعلى سبيل، كانت السلطة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي إبان الحقبة الشيوعية مركزة بشكل كامل في يد الدولة، وهو ما أعطاها القدرة على السيطرة على حياة الناس، والمكان الذي سيعيشون فيه، ونوعية التعليم الذي يحصلون عليه، والوظائف التي يعينون فيها، والمال الذي يكسبونه.

لكن هل العلاقة بين الحرية والمساواة تمثل لعبة محصلتها صفر، فزيادة إحداهما تعني حُكماً نقصاناً في الأخرى؟ ليس بالضرورة. ويؤكد البعض أنه يمكن للحرية والمساواة أن يُعزز بعضهما بعضاً، فالأمن المادي يُساعد على ضمان حقوق سياسية معينة، والعكس صحيح أيضاً. وبينما يمكن أن يؤدي امتلاك الدولة لقوة كبيرة إلى إضعاف حرية الفرد، إلا أن السلطة تتحرك لضمان هذه الحقوق. وأخيراً، قد يتغير معنى الحرية والمساواة بمرور الزمن، فتعريف كل منهما يتغير مع تغير الحياة المادية المحيطة بنا، وتغير نسيج القيم التي نتبناها. إن التوفيق بين الحرية والمساواة يتطلب بالنسبة لبعضهم نوعاً من السلطة السياسية المركزية القوية. بينما يعتقد بعض آخر أن هذه السلطة المركزية تشكل عائقاً أمام الحرية والمساواة. وسندرس هذه الآراء بشكل مفصل عندما ندرس الإيديولوجيات السياسية في الفصول التالية.

باختصار، إن التوفيق بين حرية الفرد والمساواة الجماعية هو ما يُسيّر عالم السياسة. يقودنا هذا حتماً إلى أسئلة تتعلق بالسلطة، هل هي تأثير على الآخرين أم فرض مشيئة صاحب السلطة عليهم، وتتعلق بدور الناس في الحياة السياسية. فمن هو الشخص أو الفئة التي يجب تمكينها لتتخذ قرارات متعلقة بالحرية والمساواة؟ هي يجب أن تكون السلطة مركزية أم لا، عامة أم خاصة؟ في أي مرحلة تصبح السلطة خطراً على الآخرين، وكيف يمكن منع ذلك؟ يجب على كل نظام سياسي أن يُجيب عن هذه الأسئلة وفي فعله هذا يُقرر المكان الذي ستستقر فيه السلطة السياسية وحجمها. وكل نظام

سياسي يخلق مجموعته الفريدة من المؤسسات بغية هيكلة السلطة السياسية، الأمر الذي يرسم الدور الذي يلعبه الشعب في الحياة السياسية، ويضع أسس الجدل الدائر حول العدالة.

الخلاصة: النظر إلى الأمام والتفكير بتأنٍ

السياسة هي الصراع من أجل السلطة في أية مؤسسة، وعلم السياسة المقارن يدرس هذا الصراع في كل أرجاء العالم. وقد تطورت دراسة السياسة خلال القرون الماضية من الفلسفة لتغدو حقلاً معرفياً يُركز على البحث التجريبي وعلى السعي لتفسير السياسة والتنبؤ بأحداثها. لكن لهذه المقاربة حدودها: فعلى الرغم من الرغبة المبكرة في محاكاة العلوم الطبيعية، لم يستطع علم السياسة المقارن، مثله مثل علم السياسة بشكل عام، أن يضع "نظرية كبرى" للسلوك السياسي. ولا تزال الحاجة إلى دراسة السياسة مهمة بالقدر الذي كانت عليه دائماً. وقد دفعت التغييرات الجدية خلال السنوات العشرين الماضية الباحثين في علم السياسة المقارن إلى تسليط الضوء على هذه التطورات والمخاوف.

يمكن للمؤسسات السياسية أن تُساعدنا على تنظيم هذه المهمة. فهذه المؤسسات تخلق معايير وقيماً. وتفضي التجسيدات المختلفة لهذه المؤسسات إلى أشكال مختلفة من الحراك السياسي. وتستطيع المؤسسات أن ترسم خارطة مشهد الحياة السياسية. وإذا خدمت المؤسسات خريطة للحراك السياسي، فهدف هذا الحراك التوفيق بين القيم المتنافسة لحرية الفرد والمساواة الجماعية. يجب على كل المجموعات السياسية، بما فيها البلدان، أن توفق بين هاتين القوتين وتحدد المكان الذي يجب أن تستقر فيه السلطة وهوية الذين سيضطلعون بها. وفي الفصول التالية، سنعود إلى مسألة الحرية والمساواة وإلى الطريقة التي تؤثر فيها هذه القيم على المؤسسات وتتأثر بها.

ثمة فكرة أخيرة قبل أن نصل إلى خلاصة حول كيفية استخدام كل هذه المعلومات. كان جلّ النقاش في هذا الفصل عن الجدل الدائر حول الطريقة المثلى لدراسة السياسة ـ بأي منهج؟ ما المفاهيم التي تحكم ذلك؟ وما هو دور المُثل العليا؟ وقد يبدو الأمر في كل هذا أننا لم نكتسب إلا القليل من الفهم حول الطريقة المثلى لمقاربة العلوم السياسية. وإذا لم يتوصل الباحثون إلى اتفاق حول الطريقة المثلى لتحليل السياسة، فما الذي نأمله إذن من دراسة هذا العالم المحيط بنا؟ غير أن ما قام به عالم السياسة فيليب تيتلوك Philip Tetlock مؤخراً قدم شيئاً من نفاذ البصيرة. ففيما يتعلق

بهدف عملية التنبؤ بالأحداث في العلوم الاجتماعية، قام تيتلوك بدراسة طويلة مدى على عدد من الباحثين وصناع السياسة، فطلب منهم أن يتنبؤوا باحتمال أحداث عالمية معينة (كثورة في دولة معينة أو حرب بين خصوم). وأجرى دراسات نفسية للأشخاص أنفسهم، مفترضاً أن الصفات الشخصية، وليس الاختلافات الإيديولوجية أو المنهجية، هي الأكثر ارتباطاً بالقدرة على التنبؤ بشكل صحيح في عالم السياسة. أما النتيجة، فهي أن تيتلوك قسّم أولئك الذين أجرى عليهم البحث إلى فئتين أساسيتين استعارهما من الفيلسوف الراحل آسايا برلين: قنافذ وثعالب. فئة القنافذ تدرك شيئاً واحداً هاماً: تميل إلى البحث عن تفسير واحدٍ شاملٍ يمكن أن يفسر الكثير من الأحداث السياسية المختلفة، ويُرجّح أن ترفض المعلومات التي تتناقض مع معتقداتها. أما الثعالب، فهي فئة أقل ثقة بآرائها التي تتكون من جمع الكثير من الأفكار الصغيرة وتخضع لمراجعة دائمة. وكما تتوقعون، كان أفراد فئة القنافذ أكثر سوءاً في التنبؤ بأحداث العالم، فهم أكثر ميلاً إلى جعل العالم يدور حول فلك مفاهيمهم المسبقة، بدلاً من تعديل معتقداتهم على أساس المعلومات الجديدة.[1]

سنعمل جيداً إذا أخذنا هذه النتائج بالحسبان. فالمقاربة الأفضل في علم السياسة المقارن هي التشكيك لا بالآخرين وحسب ـ فهذا هو الجزء السهل ـ بل بما نؤمن ونعتقد أنه من المسلّمات. يجب أن نكون مستعدين لإعادة النظر في معارفنا مع ظهور دلائل وبراهين جديدة، ونتذكر أن كل تفسير في هذا الكتاب هو تخمين وعرضة للتعديل وإعادة النظر إذا استطعنا أن نجد دليلاً أفضل. وبهذه المقاربة، ستكون، *يا عزيزي القارئ*، قادراً، عندما تنتهي من قراءة الكتاب، على أن تصل إلى استنتاجاتك الخاصة حول كل ما يحيط بالسياسة ومجموعة القيم التي يمكن أن تبني نظاماً سياسياً أفضل.

وهكذا، ضعوا جانباً فرضياتكم عن الطريقة التي يعمل بها العالم، ودعونا نبدأ.

---

[1] Philip Tetlock, *Expert Political Judgment* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005).

الفصل الثاني

الــدول

مفاهيم أساسية:

- الدولة مؤسسة مركزية في علم السياسة المقارن، تحتكر ممارسة العنف فوق منطقة معينة.
- الأنظمة تدير الدول من خلال عملها كقوانين ومعايير أساسية في الحياة السياسية.
- الحكومة هي القيادة أو النخبة المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة.
- يمكن للشرعية السياسية أن تأخذ عدة أشكال: شرعية كاريزمية أو تقليدية أو عقلانية ـ قانونية.
- تتباين الدول في الاستقلالية والقدرات، وهو ما يشكل قوتها في البلد وخارجه.

نبدأ دراستنا للمؤسسات الأساسية في عالم السياسة بالدولة. غالباً ما تكون مناقشة هذا الأمر عسيرة بالنسبة لمواطني أمريكا الشمالية الذين لم يعتادوا على التفكير بالسياسة باعتبارها سلطة سياسية مركزية. في الحقيقة، عندما يفكر الأمريكيون خاصة بكلمة *دولة state*، عادة ما يتصورون فكرة عالم سياسي محلي، ليس مركزياً (ولاية ـ المترجم).[1] لكن كلمة "دولة" تعني بالنسبة لغالبية

[1] في الولايات المتحدة، تشير كلمة State التي تعني دولة إلى البنية الفيدرالية في الحكومة الإقليمية (التي نترجمها إلى العربية باسم ولاية). وبالنتيجة، بالنسبة للأمريكيين، كلمة State تستحضر فكرة حكومة محلية، بينما بالنسبة للباحثين السياسيين (ومعظم شعوب العالم)، تشير كلمة State إلى مؤسسة وطنية لا محلية. وينجم هذا التشوش من تاريخ الولايات المتحدة. فخلال فترة النضال الثوري، وتأسيس النظام الفيدرالي، نظرت المستعمرات البريطانية السابقة إلى نفسها أنها وحدات سياسية مستقلة ـ بتعبير آخر، دول. ومع تأسيس نظام فيدرالي للحكومة أخضعت سلطاتها الفردية لسلطة مركزية واحدة. فالولايات المتحدة الأمريكية، في كلمات أخرى، غدت في النهاية نظاماً ذا حكومة وطنية، وترك مصطلح State أثراً باقياً من تلك الفترة الوجيزة عندما كانت وحدات تتصرف ككيانات مستقلة.

سكان العالم سلطة مركزية، أو مكان تموضع السلطة. وفي هذا الفصل، سنحدد المؤسسات الرئيسة التي تُشكل الدولة ونناقش الكيفية التي توفّق بها هذه الدول بين الحرية والمساواة وطريقة توزيع السلطة باتجاه تحقيق ذلك التفويض. سيُعرّف هذا الفصل ماهية الدولة ومكوّناتها، ويميز بين الدولة والحكومة والنظام. وسندرس أيضاً أصول الدول بحدّ ذاتها. بالنسبة لمعظم التاريخ البشري، قامت الحياة السياسية على مؤسسات أخرى غير الدول، وأشكال كثيرة من السلطة وجدت في كل أنحاء العالم. لكن وحدها الدول ظلت باقية إلى الآن. لماذا؟ في تعبير آخر، إذا كان بإمكاننا أن نعد الدول نتيجة، فما هو السبب الذي أتى بها إلى الوجود؟

حالما نناقش طبيعة ونشوء الدولة، سندرس بعض الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها المقارنة بين الدول. وسيشمل هذا الفصل تحليلاً للأشكال المختلفة من الشرعية التي تعطي الدولة سلطة ومستويات هذه السلطة ذاتها. هل يمكننا الحديث عن الدول بوصفها ضعيفة أو قوية؟ وإذا أمكننا ذلك، فكيف يمكننا قياس تلك القوة أو الضعف؟ للإجابة عن هذا السؤال، سنميز بين قدرة الدولة واستقلاليتها، وكيف يمكن أن يختلف هذا من حالة إلى أخرى ومن مجال سياسي إلى آخر. هنا، ندرس الدول باعتبارها سبباً، في الطريقة التي تستطيع بواسطتها تشكيل مؤسسات أخرى. وعند فهم هذه المسائل بشكل أكثر عمقاً، سنعود إلى موضوع الحرية الفردية والمساواة الجماعية وندرس مستقبل الدولة ذاتها.

تعريف الدولة

ما الذي نعنيه تماماً بـمصطلح *الدولة*؟ اعتماداً على أعمال الباحث الألماني ماكس فيبر، يُعرف علماء السياسة **الدولة** عادة في أبسط شروطها بأنها مؤسسة تحتفظ باحتكار العنف على منطقة جغرافية معينة.[1] قد يبدو هذا للوهلة الأولى تعريفاً متطرفاً للدولة، لكن بعض الشرح سيُفسر هذا.

---

[1] Max Weber, "Politics as a Vocation," in *Gesammelte Politische Schriften* (Muenchen, 1921), pp. 396–450.

إن أحد العناصر الأساسية في دولة ما هو ما ندعوه **السيادة** أو القدرة على التحرك لتنفيذ التدابير أو السياسات ضمن منطقة معينة بشكل مستقل عن القوى الخارجية أو المنافسين في الداخل. أي أن الدولة يجب أن تكون قادرة على العمل باعتبارها السلطة الأساسية على أرضها وعلى الناس الذين يعيشون على تلك الأرض، فتثبت القوانين والحقوق، وتحلّ الخلافات بين الناس والمؤسسات، وتوفر الأمن الداخلي.

لتحقيق ذلك، تحتاج الدولة إلى قوة، وعادة (لكن ليس حصراً) ما تكون هذه القوة مادية. فإذا كانت الدولة عاجزة عن الدفاع عن أراضيها أمام قوى خارجية، مثل دول أخرى، عندئذٍ تواجه مخاطرة أن هؤلاء الخصوم قد يتدخلون ويُوقعون ضرراً ويحتلون أراضيها أو يُدمرون الدولة بشكل كامل. وبالمثل، إذا واجهت الدولة خصوماً أقوياء داخل أراضيها، مثل الجريمة المنظمة أو حركات متمردة، تواجه خطر تقويض قوانينها وسياساتها. وهكذا، لكي تضمن دولة ما سيطرتها، عليها أن تكون مسلحة. والدول بحاجة إلى جيوش للحماية ضد الخصوم الدوليين. وفي الرد على المنافسين المحليين هي بحاجة إلى قوة شرطة (بوليس). في الواقع، كلمة (بوليس) نفسها مشتقة من كلمة فرنسية قديمة تعني "يحكم".

الدولة إذن مجموعة من المؤسسات التي تسعى إلى السيطرة على معظم مصادر القوة ضمن أرضٍ معينة، وتأسيس نظام وردع من يتحداها من الداخل والخارج. وبعملها هذا، توفر الدولة الأمن لرعاياها بالحد من مخاطر هجوم من الخارج أو الجريمة أو الفوضى في الداخل، وهي الأشياء التي هي تهديد للدولة ومواطنيها. من وجهة نظر معينة تعد الدولة (وخاصة الدولة غير الديمقراطية) نوعاً من عمل حمائي، تطلب المال مقابل توفير الأمن والنظام وتحديد مناطق نفوذها والدفاع عن زبنها في وجه الخصوم، وتسوية النزاعات الداخلية، ومعاقبة هؤلاء الذين لا يدفعون.[1]

[1] This idea has been developed by Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and T. Skopol, eds.,

لكن معظم الدول هي أكثر تعقيداً من كونها مجرد كينونة تستخدم القوة. فالدولة، بخلاف العصابات الإجرامية، مكونة من عدد كبير من المؤسسات تضطلع بعملية تحويل الأفكار السياسية إلى برنامج عمل. فالقوانين والتنظيمات وحقوق الملكية والصحة والعمل والبيئة والمواصلات ليست إلا أشياء قليلة تضطلع الدولة بمسؤوليتها. وعلاوة على ذلك، الدولة مجموعة من المؤسسات (وزارات، إدارات، مكاتب، جيش، شرطة) التي يعتقد المجتمع أنها ضرورية لإنجاز أهداف أساسية تتعلق بالحرية والمساواة. وعندما يكون هناك خلاف على هذه الأهداف، يجب على الدولة أن توفق بين وجهات النظر المختلفة والسعي إلى (أو فرض) إجماع عليها. وبعكس المنظمات الإجرامية التي يُطيعها الناس خوفاً أو نتيجة مصالح شخصية، عادة ما تُقدَّر الدولة لذاتها. فالمجتمع ينظر إلى الدولة بأنها شرعية وأساسية ومناسبة: من يستطيع تخيل الحياة السياسية من دون دولة؟ الدول إذن ترسخت بقوة في مؤسسات وليس سهلاً تغييرها. قد يظهر قادة ويرحلون وتعلَن سياسات وتتغير، لكن تبقى الدولة حتى عندما تواجهها أزمة أو اضطراب أو ثورة. وعلى الرغم من أن التدمير الناتج عن حرب أو حرب أهلية قد يزيل الدول برمتها، لكن حتى هذه النتيجة غير عادية وسرعان ما يعاد تأسيس الدول مجدداً. وهكذا، تعرَّف الدولة بأنها احتكار استخدام القوة على أرض معينة، لكنها أيضاً مجموعة من المؤسسات السياسية التي تضع المعايير التي يمكن من خلالها حلّ الصراعات المتعلقة بالحرية والمساواة. فالدولة، إن أردتم، آلية إدارة الحياة السياسية وتأسيس النظام وتحويل الآراء السياسية إلى برامج عمل سياسية. ولهذا يُحاول باحثون اجتماعيون كثر أن يبرهنوا على أن الدولة، كونها مجموعة من المؤسسات، أحد العوامل المؤثرة الهامة في أشياء كثيرة مثل الأشكال المختلفة في التطور الاقتصادي ونهوض الديمقراطية.

Bringing the State Back In (New York: Cambridge University Press, 1985), pp. 169–191.

ثمة مصطلحات أخرى قليلة غالباً ما تُستخدَم في ما يتعلق بالمؤسسة السياسية تحتاج إلى أن تُعرَّف هنا. وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات تستخدم في بعض الأحيان على نحوٍ متبادل مع مفهوم الدولة، إلا أنها في الواقع مؤسسات مستقلة تساعد على تعريف الدولة وإدارتها. أولاً، يجب علينا التمييز بين الدولة والنظام الذي يُعرَّف بأنه مجموعة القوانين والمعايير الأساسية في الحياة السياسية. وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، يجسد نظام ما الأهداف الطويلة المدى المتعلقة بالحرية الفردية والمساواة الجماعية، والمكان الذي يجب أن تستقر فيه السلطة وكيف يجب أن تُستخدَم. وعلى المستوى الأكثر أهمية، يمكننا الحديث عن أنظمة ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية. ففي النظام الديمقراطي، تركز قوانين وقواعد السياسة على دور كبير للمجتمع في الحكم، بالإضافة إلى حقوق فردية ومدنية معينة. وفي المقابل، يحد نظام الحكم غير الديمقراطي من المشاركة العامة لصالح أولئك المتربعين على السلطة. ويمكن لكل من النظامين أن يتباين في مدى تمركز السلطة والعلاقة بين الحرية والمساواة. فالنظام الديمقراطي في الولايات المتحدة ليس هو نفسه في كندا، والنظام غير الديمقراطي في الصين يختلف عن ذلك القائم في كوبا أو سوريا. ويمكن اكتشاف بعض هذه الفروق بين الأنظمة في وثائق الدولة الأساسية مثل الدستور، لكن غالباً ما تكون القوانين والقواعد التي تميز نظاماً عن آخر، غير مكتوبة وضمنية، وتتطلب دراسة دقيقة.

تحت الضوء

الدولة هي...

- احتكار القوة فوق أرض معينة.
- منظومة من المؤسسات السياسية لوضع السياسة وتنفيذها.
- عادة ما تكون قائمة على مأسسة عالية.
- السيادة.
- تتميز بمؤسسات مثل الجيش والشرطة والضريبة والقضاء ونظام الرعاية الاجتماعية.

بتعبير آخر، الأنظمة مكون هام في هيكل الدولة الأكبر. لا تتغير الأنظمة بسهولة أو بسرعة، على الرغم من أنه يمكن أن تتحول أو تتغير عادة بأحداث اجتماعية ضخمة مثل اندلاع ثورة أو أزمة وطنية. في الحقيقة، يمكن أن يُنظَر إلى معظم الثورات ليس باعتبارها تمرّداً على الدولة أو حتى على القيادة، بل على النظام القائم ـ لإسقاط القوانين والقواعد القديمة واستبدالها بأخرى جديدة. فعلى سبيل المثال، تُشير فرنسا إلى نظامها الحالي على أنه الجمهورية الخامسة. فمنذ أن أطاحت الثورة الفرنسية بالنظام الملكي عام 1789، كان يُنظر إلى كل جمهورية فرنسية باعتبارها تملك نظامها المختلف المتجسد في دستور وقوانين سياسية توضّح خريطة حياتها السياسية. وفي مثال آخر، شمل تحول جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية في تسعينيات القرن الماضي تغييراً للنظام بعد أن أفسح نظام التفرقة العنصرية القائم على سيطرة البيض الطريق أمام نظام يمنح الحقوق الديمقراطية لجميع مواطني جنوب أفريقيا.

أما في بعض الدول غير الديمقراطية، التي يُسيطر على السياسة فيها شخص بمفرده، فقد يستخدم المراقبون مصطلح *نظام* للإشارة إلى أن كل القرارات تصدر من ذلك الشخص وحده. أو كما عبر ملك فرنسا لويس الرابع عشر عن ذلك، *L'état, c'est moi* , (الدولة، هي أنا). وعندما تحدثت إدارة الرئيس الأمريكي بوش عن رغبتها بـ"تغيير النظام" في العراق وإيران، يمكن أن يُطبَّق تعريفنا الأوسع أيضاً، لأن الهدف لم يكن مجرد الإطاحة بالقيادة، بل تمهيد الطريق لمؤسسات ديمقراطية أو إنشائها. وهذا يعيدنا إلى سؤال السبب والنتيجة. حيث يمكن أن تظهر الأنظمة نتيجة تطور بطيء على مرّ قرون من الزمن، وقد تكون حصيلة تغيير ثوري مفاجئ أيضاً. إن الطريقة التي تصبح فيها الأنظمة مؤسساتية غير واضحة، فمن السهل صياغة دستور، كما شاهدنا في العراق، لكن الصعوبة تكمن في تثبيته، لاسيما إن كان ذلك يعني التخلي عن مجموعة من القوانين والقواعد السابقة وتحويل الحياة السياسية بشكل جوهري. وقد لاحظ علماء السياسة أن تغيير النظام يكون أكثر فاعلية عندما تكون ثمة رابطة اجتماعية عامة بالدولة تستطيع أن تربط الناس معاً خلال هذه الفترات الانتقالية.[1]

[1] Zackary Elkins and John Sides, "Can Institutions Build Unity in Multiethnic States," *American Political Science Review,* 101, no. 4 (November 2007), pp. 693–708.

تحت الضوء

النظام هو...

- معايير وأحكام تخص حرية الفرد والمساواة الجماعية، موقع السلطة واستخدام تلك السلطة.
- يتمثل في مؤسسات، لكن يمكن تغييره بأحداث اجتماعية جدية مثل الثورة.
- غالباً ما يتجسد في دستور ما.

ولنجمل القول، إذا كانت الدولة احتكار استخدام القوة في أرض معينة، ومجموعة من المؤسسات السياسية لضمان أمن السكان وتوليد السياسة، يُعرَّف النظام عندئذٍ بأنه القوانين والقواعد التي تحكم العلاقة المناسبة بين الحرية والمساواة، واستخدام القوة في سبيل تلك الغاية. ولنستخدم أحد القياسات التمثيلية، إذا كانت الدولة هي آلة الحياة السياسية، مثل حاسب شخصي، يمكن للمرء عندئذٍ أن يفكر بأن النظام مثل برنامج ذلك الحاسب والبرمجة التي تعرف قدراته. فكل جهاز يعمل بطريقة مختلفة وإنتاجية متفاوتة تبعاً للبرنامج الذي يشغله.

وهذا يجلبنا إلى مصطلح ثالث ينبغي أن نضيفه إلى فهمنا للدولة والنظام هو *الحكومة*. يمكن تعريف **الحكومة** بأنها القيادة أو النخبة المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة. فإذا كانت الدولة هي آلة الحياة السياسية، والنظام هو برمجتها، فالحكومة تعمل كالمشغّل لها. وقد تتكون الحكومة من مُشرّعين

ورؤساء وزراء منتخبين ديمقراطياً، أو تتكون من قادة فازوا بالسلطة باستخدام القوة أو من خلال وسائل أخرى غير ديمقراطية. وبغض النظر عن طريقة وصولها إلى السلطة، تتبنى جميع الحكومات مُثلاً معينة في ما يتعلق بالحرية والمساواة وتحاول استخدام الدولة لتحقيق تلك الأفكار. لكن حكومات قليلة في العالم قادرة على العمل بشكل مستقل تماماً في هذا المجال. والحكومات الديمقراطية وغير الديمقراطية يجب أن تواجه النظام القائم بمعايير وقيم الحياة السياسية التي طورتها على مرّ الأيام. فإذا دفعت بسرعة وقوة لتغيير النظام القائم، فقد تنشأ مقاومة أو يحدث تمرد أو يقع انهيار. فعلى سبيل المثال، أسهمت محاولات ميخائل غورباتشوف في ثمانينيات القرن الماضي في زوال ذلك البلد.

تحت الضوء

الحكومة هي...

- القيادة أو النخبة المسؤولة عن إدارة الدولة.
- ذات مأسسة ضعيفة.
- غالباً ما تتميز بمسؤولين منتخبين مثل الرئيس ورئيس الوزراء، أو بمسؤولين غير منتخبين كما في الأنظمة الاستبدادية.
- محدودة بالنظام القائم.

جزئياً بسبب قوة الأنظمة، تبدو الحكومات مبنية على نحوٍ ضعيف مؤسساتياً، أي لا يُنظر إلى أصحاب السلطة بأن تغييرهم أمر غير ممكن أو أن الدولة ستنهار دونهم (الشكل 2.1). ففي الأنظمة الديمقراطية، تتغير الحكومات بشكل متكرر بسلاسة. وحتى في الأوضاع غير الديمقراطية، أصحاب السلطة مهددون دائماً من خصومهم أو وفاتهم. إذن تأتي الحكومات وتذهب، بينما تعيش الأنظمة والدول لعقود أو قرون من الزمن بدرجة كبيرة من الاستمرارية.

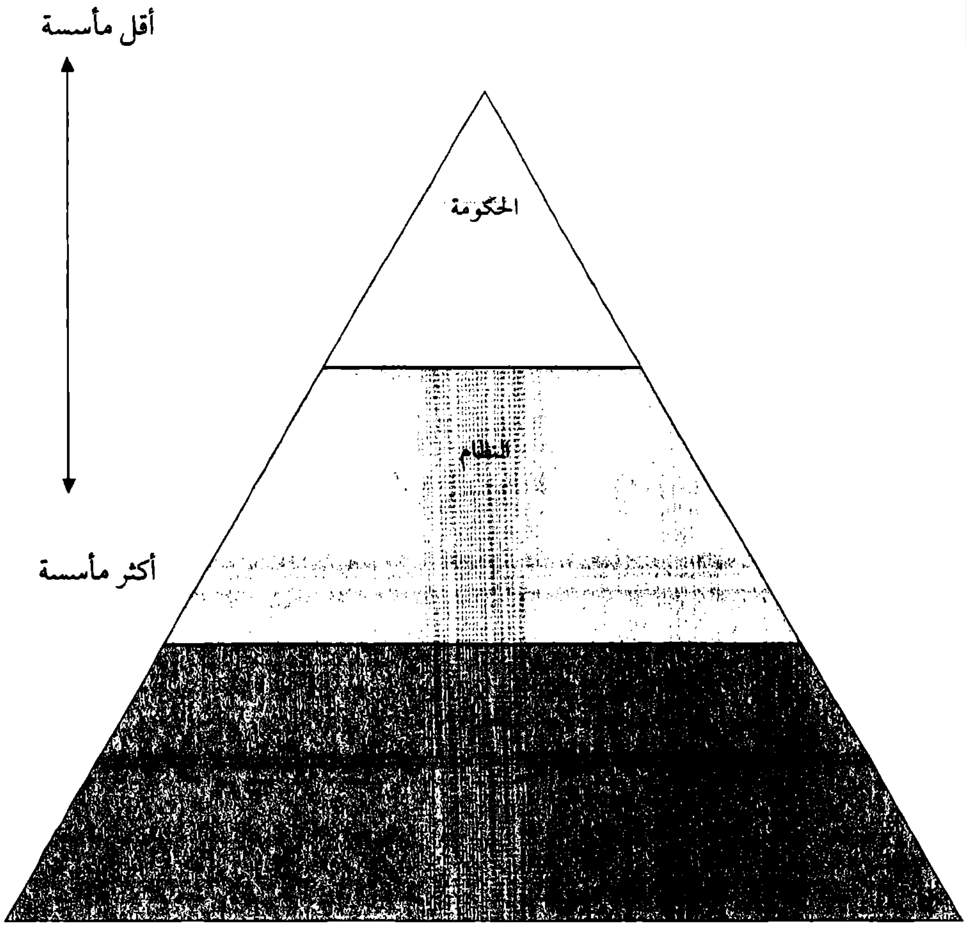

الحكومات أقل مأسسة نسبياً من الأنظمة والدولة. الحكومات قد تأتي وتذهب، بينما

الشكل 2.1 الدولة ونظام الحكم والحكومة

وأخيراً هناك مصطلح البلد، الذي يمكن أن ينظر إليه كاختصار لكل المفاهيم التي ناقشناها حتى الآن ـ الدولة والحكومة والنظام ـ بالإضافة إلى الشعب الذي يعيش في ظل هذا النظام السياسي. ستتحدث عن بلدان مختلفة في هذا الكتاب، وعندما نفعل ذلك، نشير إلى مجمل الكينونة السياسية ومواطنيها.

نشوء المؤسسة السياسية

لقد أشرنا إلى أن عالم السياسة الحديث يُعرَّف بالدول التي تحتكر القوة وتضع الخطط السياسية وتنفذها. ويحدد النظام والحكومة التي في يدها مقاليد السلطة اتجاه هذه الآلية السياسية. فالحكومات تضع أهدافاً قصيرة الأمد فيما يخص الحرية والمساواة، تستند جزئياً إلى نظام قائم يوفر مجموعة مؤسساتية من المعايير والقيم حول السياسة. إن هذا التركيب الذي يربط الدولة والنظام والحكومة جديد نسبياً في التاريخ البشري. وهذا لا يعني أن نقول إنه لا يوجد تاريخ للمؤسسة السياسية. بل على العكس من ذلك، فقد شكل الإنسان على مدى آلاف السنوات مجموعات جماعية، تراوحت من تجمعات بسيطة غير ثابتة نسبياً إلى أنظمة فائقة التعقيد دمجت مئات آلاف أو حتى ملايين الأشخاص ودامت لقرون من الزمن. وقد تجذرت الأشكال السياسية المعقدة في أي مكان انتقل الناس فيه من الحياة البدوية إلى الحضرية. لكن ونحن ننظر إلى سطح الأرض في هذه الألفية، نرى أن الأشكال المختلفة للمؤسسة السياسية التي هيمنت على مرّ التاريخ البشري اختفت في معظمها. والكرة الأرضية الآن محددة بوضوح بنمط واحد فقط من المؤسسات السياسية هو الدولة، التي حلت واقعياً محل البنى السياسية الأخرى خلال عدة مئات من السنين. فكل شخص أو أرض مأهولة على وجه هذا الكوكب تخضع لدولة ما.

لكن من أين أتت الدول؟ ولماذا حلت مكان جميع الأشكال الأخرى للمؤسسة السياسية؟ لماذا لم يعد هناك أجزاء من العالم تحكمها دول مدن أو قبائل أو إمبراطوريات؟ للإجابة عن هذا السؤال، نحتاج أولاً إلى العودة إلى التاريخ البشري ومناقشة جذور المؤسسة السياسية. وستكون الكيفية التي تجمّع بها البشر ونظموا شؤون حياتهم مسألة أساسية أيضاً لاحقاً عندما نبحث في دور الحكم

الديمقراطي أو غير الديمقراطي في العالم الحديث. وسيكون واضحاً من خلال الدراسة أن الدول كانت قادرة على أن تحلّ مكان جميع الأشكال الأخرى للمؤسسة السياسية، رغم التاريخ الطويل لتلك الأشكال. ومن خلال فهم جذور سلطة الدول، يمكننا أن نستوعب بشكل أفضل وظائفها في العالم المعاصر. ويمكننا أيضاً أن نعتقد أنه كما أن البشر عاشوا زمناً من دون دول، فالدول نفسها يمكن أن يحل محلها شكل أو أكثر من أشكال المؤسسة السياسية في المستقبل.

يُشير التاريخ وعلم الآثار إلى أن الإنسان لطالما نظّم نفسه في وحدات سياسية رغم أن ما توصلنا إليه لا يشرح السبب الذي دفع الإنسان أصلاً إلى تنظيم نفسه خارج جماعته الصغيرة. وبالنسبة لعلماء السياسية المهتمين بالأحداث الحالية، قد لا يكون الدافع الأساسي لتنظيم الإنسان نفسه ضمن وحدات أكبر ذا أهمية كبيرة. لكن بالنسبة لعلماء تطور الإنسان وأولئك المختصين في تاريخ الجنس البشري والتطور الاجتماعي، يعد ذلك سؤالاً في غاية الأهمية. هناك عدد من التفسيرات المختلفة عن السبب الذي دفع الإنسان إلى تنظيم نفسه خارج إطار أسرته أو قبيلته. من العناصر الهامة في هذا التحول هناك البيئة أو الزراعة. فحيثما كان الناس قادرين على الزراعة وتدجين الحيوانات (وهي عملية أكثر تعقيداً بكثير مما قد يظن المرء للوهلة الأولى)، تحولوا من حياة التنقل القائمة على الصيد وجمع ما هو قابل للأكل إلى نمط الحياة المستقر في رقعة جغرافية معينة. أما المفاهيم التي كانت غير ذات قيمة بالنسبة لهم كالأرض والمحصول والمنزل والملكية الشخصية، فقد أصبحت فجأة مسائل حياة أو موت.

وسمح ظهور الزراعة وترويض الحيوانات بوجود فائض من الطعام، وهو تغييرٌ جذريٌّ من أيام الصيد وجمع ما هو قابل للأكل. فقد سمح وجود فائض في الطعام إلى زيادة التخصص بين الناس: فقد يمتنع بعضهم عن الزراعة ويتجهون إلى نشاطات أخرى مثل صناعة منتجات مفيدة يمكن مقايضتها بالطعام أو أشياء أخرى. وبينما خلقت حياة الاستقرار وظهور الزراعة مفهومي الملكية والتخصص، أدّت أيضاً، أو زادت على الأقل، من عدم المساواة بين الناس. ففي ظل نظام التخصص الذي يعتمد على طيف واسع من المواهب، يبدو واضحاً أن بعض الأشخاص

سيستفيدون أكثر من غيرهم، ويغدو أمراً محتماً أن يكون هناك عدم تساوي في توزيع الثروة والسلطة.

ومن المرجح أنه في هذه الفترة بالذات بدأ يظهر مفهوم التنظيم السياسي. فمع توسّع المجتمعات وزيادة تخصصها وتفاقم عدم المساواة، غدت هناك حاجة أكبر إلى وجود آليات لمعالجة الخلافات المتولدة عن ذلك. فأولئك الذين يملكون فائضاً اقتصادياً يسعون إلى حماية ثرواتهم من السرقة. وأولئك الذين لا يملكون فائضاً يسعون للحصول على حصة أكبر من موارد المجموعة. وكلاهما يخشى هجوماً من مجموعة خارجية أو منافسين من داخل المجموعة قد يستولون على أراضيهم أو محاصيلهم أو بيوتهم. ونتيجة ابتكارات بشرية (كابتكار الزراعة)، ربما ظهرت للمرة الأولى مفاهيم الفردانية مقابل الجماعية، والحرية مقابل المساواة. وطفت أسئلة على السطح، مثل من يحصل على ماذا؟ ومن يحق له القيام بهذا الأمر أو ذاك؟ وكيف يمكن اتخاذ مثل هذه القرارات وتطبيقها؟ وقد طرح وجوب التوفيق بين الحرية والمساواة بدوره أسئلة تتعلق بالمكان الذي يجب أن تستقر فيه السلطة والهدف من استخدامها. فقد تشكلت المؤسسات السياسية بغية التوفيق بين هذه المطالب والمصالح المتنافسة. وظهرت السياسة عندما استطاع الناس تخيل فكرة العدالة.

استطاعت المؤسسات أن تسوي أو تمنع الخلافات بين الأفراد، وهو ما ولّد المفاهيم الأولى للقانون والعدالة. واستطاعت المؤسسات السياسية أيضاً أن تحدد الحقوق وتعاقب هؤلاء الذين ثبت أنهم مذنبون بخرق القانون أو انتهاك حقوق الآخرين، وأن تحشد قوة قادرة على مقاومة هجوم خارجي. لكن للقيام بهذه المهمات، احتاجت المؤسسات السياسية إلى عائدات مالية، وهو ما خلق الحاجة إلى فرض ضرائب. يبدو جلياً أنه عند هذه المرحلة ظهر العديد من مكونات الحياة السياسية الحديثة في الماضي البعيد في كل أنحاء العالم.

أما الأمر الذي لا يزال غير واضح، فهو ما إذا كانت هذه المؤسسات السياسية ظهرت من خلال الإجماع أو بالقوة. أي هل ظهرت الأنظمة السياسية نتيجة نجاح بعض الأشخاص بفرض مشيئتهم على الآخرين وتنصيب أنفسهم رؤساء أو ملوكاً واستخدام القوة لفرض ما يريدون؟ أم أن الناس شكلوا طواعية أنظمة سياسية باعتبارها طريقة للتغلب على الفوضى التي تتولد حتماً في ظل غياب سلطة مركزية؟ لطالما جادل الفلاسفة حول هذه المسألة بغياب الدليل القاطع. لكن بعضهم، مثل

الفيلسوف توماس هوبس، يعتقدون أن الإنسان دخل طواعية في "عقد اجتماعي" أو اتفاق بينه وبين أقرانه بغية إيجاد سلطة سياسية واحدة للتغلب على الفوضى، سلطة لا تضمن الوصول إلى الحرية أو المساواة. ومقابل التخلي عن العديد من حقوقهم، حصل الناس على الأمن وعلى أساسٍ يستطيعون أن يبنوا عليه حضارتهم. وعلى العكس من هذه الفكرة، يؤمن جان جاك روسّو أن البشر بطبيعتهم "همجيون نبلاء" حياتهم متمحورة حول المساواة والتعاطف مع الآخرين، وأن الحضارة أو صعود مفهوم الدولة هو الذي أفسد هذه الحياة من خلال مأسسة نظام عدم المساواة. تُقدم وجهتا النظر هاتان تفسيرين مختلفين للحضارة والتنظيم السياسي، على الرغم من أن كلتيهما تؤكدان على أن الدول يجب أن تكون خاضعة للناس وليس العكس.

لطالما افترض الباحثون أن نظرة روسو للتطور السياسي البشري أكثر دقة من نظرة هوبس التي تتحدث عن "حرب الجميع ضد الجميع" وأن الناس كانوا يعيشون في تناغم ومساواة نسبية إلى أن أتت الابتكارات التكنولوجية وجلبت معها حياة أكثر استقراراً على أرض معينة، وأكثر عنفاً وأكثر لا مساواة. بالإضافة إلى ذلك، جادلت رؤية روسو أن التحول التالي إلى التنظيم السياسي أتى توافقياً واستجابة للتحديات الجديدة. لكن أبحاثاً أخيرة أظهرت أن كلتي وجهتي النظر غير صحيحتين. فالمجتمعات التي كانت موجودة قبل ظهور الدول، كانت أكثر عنفاً من الدول في أيامنا هذه. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يبلغ ربع سكان العالم قتلوا على يد نظرائهم. ويبدو أن الدول ظهرت في خضمّ هذا المجهود الحربي المستمر، في الوقت الذي سيطر فيه أفراد على زمام أمور مجموعة من الناس، وفي الوقت نفسه تعهدت الدولة بآليات الإجبار التي تملكها أن تضع حداً للعنف المستشري، وهو ما أعطى هذه الدولة نوعاً من الشرعية. وبينما كنا نعتقد في مرحلة من المراحل أن الابتكارات التكنولوجية والحضارة والتنظيم السياسي البشري أدت إلى ظهور العنف، يبدو الآن أن العكس هو الصحيح.[1]

[1] See Azar Gat, *War in Human Civilization* (New York: Oxford University Press, 2006); also Jared Diamond "Vengeance is Ours," *New Yorker*, 21 April 2008, pp. 74–87.

من خلال هذا المزيج من الإكراه والإجماع، بدأت المؤسسات المعقدة في الظهور منذ ثمانية آلاف عام في الشرق الأوسط وكانت تحمل بين طياتها مفاهيم عالم السياسة التي لا تزال حاضرة حتى الآن، مثل الضرائب والبيروقراطية والقوة العسكرية والقيادة. كانت بعض هذه الوحدات السياسية صغيرة نسبياً، مثل دول المدن التي ظهرت في اليونان القديمة منذ حوالي 2700 عام. وفي حالات أخرى ظهرت إمبراطوريات كبيرة وشديدة التعقيد مثل الصين وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وأفريقيا. كانت العلاقات الاقتصادية على امتداد الأنظمة السياسية تعتمد على الإنتاج الزراعي، بينما كان إنتاج أصناف أخرى أو امتهان الزراعة نشاطات ثانوية. وعلى عكس الدول الحديثة، كانت حدود تلك الأنظمة السياسية الأولى غير واضحة المعالم. وبعيداً عن نفوذ هذه الأنظمة، كانت أجزاء كبيرة من العالم المأهولة بالسكان تفتقر إلى أي نمط من التنظيم السياسي المعقد الذي يُحاكي الدولة الحديثة.[1]

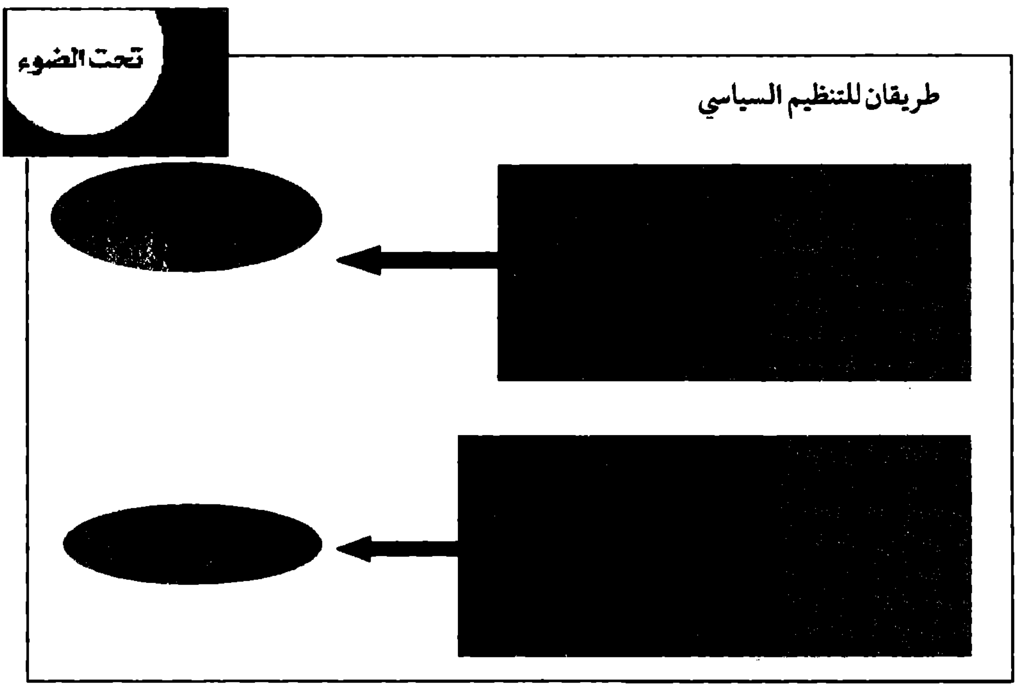

[1] S. E. Finer, *The History of Government from the Earliest Times, Vol. 1, Ancient Monarchies and Empires* (New York: Oxford University Press, 1999).

بروز الدولة الحديثة

أدى تنوع الأنظمة السياسية في النهاية إلى بروز الدولة الحديثة التي ظهرت أولاً في أوروبا. ولا يزال السبب الذي جعل الدولة بمفهومها الحديث تظهر أولاً في أوروبا وتسود بعدها على الأنظمة السياسية في العالم غير واضح، لكن قد يعود ذلك في جزءٍ منه إلى الفرصة التاريخية وإلى الميزة التي يفرضها التخلف. فقبل ألفي عام، كانت تُسيطر على أوروبا، مثل بقية أرجاء العالم، إمبراطورية واحدة هي الإمبراطورية الرومانية التي كانت ممتدة حينذاك لآلاف الأميال في أوروبا الغربية وشمال أفريقيا ومصر. وقد طورت الإمبراطورية الرومانية نظاماً سياسياً بالغ التعقيد جمع ملايين الأشخاص وأدى إلى ظهور بنية تحتية متطورة مكونة من مدن وقوانين وتجارة ومعرفة وطرق. لكن هذه الإمبراطورية تهاوت بعد ألف عام تحت ضغوط التوسع المفرط وتزايد هجمات القوى المنافسة. وبحلول القرن الخامس للميلاد تمكن الغزاة من نهب روما بعد الاستيلاء عليها.

ومع تهاوي الإمبراطورية الرومانية، انهارت المؤسسات السياسية المعقدة والمزايا الأخرى التي امتدت إلى أصقاع الإمبراطورية لاسيما في أوروبا الغربية (الشكل 2.2). أما الأمن الذي كفلته السيطرة الإمبراطورية فقد تبخّر، وحلت مكانه عصابات لصوص متنقلة متخصصة في السلب والنهب، وتآكلت الطرقات والبنية التحتية الأساسية التي اعتمد عليها الناس. ثم تمت تجزئة القوانين وقواعد التنظيم وفقدت قوتها. وضاعت المعرفة والتكنولوجيا التي تراكمت على مدى تاريخ الإمبراطورية، وغدت منسية، وتوقف عن العمل نظام التجارة والسفر المتطور بين التجمعات السكانية. وانتشرت الفوضى في أجزاء كبيرة من أوروبا التي دخلت حقبة أطلق عليها اسم "العصور المظلمة" من عام 500 تقريباً إلى عام 1000 تقريباً. وهكذا لم يكن نهوض أوروبا قضاء وقدراً. ففي حين شهدت الصين والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية فترة نمو وابتكارات، كانت أوروبا تعاني من الانحطاط والتفسخ.

لكن المفارقة تكمن في أن هذه الفترة الشديدة الانحطاط والفوضى مهدت الطريق لظهور الدولة الحديثة. وكما لاحظ عالم الاجتماع تشارلز تيلي Charles Tilly، في أوروبا المنقسمة وغير المستقرة وذات البيئة العنيفة، بدأت مؤسسات سياسية جديدة في الظهور تنافس المؤسسات

الأخرى.[1] وفي بعض الحالات، أدرك أفراد العصابات وقطاع الطرق أنهم قد يجنون أموالاً أكبر من خلال السيطرة وفرض ضرائب على مجموعة من الناس بدلاً من التنقل من منطقة لأخرى بغية سلبها. أما أمراء الحرب فقد سيطروا على مناطق صغيرة نسبياً يمكنهم الدفاع عنها وعززوا سيطرتهم على هذه المناطق وقاتلوا الجماعات المنافسة لهم وفي حالات أخرى، جمع الناس بعضهم لمقاتلة جماعات منافسة. وكما استنتج تيلي وباحثون آخرون، نشأت الدولة الحديثة من الجريمة المنظمة أو كرد فعل عليها، فقد قامت المجموعات المسلحة بتحديد مناطق النفوذ وتوفير الحماية وطلب المال مقابل ذلك.

الشكل 2.2 أوروبا في القرن الثاني عشر

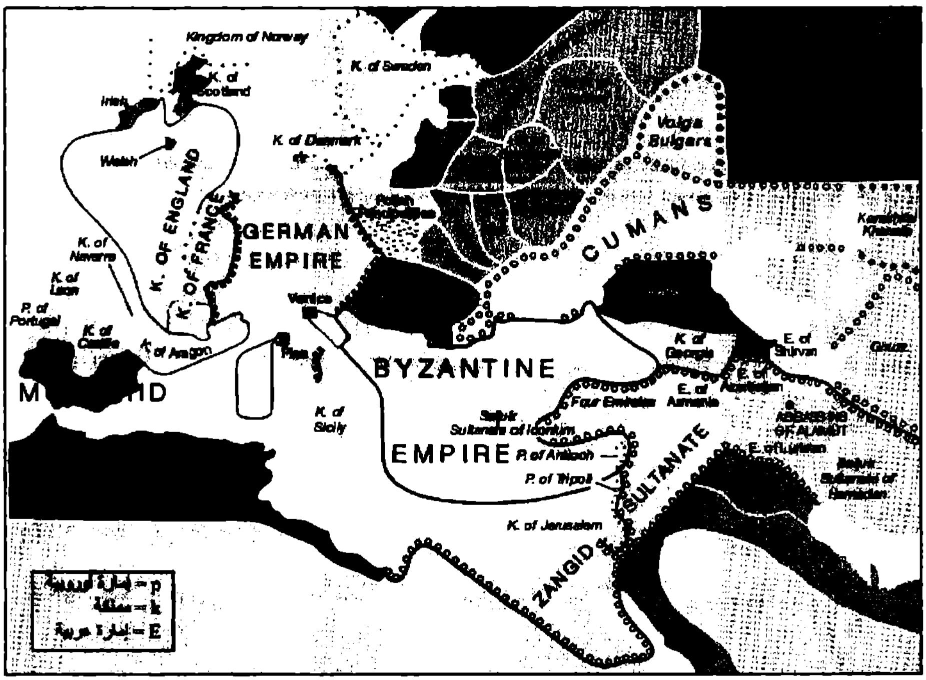

---

[1] Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States: 990–1990* (Oxford, UK: Blackwell, 1990).

ويبدو أن الحرب المستمرة بين هذه المجموعات المتنافسة ولّد نوعاً من التطور السريع في المؤسسات. والمجموعات التي استطاعت أن تتكيف بسرعة، نجت بنفسها، بينها تم غزو المجموعات التي أخفقت في التكيف واختفت. فالبيئة الشديدة التنافسية وغير المستقرة شجعت التطور السريع للتنظيم السياسي.

ليس التاريخ وحده إنها الجغرافيا أيضاً لعبت دوراً في نهوض الدولة الحديثة. فقد حاول الباحث الفيزيولوجي، جارد دياموند Jared Diamond، أن يثبت أن قرب أوروبا الجغرافي من آسيا والشرق الأوسط وفر لها فوائد في شكل نباتات وحيوانات جديدة وابتكارات تكنولوجية لم تكن متوفرة لشعوب الأمريكيتين أو أفريقيا. وفي الوقت نفسه، أعاقت بيئة أوروبا الجغرافية المتنوعة قيام مركزية سياسية تحت لواء لغة أو ثقافة واحدة.[1] ففي أوج الإمبراطورية الرومانية، كانت أجزاء واسعة من أوروبا الوسطى والشمالية والشرقية خارج سيطرة الرومان. قارنوا هذا مع الصين، حيث كانت السلطة السياسية مركزية وذات مؤسسات راسخة منذ القرن الثالث قبل الميلاد. ولأن الصين كانت سياسياً أكثر استقراراً وافتقرت إلى البيئة التنافسية التي شهدتها أوروبا، غدت مؤسساتها أقل مرونة على مرّ الزمن واشتدت مقاومتها للتغيير السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي.

وخارج الحرب المستمرة خلال "العصور المظلمة" ظهر نمط جديد من التنظيم السياسي، هو الدولة، التي تتفوق بثلاث مزايا هامة على الأنماط البديلة. الأولى، شجعت الدول التطوير الاقتصادي. فقبل "العصور المظلمة" وخلالها عاش معظم الأوروبيين في ظل نظام اقتصادي مبني على الزراعة تنتج ما يكفي للعيش. أما الملكية، كالأراضي، فقد كان يحتكرها أولئك الذين يملكون السلطة وليس من يعمل فيها. وكان باستطاعة أمراء الحرب ربط الناس بالأراضي (عبودية الأرض/القنانة) واستغلال عملهم وفرض ضرائب باهظة على أولئك الذين يُنتجون سلعاً غير

---

[1] Jared Diamond, *Guns, Germs, and Steel: The Fates of Human Societies* (New York: Norton, 1997).

زراعية. لكن كان لهذه الظروف الاقتصادية عواقب وخيمة على المجتمع ككل: فقد الأفراد حافزهم للإنتاج لأن الآخرين كانوا ببساطة يستغلون حصيلة جهودهم. أما الحكام الذين صاغوا القوانين والتشريعات وأسسوا البنية التحتية التي سمحت واحترمت الملكية الخاصة والأرباح الشخصية، فقد وجدوا أن الإنتاج في ظل هذه التطورات قد زاد، وهو ما منح هؤلاء الحكام موارد أكثر يُمكن فرض ضرائب عليها، أو استدانتها (والتي بواسطتها شنوا الحروب). وهكذا غدت الملكية الخاصة إحدى العلامات المميزة لنشوء الدولة.[1]

ظهرت الميزة الثانية عندما شجّع بعض الحكام بشكل مماثل ابتكارات تكنولوجية باعتبارها وسيلة لزيادة قوتهم الاقتصادية والعسكرية. وكما هو الحال بالنسبة للتجارة وتبادل البضائع، أدرك الحكام أن التكنولوجيات الجديدة ستحفّز التطوير الاقتصادي من خلال توفير بضائع وخدمات جديدة. فعندما تم تسخير الابتكارات التكنولوجية في عالم التجارة، توسع التطور الاقتصادي بشكل هائل. وأخذ بعض الحكام ينظرون إلى التغييرات التكنولوجية التي تطرأ على مجتمعاتهم باعتبارها وسيلة لتوسيع سلطتهم، وليست خطراً يهددها. جدير بالذكر أن الكثير من الأمور التي جعلت أوروبا قوية وقادرة على النهوض وغزو العالم ـ البارود وعلم الرياضيات المتطور وعلم رسم الخرائط وصناعة الورق وعلم الفلك ـ نشأت في الأصل في بقاع مختلفة من العالم. لكن الأوروبيين استوعبوا هذه الابتكارات وطبقوها على استخدامات جديدة. وفي النهاية كانت الأهمية لمن شجّع هذه الابتكارات واستخدمها، وليس لمن اكتشفها. وما إذا كان سبب تطبيق هذه الاختراعات هو التنافس الأوروبي الشديد أم قيم معينة خاصة سائدة بين الأوروبيين لا يزال حتى الآن مصدر جدلٍ

[1] Mancur Olson, "Democracy, Dictatorship, and Development," *American Political Science Review,* 87, no. 3 (September 1993), pp. 567–576; see also Margaret Levy, "The State of the Study of the State," in Ira Katznelson, ed., *Political Science: The State of the Discipline* (New York: Norton, 2002), pp. 40–43.

محموم (راجع الفصل الثالث).[1] لكن مهما يكن السبب الحقيقي، يمكن القول إن الابتكارات التكنولوجية التي ترافقت مع استعداد الدولة لإجازة المشاريع الخاصة أو تشجيعها، مهّد الطريق إلى ظهور الرأسمالية الحديثة ـ نظام الملكية الخاصة والأسواق الحرة والاستثمارات سعياً وراء الثروة.

وجاءت الميزة **الثالثة** للدولة، نتيجة الاستقرار الداخلي، الذي زاد التجارة وتبادل البضائع، وتطوير البنية التحتية التي ساعدت الدولة على جعل الناس أكثر تجانساً وكانوا في الأصل مختلفين جداً بعضهم عن الآخر. وشجعت قدرة الناس على السفر بسهولة داخل بلدهم تفاعلهم وتطوير ثقافتهم المشتركة. وساهمت الدولة، من خلال الوثائق المطبوعة والنظام التعليمي والقوانين والتشريعات، بتوحيد اللغة. وبدأ الناس في أوروبا يشعرون أنهم ينتمون إلى هوية إثنية عامة تتكون من قيم ثقافية مشتركة. وبدلاً من تحديد هويتهم بناء على مهنتهم أو عشيرتهم أو دينهم أو بلدتهم، بدأ الناس ينظرون إلى أنفسهم كإنجليزيين أو فرنسيين أو ألمان. وقد أثبت الإثنية أنها مصدر قوي للدولة، لأنها بدورها عززت الروح القومية، التي هي هوية سياسية مشتركة. وسنناقش هذا بالتفصيل في الفصل التالي.

وعلى الرغم من أن الدولة الحديثة جلبت معها كل هذه المزايا، إلا أنها لم تغطِّ إلا 20٪ من العالم بحلول عام 1500، في حين انتشرت أنماط بديلة من التنظيم المركزي أو لم يوجد أي تنظيم على الإطلاق في بقية أرجاء العالم. لكن سرعان ما تغيّرت هذه الأحوال. فقد بدأت الدول الأوروبية تراكم القوة بسرعة بفضل التنظيم الجيد وتسلحها بالتقدم التكنولوجي ونمو الهوية القومية والموارد الاقتصادية. وفيما تنامت القوة الاقتصادية للدولة، تعاظمت قدرتها على إدارة شؤون عدد أكبر من الناس وعلى بسط نفوذها على أراضٍ أكثر اتساعاً. وسمحت الأموال المتزايدة وتنظيم الدولة بتطوير قوات مسلحة ضخمة. وبدأت هذه الدول توقع الهزائم بالمجموعات الأوروبية المنافسة وتستوعبها

---

[1] . For the cultural explanation, see David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor* (New York: Norton, 1999).

بعد أن امتلكت القدرة على الغزو والسيطرة على مناطق جديدة،. ونحيت العداوات الدينية جانباً أيضاً. فقد انتهت حرب الثلاثين عاماً (1618– 1648)، التي كانت تمثل في جزء منها الصراع بين الروم الكاثوليك والبروتستانت، بتوقيع "معاهدة وستفاليا"، التي تم فيها تقييد سلطة بابا روما على شعوب أوروبا بشكل جذري. وبدون وجود هذه السلطة الروحية المنافسة، أصبحت الدول حرة في توجيه الدين كما تريد داخل أراضيها مخضعة الشأن الروحي للشأن السياسي. تجدر الإشارة إلى أن نشوء مفهوم سيادة الدولة كما نفهمه في الوقت الحاضر يعود بتاريخه إلى **"معاهدة وستفاليا"**.

بدأت الدول الأوروبية بعد ذلك بتوسيع قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية خارج حدودها. فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، سيطرت كلّ من أسبانيا والبرتغال على أجزاء واسعة من القارتين الأمريكيتين، بينما وسّع الهولنديون والفرنسيون والبريطانيون نطاق نفوذهم باتجاه آسيا. وبحلول القرن التاسع عشر، أصبحت أفريقيا كلها تقريباً مقسمة بين الدول الأوروبية ومرتبطة بإمبراطورياتها التي تنتمي إليها.

يبدو واضحاً إذن أن البنية التنظيمية للدولة تم فرضها بالقوة في كل أرجاء العالم. لكن على الرغم من تراجع السيطرة الأوروبية في القرن العشرين، إلا أن هذا بنية الدولة استمرت ـ في الحقيقة، زاد عدد الدول عندما اكتسبت هذه المناطق والشعوب سيادتها. وعلى الرغم من أن شعوب العالم كلها قاومت الهيمنة الأوروبية وأطاحت بها في النهاية، إلا أنها نظرت إلى الدولة كشكل متفوق، أو في الأقل لا بد منه، للتطور السياسي، وتبنت هذه الشعوب الدولة لغاياتها الخاصة. وهكذا غدا العالم عالماً من دول. فأنشأت الدول الحدود الدولية وصاغت القوانين الدولية وأصبحت القوى الأساسية في عالم السياسة الوطنية والعالمية. صحيحٌ أن دولاً مثل الهند أو نيجيريا أطاحت بالحكم الاستعماري، لكنها حافظت على مؤسسات الدولة، التي فرضتها الإمبريالية أصلاً، ووسعتها.

ربما يُنظر إلى الانتشار السريع للدول على أنه انتصار لنمط معين من التنظيم استطاع أن يدمر الأشكال السياسية المنافسة الأخرى، بغض النظر عن تطورها. لكن كانت كلفة ذلك باهظة. ففي حين استغرقت أوروبا عدة مئات من السنين لبناء الدولة الحديثة، أجبِر معظم العالم على قبول هذا

الشكل من التنظيم بسرعة أكبر وتبنّي هذه المؤسسات بالقوة أو الضرورة. ومع ذلك، كانت المسارات التاريخية في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية مختلفة تماماً عن تلك الأوروبية. فقد كان العديد من تلك الدول الجديدة يفتقر إلى الموارد والبنية التحتية ورأس المال والتنظيم التي استطاعت معظم الدول الأكثر قدماً أن تطورها على مدى ألف سنة. ونتيجة لذلك، غالباً ما تواجه الدول الجديدة تحديات كبيرة، مثل فرض السيادة على أراضي تتعايش عليها مجموعة شعوب ولغات وأديان وثقافات متنوعة، وهي تحديات استطاعت معظم الدول الأوروبية تذليلها على مدى قرون بكلفة حروب وثورات وأرواح كثيرة.[1] ومهما كانت النتيجة، على الرغم من أن أوروبا لم تعد تحكم بشكل مباشر أرجاء كبيرة من العالم، لكنها تركت لنا إرث "الدولة" ذاتها.

المسار الزمني/ التنظيم السياسي في أوروبا	
القرنان العاشر والتاسع قبل الميلاد	العصور الإغريقية المظلمة
القرن السابع والثامن قبل الميلاد	بداية الدولة المدينة الإغريقية، مركزة السلطة السياسية في أوروبا
القرنان السادس والخامس قبل الميلاد	تأسيس الجمهورية الرومانية. التطور الأول للديمقراطية في أثينا.
القرنان الثاني والأول قبل الميلاد	الغزو الروماني لليونان.
القرنان الأول والثاني بعد الميلاد	الإمبراطورية الرومانية تتوسع عبر أوروبا والشرق الأوسط. ذروة القوة الإمبراطورية المركزية في أوروبا.
القرن الثالث والرابع بعد الميلاد	انهيار الإمبراطورية الرومانية الداخلي. بداية العصور المظلمة الأوروبية. التطور يركد.

[1] Stephen Krasner, "The Case for Shared Sovereignty," *Journal of Democracy,* 16, no. 1 (2005), pp. 69–83.

القرنان الخامس والسادس بعد الميلاد	استيلاء القوط الغربيين على روما. انتشار النزاع بين أمراء الحرب الأوروبيين المتنافسين.
القرنان السابع والثامن بعد الميلاد	جيوش المسلمين تدخل اسبانيا. العالم الإسلامى ينمو خلال فترة الابتكار والتوسع.
القرنان التاسع والعاشر بعد الميلاد	الفايكنغ يغيرون على أوروبا.
القرنان الحادي عشر والثاني عشر بعد الميلاد	الأوروبيون يشنون الحرب الصليبية في الشرق الأوسط. تبدأ الحرب بترسيخ أوروبا في وحدات سياسية متميزة.
القرنان الثاني عشر والثالث عشر بعد الميلاد	فترة الابتكار والتطور السريع: ابتكار الساعة الآلية. نقل الورق والبوصلة من آسيا والشرق الأوسط.
القرنان الرابع عشر والخامس عشر بعد الميلاد	رحلات الكشوف البحرية والإمبريالية المبكرة. بداية مركزة الدول الأوروبية. العالم الإسلامى يدخل مرحلة الركود
القرنان السادس عشر والسابع عشر بعد الميلاد	الثورة العلمية. الدول الحديثة تتطور. الهويات الحديثة القومية والوطنية تتطور.

مقارنة سلطة الدول

يبدو واضحاً مما سبق أن التطور السياسي استغرق مدة طويلة وكان عملية اعتباطية بطريقة ما. فحيث سمحت الظروف للإنسان بالاستقرار في مكانٍ ما بشكل دائم، ظهرت أنماط معقدة من التنظيم السياسي لها خصائص تعكس المفاهيم الأساسية للسياسة المعاصرة: الحرية والمساواة وتقاسم السلطة. لكن الشكل المعاصر للدولة لم يتحقق إلا في القرون الأخيرة فشكل مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة جعلته قوياً جداً. وسرعان ما استأصلت الدول الأشكال الأخرى من التنظيم السياسي وفازت بالسيطرة على كافة أرجاء العالم.

لكن على الرغم من هذا، لا يمكن القول إن جميع الدول متشابهة. فبعضها قوي وفعال ومزدهر ومستقر، وبعضها ضعيف يفتقر إلى التنظيم، وغير قادر على التحرك بفاعلية. وقد يكون لإحدى الدول وجود فعال في مجال معين، بينما تكون عاجزة في مجالات أخرى. ما الذي يفسر هذا التباين؟ كيف يمكن فهم الاختلافات بين الدول، سواء كان يتعلق بتصنيفها أو بقوتها؟ للإجابة عن هذه الأسئلة وإجراء مقارنات مفيدة، نحتاج إلى مجموعة من الأدوات النظرية لنعمل بها.

الشرعية

المفهوم الأول الذي يجب أن نتعامل معه هو الشرعية، التي يمكن تعريفها بأنها القيمة التي يتم من خلالها الاعتراف بشيء أو شخص ما والقبول به على أنه صحيح ومناسب. أي أن مؤسسة شرعية ما أو شخصاً شرعياً ما هو مؤسسة أو شخص مقبول ومعترف به من المجتمع. فالشرعية هي التي تمنح الحق والسلطة. وفي حال الدول، نعرف تماماً أنها تتحكم بمقدار كبير من قوة الإكراه. لكن هل هذا هو السبب الوحيد الذي يجعل الناس يعترفون بسلطتها؟ في الواقع، يمتثل الناس للقانون حتى عندما يكون احتمال فرض عقوبة عند خرقه بسيطاً. لماذا؟ لأنهم يعتبرون أن الامتثال للقانون "أمرٌ مصيب". فنحن ندفع ضرائبنا أو نقف عند مرور المشاة أو نخدم الجيش، ليس لخوفنا من العقاب أو لفائدة شخصية نبتغيها، بل لأننا نفترض أن للدولة الحق في أن تطالبنا بهذه الأشياء. عندما توفر الدول الأمن، يمكنها أن تولد شعوراً بالمسؤولية المتبادلة إزاء الدولة. فالشرعية تخلق سلطة لا تعتمد على الإكراه، بل على القبول. والدولة بدون شرعية، ستضطر إلى التهديد باللجوء إلى القوة باستمرار للحفاظ على النظام ـ وهي مهمة صعبة ـ وإلا سيتم تجاهل الكثير من قوانينها وسياساتها. فالشرعية إذن تُشكل عنصراً أساسياً في مفهوم الدولة.

فكيف تصبح دولة ما شرعية؟ لنعد مجدداً إلى ماكس فيبر الذي حاول أن يثبت أن الشرعية السياسية تتبدى في ثلاثة أشكال أساسية: شرعية تقليدية وكاريزمية وقانونية عقلانية.[1] تعتمد

[1] Max Weber, "Politics as a Vocation," in H. H. Gerth and C. Wright Mills, trans. and eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1958), pp. 77–128.

الشرعية التقليدية على فكرة أن شخصاً أو شيئاً ما يملك شرعية لكونه "كان على هذه الحال دائماً". أي أن هذه الشرعية مبنية على فكرة أنه يتم قبول مظاهر معينة من السياسة لأنها كانت مقبولة لفترة طويلة من الزمن. ويُنظر إلى هذه المظاهر على أنها تُشكل جزءاً لا يتجزأ بطريقة أو بأخرى من هوية الناس أنفسهم. غالباً ما تجسد **الشرعية التقليدية** أساطير وخرافات تاريخية واستمرارية بين الماضي والحاضر. وتساهم الشعائر والطقوس بترسيخ الشرعية التقليدية من خلال الأفعال والرموز القديمة والفريدة والمثيرة. أحد الأمثلة على هذا النوع من الشرعية هو وجود مَلَكِية قديمة، حيث تعتلي هرم السلطة عائلة واحدة على مدى أجيال وأجيال. قد يُوحي هذا المثال بأن هذا النوع من الشرعية قد عفا عليه الزمن. لكن حتى المؤسسات المعاصرة، مثل حكم أو نظام منتخب، قد يتحوّل إلى شرعية تقليدية إذا استمر على حاله فترة طويلة كافية. باختصار، الشرعية التقليدية نظام مبني على التاريخ والاستمرارية. وكلما كان النظام السياسي التقليدي قديماً، يغدو أكثر رسوخاً مؤسساتياً، لأنه يمتلك أهمية التاريخ إلى جانبه. ويُصبح تخيّل حدوث التغيير صعباً إذا كانت تلك المؤسسة موجودة "منذ فترة سحيقة في القدم".

الشرعية الكاريزمية تمثل إلى حدّ كبير نقيض الشرعية التقليدية. عندما نستخدم كلمة *كاريزما* في حديثنا اليومي، فإننا عادة ما نكون نصف شخصاً حسن المظهر أو متحدثاً ذكياً سريع الخاطر. لكن الكاريزما تعني أكثر من هذا بكثير في عالم السياسة. فبدلاً من الاعتماد على تاريخ واستمرارية أدوار أو قيم معينة، تعتمد الشرعية الكاريزمية على قوة الأفكار أو على ما يوصف أحيانا بأنه "موهبة الكياسة". تتجسد الكاريزما عادة في شخصية معينة قادرة على حشد الناس بأفكارها أو بالطريقة التي تعرض بها أفكارها. معلومٌ أن بعض الأشخاص يملكون سحراً معيناً يربط شخصيتهم بما يقولونه. إن محمداً والمسيح هما من أفضل الأمثلة على الشخصيات الكاريزمية القادرة على حشد عدد هائل من الأتباع بفضل قوة أفكارها. وفي مثال مختلف تماماً من التاريخ الحديث، يعد أدولف هتلر شخصية كاريزمية قادت قوة أفكارها العالم إلى حرب عالمية وإبادة جماعية.

وكما يبدو واضحاً الشرعية الكاريزمية لا تمتلك مؤسسات أو تكون ضعيفة نوعاً ما نظراً لأنها عادة ما تختفي مع موت الشخصية المرتبطة بها. لكن الشرعية الكاريزمية قد تتحول إلى شرعية تقليدية من خلال ابتكار شعائر وقيم تهدف إلى تجسيد روح وأهداف القوة التي كان يمتلكها الزعيم الكاريزمي. تشكل الأديان والمَلكيات وحتى الدساتير والأنظمة مثالاً على هذا. وقد أطلق فيبر على عملية بناء المؤسسات هذه اسم "إضفاء الطابع الروتيني على الكاريزما".

بعكس النمطين السابقين للشرعية، لا تعتمد **الشرعية القانونية العقلانية** على التاريخ أو الشعائر (كما هو الحال في الشرعية التقليدية) ولا على قوة الأفكار (كما في الشرعية الكاريزمية)، بل على نظام من القوانين والإجراءات المتجسدة في مؤسسات راسخة. فهنا الزعماء والمسؤولون السياسيون يملكون شرعية بفضل القوانين التي أوصلتهم إلى مناصبهم. ويمتثل الناس لقرارات هؤلاء الأشخاص لأنهم يؤمنون بأن القوانين التي يطبقونها تخدم المصلحة العامة. وفي هذه الحالة، لا تكمن الأهمية بالشخص نفسه أو بالقيم والأفكار الخاصة التي يتبناها، بل تكمن في المنصب الذي يشغله. فالمنصب هنا هو الذي يمتلك الشرعية وليس الشخص. وحالما يغادر الشخص منصبه، يفقد سلطته.

تحت الضوء

ثلاثة أنماط من الشرعية

النمط	الخصائص	المثال
الشرعية التقليدية	تبنى بالعادة والعرف مع الزمن، تؤكد على التاريخ. ذات مؤسسات قوية.	الملكية (الملكة إليزابيث)
الشرعية الكاريزمية	تبنى على قوة الأفكار وحضور القائد، ذات مؤسسات ضعيفة.	البطل الثوري (فلاديمير لينين)
الشرعية القانونية- العقلانية	تبنى على القوانين والإجراءات والهيئات التى تضع تلك القوانين وتطبقها. ذات مؤسسات قوية.	الإدارة التنفيذية منتخبة (باراك أوباما)

ما من شك في أن عالم الدول الحديثة مبنيّ على أسس قانونية عقلانية. فالدول تعتمد على طرق رسمية في إدارة شؤونها إلى جانب وثائق ومعاملات وآلاف الأشخاص الذين تتمثل وظيفتهم في اتخاذ القرارات اليومية فيما يخص طيفاً واسعاً من المسائل. السيناريو الأمثل يتجسد في قبول الناس لهذه القرارات باعتبارها الطريقة المثلى لتسيير شؤون الدولة، ويفترض هؤلاء أن هذه القرارات عادلة إلى حد معقول ويمكن التنبؤ بها. فإن كان هناك انتخابات على سبيل المثال، يتقبل الناس نتائجها ولو خسر مرشحوهم، ويلتزمون بقرارات الفائزين. وتعتبر الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2000 أفضل مثال على الشرعية القانونية العقلانية. فبعد أسابيع من الجدل حول هوية الفائز الحقيقي في الانتخابات، وضعت المحكمة العليا بتدخلها حداً لهذا ووافق مرشح الحزب الديمقراطي آل غور على الامتثال للقرار الذي اتخذته المحكمة. وعلى الرغم من تنديد بعض الشخصيات باعتبار أن انتخاب بوش رئيساً كان غير شرعي، إلا أن أغلبية الشعب الأمريكي قبلت به رئيساً للدولة وإن لم يصوّتوا له (والحقيقة أن غالبية المقترعين لم يصوتوا له). تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الشرعية ليست محصورة باللاعبين على الساحة السياسية في الدولة، فشرعيتنا الفردية لها جذور قانونية عقلانية: فشهادة القيادة وأرقام هويتنا الوطنية وجواز سفرنا والبطاقة الانتخابية تملك جميعها نوعاً من السلطة والقوة التي تحكم العلاقة بين المواطن والدولة.

لكن تجدر الإشارة إلى أن مجرد بروز الدول الحديثة كان مبنياً على شرعية قانونية عقلانية لا يعني أن الشرعية التقليدية أو الكاريزمية قد تلاشت. ويمكن للمرء أن يكتشف تمييز شكل الدولة في أي بلد من خلال النظر إلى نوعية المزيج بين مصادر الشرعية الثلاثة. فقد استخدم القادة السياسيون في الكثير من الدول على مر التاريخ المعاصر قدراً كبيراً من السلطة الكاريزمية وأصبحوا أحياناً موضوع "عبادة الشخص" وهو ما سندرسه عن كثب في الفصل السادس. وينظر المعجبون بهذا الحاكم إليه باعتباره يحتل منزلة الأب الروحي للدولة ويُصوّرونه كأنه يمتلك قوى خارقة. يمكن للقيادة الكاريزمية والسلطة المستقرة في يد شخص بمفرده أن توصل إلى الفساد، لكن يجب ألا نغفل أن بعض الشخصيات الكاريزمية غيرت بشكل جذري مسار السياسة إلى الأفضل: مهاتما غاندي في الهند، ونيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا. وما من شك في أن باراك أوباما لم يرتقِ إلى السلطة من

مكان معروف في السابق وتربع على الكرسي الرئاسي في الولايات المتحدة بفضل الكاريزما التي يتمتع بها، وليس نتيجة لخبرة يمتلكها.

أما الشرعية التقليدية فيمكن أن يجدها المرء في طيف واسع من الحالات. فلا يزال لدى بريطانيا واليابان والسويد وأكثر من ثلاثين دولة ملوكاً. ورغم أن سلطات الملوك في هذه الدول محدودة جداً، إلا أنهم لا يزالون يمثلون رموزاً هامة ويستقطبون اهتماماً على الصعيد المحلي، وحتى على الساحة الدولية. وتحتفظ كندا وأستراليا بالملكية البريطانية كرئيس لدولتيهما، على الرغم من أنها لا تملك أي سلطة حقيقة في أي من الدولتين، وهي جزء من ماضيهما الاستعماري. ويمكن أن تتحول القوانين والقواعد التنظيمية إلى نوع من الشرعية التقليدية إذا استمر العمل بها لفترة طويلة من الزمن وصار الناس لا يتخيلون أن تسير الأمور من دونها. فالدستور الأمريكي على سبيل المثال، ليس مجموعة من القوانين لإدارة الشأن السياسي وحسب، بل رمز مقدس لما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية فريدة وقوية أيضاً. فهل تعود الصعوبة في تعديل مواد الدستور الأمريكي إلى الخطوات الإجرائية ذاتها، أو إلى المقاومة التي تولّدت على مرّ الأيام في وجه التلاعب بهذه الوثيقة "المقدسة"؟ إذا كان الخيار الثاني هو الصحيح، فهذا يعني أن الدستور الأمريكي ليس مجرّد شرعية قانونية عقلانية، بل يمثل أيضاً شرعية تقليدية تربط السياسات الأمريكية بعضها ببعض.

باختصار، يمكن القول إن أحد العوامل الرئيسة في مفهوم الدولة هو الشرعية. تركز الشرعية التقليدية على الطقوس وعلى عامل الاستمرارية. أما الشرعية الكاريزمية فترمز إلى قوة الأفكار التي يُجسدها قائد ما. بينما تشير الشرعية القانونية العقلانية إلى القوانين والقواعد. وبغض النظر عن شكل المزيج بين هذه الأشكال الثلاثة، فإن الشرعية هي التي تسمح للدولة بأن تضطلع بوظائفها الأساسية. وبدون هذه الشرعية، يصعب على الدولة أن تقوم بوظائفها. وإذا كان إخلاص الناس للدولة ضعيفاً، فسيتجاهلون مسؤولياتهم السياسية، مثل دفع الضرائب والالتزام بالتشريعات أو الخدمة في القوات المسلحة. وفي ظل هذه الظروف، لا يبقى أمام الدولة فعلياً سوى أداة واحدة للحفاظ على النظام، هي التهديد باللجوء إلى القوة. والمفارقة إذن هي أن الدول التي تستخدم

الإكراه ضد مواطنيها عادة ما تكون ذات مؤسسات ضعيفة، لأنها بغير العنف لا تكون قادرة على جعل الناس يطيعون القوانين ويقومون بواجباتهم التي تنص عليها تلك القوانين.

المركزية أو اللامركزية

بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من الشرعية في دول العالم ومستوى هذه الشرعية، تختلف هذه الدول وفقاً لتوزيع السلطة. وكما أشرنا في الفصل الأول، ترتبط الحرية الفردية بطبيعتها بلامركزية السلطة، بينما ترتبط المساواة الجماعية بطبيعتها بمركزية أكبر للسلطة.

يمكن أن تكون السلطة في الدول مركزية أو لامركزية في طريقتين مختلفتين. الأولى هي توزيع السلطة داخل الدولة نفسها. ففي ظل **الحكم الاتحادي** (أو الفيدرالي)، يتم منح سلطات هامة مثل فرض الضرائب وتشريع القوانين والأمن إلى هيئات محلية (كالولايات في أمريكا، والمقاطعات في كندا) التي تسيطر على جزء معين من البلاد. ويُعرف دستور البلاد تلك السلطات وبالتالي يصعب على أية حكومة أن تفرض قيوداً عليها أو تُلغيها. يُنظر هنا إلى الحكم الاتحادي على أنه يمثل المصالح المحلية ويحدّ من نمو السلطة المركزية (التي يُنظَر إليها أنها تهديد للديمقراطية). في المقابل، تستثمر **الدول ذات الحكم المركزي** معظم سلطتها السياسية على الصعيد الوطني دون وجود دور هام للسلطة المحلية. فالحكومة المركزية مسؤولة عن معظم مجالات السياسة. أما التقسيمات الإدارية داخل هذه الدول (كما هو الحال في فرنسا واليابان) فليس لها أهمية كبيرة في ما يتعلق بالسلطة السياسية. والميزة المفترضة لهذه الدول هي أن المصالح المحلية يمكن أن تُمَثَّل من دون الاستعانة بهيئات محلية، وأن الحكم الفيدرالي يسير باتجاه إضعاف فعالية الدولة من خلال توزيع السلطة بين هيئات محلية كثيرة.

في السنوات الأخيرة، كان هناك ميل إلى اللامركزية في العديد من الدول، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصول اللاحقة. إن هذه العملية التي يُطلق عليها اسم **اللامركزية** تتنازل فيها حكومة مركزية عن سلطات تابعة لها إلى سلطات محلية، أصبحت رائجة لأسباب مختلفة. ففي بعض

الحالات، يُنظر إلى هذه العملية على أنه طريقة لزيادة شرعية الدولة من خلال تقريب السلطة السياسية إلى المواطنين، الأمر الذي كان مصدر قلق متعاظم مع توسع رقعة الدول وتعقيدها. وفي حالات أخرى، يُنظر إلى اللامركزية على أنها طريقة لتسوية بعض المشاكل كالاختلافات الإثنية والدينية، عن طريق منح مجموعات معينة استقلالية أكبر. قليلاً ما يؤدي هذا مباشرة إلى قيام نظام حكم فدرالي، لكنه يؤدي فعلاً إلى تخلي الحكومة المركزية عن سلطات هامة كانت تملكها. وهو أمر سنعالجه لاحقاً.

السلطة والاستقلالية والأهلية

هناك طريقة أخرى يمكننا من خلالها أن نقيس وضع الدولة تتمثل بالعلاقة بينها وبين الدول الأخرى، وبينها وبين القوى الداخلية الأخرى. على المستوى الأساسي، يمكن التمييز بين **دول قوية ودول ضعيفة**. فالدول القوية هي تلك القادرة على إنجاز المهمات الأساسية الملقاة على عاتقها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الدفاع عن أرضها، وصياغة القوانين وتطبيقها، ومنح الحقوق لأصحابها، وجمع الضرائب، وإدارة الاقتصاد. في المقابل، الدول الضعيفة لا تستطيع القيام بهذه المهمات على أكمل وجه. فيتم تطبيق القوانين بشكل اعتباطي إن تم تطبيقها أصلاً، بينما يتفشى التهرب الضريبي وغيره من أشكال عدم الالتزام بالقوانين، أو يكون هناك أعداء مسلحون للدولة مثل حركات التمرد والجريمة المنظمة، أو تكون هناك دول أخرى تسيطر على أجزاء كبيرة من الأرض أو الاقتصاد. أما المسؤولون الحكوميون أنفسهم، الذين لا يؤمنون كثيراً بمناصبهم أو بمسؤولياتهم، فقد يستغلون هذه المناصب لملء جيوبهم عبر الفساد والسرقة ليس إلا. وفي دوره، يتباطأ النمو الاقتصادي نتيجة البيئة السياسية غير المستقرة. وبشكل عام، يمكن القول إن الدول الضعيفة لا تمتلك مؤسسات راسخة وتفتقر إلى السلطة والشرعية. وفي الحالات الأكثر سوءاً، تغدو بنى الدولة نفسها ضعيفة إلى درجة قد تتداعى فيها. ويطلق على هذه الدولة بشكل عام مصطلح **الدولة الفاشلة** (الشكل 2.1).[1] كان يُنظر إلى أفغانستان إجمالاً قبل غزو عام 2001 أنها دولة فاشلة

[1] Robert I. Rotberg, ed., *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton, NJ:

بدون سلطة سيادية حتى عندما كانت حركة طالبان تسيطر على مقاليد الأمور. وفي طرق كثيرة، لا يزال العراق دولة فاشلة انهارت تماماً بعد الغزو، وهي الآن دولة تملك سلطة محدودة وتحتاج إلى قوة دولية تساندها.

لكن تقسيم الدول إلى قوية أو ضعيفة يخفق في فهم عقدة سلطة الدولة. وفي الحقيقة، نخاطر بأن نقول كلاماً دون معنى له (حشو) إذا حاولنا أن نثبت ببساطة أنه إذا استطاعت دولة ما أن تفعل شيئاً ما تكون دولة قوية، وإذا لم تستطع تكون دولة ضعيفة. فمسؤولو أمريكا المنتخبون، يمكنهم شنّ حروب حول العالم، لكنهم لا يستطيعون منع امتلاك الأسلحة الخفيفة، عكس كندا تماماً. فأي دولة منهما إذن قوية وأيهما ضعيفة؟ للإجابة عن هذا السؤال وغيره، يعتمد علم السياسة المقارن على تصنيفات أخرى للدول القوية والضعيفة من خلال مصطلحين هما: الأهلية والاستقلالية. **الأهلية** هي قدرة الدولة على استخدام سلطتها لإنجاز المهمات الأساسية المتمثلة بتوفير الأمن والتوفيق بين الحرية والمساواة. فالدولة التي تملك إمكانيات كبيرة تكون قادرة على صياغة وتطبيق سياساتها الجوهرية وضمان الاستقرار وتوفير الأمن لها ولمواطنيها. أما الدولة ذات الأهلية الضعيفة، فستكون غير قادرة على القيام بهذه الأمور بشكل فعال. والأهلية الكبيرة تتطلب ليس توفر المال وحسب، بل تتطلب أيضاً التنظيم والشرعية والقيادة الفعالة، ما يعني شق الطرقات وتعبيدها، بناء المدارس، سنّ القوانين وتطبيقها ومعاقبة من يخرقها.

في المقابل، **الاستقلالية** هي قدرة الدولة على ممارسة سلطتها بشكل مستقل عن ذوي النفوذ في الداخل والخارج. أي، إذا رغبت دولة ما مستقلة بأن تطبّق سياسة أو إجراء معيناً، فإنها تستطيع فعل ذلك دون استشارة المجتمع أو أن تقلق من وجود معارضة شعبية أو دولية قد تجبرها على العودة عن قرارها. إن دولة تتمتع بمقدار كبير من الاستقلالية يمكنها أن تعمل باسم المجتمع وملاحقة ما

Princeton University Press, 2003).

تعتقد أنه المصالح العليا للبلد بغض النظر عن الرأي العام. أما الدولة ذات الاستقلالية الضعيفة، فإنها تعمل إلى حد كبير حسب رغبة أفراد أو مجموعات خاصة أو دول أخرى، وتكون أقل قدرة على عدم إطاعة إرادة المجتمع أو مطالب المجموعات المنظمة جيداً.

تُساعد هذه المفاهيم على تقييم الدول المختلفة بلغة السلطة التي تمتلكها. فالدول القوية التي تتمتع بدرجة عالية من الأهلية والاستقلالية قد تكون قادرة على تنفيذ سياسات رئيسة بسهولة نسبية. ومن الأمثلة على ذلك بناء الصين لسدّ الممرات الثلاثة الأكبر في العالم، على الرغم من الصعوبات التقنية والتكلفة الهائلة والانتقادات الدولية الواسعة بسبب الآثار البيئية المحتملة. والدرجة العالية من الأهلية والاستقلالية قد تأتي على حساب الحرية الفردية. أما الدول ذات الأهلية العالية والاستقلالية الضعيفة فقد تملك سلطات واسعة الانتشار لكن هذه القوى في الوقت نفسه تخضع لتفويض المجتمع وإشرافه. والولايات المتحدة وكندا مثالان جيدان لهذا النوع من الدولة المعززة بالإضافة إلى ذلك بنيتها الفيدرالية. الحرية الفردية قد تكون كبيرة، وقد يُقيّد هذا السلطة المركزية ويكون بالتالي عائقاً أمام صناعة السياسة الوطنية. والدول ذات الاستقلالية الكبيرة والأهلية الضعيفة، قد يكون لديها قيود قليلة على صنع القرار لكنها تفتقر إلى القدرة على تنفيذ تلك السياسات بفعالية. يمكن تصنيف روسيا في هذه الخانة، فقد أصبحت السلطة فيها خلال العقد الأخير أكثر مركزية واستقلالية، لكنها لا تزال تفتقر، إلى حد كبير، إلى قدر كبير من الأهلية على إعلان قواعدها التنظيمية وحقوقها وتنفيذها. وأخيراً، قد تفتقر الدول إلى الاستقلالية والأهلية معاً. وهذا صحيح في بلدان كثيرة أقل تطوراً، كما في أفريقيا، حيث توجد نخب أو مجموعات مهيمنة "استولت" على الدول فيها وهي غير قادرة على تنفيذ بعض المهمات الوطنية الأساسية، مثل دعم التنمية الاقتصادية أو ضمان التعليم العام. والدول الفاشلة أمثلة بليغة على الأوضاع التي تنتفي فيها الاستقلالية والأهلية في الدولة.

باختصار، الحديث عن سلطة الدولة بلغة الاستقلالية والأهلية يمكن أن يساعدنا على استيعاب أفضل لِـ كنه الدولة: ماذا بمقدور الدولة أن تفعل وما لا يمكنها أن تفعل، ولماذا. لكن حتى عند

الحديث عن الاستقلالية والأهلية، يجب ملاحظة أنه في هذين المجالين تختلف الدول القائمة تبعاً للمسألة أو المنطقة التي ندرسها. إن مراقباً للصين قد يخلص من التطور الاقتصادي السريع في ذلك البلد أو قدرته على مراقبة الإنترنت إلى أن هذه الدولة تتمتع باستقلالية وإمكانيات عالية. لكن الفساد في الصين وانتشار أديان سرية وتفشي الاستخفاف بالأنظمة والقوانين والاحتجاجات الشعبية الكثيرة تشير كلها إلى أن استقلاليتها وإمكانياتها مقيدة في مجالات كثيرة. في المقابل، تعاني كوريا الشمالية وإيران من نمو اقتصادي محدود، لكن يمكنهما أن تمتلكا تكنولوجيا نووية، وهو أمر ليس بسيطاً على الإطلاق. وهكذا فالاستقلالية والأهلية مفهومان مفيدان لمقارنة الدول، لكن ذلك يعتمد على المسألة أو المهمة التي هي قيد الدراسة.

وأخيراً، لا يزال أمامنا بعض الأسئلة الكبيرة: لماذا تكون بعض الدول أكثر مركزية أو غير مركزية من غيرها؟ لماذا يملك بعضها قدرة أو استقلالية أكثر أو أقل من بعضها الآخر؟ تكمن بعض الإجابات في التاريخ، لاسيما في طبيعة التهديدات الدولية والكيفية التي أثر بها ذلك على العلاقة بين فرض الضرائب (دفع أموال لتمويل تلك الحروب) والتمثيل (أن يكون لبعضهم رأي في الكيفية التي تُدار بها الدولة ذاتها). لكن هذا التفسير التاريخي الطويل الأمد لا يبدو مفيداً في حالة الدول التي نشأت حديثاً. إذن كيف نبني دولة قابلة للحياة؟ هل هناك خلطة مثالية للشرعية والمركزية والاستقلالية والأهلية؟ لا يزال الباحثون وصنّاع القرار يناقشون هذه الأمور التي سنعود إليها في فصول قادمة.

المرتبة	الإجمالي	البلد	الضغوط الديمغرافية	اللاجئين والنازحين	شكوى المجموعة	الانقسام الشرعي	التدخل الخارجي بالكتائب	الاقتصاد	لا شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	الأجهزة الأمنية	النخب الوظيفية	التدخل الخارجي
			مؤشرات عدم الاستقرار											
1	114,2	السويد	9,8	9,8	9,5	8,3	7,5	9,4	10,0	10,0	9,9	10,0	10,0	10,0
2	113,0	السودان	9,0	9,6	8,8	8,8	9,3	7,3	10,0	9,5	9,9	9,8	9,9	10,0
3	112,5	زيمبابوي	9,7	9,0	10,0	10,0	9,6	10,0	9,5	9,6	9,8	9,8	9,5	7,0
4	110,9	تشاد	9,1	9,2	9,7	7,8	9,1	8,9	9,7	9,4	9,5	9,8	9,8	9,5
5	110,6	العراق	9,0	9,0	9,8	9,3	8,5	7,8	9,4	8,5	9,6	9,8	9,8	10,0
6	106,7	جمهورية الكونغو الديمقراطية	9,6	9,2	8,8	7,9	9,0	8,3	8,3	9,1	8,9	9,6	8,6	9,4
7	105,4	أفغانستان	9,1	8,9	9,5	7,0	8,1	8,5	9,2	8,3	8,4	9,6	8,8	10,0
8	104,6	ساحل العاج	8,5	8,3	9,5	8,4	8,0	8,5	8,9	7,8	9,0	9,2	8,9	9,7
9	103,8	باكستان	8,0	8,6	9,5	8,1	8,8	6,2	9,5	7,1	9,5	9,6	9,8	9,1
10	103,7	جمهورية أفريقيا الوسطى	9,0	8,8	8,9	5,5	8,8	8,4	9,2	8,6	8,7	9,4	9,4	9,0
11	101,8	غينيا	7,9	7,4	8,5	8,3	8,6	8,6	9,7	9,0	8,9	8,4	8,6	7,9
12	100,3	بنغلاديش	9,8	7,1	9,7	8,4	9,0	7,1	9,1	7,8	8,0	8,3	9,6	6,1
13	100,3	بوروندي	8,5	8,5	9,5	6,0	9,0	7,6	9,5	8,3	9,9	9,3	8,7	5,5
14	99,3	هايتي	8,5	4,2	8,0	8,0	8,2	8,3	9,0	8,8	8,9	8,9	8,9	9,6
15	97,7	نيجيريا الجنوبية	8,6	6,0	7,2	5,0	8,8	9,6	9,8	9,6	9,7	8,1	7,6	7,9
16	96,1	إثيوبيا	8,0	7,5	7,8	7,5	8,6	8,2	7,9	7,5	8,5	7,5	8,9	7,3
16	96,1	أوغندا	8,7	9,3	8,3	6,0	8,5	7,6	8,0	7,9	7,9	8,1	7,8	7,7
18	95,7	لبنان	7,2	9,0	9,4	7,1	7,4	6,9	8,0	6,7	7,0	9,1	9,4	8,9
18	95,7	نيجيريا	8,2	5,1	9,4	8,2	9,2	5,9	8,9	8,7غض	7,5	9,2	9,3	6,1
20	95,6	سريلانكا	7,0	9,0	9,8	6,9	8,3	6,0	9,2	6,6	7,5	9,3	9,5	6,1

ملاحظة: المؤشر أعلى مقياس من 1 إلى 10، مع الرقم 10 هو الأكثر شدة في عدم الاستقرار.

المصدر: www.fundforpeace.org/web/index.php?option=com_content&task=view&id=43508&Itemid=1.

الخلاصة: دراسة الدول

بدأ هذا الفصل بتعريف الدولة بأنها احتكار القوة لكنها أيضاً المؤسسة المسؤولة عن تحويل الحرية والمساواة من أفكار إلى فعل ملموس. وأنواع القرارات التي تتخذ من أجل تحقيق ذلك تصوغها أنظمة وحكومات. الأنظمة هي القواعد والأعراف الأساسية في الحياة السياسية التي توفر أهدافاً بعيدة المدى في ما يتعلق بحرية الفرد والمساواة الجماعية وتموضع السلطة وكيفية استخدامها في سبيل تلك الأهداف. أما الحكومات فهي تلك النخب السياسية المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة. تحاول الحكومة، التي تخضع لتأثير النظام وتعمل وفق قيوده، صياغة سياسة معينة في ما يتعلق بالحرية والمساواة يمكن للدولة أن تطبقها. وهذه تمثل معظم الجوانب الأساسية للدول في كل مكان ـ وفي الواقع، توجد الدول في كل مكان. وعلى الرغم من وجود مؤسسات سياسية مشابهة منذ آلاف السنوات، إلا أن الدول ظهرت خلال القرون القليلة الماضية في أوروبا وسرعان ما هيمنت على الكرة الأرضية. فالدول هي القوة السياسية الأساسية في العالم هذه الأيام.

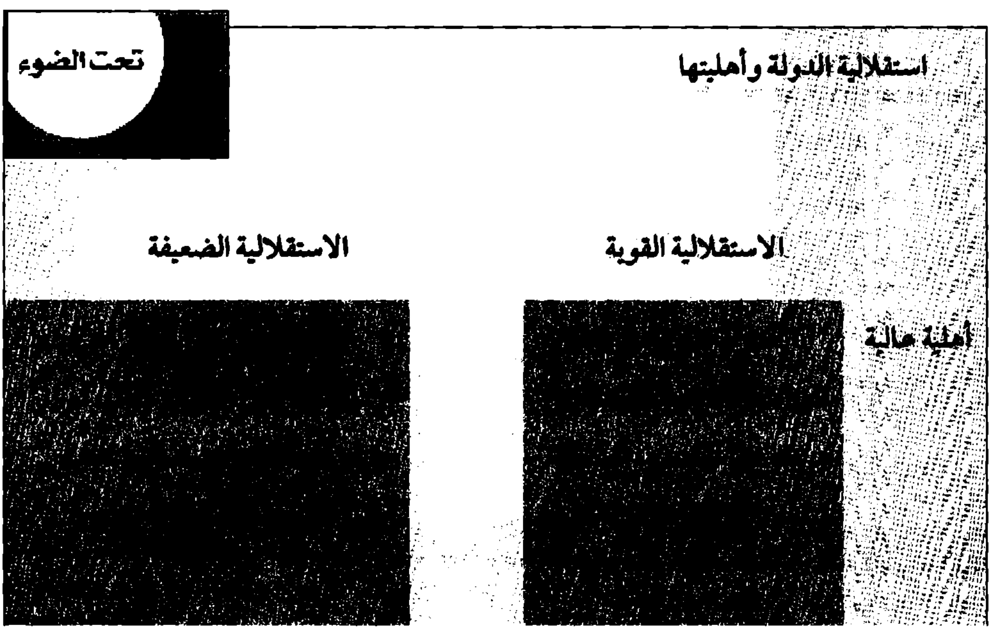

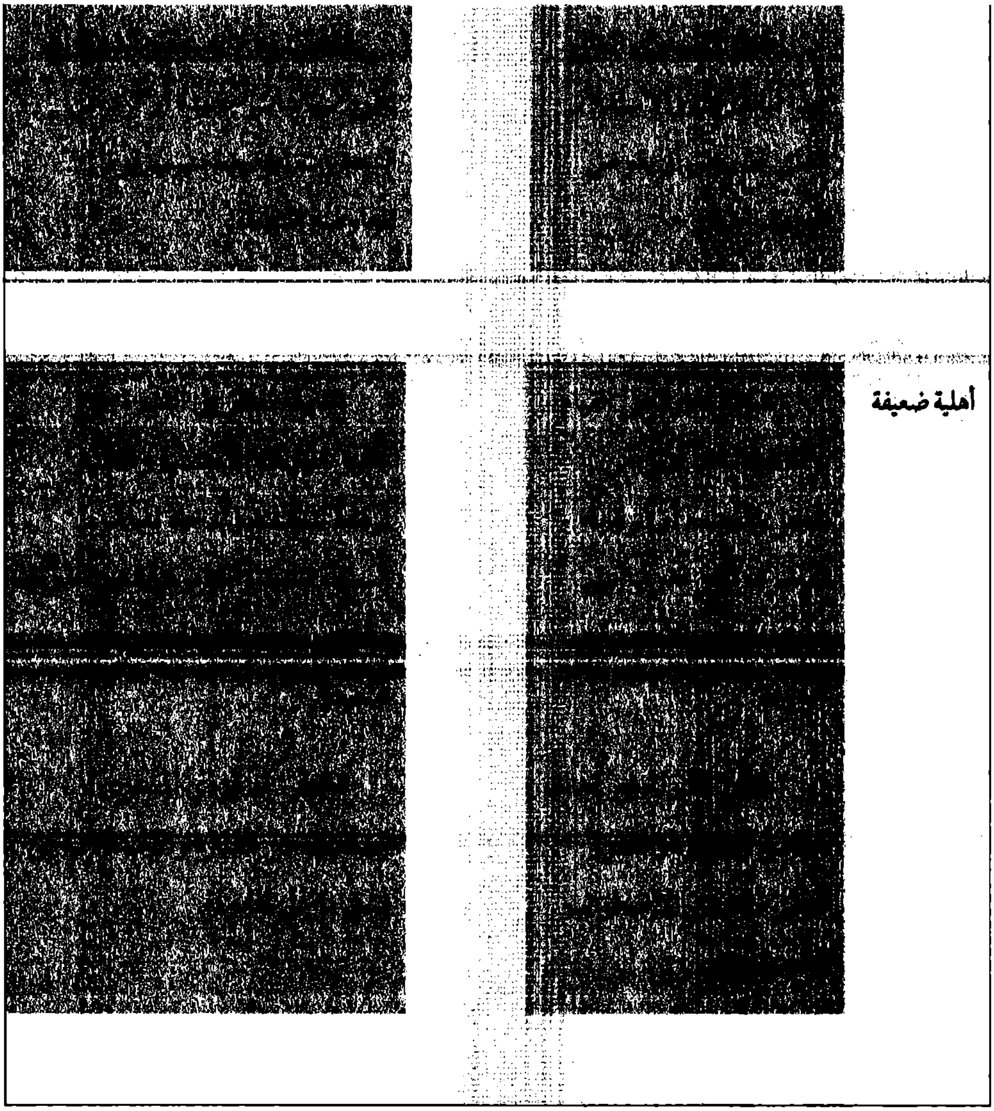

إن وجود الدول في كل أرجاء العالم والتنوع فيما بينها يجبر الباحثين في علم السياسة المقارن على إيجاد طريقة ما لدراستها وتقييمها. وتكمن إحدى الطرق في تقييم شرعيتها، أنواع الشرعية المختلفة ـ تقليدية أم كاريزمية أم قانونية عقلانية ـ التي تخلق كل منها نوعاً من السلطة والشرعية خاصاً بها.

تتمثل الطريقة الأخرى بتقييم التوزيع الفعلي للسلطة نفسها، فقد تكون الدول قوية أو ضعيفة ذات قدرة واستقلالية أكثر أو أقل الأمر الذي يعتمد على الكيفية التي يتم فيها توزيع السلطة داخل الدولة وبين الدولة ذاتها والشعب. فوجود سلطة كبيرة في أيدي الدولة قد يحولها إلى دولة استبدادية، ووجود سلطة ضعيفة جداً في أيدي الدولة قد يؤدي إلى انتشار الفوضى. وإيجاد الخلطة الصحيحة ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو أمرٌ في غاية الأهمية يرسم الطريقة التي توفّق فيها الدول والمجتمعات بين الحرية والمساواة. إن هذا السجال حول هذين المفهومين الأخيرين يتسّع إلى خارج حدود الدولة ذاتها. وكما سنرى في الفصول القادمة، يتأثر هذا السجال بالمجتمع من خلال الهوية الإثنية والوطنية، والثقافة والإيديولوجية، ويتأثر بالمؤسسات الاقتصادية والتفاعل بين الدول والأسواق، وبالممارسات الديمقراطية وغير الديمقراطية أيضاً.

جوهر الدولة وحالة العراق

لأسباب مأساوية، العراق مثال ممتاز للكثير من أبحاثنا التي تتعلق بطبيعة الدول. في الإعداد للحرب مع العراق، تحدث مؤيدون كثر للغزو عن تغيير النظام، معتقدين أن غزواً سريعاً كان ممكناً إلى درجة "يقطع رأس" القيادة والنظام بشكل أساسي، الأمر الذي يسمح لقوة محتلة أن تنصب نظاماً جديداً وحكومة في فترة من الوقت قصيرة نسبياً. لكن تم التنبؤ بهذه الفرضية على أساس أن الدولة سوف تبقى سليمة- القيادة قد تسقط، لكن الموظفين المدنيين سيعودون إلى العمل حالما ينقشع الدخان. لكن هذه الفرضية أثبتت أنها غير صحيحة لأسباب عديدة. الأول، قللت من حجم تآكل قدرات الدولة وشرعيتها في ظل نظام صدام حسين والعقوبات الدولية منذ عام 1991. عندما بدأت الحرب، سقطت الدولة سريعاً وخلفت في أعقابها الفوضى. وفاقمت ذلك أعمال سلطة التحالف المؤقتة، التي سرعت انهيار الدولة بتهميشها العراقيين كلاعبين مهمين في إعادة بناء الدولة

وحل الجيش العراقي. ويمكن تتبع آثار بعض هذه الإخفاقات إلى الثقافة السياسية الأمريكية- بقدر ما يفكر الأمريكيون بالدولة، يرون أنها لابد أن تكون شراً يجب أن يُقيَّد، ليس مجموعة من المؤسسات حيوية للأمن والازدهار. والسؤال الآن كيف يمكن لأحدهم أن يستعيد دولة إلى الوجود بعد أن اجتثت: استعادة احتكار القوة من خلال الجيش وقوات الشرطة ووضع قوانين وأنظمة تُحترَم وتُطبَّق، وتنشئ بشكل عام سيادة وقدرات إلى درجة تكون فيها الدولة سيدة وفعالة وقادرة على تلبية حاجات مواطنيها. لا يوجد برنامج عملي بسيط حول كيفية إنجاز ذلك، لاسيما في غياب الأمن.

منذ بزوغ الحضارة الإنسانية، اعتمد الناس على شكل من أشكال المؤسسة السياسية لبناء علاقة بين حرية الفرد والمساواة الجماعية. وقد أصبحت الدول خلال القرون القليلة المنصرمة الشكل المهيمن لهذه العلاقة. ولهذا فإننا قد نخلص إلى أن الدول في الوقت الحاضر تمثل نهاية ما في تفكير الإنسان وتطور المؤسسة. لكن هل هذا صحيح؟ يبدو منطقياً أنه في المستقبل ستحل أشكال جديدة من المؤسسة السياسية محل الدول، تماماً كما حلّت الدول مكان الإمبراطوريات، ودول المدن ومؤسسات أخرى. وربما تسحق بعض التحديات ـ البيئية أو الاقتصادية أو الثقافية ـ دولاً كثيرة تعود إلى حالة الإمبراطوريات أو دول المدن أو مناطق يسيطر عليها أمراء الحرب. أو ربما سيجعل التطور التكنولوجي أشكال المركزية السياسية القديمة ضعيفة أو غير مناسبة ويربط الناس في جماعات تكون السيادة فيها افتراضية غير مادية. وربما يتم حلّ الجدل المحموم منذ آلاف السنين حول الحرية والمساواة نهائياً، ويُغير طبيعة السياسة ذاتها كما نفهمها الآن. قد تبدو الإجابة عن هذه الأسئلة مستحيلة، أكثر قرباً للعرافة منها للبحث. لكن هذه الأسئلة، كما سنرى، تقع في صلب الأفكار والنزاعات التي غيّرت العالم في الماضي وقد تهيمن على مستقبلنا أيضاً.

الفصل الثالث

الأمم والمجتمع

مفاهيم أساسية:

- الهوية الإثنية Ethnic Identity تحدد الطريقة التي يعرف بها الأفراد أنفسهم في مجتمعهم.
- الهوية الوطنية National Identity تربط الناس من خلال طموحات سياسية مشتركة كالسيادة.
- المواطنة Citizenship والوطنية تعرف علاقتنا العاطفية والقانونية بالدولة.
- الصراع الإثني والوطني يمكن أن ينشأ من الصدام بين هذه الهويات المختلفة وأهدافها.
- المواقف السياسية هي آراء تتعلق بسرعة ومدى أي تغيير سياسي.
- الإيديولوجيات السياسية قيم محددة يتبناها الأفراد تتعلق بالأهداف الجوهرية للسياسة.
- الثقافة السياسية تتكون من القواعد الأساسية للنشاط السياسي في مجتمع من المجتمعات.

المجتمع Societyمصطلح واسعٌ يشير إلى مؤسسة إنسانية معقدة، مجموعة من الناس تربطهم مؤسسات مشتركة تعرف الطريقة التي يجب أن تدار فيها العلاقات الإنسانية. تختلف الطريقة التي يُعرّف بها الأفراد أنفسهم وعلاقة بعضهم ببعضهم الآخر وعلاقتهم بالحكومة والدولة من بلد إلى آخر ومن مكان إلى آخر. وكل علاقة من هذه العلاقات فريدة من نوعها على الرغم من التشابهات الظاهرية التي يمكن أن توجد بين المجتمعات، فكل بلد ينظر إلى نفسه وإلى العالم الأوسع حوله بطريقة متميزة. إن هذه الاختلافات تجعل علم السياسة المقارن ميداناً غنياً للدراسة، لكنه مثبّط للعزيمة أيضاً بسبب سعي علماء الاجتماع إلى إيجاد نقاط تشابه غالباً ما تكون قليلة ومتباعدة.

سنبحث في هذا الفصل الطرق التي يُحدد بها الناس أنفسهم وكيف يتم تحديدهم أفراداً ومجموعات وكيف ترتبط تلك التوصيفات بعالم السياسة والدولة. وسنبدأ بمفهومي الهوية الإثنية والوطنية وهما من الطرق الأساسية التي يُعرف بها الأفراد والمجموعات أنفسهم. ماذا يعني للفرد أن يكون جزءاً من مجموعة إثنية ما؟ كيف تُعرَّف مجموعة مثل هذه؟ ما هو الفرق بين مجموعة إثنية ما ودولة ما؟ سنفرّق في دراستنا هذه بين الإثنية والوطنية (الجنسية) والمواطنة. وهذا ما سيقودنا إلى التمييز بين التعصب القومي والشعور بالكبرياء الوطنية: فما هو الفارق بين أن يكون المرء وطنياً وأن يكون متعصباً قومياً؟ سنجيب عن هذه الأسئلة من خلال البحث في بعض الأمثلة وتعقب منشئها التاريخي. فطوال التاريخ الحديث، شهد العالم نزاعات عنيفة محلية ودولية ترتبط بالهويات الوطنية والإثنية. لماذا تندلع مثل هذه النزاعات؟ وهل هي جزء طبيعي ومحتوم من التنظيم الإنساني، أم أن القادة السياسيين هم الذين يفبركون هذه النزاعات لخدمة مصالحهم الخاصة؟ سنبحث في هذا الفصل أيضاً بعض تأثيرات هذه الهويات المختلفة عندما تتصارع.

وانطلاقاً من هذه النقطة، سننتقل إلى مناقشة المواقف والإيديولوجيات السياسية. فحيثما تكن الإثنية والجنسية والمواطنة هويات جماعية، تكن المواقف والإيديولوجيات السياسية هي القيم والآراء التي يتبناها الأفراد في ما يتعلق بمفهومي الحرية والمساواة. لكن كيف يمكن التوفيق بين هذه القيم؟ وما هو الهدف من ذلك؟ أحد الأشياء التي سنراها هو أنه على الرغم من إمكانية مقارنة المواقف والإيديولوجيات السياسية الأساسية في كل أرجاء العالم، إلا أن قوتها وتأثيرها النسبي تختلف جداً من بلد إلى آخر، وسنناقش سبب ذلك.

لكن قبل المُضي قُدماً، يجب أن نشير إلى مسألتين. الأولى هي أن الهويات كالإثنية والوطنية، أو الإيديولوجيا ليست جزءاً ثابتاً لا يتغير من طبيعتنا. إذ يتفق باحثون اجتماعيون كثر على أن هذه الهويات قد "تكونت اجتماعياً"، وأنها ولدت في أذهان النساء والرجال وليست جزءاً من مكونات الإنسان البيولوجية أو مورثاته. لكن هذا لا يعني أن هذه المؤسسات هامشية أو يمكن تغييرها أو إلغاؤها بطريقة أو بأخرى أو بسهولة. ففي الماضي، نظر علماء اجتماع كثر إلى هذه المؤسسات

باعتبارها أشكالاً تحدد الهوية ستتجاوزها الحداثة. غير أن هذه الحجج تتجاهل قوة هذه المؤسسات والغريزة الإنسانية الجوهرية التي تسعى إلى تشكيل مجموعات بشرية. إن بناء مجتمع وخلق هويات متمايزة، أي تكوين مجموعات داخلية وخارجية والتمييز بينها، قديم قدم التنظيم البشري. وعلى مر الزمن، ازداد شك الباحثين في علم السياسة المقارن بأن الإثنية أو الوطنية ستغدوان شيئاً من الماضي أو أن الهويات الجماعية لن تعود جزءاً محورياً من تعريف من نكون. انطلاقاً من هذا، دعونا ندرس بعض أهم المؤسسات المجتمعية القوية التي ترسم معالم علم السياسة المقارن.

الهوية الإثنية

يعرف الناس أنفسهم في المجتمع بطرق كثيرة، إحداها هي الإثنية، كما عندما نتحدث عن الناس بأنهم ألمان أو إيرلنديون أو كرد أو زولو أو لاتينيون أو أوكرانيون أو كنديون أو عرب. عندما نستخدم مصطلح **الهوية الإثنية** أو **الإثنية** بحدّ ذاتها، فإننا نركز على علاقة الشخص بأفراد المجتمع الآخرين. إن الهوية الإثنية هي مجموعة من المؤسسات التي تربط الناس سوية من خلال ثقافة مشتركة. ويمكن لهذه المؤسسات أن تشمل: اللغة والدين والموقع الجغرافي والتقاليد والتاريخ وغيرها. وبما أن هذه الأشياء مرسخة في مؤسسات، فإنها تزود الأشخاص بهوية خاصة يتناقلونها من جيل إلى جيل. يُطلق على هذه العملية اسم "العِزوة/ النسب" وهي أن يحمل الشخص صفات معينة عند ولادته. فالأشخاص لا يختارون إثنيتهم، بل يرثونها عند الولادة وتبقى ثابتة إلى حد كبير طوال حياتهم. تحمل الإثنية معها تضامناً اجتماعياً وقد تجلب مزيداً من المساواة أيضاً. كما إن المجموعات التي تتمتع بتضامن إثني كبير، قد تكون مستعدة أكثر لإعادة توزيع الموارد بين أفرادها، وأقل استعداداً لمشاركة مجموعات مختلفة إثنياً بمواردها. إن هذا غاية في الأهمية بالنظر إلى أنه يشير لإعادة توزيع الموارد علاقة وثيقة بالهوية بقدر ما لها علاقة بالسياسة الاقتصادية، كما يشير إلى أن

المجتمعات ذات التنوع الإثني الكبير التي تحاول تخفيف عدم المساواة قد تواجه تحديات أكبر من تلك الأكثر تجانساً إثنياً.[1]

تتميز كل مجموعة إثنية بمجموعة خاصة من المؤسسات التي تجسّد قواعد ومعايير السلوك، وكل مجتمع ينقسم إلى عدد من المجموعات الإثنية. فالمجتمع السنغافوري، على سبيل المثال، مكوّن من الإثنيات الصينية والماليزية والهندية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فيوجد الشعب الأصلي الذي يصنف نفسه بالهوبي Hopi والماكاه Makah والكري Cree. وفي كل من سنغافورة وأمريكا الشمالية، توجد مجتمعات كبرى مكونة من مجموعات إثنية مختلفة كثيرة. وفي الحقيقة، غالبية دول العالم ليست متجانسة إثنياً، ونادراً ما يكون المجتمع والإثنية هما شيء واحد والشيء نفسه. فالمجتمعات مكونة من مجموعات إثنية مختلفة، في بعض الحالات من مجموعات قليلة، وفي حالات أخرى من عشرات وحتى من مئات، لكل منها هويتها الخاصة. ومن المهم الإشارة إلى أن الإثنية هي بجوهرها هوية اجتماعية لا سياسية. إذ يمكن للناس أن ينسبوا أنفسهم إلى مجموعة إثنية معينة من دون أن ينطوي ذلك على استنتاجات معينة في عالم السياسة بناء على ذلك الأساس. فالإثنية والتضامن الذي توفره ليست سياسية بطبيعتها، على الرغم من أنها قد تتحول إلى ذلك.

---

[1] Edward L. Glaeser, "Inequality," NBER Working Paper No. W11511, August 2005, available at SSRN: http://ssrn.com/abstract_776567.

تحت الضوء

الهوية الإثنية هي...

- سمات معينة ومؤسسات مجتمعية تجعل مجموعة معينة من الناس مختلفة عن الأخرى ثقافياً.
- غالباً ما تستند إلى الأعراف أو اللغة أو الدين أو إلى عوامل أخرى.
- يتحدد الانتساب إليها عند الولادةبشكل عام.
- ليست سياسية بالضرورة.

على الرغم من أننا أوردنا عدداً من الصفات الشائعة التي غالباً ما تعرف الفروق الإثنية، إلا أنه من المهم التأكيد على عدم وجود "قائمة رئيسة" للصفات التي تحدد بشكل آلي ما إذا كانت إحدى المجموعات مختلفة إثنياً عن غيرها. ففي البوسنة، على سبيل المثال، تتحدث المجموعات الإثنية الكبرى ـ الكروات والصرب والمسلمون ـ اللغة نفسها وتتشابه في نواحٍ عديدة أخرى. لكن ما يقسم البوسنيين هو الدين بالدرجة الأولى، فغالبية الكروات من الروم الكاثوليك، وغالبية الصرب من الأرثوذوكس الشرقيين، ويعتنق المسلمون الإسلام بطبيعة الحال. لكننا نتحدث عن الألمان أنهم مجموعة إثنية واحدة على الرغم من أن بعضهم كاثوليك وبعضهم الآخر بروتستانت. لماذا تُقسّم المجموعات الإثنية في البوسنة بحسب الدين، بينما لا تؤدي مثل هذه الفروق في ألمانيا إلى وجود مجموعات إثنية مختلفة؟ وفي حالة أكثر تشويشاً، كما في رواندا (حيث قتل مئات آلاف الأشخاص عام 1994)، لا يمكن التمييز بسهولة بين الهوتو والتوتسي المجموعتين الإثنيتين من خلال العوامل التي ذكرناها. فكلتاهما تتحدثان اللغة نفسها وتعتنقان الدين نفسه وتعيشان في المناطق نفسها وتشتركان بالتقاليد نفسها. وبالنسبة لمعظم المراقبين المستقلين، لا يوجد اختلاف إثني حقيقي بين

المجموعتين، بل لا يمكن لأفراد الهوتو والتوتسي تمييز بعضهم بعضاً بسهولة، ويعتمدون على ميزات غامضة وغير دقيقة كالطول وملامح الوجه والغذاء.

فالإثنية، إذن، مثال جيد على ما أشرنا إليه سابقاً أنه "تركيب اجتماعي" يصاغ في كل حالة من مجموعة صفات فريدة. تظهر الإثنية إلى الوجود عندما تسلم مجموعة من الناس بأنها تشكّل مجموعة متميزة ويعترف بها الآخرون من خارجها. وعلى الرغم من أنه قد يكون من الصعب ملاحظة هذه الميزات،إلا أن لهذه الهويات المنسوبة تأثيرات قوية.

الهوية القومية

بخلاف الإثنية، التي يمكن أن تتكون بطريقة فريدة من مجموعة إلى أخرى وليست مفهوماً سياسياً أصلاً، فكرة **أمة ما** أو **الهوية القومية** أكثر ثباتاً بين الحالات المختلفة، كما أنها مفهوم سياسي أصلاً. وإذا كانت الهوية الإثنية هي مجموعة من المؤسسات التي تجمع الناس سوية من خلال ثقافة مشتركة، يمكن تعريف **الهوية القومية** بأنها مجموعة من المؤسسات التي تجمع الناس سوية من خلال طموحات سياسية مشتركة. وبين أهم هذه الطموحات هو الاستقلال والسيادة. فالهوية القومية تقتضي ضمناً المطالبة بمزيد من الحرية من خلال السيادة، كما في تمرّد سكان مستعمرة ما ضد حاكمها المستعمِر. تشمل الهوية القومية أيضاً مسائل المساواة، مثل الحركات الانفصالية التي تزعم بأن الاستقلال سيضع حداً للمعاملة غير المتساوية على أيدي مجموعة أخرى. حيث يمكن النظر إلى انفصال باكستان عن الهند عام 1947، أو إعلان كوسوفو استقلالها عن صربيا عام 2008 في ضوء النزاع من أجل المزيد من الحرية (من مجموعة مسيطرة أخرى) والمزيد من المساواة مع الآخرين في النظام العالمي (من خلال إنشاء دولة ذات سيادة).

تحت الضوء

الهوية القومية...

- تستند إلى مفهوم أمة ما: مجموعة من الناس ترتبط معاً بمجموعة من الطموحات السياسية، لاسيما الاستقلال والسيادة.
- غالباً (لكن ليس دائماً) تشتق من الهوية الإثنية.
- سياسية بالضرورة.
- الأساس بالنسبة للنزعة القومية: افتخار المرء بشعبه واعتقاده بأن له قدراً سياسياً فريداً.

وكما ترى، فإن الهوية القومية غالباً ـ وليس دائماً ـ ما تتطور من الهوية الإثنية. فعلى سبيل المثال، قد تثور مجموعة إثنية على النظام السياسي الذي تعيش في ظله، حيث يشعر أفراد هذه المجموعة بأنهم يفتقرون إلى حقوق أو حريات معينة. ونتيجة لذلك، قد يحاول بعض القادة أن يثبتوا أنه يجب أن يكون للمجموعة الإثنية سيطرة سياسية أكبر، وأن مصالح المجموعة ستُخدَم بشكل أفضل إذا استطاعت التحكم بقدرها السياسي. يمكن ملاحظة التفاعل بين الهويتين الإثنية والقومية في التطورات الأخيرة الحاصلة في كندا. فهناك، يُشكل السكان الناطقون بالفرنسية في مقاطعة كيِبك Québec مجموعة إثنية قائمة بذاتها متمايزة عن مواطني بقية كندا الذين يتكلمون اللغة الإنجليزية (وعن أسلافهم الفرنسيين أيضاً). وفي ستينيات القرن الماضي، بدأت هذه الإثنية تتطور إلى شعور بهوية قومية عندما أخذ بعضهم في كيبك يطالب بالانفصال عن كندا، حيث رأوا أنفسهم أنهم أقلية لم تُؤخذ همومها بعين الاعتبار. وقد أدت هذه الخلافات عملياً إلى إجراء استفتاءين عامي 1980 و1995 حول قضية الانفصال. وفي الاستفتاء الثاني أخفق اقتراح انفصال كيبك بفارق نحو 1 في المئة

من الأصوات. يُشير هذا إلى أن الهوية الإثنية عززت نوعاً من الهوية القومية في أوساط الكثير من مواطني كيبيك، وليس جميعهم بطبيعة الحال. وعملية مماثلة يمكن أن تلاحَظ تعتمل بين الفلسطينيين، حيث تسعى غالبيتهم إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أراضٍ تسيطر عليها إسرائيل.

وهكذا يمكن القول إن الهوية القومية تخلق **نزعة التعصب القومي** وهي كبرياء المرء بشعبه واعتقاده بأن سيادة شعبه الخاصة وقدره السياسي منفصل عن سيادة الآخرين وقدرهم السياسي. وفي كيبك على سبيل المثال، يمكن أن يجد المرء أشخاصاً غير واثقين مما إذا كانوا مجرّد مجموعة إثنية أم أنهم أمة أيضاً ـ مجموعة تسعى إلى الاستقلال من خلال دولة مستقلة. هذا الافتقار إلى الوضوح بين الهويتين الإثنية والقومية جلي أيضاً في مجموعات أخرى، مثل الاسكتلنديين في المملكة المتحدة. فبعض أفراد المجموعة الإثنية، وليس جميعهم، يدعمون القضية القومية المتعصبة في الاستقلال. في تعبير آخر، على الرغم من أن الهوية الإثنية غالباً ما تقود إلى هوية سياسية مبنية على روح قومية متعصبة، إلا أن هذه ليست هي الحال دائماً. فكما تختلف المجموعات في قوة تحديد هويتها الإثنية، يختلف الشعب في درجة نزعته القومية. فلدى النيجيريين تماثل إثني قوي عبر مجموعات كثيرة، لكنهم يتمتعون في الوقت نفسه بدرجة عالية من الارتباط بالهوية القومية النيجيرية. أما في اليابان المتجانسة إثنياً، فالكبرياء القومية أضعف كثيراً.

إذا كان بالإمكان أن نمتلك إثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى هوية قومية، فهل يمكننا أن نمتلك هوية قومية دون إثنية؟ وبكلمات أخرى، هل يجب أن تكون الإثنية دائماً مصدراً للنزعة القومية؟ لم يصل علماء السياسة إلى إجماع بخصوص الإجابة عن هذا السؤال. في الوهلة الأولى، يبدو منطقياً أنه بدون إثنية، لن يكون ثمة أساس للهوية القومية، إذ سيفتقر الشعب إلى هوية مشتركة وإلى مصدر للتضامن وإلى مجموعة المؤسسات التي تُبنى عليها الكبرياء القومية. ولكن مثل الإثنية، تفتقر القومية إلى "قائمة رئيسة" للعناصر التي تعرفها. ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية، من السهل الاستنتاج أنه لا توجد مجموعة إثنية أمريكية وحيدة. لكن هل هناك أمة أمريكية أو كندية؟ قد يقول

بعضهم لا، لأن القومية غالباً ما تفترض وجود إثنية يمكن أن تُبنى عليها الطموحات السياسية. لكن الأمريكيين، شأنهم في ذلك شأن الكنديين، يرتبطون بمجموعة محددة من الرموز التاريخية المشتركة كعلم البلاد والنشيد الوطني والدستور والقيم الثقافية المشتركة (وهو ما يعود بنا إلى نقاش "البيس بول" والهوكي في الفصل الأول). وهكذا يمكن للمرء أن يقول إنه حتى بوجود تنوع إثني كبير، فالولايات المتحدة الأمريكية أو كندا هي أمة في الحقيقة يرتبط شعبها بشعور من الكبرياء في مجموعة من المثل الديمقراطية. مثل بعضهم في اسبانيا قد يعد نفسه من الباسك إثنياً ومن الاسبان قومياً، أو يعد بعضهم نفسه في المملكة المتحدة أنه اسكتلندي إثنياً وبريطاني قومياً، وهكذا، أيضاً، يعد كثيرون أنفسهم أنهم سودٌ أو كوريون أو لاتينيون أو هنود، ولكنهم أمريكيون أو كنديون أيضاً. وهذا مايقودنا إلى نتيجة مفادها أن الهوية القومية قد تبنى حتى بغياب هوية إثنية مشتركة أو مهيمنة.[1] وفي النهاية علينا أن نؤكد أن النزعة القومية ليست سيئة في الأصل وهو ما تنطوي عليه بعض الأحيان. فالنزعة القومية لا تعني بالضرورة كراهية الآخرين، ويمكن للهوية القومية أن تخدم كقوة جبارة لربط المجموعات معاً وإنجاز أهداف سياسية واقتصادية ومجتمعية.

المواطنة والوطنية

إن الشكل الأخير من تعريف الناس لأنفسهم هو المواطنة. وقد وجدنا إلى حد الآن أن الإثنية ليست سياسية بطبيعتها، رغم أنها قد تطور اتجاهاً سياسياً من خلال القومية. لكن على الضفة الأخرى من المعادلة هناك المواطنة التي تعتبر هوية سياسية بامتياز والتي لا تتبلور من خلال مجموعة فريدة من الظروف أو عبر منحها للفرد عند ولادته، بل تحددها بشكل حصري الدول ويقع على عاتق الأفراد قبولها أو رفضها. يمكن تعريف **المواطنة** بأنها علاقة الفرد أو المجموعة بالدولة. فالمواطنون يُقسمون بالولاء لهذه الدولة، بينما تلتزم الدولة مقابل ذلك بتأمين حقوق هؤلاء الأفراد أو أعضاء المجموعة. وقد تحمل المواطنة معها التزامات معينة أخرى كواجب الخدمة في القوات

---

[1] For more on nationalism, see Benedict Anderson, *Imagined Communities* (London: Verso, 1983).

المسلحة أو دفع الضرائب. ولذلك يتم تعريف المواطنين تبعاً لهذا المفهوم بحسب علاقتهم مع دولتهم وليس مع بعضهم بعضاً. ورغم أن المواطنة تحدد غالباً عند الميلاد، إلا أن لها بعض الصفات المستقلة تماماً عن الهويتين الإثنية والقومية.

تحت الضوء

المواطنة هي...

- علاقة الفرد بالدولة. يقسم الفرد بالولاء للدولة، والدولة بدورها توفر له منافع أو حقوقاً محددة.
- سياسية تماماً، وبالتالي تتغير بسهولة أكبر من الهوية الإثنية أو القومية.
- الأساس بالنسبة للنزعة الوطنية: افتخار المرء بدولته ومواطنيته.

المواطنة إذاً مفهومٌ أكثر شمولية ومرونة من الهوية القومية أو الإثنية. ومثلها في ذلك مثل هاتين المؤسستين، قد تختلف المواطنة من حيث وضوحها وقوتها. وقد تعود المواطنة على الفرد بعدد كبير من الفوائد كالتعليم والرعاية الصحية أو القليل منها، ويتعلق ذلك بالدولة نفسها. وقد لا تمنح الدولة حق المواطنة لجميع الذين يولدون على أرضها، وقد تسمح دول أخرى بأن يمتلك المرء حق المواطنة لأكثر من دولة. وتزداد الأمور تعقيداً عندما يتم تأسيس المواطنة بناء على الهوية الإثنية أو القومية. وفي مثال متطرف كالحالة في جنوب أفريقيا، خلق نظام الفصل العنصري في خمسينيات القرن الماضي "أوطاناً" داخلية للسود كوسيلة لتجريدهم من مواطنيتهم الجنوب أفريقية.

وقد تؤدي المواطنة إلى ظهور الكبرياء **الوطنية** أو شعور المرء بالفخر ببلاده. يكون الناس وطنيين عندما يشعرون بالفخر بالنظام السياسي القائم في بلادهم ويسعون للدفاع عنه والإعلاء من شأنه. وعندما نفكر بالكبرياء الوطنية، فغالباً ما يتبادر إلى أذهاننا الأعلام والأحداث التاريخية الهامة والحروب والنشيد الوطني، وكل تلك الصور التي يربطها المرء بالسياسة والدولة. وفي بعض الأحيان يكون هناك نوع من عدم الوضوح عندما يتعلق الأمر بالقومية في حالات معينة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ما دام بعضهم يؤكد على أن ما نراه في هاتين الدولتين هو مؤشر على الكبرياء الوطنية لا القومية. إن الدول الضعيفة أو التي لا تتمتع بالشرعية، غالباً ما تعاني صعوبة عند زرع بذور الكبرياء الوطنية في نفوس مواطنيها، وهو ما يجعل بعض المهمات مثل الدفاع عن الدولة في حالة الحرب أمراً بالغ الصعوبة. فكون المرء مواطناً أو أنه يملك هوية إثنية أو قومية قوية، لا يجعله وطنياً بالضرورة.

ولتلخيص ما تمت مناقشته، يمكن القول إن الإثنية والقومية والمواطنة هي عبارة عن مؤسسات تعرف المجموعات بطرق مختلفة وهو ما يحمل معه تداعيات سياسية مختلفة. فالهوية الإثنية مبنية على صفات اجتماعية فريدة بين الناس مثل اللغة والثقافة، أما الهوية القومية فإنها تقتضي وجود طموحات سياسية، وبخاصة السيادة. ورغم أن الهوية الإثنية عادة ما تؤدي إلى تبلور هوية وروح قومية، إلا أنها لا تؤدي بالضرورة إلى هذا. كما إن غياب إثنية واحدة مهيمنة لا يمنع تبلور روح قومية. وأخيراً، المواطنة هوية مبنية على العلاقة مع الدولة. ويجب أن يكون واضحاً أن أياً من هذه الهويات الآنفة الذكر ليست حصرية، أي أن كلاً منا يملك مركبات مختلفة من الهوية الإثنية والقومية والمواطنة فيساهم كل منها في الطريقة التي ننظر بها إلى العالم وإلى دورنا فيه.

الهوية الإثنية والهوية القومية والمواطنة: جذور واستمرارية

والآن بعد أن ميّزنا بين هذه الأنواع الثلاثة من الهوية، يجب علينا أن ندرس أصول كل منها: من أين أتت، وما سبب بقائها؟ بعكس ما يفترضه معظم الناس، إن الهويتين الإثنية والقومية مفهومان حديثان نسبياً ظهرا في أوروبا قبيل نهاية القرن الثامن عشر. ففي الإمبراطورية الرومانية، على سبيل

المثال، لم يكن السكان يعتبرون أنفسهم "رومانيين" بالطريقة التي نتخيلها اليوم. ولم يكن أولئك الذين يعيشون في الإمبراطورية الصينية يعتبرون أنفسهم "صينيين" أيضاً. وبالمثل جذور المواطنة أيضاً حديثة العهد نسبياً: فعلى الرغم من أن مفهوم المواطنة قد يعود إلى أثينا القديمة والإمبراطورية الرومانية، إلا أنه اختفى مع سقوط روما وعاد ليظهر مجدداً بعد ذلك بقرون.

إن ظهور هذه الهويات (أو عودة ظهورها كما في حال المواطنة) له علاقة وثيقة بتشكّل الدولة الحديثة.[1] فمع تشكل الدول في أوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أخذت هذه الدول تؤكد سيطرتها السيادية على شعبها وأراضيها وأصبح الناس قادرين على التنقل عبر مسافات أكبر داخل حدود بلادهم متمتعين بالأمن الذي وفرته دولتهم. فقد زادت هذه القدرة على التنقل حركة التجارة التي كانت في الماضي متركزة حول المدينة التي تستقر فيها قيادة الدولة. وتحولت هذه العواصم المحصّنة إلى مراكز للتجارة والمعلومات وعلاقات اجتماعية جديدة.

وعزز مثل هذا التفاعل، بدوره، التجانس داخل المجتمع. فبدأت اللغات واللهجات تبرز في لسان مشترك، توحَّد أكثر فأكثر من خلال القوانين والوثائق الأخرى المكتوبة. وتطورت أيضاً ثقافة وعادات مشتركة وغالباً ما أوجدتها أو دعمتها الحكومات نفسها (كما هو الحال خلال فترة الإصلاح البروتستانتي). وبكلمات أخرى، يمكن القول إن مؤسسات اجتماعية جديدة بدأت بالتشكل وكان لها أهمية خاصة لغالبية سكان البلد. فلم يعد الناس يحددون هويتهم بالبلدة أو المهنة أو العشيرة أو القبيلة، بل من خلال مؤسسات اشتركوا بها مع آلاف من الناس لم يلتقوهم على الإطلاق ـ فكرة مجردة. وقد شكلت هذه المؤسسات الأساس لما نطلق عليه الهوية الإثنية. وبدأ الناس بدورهم بالتعرف على بعضهم بعضاً على هذا الأساس بشكل رئيس ـ كـ ألمان وفرنسيين وإنجليز. وكانت هذا عملية حديثة نسبياً في التاريخ الإنساني.

---

[1] Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975). See also Reinhard Bendix, *Nation-Building and Citizenship* (Berkeley: University of California Press, 1964), and Douglass C.North and R. P. Thomas, *Rise of the Western World: A New Economic History* (New York: Cambridge University Press, 1976).

نتيجة لهذا، أصبحت الهوية الإثنية مرتبطة بشكل وثيق بتطور الدولة. بل رأى قادة الدولة أن هذا التطور شيء قد يخدم مصالحهم الخاصة. فمن خلال تشجيع رسم هوية إثنية واحدة، ستصبح الدولة قادرة على الزعم بأنها موجودة للدفاع عن مصالح وقيم شعبها الفريدة وتعزيزها. وبلغت الدولة منزلة أن ترسم كمؤسسة تجسّد الهوية الجماعية للشعب.

وبهذا المنطق، يمكن لنا أن نكتشف بذور الخطوة الكبيرة التالية: مفهوم الهوية القومية الذي تحول إلى قوة حقيقية خلال القرن الثامن عشر. إن الهوية القومية، عندما تُضاف إلى الهوية الإثنية، تؤكد بشكل قوي على شرعية الدولة لأنها تحافظ على القيم القومية وعلى أن الدولة والشعب متحدان في السعي نحو رسم مستقبل سياسي مستقل. إن تطور الهويتين الإثنية والقومية ثم اندماجهما، غيّر الدول جذرياً. وانطلاقاً من فكرة أن الشعب والدولة مرتبطان معاً في قضية مشتركة، أصبح بإمكان الدولة حشد الناس بطرق لم تكن ممكنة في الماضي على الإطلاق. والأمر الأهم هو أن الدول التي تتمتع بحس قومي قوي أصبح بإمكانها تعبئة جيوش ضخمة وجمع عائد ضريبي بسبب استعداد الشعب للتضحية بموارده وحياته في سبيل مجد ومصير أمته.

كان استعداد الأفراد للقتال والموت في سبيل مفهوم سياسي مجرّد تغييراً جذرياً في التاريخ البشري. وفي القارة الأوروبية، أصبحت فرنسا في عهد نابليون البلد الأول القادر على استخدام هذا الشعور القومي لمصلحته الخاصة بحشد جيش ضخم من المتطوعين لغزو معظم أرجاء أوروبا. وقد أدت هذه الحمى الوطنية الفرنسية التي أخافت وألهمت شعوباً ودولاً أوروبية أخرى بدورها أن تصوغ هوياتها القومية وطموحاتها إلى الاستقلال والحكم الذاتي. وأدى هذا التحول إلى بروز مفهوم الدولة ـ الأمة، وهي دولة ذات سيادة مكونة من قومية مهيمنة واحدة تدعي تجسيدها وتمثيلها. وفي غضون مائة عام، دُمِّر معظم الإمبراطوريات المتعددة الإثنيات التي كانت تهيمن على أوروبا لتحل مكانها دول الأمة التي سيطرت عليها مجموعات إثنية وهويات سياسية متميزة.

وأخيراً، مهد تطوير الهويتين الإثنية والقومية الطريق لمفهوم المواطنة. ففي الوقت الذي نظرت المجتمعات إلى نفسها من منطلق إثني ثم من منطلق قومي، بدأت علاقتها بالدولة تتغير. وإذا كانت

الدولة تمثل أداة الإرادة القومية، وسّع بعضهم هذا المفهوم ليشمل أن الدولة والشعب يجب أن يكونا مرتبطين سوية بمنظومة من المسؤوليات والالتزامات المتبادلة في شكل عقد اجتماعي، كما أشرنا في الفصل الثاني. وقد أصبح مدى اتساع مفهوم المواطنة والحقوق التي تستلزمها مصدر اهتمام أساسي لجميع المجتمعات والدول.

وكما حصل مع الدول، فأثناء صعود القوة الإمبراطورية الأوروبية، بدأت مؤسسات الهوية الإثنية والقومية والمواطنة بالانتشار في كل أرجاء الأرض، وهكذا غدا الناس يُعرِّفون أنفسهم بشكل ما من الإثنية، أو بشكل ما من القومية، أو بشكل ما من المواطنة. وفي بعض الحالات، كان هذا أساساً للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والديمقراطية، بينما كان في حالات أخرى معاكساً تماماً، فحيثما كانت الهويات ضعيفة أو متصارعة ، كانت النتيجة اندلاع نزاع أهلي. ومعرفة أسباب بروز هذه النزاعات والطريقة التي تمنعها من أن تغدو عنيفة يمكن أن تكون مسألة حياة أو موت.

النزاع الإثني والقومي

لماذا تنجح بعض الدول بالتوفيق بين الهويات المختلفة، بينما تؤدي هذه الاختلافات في دول أخرى إلى اندلاع نزاع يبدو أنه لا يمكن تسويته؟ لماذا تتعايش هويات مختلفة بسلام ثم تتصادم فجأة؟ يملك علماء السياسة تفسيرات مختلفة وغالباً متناقضة لهذه الأشكال من النزاع، وهو جدل تنامى بسرعة خلال العقدين الماضيين حيث ازدادت هذه النزاعات عدداً واشتدت قوة.[1] وقبل مناقشة هذا الجدل، يجب أن نوضح مصطلحاتنا.

[1] For an excellent overview, see David Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 2000).

تحت الضوء

وجهتا نظر في النزاع الإثني والقومي

المشهد من فوق لتحت	النزاع تثيره النخب. النزاع يمكن أن يوقفه القادة السياسيون المسيطرون ذوو الشعور بالمسؤولية.
المشهد من تحت لفوق	النزاع يثيره احتكاك دائم بين المجموعات. يجب انتزاع الحقد من النفوس.

يمكن تعريف **النزاع الإثني** بأنه نزاع بين مجموعات إثنية تناضل في سبيل تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية معينة على حساب بعضها بعضاً. إذ تأمل كل مجموعة بأن تعزز موقعها الخاص من خلال السيطرة بشكل أكبر على المؤسسات السياسية القائمة مثل الدولة أو الحكومة. أما في **النزاع القومي**، فإن مجموعة أو أكثر تضع امتلاك السيادة نصب عينيها تصطدم مع مجموعات أخرى في سعيها لتشكيل دولة مستقلة. وفي الحالين، يكون العنف وسيلة شائعة باستخدام القوى القسرية في الدولة أو تجنبها.

يمكننا أن نجد أمثلة على **النزاع الإثني** والقومي في كل أرجاء العالم، بالإضافة إلى حالات يشمل فيها النزاع النوعين. فأفغانستان، على سبيل المثال، شهدت نزاعاً إثنياً متواتراً، لكنه لم يكن قومياً. حيث كانت مجموعات أفغانية مختلفة تسعى إلى امتلاك نفوذ أكبر بعضها على بعض الآخر وليس الاستقلال. وكان النزاع في كينيا عام 2007 مشابهاً حيث تصادمت مجموعات إثنية متنافسة بسبب انتخابات رئاسية مشكوك بصحة نتائجها. أما الثورة الأمريكية، فيمكن القول إنها كانت نزاعاً قومياً لا إثنياً. فقد انفصلت المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا العظمى لتكوّن دولة مستقلة، لكن هذا الانفصال كان مبنياً على نزاعات حول الحقوق السياسية والرغبة بامتلاك السيادة. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن النزاعات قد تكون إثنية وقومية بطبيعتها كتلك التي اندلعت في يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي عندما انفصلت مجموعات إثنية متنوعة لتكوّن دول أمتها الخاصة.

لكن لماذا تندلع هذه النزاعات في المقام الأول؟ لا توجد إجابة بسيطة عن هذا السؤال بما أن عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية وغيرها يمكن أن تلعب دوراً، ويتفاعل كل منها مع العوامل الأخرى ويختلف كل عامل فيها من حالة إلى أخرى. وبالتالي نستطيع أن نعمم أن الكثير من العوامل التي تسبب النزاعات يمكن أن تُقسَّم إلى تفسيرين أحدهما ينظر إليه "من القاعدة إلى القمة" والآخر "من القمة إلى القاعدة." تميل التفسيرات القائمة على مفهوم "من القاعدة إلى القمة" إلى أن تكون مؤسساتية بطبيعتها فتؤكد على دور المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية التي توّلد النزاع. وبين تلك العناصر، عنصر أساسي هو طبيعة الدولة والأرض ذاتها. فعلى سبيل المثال، استخدم الباحثون مصطلح **الدول المصطنعة** للإشارة إلى تلك الدول التي لا تتوافق فيها التقسيمات الجغرافية مع توزّع المجموعات الإثنية أو القومية. وهذا بشكل عام إرث الاستعمار الذي رسم الحدود من دون اهتمام بالفروق الإثنية أو القومية على الأرض (راجع الشكل 3.1). فعلى سبيل المثال، رسمت حدود 80٪ من القارة الأفريقية وفقاً لخطوط الطول والعرض، لا بحسب التميز الإثني أو الجغرافي. وحتى بعد انهيار الإمبراطوريات أو انسحابها، بقيت هذه الحدود. وفي هذه الحالات، يُرجح أن يكون النمو الاقتصادي بطيئاً والاستقرار السياسي ضعيفاً، ربما بسبب الافتقار للتضامن بين

المجموعات. ويسهم عدم الاستقرار وتباطؤ النمو بدوره بالشكاوى والعداوة وإمكانية اندلاع نزاع ـ دائرة مفرغة.[1] أما التفسيرات القائمة على أساس "من القمة إلى القاعدة"، فتؤكد على أدوار القادة السياسيين في حشد المجموعات و"إذكاء نار" العداوة بغية تحقيق أهدافهم الشخصية. وفي الحقيقة، التفسيرين شائعان في حالات النزاع الإثني والوطني، غالباً كنوع من دارة تغذية راجعة. حيث إن شعوراً بالغبن أو الظلم قد يكون قائماً منذ فترة طويلة لكن يُحفزه القادة الذين يسعون إلى السلطة. أو قد يتطور النزاع في البدء، ويدفع القادة السياسيين إلى اتخاذ مواقف للحفاظ على سلطتهم السياسية. وفي كلتا الحالين، قد تكون النتيجة حلقة نزاع يصعب السيطرة عليها، وفي الحالة الأسوأ يمكن أن تؤدي إلى فشل الدولة برمتها[2].

كيف يمكن حل هذه المشكلات العسيرة، لاسيما عندما يكون التشظي الإثني منتشراً في كل أنحاء العالم؟ لا توجد أجوبة واضحة عن هذا السؤال، وما تم اقتراحه مثير للجدل وغير أكيد. ففي الماضي، كانت النزاعات تُحَلّ من خلال دمج المجموعات ـ الاستيعاب ـ أو الفصل الفعلي بينها، مثل تبادل السكان بين الدول، أو تشييد "جدران السلام" التي تقسم المجموعات في أيرلندا الشمالية أو فلسطين أو العراق. ما من شك في أن هذه الاقتراحات مثيرة للقلق. فالاستيعاب غالباً ما يتم بالإكراه، أما الفصل الواقعي فقد يعني التطهير العرقي والتمييز العنصري.

وقد يُؤسَس البديل الأكثر قبولاً بزيادة اللامركزية في السلطة. فغالباً ما يُشار إلى أن زيادة اللامركزية (أو ما يطلق عليه اسم اللامركزية) يمكن أن يحل المشكلات الإثنية والوطنية من خلال منح المجموعات المظلومة المزيد من السلطة ـ مثل التحول من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية. لكن هل ينجح ذلك في الواقع؟ أسهمت اللامركزية في اسبانيا خلال ثمانينيات القرن الماضي وفي المملكة

---

[1] Alberto Alesina, William Easterly, and Janina Matuszeski, "Artificial States," NBER Working Paper No. 12328, June 2006; see also M. Lim, R. Metzler, and Y. Bar-Yam, "Global Pattern Formation and Ethnic/Cultural Violence," *Science,* 317, no. 5844 (2007), pp. 1540–1544.

[2] Michael Brown, ed. *The International Dimensions of Internal Conflict* (Cambridge, MA: Center for Science and International Affairs, 1996).

المتحدة خلال تسعينياته في وضع حدّ للعنف الانفصالي. لكن وجود درجة كبيرة من الحكم الاتحادي في يوغوسلافيا لم يمنع انهيارها العنيف. ويحاول باحثون كثر أن يثبتوا أن اللامركزية قد تفاقم العداوة بتقويض حس الوحدة القومية.

الشكل 3.1 مستويات الانقسام الإثني

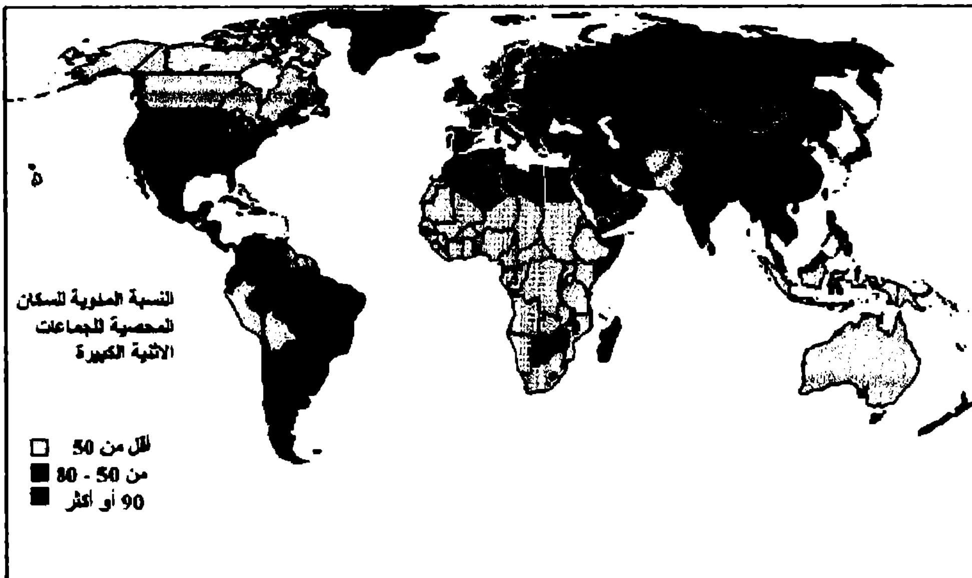

معظم البلدان في العالم متنوعة إثنياً، لا سيما في أفريقيا وأجزاء من آسيا. يمكن للمستويات العالية من الانقسام الإثني أن تقود إلى النزاع عندما تتنافس المجموعات المختلفة على الموارد والسلطة.

ملاحظة: معطيات البلد منذ عام 2007

وهذا يجب الاهتمام عند نقل السلطة بطريقة تمنح المجموعات المختلفة الاستقلال الذاتي لكن تجعل عالم السياسة وطنياً أيضاً. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي النظام الانتخابي، الذي يُشجع الأحزاب المناطقية المبنية على الإثنيات بوصفها معارضة للأحزاب القومية، إلى تعزيز الاختلافات وتضييق هامش المساومة وتفاقم النزاع، على عكس الأحزاب الوطنية. فليس مفاجئاً،

إذن، أن تصنع مسألة المؤسسات وطريقة بناء المناطق وتصميم الأنظمة الانتخابية فرقاً هائلاً[1]. وسنتحدث عن هذا أكثر في الفصل الخامس، عندما ندرس المؤسسات الديمقراطية بالتفصيل.

المواقف السياسية والإيديولوجيا السياسية

لقد غطينا قدراً كبيراً حتى الآن في مناقشتنا لطرق تنظيم المجتمعات والهويات التي تبنيها. وبالإضافة إلى هذه الأشكال الأساسية من هوية المجموعة، يملك الناس آراء شخصية في ما يخص العلاقة المثالية بين الحرية والمساواة. وفي ما تبقى من هذا الفصل، سنقسّم هذه الآراء إلى مجموعتين مختلفتين: المواقف السياسية والإيديولوجيا السياسية. تهتمّ المواقف السياسية بسرعة التغيير السياسي والطرق المستخدمة لإنجازه. أما الإيديولوجيا السياسية فتتكون من القيم الأساسية التي يتبناها الفرد بشأن الأهداف الجوهرية للسياسة في ما يتعلق بالحرية والمساواة. وعلى الرغم من أن المواقف السياسية تركز على السياق المحدد للتغيير السياسي في دولة معينة، فإن الإيديولوجيات السياسية أكثر عالمية، لأنها تفترض وجود طريقة مُثلى واحدة للموازنة بين الحرية والمساواة.

من أين تأتي المواقف والإيديولوجيات؟ لا تأخذ وجهات النظر هذه شكلها عند الولادة ولا تحددها الدولة، مع أن هذين العاملين يؤثران عليها فعلاً. كما إن الحدود بين المواقف والإيديولوجيات ليست واضحة وملموسة كما هو الحال بين الهوية الإثنية والقومية والمواطنة. لكن في الوقت نفسه، لا تتشكل المواقف والإيديولوجيات من العدم. فالإيديولوجيات تتشكل على مر الزمن من مجموعة أفكار ومواقف تتم صياغتها استجابة للظروف المؤسساتية المحيطة بنا. والأكثر من ذلك هو أن علماء تطور الأحياء يشيرون إلى أن المواقف والإيديولوجيات ـ التي تمثل خياراتنا الفردية والجماعية فيما يخص الحرية والمساواة ودرجة التغيير المطلوب لتحقيقها ـ تنبع من استراتيجيات البقاء الأساسية الموروثة من الماضي وتقوم على التوفيق بين الحاجة لفرض النظام وتبني التغيير المطلوب. وفي حين أننا قد لا نتوارث آراءنا السياسية، غير أن هذه الآراء في المقام الأول هي مركزية بالنسبة لما يجعلنا بشراً.

---

[1] Dawn Brancati, *Peace by Design* (Oxford: Oxford University Press, 2009).

المواقف السياسية

تصف **المواقف السياسية** الآراء المتعلقة بالسرعة الضرورية وأفق التغيير بين الحرية والمساواة. وعادة ما يتم تقسيم المواقف إلى فئات وهي: راديكالية وليبرالية ومحافظة ورجعية، وعادة ما تُرتَّب على موشور، من اليسار إلى اليمين.

يُصنف **الراديكاليون** في أقصى اليسار، وهم يؤمنون بتغيير ثوري شامل للنظام القائم السياسي والاجتماعي والاقتصادي. يؤمن الراديكاليون بأن النظام القائم مخفق ولا يمكن تحسين وضعه أو إصلاح أحواله ببساطة، بل يجب التخلص منه لصالح نظام جديد. ونتيجة لذلك، لا يؤمن معظم الراديكاليين بالتغيير البطيء التدريجي. بل يؤمنون بأن عالم السياسية لن تتحسن أحواله إلا عندما يتم تغيير الهيكل السياسي برمته وإعادة بناء مؤسسات الحكومة والنظام والدولة. ونتيجة لذلك، قد يغدو الراديكاليون أكثر ميلاً إلى العنف باعتباره جزءاً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه في عالم السياسية. ومن وجهة نظر بعض الراديكاليين، فإن مؤسسات النظام القديم لن تتغير طواعية، ولهذا يجب أن تُدمَّر. لكن وجهات النظر هذه لا يتبناها جميع الراديكاليين. ويحاول بعضهم أن يثبت بأن التغيير الراديكالي يمكن أن يُنجَز عبر وسائل سلمية، بزيادة وعي المجتمع، وحشد الدعم الشعبي لإجراء تغييرات واسعة النطاق.

تحت الضوء

المواقف السياسية . . .

- تُعنى بسرعة وطرق التغيير السياسي.
- تُصنَّف عموماً بأنها راديكالية أو ليبرالية أو محافظة أو رجعية.
- ذات خصوصية محلية: مقارنة بالسياق المحدد في بلد ما. وجهة نظر الذي يكون راديكالياً في بلد معين قد يكون محافظاً في بلد آخر.
- متميزة عن الأيديولوجيات السياسية.

يؤمن الليبراليون، مثل الراديكاليين، بأن هناك الكثير مما يجب تغييره نحو الأفضل في ما يتعلق بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، ويدعم الليبراليون أيضاً إجراء تغيير واسع النطاق. لكن بدلاً من التحول الثوري، يُفضل الليبراليون تغييراً تدريجياً. فمن وجهة النظر الليبرالية، يمكن أن يحدث التغيير التقدمي من خلال تغييرات داخل النظام، وهو أمر لا يتطلب الإطاحة بالنظام نفسه. وعلاوة على ذلك، يختلف الليبراليون عن الراديكاليين من جهة إيمانهم بأن المؤسسات القائمة قد تكون أدوات للتغيير الإيجابي. ويعتقد الليبراليون أيضاً بأن التغيير قد يأتي وأحياناً يجب أن يحدث على امتداد فترة طويلة من الزمن. إنهم يُشككون بالقدرة على استبدال المؤسسات أو تحويلها خلال فترة قصيرة من الزمن ويؤمنون بأن الجهد المستمر وحده يستطيع أن يخلق تغييراً جوهرياً.

أما المحافظون فيختلفون عن كل من الراديكاليين والليبراليين فيما يتعلق بفكرة ضرورة التغيير. فبينما يناصر الراديكاليون والليبراليون التغيير ويختلفون فيما بينهم على مستوى هذا التغيير وآليات إنجازه، يشكك المحافظون في ما إذا كان هناك ضرورة أصلاً لحصول تغيير جوهري أو عميق في المؤسسات القائمة. ويشككون أيضاً بوجهة النظر القائلة: إن التغيير هو أمرٌ جيّد بطبيعته، بل يعتقدون أنه يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. ويرى المحافظون أن المؤسسات القائمة هي العنصر الجوهري لتوفير النظام الأساسي واستمراريته، ويحاول المحافظون أن يثبتوا، إذا كان لا بد من تغيير كبير، أن من شأن ذلك تقويض شرعية النظام نفسه. ويشكك المحافظون بمدى إمكانية وجود حلّ فعلي للمشكلات التي يشير إليها الراديكاليون والليبراليون. ويعتقدون بأن التغيير، في أفضل الحالات، سيؤدي ببساطة إلى استبدال مجموعة من المشكلات بأخرى، وفي أسوأ الأحوال، سيخلق مشكلات أكثر من تلك التي يحلّها.

الشكل 3.2 وجهتا نظر من المواقف السياسية

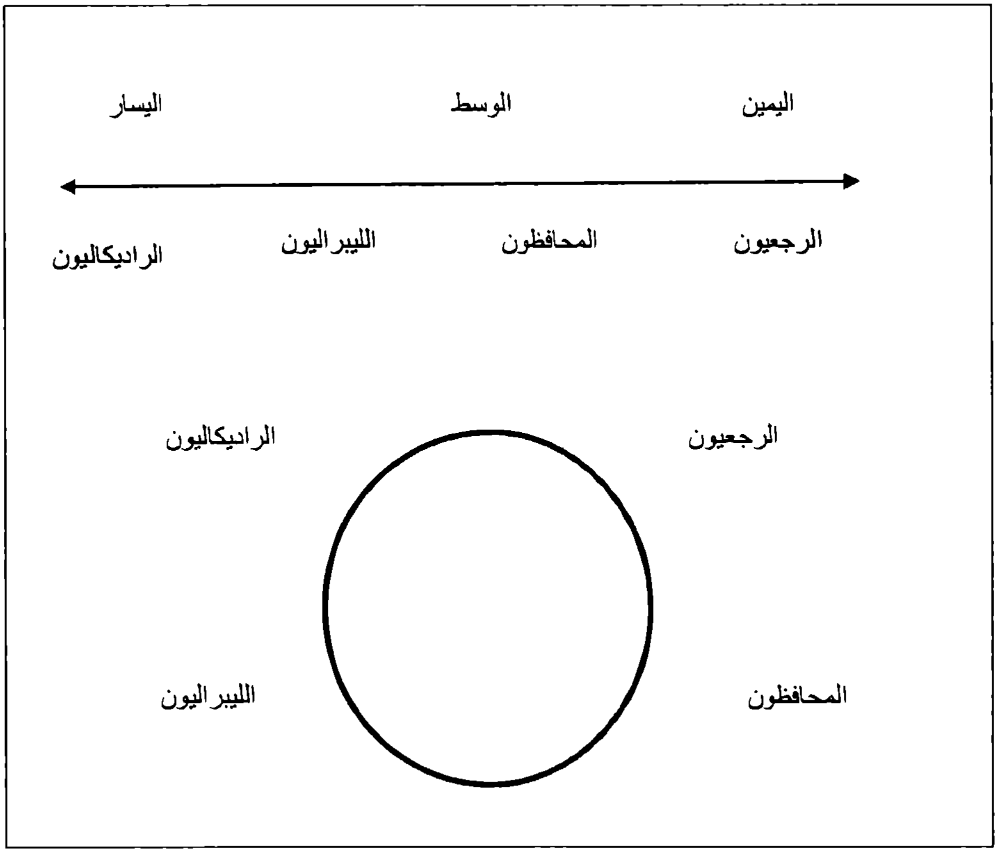

الرجعيون مثل المحافظين في معارضتهم إجراء تغيير إضافي تدريجي أو تغيير جذري، لكنهم بخلاف المحافظين، ومثل الراديكاليين يرون النظام القائم غير مقبول جملة وتفصيلاً. لكن بدلاً من تحويل النظام إلى شكل ما جديد، يسعى الرجعيون إلى إحياء مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية. ويناصرون إحياء القيم، والنكوص إلى نظام أو وضع سابق يعتقدون أنه متفوّق على النظام القائم. حتى إن بعض الرجعيين لا يضعون نصب أعينهم فترة محددة من التاريخ، بل يسعون

إلى "العودة" إلى ماضٍ مثالي مُتخيّل حيّ في عقولهم ربما لم يكن موجوداً يوماً على أرض الواقع. وهم، مثل الراديكاليين، أكثر استعداداً لاستخدام العنف في خدمة قضيتهم.

إن الخط الممتد من اليسار إلى اليمين الذي يتم استخدامه عادة لشرح هذه المواقف في عالم السياسة يُعطي الانطباع بأنه كلما ابتعد المرء عن المركز، غدا عالم السياسة أكثر استقطاباً. ومن هذا المنطلق، قد يخلُص المرء إلى أنه توجد مسافة كبيرة بين الراديكاليين والرجعيين ولا يوجد شيء مشترك يجمعهم (الشكل 3.2). لكن نقاشنا السابق يشير إلى أن هذا غير صحيح في نواحٍ كثيرة. إن النظر إلى اليسار واليمين على أنه سلسلة متصلة أمرٌ مضلل، لأنه بقدر ما يتجه المرء إلى الأطراف القصوى، تغدو المواقف أكثر تقارباً. في كلمات أخرى، الأكثر ملاءمة هو أن ترسَم السلسلة المتصلة من اليمين إلى اليسار على شكل دائرة تجمع النهايتين الراديكالية والرجعية (شكل 3.2). وفي الحقيقة، فإن هناك الكثير مما هو مشترك بين الراديكاليين والرجعيين. فكل منهم يؤمن بالتغيير الجذري لكن باتجاهين مختلفين، ويفكرون جدياً باستخدام العنف لتحقيق هذا التغيير. وعلى الرغم من أن غاياتهم قد تكون مختلفة تماماً، إلا أن الوسائل التي تتبناها المجموعتان غالباً ما تكون متشابهة، وفي الواقع، مثلما يغدو الليبراليون أحياناً محافظين أو العكس، غالباً ما ينتقل الراديكاليون والرجعيون كل إلى معسكر الآخر أيضاً. فعلى سبيل المثال، أصبح الكثير من الفاشيين الرجعيين في أوروبا مؤيدين للشيوعية الراديكالية بعد الحرب العالمية الثانية. كما تُظهر بعض الأشكال المتطرفة في النزعة البيئية المعاصرة عناصر رجعية وراديكالية.

ربما لاحظ المرء شيئاً واحداً حتى الآن هو أن نقاشنا للطيف السياسي للمواقف السياسية لم يقدم أية أمثلة محددة، مثل الحرب أو الحريات المدنية أو الدفاع الوطني – مصادر مشتركة للانقسام السياسي الذي يفصل بين اليسار واليمين في معظم الديمقراطيات الصناعية. لكن مجالات السياسة المحددة هذه تنتمي إلى مفهوم الإيديولوجيا السياسية، تلك المعتقدات الأساسية حول كيفية صياغة

السياسات. ومن المهم التأكيد مجدداً على أن الإيديولوجيا والمواقف السياسية أمران مختلفان تماماً. فمواقف الراديكاليين والليبراليين والمحافظين والرجعيين غالباً ما تظهر محتوى إيديولوجياً مختلفاً في مجتمعات مختلفة، تبعاً للظروف المحيطة. فما يمكن أن يعتبر راديكالياً في بلد ما، قد يكون محافظاً في بلد آخر.

فلندرس بعض الأمثلة، يُنظر إلى الراديكاليين في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية على أنهم هؤلاء الذين يسعون إلى تغيير جوهري أو إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي الرأسمالي القائم، واستبداله بنظام أكثر مساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. أما الليبراليون في هذه البلدان فيتعاطفون مع بعض هذه الأفكار، لكنهم يؤمنون بالسعي لتغييرات تدريجية ضمن النظام القائم بإشراك المؤسسات الديمقراطية. ويؤمن المحافظون بأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السائدة جيدة إلى الدرجة التي يفترض بها أن تكون، وأنه من غير المرجح أن يُحسّن التغيير حالة الإنسانية، بل على العكس من ذلك، فقد يؤدي إلى تدهور الوضع أكثر. أما الرجعيون، في حين أنهم لا يرفضون الانتقادات الراديكالية والليبرالية للوضع الراهن، إلا أنهم يُفضلون، في الحقيقة، إحياء حالة تنطوي على عدم مساواة أو تراتبية أكبر بين الناس من خلال العنف إذا كان ضرورياً. العرض السابق مبسّط نوعاً ما، لكنه وصف دقيق للكيفية التي تتمظهر فيها المواقف السياسية في أمريكا الشمالية ومعظم أرجاء الغرب.

لكن هذه المواقف السياسية نفسها ستتبدى بصورة مغايرة تماماً في دولة كالصين. فالصين يحكمها نظامٌ غير ديمقراطي يهيمن عليه الحزب الشيوعي، على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة. ويُعرَّف شخص راديكالٍي صيني بأنه شخص يسعى إلى تدمير النظام القائم ويؤيد الإطاحة بالحكم الشيوعي واستبداله، ربما بنظام ديمقراطي يشبه تلك الأنظمة القائمة في الغرب. والطلاب، الذين كانوا ناشطين في احتجاجات "ساحة تيانانمين" من أجل الديمقراطية عام 1989، وصفتهم أو أدانتهم الحكومة الصينية والمراقبون بأنهم "راديكاليون" بسبب مطالبهم بتغيير سياسي شامل. ومن المرجح أن ينحاز الليبراليون الصينيون إلى الكثير من المطالب التي نودي بها في تلك الساحة رغم أنهم سيسعون إلى إجراء تلك الإصلاحات بطريقة أكثر بطئاً وأقل صدامية، مفضّلين عملية

تغيير تدريجي ضمن النظام السياسي القائم. أما المحافظون الصينيون، هؤلاء المشككون بالتغيير، فسيستمرون في مقاومة مطالب الإصلاح الديمقراطي. قد يؤيدون أو يتحملون بعض إصلاحات السوق، لكنهم لا يرون أن هذه الخطوات ستؤدي إلى طريق محتوم إلى الديمقراطية. وفي النهاية، يعارض الرجعيون الصينيون بشدة أية إصلاحات قد تعرّض الحكم الشيوعي للخطر. يفضل هؤلاء المتشددون العودة إلى قيم وسياسات شيوعية سابقة "أكثر نقاء" والرجوع عن التغيير وإحياء مثالهم الشيوعي السامي.

يبدو واضحاً أنه لا توجد قواسم مشتركة كبيرة بين الراديكاليين الأمريكيين أو الأوروبيين الغربيين من جهة، والراديكاليين الصينيين من جهة أخرى. فالطرفان موحدان في مواقفهما تجاه مدى وسرعة التغيير السياسي، لكنهما مختلفان جداً في ما يتعلق بقيمهما وأهدافهما السياسية، أو الأحرى إيديولوجيتيهما. وفي الحقيقة، ربما يملك الراديكاليون الصينيون قواسم مشتركة أكثر مع المحافظين الأمريكيين أو الأوروبيين في ما يتعلق بتأييدهم للديمقراطية والرأسمالية. أما الرجعيون الصينيون فيرتبطون بقواسم مشتركة أكثر مع الراديكاليين الأمريكيين أو الأوربيين: فالرجعيون الصينيون يأملون في العودة للشيوعية بشكلها الذي سبق الإصلاحات الأخيرة، ويسعى راديكاليون أمريكيون أو أوربيون كثر إلى الغاية نفسها في بلدانهم راغبين في العودة إلى شيء ما كان قائماً في الماضي. فالأمر الذي يمنح موقفاً سياسياً موقعه الخاص وقوته يتعلق بسياقه الخاص.

الإيديولوجيا السياسية

قد تقودنا المناقشة السابقة لأهمية السياق في فهم المواقف السياسية إلى الاستنتاج بأن إجراء أية مقارنة مفيدة بين الدول في ما يخص مواقفها أمر في غاية الصعوبة: فما هو راديكالي في دولة معينة قد يكون محافظاً في أخرى. ولتجاوز هذه الاختلافات الخصوصية بين الدول، يتحدث علماء السياسة عن الإيديولوجيات السياسية أيضاً. ومثل معظم المفاهيم السياسية الحديثة، فمفهوم الإيديولوجيا السياسية حديث نسبياً، فقد بدأ استخدامه خلال الثورة الفرنسية للإشارة إلى "علم الأفكار".[1] وهذا المعنى مهم لأنه يلمح إلى حقيقة أن الإيديولوجيات ظهرت متزامنة مع بناء الدول العلمانية

[1] . Destutt de Tracy, *A Treatise on Political Economy* (New York: Kelley, 1970).

الحديثة ليوفر وسائل توجه عالم السياسة. وهكذا تم النظر إلى الإيديولوجيات أنها بدائل لمنظومات القيم التقليدية كالدين. وكان يُنظر إليها على أنها تعتمد على التفكير العقلاني لا على المفاهيم الروحانية للخير والشر. وخدمة لأغراض بحثنا هذا، يمكن أن نعرف **الإيديولوجيات السياسية** بأنها مجموعات من القيم السياسية التي يتبناها الأفراد فيما يخص الأهداف الجوهرية للسياسة. وبخلاف المواقف السياسية المتعلقة بسرعة التغيير المطلوب ومداه في سياق معين، تهتم الإيديولوجيات بالعلاقة المثالية بين الحرية والمساواة بالنسبة لجميع الأفراد وعلى الدور السليم للمؤسسات السياسية في تحقيق هذه العلاقة والمحافظة عليها. ويعمل مؤيدو كل إيديولوجيا على ضمان أن تغدو قيمهم ذات طابع مؤسساتي باعتبارها النظام الأساسي. ويوجد في العالم الحديث خمس إيديولوجيات رئيسة.

الليبرالية: تولي كإيديولوجيا (لا كموقف سياسي) أهمية كبيرة للحرية السياسية والاقتصادية للفرد. يؤمن مناصرو الإيديولوجيا الليبرالية بأن السياسة يجب أن تسعى إلى توفير المستوى الأكبر من الحرية لجميع الناس، بما في ذلك حرية الرأي، وحق تشكيل منظمات وهيئات، والحقوق السياسية الأساسية الأخرى. ويتطلب هذا وجود دولة تتمتع بدرجة دنيا من الاستقلالية والقدرات وبالتالي يمكن للمجتمع أن يراقبها أو يضبط شؤونها بسهولة إذا شرعت في انتهاك حقوق الأفراد. وبالنسبة لليبراليين كلما تناقصت قدرة الدولة على التدخل في الشؤون العامة، زاد مدى الازدهار وتعاظم بشير نجاح النشاط الإنساني. وكما قال توماس جيفرسون [الرئيس الثالث للولايات المتحدة بين عامي1801-1809]: "تمتد السلطات الشرعية للحكومة إلى مثل هذه التدابير عندما تلحق الأذى بالآخرين يجب أن تشمل فقط الأفعال التي تلحق الأذى بالآخرين. لكن جاري لن يلحق بي ضرراً إذا قال: إن هناك عشرين إلهاً أو لا يوجد إله على الإطلاق. فذلك لا يسرق ما في جيبي ولا يكسر ساقي."[1]

[1] Notes on the State of Virginia, chap. 17, available at www.xroads.virginia.edu.

تحت الضوء

الأيديولوجيا السياسية هي...

- منظومات من القيم السياسية تتعلق بالأهداف الأساسية للسياسة.
- متمثلة في خمس أيديولوجيات سائدة حديثة هي: الليبرالية والشيوعية والديمقراطية الاشتراكية والفاشية والفوضوية.
- شاملة: ليست محددة لبلد واحد أو زمن محدد.
- متميزة عن المواقف السياسية.

وانطلاقاً من هذه الأفكار الليبرالية نستقي التعريف السائد للديمقراطية التي غالباً ما تعرَّف بأنها ديمقراطية ليبرالية ـ وهي نظام من الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مدعومة بالمنافسة والمشاركة والمعارضة (كالانتخابات). يحرص الليبراليون على القول إن الأفراد لن ينجحوا جميعاً إن ترك الأمر لهم بالتصرف على هواهم، وسيؤدي ذلك إلى عدم مساواة اقتصادية كبيرة بين أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء حتماً. وعلى الرغم من نقطة الضعف هذه، يحاول الليبراليون أن يثبتوا أن مستوى كبيراً من الحرية سيولد مستوى عالياً من الازدهار العام لغالبية السكان. وأخيراً علينا الإشارة إلى أن الليبرالية كإيديولوجيا والليبرالية كموقف سياسي أمران مختلفان جداً (راجع التوضيح في الإطار التالي).

الشيوعية: تختلف عن الليبرالية جداً في نظرتها إلى الحرية والمساواة. فبينما تُقدس الليبرالية حرية

الفرد وتضعها في مرتبة أعلى من المساواة، ترفض الشيوعية الفكرة القائلة بأن الحرية الشخصية ستضمن الازدهار للأغلبية. بل تتبنى وجهة النظر القائلة إنه في غمرة الصراع المحتوم على الموارد الاقتصادية، ستهيمن في النهاية مجموعة صغيرة على السوق والدولة مستخدمة ثروتها للسيطرة واستغلال المجتمع برمته. لن يعمّ الازدهار المجتمع، بل ستحتكره قلة من أجل مصلحتها الخاصة. وستتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويزداد الفقر. تمثل الديمقراطية الليبرالية، بالنسبة للشيوعيين، "ديمقراطية برجوازية" ـ فهي ديمقراطية الأغنياء بالأغنياء للأغنياء. أما مؤسسات الدولة كحرية الرأي والانتخاب فتغدو دون معنى عندما تسيطر قلة على ثروات المجتمع.

المؤسسات في الواقع

الليبرالية مصطلح مربك

تفضل الأيديولوجية والنظام الاقتصادي السياسى الليبرالي درجة عالية من الحرية الفردية ودولة ضعيفة لضمان الازدهار الأعظم، حتى عنى هذا إجازة عدم المساواة. لكن هذا التعريف يرفع في وجه مصطلح ليبرالي كما يُستخدَم في الولايات المتحدة وكندا، الذي ينطوي عادة على فكرة دولة أكثر قوة وأكثر مشاركة في القضايا الاقتصادية. وهذا الإرباك أو التشوش ناجم، في معظمه، عن التطورات التاريخية: فعلى مدى الزمن، الليبراليون الذين آمنوا ذات مرة بالسوق لتوسيع الحرية والمساواة، انتهوا إلى الاعتقاد أكثر فأكثر بأن تدخل الدولة كان ضرورياً. وغدا الليبراليون في أمريكا الشمالية يشار إليهم في بلدان أخرى أنهم "ديمقراطيون اشتراكيون."

لم يحدث هذا النوع من التحول الأيديولوجي في بلدان أخرى كثيرة في كل حال. فخارج أمريكا الشمالية، حافظت الليبرالية على معناها الأصلي. لذلك يستخدم بعض الباحثين السياسيين

مصطلح الليبرالية الكلاسيكية للإشارة إلى المعتقدات الأصلية في الأيديولوجية. أما الآخرون، لاسيما نقاد هذه الأيديولوجية، فغالباً ما يستخدمون مصطلح الليبرالية الجديدة بدلاً من ذلك، التي تشير إلى أن الأفكار الأصلية لليبرالية (الأسواق الحرة والنزعة الفردية بالإضافة إلى التسامح مع عدم المساواة) تستعيد حيويتها في كل أنحاء العالم.

وهكذا يمكن لمصطلح ليبرالي أن يتضمن معاني مختلفة كثيرة منها:

1. **كموقف سياسي:** تحبذ التغيير التدريجي البطيء.

2. **كأيديولوجيا سياسية في أمريكا الشمالية:** تحبذ دوراً أكبر للدولة في الحد من عدم المساواة، أو ما يسمى خارج المنطقة "الديمقراطية الاجتماعية."

3. **كأيديولوجيا خارج أمريكا الشمالية:** تحبذ الأسواق الحرة والنزعة الفردية وقبول المزيد من عدم المساواة.

4. **كاقتصاد سياسي:** تحبذ دوراً محدوداً للدولة في الاقتصاد.

ومن أجل القضاء على الاستغلال، يؤيد الشيوعيون سيطرة الدولة على كل الموارد الاقتصادية بغية الوصول إلى مساواة اقتصادية حقيقة في المجتمع برمته. يتطلب الوصول إلى هذا الهدف وجود دولة قوية فيما يتعلق بالاستقلالية والإمكانيات، دولة قادرة على فرض قيود على هذه الحريات الفردية (كحق التملك أو حق معارضة النظام القائم) التي تعرقل السعي إلى المساواة الاقتصادية. حيث يجب على الحريات الفردية أن تخلي الطريق لحاجات المجتمع ككل لخلق ما يراه الشيوعيون ديمقراطية حقيقة. الاتحاد السوفييتي بين عامي 1917 و1991، والصين منذ عام 1949 حتى الوقت الحاضر مثالان على الدول التي تم فيها العمل بهذه الإيديولوجيا كنظام سياسي عبر الثورة، الأمر

الذي خلق على حدّ تعبير هذه الدول "ديمقراطيات الشعب". وهكذا، يمكن لمفهوم الديمقراطية أن يكون غامضاً كونه يعرَّف بطرق مختلفة حسب إيديولوجية الشخص. وسنعود إلى هذه المشكلة بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

تشترك **الديمقراطية الاجتماعية** (التي يُطلق عليها أحياناً **الاشتراكية**) ببعض المؤثرات المبكرة مع الشيوعية والليبرالية لتشكل إيديولوجيتها الخاصة المتميزة. تقبل الديمقراطية الاجتماعية بدور قوي للملكية الخاصة وقوى السوق، وفي الوقت نفسه تواصل التركيز على المساواة الاقتصادية. وعادة ما يُعتبر تمتُّع الدولة بمستوى عالٍ من الاستقلالية والإمكانيات أمراً هاماً بالنسبة للديمقراطيين الاجتماعيين لضمان المزيد من المساواة الاقتصادية عبر سياسات محددة، لكن هذا الالتزام بالمساواة وفي الوقت نفسه الحد من الحرية إلى درجة أكبر مما في ظل الليبرالية، هو ما يميز أهمية الحرية الفردية. والديمقراطية الاجتماعية (وليس الليبرالية) هي النظام السياسي القائد في معظم أرجاء أوروبا. كما تتأثر أحزاب بيئية كثيرة، تسعى إلى المواءمة بين الحاجات الإنسانية والبيئية، بالديمقراطية الاجتماعية.

الفاشية: معادية لفكرة الحرية الفردية، وترفض مفهوم المساواة أيضاً، وتعتمد بدلاً من ذلك على فكرة أنه يمكن تصنيف الشعوب والمجموعات وفقاً لدونيتها وتفوقها. فثمة مجموعات وشعوب معينة متفوقة على غيرها، وهذا يبرر تراتبية ما بينها. وفي حين يرى الليبراليون والديمقراطيون الاجتماعيون والشيوعيون إمكانية كامنة فطرية في كل فرد (رغم أنهم يختلفون على الوسيلة الأفضل لإطلاق هذه الإمكانية)، لا يرى الفاشيون ذلك. تشبِّه الفاشية المجتمع بوحدة عضوية ما، وجسم حي واحد، وتشبه الدولة بأداة حيوية تعبر عن الإرادة الوطنية. ولهذا يجب أن تتمتع الدولة بمستوى عالٍ من الاستقلالية والإمكانيات، وتُرفَض الديمقراطية، بغض النظر عن تعريفها، باعتبارها لعنة من السماء، تماماً كما ترفض الفاشية مفهومي الحرية والمساواة. لا توجد أنظمة فاشية في العالم حالياً، على الرغم من أن العالم يذكرها جيداً من النظام النازي الذي حكم ألمانيا من عام 1933 إلى عام 1945. لكن الأحزاب السياسية والحركات الفاشية لا تزال موجودة، كالمجموعات الموجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا التي تؤمن بتفوق العرق الأبيض.

الفوضوية تنأى بنفسها عن الإيديولوجيات السابقة تماماً. فإذا كانت الليبرالية والشيوعية والفاشية تختلف حول مدى القوة التي يجب أن تكون عليها الدولة، ترفض الفوضوية مفهوم الدولة برمته. يشترك دُعاة الفوضوية مع الشيوعية في اعتقادهم بأن الملكية الخاصة تؤدي إلى عدم المساواة، لكنهم يعارضون فكرة أن الدولة قادرة على حل هذه المشكلة. فامتلاك الدولة للقوة لن يؤدي بالضرورة من وجهة نظر الفوضوية إلى القضاء على عدم المساواة، لكنه سيؤدي حتماً إلى زوال الحرية. وكما قال أحد دعاة الفوضوية الروس، ميخائيل باكونين (1814- 1876) ذات مرة: "لست شيوعياً لأن الشيوعية توحّد جميع قوى المجتمع ثم تمتصّها... في حين أنا أسعى إلى الإلغاء التام لمبادئ السلطة والوصاية الحكومية، التي تتذرع بجعل الناس أخلاقيين، والتي قامت على مرّ العصور وحتى الآن باستعبادهم واستغلالهم وتدميرهم."[1]

وهكذا، مثل الليبراليين، ينظر الفوضويون إلى الدولة باعتبارها تهديداً للحرية والمساواة، لا نصيراً لإيديولوجيتهم، بل يعتقدون أنه لا يمكن ضمان حرية الفرد والمساواة إلا إذا تم إلغاء الدولة تماماً. ويبرهن الفوضويون على أنه من دون دولة تعزز عدم المساواة وتحد من حرية الفرد، سيكون الناس قادرين على التعاون بحرية في ما بينهم كأنداد حقيقيين. والأكثر من ذلك، هو أن بدون الدولة التي تسعى إلى تعزيز الملكية الخاصة والاستغلال الاقتصادي، سيكون الناس أحراراً في إدارة شؤون حياتهم وتحقيق غاياتهم الفردية عبر التعاون بين بعضهم البعض.

وبالنظر إلى أننا نعيش في عالم من الدول، فإن الفوضوية هي الوحيدة بين خمس إيديولوجيات رئيسة لم تتجسد على أرض الواقع. لكن الأفكار الفوضوية لعبت دوراً في الثورة الروسية عام 1917 وفي الحرب الأهلية الاسبانية التي اندلعت رحاها بين عامي 1936 و1939. أما في أمريكا الشمالية، فقد تقاربت بعض أشكال الليبرالية مع وجهة النظر الفوضوية في عدائها للدولة، رغم أن الليبراليين يختلفون عن الفوضويين في تأكيدهم على الملكية الخاصة.

---

[1] Quoted in George Plechanoff, *Anarchism and Socialism* (Chicago: Kerr, 1909), p. 80.

الدين والأصولية وأزمة الإيديولوجيا

برزت الإيديولوجيات إلى جانب الدولة العلمانية الحديثة، التي كان يُنظر إليها من نواحٍ عديدة على أنها بديلٌ أو منافس للدين. وإذا كان الدين قد ساعد في الماضي على وصف العالم وتسيير شؤونه، بما في ذلك مسائل الحرية والمساواة والسلطة، فقد كان يُنظر إلى الإيديولوجيات على أنها ترشد الناس إلى الغاية نفسها لكن بطريقة غير روحية. وبالتالي، فإن الإيديولوجيات والأديان متشابهة في نواحٍ عديدة بتأكيدها على الطبيعة الجوهرية للناس والمجتمع، المفتاح لحياة جيدة ومجتمع مثالي، وعلى مجموعة من النصوص الأساسية والرسل وعلى وعد بالخلاص.

تحت الضوء

الأيديولوجيا والمواقف السياسية

الأيديولوجيا	المبادئ	الموقف السياسي المطابق في أمريكا الشمالية
الليبرالية	تحبذ دوراً محدوداً للدولة في المجتمع والنشاط الاقتصادي، وتؤكد على درجة عالية من الحرية الشخصية أكثر من تأكيدها على المساواة الاجتماعية.	محافظة
الشيوعية	تؤكد على حرية شخصية محدودة ودولة قوية كي تحقق المساواة الاجتماعية. الملكية ككل تملكها الدولة وقوى السوق ملغية. تلتزم الدولة بمهمة الإنتاج والقرارات الاقتصادية الأخرى.	راديكالية
الديمقراطية الاجتماعية	تؤيد الملكية الخاصة والأسواق لكنها	ليبرالية

	تعتقد بأن للدولة دور قوي يجب أن تقوم به في تنظيم الاقتصاد وتوفير الفوائد للشعب. تسعى إلى الموازنة بين الحرية والمساواة.	
الفاشية	تؤكد على درجات متدنية من الحرية الشخصية والمساواة لبناء دولة قوية.	رجعية
الفوضوية	تؤكد على إلغاء الدولة والملكية الخاصة كسبيل إلى تحقيق كل من الحرية والمساواة للجميع. تعتقد بأن درجة عليا من الحرية الشخصية والمساواة الاجتماعية ممكنة.	راديكالية

وقد حلت الإيديولوجيات خلال القرنين الماضيين بشكل متزايد مكان الدين في الحياة العامة. وبينما كان الإيمان في فترة ما قبل الحداثة يمثل عاملاً أساسياً في الشؤون العامة بما فيها عالم السياسة، أدى صعود الإيديولوجيا إلى ما سُمِّي بـ "خصخصة الدين" وقد تمت تنحية الإيمان جانباً في المجال العام وإحالته إلى الحياة الخاصة. لكن الأكيد هو أن ذلك لم يتم بشكل كامل أبداً ولم يتخذ شكلاً واحداً في دول العالم المختلفة. لكن ظهور الدول الحديثة والإيديولوجيا كان أمراً رئيساً في تطور العلمانية وتراجع الدين. وقد وصف ماكس فيبر هذه العملية بأنها "تحرير العالم من السحر"، حيث استبدل الإيمان بالدين الصوفي الروحي الإيمان بالعالم المادي والمؤسسات التي صنعها الإنسان ومفهوم التقدم.

لكن خلال العقدين الماضيين هوجمت مزاعم وسلطة الإيديولوجيات نفسها. كانت حيوية الإيديولوجيات في الماضي تكمن في حدة النزاع فيما بينها. لكن هذه المعارك اختفت تدريجياً بعد أن تنحت جانباً عدد من الإيديولوجيات. أفلست الفاشية والشيوعية وهُزمتا، وفشلت الفوضوية على مر تاريخها في تأسيس وجود ثابت ومستمر أو خلق عدد كبير من الأتباع. جعل هذا كلاً من

الديمقراطية الاجتماعية والليبرالية اللاعبين الإيديولوجيين الأساسيين الوحيدين على الساحة. وحتى بين هاتين الإيديولوجيتين، تقلصت الاختلافات مع مرور الزمن. إن عالم السياسة يبدو بالنسبة إلى كثير من الناس الآن يركز على توزيع الفوائد العامة وعلى حلّ المسائل التقنية، لا على أيٍّ من المُثل العليا العامة.

جرى الأمر نفسه خارج الغرب، لكن لأسباب مختلفة. فقد خاب أمل العديد من الأفراد في الدول الأقل تقدماً بعد أن آمنوا بأن الإيديولوجيا والمؤسسات الغربية ستكون وسيلتهم للتنمية والازدهار. فالقيم الشيوعية أو الفاشية أو الليبرالية لم تنتشل مليارات الأفراد حول العالم من حالة البؤس وحكم الطغاة. وقد تبيّن لجميع المجتمعات، غنية كانت أم فقيرة، إفلاس الادعاءات الطوباوية التي ينادي بها الكثير من الإيديولوجيات القائلة بأن الحداثة والعلم والعقلانية ستعلن انطلاق عصر ذهبي. وفي ظل هذا الخواء على صعيد الأفكار المثالية، ظهرت الأصولية.

قبل المضي قُدماً، يجب أن نوضح ما نعنيه بمصطلح *الأصولية*. فكما هو الحال بالنسبة للكثير من الكلمات ذات الدلالات السياسية، تم استخدام هذا المصطلح بإفراط ودون تمييز لمعناه الحقيقي. وغالباً ما كان يستعمل لوصف شخص متمسك بآراء متطرفة ننفر منها. لا يُفضل بعض الباحثين استخدام هذا المصطلح بعيداً عن معناه الأصلي الذي يصف حركة معينة في أوساط المسيحيين البروتستانت كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر. لكن على الرغم من هذه المشكلات أو المخاوف من استخداماته الخاطئة، يعتبر هذا مصطلحاً مفيداً يمكن استخدامه لوصف نموذج مشابه في أديان كثيرة.

عرّف الباحث بروس لورنس الأصولية بأنها "التأكيد على أن السلطة الدينية شاملة ومطلقة، لا تجيز توجيه النقد إليها أو التقليل من شأنها. ويُعبّر عنها من خلال الطلب الجماعي أن فروضاً عقائدية وأخلاقية محددة مستخلصة من كتاب مقدس ينبغي الاعتراف بها علناً وتطبيقها بقوة القانون."[1]

---

[1] Bruce Lawrence, *Defenders of God: The Fundamentalist Revolt against the Modern Age* (New York: Harper and Row, 1989), p. 78.

وانطلاقاً من هذا، يمكن اعتبار **الأصولية** إيديولوجية تسعى إلى دمج الدين بالدولة، أو بالأحرى، جعل الدين سلطة سيادية ـ أي نوع من حكم ديني. ينطوي هذا التعريف على أشياء عديدة. **أولها**، الأصولية ليست هي الشيء نفسه كالتدين أو التزمت الديني. فعلى سبيل المثال، اليهود الأرثوذكس أو طائفة الأميش ليست أصولية حسب التعريف. ولا تقع تحت تعريفنا هذا أية مجموعة تنسحب من الحياة العامة وعالم السياسة. وليست الأصولية هي مجرّد إيمان بدور أكبر للروحانيات في عالم السياسة أو المجتمع، وهذه حركة يُنظر إليها في الكثير من أرجاء العالم أنها أصولية بالتعريف. **ثانيها**، الأصولية ليست نظرة تعود بنا إلى ما قبل الحداثة. فكما أشرنا مسبقاً، لعِبَ الدين في الحقبة التي سبقت العصر الحديث دوراً مركزياً في الحياة العامة. في حين دفع بروز الدولة الحديثة الإيمان إلى مملكة الحياة الخاصة، وحلت الإيديولوجيا مكانه جزئياً. لكن الأصولية لا تسعى إلى استرجاع الدين للدور الذي كان يلعبه في تلك الحقبة، بل تضع نصب عينيها إعادة هيكلة الدين كإيديولوجية وجعله الأساس الوحيد لنظام معاصر، ليكون دليلاً محدداً معصوماً عن الخطأ لعالم السياسة في العالم المعاصر.

ولهذه الغاية، يقيم الأصوليون معتقداتهم على إخفاق الإيديولوجيا، التي سعى الناس من خلالها إلى خلق جنة على الأرض معتقدين أن بإمكانهم إنكار سلطة الرب والسيطرة على مصائرهم. ولم تقتصر نتيجة ذلك، من وجهة نظر الأصوليين، على المزيد من البؤس، بل اشتملت على الشقاء الروحي. يعتقد الأصوليون بأن أولئك الذين استفادوا مادياً لا يزالون في الحقيقة يعانون من عدم الرضا والخواء الروحي والضياع الأخلاقي وهم مجبرون على ملء حياتهم باللهو السخيف ـ الاستهلاك والتسلية والجنس ـ كيلا يواجهوا الحقيقة المرة. فالأصولية باعتبارها ديناً يأخذ شكل الإيديولوجيا، هي إذاً ظاهرة حديثة جداً.[1]

أما كموقف سياسي، فغالباً ما تستطيع الأصولية أن تظهر كوجهة نظر رجعية أو راديكالية أو

[1] For an excellent discussion of fundamentalism in Christianity, Islam, and Judaism, see Karen Armstrong, *The Battle for God* (New York: Ballantine, 2001).

مزيج من الاثنين. فكثيراً ما يطالب الأصوليون بالعودة إلى عصر الإيمان الذهبي، لكنهم يسعون أيضاً إلى تسوية مشكلات العالم الحديث بطريقة أكثر تعقيداً من مجرد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. ويُفسر هذا المزيج من المواقف الرجعية والراديكالية سبب ربط الأصولية في غالب الأحيان بالعنف. لكن، يجب أن نكون واضحين في أن عدداً صغيراً فقط من الأصوليين يتبنى هذه المقاربة. وسنتطرق إلى هذه المسألة بالتفصيل في الفصل العاشر عندما ندرس العنف السياسي. ونؤكد مجدداً أنه يجب عدم الخلط بين التدين المفرط أو التقوى بالأصولية، أو الخلط بين الأصولية والعنف.

كيف تنظر الأصولية إلى العلاقة بين الحرية والمساواة؟ هناك تنوع كبير في الأفكار تجاه هذا الموضوع حتى ضمن التيارات الأصولية في الدين الواحد، فيؤكد بعضها على المساواة الجماعية بينما ترفض حرية الفرد لصالح الخضوع لله، في حين تفترض تيارات أخرى إمكانية لممارسة الحرية عبر نظام سياسي قائم على الإيمان وأقل اهتماماً بعدم المساواة بين الناس. وهناك أيضاً وجهات نظر ترفض كلاً من الحرية والمساواة لصالح تراتبية معينة وهيمنة المؤمنين على غير المؤمنين، أو الأكثر إيماناً على الأقل إيماناً. وترى بعض أشكال الأصولية إمكانية قيام دولة قويمة دينياً، في حين يعتبر هذا المفهوم عينه للدولة غير متوافق مع الإيمان بالنسبة لتيارات أخرى. وهكذا من الخطأ الحديث عن الأصولية كإيديولوجية واحدة، بل يجب فهمها باعتبارها نمطاً من التفكير موجوداً في أديان كثيرة أفرز أشكالاً إيديولوجية متنوعة. وفي بعض الحالات، تبقى هذه الأشكال غامضة تعتنقها قلة قليلة. وفي حالات أخرى، تُعرَّف الإيديولوجيات بوضوح وتمارس سلطة سياسية كبيرة. وفي الوقت الذي تستمر سياسات الأصولية بالتطور، فقد تثبت هذه "العودة إلى الله" بأنها واحدة من أهم التطورات في عالم السياسة الدولية مستقبلاً. ولن يعني ذلك نهاية التاريخ بل استعادته في شكل إيديولوجي جديد.[1]

[1] Gilles Kepel, *Revenge of God: The Resurgence of Islam, Christianity and Judaism in the Modern World*, Alan Brayley, trans. (University Park: Pennsylvania State University Press, 1994); Daniel Bell, *The End of Ideology: On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties*, with "The Resumption of History in the New Century" (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000).

تختلف الإيديولوجيات السياسية وفقاً للمكان الذي ترى فيه التوازن الأمثل بين الحرية والمساواة، والدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة في سبيل الوصول إلى هذا التوازن. وبناء على ما تمت مناقشته في الفصلين السابقين حول الحرية والمساواة وقوة الدولة، يُظهر لنا الشكل (3.3) الكيفية التي تحاول عبرها كل من الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية والشيوعية والفاشية والفوضوية التوفيق بين الحرية والمساواة من خلال سلطة الدولة. إن هذه القيم لا تختلف بحسب السياق من حالة إلى أخرى، بل هي عالمية في نظرتها للأمور. وعلى الرغم من أن الهويات الإثنية والوطنية والمواطنة قد ترسم خطوط النزاع بين المجموعات، إلا أن الإيديولوجيات والمواقف هي التي تشكل حلبات النزاع السياسي داخل المجموعات. ما هو مدى التغيير المطلوب؟ وما هي سرعته؟ وإلى أي مدى يجب أن يكون سلمياً أو عنيفاً؟ وما هي الغاية من ذلك؟ تُشكل هذه الأسئلة جوهر الحياة السياسية، في الوقت الذي تبرز فيه إيديولوجيات إلى صدارة الاهتمام وتسقط أخرى، وتتصادم فيما بينها بطرق سلمية أو عنيفة، ويختفي بعضها عن واجهة الأحداث فاسحاً المجال أمام غيره ـ و ربما هذا ما يحصل للأصولية الآن. وربما بعد 200 سنة لن يكون لأفكار الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية أي صدى فعلي أكثر مما يفعل نظام الحكم الملكي هذه الأيام.

الشكل 3-3 تتباين الأيديولوجيات السياسية تبعاً لإظهار التوازن بين الحرية والمساواة

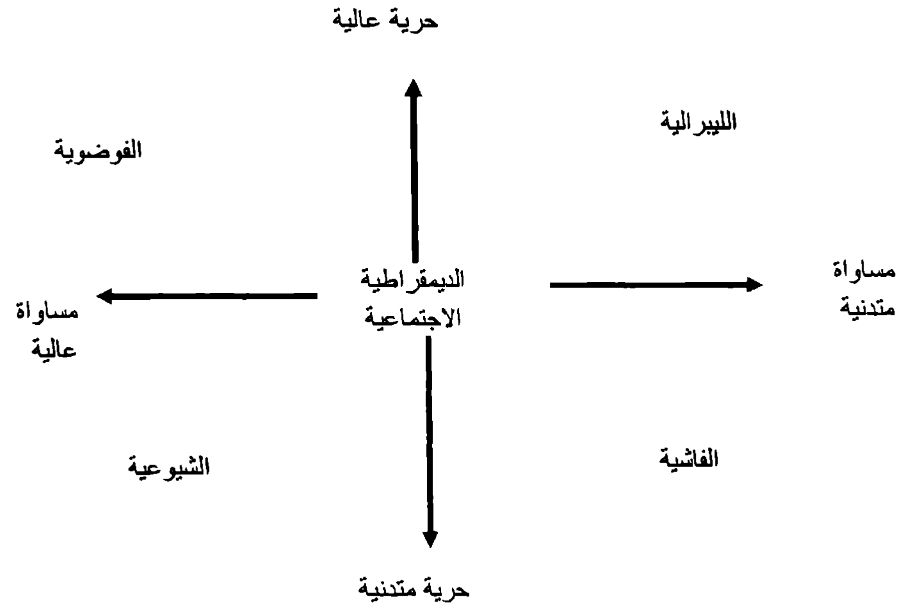

الليبراليون والفوضويون يفضلون سلطة مفككة ودولة أكثر ضعفاً (أو إلغاء الدولة)، بالإضافة مستويات عالية من الحرية. الشيوعيون والفاشيون يفضلون مركزة سلطة الدولة على حساب الحرية الفردية. يفضل الديمقراطيون الاجتماعيون توازناً بين سلطة الدولة والحرية الفردية.

الثقافة السياسية

ناقشنا حتى الآن كيف أن الطرق التي تعرِّف بها المجتمعات نفسها قد يكون لها أثرٌ كبير على عالم السياسة. فالإثنية والوطنية والمواطنة توفر هويات جماعية لها حدودٌ واضحة المعالم نسبياً، تُصنف الناس وتثير أسئلة ذات علاقة بطبيعة الحرية والمساواة بين المجموعات المختلفة. وفي المقابل، تشكل المواقف والإيديولوجيات السياسية الجدل الدائر حول سرعة ومدى التغيير، وفي النهاية العلاقة المثالية بين الحرية والمساواة لكل المجموعات. وهذه الاختلافات بدورها تخلق نزاعاً وتنافساً وتعاوناً

سياسياً داخل المجتمعات وتساعدنا على فهم الكيفية التي يمكن بها لهذه الاختلافات المجتمعية أن ترسم معالم السياسة داخل الدول.

ويبقى سؤال أخير لم نطرحه بعد هو، إذا كانت جميع هذه الأشكال من التعريف تساعد على تهيئة الحلبة للصراعات السياسية في ما يتعلق بالحرية والمساواة، فما الذي يُفسر إذن اختلاف الدول إلى درجة كبيرة جداً في ما أفرزته الإيديولوجية؟ لماذا، مثلاً، بُني النظام في أمريكا على الليبرالية، بينما يعتبر المجتمع أن الأفكار الشيوعية راديكالية، في حين تشكل الشيوعية في الصين الجوهر الإيديولوجي للنظام وتعتبر الليبرالية مفهوماً راديكالياً؟ هناك عدة تفسيرات مطروحة لهذه الاختلافات. ينظر بعضهم إلى هذه العوامل على أساس التطور الاقتصادي في المجتمع أو قوة أفراد أو مجموعات معينة يجب أن تنشر أو تفرض قيمها السياسية. لكن هناك أيضاً تفسير مجتمعي يتجسد في مفهوم معروف بِاسم "الثقافة السياسية".

لكن قبل المضي قدماً في مناقشة هذا المفهوم، يجب أن نحدد أولاً ما نعنيه بمصطلح "ثقافة" عموماً. إذا كان المجتمع، حسب التعريف الذي أوردناه في مقدمة هذا الفصل، مجموعة معقدة من الناس الذين تربطهم مؤسسات مشتركة، فإن **الثقافة** تكون تلك المؤسسات الأساسية التي تساعد على تعريف مجتمع ما. تلعب الثقافة دور خريطة طريق ترشد الناس إلى ما هو مقبول وما هو غير مقبول وتقدم لهم خطوطاً رئيسة وأولويات تتعلق بكيفية تنظيم حيواتهم. ففي بعض المجتمعات، على سبيل المثال، يُنظر إلى الكحول أنه جزء عادي من الأنشطة الثقافية، بينما يُعدّ في مجتمعات أخرى أمراً مرفوضاً أو محرّماً. وقد تختلف الثقافات بعمق في مواقفها تجاه العمل ووقت الراحة والجنس والخصوصية والسياسة. وتقف الثقافة في مكان ما بين هويات المجموعة الإثنية والوطنية والمواطنة من جهة، والمواقف السياسية للأفراد وإيديولوجياتهم من جهة أخرى. فالثقافة تربط المجموعات معاً وتخدم باعتبارها جزءاً من محتوى المجتمع الأساسي ـ وهذا ما يجعل الفرنسيين مثلاً مختلفين عن البيروفيين أو الكمبوديين ـ لكن الثقافة في الوقت نفسه هي مجموعة شخصية من القواعد التي قد يختار الناس قبولها أو رفضها بدرجات مختلفة.

باختصار، إذا كانت الإثنية أو الوطنية أو المواطنة هي تعريف ما ينتمي إليه الفرد أو المجموعة، فإن الثقافة تمثل النشاط الذي تعده المجموعة مناسباً وطبيعياً لأفرادها. **والثقافة السياسية**، بدورها، تشير بشكل خاص إلى القواعد الأساسية للنشاط السياسي في مجتمع ما.[1]

قد يكون صعباً في البداية الإيمان بأن أي مجتمع يشترك بمجموعة محددة واحدة من الآراء السياسية المتمايزة بطريقة ما عن تلك الموجودة في بلدان أخرى. لكن في الحقيقة، مناقشتنا حتى الآن في هذا الفصل للمواقف والإيديولوجيات السياسية تبدو أنها قد علمتنا العكس تماماً ـ أن الناس داخل البلدان يختلفون إلى حدٍّ كبير في وجهات نظرهم. يوافق بعض علماء السياسة على هذا في الواقع، ويعتقدون أن الثقافة السياسية ليست مصطلحاً مفيداً. فينظرون إلى الناس في كل بقاع الأرض أنهم عقلانيون في الجوهر، ويستجيبون إلى عالم السياسة بطرق متماثلة تقريباً يمكن توقعها. بينما يحاول آخرون أن يثبتوا أن المؤسسات الثقافية في كل بلد ترسم الآراء والقيم السياسية الجوهرية، وأن المراقبين لا يستطيعون فهم عالم السياسة بدقة في أي بلد إن لم يستوعبوا ثقافته السياسية بشكل صحيح. وتعتمد الإيديولوجيات والمواقف السياسية، حسب وجهة النظر هذه، على دعامة الثقافة

وقد أظهرت دراسة استطلاعية قام بها الباحث السياسي رونالد إنغلهارت (Ronald Inglehart) وزملاؤه أنه يمكن تصنيف مجتمعات العالم حسب درجة استرشادها بقيم تقع في محورين: القيم التقليدية مقابل القيم العلمانية العقلانية، وقيم البقاء مقابل قيم التعبير عن الذات (شكل 3.4). تركز القيم التقليدية على أمور كالدين والعائلة والوطنية، أما القيم العلمانية العقلانية فهي أقل مراعاة للسلطة في صالح الاستقلالي الفردي. وتركز قيم البقاء على الأمن الاقتصادي والجسدي وتوافق على تلك الغاية، أما قيم التعبير عن الذات فتركز على تنوع أكبر بين الناس وعلى التسامح في ما يتعلق بسلوكهم.

---

[1] Gabriel A. Almond, "The Study of Political Culture," in *A Discipline Divided: Schools and Sects in Political Science* (Newbury Park: Sage, 1990), pp. 138–156.

تبين الخريطة التي وضعها إنغلهارت للثقافة السياسية أن البلدان تبدو أنها تتوزع على مجموعات ذات منظومات ثقافية معينة عبر ذينك المحورين، في المجموعة الأفريقية والأمريكية اللاتينية والناطقة بالإنجليزية والشيوعية السابقة، أو البلدان البروتستانتية تاريخياً التي تقع بجوار بعضها بعضاً. وما يثير الانتباه، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تُظهر تركيزاً قوياً على قيم التعبير عن الذات حالها في ذلك كحال معظم أوروبا، لكنها تولي تركيزاً أكبر كثيراً على القيم التقليدية. قد تساعد هذه الاختلافات على تفسير أن الأمريكيين والأوروبيين متفقون تماماً على الكثير من المسائل، لكنهم مختلفون إلى حدٍّ كبير في مسائل أخرى مثل الإجهاض.[1]

تحت الضوء

الثقافة السياسية هي...

- المعايير الأساسية للنشاط السياسي في مجتمع ما.
- عامل محدد في أية أيديولوجيات تسود في نظام البلد السياسي.
- فريدة بالنسبة لبلد معين أو مجموعة معينة.
- متميزة عن المواقف السياسية والأيديولوجيات.

وعلى مستوى أشمل، برهن بعض الباحثين على أنه يمكن استخدام الثقافة السياسية في تفسير الاختلافات السياسية الهامة بين البلدان. فعلى سبيل المثال، يُشير بعضهم إلى أن مستويات الثقة بالحكومة أو مستويات الثقة بأفراد آخرين من المجتمع (وهو ما يُطلق عليه أحياناً رأس المال

[1] For more on the World Values Survey, see www.worldvaluessurvey.org.

الاجتماعي، الذي يعني الميزات العلمية والاجتماعية والثقافية التي يمتلكها أفراد من الطبقة العليا) تعود إلى الاختلافات الثقافية.[1] ويذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك في القول إن هناك في الحقيقة شيئاً اسمه ثقافة الديمقراطية، وهو ما سنتحدث عنه في الفصل الخامس. وفي حال تمت الاستعانة ببراهين الثقافة السياسية بطريقة سيئة، فإن ذلك قد يوصل إلى الصور النمطية أو العنصرية. وهناك أيضاً مشكلة منهج البحث، فلا يمكننا أن نعزو ببساطة كل فعل سياسي إلى الثقافة، ويصبح من المستحيل دحضه. ففي ثمانينيات القرن الماضي فسّرت أخلاق العمل "الكونفوشيوسية" السائدة في اليابان ذلك النجاح الاقتصادي الذي حققته البلاد، لكن تركيزهم "الكونفوشيوسي" الآن على مواءمة أنفسهم مع تلك الثقافة يعوّق التغيير الاقتصادي. وإلى عقود قليلة مضت كان يُعتقَد أن الكاثوليكية عقبة أمام الديمقراطية في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، لكن لم يعد أحد الآن يأخذ وجهة النظر هذه على محمل الجد.

---

[1] See Francis Fukuyama, *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York: Free Press, 1996).

الشكل 3.4 القيم الثقافية في العالم

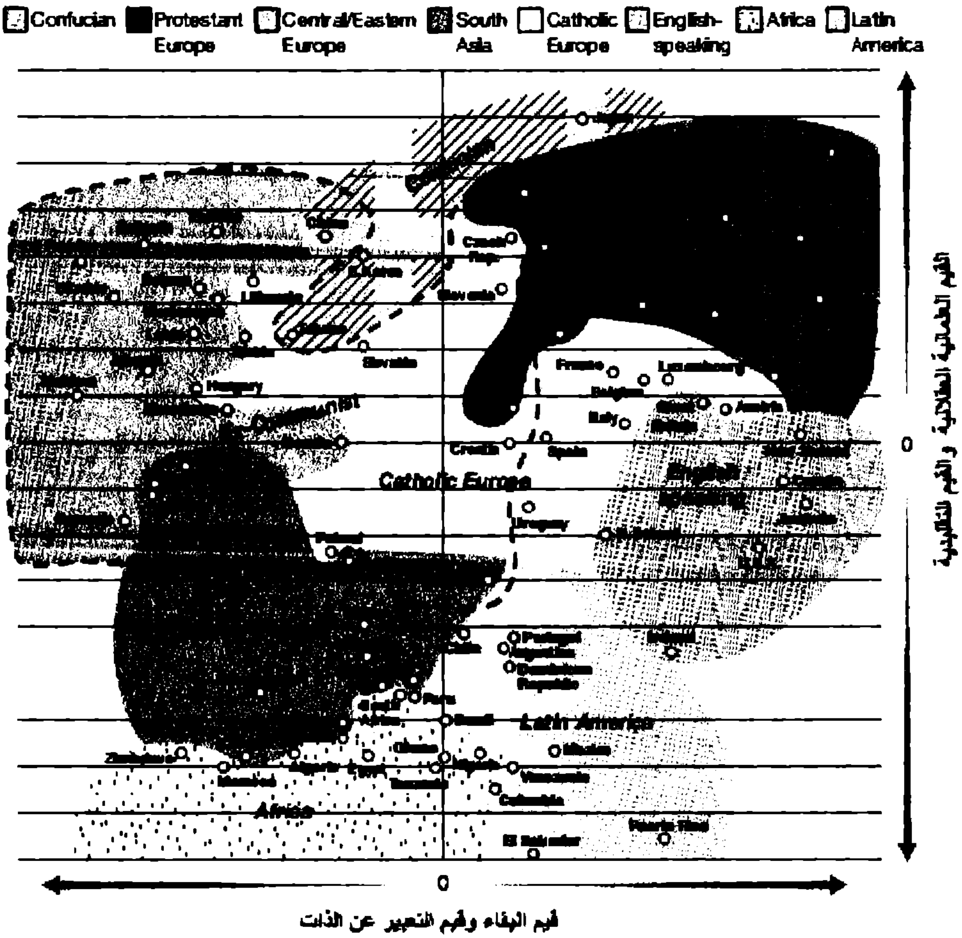

هذا الشكل يظهر القيم الثقافية في كل بلدان العالم لا يبين الشكل أن المجتمعات تمتلك فروقاً ثقافية واضحة وحسب، بل هي تميل الى التجمع على أساس ديني أو اقتصادي أو ديموغرافي أو تجاري ومؤسسات أخرى مشتركة.

المصدر: http://margaux.grandvinum.se/SebTest/wvs/articles/folder_published/article_base_54.

ومع هذه التحذيرات، نستطيع أن نضع فرضية تقول إن البلدان التي تقع ضمن نطاق القيم التقليدية وقيم البقاء ستواجه أوقاتاً أكثر صعوبة مع الديمقراطية بما أن قيمها الثقافية قد تسير في اتجاه مضاد للحرية الفردية والتعددية. لكن في زوايا العالم الأربع من خريطة القيم العالمية الموجودة في الشكل (3.4)، يمكن أن نلاحظ وجود أمثلة لديمقراطيات حتى في المناطق التي تسود فيها القيم التقليدية وقيم البقاء كالهند وجنوب أفريقيا وتركيا. ولهذا يجب أن نكون حذرين من المغالاة في مزاعم الثقافة السياسية. ولكن لغايات دراستنا في هذا الكتاب، يكفي القول إن الجدال الإيديولوجي الذي يحتل أولوية وأنواع الإيديولوجيات التي تهيمن على النظام السياسي في دولة ما قد ترسم معالمها الثقافة السياسية في تلك الدولة.

على افتراض أن هذه البرهان صحيح، فما هو مدى مرونة الثقافة السياسية؟ إذ أن الثقافة السياسية، مثل الثقافة عموماً، عرضة للتغيير مع الزمن، إلى درجة يتوقع بعض الباحثين السياسيين أنه بينما تحدّث المجتمعات نفسها وتغدو ديمقراطية وتتفاعل نتيجة للعولمة الاقتصادية والابتكارات التكنولوجية، ستتقارب ثقافاتها وتتبادل الأفكار والقيم والعادات والميول، الأمر الذي سيوصل في النهاية إلى اندماج الثقافات. ويفترضون أن القيم العلمانية العقلانية وقيم التعبير عن الذات، بما فيها مذاهب مناصرة البيئة والنزعات الفردية وحقوق الإنسان والتسامح، ستستمر في الانتشار حول العالم.

وهناك باحثون آخرون أكثر تشككاً، يحاولون أن يثبتوا أنه في الوقت الذي تتراجع فيه الإيديولوجيات وتصعد العولمة، فإن الناس سينسحبون إلى ثقافاتهم باعتبارها مصدراً للهوية في عالم متقلب. وغالباً ما تتم الإشارة إلى الأحداث الإرهابية في العالم المتطور وإلى حربي العراق وأفغانستان على أنها برهان مرعب على "صدام الحضارات" الذي يمكن أن يندلع.[1] وسنناقش هذا بتفصيل أكبر في الفصل المتعلق بالعولمة ومستقبل علم السياسة المقارن.

---

[1] Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (Simon and Schuster, 1996)

الخلاصة: المجتمع وعالم السياسة

المجتمعات معقدة وغالباً ما يصعب كشف غموضها. ومن خلال النظر إلى الطريقة التي يرسم بها التنظيم المجتمعي السياسة، وجدنا أن الأفراد يملكون عدداً من الهويات التي يحملونها في الوقت نفسه: الإثنية والهوية الوطنية والمواطنة والموقف السياسي والإيديولوجيا والثقافة السياسية. توفر الإثنية هوية للمجموعة فتربط الأفراد بالجماعة، وتمد أولئك بالتضامن وتفصل بينهم وبين المجموعات الأخرى. أما الهوية الوطنية، فتوفر طموحاً سياسياً لتلك المجموعة، ورغبة بالحرية من خلال الحكم الذاتي، بينما تؤسس المواطنة لعلاقة بين تلك المجموعة والدولة. ورغم أن كلاً من هذه الهويات متمايزة عن الأخرى، إلا أنها غالباً ما تكون مترابطة بقوة، وفي بعض الأحيان يكون مندمجاً بعضها ببعض. قد تربط هذه الهويات الناس معاً، لكنها قد تكون مصدراً للنزاع عندما ترى مجموعات مختلفة أن كلاً منها يُشكل تهديداً لحرية ومساواة الأخرى.

وبينما تؤسس هويات المجموعة لاختلافات بين المجموعات، تساعد المواقف والإيديولوجيات والثقافة السياسية الفرد على أن يُموضع نفسه داخل المجموعة. وتساعد هذه الهويات الثلاث على توضيح رؤية الفرد للعلاقة المثالية بين الحرية والمساواة في المجتمع وسرعة التغيير الذي يجب القيام به وكيفية إجرائه، إذا كان يجب إنجاز أي منها.

يبدو واضحاً أن دور المجتمع في السياسة معقد، ترسمه مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر على الجدل المستمر حول الحرية والمساواة. ومنذ مدة ليست بعيدة، صرف العديد من الباحثين الاجتماعيين النظر عن هويات اجتماعية مثل الوطنية والدين باعتبار أن الزمن قد عفا عليهما، وأنه برزت بدلاً منهما مفاهيم الحداثة والفردية. لكن معظم الباحثين الاجتماعيين الآن يؤمنون بأن الهويات الجماعية أكثر مرونة مما كان يُعتقد في فترة سابقة، وأنها في الحقيقة قد يشتد عودها في وجه تحديات مجتمعية جديدة. وبالإجمال، عالم السياسة ليس ببساطة حصيلة الأفعال الفردية، بل نتاج مجموعة غنيّة من المؤسسات التي يتشابك بعضها ببعض لتعطي معنىً لحياتنا وتؤسس أفكارنا وآراءنا وقيمنا التي نحملها. وسندرس هذه الفكرة بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل التالي الذي نتحوّل فيه إلى منظومة جديدة من المؤسسات والأفكار التي ترسم معالم الصراع حول الحرية والمساواة، وهي المؤسسات التي تُعنى بالحياة الاقتصادية.

الفصل الرابع

الاقتصاد السياسي

مفاهيم أساسية:

- كل الدول تشارك في إدارة الأسواق والملكية.
- توفر الدول السلع العامة التي يتشارك بها المجتمع في بعض الفائدة الجماعية.
- توفّق الأنظمة الاقتصادية السياسية المختلفة بين الحرية والمساواة عبر أشياء مثل الإنفاق الاجتماعي والضرائب والتشريع والتجارة.
- يمكن المقارنة بين الدول المختلفة والأنظمة الاقتصادية السياسية من خلال مستويات التنمية البشرية والثروة وعدم المساواة.
- غدت أنظمة الاقتصاد السياسي أكثر ليبرالية خلال العقود الثلاثة الماضية.

عالم الاقتصاد، مثل عالم السياسة، يتكون من مؤسسات كثيرة ـ القوانين والقواعد والقيم ـ تؤثر بقوة على الطريقة التي يتم من خلالها بناء النظام الاقتصادي. غالباً ما يظن الناس أن الأنظمة الاقتصادية شيء "فطري" ذات وظائف مماثلة لقانون الجاذبية. وفي الحقيقة، يعتمد اقتصاد ما على مجموعة معينة من المؤسسات التي تمكّن الأفراد من تبادل السلع والموارد بين بعضهم البعض. وعلاوة على ذلك، إن المؤسسات الاقتصادية، مثلها مثل المؤسسات السياسية، يصعب تغييرها ما إن تُبنى، إذ تصبح كينونة قائمة بحدّ ذاتها ويعاني الناس من ظرف قاسٍ في تصور حياتهم بدونها.

تؤثر المؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر على عالم السياسة، والعكس صحيحٌ أيضاً. فالاقتصاد إحدى الحلبات الرئيسة التي تشهد ذلك الصراع من أجل الحرية والمساواة. وبينما ينظر بعضهم إلى

الاقتصاد وسيلة رئيسة يمكن للناس من خلالها الوصول إلى حرية الفرد، يعتبر آخرون أن الاقتصاد هو وسيلة رئيسة للوصول إلى المساواة الجماعية. تتصادم هذه الآراء عندما يكون لدى مجموعات أو إيديولوجيات مختلفة، آمال وتوقعات مختلفة حول الطريقة التي يجب أن يُدار بها الاقتصاد وحول الأهداف المجتمعية التي يجب السعي إلى تحقيقها. ويشمل هذا الصراع الحكومة والدولة والنظام حتماً. وتؤثر الطريقة التي يتم من خلالها التوفيق بين الحرية والمساواة بشكل مباشر على أمور أخرى، مثل توزيع الثروة وأنواع النشاط الاقتصادي والتجارة التي يمكن أن يديرها المواطنون، والمستوى الإجمالي للأمن أو عدم الأمن، ومدى تمتع الناس بالازدهار والرخاء الاقتصادي. باختصار، للتفاعل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الاقتصادية أثر عميق على الازدهار الذي يتمتع به كل مواطن. ودراسة الطريقة التي يرتبط بها عالم السياسة مع عالم الاقتصاد وكيف تشكل علاقتهما التوازن بين الحرية والمساواة هي ما يُعرَف بشكل عام باسم **الاقتصاد السياسي**.

سنعالج في هذا الفصل هذه المسائل من خلال دراسة العلاقة بين الحرية والمساواة. وسنبدأ بدراسة الدور الذي تلعبه الدول في إدارة الاقتصاد. فهناك عدة مجالات مختلفة تنخرط فيها الدول عادة في الحياة الاقتصادية، ويعتمد هذا على الإيديولوجيا السائدة والنظام القائم، ويختلف مدى وتأثير هذه التدابير بشكل كبير من حالة إلى أخرى. وكما أن هنالك إيديولوجيات مختلفة تهتم بالعلاقة المثلى بين الدولة والمجتمع، كما لاحظنا في الفصل الثالث، هناك وجهات نظر إيديولوجية مختلفة في ما يتعلق بالعلاقة المثلى بين الدولة والسوق، تفضي كل منها إلى نظام اقتصادي سياسي مختلف. وحالما نقارن بين وجهات النظر المختلفة هذه، سندرس الطريقة التي يمكن لنا من خلالها قياس ومقارنة نتائجها النسبية. وفي هذه العملية، سنتطرق إلى بعض المعايير الأكثر شيوعاً وهي التي نقيس بواسطتها الثروة وتوزيعها. وأخيراً، اعتماداً على هذه المفاهيم، سندرس مستقبل العلاقة بين الدولة والسوق والكيفية التي تحدد التفاعل بينهما التوازن بين مفهومي الحرية والمساواة.

مكونات الاقتصاد السياسي

قبل أن نقارن بين أنواع العلاقات المختلفة بين الدول والاقتصاديات حول العالم، يجب أولاً أن نعي المكونات الأساسية للاقتصاد السياسي. فجميع الدول المعاصرة منخرطة إلى حد كبير في

الشؤون اليومية لاقتصادياتها على المستويين المحلي والدولي. تستخدم هذه الدول والأنظمة مجموعة متنوعة من المؤسسات الاقتصادية لرسم خريطة الاقتصاد لتحقيق أهدافها الإيديولوجية المعلنة.

السوق والملكية

إن المكان الأساسي الذي يجب الانطلاق منه هو الأسواق والملكية. فعندما يتحدث الناس عن الأسواق، فإن أول ما يتبادر إلى ذهن المرء هو مكان فعلي يشتري فيه الناس ويبيعون السلع. لأنه منذ أن عاش الإنسان في مجتمعات مستقرة استطاعت أن تنتج فائضاً من السلع، كانت هناك أسواق. إن وجود الأسواق مرتبط إلى حدّ كبير بظهور المدن، فالناس يستقرون حول الأسواق، والأسواق غالباً ما تنمو حول الأماكن المحصّنة حيث يمكن إجراء التبادلات التجارية بإحساس ما بالأمان. ومثل هذه الأسواق لا تزال شائعة في أرجاء كثيرة من العالم.

عندما يتحدث الباحثون الاجتماعيون عن سوق ما، فإنهم يقصدون هذه القوى نفسها في العمل، على الرغم من أنها دون مكان محدد. **فالأسواق هي التفاعلات بين قوى العرض والطلب**، وهي تخصص الموارد من خلال عملية التفاعل تلك. وفي أثناء تفاعل هذين العاملين، تُخلق قيمة للسلع والخدمات بالتوصل إلى أسعار محددة. والأمر المثير بالنسبة للأسواق هو أنها يمكن أن تكون لامركزية إلى حدّ كبير. فمن يقرر عدد السيارات التي يجب إنتاجها هذا العام؟ أو من يحدد ألوانها؟ ومن يضطلع بتسعير هذا الكتاب؟ لا يتخذ هذه القرارات شخص واحد أو حكومة، بل ملايين الأشخاص، فكل فرد يقرر ما الذي سيشتريه أو يبيعه. فإذا أنتجت سلعة ووضعت سعراً لها أعلى مما يريد الناس أن يدفعوه، فلن أتمكن من بيعها وتحقيق ربح ما. وسيجبرني هذا إما على تخفيض سعري أو خروجي من العمل. وبالمثل، إذا أنتجت سلعة لا يريدها أحد، فيجب إما تغييرها أو مواجهة دمار اقتصادي. يسعى البائعون إلى إنتاج منتجات يرغب الناس بشرائها أو يحتاجون إليها، بينما يسعى المشترون للحصول على أفضل السلع أو أكبر عدد منها بأقل سعر ممكن. ونتيجة لوجود أكثر من مُنتِج وبائع للمُنتَج الواحد عادة، فإن هذا يُولّد تنافساً وابتكاراً. حيث يسعى البائعون إلى الهيمنة على سوق ما من خلال عرض سلعهم بأرخص سعر، أو بعرض مُنتَج مبتكر وبالتالي يكون متفوقاً على أي بديل آخر.

باختصار، تظهر الأسواق كنوع من جماعة مشترين وبائعين في تفاعل مستمر من خلال الخيارات الاقتصادية التي يتخذونها. وفي الوقت نفسه، تتطلب قوى السوق بطبيعتها أن تقوم الدولة بوضع العقود حيّز التنفيذ، وإقرار النشاطات الاقتصادية، وتنظيم العرض والطلب حيث كان ذلك ضرورياً. فعلى سبيل المثال، تتحكم الدولة إلى حد ما بسعر اليد العاملة بوضع حدٍّ أدنى للأجور. ومن خلال منع المخدرات والدعارة، تحاول الدولة حظر جانب معين من السوق برمته. لكن ليس من السهل دائماً تحقيق هذه الأهداف. إذ يمكن خرق الحدّ الأدنى للأجور من خلال المهاجرين غير الشرعيين، وتظهر الأسواق "السوداء" أو السرية في الأمكنة التي يتم فيها حظر المخدرات والدعارة. وبينما تعتمد الأسواق على الدول، إلا أن لها كينونتها الخاصة أيضاً، ويجب على كل دولة أن تحدد الطريقة والمدى الذي ستقوي من خلالهما السوق وتسيطر عليها.

تحت الضوء

الأسواق..

- يسعى الباعة إلى إنتاج منتجات تكون في الطلب.
- يسعى المشترون إلى شراء السلع الأفضل أو الأكثر بالسعر الأدنى.
- الأسواق هي الواسطة التي يتبادل فيها الباعة والمشترون البضائع.
- تبرز الأسواق بشكل عفوي وليس من السهل على الدولة أن تتحكم بها وتراقبها.

الملكية هي العنصر الثاني الهام لأي اقتصاد. فبينما تعتبر الأسواق الوسيلة التي يتم من خلالها

تبادل البضائع والخدمات، تشير الملكية إلى الجهة التي تملك هذه السلع والخدمات. ويمكن أن تشير الملكية إلى الأراضي والأبنية والشركات والأشياء الشخصية وغيرها كثير. وبالإضافة إلى ذلك، إن منظومة محددة من حقوق الملكية يمكن أن تترافق مع حق التملك، مثل شراء أو بيع الملكية أو الحق بعدم أخذها من قبل الدولة أو مواطنين آخرين دون سبب وجيه (قضية عادلة) وتعويض. وكما هو الحال مع قوى السوق، فإن الدولة هي التي تضع حقوق الملكية وتطبقها. ودون سلطة الدولة التي تعمل بطريقة عادلة، تكون الملكية غير آمنة.

يعتقد أناس كثر أن الملكية، بعكس الأسواق، ذات وجود مادي. إذ بإمكان المرء رؤية السيارة وشرائها وامتلاكها وبيعها عندما يرغب بواحدة جديدة. لكن الملكية ليست دائماً شيئاً ملموساً. فالملكية الفكرية، مثلاً، تشير إلى ملكية نوع معين من المعرفة أو المحتوى الفكري ـ أغنية أو شيفرة قطعة من برنامج إلكتروني أو علاج لمرض السكري. وفي الوقت الذي تتمحور التطورات الاقتصادية أكثر فأكثر حول هذه الأشكال غير الملموسة من المعلومات والمعرفة، يغدو مفهوم الملكية و حقوقها غامضاً ومتشعباً كمفهوم الأسواق، دون وجود كينونة مادية يمكن الحديث عنها. إن أي شخص حمّل أغنية أو فيلماً أو برنامجاً إلكترونياً، وغالباً ما يكون ذلك بطريقة غير مشروعة، من موقع على شبكة المعلومات الدولية، يفهم تماماً ما الذي نقصده هنا.

وكما هو الحال مع الأسواق، تختلف الدول حول طريقة صياغة حقوق الملكية وتطبيقها، سواء بين الناس أو بين الدولة والمجتمع. قد تفشل الدول في فرض حقوق الأفراد بحماية ملكيتهم من أفراد آخرين، من خلال فشلها، على سبيل المثال، في سن أو تطبيق قوانين تحارب التزوير أو السرقة. وقد تفترض الدول امتلاكها لحقوق ملكية معينة، مثل ملكية موجات الأثير أو النفط أو الأرض أو النشاط الاقتصادي. وحيثما وُجدت هذه الحقوق، فإنه من المهم وعي أنها لا توجد آلياً. وفي الحقيقة، فإن الكثير من الدول الأقل نمواً تتمتع بثروة من الملكيات، لكنها فقيرة في ما يخص حقوق الملكية، بما أنها غير قادرة أو غير راغبة في تأسيس مثل هذه القواعد أو تطبيقها. وسنتحدث عن هذا الأمر أكثر في الفصل التاسع.

السلع العامة

وصفنا حتى الآن الملكية أنها السلع التي يحصل عليها الأفراد أو يستفيدون منها عبر السوق من أجل منفعتهم الخاصة، بمساعدة من الدولة للحفاظ على هذه العلاقات وتأمينها. لكن هناك حدوداً لهذا. ففي بعض الحالات لا ينتج التفاعل بين الملكية والسوق فوائد معينة يرغب بها المجتمع. ولنأخذ على سبيل المثال، قطاع النقل. إن مثل هذه البنية التحتية موجودة أيضاً في القطاع الخاص مثل الطرق التي يجب على المرء أن يدفع مقابل أن يسير بمركبته عليها أو عبّارات نقل المسافرين الخاصة، حيث يعود تاريخ هذه الأشكال الخاصة إلى حقبة ما قبل قيام الدولة. لكن معظم المجتمعات الحديثة تشكك بالمضامين الأخلاقية والعملية للسماح لقلة قليلة أن تمتلك هذه السلع. وقد تحدّ عملية تخصيص هذه السلع النمو الاقتصادي: فوجود شبكة من الطرقات مملوكة بشكل خاص قد يعوق التجارة أو يجعلها غير قادرة على الوصول إلى أجزاء معينة من السكان. وبسبب مخاوف كهذه، توفر جميع الدول مستوى معيناً من **السلع العامة**. وفي الحقيقة، إن التعريف الجوهري للدولة ذاتها ـ احتكار العنف ـ يمثل السلعة العامة الضمنية التي تقوم عليها جميع الأسواق والملكية.

يمكن تعريف السلع العامة بأنها السلع التي تقدمها أو تؤمنها الدولة، التي تتوفر للمجتمع ولا يمكن تجزئتها، ما يعني أنه لا يمكن لشخص بمفرده أو منظمة خاصة أن تملكها. وبعكس السلع الخاصة، ذات الصلة الفطرية بحرية الفرد، فإن السلع العامة يمكن أن تولد مزيداً من المساواة بسبب قدرة الجمهور العام على المشاركة بفوائد هذه السلع على نحوٍ أوسع.[1]

إن الطرق والدفاع الوطني والرعاية الصحية والتعليم الأساسي، هي سلعٌ عامة في بلدان كثيرة، إذ يمكن لكل شخص داخل هذه الدول أن يستخدمها أو يستفيد من وجودها. لكن الدول تختلف جداً بالمدى الذي تقدم فيه السلع العامة، ويعود ذلك في جزءٍ رئيسٍ منه إلى دور الإيديولوجيا في

---

[1] For a discussion of the difficulties inherent in providing public goods, see Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1965).

العلاقة بين الدول والأسواق. فالرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، ليست سلعة عامة؛ ولا تزال تحت تصرف القطاع الخاص، ولا يملك الجميع فرصاً متساوية في الحصول عليها. لكن الرعاية الصحية في كندا، هي سلعة عامة تقدمها الحكومة من خلال المستشفيات العامة والفوائد المتساوية الشاملة لجميع المواطنين. وفي المملكة العربية السعودية وإيران، يُعدّ النفط سلعة عامة تملكها الدولة، ويتم توزيع عوائدها (وإن بشكل غير متساوٍ) على المجتمع. وفي كوبا، تمتلك الدولة معظم الشركات والمؤسسات، وهو ما يجعلها سلعة عامة أيضاً. حيث تعود منتجات وأرباح تلك الشركات إلى الدولة، لا إلى جهة خاصة، ويتم توزيعها بالطريقة التي تراها الحكومة ملائمة.

الإنفاق الاجتماعي: من يستفيد؟

تقودنا مناقشة السلع العامة إلى موضوع أكثر شمولاً هو **الإنفاق الاجتماعي** ـ توفير الدولة للمنافع العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والمواصلات، أو ما نطلق عليه اسم "الرعاية الاجتماعية" أو "دولة الرعاية الاجتماعية". لكلمة *الرفاه*، مثلها مثل الضرائب، بالنسبة للكثيرين دلالة سلبية بشكل طبيعي، حيث تستدعي إلى الأذهان صور المنتفعين الذين يعيشون على كدح الآخرين. والأمر المؤكد هو أن إعادة توزيع الثروة بهذه الطريقة قد يكون مثيراً للجدل، حيث يؤكد النقاد أن الإنفاق الاجتماعي يؤدي إلى سلوك مثير للمشكلات. فالمساعدات الكبيرة التي تقدم للعاطلين عن العمل قد تشجع الناس على عدم البحث عن عمل. وعلاوة على ذلك، حتى الأشكال البديلة للأمن الاجتماعي التي اعتمد عليها الناس في الماضي، مثل الأسرة والمجتمع المحلي والكنائس، قد تضعُف بوجود نظام رعاية واسع النطاق.[1]

وإذا نحّينا هذه المسائل جانباً، فإن إحدى المشكلات العملية التي تبقى بالنسبة للعديد من

---

[1] For a discussion of this problem as it relates to the United States, see Charles Murray, *Losing Ground: American Social Policy, 1950–1980* (New York: Basic Books, 1984).

الدول هي أن الإنفاق الاجتماعي قد يكون مكلفاً جداً، لاسيما حيث يكون السكان متقدمين في السن يدفعون ضرائب أقل بينما يعتمدون أكثر على الإنفاق الاجتماعي. وقد سعى العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة إلى مراقبة نمو نفقاتها الاجتماعية، على الرغم من أن الحديث عن هذا أسهل من تطبيقه على أرض الواقع. سنبحث هذه المسألة بشكل موسع في الفصل السابع عندما نعالج هذه المشكلة في الديمقراطيات المتقدمة بشكل خاص.

من يستفيد من الإنفاق الاجتماعي؟ إن استخدمنا تعريفاً صارماً، فإن الدولة تقدم الإنفاق الاجتماعي لأولئك الذين يجدون أنفسهم في ظروف تتطلب رعاية أكبر: العاطلين عن العمل، المتقدمين في السن، الفقراء، ذوي الإعاقات. يمكن أن يتضمن مثل هذا الإنفاق الرعاية الصحية، التدريب الوظيفي، تقديم بديل عن الراتب، تأمين السكن. لكن الكثير من أشكال الإنفاق الاجتماعي تمثل سلعاً عامة تتم الاستفادة منها على نطاق أوسع. فعلى سبيل المثال، يُعالج نظام الرعاية الصحية الوطني كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل، الأغنياء والفقراء على حدّ سواء. أما الطرق السريعة والتعليم العالي العام والمؤسسات الثقافية، كالمتاحف، فإنها قد تعود بالنفع بشكل رئيس على الأغنياء. وفي الحقيقة، إذا نظرنا إلى الإنفاق الاجتماعي على نحوٍ أوسع، فسنجد أن معظم الأموال التي تُصرَف في الكثير من الدول تستفيد منها الطبقة الوسطى، وليس الفقراء. وفي هذه الحال، يمكن القول إن دولة الرعاية هي بنية يتم فيها فرض ضرائب على الطبقة الوسطى والأغنياء مقابل خدمات تعود عليهم بالنفع، أكثر منها بنية يتم فيها فرض ضرائب على الطبقة الوسطى والأغنياء ليستفيد الفقراء.

الضريبة

غدت السلع العامة والإنفاق الاجتماعي خلال الأعوام الخمسين الأخيرة مسؤوليات رئيسة ومتزايدة تقع على عاتق الدولة. كيف تدفع الدولة مقابل هذه النفقات؟ إن أحد الموارد الأساسية للأموال هي الضرائب. وكما هي الحال بالنسبة للإنفاق الاجتماعي، تولد الضرائب مشاعر متناقضة: فينظر إليها بعضهم أنها وسيلة تستولي بواسطتها الدولة الجشعة على العائدات التي كدح المواطنون

في سبيل جنيها، وهو ما يعوق النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنها أداة فعالة لإقامة مستوى أساسي من المساواة. وبغض النظر عن رأي الشخص في الضرائب، تتوقع المجتمعات من الدول تأمين عدد من السلع والخدمات العامة، وبالنسبة لمعظم الدول، الضرائب مصدر أساسي للعائدات.

تختلف قيمة الضرائب التي يتم جمعها من دولة إلى دولة. يوضح الشكل (4.1) هذه الاختلافات، ويبين أن الضرائب في بعض الدول تستهلك جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (وهذا مصطلح سنناقشه بالتفصيل لاحقاً). تميل بلدان أوروبية كثيرة ذات إنفاق اجتماعي كبير إلى فرض ضرائب إجمالية مرتفعة لتمويل تلك النفقات. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف الدول من حيث مصدر هذه العائدات. فيعتمد بعضها على ضرائب شخصية مرتفعة بينما تعتمد أخرى على ضرائب تفرضها على الشركات أو السلع والخدمات. وتصارع جميع البلدان لإيجاد المزيج الصحيح ومستوى الضرائب المناسب لتحصل على الأموال التي تحتاج إليها من دون أن تعيق النمو الاقتصادي بتحصيل أكثر مما يجب.[1]

المال والتضخم والبطالة

يجب أن يغدو واضحاً أكثر فأكثر أن الكثير من العمليات الاقتصادية ـ السياسية متواشجة بقوة. فيجب على الدول أن تُنشئ علاقة مع الأسواق والملكية، وأن تقرر نوعية السلع والمُلكيات التي يجب أن تبقى في القطاع الخاص، وتلك التي يجب أن تكون عامة، ونوع الحقوق التي يملكها كل من القطاعين. يجب على الدول أيضاً أن تحدد مستوى وشكل الإنفاق الاجتماعي المطلوب لضمان المعايير الأساسية للعيش والأمن لجميع المواطنين. يتطلب هذا التوزيع الأموال، وعادة يجب على الدول أن تعتمد على الموارد العامة من خلال الضرائب. لكن وجود قاعدة ضريبية ناجحة ومثمرة يحتاج إلى اقتصادٍ نشط ومتنامٍ، هو ضروري أيضاً لتلبية حاجات المجتمع ومطالبه. وهكذا بينما تُلقى على

---

[1] See Sven Steinmo, *Taxation and Democracy: Swedish, British, and American Approaches to Financing the Modern State* (New Haven: Yale University Press, 1993).

الدولة مسؤولية إدارة الأسواق والملكية والمنافع العامة، تضطلع أيضاً بمسؤولية رعاية النمو الاقتصادي.

الشكل 4.1 الضريبة، 2005

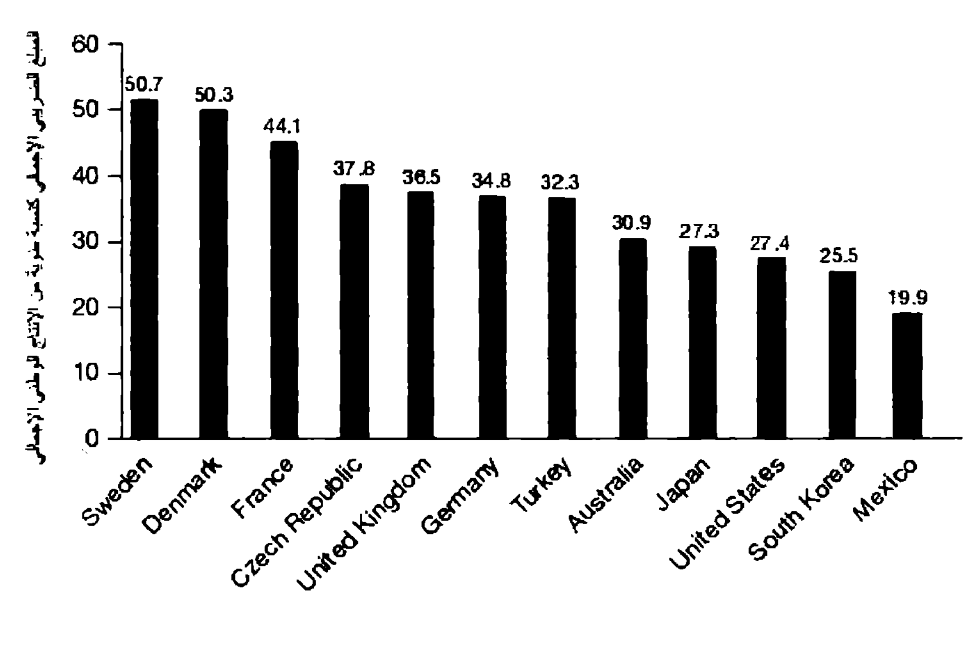

Source: Organization for Economic Cooperation and Development.

إن إحدى الطرق الأساسية التي تقوم الدول من خلالها بهذا الدور هو خلق وإدارة المال. والمال ليس سوى وسيلة للمقايضة. وبعكس الثروة المكونة من ملكية لها قيمتها، فإن الأموال هي أداة يستخدمها الأشخاص للقيام بمبادلات اقتصادية. لا يمثل المال إلا جزءاً يسيراً من الثروة في العالم، ويتجسد بغالبيته في المنازل والمصانع والأراضي وملكيات أخرى. لكن من دون المال، يصعب القيام بالمبادلات الاقتصادية. ولهذا تلعب الدول دوراً هاماً للغاية في توفير المال كوسيلة لتأمين وتحفيز المبادلات الاقتصادية.

في غابر الأزمان، لم يكن هناك وجود للمال. لكن بينما أخذت أنظمة سياسية معقدة بالتشكل، بدأت هذه الأنظمة بتأسيس علاقات مالية بدائية من خلال نظام مالي، اعتمد أساساً على معادن لها قيمة بذاتها (الذهب والفضة). لكن المال خلال القرن الماضي، فقد تماماً كل قيمته الذاتية. ومع هذه التحولات، بدأ الناس بوضع ثقتهم في العملة المتداولة في الدولة اعتماداً على الثقة بهذه الدولة. حيث يقبل الشخص بأن يُدفع له بالدولار أو اليورو أو الين لأنه يعرف أن الآخرين سيقبلونها بدورهم. والمجتمع الذي يقوم بوظائفه في ظل تداول هذه العملة يثق بهذا المال مادام يثق بدولته.

ونتيجة لتحكمها بالمال، تملك الدول نفوذاً كبيراً على اقتصادياتها الداخلية. يأتي جزءٌ من هذا النفوذ مما يُعرف بـ **البنك المركزي**، الذي هو مؤسسة تتحكم بكمية المال الذي يتدفق في الاقتصاد، بالإضافة إلى تكلفة الاقتراض في هذا الاقتصاد.[1] وإحدى الوسائل الرئيسة التي يؤثر من خلالها البنك المركزي على هذين المجالين هو تغيير نسبة الفائدة الوطنية، وهي النسبة التي تُفرض على المصارف الخاصة عندما تحتاج للاقتراض من البنك المركزي أو بعضها من بعض. فعندما يخفض البنك المركزي الفائدة التي يستوفيها من المصارف، تخفض هذه المصارف بدورها الفائدة التي تستوفيها من الشركات والأفراد. وتصبح القروض أقل تكلفة والمدخرات أقل ربحية، وهو ما يدفع الأشخاص إلى الاقتراض أكثر والإنفاق أكثر. يؤدي هذا إلى زيادة كمية الأموال التي تتحرك في الاقتصاد وهو ما يحفز النمو الاقتصادي. أما إذا رفع المصرف المركزي أسعار الفائدة، فمن المرجح أن يقلّ اقتراض الأشخاص للأموال وتزداد المدخرات للاستفادة من الفائدة الأكبر التي يمكن أن تجنيها مدخراتهم. ونتيجة لذلك يتقلص ضخ الأموال في الاقتصاد، ويرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي، ولهذا فإن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (وهو البنك المركزي الأمريكي) قام خلال النصف الأول من عام 2008 بتخفيض سعر الفائدة ست مرات، من أكثر من 4 في المائة إلى 2 في المائة، وذلك في مسعى لتحفيز الاقتصاد في مواجهة الانكماش الاقتصادي.

---

[1] A good comparative discussion of central banking can be found in Majorie Deane and Robert Pringle, *The Central Banks* (New York: Viking, 1995).

ترتبط تدابير البنك المركزي أيضاً بشكل وثيق بعاملين اثنين مهمين في أي اقتصاد هما: التضخم والبطالة. فعندما يزيد ضخ الأموال من خلال الائتمان غير المكلف، فإن الاقتصاد يشهد وجود كميات كبيرة من المال مقابل سلع قليلة ـ خلل في التوازن بين العرض والطلب. وفي مثل هذه الظروف، تبدأ الأسعار بالارتفاع ويفقد المال قيمته، مسبباً مشكلة تُسمى التضخم. ورغم أن مستويات صغيرة من التضخم لا تمثل مشكلة، إلا أن التضخم قد يتحول إلى مشكلة حقيقية عندما يكون مستواه مرتفعاً. فتفقد المدخرات قيمتها بسرعة ويشعر العاملون وأولئك الذين يحصلون على دخل ثابت، كالمتقاعدين، أن مرتباتهم أو معاشاتهم التقاعدية تشتري سلعاً أقل فأقل. ويضغط الناس عندئذٍ للحصول على رواتب أعلى أو مزايا أخرى من أجل تعويض ارتفاع الأسعار، وهذا ما يغذي بدوره التضخم أكثر.

تحت الضوء

البنك المركزي...

- يراقب مقدار المال في الاقتصاد.
- يراقب كلفة المال المستدان.
- يخفض نسب الفائدة لتحفيز الاقتصاد.
- يرفع نسب الفائدة ليحد من التضخم.

وفي الحالات الأسوأ، يمكن أن تعاني الدول من **التضخم المفرط**، الذي يُعرّف بأنه التضخم الذي تزيد نسبته عن 50 في المئة شهرياً خلال أكثر من شهرين متتاليين. (بالمقارنة، تراوحت نسبة التضخم في أمريكا الشمالية وأوروبا خلال العقد الماضي بين 2 و4 في المائة سنوياً.) يحدث التضخم المفرط عادة عندما تجد الحكومات نفسها أنها تفتقر إلى عائدات الضرائب لتغطية النفقات الأساسية. وقد تقرر الحكومة في هذه الحالة أن تقوم ببساطة بطباعة أموال لتدفع مقابل نفقاتها الخاصة. لكن عندما يتم طباعة كميات كبيرة من الأموال وضخها في الاقتصاد، تتآكل قيمتها بسرعة وهو ما يقوّض شرعية العملة نفسها. يدفع هذا الناس إلى إنفاق أموالهم بأقصى سرعة، وهو ما يزيد من التضخم أكثر. وكما يمكن أن نتخيل، تنهار العملية الاقتصادية، في مثل هذه الظروف، بسرعة. على سبيل المثال، زيمبابوي في عام 2008 التي كانت تعاني من اضطرابات اقتصادية وسياسية نتيجة قيادة قمعية غريبة أطوار من حكومتها الحالية، واجهت نسبة تضخم بلغت ما بين 100 ألف ومليون في المئة، حيث أصبح الدولار الأمريكي الواحد يشتري ما يقارب مليار دولار زيمبابوي.

قد تدفعنا مخاطر التضخم للقول إن السيطرة الصارمة على تدفق الأموال يجب أن تكون في طليعة أولويات الحكومة. لكن الوجه الآخر لمستويات فائدة مرتفعة قد يكون ارتفاع نسب البطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي. فإذا أصبح اقتراض المال مكلفاً جداً ، ستجد الشركات نفسها غير قادرة على خلق وظائف جديدة لأن اعتماداتها الائتمانية للقيام باستثمارات إضافية تكون محدودة. وقد يتجنب الأفراد في هذه الحالة الاقتراض والإنفاق، تاركين أموالهم في المصارف للاستفادة من أسعار الفائدة المغرية. يؤدي هذا إلى **الانكماش**، عندما يكون هناك سلع كثيرة تسعى وراء القليل من المال. قد يبدو تخفيض الأسعار حلاً جيداً لهذا، لكن ذلك قد يكون مدمراً للمشاريع والشركات إن لم تتمكن من جني أرباح، وهو ما يؤدي إلى المزيد من البطالة وبالتالي إلى تقليص الإنفاق والمزيد من الانكماش أيضاً. كانت هذه مشكلة جدية في اليابان عندما انخفضت الأسعار سنوياً بين عامي 1998 و2007 وهو ما أدى إلى إعاقة النمو الاقتصادي. ومنذ عام 2008، أصبح الانكماش مصدر قلق متعاظم في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا أيضاً (على الرغم من أن أسعار الفائدة منخفضة). يعني هذا أن الدول تقوم بمهمة حساسة للغاية في إدارة كمية الأموال المتدفقة، إذ تحاول خلق اقتصاد

تكون نسب التضخم والبطالة منخفضة فيه، مع إدراكها أن هذين العاملين قد يعمل كل منهما ضد الآخر.

وبالنظر إلى صعوبة القيام بهذا التوازن والإغراء أمام الحكومات المتمثل باستخدام البنك المركزي لغاياتها السياسية الخاصة (مثل طباعة الأموال لتغطية النفقات أو تقليل أسعار الفائدة قبيل الانتخابات)، فصلت الكثير من البلدان البنوك المركزية عن الحكومة حيث جعلت من الصعب بالنسبة للزعماء المنتخبين أن يقوموا بإقالة مديري البنوك المركزية. وعادة ما يتم القيام بذلك من خلال ضمان تربّع حاكم البنك المركزي على منصبه لفترة ثابتة من الزمن.

التنظيم

ناقشنا حتى الآن دور الدولة في رعاية تطور الأسواق والملكية ـ ما الذي يجب توفيره، ومن يوفره، وبأية كلفة. لكن يجب على الدول ألا تحصر اهتمامها بالناتج الاقتصادي فحسب، بل يجب أن تهتم بالوسائل التي يتم من خلالها خلق هذا الناتج. وكما هو الحال مع السلع العامة، تؤثر مسائل أخلاقية وتقنية في مقاربة الدولة في هذا المجال. هل بعض العمليات الاقتصادية غير مثمرة بطبيعتها في خلق السلع والخدمات؟ هل هناك بعض العمليات الاقتصادية التي تولّد مشكلات تؤثر سلباً على المجتمع؟ من يملك الحقوق الأساسية في هذه الحالات؟ المواطنون أم الشركات؟ تقود هذه المخاوف الدول إلى مجال التنظيم الاقتصادي. و**الأنظمة** ـ هي القواعد أو الأوامر التي تضع حدود إجراء معين ـ قد تأخذ أشكالاً مختلفة. أولاً، قد تكون الأنظمة اقتصادية في طبيعتها، حيث تضبط أسعار سلع أو خدمات معينة، مثل الغذاء والطاقة. كما يمكن أن تضبط الأنظمة الاقتصادية ماهية الشركات التي يمكنها العمل في أسواق معينة. وأحد الأمثلة على ذلك، هو أنظمة الهاتف الوطنية، التي حتى وقت قريب كانت تعمل في معظم أرجاء العالم إما كـ **احتكار** خاص أو احتكار حكومي. يمكن وصف المجموعة الثانية من الأنظمة بأنها اجتماعية في طبيعتها. بعكس الأنظمة الاقتصادية التي تركز على كيفية عمل الشركات والمشاريع في السوق، تعالج الأنظمة الاجتماعية إدارة المخاطر،

مثل معايير الأمان والمعايير البيئية.[1] عادة ما يتداخل هذان النوعان من الأنظمة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الأنظمة البيئية بشكل كبير في هوية الشركات التي تدخل السوق. بالإضافة إلى إن الأنظمة الاقتصادية قد تؤثر أيضاً في التجارة الدولية، التي سنلتفت إليها في القسم التالي.

التجارة

يجب أن تبذل الدول جهوداً مضنية لمواجهة تحديات تنظيم الإنتاج الاقتصادي، ليس داخل حدودها فقط، وإنما بين مواطنيها والعالم الخارجي. وفي معظم الاقتصاديات، لم تعد الأسواق محلية فحسب، بل تأتي السلع والخدمات من جميع أنحاء العالم. وبإمكان الدول التأثير على درجة التنافس والوصول إلى هذه السلع داخل الدول نفسها من خلال تحديد السلع والخدمات الأجنبية التي يمكن أن تدخل إلى السوق المحلية.

تحت الضوء

نقاشات حول تنظيم التجارة

لماذا تنظيم التجارة؟	**لماذا عدم التنظيم؟**
• لتوليد عائدات للدولة	• لتشجيع المنافسة
• لرعاية الصناعة المحلية	• لإبقاء تكاليف السلع منخفضة
• لحماية الوظائف المحلية	• لتحفيز الابتكار المحلى في مجالات الأفضلية النسبية.
• للحفاظ على الثروة في البلد.	

[1] For a discussion of environmental regulation, see Christopher Klyza and David Sousa, *American Environmental Policy, 1990–2006: Beyond Gridlock* (Cambridge, MA: MIT Press, 2008).

إن للطريقة التي تهيكل بها الدولة تجارتها، تأثيراً شديداً على تطورها الاقتصادي. وتملك الدول عدداً من الأدوات للتأثير على التجارة: **التعرفات الجمركية**، التي هي بشكل أساسي ضرائب على السلع المستوردة. أما **الحصص** فتحدد كمية السلع التي يمكن إدخالها إلى الدولة، بالإضافة إلى **قيود تنظيمية غير جمركية** يمكن أن تفرض قيوداً لها علاقة بالصحة وتغليف السلع وغيرها، وتكون غايتها الظاهرية حماية المواطنين، لكنها في الحقيقة تزيد من صعوبة أو تكلفة بيع السلع الأجنبية في السوق المحلية. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون نسبة 35 في المئة من إجمالي المواد الموسيقية التي يتم بثها في إذاعات الموجة القصيرة والمتوسطة في كندا ذات أصول كندية، وبالنسبة لبرامج التلفزيون، فإن 60 في المئة منها يجب أن تكون كندية. أما شركات الطيران التي تُسيّر رحلات بين الولايات الأمريكية، فيجب أن تمتلكها شركات أمريكية.

لكن لماذا نقوم بتنظيم التجارة؟ قد تُفضّل الدول فرض تعرفات جمركية لجني عائدات، وقد تنظر الدول والمصنّعون المحليون إلى هذه الحواجز باعتبارها طريقة تحفز أو تحمي الصناعات والشركات المحلية. بينما يبرهن أولئك الذين يعترضون على الحواجز التجارية، أن التجارة تؤدي إلى المزيد من المنافسة والابتكار و**الميزات النسبية** وهي القدرة على إنتاج سلعة أو توفير خدمة معينة بكفاءة أكثر مقارنة بدول أخرى تنتج السلعة ذاتها أو تقدم الخدمة نفسها.[1]

لقد ناقشنا الكثير من الأمور في هذا القسم. فلنستعرض سريعاً ما تحدثنا عنه. إن "اللبنات الأساسية" للاقتصاد السياسي هي الأسواق والملكية، وتنخرط الدول في عملية خلقهما واستقرارهما. وتدخل الدول إلى السوق عندما يكون القطاع الخاص غير قادر على توفير سلع معينة أو ليس منوطاً به القيام بذلك أو السيطرة عليه، وهو ما يجعل الدولة تقدم السلع العامة وتقوم بالإنفاق الاجتماعي. ومن أجل تمويل هذه النفقات، يجب على الدول ألا تطور نظاماً للضرائب

---

[1] The arguments in favor of free trade can be found in Jagdish Bhagwati, *Free Trade Today* (Princeton: Princeton University Press, 2003); a more critical discussion can be found in Joseph E. Stiglitz and David Charlton, *Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

فحسب، بل عليها أن تساعد على تحفيز وتأمين الاقتصاد. إن توسيع وتقليص ضخّ الأموال يساعد على زيادة التطوير الاقتصادي وخلق الوظائف، لكن يجب أن تكون الدول حريصة على ألا تُفرط في تحفيز الاقتصاد أو إعاقته، الأمر الذي يتسبب بالتضخم أو الانكماش. ومن أجل الحؤول دون هذه الأشياء المؤسفة، يقوم الكثير من الدول بعزل بنوكه المركزية عن تدخل الحكومات. وبالإضافة إلى الإشراف وجمع عائدات من البضائع العامة والخاصة، يجب أن تهتم الدول بتنظيم وسائل إنتاج السلع. فإدارة المنافسة داخل الدولة وبين الدول هي مهمة مثيرة للنزاع. تمثل كل تلك المسؤوليات جزءاً من شبكة معقدة من السبب والنتيجة التي تؤثر في الحرية والمساواة وتوليد الثروة. ما هو مزيج السياسات عبر هذه المجالات الذي ينتج عنه الازدهار الاقتصادي وقوة الدولة؟ لقد تبنت الدول مقاربات مختلفة كلياً في ما يتعلق بالعلاقة المثالية بين الدولة والسوق الأمر الذي يفضي إلى وجود مجموعة من الأنظمة السياسية الاقتصادية المتمايزة حول العالم ـ التي يواجه كل منها التحديات في الوقت الحاضر.

الأنظمة الاقتصادية ـ السياسية

يمكن تعريف **النظام الاقتصادي السياسي** بأنه العلاقة الفعلية بين المؤسسات السياسية والاقتصادية في بلد محدد، بالإضافة إلى السياسات والنتائج التي تولدها. تنظر الأنماط العديدة للأنظمة السياسية الاقتصادية بشكل مختلف إلى العلاقة المثالية بين الدولة والسوق، وبين الحرية والمساواة. وتصنَّف عادة الأنظمة الاقتصادية السياسية باعتبارها ليبرالية أو ديمقراطية اجتماعية أو شيوعية أو ميركانتلية. تنسجم ثلاثة من هذه الأنظمة الاقتصادية السياسية مع الإيديولوجيات السياسية التي ناقشناها في الفصل الثالث. ويجب ألا يكون هذا مفاجئاً: إذ يمكن النظر إلى الأنظمة الاقتصادية السياسية أنها محاولة لتحقيق الإيديولوجيات النظرية في مؤسسات وسياسيات اقتصادية واقعية. لكن سيكون هناك دائماً انفصال بين النظرية والتطبيق. فعلى سبيل المثال، يقول بعض المؤيدين للإيديولوجية الليبرالية إن الأنظمة السياسية الاقتصادية "الليبرالية" السائدة في أنحاء العالم لا تُطبق المُثل العليا الليبرالية. وبالمثل أدان الكثير من الشيوعيين الأنظمة الاقتصادية السياسية "الشيوعية" التي كانت تُطبّق في الاتحاد السوفيتي باعتبارها خيانة للفكر الشيوعي "الصحيح".

وبالإضافة إلى ذلك، لا تملك إيديولوجيتا الفاشية والفوضوية أنظمة اقتصادية سياسية تمثلها للحديث عنها، لأن الحرب العالمية الثانية قضت في حالة الفاشية على النظام الاقتصادي السياسي الذي ظهر في ثلاثينيات القرن الماضي. أما الفوضوية، فيما وجدت لها موطئ قدم فعلي على الأرض قط.

تبسط هذه التصنيفات الأساسية تعقيد الاقتصاد السياسي. ففي الواقع، طبعاً، يوجد العديد من الأشكال المختلفة داخل كل نمط من الأنماط التي ذكرناها وبين بعضها. ويحاول كل نمط منها الموازنة بطريقة مختلفة بين سلطة الدولة والاقتصاد، وبهذا يقوم برسم معالم السوق والملكية، والسلع العامة والإنفاق الاجتماعي، والضرائب، والتنظيم والتجارة.

الليبرالية

إذا تذكرنا ما قلناه في الفصل الثالث، تولي الليبرالية أولوية كبيرة لحرية الفرد السياسية والاقتصادية، وتؤيد تقييد سلطة الدولة لصالح حريات واسعة للأفراد والسوق. تفترض الليبرالية أن الأفراد هم الأكثر ملاءمة لتحمل مسؤولية سلوكهم ورفاهيتهم. ويؤمن الباحثون الليبراليون، مثل آدام سيمث، بالسوق والملكية الخاصة: إذا سُمح للناس بتسخير طاقاتهم وحس المقاولة لديهم و، نعم، جشعهم، فإنهم سيوّلدون ازدهاراً أكثر من أية حكومة يمكنها أن تقوم بذلك من خلال سياسات وتشريعات "مفروضة من فوق".

إذن بالنسبة لليبراليين الدولة الأفضل هي تلك الضعيفة والمقيدة باستقلاليتها وإمكانياتها الذاتية. فإلى جانب تأمين حقوق الملكية، على الدولة أن تحدّ من انخراطها في الاقتصاد. ويجب تأمين السلع العامة في مجالات محددة وحصرية مثل الدفاع والتعليم لكي تحدّ من ظاهرة "الركوب الحر" وتشجع المسؤولية الفردية. يجب قبول البطالة على أنها جزء محتوم من مرونة السوق ، بل مرغوب. ويجب الإبقاء على الضرائب عند الحد الأدنى وهكذا تبقى الثروة في أيدي الناس، أما التنظيم فيجب أن يكون خفيفاً، يجب تشجيع التجارة لتحفيز التنافس والابتكار. وبالإجمال، يجب أن تضطلع

الدولة بدور الحارس الليلي، تتدخل للدفاع عن المجتمع عندما تندلع أزمة فقط. تصف هذه الشروط العقيدة الليبرالية في **سياسة عدم التدخل** التي تقتضي "السماح" للاقتصاد بفعل ما يرغب به. وهذا هو تماماً ما نصفه بـ **الرأسمالية** ـ وهو نظام الملكية الخاصة والأسواق الحرة.

وفي ظل شروط الدفاع عن الحد الأدنى لتدخل الدولة هذه، يعتقد الليبراليون أن النمو الاقتصادي سيتعاظم. والأكثر من ذلك أن الناس، في ظل هذه الشروط أيضاً، سيتمتعون بدرجة عالية من الحرية الشخصية والسياسية. يركز الليبراليون، في الحقيقة، على أن الديمقراطية تتطلب حرية السوق. ويعتقدون بأنه إذا تركزت نسبة كبيرة من القوة الاقتصادية والسياسية في يد الدولة، فإن هذا الاحتكار يعرّض الديمقراطية للخطر. ولهذا فإن الدول الضعيفة هي الشكل الأفضل للدولة، وهو ما حاول آدم سميث، أحد آباء الفكر الليبرالي، أن يثبته عام 1755 بقوله: "أشياء قليلة يمكن من خلالها نقل الدولة إلى أعلى درجات الغنى من أدنى درجات البربرية هي السلام والضرائب السهلة والإدارة المتسامحة للعدالة: وكل ما تبقى يأتي من خلال التطور الطبيعي للأشياء."[1]

إذن تُعرف الليبرالية كنظام اقتصادي سياسي من خلال تركيزها على حريات الفرد أكثر من تركيزها على المساواة الجماعية، وعلى قوة الأسواق أكثر من الدولة. وكما يمكن أن تفترض، ينطبق هذا الوصف على الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تجسّد تماماً القيم الليبرالية. فالأنظمة غالباً ما تكون أضعف، أما الإنفاق الاجتماعي والضرائب فهي أقل منها في الديمقراطيات الصناعية الأخرى، والمجتمع الأمريكي شديد الريبة بسلطة الدولة ويعتنق الرأسمالية. لكن الولايات المتحدة ليست الدولة الوحيدة في معسكر الليبرالية. فالمملكة المتحدة، التي هي الينبوع الفكري لمعظم الفكر الليبرالي، يُنظر إليها أيضاً أنها بلد ليبرالي، مثل كندا وأستراليا ونيوزيلندا (التي هي جميعاً، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، مستعمرات بريطانية سابقة). وقد تبنت دول كثيرة حول العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة النمط الاقتصادي "الليبرالي الجديد" وتعرَف بالمستويات المنخفضة

[1] Clyde E. Dankert, ed., *Adam Smith, Man of Letters and Economist* (Hicksville, NY: Exposition Press, 1974), p. 218

للأنظمة الحكومية والضريبة والإنفاق الاجتماعي. وعلى الرغم من أن جميع هذه الدول يمكن تصنيفها أنها أنظمة ليبرالية، إلا أنها تختلف في عدد من النواحي، كالسلع العامة التي توفرها في مجالات التعليم العالي والبطالة وفوائد التقاعد. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الإيديولوجية الليبرالية تحاول أن تثبت أن السوق الحرة والديمقراطية صنوان لا ينفصلان، إلا أننا نستطيع أن نجد دولاً تسود فيها أنظمة سياسية اقتصادية ليبرالية ومع ذلك تقيّد الحقوق الديمقراطية. فسنغافورة وعُمان والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بأنها تملك أنظمة اقتصادية هي من بين الأكثر حرية في العالم، لكن الحقوق المدنية وحريات الفرد السياسية مقيدة في جميع هذه الدول. وعادة ما يسلط منتقدو الليبرالية الضوء على هذا التناقض مبينين أن السوق الحرة يمكن أن تتعايش بسهولة مع القمع السياسي. وسنتطرق إلى هذا الأمر بالتفصيل عندما نعالج أنظمة الحكم الاستبدادية في الفصل السادس.

الديمقراطية الاجتماعية

أشرنا في الفصل الثالث إلى أن الديمقراطية الاجتماعية تستلهم أفكارها من الليبرالية والشيوعية في محاولة لتخفيف وطأة الأفكار المتطرفة إزاء الإفراط في الحرية أو المساواة. مثل الليبرالية، تعمل الديمقراطية الاجتماعية على أساس **الرأسمالية** ـ القائمة على الملكية الخاصة والأسواق المفتوحة ـ وترفض دعوة الشيوعيين للثورة واستيلاء الدولة على الملكية والثروات الخاصة. ومن أهم أوائل مفكري الديمقراطية الاجتماعية إدوارد بيرنشتاين (1850 ـ 1932). رفض بيرنشتاين في كتابه *الاشتراكية التطورية* الذي نُشر عام 1898 عقيدة كارل ماركس بحتمية الثورة، وخلُص إلى أن الديمقراطية قد تتطور إلى اشتراكية من خلال صندوق الاقتراع وليس بالسلاح.[1]

وبناءً على هذا الرفض للثورة وتبني الديمقراطية، تقبل الديمقراطية الاجتماعية بدور للملكية الخاصة وقوى السوق، لكنها تبقى متأرجحة في ما يتعلق بالفوائد النهائية التي تجلبها للمجتمع. يحاول الديمقراطيون الاجتماعيون إثبات أن التطور الاقتصادي غير الخاضع لأي نوع من الرقابة قد

[1] Edward Bernstein, *Evolutionary Socialism: A Criticism and Affirmation* (New York: Schocken, 1961).

يؤدي إلى مستوى كبير من عدم المساواة، وذلك من خلال تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة. وهذا بدوره يستقطب المجتمع، الأمر الذي يثير المالكين ضد العمال، والأغنياء ضد الفقراء، والمدينة ضد الريف. وفي هذه الطريقة من التفكير، يُنظر إلى الدولة، ليس كخطر على المجتمع أو الاقتصاد، بل كخالق للحقوق الاجتماعية، وإلا ستضيع في تقلبات السوق.

وهكذا يمكن لقوة الدولة أن تتجسد بعدد من الطرق. حيث يجب أن توفر الدولة مجموعة واسعة من السلع العامة مثل الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والتعليم العالي. والحاجة للتنافس يجب ألا تقف في وجه تنظيم حكومي قوي أو حتى ملكية حكومية لقطاعات معينة في الاقتصاد، والتجارة يجب أن تدار بطريقة لا تعرض الشركات وفرص العمل داخل البلاد للخطر. وأخيراً يتطلب هدف المساواة مستوى أعلى من الإنفاق الاجتماعي لضمان المنافع الأساسية للجميع. تجعل الضرائب هذا الإنفاق الاجتماعي ممكناً، بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة توزيع الثروة من الأغنياء إلى الفقراء. ولهذا، عادة ما تكون الضرائب أعلى في نظام ديمقراطي اجتماعي، والرأسمالية أكثر تقييداً.

وكما هو الحال بالنسبة لليبرالية، ليست الديمقراطيات الاجتماعية جميعها ذات نمط واحد. حيث يمكن أن تختلف الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية في مجال مرونة العمل. فيمكن أن تَنَظَّم الوظائف وفق ساعات العمل المشغولة والميزات المقدمة وشروط إقالة العمال، أو يمكن أيضاً أن تكون الشركات قادرة على صرف العمال بسهولة أكبر وتوظيف العمال بدوام كامل أو جزئي. وقد تكون إعانات البطالة سخية، أو مشروطة بإعادة التدريب أو ببرامج العمل الحكومية، أو قد تكون محدودة تماماً. كما قد تختلف معدلات الضرائب وإعادة توزيع الثروة كثيراً أيضاً، إن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تختلف كثيراً بين المملكة المتحدة الليبرالية وألمانيا الديمقراطية الاجتماعية، مع أن الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية تعتمد إجمالاً على نسب ضرائب أعلى.[1]

---

[1] OECD tax Database, http://oberon.sourceoecd.org/vl_2607849/cl_16/nw_1/rpsv/factbook/100401-gl.htm.

تحت الضوء

كيف تعمل الديمقراطيات الاجتماعية لتحقيق المزيد من المساواة؟

- من خلال الضرائب، التى تجعل المستويات العليا من الإنفاق الاجتماعي ممكنة في حين تعيد توزيع الثروة من الغني إلى الفقير.
- من خلال التجارة، التي تُشجِّع وتوازَن بالحفاظ على الصناعة والوظائف المحلية.
- من خلال التنظيم الحكومي وحتى ملكية القطاعات الهامة في الاقتصاد.

وبالإضافة إلى هذه السياسات، وُجِد عنصر آخر في بعض الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية هو استخدام النزعة **النقابية الجديدة** وهو نظام صناعة سياسة يجمع الدولة والعمال والشركات. يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية في النظام الليبرالي من خلال التفاعل التنافسي بين الشركات والعمال، يطالب العمال بالحصول على أجور أعلى أو تحسين شروط الأمان ويقومون بإضرابات أو حتى ترك العمل عندما يكون عملهم ضرورياً، أما أرباب العمل فيوظفون ويصرفون ويتفاوضون مع العمال بالطريقة التي يرونها مناسبة. وتلعب الدولة دوراً محدوداً في هذه العلاقات. في المقابل، تعتمد الأنظمة النقابية الجديدة، على عدد محدود من النقابات التي تمثل قطاعاً كبيراً من الشركات والعمال. هذه الاتحادات، مثل النقابات واتحادات رجال الأعمال بدورها تفوز باعتراف الدولة باعتبارها الممثل الشرعي لأعضائها، وتقوم هذه الاتحادات مع الدولة بصياغة الاتفاقيات في ما يخص مسائل السياسة الاقتصادية الهامة مثل الأجور وتعويض البطالة والضرائب. ويبرهن مؤيدو هذا النظام أن النتيجة هي نظام أقل جنوحاً نحو النزاع، ويوفر دوراً أكبر لكلّ من الشركات والعمال في سياسات الدولة الاقتصادية.

أخيراً، غالباً ما تنخرط الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية في النظام الاقتصادي من خلال الملكية الجزئية أو الكاملة للشركات، التي تعتبرها سلعاً عامة. حيث كانت الدولة الفرنسية حتى عام 2002، تملك أكثر من 40 في المئة من أسهم شركة "رينو" لتصنيع السيارات (تملك الآن حوالي 15 في المئة)؛ أما في السويد فتعود ملكية جميع مناجم المعادن للدولة بعد أن تمّ شراؤها من شركات خاصة منذ عقود خلت. الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية أكثر انتشاراً في أوروبا، حيث تملك الدول استقلالية وإمكانيات أكبر لتدير الاقتصاد بشكل فعال.[1] ينتقد الليبراليون هذه الأنظمة بدعوى أنها مكلفة وأنها تمثل عقبة في طريق الابتكار والمنافسة، ويرد الديمقراطيون الاجتماعيون على ذلك بالقول إن أنظمتهم تتجنب إسراف الليبرالية في حين تواصل تشجيع المشاريع والأفكار الجديدة.

تحت الضوء

المساهمون في نظريات الاقتصاد السياسي

النظام	المفكر	المساهمة
الليبرالي	آدم سميث	**ثروة الأمم** (1776)، يعتبر أحد النصوص الأولى في الاقتصاديات الحديثة. يوضح فكرة أن التطور الاقتصادي تحتاج إلى تدخل محدود من الحكومة.
الميركانتلي	فريدريك ليست	**النظام الاقتصادي والسياسي الوطني** (1841). رفض نظريات التجارة الحرة في الليبرالية، وجادل أن الدول يجب أن

[1] For more on the variation within social democratic systems, see Gosta Esping-Anderson, *The Three Worlds of Welfare Capitalism* (Princeton: Princeton University Press, 1990).

		تضطلع بدور قوي في حماية وتطوير الاقتصاد الوطنى ضد المنافسين الأجانب.
الشيوعية	كارل ماركس	**رأس المال** (1867) أكد على أن التاريخ الإنساني قادته العلاقات الاقتصادية وعدم المساواة وأن الثورة في النهاية سوف تستبدل بالرأسمالية نظام المساواة الكلية بين الناس.
الديمقراطية الاجتماعية	إدوارد برنشتين	**الاشتراكية التدريجية** (1898). رفض اعتقاد ماركس بحتمية الثورة، وحاول أن يثبت أن المساواة الاقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال المشاركة الديمقراطية.

الشيوعية

بينما تبتعد الديمقراطية الاجتماعية عن الليبرالية في محاولتها التوفيق بين حرية الفرد والمساواة الجماعية، يختار النظام السياسي الاقتصادي في الشيوعية إلغاء الحرية الفردية بقوة لتحقيق المساواة. سنناقش الشيوعية بالتفصيل في الفصل الثامن عندما نتطرق إلى البلدان الشيوعية وما بعد الشيوعية، أما الآن فسنركز على مؤسساتها السياسية والاقتصادية الأساسية. انطلق المفكرون الشيوعيون مثل كارل ماركس من فرضية أن الرأسمالية، بملكيتها الخاصة وأسواقها الحرة، لا يمكن أن تخدم حاجات المجتمع ككل بشكل حقيقي. ينظر الشيوعيون إلى الملكية الخاصة والأسواق على أنها شكل

من القوة يؤدي حتماً إلى السيطرة على الآخرين. فالتنافس الاقتصادي بين الناس يخلق الاستغلال ونمو الطبقات الاجتماعية التي تسيطر فيها مجموعة صغيرة من الأغنياء وتستفيد من عمل الأغلبية الفقيرة. وهذا الاستغلال، داخلياً كان أم خارجياً، يخلق فجوة تتوسع باستمرار بين أولئك الذين يسيطرون على الاقتصاد وأولئك الذين يعملون فيه ليس إلا. وحاول ماركس أن يثبت أن عدم المساواة هذا سيؤدي حتماً إلى اندلاع ثورة يسيطر خلالها حزب شيوعي واحد على الدولة باسم الشعب كله.

وانطلاقاً من هذا التعريف للأسواق والملكية، تستخدم الأنظمة الشيوعية الدولة لتحويلهما. فيتم تأميم الملكية الخاصة بشكل كامل وتضع الدولة يدها عليها باسم الشعب. ومن خلال التأميم، تسعى الشيوعية إلى القضاء على الفروق الاقتصادية بين الناس وعلى أدوات الاستغلال. بتعبير آخر، يغدو الاقتصاد برمته سلعة عامة لخدمة الجميع. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بالقضاء على قوى السوق، حيث تعتبر كل التبادلات الخاصة سوقاً سوداء (مبادلات غير شرعية). وفي معارضة شديدة لـ "يد" السوق "الخفية" في الأنظمة الليبرالية والاقتصاديات الموجهة في أنظمة الديمقراطية الاجتماعية، تعهد الشيوعية إلى الدولة اتخاذ جميع القرارات الاقتصادية، ويُفترض أن تكون الدولة هي المؤسسة الوحيدة التي يمكنها أن توزع الموارد بعقلانية لتعود بالفائدة القصوى على المجتمع برمته. ويتطلب هذا تخطيطاً بيروقراطياً واسعاً لتحديد الحاجات التي يتعين تلبيتها والكيفية التي يجب أن توزَّع فيها.

وبسبب عملية صنع القرارات الاقتصادية وسيطرة الدولة على الملكية كلها تختلف المهمات الأساسية للدولة في الأنظمة السياسية الاقتصادية الأخرى عنها في ظل الشيوعية. وكما لاحظنا، في غياب الأسواق والملكية، لا يمكن الحديث عن حقوق ملكية، أخرى غير الممتلكات الشخصية، فالأفراد لا يملكون شركات أو أراضي أو حتى بيوتهم. وتأخذ الضرائب شكلاً غير مباشر من خلال الأسعار والأجور الثابتة، وأي ربح يُنتجه عامل أو شركة ما يذهب مباشرة إلى الدولة للإنفاق العام. ويتم القضاء على البطالة وتقوم الدولة بتوزيع اليد العاملة، أي أنها تحدد من سيعمل ومكان ذلك. ولأن الدولة تملك جميع الشركات يتم القضاء على التنافس أيضاً، أما القواعد التنظيمية، فرغم أنها موجودة، إلا أنها قد تكون ضعيفة إلى حدّ كبير ـ بما أن الدولة تقوم بتنظيم نفسها. الإنفاق الاجتماعي

واسع جداً، بما أن الدولة تمتلك وتوفر كل الخدمات الأساسية بما فيها الرعاية الصحية والتعليم والتقاعد، وحتى النشاطات الترفيهية. وأخيراً التجارة، فهي مقيدة إلى حدّ كبير. حيث لا يتم استيراد سوى السلع التي تعتبرها الدولة ضرورية ولا يمكن إنتاجها داخل البلاد. استقلالية الدولة وإمكانياتها مرتفعة جداً، حيث يمكن للدولة أن تعمل دون تدخل المجتمع أو الجهات الاقتصادية الخاصة.[1]

تحت الضوء

الأنظمة الاقتصادية السياسية

	الليبرالية	الديمقراطية الاشتراكية	الشيوعية	المركانتلية
دور الدولة في الاقتصاد	ضئيل: الحد الأدنى من دولة الرعاية الاجتماعية	بعض ملكية الدولة والتنظيم. دولة رعاية اجتماعية كبيرة.	ملكية دولة كلية. دولة رعاية اجتماعية شاملة	الكثير من ملكية الدولة أو التوجيه. دولة رعاية اجتماعية صغيرة.
دور السوق	عالٍ	هام لكنه ليس مقدساً	لا دور	محدود
أهلية الدولة واستقلالها	ضعيفة	معتدلة	عالية جداً	عالية
أهمية المساواة	ضعيفة	عالية	عالية	ضعيفة
كيف تصنع السياسة؟	تعددية	نقابية	الدولة/ الحزب	الدولة

[1] For a discussion of communist political economies, see Robert W. Campbell, *The Socialist Economies in Transition: A Primer on Semi-Reformed Systems* (Bloomington: Indiana University Press, 1991).

العيب الممكن	اللامساواة، الاحتكارات	كلفة دولة الرعاية الاجتماعية، عدم الفعالية	الاستبداد وعدم الفعالية	قد تميل إلى الاستبداد وقد تشوه السوق
أمثلة	الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، المستعمرات البريطانية السابقة	أوروبا (ألمانيا، السويد)	كوبا، الاتحاد السوفييتي، الصين	اليابان، كوريا الجنوبية، روسيا

وكما يمكن أن تتوقع، فإن مؤيدي الملكية الخاصة وقوى السوق يبرهنون أن الدول ذات الأنظمة السياسية الاقتصادية الشيوعية تفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي هي نتاج طبيعي للسوق اللامركزية. وعلاوة على ذلك، فإن وضع كل القوة الاقتصادية في يد الدولة يجعل الديمقراطية أمراً مستحيلاً فعلياًوإذا لم تتبقّ أية حقوق ملكية للناس، وإذا كانت الدولة هي التي تتخذ جميع القرارات الاقتصادية، فلن يوجد فصل بين العام والخاص. وينتهي الأمر بسيطرة الدولة على مصائر الناس ـ فتحدد أين يعيشون ويعملون، وما يمكنهم جنيه، وما يمكنهم شراؤه. ويردّ الشيوعيون على ذلك بالقول إن ما يقدمونه هو مساواة كاملة للجميع، وأن نظامهم يؤكد على المساواة وليس حرية الفرد، في ما تفعل الليبرالية العكس تماماً. وحتى في حال كون مثل هذا النظام غير فعال، فقد يحاول مؤيدوه أن يثبتوا أن من الأفضل تبديد الموارد الاقتصادية على محاولة توفير الموارد للجميع، بدلاً من تبديدها على رفاهيات مجموعة قليلة من الأغنياء كما هو شائع في اقتصادية السوق.

الميركانتلية

النظام الاقتصادي السياسي الأخير هو الميركانتلي، الذي يقف بعيداً عن النقاش حول الحرية والمساواة التي تفرّق بين الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية والشيوعية. فبينما ركزت الأنظمة الثلاثة السابقة نظرياً على حاجات المجتمع، وإن بطرق مختلفة، تركز الميركانتلية على حاجات الدولة، ولا

تعبأ كثيراً بالحرية الفردية أو المساواة الجماعية. وبدلاً من ذلك تركز على القوة الاقتصادية الوطنية. وبالنتيجة تنظر الميركانتلية إلى الاقتصاد المحلي للدولة باعتباره أداة موجودة لخدمة حاجات الدولة من خلال توليد الثروة التي يمكن استخدامها للقوة الوطنية. تركز الدول ذات النظام الميركانتلي بشكل خاص على موقعها في النظام الدولي، لأنها تعتقد أن الضعف الاقتصادي يقوّض السيادة الوطنية. ومن وجهة النظر الميركانتلية، يجب أن تدعم الثروة السلطة السياسية، ويجب توجيه هذه الثروة للأهداف الوطنية.[1]

على الرغم من أن هذا النظام الاقتصادي السياسي يبدو بعيداً عن الجدال الدائر بين الحرية والمساواة، كونه لا يركز على أي منهما، إلا أنه هو الأقدم بين الأنظمة الأربعة التي غطيناها. فعند ظهور الاقتصاديات الحديثة في أوروبا منذ قرون، انخرطت معظم الدول في ممارسات تنتمي إلى النظام الميركانتلي. فبناء الإمبراطوريات، بشكل خاص، هو ثمرة هذا النظام، وهذه طريقة يمكن للدولة من خلالها أن تستخدم سلطتها السياسية للسيطرة على الموارد والأسواق وتغلق الباب أمام منافسيها. وإنشاء المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية ومناطق أخرى من العالم ومطلب ألا تتاجر إلا مع الدولة الأم، أمثلة جيدة على الممارسات الميركانتلية على أرض الواقع. وعلى الرغم من التحديات التي تشكلها الأنظمة الاقتصادية السياسية البديلة، تم استخدام النظام الميركانتلي بفعالية في آسيا على وجه الخصوص.

---

[1] The classic work on mercantilism is Friedrich List, *The National System of Political Economy* (New York: Kelley, 1966).

تحت الضوء

كيف تسعى الدول الميركانتلية إلى تحقيق القوة الاقتصادية؟

- بتوجيه الاقتصاد نحو صناعات محددة وإبعاده عن أخرى باستخدام المعونات والضريبة.
- من خلال ملكية الدولة الجزئية أو الكاملة لصناعات تعتبر حاسمة (تدعمها الدولة).
- باستخدام قوي للحواجز الجمركية وغير الجمركية وقواعد تنظيمية أخرى.
- بالحد من الإنفاق الاجتماعي وبالتالي الحفاظ على الضريبة في حد أدنى.
- بنسب فائدة منخفضة يضعها البنك المركزي لتشجيع الاقتراض والاستثمار.

تتمثل إحدى الطرق، التي تحاول الدول الميركانتلية من خلالها تحقيق القوة الاقتصادية للدولة، في السياسة الصناعية الفعالة. حيث يسعى وزراء الاقتصاد إلى توجيه الاقتصاد نحو صناعات معينة بعيداً عن صناعات أخرى من خلال سياسات محددة كالضرائب وأشكال الدعم المختلفة. وقد تعتمد الدول الميركانتلية، في بعض الحالات، مثلها مثل الديمقراطيات الاجتماعية، على ملكية الدولة الجزئية أو الكلية لصناعات معينة (يُطلق عليها في بعض الأحيان **شبه الحكومية**) في سعيها إلى إنشاء شركات معينة يُنظر إليها على أنها حاسمة في مجال التنافس الدولي. إنها الرأسمالية التي تقودها الدولة لتحقيق أهداف حددتها الحكومة.

ومن الطرق المكملة الأخرى لدفع الاقتصاد المحلي في ظل النظام الميركانتلي، الاستخدام القوي للتعرفات الجمركية والقيود التنظيمية غير الجمركية وغيرها من أنظمة تجارية. والغاية من وراء ذلك هي أن السلع التي لا يتم إنتاجها محلياً تؤدي إلى خسارة في العائدات الوطنية وإلى زيادة الاعتماد على اقتصاديات أجنبية. إن فرض تعرفات جمركية مرتفعة طريقة شائعة لحماية الاقتصاد المحلي والرفع من شأنه. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية على وزارة التجارة الدولية والصناعة لتوجيه اقتصادها نحو صادرات مثل الأجهزة الإلكترونية والحافلات. وقد أدت التعرفات الجمركية المرتفعة إلى تحييد المنافسة الأجنبية، كما تم توفير دعم مالي لقطاعات صناعية محددة، مثل منتجي أشباه النواقل. وانتهجت كوريا الجنوبية سياسات مماثلة بعد ذلك.

بتأكيده على قوة الدولة، لا يركز النظام الميركانتلي عادة على الإنفاق الاجتماعي بالطريقة التي تسلكها الديمقراطيات الاجتماعية. وتكون منافع الرعاية الاجتماعية أقل كثيراً. وفي الحقيقة ثمة منطق وراء هذه السياسة: وجود مستوى منخفض من المنافع يمكنه أن يُشجع مدخرات عامة أكثر، التي بدورها قد تقترضها الدولة أو الشركات، كما أن مستويات الإنفاق المنخفضة تؤدي في الغالب إلى ضرائب أقل. وعادة ما تكون استقلالية الدولة وإمكانياتها كبيرة في الأنظمة الاقتصادية السياسية الميركانتلية، رغم أن الأسواق والملكية الخاصة تظل موجودة.

ويشير مؤيدو النظام الميركانتلي إلى قدرته على توجيه الاقتصاد إلى قطاعات التطوير الصناعي والتنافسية الدولية التي لا يمكن للسوق أن تسعى إليها، إذا تُركت على سجيتها. يعتبر هذا الاتجاه مغرياً بشكل خاص للدول النامية. وتقدِّم اليابان وكوريا الجنوبية كأمثلة على قوة النظام الميركانتلي.[1] ويعتبر بعضهم أن الصين المعاصرة أكثر تبنياً للنظام الميركانتلي من الشيوعية ويعزو نموها المضطرد إلى هذا التحول. ويلاحظ منتقدو هذا النظام أنه مثل الشيوعية، الدول أقل كفاءة في تقرير مسار

---

[1] For a recent defense of mercantilism, see Ha-Joon Chang, *Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism* (New York: Bloomsbury, 2007).

صناعي ما للبلد، وتكون النتيجة غالباً وجود صناعات غير فعالة تستمر لمجرّد أنها محمية من المنافسة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، العلاقة الوثيقة بين الملكية الخاصة والدولة **وصفة للفساد**، وهو ما يعوّق أكثر فأكثر عملية التطوير. غالباً ما كان النظام الميركانتلي مرتبطاً بأنظمة حكم غير ديمقراطية، وحتى فاشية، وهو ما ولد وصمة عار حول هذا النظام الاقتصادي السياسي. لكن اليابان والهند بعد الحرب العالمية الثانية مثالان لبلدين ديمقراطيين لطالما اعتمدا على النظام الميركانتلي، إلا أنه، بالإجمال، يمكن القول إن النظام الميركانتلي أكثر ارتباطاً بالأنظمة الاستبدادية منه بالنظم الديمقراطية.

الأنظمة الاقتصادية السياسية والدولة: مقارنة النتائج

بعد أن فهمنا أنظمة الاقتصاد السياسي المختلفة السائدة في أرجاء العالم والطرق المختلفة التي تنتهجها لتحقيق مهماتها، علينا أن ندرس كيف نقارن في ما بينها. وبما أن كل نظام يعتمد على مقاربة إيديولوجية مختلفة وعلى منظومة من المؤسسات بغية التوفيق بين الحرية والمساواة، فقد يبدو أن محاولة المقارنة بينها عديمة الجدوى. لكن هناك مؤشرات يمكن أن نستخدمها لمقارنة هذه الأنظمة. ولا تُعد هذه المؤشرات بأي حالٍ من الأحوال الطرق الوحيدة، التي يمكن عبرها عقد مقارنات واستخلاص نتائج، لكنها أدوات مفيدة تخدم أغراضنا.

قياس الثروة

الجدول 4.1 مقياس حجم الاقتصاديات عام 2007		
	دخل الفرد بالنسبة للدخل الوطني بالدولار	معادل القوة الشرائية بالدولار
السويد	584،48	500،36
الولايات المتحدة	800،45	800،45
المملكة المتحدة	693،44	100،35
فرنسا	523،411	200،33

كندا	222،40	400،38
ألمانيا	079،40	200،34
اليابان	254،34	600،33
كوريا الجنوبية	983،19	800،24
روسيا	115،9	700،14
المكسيك	486،8	800،12
البرازيل	859،6	800،9
إيران	815،3	600،10
الصين	485،2	300،5
الهند	964	900،2
نيجيريا	120،1	000،2

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، البنك الدولي.

إن أحد المعايير الأساسية للمقارنة الذي يمكن أن نستخدمه هو مستوى التطور الاقتصادي. والأداة الأكثر شيوعاً التي يستخدمها الاقتصاديون لقياس التطور الاقتصادي هي **الناتج المحلي الإجمالي**، الذي يُعرّف بأنه قيمة السوق الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل دولة معينة خلال سنة من الزمن. يقدّم الناتج المحلي الإجمالي معياراً أساسياً لقياس متوسط دخل الفرد في دولة معينة. لكن إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون مضللة إلى حدّ كبير. لسبب واحد وجيه هو أن مبلغاً ما من المال يشتري سلعاً في منطقة معينة من البلاد أكثر من مناطق أخرى في الدولة نفسها. فمرتب يبلغ 30 ألف دولار أمريكي سنوياً يحصل عليه المرء في مدينة بواسي في ولاية أيداهو يمكن أن يحصل به على الكثير مقارنة بالمرتب نفسه في مدينة نيويورك، حيث تكلفة المعيشة أعلى كثيراً. وينطبق الأمر نفسه عند المقارنة بين بلدين: حيث يمكن أن يجني الناس أموالاً أكثر في بعض الدول مقارنة بدولة أخرى، لكن هذه الأرقام المجردة لا تأخذ بالحسبان التكاليف النسبية للمعيشة في هذه الدول، ولاسيا عند محاولة تحويل الاقتصاديات المختلفة إلى عملة واحدة

كالدولار الأمريكي. وبما أن أسعار الصرف تتذبذب بين الدول، فإن هذا قد يجعل الدول أغنى أو أفقر عند إجراء مقارنات، وهو أمرٌ مضلل. ولمعالجة هذه المسألة، يحتسب الاقتصاديون البيانات الوطنية للناتج المحلي الإجمالي على أساس ما يُعرف بأنه مُعادل القيمة الشرائية. يحاول **مُعادل القيمة الشرائية** تقدير القوة الشرائية للدخل في كل دولة من خلال مقارنة التكاليف المتشابهة، مثل الطعام والسكن، مستخدماً الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية كمعيار. عندما يتم أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، فإن المقارنات بين الدخل تختلف كثيراً، كما هو واضح في الجدول 4.1. فعلى سبيل المثال، إن الدخل الوطني للسويد، دون احتساب مُعادل القيمة الشرائية، أعلى من الدخل الوطني لكندا، لكن عندما يتم احتساب تكلفة المعيشة في كل دولة من خلال مُعادل القيمة الشرائية، فإن الأمر ينعكس. ويرتفع دخل الأفراد في الدول الأكثر فقراً مثل الصين والهند بشكل كبير عندما يتم احتساب مُعادل القيمة الشرائية أيضاً.

الجدول 4.2 توزيع الثروة

البلد	النسب المئوية في العائد الوطني الإجمالي التي يملكها قطاع من السكان				
	الـ 10٪ الأفقر بين السكان	الـ 10٪ الأغنى بين السكان	سنة بيانات الأفقر والأغنى	دليل جيني	سنة دليل جيني
السويد	3,6	22,2	2000	23	2005
فرنسا	2,8	25,1	1995	28	2005
ألمانيا	3,2	22,1	2000	28	2005
كندا	2,6	24,8	2000	32,1	2005
المملكة المتحدة	2,1	28,5	1999	34	2005
كوريا الجنوبية	2,9	22,5	1998	35,1	2006
الهند	3,6	31,1	2004	36,8	2004
اليابان	4,8	21,7	1993	38,1	2002

إيران	2,5	29,6	2005	43	1998
روسيا	2,4	30,6	2002	43,1	2007
نيجيريا	1,9	33,2	2003	43,7	2003
الولايات المتحدة	1,9	29,9	2000	45	2007
الصين	1,6	34,9	2004	47	2007
المكسيك	1,6	39,4	2004	50,9	2005
البرازيل	0,9	44,9	2005	56,7	2005
جنوب أفريقيا	1,4	44,7	2000	56	2005

المصدر: البنك الدولي

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي قد يكون أداة مفيدة لقياس الثروة، إلا أن له حدوداً. فبما أن هذه الأرقام، على سبيل المثال، تقيس المبادلات الاقتصادية، فقد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في دولة تعرضت لكارثة طبيعية نتيجة النشاط المتزايد لإعادة بناء ما تضرر. كما إن وجود نسبة جريمة مرتفعة، قد تزيد أيضاً من الناتج المحلي الإجمالي إن تم توسيع جهاز الشرطة وبناء السجون. ولا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار تكلفة النمو الاقتصادي، كالتلوث، أو المؤشرات الأخرى للتطور الاجتماعي، مثل متوسط العمر المتوقع ـ رغم أن هذه المؤشرات يمكن قياسها أيضاً كما سنرى في الصفحات التالية.

قياس اللامساواة والفقر

ربما كان الأمر الأكثر إشكالية هو أن الناتج المحلي الإجمالي لا يُشير إلى الكيفية التي يتم توزيع الدخل من خلالها على السكان (قضية اللامساواة). والمقاربة الأكثر تعقيداً التي تفعل ذلك هي مؤشر جيني، وهو صيغة رياضية تقيس مستوى اللامساواة في مجتمع ما. فتُعطى المساواة التامة تصنيف (صفر) وفق هذا المؤشر، فيما تُعطى اللا مساواة التامة تصنيف (100). وهكذا كلما زادت

قيمة المؤشر، زادت اللا مساواة. وكما يشير الجدول 4.2، هناك ارتباط بين كمية الثروة التي تملكها نسبة الـ 10 في المائة الأفقر بين السكان وتمركز الثروة في أيدي نسبة الـ 10 في المائة الأغنى. ففي الدول التي يملك فيها أولئك الأكثر فقراً كمية أقل من الثروة، يملك هؤلاء، الذين يتربعون على القمة (مقارنة بهؤلاء الذين في الوسط) ثروات أكبر. والمزيد من اللا مساواة بدورها تؤدي إلى الارتفاع في مؤشر جيني. وعلى سبيل المثال، كان مؤشر جيني في الصين 29 عام 1985، مماثلاً لألمانيا اليوم. لكن نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي فككت جزءاً كبيراً من النظام الاقتصادي السياسي الشيوعي، ارتفع مؤشر جيني في الصين إلى 47 مقترباً من الولايات المتحدة الأمريكية.

تحت الضوء

قياس الثروة

الإنتاج الوطني الإجمالي (GDP)	الإنتاج الإجمالي في بلد ما، بغض النظر عمن يملك المنتجات.
معادل قوة الشراء (PPP)	يأخذ كلفة المعيشة والقوة الشرائية في الحسبان.
مؤشر جيني	يقيِّم عدم المساواة.
مؤشر التنمية الإنسانية (HDI)	يقيم الصحة والتعليم وثروة السكان.

ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها من مؤشر جيني؟ إحدى هذه النتائج هي أن الدول الديمقراطية الاجتماعية عادة ما يكون مؤشر جيني فيها أقل، وهو أمرٌ ليس مفاجئاً نظراً إلى تركيز هذه الدول على المساواة. إذ تملك الدنمرك والسويد أقل تصنيف على مؤشر جيني في العالم. بينما تزداد حالة اللامساواة في الدول ذات أنظمة الاقتصاد السياسي الليبرالية، لكنها تختلف كثيراً في ما بينها من كندا وأيرلندا من جهة، وصولاً إلى الولايات المتحدة من الجهة الأخرى. أما البلدان

الميركانتلية و (ما بعد) الشيوعية، فتُظهر تنوعاً مماثلاً. حيث تسجل أمريكا اللاتينية وأفريقيا إجمالاً أعلى مستويات اللامساواة، بغض النظر عن نظام الاقتصاد السياسي.

وبعد أن نظرنا إلى اللامساواة بطريقة مقارنة، من المهم التأكيد على أن هذا أمرٌ مختلف عن الفقر.[1] فبينما يمكن قياس الفقر بواسطة بعض المعايير المادية الثابتة، يمكن قياس اللامساواة بعدد من الطرق المختلفة. ولهذا يجب أن نكون حذرين من عدم الخلط بين هذين المفهومين. مثلاً، إذا شهد أولئك الذين يجنون 10 آلاف دولار سنوياً والذين يجنون 100 ألف دولار سنوياً زيادة متساوية في نسبة الدخل (لنقل 10 في المائة)، فقد ينخفض مستوى الفقر الإجمالي بينما حالة اللامساواة النسبية تبقى كما هي - ستظل الفئة الثانية تجني عشرة أمثال ما تجنيه الأولى. لكن في مطلق الأحوال، فإن زيادة بنسبة 10 في المئة في دخل يبلغ 10 آلاف دولار تساوي ألف دولار فقط، بينما تساوي 10 آلاف دولار في دخلٍ يبلغ 100 ألف دولار، أي إن الفارق في اللامساواة قد زاد.

بعد كل ما قيل، ما هو الاتجاه السائد في العالم؟ تشير البيانات العالمية إلى أن الفقر حول الكرة الأرضية قد انخفض، منذ ثمانينيات القرن الماضي، من ثلث سكان العالم إلى أقل من 20 في المئة من سكان العالم. وقد حدث معظم هذا التقلص في آسيا، لاسيما في الصين والهند، بينما زادت مستويات الفقر في معظم أرجاء أفريقيا. وفي الوقت نفسه، زادت حالة اللامساواة في بلدان كثيرة، كما رأينا هي الحال في الصين. بينما انخفضت مستويات اللامساواة *بين الدول*. لذلك فالصورة معقدة: من جهة ينخفض الفقر عالمياً، لكن ليس في أفريقيا، وتزداد اللامساواة داخل الدول لكن ليس بينها. وهكذا تعتمد النتائج التي نستخلصها في ما يتعلق بالفقر واللامساواة على البيانات التي تعالجها.[2]

---

[1] For more on poverty, see the World Bank's Povertynet: http://povlibrary.world bank.org/library/.

[2] Xavier Salai-i-Martin, "The World Distribution of Income: Falling Poverty and Convergence . . . Period," draft paper, October 2005.

مؤشر التنمية البشرية

الفقر واللامساواة داخل الدول واللامساواة بين الدول ـ كيف يمكن أن نعطي معنى لأي من هذه المفاهيم إذا أردنا أن نحدد ببساطة ما إذا كان الشعب يعيش بشكل أفضل؟ يوجد مقياس آخر قد يساعدنا في الإجابة عن هذا السؤال. لقد طوّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية **مؤشر التنمية البشرية** الذي لا ينظر إلى المقدار الإجمالي للثروة في مجتمع ما، كما يفعل الناتج المحلي الإجمالي، ولا على توزيع الثروة، كما يفعل مؤشر جيني، بل على الحصيلة الإجمالية لتلك الثروة ـ أي على رفاه شعب بلد ما. يأخذ مؤشر التنمية البشرية بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين، ومتوسط العمر المتوقع، والانخراط في التعليم، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى هذه البيانات مجتمعة، يمكن أن ندرس ما إذا كانت الثروة المنتجة في دولة معينة تُستخدم بطريقة توفر معايير العيش الأساسية لجميع السكان، سواء من خلال أدوات عامة أو خاصة. وتُصنَّف جميع دول العالم تقريباً على مؤشر التنمية البشرية، وقد جاءت أيسلندا في المرتبة الأولى عام 2008، بينما احتلت سيراليون المبتلية بالحرب الأهلية المرتبة الأخيرة.[1]

الجدول 4.3 قياس الثروة والازدهار

	حصة الفرد من الإنتاج الوطني (معادل قوة الشراء بالدولار)	مؤشر التنمية البشرية
كندا	38,400	3
السويد	36,600	7
اليابان	33,600	8
فرنسا	33,200	11

[1]. See the *United Nations Human Development Report 2008,* available at undp.hdr.org.

الولايات المتحدة	45,800	15
المملكة المتحدة	35,100	21
ألمانيا	34,200	23
كوريا الجنوبية	24,800	25
المكسيك	12,800	51
روسيا	14,700	70
البرازيل	9,700	73
الصين	5,300	84
إيران	10,600	94
جنوب أفريقيا	9,800	125
الهند	2,900	132
نيجيريا	2,000	154

ملاحظة: مرتبة مؤشر التنمية البشرية خارج مجموعة 179 بلداً عام 2006، ودخل الفرد من الإنتاج الوطني هو لعام 2007.

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

يُظهر مؤشر التنمية البشرية ترابطاً قوياً بين مستوى المعيشة في الدولة وناتجها المحلي الإجمالي، كما هو واضح في الجدول 4.3. حيث تُظهر الدول التي تملك أعلى دخل وطني، مستويات هي الأعلى في العالم في قطاعات التعليم ومتوسط العمر المتوقع. الأمر المثير للاهتمام، هو أن مؤشر التنمية البشرية يصنّف الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية مثل السويد (المرتبة 6) إلى جانب دول أكثر ليبرالية مثل أستراليا وكندا (اللتين تحتلان المرتبتين 3 و4 على التوالي) وكذلك إلى جانب بعض الدول التي تعتمد النظام الميركانتلي مثل اليابان (المرتبة 8). وقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية في هذه البلدان بشكل مضطرد خلال السنوات الثلاثين الماضية. أما الدول ما بعد الشيوعية، فقد أظهرت انخفاضاً في

مؤشر التنمية البشرية خلال المرحلة الأولى بعد التغيير السياسي الذي شهدته، قبل أن يعود المؤشر فيها للارتفاع مجدداً خلال السنوات الأخيرة. وقد سجل مؤشر التنمية البشرية ارتفاعاً إجمالياً في أرجاء العالم منذ عام 1980، وشهدت دول أفريقية عدة ارتفاعاً في المؤشر بعد عقدٍ من الانخفاض.

السعادة

بالنظر إلى الطبيعة التقنية للمفاهيم التي تعاملنا معها حتى الآن، قد يبدو غريباً الحديث عن السعادة باعتبارها مؤشراً يمكن أن نستخدمه للمقارنة بين أنظمة اقتصادية سياسية. لكن عندما نتمعن في الأمر، نجد أن السعادة هي محور النشاط الإنساني، وهي محصلة التفاعل بين الحرية والمساواة. وبدءاً من الفلاسفة وصولاً إلى علماء النفس المختصين في تطور الجنس البشري، هناك اعتقاد مشترك بأن سعي الإنسان إلى السعادة الشخصية هو الدافع الأساسي الذي يقود السلوك الإنساني. وإذا كانت هذه هي الحال، فإن السعادة قد تكون مؤشراً مفيداً للتطور السياسي الاقتصادي.

المؤسسات

في الواقع

الثروة والازدهار في الولايات المتحدة وأوروبا

كان أحد الخلافات الكبيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا على رؤيتيهما المتنافسة للازدهار والتطور الاقتصادي في الوهلة الأولى، تبدو المسألة بسيطة للغاية. على الرغم من أن دخل الفرد من الإنتاج المحلي في أوروبا قد يبدو في البداية أعلى منه في الولايات المتحدة، عندما يُحوَّل إلى معادل قوة شرائية ينخفض إلى أقل منه في الولايات المتحدة بما يقارب الثلث. وبالمثل، لاحظ مراقبون كثر في كل من الولايات المتحدة وأوروبا معدل نمو أدنى في أوروبا. وستبدو أوروبا متخلفة وراء الولايات المتحدة في الثروة والازدهار (الرخاء الاقتصادي). لكن هل هذا صحيح؟ هذا يعتمد على كيفية قياس الثروة. وفقاً لأحد الأبحاث، عندما ينظر أحدهم إلى الأرقام عن كثب، سيكتشف أن الفروق الرئيسة بين أوروبا والولايات المتحدة في لغة الإنتاجية أو النمو، في الواقع، ليست كبيرة كما تبدو في الوهلة الأولى، لكن هذا سيجعل الفروق في الإنتاج الوطني الإجمالي أكثر غموضاً. والإجابة ربما تكمن في كيفية اختيار الأوروبيين والأمريكيين قياس تلك الثروة. في الولايات المتحدة، ترافق ارتفاع الناتج الإجمالي الوطني مع زيادة في ساعات العمل، إلى حد أن الأمريكيين يعملون نحو خمسة أو ستة أسابيع في السنة أكثر من العمال في أوروبا. وطبعاً المزيد من ساعات العمل يعني نتاجاً إجمالياً محلياً أعلى. في أوروبا، كان التوجه نحو المزيد من الراحة والعطل الأطول، والتقاعد في سن مبكرة. وهذه الراحة تُدعَم عادة بالإنفاق الاجتماعي وقواعد التنظيم التي تقرها الدولة. وفي حين أن هذا لا يُحسَب في النتاج المحلي الإجمالي، يمكن أن يُرى بالتأكيد عنصراً هاماً في الرخاء الاقتصادي. وبالتالي، بينما الأمريكيون في المتوسط العام قد يكونون أكثر ثراء، إلا أنهم يعملون وقتاً أطول ويبذلون جهداً أكبر من أجل ذلك. واللغز الباقي هو لماذا توجد هذه الفروق في المقام الأول. هل يعود السبب في ذلك إلى القيم الثقافية؟ أو إلى قوة النقابات العمالية؟ أو إلى الآثار الملموسة للأنظمة الاقتصادية السياسية الخاصة؟ ثمة المزيد من الأبحاث التي يجب أن تنجز قبل أن نتمكن من الإجابة عن هذه الأسئلة.

المصدر: ألبرتو ألسينا، إدوارد غليسر، بروس سكاردوتي: العمل والراحة في أمريكا وأوروبا، لماذا يختلفان جداً؟ سلسلة عمل NBER 1128 نيسان 2005، www.nber.org.

إن أحد التحذيرات التي يجب أن نبدأ بها هي ما إذا كنا نتحدث عن السعادة المطلقة أو النسبية. يشير علماء النفس إلى أن قدراً كبيراً من السعادة الإنسانية ه أمر نسبيّ، أي أنه حالما يتم الوصول إلى هدف معين، فإن السعادة التي تعقب ذلك سرعان ما تزول. يبدو ذلك منطقياً، فإذا كان لدى الأفراد إحساس ثابت بما يجعلهم سعداء، فذلك يعني أنه لن يكون هناك الكثير من التطور اقتصادي بمرور الزمن. وفي برهان ذي صلة، أشار علماء الاجتماع على مدى سنوات إلى ما هو معروف بـ "مفارقة إيسترلين" التي وجدت أنه عندما تتجاوز معايير المعيشة مستوى معيناً للتطور البشري المعتدل (ربما عندما تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 15 ألف دولار سنوياً)، فإن السعادة تركد عند ذلك. فالدخل النسبي ـ أي ثروتك مقارنة بالمحيطين بك ـ هي أكثر أهمية من المعايير الإجمالية لمستوى العيش. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، قائلين إن زيادة الثروة لا تؤدي إلى ركود في السعادة فحسب، بل إلى انخفاضها، بما أن السلع المادية تأتي على حساب الصلات الاجتماعية.[1]

تم مؤخراً التشكيك بالكثير مما تذهب إليه وجهة النظر هذه. فقد أكدت معظم الدراسات الحديثة وجهة النظر القائلة إن المجتمعات الأكثر فقراً هي بالفعل أقل سعادة من تلك الأغنى (الشكل 4.2). وفي الوقت نفسه، فإن الافتراض القديم بأن هناك سقفاً ما يركد بعده مستوى السعادة أو ينخفض، هو افتراض غير مبني على بيانات. فعلى سبيل المثال، استمرت معدلات السعادة بالارتفاع في أوروبا متزامنة مع تحسن مستويات المعيشة على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة، دون وجود أي دليل على أن هناك عتبة لا تزداد السعادة بعدها. وكذلك الأمر عندما يكون هناك ركود أو تباطؤ اقتصادي في مكان ما، فإن مستوى السعادة ينخفض أيضاً، كما هو الحال في اليابان. لكن يبدو أن توزيع الدخل في بلد ما يصنع فرقاً. حيث يبدو أن الدول الغنية التي تحتل تصنيفاً منخفضاً على مؤشر جيني (أي حيث تقل نسبة اللامساواة) تُظهر مستويات سعادة أعلى من تلك التي تزيد فيها اللامساواة. فالدنمارك التي تسجل أدنى تصنيف على مؤشر جيني، تسجل المستويات الأعلى في السعادة. في المقابل، يبدو أن زيادة حال اللامساواة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الماضي تفسّر سبب جمود مستويات السعادة هناك، على الرغم من أن الناتج

[1] Richard A. Easterlin, "Does Economic Growth Improve the Human Lot?" in Paul A. David and Melvin W. Reder, eds., *Nations and Households in Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramovitz* (New York: Academic Press, 1974). See also Robert E. Lane, *The Loss of Happiness in Market Democracies* (New Haven: Yale University Press, 2000).

المحلي الإجمالي مرتفع ويتزايد.[1] باختصار، يبدو أن النمو الاقتصادي له تأثير في السعادة بمفهوميها المطلق والنسبي، وقد يكون للعلاقة بين الحرية والمساواة صلة كبيرة بمستوى السعادة داخل البلدان وبينها.

الشكل 4.2 قياس الرضا

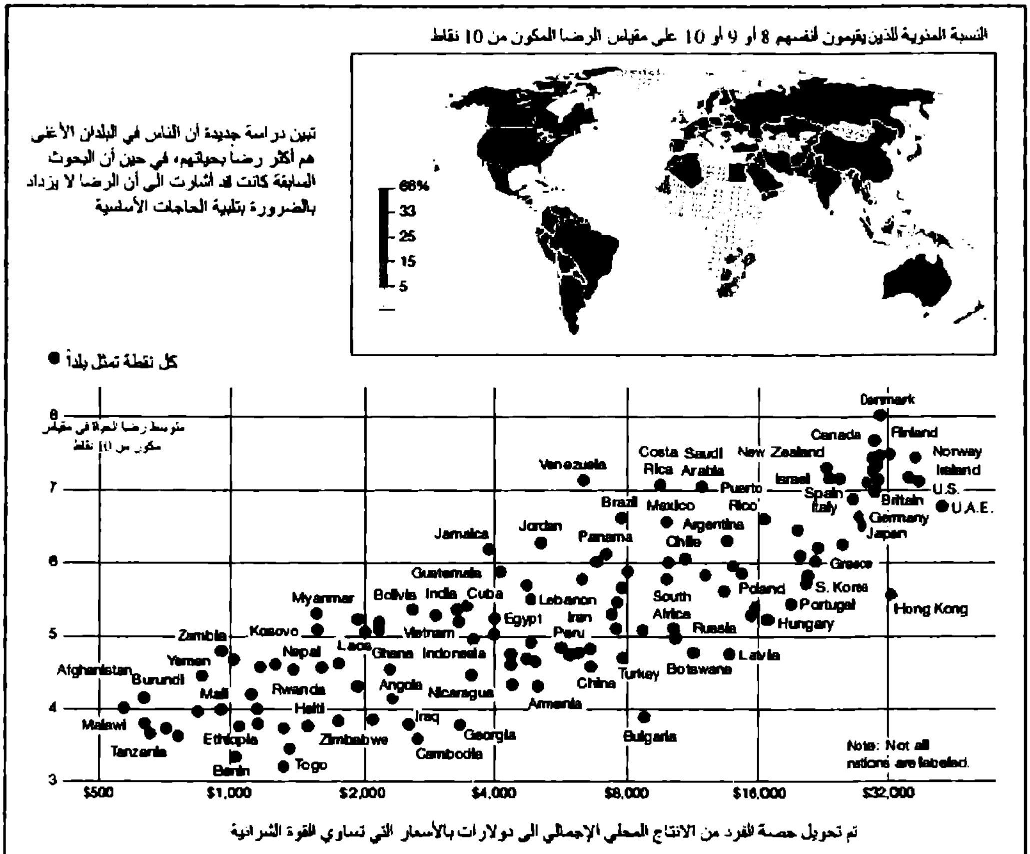

Sources: www.nytimes.com/2008/04/16/business/16leonhardt.html and http://bpp.wharton.upenn.edu/betseys/papers/Happiness.pdf.

---

[1] Betsey Stevenson and Justin Wolfers, "Economic Growth and Subjective Well-Being: Reassessing the Easterlin Paradox," Brookings Papers on Economic Activity, May 2008.

صعود الليبرالية وسقوطها؟

لقد غطينا الكثير من المسائل في هذا الفصل، وحددنا الاختلافات في العلاقة بين الملكية والأسواق والدولة والأنظمة السياسية الاقتصادية. ومن تلك النقطة، شرحنا بعض الأدوات المختلفة التي يمكن من خلالها إجراء المقارنات بين هذه المفاهيم، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر جيني ومؤشر التنمية البشرية ومقاييس السعادة. وفي هذا النقاش، لمحنا بوادر التغيير في النظام العالمي، لكننا لم نعالج ذلك بشكل مباشر. فإلى أين نتجه؟

على امتداد قرن من الزمن على الأقل، نافست الأشكال الرئيسة الأربعة للاقتصاد السياسي كل منها الآخر في غمرة سعيها لإيجاد العلاقة المثالية بين الحرية والمساواة. وفي مطلع الرأسمالية الحديثة، كان النظام الميركانتلي قوة مهيمنة ورئيسة لتأسيس الإمبراطوريات والصناعات. وفي الوقت نفسه، بدأت الليبرالية بالظهور كتحدٍ للنظام الميركانتلي، لاسيما في المملكة المتحدة ومستعمراتها السابقة. لكن في بدايات القرن العشرين، واجهت الليبرالية بدورها تحدي الفاشية والشيوعية وأشكالهما البديلة في المؤسسة السياسية والاقتصادية. وبالنسبة لمراقبين كثر في تلك الفترة، كان الدور القوي الذي مُنح للدولة في كل من ألمانيا والاتحاد السوفييتي بديلاً مغرياً لليبرالية التي كانت ترزح تحت وطأة الركود العالمي. وعندما هُزمت الفاشية عقب الحرب العالمية الثانية، استمرت الشيوعية في الانتشار في كل أنحاء العالم، بينما سادت الديمقراطية الاجتماعية في معظم أرجاء أوروبا، واستقطب النظام الميركانتلي أتباعاً له في آسيا ومناطق أخرى من العالم.

وبينما نقف الآن عند بداية القرن الحادي والعشرين، يبدو العالم مختلفاً جداً. حيث زالت الشيوعية عملياً، كالفاشية قبلها. وحتى في بلدان كالصين، حيث لا يزال حزب شيوعي يسيطر على الدولة، فإن الملكية الخاصة وقوى السوق هي التي تقود الاقتصاد. وتراجع النظام الميركانتلي، الذي كان يُنظر إليه منذ مدة غير بعيدة، على أنه درب التطوير للدول الأكثر فقراً مثل الهند أيضاً، الأمر الذي يدع الساحة للديمقراطية الاجتماعية والليبرالية باعتبارهما البديلين السياسيين الاقتصاديين الأساسيين.

حاول كثيرون حتى وقت قريب أن يثبتوا أن المباراة حتى بين هذين المتنافسين قد انتهت، وأن الليبرالية قد فازت، وهذا أمر تؤيده بعض الأدلة. يقارن الجدول (4.4) الذي أعده معهد فريزر في كندا المستوى الإجمالي للتغييرات الاقتصادية في العالم يتناغم مع الليبرالية، آخذاً بالحسبان عوامل مثل الإنفاق الحكومي والتحكم بالأسعار والضرائب وحقوق الملكية الفردية والتجارة. إن التغييرات الحاصلة في هذه القطاعات التي تحد من سلطة الدولة على الملكية الخاصة وقوى السوق، هي ما نسميه اللبرلة الاقتصادية (إشاعة المبادئ الليبرالية في الاقتصاد). والتصنيف في هذا الجدول هو مقياس من عشر نقاط، حيث 10 هو الحالة الأكثر ليبرالية و1 الأقل ليبرالية، وقد خلُصت الدراسة إلى أن اللبرلة الاقتصادية ازدادت بين عامي 1980 و2005، إذ ارتفع متوسطها في العالم من 5.4 عام 1980 إلى 6.6 عام 2005.[1] وتطورت اللبرلة الاقتصادية بطريقة درامية في بعض الحالات في كل أرجاء العالم.

إذن هل هذا قرن الليبرالية؟ بعض التحفظات الجدية صحيحة. **الأول** هو أنه على الرغم من اللبرلة المتزايدة في الكثير من الأنظمة الاقتصادية، إلا أن معظم الديمقراطيات الصناعية لا تزال ديمقراطية اجتماعية إلى حدّ كبير.[2] والولايات المتحدة بعيدة في هذا السياق في مجالات مثل الرعاية الصحية والتقاعد والتعليم، وفي الحقيقة يمكننا أن نبرهن على أنه إذا عدنا إلى مؤشر جيني ومؤشر التنمية البشرية، فإن الأسباب التي تصنف البلدان الليبرالية إلى جانب الديمقراطيات الاجتماعية هي لكونها أقرب إلى تلك الديمقراطيات من قربها إلى الولايات المتحدة. ومنذ الثلاثينيات، زادت الأنظمة السياسية الاقتصادية الليبرالية إنفاقها الاجتماعي كثيراً بطرق تشبه إلى حدّ كبير الديمقراطيات الاجتماعية. وحتى في الولايات المتحدة، فإن الإنفاق الاجتماعي يشبه في بعض أوجهه إنفاق الديمقراطيات الاجتماعية، لكنه يأخذ شكلاً آخر، مثل التخفيضات الضريبية.[3] **والثاني**

---

[1] Fraser Institute, *Economic Freedom of the World Annual Report 2007*, available at www.fraserinstitute.ca/; also Heritage Foundation, *Index of Economic Freedom 2008*, www.heritage.org.

[2] Sheri Berman, *The Primacy of Politics: Social Democracy and the Making of Europe's Twenty-First Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

[3] Christopher Howard, *The Hidden Welfare State* (Princeton: Princeton University

هو أنه على الرغم من اللبرلة المتزايدة إلا أن بلداناً كثيرة اعتمدت تقليدياً على النموذج الديمقراطي الاجتماعي تستمر في إدارة الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي الجيد.

الجدول 4.4 المستويات المتزايدة في اللبرلة الاقتصادية، 1980–2005

البلد	1980	2055	التغير
كندا	7	1،8	1،1
المملكة المتحدة	1،6	1،8	2
الولايات المتحدة	4،7	1،8	7،0
ألمانيا	1،7	6،7	5،0
اليابان	4،6	5،7	1،1
السويد	6،5	5،7	9،1
كوريا الجنوبية	7،5	3،7	6،1
المكسيك	1،5	1،7	2
فرنسا	7،5	7	3،1

Press, 1997).

جنوب أفريقيا	4،5	8،6	4،1
الهند	9،4	6،6	7،1
إيران	4،3	4،6	3
الصين	8،3	3،6	5،2
البرازيل	7،3	6	3،2
روسيا	غير محددة	8،5	غير محددة
نيجيريا	5،3	7،5	2،2

ملاحظة: 10= الأكثر ليبرالية

المصدر: معهد فرايزر (Fraser Institute)

الثالث والأكثر أهمية هو أن الاقتصاد العالمي شهد منذ عام 2008 أسوأ انكماش منذ "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن الماضي، الأمر الذي وجه ضربة قاسية لليبرالية وأتباعها. حيث يعتقد كثيرون أن الأزمة الاقتصادية كانت نتيجة مباشرة للبرلة العالمية المتنامية والمفرطة، فقد تخلت الدولة عن مسؤولياتها التنظيمية وساهمت في حالة مستعرة من النشاط الاقتصادي اللاعقلاني الذي انهار في النهاية. لقد قوّض الركود الاقتصادي العميق الذي تلا ذلك الكثير حجج وبراهين الليبرالية، لاسيما أن المساعي الاقتصادية للأفراد ستسهم في الازدهار العام. ومادامت المصاعب الاقتصادية مستمرة، فإنه سيكون من الصعب بالنسبة لمؤيدي الليبرالية أن يثبتوا أن الدولة تمثل عقبة أمام التطور.

تضاعفت الصفعة الإيديولوجية القاسية التي تلقتها الليبرالية بالتدابير التي تم اتخاذها على الأرض. ففي استجابة منها للأزمة الاقتصادية، تدخّلت الدول كل أرجاء العالم على نحوٍ نشط في

اقتصادياتها، وأممت بعض المصارف، ودعمت صناعات متهاوية، ووضعت سياسات جديدة لتنظيم الاقتصاد. وزادت سلطة الدولة في الاقتصاد بشكل مفاجئ وكبير، ويمكن للمرء أن يتوقع أن يزداد ذلك في المستقبل القريب. وقد يفضي هذا إلى إعادة إنعاش المؤسسات الديمقراطية الاجتماعية أو الميركانتلية، أو أشكال جديدة من العلاقات السياسية الاقتصادية. ومهما تكن النتيجة، قد تظل الليبرالية لسنوات على هامش الاقتصاد السياسي، كما كانت الحال في فترة سابقة.

الخلاصة: نهاية التاريخ الاقتصادي؟

تلعب الدول، كما رأينا، دوراً كبيراً في الاقتصاد المحلي والدولي. فيجب أن تتعامل مع الأسواق والملكية وتديرها، وتضع نصب عينيها توليد ثروة مجتمعية وعائدات لتتمكن من تمويل مهماتها السياسية الأساسية. وهذه ليست مهمة صغيرة على الإطلاق، حيث أنها تدخل في صلب مفهومي الحرية والمساواة: كيف يجب التوفيق بين الحرية والمساواة من خلال السياسة الاقتصادية؟ وما هو مزيج المفهومين الذي يمكنه أن يولد القدر الأكبر من الثروة؟ تقدم الأنظمة السياسية الاقتصادية المختلفة إجابات مختلفة جداً عن هذه الأسئلة. لقد قاومت الليبرالية الاقتصادية التحديات المختلفة التي واجهتها، وخرجت نظاماً مهيمناً في معظم أرجاء العالم. وكما سنرى في الفصول التالية، فإن هذا "الانتصار" لليبرالية ترافق مع لبرلة سياسية أيضاً، حيث أفسحت العديد من الدول الاستبدادية في العالم الطريق أمام الديمقراطية.

لكن على الرغم من هذه التغييرات الجذرية، فسيكون من الحماقة افتراض أن الاقتصاد السياسي وصل إلى مرحلته النهائية. فلا يمكننا أن نعرف ما هي التحديات أو الفرص أو الأفكار الاقتصادية الأخرى التي تلوح في الأفق. إن الاقتصاد الصناعي المعاصر والأنظمة السياسية الاقتصادية التي تحدد معالمه وتديره، جديدة نسبياً، حيث أخذت شكلها خلال القرون الأخيرة، وهي فترة قصيرة جداً في التاريخ البشري. هل يمكننا إذاً أن نتأكد من أنه في عالم التغييرات الاقتصادية السريعة ستظل فرضياتنا في ما يتعلق بالأسواق والملكية والحرية والمساواة، فاعلة على أرض الواقع فترة طويلة؟ الأمر المؤكد هو أن تغييرات جدية في طريقها إلينا.

الفصل الخامس

الأنظمة الديمقراطية

مفاهيم أساسية:

- الديمقراطية سلطة سياسية تمارَس بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المشاركة والمنافسة والحرية.
- هناك تفسيرات متنوعة ومتنافسة حول سبب نشوء الديمقراطية في بعض الحالات وإخفاقها في حالات أخرى.
- قد تختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية جداً بين الديمقراطيات في تركيبها ودرجة سلطتها.
- غالباً ما تُقسَّم الديمقراطيات إلى أنظمة برلمانية ورئاسية وشبه رئاسية.
- وغالباً ما تُقسَّم الأنظمة الانتخابية إلى أنظمة أكثرية وأغلبية ونسبية.

على مدى معظم تاريخ الإنسان، لم يكن الناس منظمين بطريقة تُعَدّ ديمقراطية. كان عدد قليل من الناس قادراً على ممارسة السلطة. لكن خلال القرون الأخيرة، مهدت الثورات والحروب وتفكك الإيديولوجيات المنافسة، مثل الفاشية والشيوعية، الطريق للديمقراطية في كل أرجاء العالم. وقد سعى الزعماء السياسيون والناس إلى المزيد من الحقوق الديمقراطية وحصلوا عليها، من أوروبا الشرقية إلى آسيا ومن أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية فأزاحوا الإيديولوجيات والأنظمة أخرى، بطريقة سلمية أحياناً، وغير سلمية أحياناً أخرى. ومن منظور أولئك الذين يعيشون في مجتمع ديمقراطي، قد يبدو انتشار هذا النظام السياسي أمراً طبيعياً أو حتمياً: فمن لا يريد العيش في ديمقراطية؟ لكن يجب أن نسأل أنفسنا لماذا يجب أن تكون هذه هي الحال. لماذا الديمقراطية شكل مغرٍ أو فعال من

الحكم؟ كيف تعمل الديمقراطية في الواقع؟ هل توفّق الديمقراطية بالتعريف بين الحرية والمساواة في طريقة واحدة، أم تسمح لتركيبات مختلفة من الاثنين؟

الأنظمة الديمقراطية

سيُحاول هذا الفصل الإجابة عن هذه الأسئلة بالتفصيل عبر دراسة أصول الديمقراطية وبناها ونقاط قوتها وضعفها. وسنبدأ بتعريف الديمقراطية ذاتها، ومن ثم أصول الديمقراطية في عالم السياسة المعاصرة. ثم ندرس المؤسسات المتنوعة التي تمثل "الميزات الجيدة" الأساسية في الديمقراطية: المشاركة والمنافسة والحرية. وكما سنرى، لا توجد علاقة واحدة بين هذه الأشياء الثلاثة. حيث تبني الديمقراطيات المختلفة هذه الأسس الثلاثة بطرق مختلفة، في تشكيل الحرية والمساواة وموقع السلطة. فالديمقراطيات أكثر تنوعاً مما يتوقع المرء، وهي ذات حسنات ومساوئ مختلفة. وفي النهاية، سندرس التحديات التي تواجه الديمقراطية حول العالم عندما ننتقل إلى مجموعة الفصول التالية في كتابنا.

تعريف الديمقراطية

قبل أن نمضي قُدماً في فصلنا هذا، يجب أن نحدد مصطلحاتنا. لكلمة *ديمقراطية* دلالة إيجابية ضمنية بالنسبة للكثير من الناس: فالأمور الـ "ديمقراطية" جيدة بذاتها، والأمور "غير الديمقراطية" سيئة بذاتها. لكن، في الحقيقة، هذا بعيدٌ عن الحقيقة الواقعية: فالجامعة مؤسسة غير ديمقراطية، لكن هذا لا يعني أنها سيئة أو غير فعالة بطريقة ما. لكن بسبب رمزية الكلمة، يصف الكثير من الأفراد والمؤسسات أنفسهم أنهم ديمقراطيون، ويُعرفون المصطلح، تبعاً لذلك، بطرق مختلفة جداً. فقد لاحظنا، في الفصل الثالث، على سبيل المثال، أن الديمقراطية، بالنسبة للشيوعيين، تعني المساواة الجماعية لا حرية الفرد. وبلدان، مثل الاتحاد السوفييتي، ترى نفسها ديمقراطيات "حقيقية"، عرفت الديمقراطية بأنها تبرز، بين أشياء أخرى، في تشغيل كل أفراد الشعب وتوفير التعليم للجميع وإزالة الطبقات الاقتصادية. ورأت تلك المجتمعات أن الديمقراطية في الولايات

المتحدة أو أوروبا ليست أكثر من صراع بين نخبة صغيرة. وطبيعي أن ترى البلدان الرأسمالية الأنظمة الشيوعية، التي تخضع لسيطرة حزب واحد وتفتقر إلى الحريات المدنية، أنها أي شيء آخر إلا الديمقراطية. وكما يمكن أن نستنتج من هذا، يستخدم كل طرف معايير مختلفة لتعريف الديمقراطية.

إذن، كيف يمكننا أن نقوم بمقارنات إذا كانت الديمقراطية أمراً يختلف باختلاف الشخص الذي يراها؟ إن إحدى الطرق التي يمكننا أن ننطلق منها هي العودة إلى أصل الكلمة نفسها. تتكون كلمة *ديمقراطية* من الكلمة اليونانية ديموس التي تعني "الشعب عامة" وكلمة *كراتيا* التي تعني " السلطة" أو "الحكم." فالديمقراطية في جوهرها نظام يمتلك الشعب فيه السلطة. وبناءً على هذا المبدأ، يمكن لنا أن نبدأ بتعريف الديمقراطية بأنها نظام يمتلك الشعب فيه السلطة السياسية. وقد يمارس الشعب، بدوره، هذه السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وممارسة السلطة تأخذ عادة ثلاثة أشكال هي: المشاركة، من خلال التصويت أو الانتخابات مثلاً؛ والمنافسة، مثل تلك الجارية بين الأحزاب السياسية؛ والحرية، مثل حرية التعبير أو التجمع. إذن، يمكن تعريف **الديمقراطية** بشكل كامل بأنها سلطة سياسية تُمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال المشاركة والمنافسة والحرية. وقد وصف بعض الباحثين هذه المسائل أنها "نقاط حق النقض" التي يعنون بها تلك الأماكن (أو القوى) في العملية الديمقراطية التي يمكنها أن تعيق أي تغيير في الوضع الراهن.

لكن هذا التعريف ذاتي، حيث أنه يركز بوضوح على حرية الفرد ويشايع الإيديولوجية الليبرالية. وفي الحقيقة، يستخدم باحثون سياسيون كثر المصطلح الأكثر تحديداً **الديمقراطية الليبرالية** للإشارة إلى أنهم يقصدون بالتحديد نظاماً سياسياً يروج المشاركة والمنافسة والحرية. والديمقراطيات الليبرالية متجذرة في إيديولوجية الليبرالية بتأكيدها على حقوق الأفراد وحرياتهم.[1] لكن لا يقتصر وجود الديمقراطية الليبرالية على الأمكنة التي تهيمن فيها الإيديولوجية الليبرالية والنظام السياسي

---

[1] C. B. MacPherson, *The Life and Times of Liberal Democracy* (New York: Oxford University Press, 1977.(

الاقتصادي الليبرالي. فديمقراطيات ليبرالية كثيرة تمتلك أنظمة ديمقراطية اجتماعية تركز على الرفاه الجماعي أكثر من تركيزها على الحقوق الفردية، وتخفف من الحريات الفردية لمصلحة المزيد من المساواة. لكن الديمقراطيات الاجتماعية لا تزال تحترم العقائد الليبرالية الديمقراطية الأساسية المتمثلة بالمشاركة والمنافسة والحرية. والميركانتلية، أيضاً، تركز على دور قوي للدولة وبالتالي على حريات شخصية أقل، لكن هذا لم يمنع دولاً مثل الهند واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية من تطوير مؤسسات ليبرالية ديمقراطية. وفي كل هذه الحالات، نجد الحقوق الأساسية للمشاركة والمنافسة والحرية، وإن بدرجات مختلفة. ويؤثر هذا، بدوره، على درجة استقلالية الدولة وأهليتها.

وفي النهاية، من المهم أن نتذكر ما لا يقال هنا عن الديمقراطية. إن هذا الكتاب لا يسعى إلى القول إن نوعاً معيناً من الديمقراطية، أو حتى الديمقراطية نفسها، هي الطريقة الوحيدة أو حتى الطريقة الأفضل لتنظيم عالم السياسة. فكل ما يقوله هذا الكتاب هو أن الديمقراطية نظام معين من المؤسسات التي تطورت على مرّ الزمن انطلاقاً من الفكر الليبرالي. وعلى كل شخص أن يقرر بنفسه ما إذا كانت الأهداف المحددة التي تضمنها الديمقراطية الليبرالية هي تلك الأهم بالنسبة له، وما إذا كانت هذه الطريقة تخدم المجتمع بشكل أفضل. وسنتحدث أكثر عن هذا الأمر في نهاية هذا الفصل.

أصول الديمقراطية ومصادرها

نملك الآن فهماً لأهم عناصر الديمقراطية، لكن هذا لا يفسر سبب نشوء الديمقراطية ولا من أين جاءت. أولاً، التاريخ: من أين أتت الديمقراطية؟ يمكن إيجاد بعض عناصر المشاركة الديمقراطية في العديد من المجتمعات حول العالم التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. أما جذور المؤسسات والممارسات الديمقراطية الليبرالية فتعود إلى اليونان وروما القديمتين، اللتين أسهمتا في الديمقراطية الحديثة بطرق شتّى.

إن ديمقراطية أثينا وغيرها من الديمقراطيات اليونانية مهمة لأنها توفر الأساس لمفهوم المشاركة العامة. وبالنظر إلى أنها عادة ما كانت موجودة في مجتمعات صغيرة، سمحت الديمقراطية اليونانية

القديمة للمجتمع (باستثناء النساء والأطفال والعبيد) بالمشاركة بشكل مباشر في شؤون الحكومة، واختيار السياسات وصنع القرارات النافذة. وفي هذا المعنى، كان الناس هم الدولة.[1] في المقابل، أسست الإمبراطورية الرومانية مفهوم **الجمهورية** الذي ركّز على **فصل السلطات** داخل الدولة وعلى تمثيل المجتمع من خلال موظفين منتخبين (في معارضة السلطات التي لا يمكن مساءلتها في ملكية ما أو المشاركة المباشرة للناس). وهكذا، بينما تقدم لنا اليونان فكرة السيادة الشعبية، نشتق من روما مفهوم الهيئات التشريعية مثل مجلس الشيوخ. وفي أشكالها الأولى، لا الديمقراطية اليونانية ولا الجمهورية الرومانية يمكن أن تُعرف بأنها ديمقراطيات ليبرالية في معايير الوقت الحاضر. حيث ركزت الاثنتان على عناصر ديمقراطية معينة، لكنهما قيّدتا ذلك في طرق أساسية. وفيما توسّعت الحقوق والمؤسسات السياسية على مرّ القرون، تشابكت الجمهورية والديمقراطية ـ الفكر والممارسات الرومانية واليونانية ـ سوية لتنتجا النظام الديمقراطي الليبرالي الحديث الذي نعرفه اليوم.

قد يقودنا النقاش السابق إلى استخلاص أن تطور الديمقراطية كان خطاً طويلاً لم ينقطع من اليونان القديمة إلى اليوم. لكن ذلك ليس صحيحاً. فالجمهورية الرومانية مختلفة إلى حدّ كبير عن الديمقراطية التشاركية اليونانية وانهارت الاثنتان مع الزمن. ومع ذلك ظهرت المؤسسات والممارسات الديمقراطية مجدداً ببطء، وعلى نحوٍ جدير بالملاحظة أكثر في إنكلترا القرن الثالث عشر. ففي ذلك الوقت أجبر نبلاء إنكلترا الملك جون على توقيع " **الماغنا كارتا**،" وهي وثيقة كبحت حقوق الملك ووضعت الأساس لشكل أول من الهيئة التشريعية، وهي عنصر هام في الجمهورية. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الماغنا كارتا على أن جميع الرجال الأحرار (وكانوا في تلك الفترة الطبقة الأرستقراطية) يجب أن يتمتعوا بالمساواة أمام القانون، وقد هيأ هذا التأكيد المسرح لفكرة الحرية. تنص الماغنا كارتا على:

---

[1] Christopher Blackwell, ed., *Demos: Classical Athenian Democracy*, www.stoa.org/projects/demos/home.

"يجب ألا يُسجَن أي رجل حرّ... أو يُدمَّر بأية وسيلة أخرى... إلا بحكم قضائي قانوني صادر عن أنداده أو بقانون الأرض. ولن نبيع أو نحرم أو نؤخر الحق أو العدالة لأي كان."

تحت الضوء

شكلان للديمقراطية

الديمقراطية المباشرة	يشارك الناس في الحكم وصنع السياسة مباشرة. وجدت تاريخياً في المجتمعات الصغيرة مثل أثينا القديمة
الديمقراطية غير المباشرة	يشارك الناس بشكل غير مباشر من خلال ممثليهم المنتخبين. وهو الشكل السائد للديمقراطية في العصر الحديث.

وعلى الرغم من أن الماغنا كارتا كانت محدودة من جهة أهدافها وتطبيقها، إلا أنها قدمت فكرة أنه لا يوجد أحد، حتى الملك، فوق القانون. ازدهر هذا المفهوم في إنجلترا على مر القرون فيما توسعت الممارسات الديمقراطية ومنحت نسبة أكبر من الناس حقوقها السياسية. وقد أدت محاولات متكررة قامت بها الملكية لتوسيع سلطته إلى مقاومة عنيفة، كان أبرزها الحرب الأهلية الإنكليزية التي اندلعت عام 1642 بين الملك تشارلز الأول والبرلمان، والتي خسرها الملك في النهاية (وخسر رأسه أيضاً). وهكذا كان بروز الديمقراطية في إنجلترا تدريجياً واستغرق قروناً من الزمن.

هل هناك شيء خاص في إنجلترا سمح بازدهار الديمقراطية هناك في المقام الأول؟ كما أشرنا في الفصل الثاني، ظهرت الدول الأوروبية بعد قرون من النزاعات عندما ركّز أمراء الحرب المتنافسون

على ممتلكاتهم ووسعوا سلطتهم. وقد تمتعت إنجلترا في هذا المجال بوحدة مبكرة نسبياً ومزايا دفاعية كونها جزيرة؛ حيث كانت الحاجة للحفاظ على جيش كبير لتوحيد البلاد والدفاع عنها بالنسبة لإنجلترا المنعزلة أقل كثيراً من دول أوروبية كثيرة أخرى. كما إن التجارة في المحيط وفرت عائدات من خلال رسوم الموانئ، ما يعني أن هناك حاجة أقل لدولة قوية تعتصر الضرائب من الناس. فكانت النتيجة النهائية لامركزية نسبية للسلطة وهو ما سهّل حرية الفرد. سيعطي هذا بدوره في النهاية الشكل لأيديولوجيا الليبرالية. وليس من قبيل المصادفة أن الأيديولوجيا التي ركّزت على حرية الفرد والملكية الخاصة ظهرت في مكان كانت الدولة فيه ضعيفة تاريخياً. والأوساط العامة، التي كانت قادرة على أن تكون لها اليد العليا في مواجهة الدولة في المراحل الأولى من التطور السياسي لإنجلترا، تمكنت من كبح محاولات الدولة زيادة سلطتها. وقد مهدت هذه السلطة العامة الطريق لتوسيع الحقوق على مرّ الزمن، التي بلغت أوجها في الديمقراطية الليبرالية الحديثة.[1]

الدمقرطة المعاصرة

تساعدنا هذه الخلفية التاريخية على فهم ظهور الديمقراطية، لكن ذلك لا يُفيد الباحثين في علم السياسة المعاصر كثيراً. يمكننا أن نفهم ما الذي حدث في المملكة المتحدة، لكن لماذا انتشرت الديمقراطية منذ تلك المرحلة في معظم أرجاء أوروبا وليس في الصين؟ لماذا جنوب أفريقيا ديمقراطية، بينما جارتها زيمبابوي ليست كذلك؟ لماذا لم تُمأسِس روسيا الديمقراطية بعد انهيار الشيوعية؟ هناك تفسيرات متنافسة حول انتشار الديمقراطية والمأسسة الديمقراطية، والتي زاد الاهتمام بها أو تقلص من فترة إلى أخرى. يعود السبب في ذلك جزئياً إلى التغييرات الحاصلة في عالم السياسة المعاصرة التي تجبر الباحثين على إعادة تقييم نظرياتهم، لكن ربما يمكن القول إن بعض التفسيرات التي كانت دقيقة في مرحلة معينة، فقدت قوتها التفسيرية مع تغيّر العالم.

---

[1]For details, see Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime"، in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (New York: Cambridge University Press, 1985), pp. 165–191

[illegible]	
القرنان الثامن عشر قبل الميلاد	يضع الحاكم البابلي حورابي مجموعة القوانين الأولى المعروفة
القرن السادس قبل الميلاد	يطاح بالحكم الاستبدادي وتنشأ الديمقراطية الأولى في أثينا
القرن الخامس قبل الميلاد	تنهار الديمقراطية في أثينا بسبب الحرب والأزمة الاقتصادية
القرن الأول قبل الميلاد	يكتب الفيلسوف شيشرون الجمهورية، أو "قضايا الشعب" يرى فيه المجتمع مصدراً هاماً للسلطة السياسية.
القرن الخامس إلى القرن العاشر الميلادي	عصور الظلام الأوروبية: السلطة في أوروبا تتجزأ، شجعت التنافس الشديد بين الحكام وهيأت المسرح لظهور الدولة– الأمة
1215	كتابة وثيقة الماغنا كارتا الإنكليزية، سابقة مبكرة لتأسيس حكم القانون
1646	تؤكد معاهدة وستفاليا حق الدول الأوروبية في اختيار دينها الخاص، وتطبيق مفهوم سيادة الدولة
1689	إقرار قائمة الحقوق في إنكلترة، التي أسست الهيمنة البرلمانية
1690	يكتب الفيلسوف الإنكليزي جون لوك كتابه بحثان في الحكومة، برهن فيه أن وظيفة الحكومة هي أن تحمي "الحق بالحياة والحرية وحيازة الملكية."
1762	يكتب جان جاك روسو العقد الاجتماعي، برهن فيه

	أنه إذا أخفقت حكومة ما في خدمة رعاياها، يمتلك السكان حق الإطاحة بها
1787	دستور الولايات المتحدة وقائمة الحقوق تنظم فصل السلطات والحقوق المدنية
1832-1884	قوانين الإصلاح في المملكة المتحدة توسع حقوق التصويت [illegible]
1893	تمنح نيوزيلندا النساء حق التصويت
1945	هزيمة قوى المحور يقوض الفاشية كخطر على الديمقراطية في أوروبا واليابان
1948	تصادق الأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأمر الذي يعزز الشرعية العالمية لحقوق الإنسان
1989-1991	يتفكك الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يفضي إلى الدمقرطة في روسيا وأوروبا الشرقية
1994	الانتخابات الديمقراطية الأولى في جنوب أفريقيا التي أنهت القيود العرقية على التصويت

التحديث والدمقرطة

تحاول إحدى أهم نظريات نشر الديمقراطية أن تثبت أن الدمقرطة مرتبطة بالتحديث، إن لم تكن نتيجة له. وكما نتذكر من الفصل الأول، ارتبطت الثورة السلوكية في علم السياسة بنظرية التحديث بقوة، التي اعتقدت بأنه كلما أصبحت المجتمعات أكثر حداثة، ستغدو حتماً أكثر ديمقراطية. لماذا؟ تمت الإشارة إلى عوامل عديدة. فالتحديث يرتبط بمزيد من التعليم، وهو ما

يُضعف المؤسسات التقليدية الأكثر قدماً التي شددت على السلطة والتراتبية، والتحديث يرتبط أيضاً بالمزيد من المساواة بين الجنسين وصعود الطبقة الوسطى. باختصار، تشير نظرية التحديث إلى أنه بقدر ما تغدو المجتمعات أكثر تطوراً على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي، ستحتاج وترغب بامتلاك سيطرة أكبر على الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة والدفاع عنها. وفي وجهة النظر هذه، الديمقراطية عملية حتمية تأتي مع التحديث.

لم تعد هذه النظرية تلقى الاستحسان في سبعينيات القرن الماضي بسبب إخفاق الديمقراطية في العديد من دول أمريكا اللاتينية بينما قفز التطور في آسيا إلى الأمام في ظل نظم غير ديمقراطية. وبدا التحديث ليس لا صلة له بها يحدث وحسب، بل قد يؤدي في الواقع إلى زعزعة استقرار مؤسسات موجودة واندلاع العنف السياسي والفشل الديمقراطي (راجع الفصل العاشر). لكن التحديث استعاد رواجه مؤخراً مع موجة التغير الديمقراطي في مناطق مثل أوروبا الشرقية. ولم يعد الباحثون يطرحون مزاعم شاملة بأن التحديث يقود حتماً إلى الديمقراطية. لكن يشير بعضهم إلى أنه يبدو أن التطور الاقتصادي المترافق مع مستوى منخفض من عدم المساواة مرتبط بانتشار الديمقراطية، لأسباب سنناقشها فيما يلي.

النخب والدمقرطة

لاحظنا أعلاه أن نظرية التحديث قد صعدت أهميتها وتدنت وصعدت مجدداً مع مرور الزمن. في الماضي، كانت نظرية التحديث تنطوي على فكرة أن انتشار الديمقراطية هو أمر شبه آلي متى طور المجتمع طبقة وسطى قوية وبلغ مستوى معيناً من المعيشة. لكن إحدى المشكلات المتعلقة بهذه الفكرة أنها لا تقدم تفسيراً للكيفية التي سيحدث فيها التغيير ـ تم تقبل انتشار الديمقراطية كأمر آلي بطريقة ما. لا يفسر ذلك سبب عدم ظهور الديمقراطية في الدول التي ارتفع فيها مستوى المعيشة، مثل دول النفط في الشرق الأوسط. فما الذي يُفسر هذا اللغز؟

قد تكمن إحدى الإجابات عن هذا السؤال بدور أولئك الذين يملكون السلطة، أو النخب

السياسية. خلال العقود القليلة الماضية ركز باحثون كثر، ممن ابتعدوا عن نظرية التحديث، بدلاً من ذلك على الدوافع الاستراتيجية لهؤلاء الذين يملكون السلطة، وعلى ما يدفعهم إلى التشبث بالسلطة أو تسليمها. وقد مال معظم هذا العمل إلى وصف، وليس تفسير، التغيير السياسي. لكن بعضاً من هذه المناظرات الأخيرة التي تم إحياؤها يعتمد على الأفكار السابقة لنظرية التحديث. الأمر المركزي بالنسبة لنظرية التحديث هو فكرة أن الطبقة الوسطى جوهرية لنشر الديمقراطية ـ قطاع كبير من السكان يمتلك الموارد والمعرفة ليرغب بالتقدم ويطالب بحقوقه. وفي المقابل لطالما تحدثت نظرية التحديث عن أن الفقر يمثل عقبة أمام الديمقراطية ـ فحيث يملك الناس القليل، يملكون القليل للقتال من أجله. لكن ليس الفقر ببساطة بل عدم المساواة هو الذي يمكن أن يكون عاملاً أساسياً أيضاً. حيث تكون الثروة الاقتصادية مركزة في أيدي أولئك الذين يملكون السلطة، يكون التغيير السياسي أقل احتمالاً، بما أن التغيير يعني على الأرجح أن أولئك الذين يملكون السلطة لن يخسروا السلطة على الدولة فحسب، بل سيخسرون ممتلكاتهم أيضاً. فلنفكر، على سبيل المثال، بالبلدان التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة، كالنفط، تسيطر عليها الدولة. إذا تنحى هؤلاء الذين يملكون السلطة، فإنهم سيخسرون أيضاً سيطرتهم على مصادر هائلة من الثروة. لكن حيث توزَّع الموارد بشكل أكثر عدلاً بين السكان، فالتغيير السياسي يكون مرجحاً أكثر، بما أن الذين في السلطة لا يملكون الكثير ليخسروه. كانت هذه هي الحال في بريطانيا قديماً، وفي أوروبا الشيوعية حديثاً. باختصار، التطور مهم، لكن طريقة توزيع هذه الثروات قد يصنع فرقاً كبيراً في الأرجحية للتغيير. سنناقش هذا الأمر بمزيد من التفصيل في الفصل التالي الذي يتطرق إلى الأنظمة غير الديمقراطية.

المجتمع والدمقرطة

تؤكد وجهة نظر أخرى لانتشار الديمقراطية ليس على أهمية النخب السياسية بل على السلطة السياسية للمجتمع نفسه. إن النظريات التي تتمحور حول النخبة يمكن أن تعطينا فكرة عن السبب الذي يجعل السياسيين أقل أو أكثر رغبة بتسليم السلطة إلى المجتمع، لكنها لا تشرح لنا سبب مطالبة المجتمع بالسلطة في المقام الأول. وتفسر نظرية التحديث أيضاً كيفية حدوث التغيير في المجتمعات

في اتجاه أكثر توافقاً مع المؤسسات الديمقراطية، لكنها أيضاً لا تقدم تفسيراً واضحاً لماهية العوامل التي تعطي هذه الأفضليات شكلاً. وقد أكد الباحثون الأكثر اهتماماً بدور المجتمع على أهمية المؤسسة العامة، أو ما يسمى **المجتمع المدني** بالتحديد. يمكن تعريف المجتمع المدني بشكل أساسي بأنه الحياة المنظمة خارج إطار الدولة، أو ما سماه الباحث الفرنسي ألكس دي تكفيل "فن الجمعية."[1] ليست هذه الجمعيات منظمات سياسية بالضرورة، لكنها نسيج من المنظمات التي أنشأها الناس للمساعدة على تعريف مصالحهم، مهما تكن: نوادٍ، مجموعات بيئية، جماعات كنسية، فرق رياضية وما شابهها. وما هو مهم هنا هو أنه على الرغم من أن هذه المجموعات قد تكون سياسية بطبيعتها، فهي تخدم كآلة لانتشار الديمقراطية والديمقراطية من خلال السماح للناس بتحديد ما هو مهم بالنسبة إليهم وترويجه والدفاع عما هو مهم لهم. حيثما تمكن المجتمع المدني من ترسيخ نفسه تتم محاولة إثبات أن هناك احتمالاً أكبر لانتشار الديمقراطية، بما أنه يوفر الأفكار والأدوات للحراك والحشد السياسي ـ أدوات الممارسة الديمقراطية الصغيرة الحجم التي سريعاً ما تبدأ بالانتشار. وفي الحقيقة، سرعان ما لاقى مصطلح *المجتمع المدني* نفسه شعبية في الإشارة إلى الحركات التي انطلقت في أوروبا الشرقية خلال سبعينيات القرن الماضي التي نظمت نفسها بشكل مستقل عن الحكم الشيوعي.[2] فحيثما يمكن أن ينشأ الاتحاد المدني، قد يخلق حافزاً قوياً للتغيير الديمقراطي، حتى وإن لم يكن ذلك هدفه الأساسي. وكما هو الحال بالنسبة لنقاشاتنا السابقة، ليس ضرورياً أن يكون هذا متعارضاً مع نظريات التحديث أو النخبة. فقد يُساعد التحديث على تعزيز المجتمع المدني الذي يمكن أن يضغط بدوره على النخبة في سبيل التغيير ـ وهذه النخب قد تقبل أو لا تقبل، يعتمد ذلك على محفزاتها لتفعل ذلك.

---

[1] Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (1840), available at http://xroads .virginia.edu./

[2] Vladimir Tismaneanu, *In Search of Civil Society: Independent Peace Movements in the Soviet Bloc* (London: Routledge, 1990.(

العلاقات الدولية والدمقرطة

ركز نقاشنا حتى الآن في ما يتعلق بانتشار الديمقراطية على المتغيرات الموجودة داخل البلد المعني. لكن هل يمكن لعوامل دولية أن تلعب دوراً أيضاً؟ يمكننا التفكير في بعض الأمثلة المتطرفة، مثل احتلال اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث فرض الحلفاء المحتلون الديمقراطية. مسعى مماثل يجري في هذه الأيام في العراق. لكن يعتقد الباحثون أيضاً أن الجماعة الدولية تلعب دوراً بطرق أقل وضوحاً. فيمكن أن يأتي التحديث نتيجة الاستثمار الأجنبي والعولمة والتجارة، التي يمكن أن تدفع الديمقراطية قُدماً. وقد تُفضّل النخب أيضاً انتشار الديمقراطية نتيجة لضغوط أو حوافز دولية. فعلى سبيل المثال، يشير بعضهم إلى أن مأسسة الديمقراطية في أوروبا الشرقية جاءت جزئياً نتيجة لأن الديمقراطية كانت شرطاً مسبقاً للعضوية النهائية في الاتحاد الأوروبي. وفي الحالات التي لم يكن من المرجح فيها الوصول إلى ذلك، كما هو الحال بالنسبة للعديد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ساد النظام الاستبدادي والنزاع.

يمكن أن يقوى المجتمع المدني أيضاً من خلال انتقال الأفكار عبر الحدود من خلال التعليم ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وربما يعتمد النفوذ الذي يتمتع به المجتمع الدولي على عدد من العوامل، بما فيها درجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي ودرجة اعتماده عليه. إن العزلة التي تعيش فيها كوريا الشمالية تعني أن التواصل ضئيلٌ جداً بين مجتمعها والعالم الخارجي. أما الحجم الهائل للموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الصين، فيعني أن المجتمع الدولي لا يملك أدوات كثيرة يمكنه أن يستخدمها للدفع باتجاه التغيير.

الثقافة والدمقرطة

ستكون حجتنا الأخيرة مألوفة. فقد تحدثنا في الفصل الثالث عن فكرة الثقافة السياسية، التي تعني بشكل رئيس حجة أن هناك اختلافات في المؤسسات المجتمعية ـ القواعد والقيم ـ التي ترسم مشهد الحراك السياسي. قد تؤثر الثقافة السياسية على الأفضلية المتعلقة بأنواع معينة من السياسات،

بالإضافة إلى العلاقة الخاصة بين الحرية والمساواة. ويذهب بعض الباحثين بهذه الفكرة إلى أبعد من ذلك بكثير، ويحاولون أن يثبتوا أنه يوجد في الأصل ثقافة للديمقراطية. قد يكون ذلك نتيجة التحديث، حيث تفسح المؤسسات الأكثر قدماً الطريق أمام مفاهيم الحرية الفردية والمواطنة الحديثة. لكن هذه المفاهيم التي قد تكون أكثر قدماً، تنبثق من أسس تاريخية ودينية وفلسفية. ومن وجهة النظر هذه، يمكن القول، على سبيل المثال، ليس التحديث ما يفضي إلى النزعة الفردية والديمقراطية، بل الثقافة الديمقراطية والفردية الغربية هي التي أعطت دفعة للعصرنة. في المقابل، قد تزدري ثقافات مجتمعات أخرى الاستقلالية الفردية، وهو ما يجعل بناء ديمقراطية ليبرالية صعباً. وبهذا المنطق، إذن، ليست الديمقراطية نتيجة نهائية لسلسة من العمليات التاريخية، بل تمثل قيمة ثقافية تتطور وتتمأسس على مدى فترة طويلة من الزمن، لترسم وجهات نظر المجتمع وأولئك الذين يتربعون على السلطة. إذا كانت هذه الأطروحة صحيحة، يتقلص احتمال انتشار الديمقراطية كلما ابتعدنا عن الغرب، وأن دولاً مثل الصين وروسيا وإيران التي، على الرغم من استمرارها في التحديث وتنظيم مجتمعاتها وترسيخ علاقاتها الدولية، ستظل ممتنعة على التغيير الديمقراطي. وكما ناقشنا في وقت سابق، تجعل هذه الحجج الكثير من الباحثين غير مرتاحين لأن اختبارها صعب وتتسم بطابع نمطي وعنصري. كما أنها ذات سجل تاريخي مشكوك فيه، فمنذ مدة ليست طويلة، كان يُنظر إلى ثقافات تهيمن عليها الكاثوليكية الرومانية مثل اسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية أنها غير مرجحة للدمقرطة، إلى أن تم ذلك فعلاً. لكن هذا لا يعني أن تلك الحجج لم يكن لها رواج، حتى في أوساط المؤيدين للأنظمة غير الديمقراطية الذين يحاولون أن يثبتوا أن لا مكان للديمقراطية "الغربية" في مجتمعهم. وسنتحدث عن هذا بمزيد من التفصيل في الفصل التالي في الحديث عن الأنظمة غير الديمقراطية.

لنلخص ما ورد، هناك تفسيرات عديدة عن سبب انتشار الديمقراطية في بعض الحالات وليس في غيرها. ففي حين يميل كل باحث إلى تفضيل أحد تلك التفسيرات على غيره، نرى أن معظمها، إن لم يكن كلها، يمكن دمجه سوية. فالتحديث يمكن أن يعد المسرح للحراك والوعي السياسي، الذي يمكن أن يجد التعبير التنظيمي المناسب له في المجتمع المدني. وقد تتأثر النخبة بالظروف الاقتصادية

السائدة داخل البلاد والإغراءات أو العقوبات الدولية. وحتى الثقافة، قد تشجع نوعاً معيناً من الأفكار التي يمكن أن تساعد على تحفيز الديمقراطية أو إعاقتها. وفي النهاية، يمكن أن يعني التغيير في الأوضاع الداخلية والدولية أن ما يقود إلى الديمقراطية الآن مختلف عن أصوله في الماضي وعمّا يمكن أن يثيره في المستقبل. فعالم السياسية ليس كقانون الجاذبية الذي لا يتغير باختلاف الزمان والمكان.

مؤسسات الدولة الديمقراطية

لدينا الآن فهم للتعريف الأساسي للديمقراطية الليبرالية وبعض التفسيرات لكيفية نشوئها في الماضي والحاضر. وفي ما يلي ينبغي أن ننفق بعض الوقت في دراسة كيف نشأت المؤسسات الديمقراطية في الواقع العملي. وكما سنرى، تتنوع المؤسسات الديمقراطية الليبرالية تختلف كثيراً. فتختلف الهيئات التشريعية والتنفيذية جداً من دولة إلى أخرى، سواء كان ذلك بالمقارنة في ما بينها أو ما يخص العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية. أما السلطة القضائية فيختلف الدور الذي تلعبه في العملية الديمقراطية أيضاً. هناك تنوعات هائلة في أصناف وأعداد الأحزاب السياسية، ويشكل العدد الكبير للأنظمة الانتخابية المطبقة في كل أرجاء العالم ذلك جزئياً. وحتى ما نعتبره حقوقاً مدنية وحريات مدنية أساسية يختلف كثيراً فما يُعدّ حقاً ديمقراطياً أساسياً في واحدة من الديمقراطيات الليبرالية يُقيَّد في ديمقراطية أخرى. لا توجد طريقة واحدة، أو طريقة صحيحة، لبناء ديمقراطية ليبرالية. فحالما يتم العمل بالمبادئ الأساسية للمشاركة والمنافسة والحرية، سيكون هناك تنوع هائل. ومقارنة هذه المؤسسات لا يُساعدنا على فهم عالم السياسة خارج نظامنا فحسب، بل يمكننا من تقييم مزايا وحدود نظامنا الديمقراطي الخاص. فلنلقِ نظرة إلى بعض الاختلافات الأساسية في هذه المؤسسات قبل أن ندرس مجموعة من أكثر تشكيلات المؤسسات الديمقراطية الليبرالية شيوعاً.

السلطة التنفيذية: رئيس الدولة ورئيس الحكومة

نبدأ بالهيئة الأهم في أية دولة، الهيئة التنفيذية، التي تطبق قوانين وسياسات الدولة. عندما نفكر بهذه الهيئة، ما يتبادر إلى ذهننا غالباً هو شخص واحد مسؤولٌ عن قيادة الدولة ووضع خطة العمل

الوطنية، بالإضافة إلى قيادة السياسة الخارجية وشغل منصب القائد العام للجيش في حالة اندلاع حرب. لكن في الواقع، تتكون الهيئة التنفيذية من دورين متمايزين. الدور الأول يلعبه **رئيس الدولة**، وهو دورٌ يرمز إلى الشعب ويمثله داخلياً ودولياً، ويُجسد ويصيغ أهداف النظام. وتعتبر السياسة الخارجية وقرار خوض الحرب من الأدوار التي تقع ضمن مهام رئيس الدولة في بعض الأحيان. وفي المقابل، دور **رئيس الحكومة** هو التعامل مع كل ما له علاقة في تسيير شؤون الدولة اليومية، مثل صياغة السياسات وتنفيذها، إلى جانب مجلس الوزراء المكون من وزراء آخرين أوكلت إلى كل منهم مهمة صياغة سياسة في مجال معين (مثل وزير الشؤون الخارجية ووزير الزراعة). إذن التمييز بين الاثنين يدور حول مسائل الإدارة المباشرة للسياسة ووظائف دولية ورمزية. يعود هذا التمييز بين الدورين إلى الأيام التي كان الملوك فيها يتولون السلطة على رعاياهم، تاركين المجال أمام أشخاص آخرين لحكم البلاد.

تختلف الدول في المدى الذي تجمع فيه أو تفصل بين هذين الدورين. عادة ما يُشار إلى رؤساء الحكومات بأنهم رؤساء الوزراء: هم يخدمون باعتبارهم السلطة التنفيذية الرئيسة على الوزراء الآخرين في مجلس وزرائهم. وقد يضطلعون بهذه المسؤولية إلى جانب رئيس الدولة الذي قد يكون ملكاً أو رئيساً. وقد تجمع الدولة بين الدورين، كما في الولايات المتحدة الأمريكية. ويختلف توازن القوة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة من دولة إلى دولة كما سنرى بعد قليل.

السلطة التشريعية: ذات المجلس الواحد أو ذات المجلسين

يُنظر إلى الهيئة التشريعية عادة باعتبارها الهيئة التي تتم فيها دراسة السياسات الوطنية ومناقشتها، وتوكل إليها مهمة صناعة التشريعات أو على الأقل إصدارها. وكما هو الحال بالنسبة للهيئة التنفيذية، تتنوع الهيئات التشريعية بحسب قوتها السياسية وهيكلها، مع فارق رئيس هو ما إذا كانت مكونة من أنظمة **المجلس الواحد أو المجلسين**. كما يمكن الحدس من اسميهما، أنظمة المجلسين

تمتلك مجلسين للتشريع، مثل النواب والشيوخ في حين يمتلك نظام المجلس الواحد هيئة تشريعية واحدة. عادة ما تكون الدول الصغيرة ذات أنظمة من مجلس واحد، على الرغم من أن معظم الديمقراطيات الليبرالية تكون عادة ثنائية المجلس. تعود جذور النظام الذي يضم مجلسين تشريعيين إلى إنكلترا في الحقبة ما قبل الديمقراطية ودول أوروبية أخرى، حيث تم تأسيس مجلسين أو أكثر لخدمة مصالح فئات اقتصادية مختلفة. وحتى عندما انهزمت الإقطاعية أمام الديمقراطية الليبرالية، بقي نظام المجلسين التشريعيين قائماً، لسببين رئيسين. السبب الأول هو أن المجلس الأعلى في بعض الدول حافظ على عمله كمدقق على المجلس الأدنى، الأمر الذي كان غالباً ما يعكس الخوف من وجود مجلس أدنى منتخب ذو شعبية وقريب جداً من المزاج السائد للشعب، قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات متسرعة. ولهذا فإن المجلس الأعلى غالباً ما يُعدّل أو يرفض تشريعات صادرة عن المجلس الأدنى. ويمكن أن يرى المرء هذا الاختلاف في فترة تولي المناصب: حيث غالباً ما يبقى أعضاء المجلس الأعلى في مناصبهم فترات أطول من أعضاء المجلس الأدنى. العامل الآخر المتعلق بذلك هو الفيدرالية، حيث عادة ما تعتمد الدول الفيدرالية على مجلس أعلى لتمثيل المصالح المحلية، بأعضاء قادرين مراقبة التشريعات لاسيما تلك المتعلقة بالسياسات المحلية. وفي بعض الحالات يمكن للمشرعين المحليين أن يُعينوا أو ينتخبوا أعضاء المجلس الأعلى، وهو ما يعكس مجدداً وجود رغبة في تدقيق ما يقوم به مجلس أدنى منتخب بشكل مباشر. وحتى عام 1913، كان مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية يُنتخب بطريقة غير مباشرة من مجالس تشريعية محلية. لكن هناك الكثير من الأنظمة الديمقراطية الليبرالية غير الفيدرالية التي تملك مجلسين تشريعيين. قد تملك الهيئات التشريعية سلطة كبيرة على السلطة التنفيذية، فتخدم كمحرك أساسي في السياسة أو التشريع، أو تأخذ مقعداً خلفياً بالنسبة للسلطة التنفيذية. علاوة على ذلك، تختلف السلطة النسبية بين المجلس الأعلى والأدنى من دولة إلى أخرى ومن مسألة إلى أخرى، على الرغم من أن المجلس الأعلى عادة ما يكون أضعف من المجلس الأدنى.

تحت الضوء

فروع الحكومة

الفرع	الوظائف، الخصائص، السلطات
التنفيذي	رئيس الدولة/ رئيس الحكومة أنظمة برلمانية، رئاسية، شبه رئاسية طول فترة الحكم قد تكون مثبتة (رئيس الجمهورية) أو غير مثبتة (رئيس الوزارء).
التشريعي	سنّ القوانين مجلس أو مجلسان
المحكمة الدستورية	تحدد دستورية القوانين والمراسيم المراجعة القضائية (مجردة وملموسة)

السلطة القضائية: مراجعة ملموسة ومجردة

تعد السلطة القضائية المؤسسة الرئيسة الأخيرة ذات الأهمية المركزية في الديمقراطيات الليبرالية. تعتمد جميع الدول على القوانين كوسيلة لتحديد السلوك ولسن قوانين اللعبة السياسية. وفي صلب هيكل القوانين هذا يوجد الدستور، الذي هو التعبير الجوهري عن النظام والمبرر للتشريعات التالية وسلطات الهيئة التنفيذية والتشريعية واللاعبين السياسيين الآخرين. في الأنظمة غير الديمقراطية، قد لا يكون هناك نفوذ كبير للدستور، حيث تتصرف الدولة بالطريقة التي تراها مناسبة. لكن في الديمقراطيات الليبرالية، تعد السلطة الدستورية أساسية في الحفاظ على ما نطلق عليه اسم حكم *القانون* ـ الذي يعني سيادة القانون على الناس والمسؤولين المنتخبين، ونتيجة لذلك تعد المؤسسات القضائية مكونات هامة لدعم القانون والمحافظة على التقيد بالدستور.

لكن كما هي الحال بالنسبة للسلطات التنفيذية والتشريعية، ثمة تنوع كبير في السلطات القضائية عبر الديمقراطيات الليبرالية ـ ليس ببساطة فيما يتعلق بمجال القوانين بل أيضاً بطريقة تفسيرها ومراجعتها. يوجد في معظم (ليس في جميع) الديمقراطيات الليبرالية نوعٌ من **المحكمة الدستورية** التي توكل إليها مهمة ضمان توافق التشريعات مع الدستور. لكن السلطات التي تتمتع بها هذه المحاكم تختلف كثيراً. تخدم في بعض الحالات كمحاكم استئناف، ما يعني أن القرارات الصادرة عن المحاكم الأدنى يمكن استئنافها إلى هذه المحكمة العليا. وبهذا تتحول المحاكمات إلى مصدر هام للتفسير الدستوري. في دول أخرى، لا تملك المحاكم الدستورية مثل هذه السلطة أو القدرة على العمل بشكل مستقل عن النظام القضائي. وفي هذا المجال يمكن القول تختلف المحاكم الدستورية في سلطاتها الخاصة **بالمراجعة القضائية**، وما إذا كانت تلك السلطات ملموسة أم مجردة، أم الاثنتين معاً. ففي حالة **المراجعة الملموسة**، لايمكن للمحاكم أن تدرس دستورية التشريع إلا عندما تثيرها قضية تنظر فيها محكمة. أما في **المراجعة المجردة**، فقد تصدر المحكمة الدستورية حكماً حول تشريع ما من دون قضية تنظر فيها محكمة، وحتى قبل أن يتم تطبيق القانون. وقد تمارس المحاكم إحدى هاتين السلطتين أو الاثنتين، بدرجات مختلفة من السلطة. كما تختلف المحاكم في تعيين قضاتها ومدة بقائهم في مناصبهم، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في درجة استقلاليتهم وتسييسهم.

نماذج الديمقراطية: أنظمة برلمانية ورئاسية وشبه رئاسية

بعد أن استعرضنا مؤسسات الدولة، فلندرس الاختلافات الرئيسة في كيفية بناء هذه المؤسسات في ما يخص علاقتها بعضها ببعض.

الأنظمة البرلمانية

يمكن أن توجد **الأنظمة البرلمانية** في معظم الديمقراطيات حول العالم. تتكون الأنظمة البرلمانية من عنصرين رئيسين: الأول هو رئيس الوزراء ومجلس وزرائه (المكون من الوزراء الآخرين الذين يُشكلون الحكومة) الذين يأتون من السلطة التشريعية. أما الثاني فهو السلطة التشريعية هي أيضاً

الأداة التي تنتخب رئيس الوزراء وتقيله من منصبه. وفي هذه الحالات، هناك تقسيم للسلطة بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، مع معظم السلطات في يد رئيس الحكومة (رئيس الوزراء). في المقابل، قد يكون رئيس الدولة ملكاً أو رئيساً منتخباً بشكل مباشر، أو اختارته الهيئة التشريعية، أو ورث منصبه. وعادة ما تكون السلطات التي يتمتع بها ليست أكثر من كونها فخرية، لاسيما في حال الملَكِيّات. وقد يحتفظ رؤساء الدولة بسلطات احتياطية، مثل القدرة على رفض تشريع ما إذا اعتبر أنه يُعارض الدستور. وحتى في حالات كهذه، فإن سلطات الرئيس أو الملك لا تتم ممارستها إلا نادراً.

يُنتَخَب رئيس الوزراء في الهيئة التشريعية، ولهذا يعكس توازن السلطة بين الأحزاب في الهيئة التشريعية. وعادة ما يكون هو رئيس الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد في المجلس الأدنى. وفي الحقيقة، في معظم الأنظمة البرلمانية يملك رئيس الوزراء في الوقت نفسه مقعداً في المجلس التشريعي الأدنى، كما هي الحال بالنسبة لبقية أفراد مجلس الوزراء. ويعني هذا الارتباط الوثيق بين رئيس الوزراء والهيئة التشريعية أنه في الوقت الذي يوجد فيه فصل للسلطات أو المسؤوليات، تقصر الهيئتان التنفيذية والتشريعية بوظيفة "الرقابة والتوازن"، بما أن رئيس الوزراء يستقي سلطاته من أعضاء مجلسه في الهيئة التشريعية. لكن في حال عدم امتلاك الحزب الأكبر في الهيئة التشريعية، للأغلبية، فعادة ما يقتضي ذلك تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب آخر أو أكثر. ونتيجة لذلك سيكون رئيس الوزراء من الحزب الأكبر، بينما يأتي أعضاء مجلس الوزراء من أحزاب الائتلاف. ومن الممكن أيضاً أن يُشكل الحكومة ائتلاف من أحزاب صغيرة تختار رئيس وزرائها، وفي الواقع تقصي الحزب الأكبر مادام أنه يفتقر إلى الأغلبية. يجب أن نتذكر في هذا السياق الاختلاف الكبير بين الأغلبية والأكثرية. حيث يمكن لحزب يملك الأغلبية في الهيئة التشريعية أن يختار رئيس وزرائه ووزراءه الآخرين دون اهتمام كبير بالأحزاب الأخرى. لكن إذا كان الحزب الأكبر يملك الأكثرية فقط (أي الحصة الأكبر، مقارنة بالأغلبية التي تعني حصوله على أكثر من 50 في المئة من المقاعد)، فسيحتاج إلى دعم تعاون أحزاب أخرى لدعم رئيس وزرائه وإبقائه في السلطة.

وبالعودة إلى العنصرين الأساسيين في الأنظمة البرلمانية، من المهم الإشارة إلى أنه في هذه الأنظمة

لا ينتخب الناس زعيم بلدهم بشكل مباشر. تترك هذه المهمة للأحزاب. وما يرتبط بذلك ويوازيه في الأهمية هو أنه بما أن رؤساء الوزراء لا يُنتخَبون بشكل مباشر، فإن الفترة التي يبقون فيها في مناصبهم غير محددة. حيث يقوم المشرعون بإجراء انتخابات منتظمة، لكن رؤساء الوزراء يستمرون في مواقعهم مادام بإمكانهم الحصول على دعم حزبهم وحلفائه. ونتيجة لذلك يمكن أن يبقى رؤساء الوزراء في مناصبهم لسنوات عديدة، فقد شغل توني بلير منصب رئيس وزراء بريطانيا لعقد من الزمن. لكن في الجانب الآخر، يمكن عزلهم من مناصبهم بسهولة نسبياً من خلال ما يُطلق عليها **تصويت حجب الثقة**. فعادة ما تحتفظ البرلمانات بحقها في إقالة رئيس الوزراء في أي وقت ببساطة من خلال التصويت لحجب الثقة. فإذا نتج عن هذا التصويت عدم حصول رئيس الوزراء على دعم الأغلبية، فإن هذا سيؤدي إلى إسقاط الحكومة. وبالاعتماد على الدستور، فإن هذا قد يدفع باتجاه إجراء انتخابات وطنية جديدة، أو ببساطة البحث عن رئيس وزراء جديد في صفوف الأحزاب. وحتى في ظل عدم وجود طلب بالتصويت لحجب الثقة، عادة ما يتمتع رؤساء الوزراء بحق طلب إجراء انتخابات، وهو ما يمنحهم سلطة توقيت انتخابات عندما يعتقدون أن ذلك سيخدم مصالح حزبهم بطريقة أفضل.

وفي الأنظمة البرلمانية، غالباً ما تأخذ الهيئتان التشريعية والقضائية مقعداً خلفياً أيضاً بالنسبة لرئيس الوزراء، الذي يعد، إلى جانب مجلس وزرائه، المحرك الأساسي للتشريع والسياسات. إن دور البرلمان، لاسيما عندما يتمتع رئيس الوزراء بأغلبية فيه، غالباً ما يكون محدوداً بمناقشة السياسات التي يعرضها عليه مجلس الوزراء. أما المجلس التشريعي الأعلى، فعادة ما يكون دوره صغيراً في اختيار أو تغيير رئيس الوزراء. كما أن سلطاته في رفض التشريعات، غالباً ما يكون المجلس الأدنى قد اتخذها. وفيما يتعلق بالأنظمة القضائية، فعادة ما تكون ضعيفة كثيراً جداً في ظل هذه الظروف. يوجد قاعدة تعارِض مفهوم "الرقابة والتوازن"، لصالح تركيز السلطة كوسيلة لامتلاك استقلالية سياسية أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اندماج السلطات بين رئيس الوزراء والمجلس التشريعي الأدنى، وضعف المجلس التشريعي الأعلى، يعني أن هناك فرصاً أقل لظهور أزمات دستورية حقيقية يمكن أن تقوّي المحاكم الدستورية. وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الدولة والمجلس

التشريعي الأعلى يملكان، في بعض الحالات، سلطات معينة في مجال المراجعة الدستورية، وهو ما يحدّ أكثر من سلطة الهيئة القضائية. ولهذا، فقد كان هناك توجه خلال العقدين الماضيين نحو محاكم دستورية أكثر قوة في الأنظمة البرلمانية. وقد يكون ذلك استجابة للقوة المتعاظمة لرؤساء الوزراء أنفسهم، الذين أصبحوا شخصيات مهيمنة أكثر بينما أصبحت الدول أكثر تعقيداً. وقد يكون ذلك نتيجة لتعاظم مكانة القانون الدولي أيضاً، مثل المعاهدات التي تتطلب تفسيرات قضائية.

تحت الضوء

الأنظمة البرلمانية والرئاسية وشبه الرئاسية

النموذج	السلطات والعلاقات التنفيذية
البرلماني	يمتلك رئيس الوزراء الذي ينتخب بشكل غير مباشر السلطة كرئيس للحكومة. يدير مجلس الوزراء. يصيغ التشريعات والسياسات الداخلية والدولية. يخدم لفترة محدودة، ويمكن أن يقال بتصويت حجب الثقة. رئيس الدولة (رئيس جمهورية أو ملك) منصب شكلي إلى حد كبير.
الرئاسي	يمتلك رئيس الجمهورية الذي ينتخب مباشرة معظم السلطة التنفيذية كرئيس للدولة والحكومة. يدير مجلس الوزراء، يضع التشريعات والسياسات المحلية والدولية. يخدم لفترة محدودة، ولا يمكن إقالته من منصبه بسهولة.

شبه الرئاسي	يتشارك رئيس الجمهورية الذي ينتخب مباشرة ورئيس الوزراء الذي ينتخب بشكل غير مباشر السلطة. يساعد رئيس الجمهورية على وضع السياسة بينما ينفذها رئيس الوزراء. يدير رئيس الجمهورية السياسة الخارجية. أي المنصبين يمتلك سلطة أكثر يعتمد على البلد.

الأنظمة الرئاسية

يمثل النظام الرئاسي أقلية ضمن الأنظمة الديمقراطية حول العالم. يتم، في هذه الحال، انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب ليشغل منصبه مدّةً محددة ويمتلك سيطرة على مجلس الوزراء والعملية التشريعية. وعادة ما يتم دمج منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة في موقع الرئاسة. ونرى هنا اختلافاً كبيراً بين البرلماني **والنظام الرئاسي**. ففي الأول، يأتي رئيس الوزراء ومجلسه من الهيئة التشريعية ويجب أن يتمتع بدعم الأغلبية حتى يبقى في منصبه. كما إن المدة التي يبقى خلالها في منصبه، تحكمها هذه العلاقة الدقيقة، وبينما يحدد الدستور موعد الانتخابات، إلا أنه يمكن الدعوة إلى إجرائها من خلال تصويت لحجب الثقة، أو بقرار من رئيس الوزراء. ولكن في الأنظمة الرئاسية، يشغل الرئيس والهيئة التشريعية فترة محددة، عادة ما تكون ما بين أربع إلى سبع سنوات. ولا يكون تغيير موعد الانتخابات أمراً سهلاً. ولا يمكن تغيير الرئيس أو الهيئة التشريعية بطريقة تشبه التصويت بحجب الثقة. ولا يفقد المسؤولون المنتخبون مناصبهم إلا في حال ارتكابهم مخالفات محظورة.

إن الطريقة التي تؤثر فيها هذه العلاقة المؤسساتية على الحكومة عميقة جداً. أولاً، باعتبارهم أفراداً منتخبين بشكل مباشر، يستطيع الرؤساء الاستفادة من الدعم الشعبي بطريقة لا يمكن أن يقوم بها عضو من الهيئة التشريعية، أو حتى رئيس الوزراء. فالرئيس وحده هو القادر على القول إنه منتخب من الشعب في انتخابات وطنية خاصة بفرد واحد (حتى وإن كانت الحقيقة الواقعية أكثر تعقيداً من هذا). ثانياً، نتيجة للاندماج بين رئيس الدولة والحكومة، فإن الرئيس هو الذي يملك القرار والحكم، وهو رمز وطني هام، ويشرف على السياسات أيضاً. ثالثاً، يمكن للرئيس أن يختار الوزراء، الذين قد لا يكون الكثيرون منهم أو جميعهم أعضاء في الهيئة التشريعية. وبعكس رئيس الوزراء، لا يحتاج إلى الاهتمام بأن يعكس تركيب الوزارة القيادة العليا في حزبه. ولا يهتم الرئيس بأمر تشكيل حكومة ائتلافية. فبما أن الرئيس ينتخَب بشكل مباشر، لا تملك أحزاب الأقلية سيطرة مؤثرة على الحكومة. رابعاً، وهذا مرتبط بالسابق، لا تراقب الهيئة التشريعية سلطة الرئيس بشكل مباشر، والعكس صحيح. فلا يملك أيٌ منهما القدرة على إلغاء الآخر، وهو ما يخلق فصلاً أكبر للسلطات بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية. من المرجح أن يؤدي هذا الفصل للسلطات إلى نوع من "الرقابة والتوازن" وحكومة مقسمة. فقد يكون الرئيس والأغلبية في الهيئة التشريعية من أحزاب مختلفة، وحتى عندما يكونان ن من حزب واحد، فإن فصل هذه المؤسسات يعني مزيداً من الاستقلالية لكل منهما. ويمكن للرئيس والهيئة التشريعية أن يصطدما حول تشريع معين ويراقب كل منهما الآخر بطريقة غير معتادة في النظام البرلماني. وقد يؤدي النظام الرئاسي في الحقيقة إلى إضعاف الأحزاب السياسية بسبب اهتمام قياداتها بالفوز بمنصب وطني واحد، مقابل العمل في صفوف الحزب بغية الوصول في النهاية إلى قمة القيادة بأمل الفوز بمنصب رئيس الوزراء. وأخيراً، قد يُمهد النزاع بين هيئة تشريعية مستقلة ورئيس البلاد، بدوره، الطريق لسلطة قضائية أكثر فاعلية، بسبب انخراطها في نزاعات بين الرئيس والهيئة التشريعية، كما كان عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. يوجد عدد قليل نسبياً من الديمقراطيات الرئاسية في العالم، وتعتبر الولايات المتحدة من الأمثلة التي كثيراً ما يتم الاستشهاد بها. وهذا النظام شائعٌ في أمريكا اللاتينية أيضاً.

الأنظمة شبه الرئاسية

النموذج الآخر هو مزيج جدير بالاهتمام من النظامين البرلماني والرئاسي وأصبح أكثر انتشاراً خلال السنوات الخمسين الأخيرة (رغم أنه لا يزال أقل انتشاراً من النظامين البرلماني والرئاسي). تقسم السلطة في هذا النموذج بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، فيمتلك السلطة كلٌّ من رئيس الوزراء ورئيس دولة منتخب بشكل مباشر. يشغل الرؤساء منصبهم هنا فترةً ثابتة، بينما يظل رئيس الوزراء خاضعاً لثقة الهيئة التشريعية، وفي بعض الحالات، لثقة الرئيس أيضاً. ويعتمد كم السلطة التي يتم تقاسمها بين هذين المنصبين على البلد. وفي بعض الحالات، يظل رئيس الوزراء بعيداً نسبياً عن رئيس الجمهورية الذي يُمارس سلطات هامة، ولكن سيطرته على رئيس الوزراء تكون محدودة. وفي حالات أخرى، يخضع رئيس الوزراء لرقابة كل من الهيئة التشريعية ورئيس الجمهورية، وهو ما يعطي هذا الأخير سلطة أكبر في ما يتعلق باختيار وتنحية وفعالية رئيس الوزراء. وفي كلتا الحالين، يملك رئيس الجمهورية سلطة مستقلة عن الهيئة التشريعية، ولكنه، في الوقت نفسه، يشترك بسلطاته مع رئيس الوزراء.

غالباً ما تعكس الأنظمة شبه الرئاسية التمييز القديم بين "امتلاك السيادة" و"الحكم" الذي كان سائداً في ظل الملكية. فغالباً ما يرسم رؤساء الجمهوريات السياسات، وينتظرون من رؤساء وزرائهم تحويل أفكار السياسات هذه إلى تشريعات وضمان إقرارها. كما يضطلع الرؤساء بدور قيادي في السياسة الخارجية ويشغلون منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ويمثلون البلاد في العلاقات الدولية. الأنظمة شبه الرئاسية الأكثر شهرة، كما في فرنسا، تضع سلطات واسعة تحت تصرف الرئيس، فيما يلعب رئيس الوزراء دوراً داعماً. ويتنوع دور السلطة القضائية في الأنظمة شبه الرئاسية أيضاً. وغالباً ما تكون استقلالية المحاكم الدستورية محدودة، لأن الرئيس هو الذي يُعينها. لكن في الوقت نفسه، النزاعات بين الرئيس ورئيس الوزراء، والافتقار إلى الوضوح حول السلطات التي تملكها السلطة التنفيذية، أدى في بعض المناسبات إلى خلق فرص تكون فيها للسلطة القضائية مجالٌ أكبر للسلطة القضائية ـ وفي بعض الحالات منع ذلك فعلياً ظهور الأنظمة شبه الرئاسية، من خلال التأكيد على أن السلطات مناطة برئيس الحكومة وليس رئيس الدولة. ومنذ انهيار الشيوعية،

انتشرت الأنظمة شبه الرئاسية في عدد من الدول السوفييتية السابقة، أبرزها روسيا، كما أنها تسود في بعض دول آسيا (مثل كوريا الجنوبية وتايوان).

الأنظمة البرلمانية والرئاسية وشبه الرئاسية: الحسنات والسيئات

بعد أن درسنا هذه الأنظمة الثلاثة، يبدو من المنطقي أن نسال أنفسنا عن النظام الأفضل للحكم. وكما سيتبادر إلى ذهنكم فوراً، يتوقف هذا على ما نعنيه بكلمة "الأفضل"، فكل نظام يمتلك مزايا ومساوئ. وبالنظر إلى هذا، قدّم الباحثون بعض الحجج حول مدى فاعلية وديمقراطية واستقرار هذه الأنظمة.

تحت الضوء

الأنظمة البرلمانية والرئاسية وشبه الرئاسية

النموذج	المزايا والمساوئ
البرلماني	المزايا: لدى رئيس الوزراء الثقة بأنه يستطيع أن يقر التشريع. ويمكن إقالة رئيس الوزراء أيضاً من خلال السلطة التشريعية بتصويت على حجب الثقة. المساوئ: الناس لا ينتخبون رئيس الوزراء مباشرة ويشعر الناس أنهم أقل رقابة على السلطة التنفيذية وتمرير التشريعات.

الرئاسي	المزايا: ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة ويستطيع أن يعتمد على التفويض الوطنى ليضع التشريعات وينفذها. المساوئ: رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية قد تتحكم بها أحزاب مختلفة، ما يفضى إلى تقسيم الحكومة. المنصب لا يسمح بمشاركة السلطة، ورئيس الجمهورية لا يمكن أن يقال من منصبه بسهولة.
شبه الرئاسي	المزايا: يتشارك رئيس الجمهورية الذي ينتخب مباشرة ورئيس الوزراء الذي ينتخب بشكل غير مباشر في السلطة والمسؤوليات. ينشئان معاً تفويضاً عاماً (رئاسة الجمهورية)، ومنصب غير منتخب مباشرة قد يكون مدعوماً بائتلاف من الأحزاب (رئيس الوزراء). المساوئ: النزاع ممكن بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية على السلطات والمسؤوليات.

يشير مؤيدو الأنظمة البرلمانية إلى اندماج السلطة بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية بأنه النظام الذي يشجع كفاءة أكبر من خلال تقليص فرص وجود حكومة منقسمة أو الوصول إلى طريق مسدود. أما منصب رئيس الوزراء، فحتى عندما يكون مراقباً من عدد من الأحزاب في حكومة

ائتلافية، إلا أنه يمتلك درجة جيدة من الثقة بالنفس التي يمكن لها أن تطرح وتمرر التشريعات بطريقة سريعة نسبياً، دون الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصالح الضيقة لمشرعين معينين أو أحزاب صغيرة. في الحقيقة، يستطيع رؤساء الوزراء استخدام تصويت حجب الثقة لمصلحتهم، مهددين على سبيل المثال، بتحويل عملية تمرير أجزاء معينة من تشريع ما إلى تصويت فعلي لحجب الثقة ـ إذا صوّتت الهيئة التشريعية ضد رئيس الوزراء، فإنه سيتم حلها والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة. يقول المنتقدون إن قوة التأثير ـ أي امتلاك رئيس الوزراء إمكانية أكبر لعرض وتمرير التشريعات بسرعة ـ تأتي على حساب فصل السلطات. فقد تغدو السلطة التشريعية أقل كفاءة بعملها، آخذين بالحسبان علاقة أكثر نأياً عن الأوساط العامة في عملية التشريع. ويمكن تطبيق هذا البعد على السلطة التنفيذية أيضاً، ما دام ذلك الفرد غير مسؤول مباشرة إلا أمام السلطة التشريعية. ويعني هذا أن الكفاءة قد تأتي على حساب مراقبة المجتمع والتحكم بالمسؤولين المنتخبين.

لكن للنظام الرئاسي مشكلاته الخاصة أيضاً. وتظهر مزايا هذا النظام أولاً وفي المقام الأول في اختيار الناس المباشر لقائدهم، الذي سيشغل منصبه فترةً معروفة. لكن هذا قد يولّد مصاعب. فعكس رئيس الوزراء، الذي يجب أن يُحافظ على ثقة حزبه (أو عدد من الأحزاب في حالة قيام حكومة ائتلافية)، فنظام الحكم الرئاسي يمثل منصباً يفوز به فرد ويخسره فرد آخر. فالسلطة لا تُشارَك، وحتى إذا خسر الرئيس ثقة الناس، فلا يمكن استبداله إلا من خلال إجراء انتخابات جديدة. ويتمتع الرؤساء (أو يعانون من) فصل السلطة مع الهيئة التشريعية، الذي قد يؤدي إلى حكومة منقسمة. وما إذا كانت "الرقابة والتوازن" مزايا أو مساوئ للديمقراطية أمر مفتوح للنقاش. فيؤكد باحثون كثر يتمتعون بالشهرة أن النظام الرئاسي نظام غير مستقر إلى حد كبير لأنه يحد من تقاسم السلطة ويفتقر أيضاً إلى الآلية التي يمكن من خلالها تغيير الهيئتين التشريعية والتنفيذية بسهولة. وقد تكون النتيجة عالم سياسة أكثر استقطاباً ولذلك غير مستقر. ويمكننا أن نستنتج إذن أن النظام شبه الرئاسي قد يكون الأفضل مقارنة بالشكلين السابقين، لكن تاريخ هذا المسار محدود وغير واضح المعالم. ففي حالات كثيرة، تغدو السلطة متمركزة في المنصب الرئاسي، وفي بعض الحالات مثل روسيا، أصبحت السلطة فرصة تم عبرها تفكيك الديمقراطية.

إحدى المشكلات لدى التحقيق في أي من هذه الأسئلة، تعود بنا إلى الهموم بشأن منهج المقارنة الذي ناقشناه في الفصل الأول. فلا يوجد إلا عددٌ قليلٌ نسبياً من الحالات التي يمكن أن ندرسها ونقارنها، وفي العديد من الحالات لا يمكننا التحكم بالعوامل المتغيرة بشكل فعال. وبينما قد تبدو الأنظمة الرئاسية أقل استقراراً، فهل يعود سبب ذلك إلى طبيعة المؤسسة أم لأنها أكثر شيوعاً في أمريكا اللاتينية، التي ظروفها السياسية والاقتصادية مختلفة جداً عن تلك الموجودة في أوروبا؟ وهل تأثر أداء النظام شبه الرئاسي بإرث ما بعد الشيوعية في العديد من هذه الحالات؟ وقد تصنع الفروق في الأنظمة الحزبية والانتخابية فرقاً أيضاً، الأمر الذي سنعالجه في ما يلي.

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي المؤسسات الأكثر تنظيماً وقوة التي لا بد منها كما يبدو بين اللاعبين المنخرطين في عالم السياسة. وكما قال جيمس ماديسون: "في كل مجتمع سياسي، لا يمكن تجنب قيام أحزاب."[1] لم يقل ماديسون إن الأحزاب السياسية مرغوبة، بما أنه منذ الأيام الأولى للديمقراطية، اعتبر كثيرون الأحزاب أنها أكثر قليلاً من شرّ لا بدّ منه. لكن لماذا يجب أن يكون لدينا أحزاب أصلاً؟ أليس الخيار السياسي، لا الأحزاب بحدّ ذاتها، هو الأمر الأكثر أهمية؟

قدم المراقبون أسباباً عديدة تؤكد أن الأحزاب السياسية حيوية للديمقراطية الليبرالية.[2] لسبب وجيه هو أن الأحزاب مؤسسات هامة تجمع مجموعات متنوعة من الناس والأفكار تحت مظلة تفويض إيديولوجي معين. تخدم هذه المؤسسات وظيفتين. فمن خلال جمع أشخاص مختلفين وآراء متنوعة في مجموعة واحدة، تساعد الأحزاب على وضع الوسائل التي يمكن للأغلبية أن تحكم من خلالها. أي من دون أحزاب سياسية تقدم مرشحين وجداول عمل لعالم السياسية، تغدو العملية

---

[1] William T. Hutchinson et al., eds., *The Papers of James Madison* (Chicago: University of Chicago Press, 1985), vol. 14, pp. 197–198.
[2] John Aldrich, *Why Parties? The Origin and Transformation of Political Parties in America* (Chicago: University of Chicago Press, 1995.(

السياسية مشتتة، ويكون مستحيلاً صياغة سياسة أو إنجاز الكثير على الأرض. لكن على الرغم من أن الأحزاب السياسية تجمع الأفراد والأفكار سوية، إلا أنها تظلّ متقلقلة نسبياً بوجود اختلافات وجماعات داخلها. يمنع هذا التنوع الداخلي النسبي "استبداد الأغلبية" حيث تُهمَّش آراء الأقلية، بما أن الأحزاب المنافسة لا تزال تفتقر إلى الوحدة الداخلية من أجل فرض إرادتها. الأحزاب في الديمقراطيات الليبرالية متجانسة إلى درجة تكفي لخلق حكم الأغلبية، لكنها أضعف من أن تسهّل استبداد الأغلبية، مادام أن إجراء انتخابات منتظمة ومفتوحة يخلق فرصاً لإزاحة الحزب الحاكم عن السلطة. وطبقاً لذلك، تكون القاعدة في الأنظمة غير الديمقراطية وجود حزب مهيمن واحد، بينما تُمنَع أحزاب أخرى أو يُهمَّش دورها بشكل فعال من خلال ممارسات انتخابية فاسدة.

تحت الضوء

المنافسة

- الأحزاب السياسية تسمح للتنافس الديمقراطي بإعلان ائتلافات واسعة في حين تعيق هيمنة أية مجموعة واحدة في الوقت نفسه.
- فصل السلطات بين الفروع المختلفة في الحكومة يعيق سوء استخدام السلطة من أي فرع بعينه.

تبتكر الأحزاب السياسية أيضاً الأدوات التي يمكن من خلالها محاسبة السياسيين أمام ناخبيهم والنخب السياسية الصديقة. وبصياغة إيديولوجية ما ومنظومة من الأهداف، تجعل الأحزاب أعضاءها مسؤولين عن إنجاز هذه الأهداف. ويكون الناخبون قادرين على تقييم مجموعة من السياسيين على أساس هذه الأهداف والوعود: هل حققوا ما وعدوا به؟ وبغياب الأحزاب، يجد

الناس صعوبة في تقييم أهداف وإنجازات أو إخفاق كل مرشح. وهكذا يمكن للأحزاب أن تخدم كرمز سياسي، وطريقة سريعة لمنظومة من الأفكار والأهداف، وبإمكان الناخبين تحويل قرارات معقدة إلى أسئلة عما إذا كان يجب التصويت للحزب "أ" أو "ب". إذن تلعب الأحزاب السياسية دوراً رئيساً في تشجيع المنافسة الديمقراطية. وتساعد على بلورة ائتلافات أوسع بينما تمنع هيمنة مجموعة واحدة، وتوفر الوسائل لانتخاب مسؤولين يمكن محاسبتهم، وبالتالي تشجع الجدل الديمقراطي وتطور الأفكار.

ونتيجة لذلك، يمكن أن تُظهر الدول تشكيلة من الأنظمة الحزبية، التي يشكلها عدد من العوامل المختلفة. فقد شهدت بعض الدول سيطرة فعلية لحزبين أو حتى حزب واحد على مدى فترة طويلة من الزمن، ـ تمكن "الحزب الديمقراطي الاجتماعي" في السويد، و"الحزب الديمقراطي الليبرالي" في اليابان من السيطرة على الحكومة لمعظم حقبة ما بعد الحرب. وخبرت دول أخرى، مثل إيطاليا، أكبر عدم استقرار بين مجموعة صغيرة من الأحزاب، بانتقال السلطة بين الأحزاب على أساس منتظم (سنوياً أحياناً). حكومات الائتلاف هي القاعدة في بعض الأنظمة البرلمانية، في حين أنها نادرة في أنظمة أخرى. ويُهيمن عدد قليلٌ من الأحزاب المؤسسة جيداً على بعض الهيئات التشريعية، في حين أن الطيف الحزبي هو أكثر تنوعاً في دول أخرى، بوجود عدد كبير من الأحزاب داخل الهيئة التشريعية ووجود أحزاب أقل مأسسة.

ما الذي يُفسر هذا التنوع؟ هناك أسباب كثيرة لهذا، تختلف من حالة إلى أخرى، إلى درجة لاتمكننا من الوصول إلى تعميمات سهلة. فقد يؤدي وجود مجموعات إثنية فعالة إلى بروز أحزاب إثنية، ووجود درجة كبيرة من التقسيم الاجتماعي الاقتصادي قد يشجع الأحزاب التي تمثل العمال أو المزارعين. ويمكن أن تؤثر التقسيمات الدينية أو أحداث تاريخية معينة في خلق الحزب. لكن يوجد عامل شامل يؤثر على الأحزاب في كل مكان يتمثل بالطريقة التي يتم عبرها انتخاب الأحزاب لتولي المناصب. يمكن لـ **الأنظمة الانتخابية** أن يكون لها أثرٌ هائلٌ في تنوّع وتوجهات الأحزاب السياسية، ولهذا أهمية بالغة إلى درجة تدفعنا إلى دراستها في ما يلي.

الأنظمة الانتخابية

لقد ناقشنا أسباب وجود الأحزاب السياسية، لكن لا يزال يتعين علينا أن ندرس عن كثب أسباب وجود أحزاب في دول معينة أكثر أو أقل من غيرها، وأسباب عرض المحتوى الإيديولوجي الذي يتبنونه. ربما لا توجد إجابة واحدة عن هذا السؤال ـ فحظوظ الأحزاب السياسية ترتفع وتسقط مع مرور الزمن. لكن إذا ما نظرنا إلى العالم حولنا، نرى أن هناك تنوعاً هائلاً في الطرق التي يصوّت من خلالها الناس، وكيفية احتساب هذه الأصوات، وبالنتيجة عدد وأنواع الأحزاب التي تدخل الهيئة التشريعية.

لا يمكن القول إن هناك ديمقراطية ليبرالية إلا إذا انطوى ذلك على انتخابات حرة ونزيهة. ويعني هذا أن **حق الاقتراع** مفتوح لجميع المواطنين واحتساب الأصوات يتم بنزاهة. لكن بعد الإشارة لذلك، لا بد من القول إن هناك تنوعاً في هذا. فلم تحصل النساء والسكان الأصليون في العالم على حق الاقتراع إلا في القرن الماضي، ولا يزال السن الذي يُسمح للفرد عنده بالاقتراع موضع جدل. وحق الاقتراع في بعض البلدان هو أكثر من حق، إنه مسؤولية رسمية. فالتصويت في أستراليا وبلجيكا والبرازيل وعدد من الدول الديمقراطية الأخرى إجباري، وقد يُغرَّم من لا يمارسه.

وما وراء الحق الأساسي بالاقتراع هو سؤال القواعد الانتخابية الأكثر تعقيداً، التي تحدد كيفية التصويت واحتساب الأصوات وترجمة ذلك إلى مقاعد في الهيئة التشريعية، فهذه الأنظمة تتنوع كثيراً وتصنع فرقاً كبيراً في توزّع السلطة السياسية.

تقسم جميع الدول مواطنيها إلى عدد من المناطق أو الدوائر الانتخابية (**الدائرة الانتخابية** هي منطقة جغرافية يمثلها مسؤول منتخب) التي تُخصَّص بعدد محدد من المقاعد في الهيئة التشريعية. وقد يختلف إلى حدّ كبير العدد الإجمالي للدوائر الانتخابية: تُقسم النروج إلى تسع عشرة دائرة انتخابية تتوافق مع أقاليم البلد التسعة عشر، أما في نيجيريا، فهناك 360 دائرة انتخابية من أجل انتخابات المجلس التشريعي الأدنى. وطريقة تحديد هذه الدوائر الانتخابية أمرٌ له أهميته أيضاً. فعلى سبيل

المثال، إذا كانت أقلية إثنية أو دينية متمركزة في منطقة واحدة وانعكس ذلك في حدود الدوائر الانتخابية، فإن هذا يخدم السلطة السياسية لهذه الأقليات أكثر من تقسيمها عبر عدد من الدوائر الانتخابية. وفي مثال مختلف آخر، تمتلك أقاليم مختلفة عدداً مختلفاً من السكان لكن العدد نفسه من المقاعد التشريعية. وتعطي هذه الظروف أولئك المقيمين في الأقاليم الأقل سكاناً، سلطة أكبر. وهكذا يمكن أن يكون لطريقة الحكومة في رسم الحدود الانتخابية تأثير هائل في هوية من يتم انتخابه، وهو مصدرٌ لخلاف كبير في الديمقراطيات الجديدة.

تحت الضوء

المشاركة

- إحدى أهم الطرق الأساسية التى يشارك فيها الناس في عالم السياسة هى التصويت والانتخابات.
- النموذجان الرئيسيان في الأنظمة الانتخابية هى الدائرة الفردية (SMD) والتمثيل النسبى (PR). معظم البلدان الديمقراطية الآن تستخدم التمثيل النسبى، وبلدان كثيرة تستخدم مزيجاً من الدائرة الفردية والتمثيل النسبي.
- يمكن للمقترعين أيضاً أن يشاركوا في صنع القرارات السياسية من خلال الاستفتاءات والمبادرات.

التمايز الآخر في الأنظمة الانتخابية هو كيفية التصويت واحتساب الأصوات.[1] هناك بشكل أساسي نوعان رئيسان للأنظمة الانتخابية مستخدمان في الديمقراطيات الليبرالية اليوم. الأول هو

---

[1] An exhaustive discussion of the different forms of electoral systems and other facets of voting and elections can be found at the Administration and Cost of Elections website at www.aceproject.org.

أنظمة الأكثرية والأغلبية والتي غالباً ما تُسمى **أنظمة الدائرة الفردية** لأسباب سنوضحها بعد قليل. أما الثاني، فهو **أنظمة التمثيل النسبي**. فلندرس هذين النظامين كلاً على حدة.

تعتمد أقلية من الدول الديمقراطية حول العالم، بما فيها المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والهند ونيجيريا وغيرها من المستعمرات البريطانية السابقة، على الأكثرية المستندة إلى أنظمة الدائرة الفردية أو الذي غالباً ما يسمى (بطريقة مشوشة) **الأول الذي تجاوز المَعْلَم**. تبنى الدوائر الانتخابية في هذه الأنظمة باعتبارها مقاطعات عضو واحد، التي نعني بها وجود ممثل واحد لكل دائرة انتخابية. وخلال الانتخابات يفوز بالمقعد الوحيد المخصص لهذه الدائرة المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات. هذا لا يحتاج لأن تكون أغلبية الأصوات، أكثرية الأصوات (أكبر حصة من الأصوات الإجمالية) تكون كافياً. أما الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الآخرون "فتُهمَل"، أي، إذا لم يفز المرشح الذي تم التصويت له، فإن هذا التصويت لا يتم احتسابه لصالح أي شخص مرشح للمنصب. فالأكثرية إذاً في الدائرة الفردية هي: "الفائز يحصل على كل شيء"، ولهذا يمكن أن تضخم القوة السياسية لبعض الأحزاب، في حين تضعف بالنسبة لأحزاب أخرى.

ولإيضاح هذا، دعونا نلقِ نظرة على نتائج انتخابات مجلس العموم (المجلس الأدنى) في المملكة المتحدة عام 2005. فكما يُظهر الجدول 5.1، فاز حزب العمال بـ 35 في المائة من الأصوات، لكنه حصل على 55 في المائة من المقاعد. أما حزب المحافظين، فقد حصل على أقل بنقطتين مئويتين من إجمالي الأصوات مقارنة بحزب العمال، لكنه لم يحصل إلا على 30 في المائة من المقاعد. ما سبب هذا التباين؟ الإجابة على هذا السؤال هي أن حزب العمال حصل على المركز الأول في عدد أكبر من الدوائر الانتخابية مقارنة بحزب المحافظين، وبالتالي فإن الكثير من الأصوات التي كانت ذاهبة لمصلحة المحافظين أصبحت "مهملة" فعلياً.

ينظر الباحثون السياسيون إلى أنظمة الدائرة الفردية على أن لها تأثيراً كبيراً على عدد الأحزاب في الهيئة التشريعية. فيحاول الباحث السياسي الفرنسي موريس دوفيرجر (Maurice Duverger) أن

يثبت أن معظم الناس في ظل أنظمة الدائرة الفردية غير مستعدين للتصويت للأحزاب الصغيرة. ما دامت هذه الأحزاب غير مرجحة لأن تفوز بالمركز الأول، يشعر المقترعون أن أصواتهم لحزب صغير سيتم إهمالها وأنه من الأفضل لهم منح صوتهم لحزب أقوى يملك فرصة أكبر في الوصول أولاً.[1] إن مثال حزب الديمقراطيين الأحرار في المملكة المتحدة، الذي فاز بـ22 في المائة من الأصوات، ولكن أقل من 10 في المائة من المقاعد، يثبت هذه القاعدة. ونتيجة لذلك فإنه من المرجح أكثر أن يرشَح عن نظام الدائرة الفردية، هيئة تشريعية يهيمن عليها حزبان، كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لكن هذا لا يعني أن الأحزاب الصغيرة لا تستطيع الفوز بمقاعد. ففي المملكة المتحدة، يمكن للأحزاب الإثنية، مثل "الحزب الوطني الاسكتلندي" أن يفوز بمقاعد في أقاليم في اسكتلندا. وربما كان الأمر الأكثر إدهاشاً هو حظوظ حزب الديمقراطيين الأحرار الذي تمكن من احتلال المرتبة الثالثة في عدد المقاعد على الرغم من تطبيق نظام الدائرة الفردية. وبالنسبة لجميع الأحزاب، قد يُضعف نظام الدائرة الفردية انضباط الحزب، بما أن المقترعين يختارون بين مرشحين أفراد يُمثلون أحزاباً، وهو ما يجعل العملية الانتخابية أشبه بسباق شخصي، أكثر منها سباقاً بين إيديولوجيات متنافسة. وقد يكون هذا هو السيناريو بالتحديد عندما يترافق نظام الدائرة الفردية مع نظام رئاسي بما أن المقترعين لا يشعرون بالقلق بشأن التصويت لإيصال حزبهم إلى الهيئة التشريعية وكسب الأغلبية لانتخاب السلطة التنفيذية. وفي ظل هذه الظروف، فإن المرشحين المتنافسين ضمن نظام الدائرة الفردية قد ينشطون بشكل مستقل عن أحزابهم (الأمر الذي يضعف انضباط الحزب بالنتيجة).

من الممكن تغيير أثر نظام الدائرة الفردية بتعديلات صغيرة في القوانين الانتخابية. حيث تعمل على نطاق واسع أنظمة الأغلبية التي تتبع قواعد الدائرة الفردية بشكل مماثل لأنظمة الأكثرية،

[1] Maurice Duverger, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State* (New York: Wiley, 1964.(

باستثناء أن آليات معينة تضمن أن الفائز يُنتخَب من أغلبية المقترعين في الدائرة. والطريقة الأبسط للقيام بذلك هي إجراء دورتين انتخابيتين، حيث يتأهل صاحبا المركزين الأول والثاني أو المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات إلى دورة حاسمة. يُستخدم هذا النظام في فرنسا وفي عدد من الأنظمة الانتخابية المختلطة (التي سنناقشها بعد قليل). وفي نظام انتخابي أكثر تعقيداً، يمكن تحديد أغلبية الأصوات من خلال قيام المقترعين بترتيب المرشحين حسب تفضيلهم. إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية الساحقة، يتم إقصاء المرشح الذي يحصل على أقل عدد من أصوات الاختيار الأول من المنافسة، ويعاد توزيع أصوات من انتخبه بناءً على خيارهم الثاني. يستمر هذا الإقصاء للمرشحين الذين حصلوا على أقلّ عدد من الأصوات إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية. يُستخدم هذا النظام، الذي يُطلق عليه اسم النظام البديل أو النظام التفضيلي أو نظام الدورة الحاسمة الفورية، في أستراليا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة، بالإضافة إلى انتخابات محلية في عدد من الدول الأخرى. وقد دعم مؤيدو هذا النظام تبنيه في الانتخابات الوطنية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا ودول أخرى.[1] ويؤمن هؤلاء بأن من شأن هذا النظام زيادة فرص الأحزاب الصغيرة في الحصول على مقاعد، بما أن المقترعين لن يقلقوا كثيراً في ما يخص "إهمال" أصواتهم. لكن على الرغم من تطبيق نظام الأغلبية في الدائرة الفردية في كل من فرنسا وأستراليا، إلا أنه لا يزال يُسيطر على عالم السياسة حزبان كبيران.

وفي اختلاف تام عن أنظمة الأكثرية والأغلبية في الدائرة الفردية، هناك أنظمة التمثيل النسبي التي تستخدمها بشكل أو بآخر أغلبية الديمقراطيات حول العالم. تحاول أنظمة التمثيل النسبي بالإجمال تقليل عدد الأصوات التي يتم إهمالها، وبالتالي زيادة عدد الأحزاب في الهيئة التشريعية. وبدلاً من الاعتماد على الدوائر الفردية، تعتمد أنظمة التمثيل النسبي على الدوائر غير الفردية، أي أنه يتم التنافس على أكثر من مقعد تشريعي واحد في كل دائرة انتخابية.

---

[1] Advocates for majority single-member districts in the United States can be found at www.fairvote.org/irv./

في أنظمة التمثيل النسبي، يصوّت المقترعون لمصلحة حزب لا لمصلحة مرشح، وتحدد نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب في الدائرة عدد المقاعد التي سيفوز بها في هذه الدائرة. وفي تطبيق نظري لهذا النظام، فإن الحزب الذي يفوز بـ17 في المئة من الأصوات في دائرة معينة، سيحصل على 17 في المئة من المقاعد المخصصة لهذه الدائرة؛ وإذا حصل على 100 في المئة من الأصوات، فإنه سيحصل على جميع مقاعد الدائرة. لكن في الواقع، الطرق التي يتم من خلالها احتساب الأصوات وتحديد عدد المقاعد أكثر تعقيداً من هذا، وقد يكون لها تأثير كبير على طريقة توزيع المقاعد بين الأحزاب المتنافسة. وبالنظر إلى هذا يمكن ملاحظة أنه بالمقارنة مع أنظمة الأكثرية والأغلبية في الدائرة الفردية، فإن نسبة صغيرة من الأصوات في أنظمة التمثيل النسبي يمكن أن ينتج عنها الفوز بمقاعد. تُظهر الانتخاب التي جرت في جنوب أفريقيا عام 2004، والموضحة أيضاً في الجدول 5.1، كيف أن الأصوات في ظل نظام التمثيل النسبي يمكن أن تتوافق إلى درجة كبيرة مع نسبة المقاعد التي يتم الفوز بها في الهيئة التشريعية. فالأحزاب الصغيرة التي لم تكن لتفز بأي مقعد في ظل أنظمة الأكثرية أو الأغلبية تتمثل في الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا.

وبسبب اعتماد التمثيل النسبي على دوائر انتخابية متعددة الأعضاء، فإن الانتخابات لا تكون متمركزة حول منافسة بين أفراد كما هي الحال في الدائرة الفردية. ففي أنظمة التمثيل النسبي، تضع الأحزاب قبل الانتخابات قائمة بمرشحيها لكل دائرة انتخابية، وعادة ما يكون هناك مرشحون بعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة. فإذا كان هناك 10 مقاعد مخصصة لدائرة ما وفاز الحزب بـ50 في المئة من الأصوات، فإنه سيرسل أول خمس مرشحين على قائمة الحزب إلى الهيئة التشريعية. وكما يبدو واضحاً، فإن إحدى نتائج هذا النظام هي أن الأحزاب السياسية تملك سلطة كبيرة جداً على المرشحين على قوائمها وترتيبهم. فالمرشح يرغب أن يكون في المركز الأفضل على القائمة ليفوز بمقعد حتى لو حصل الحزب على نسبة صغيرة من أصوات الدائرة.

قد يكون للتمثيل النسبي آثار عديدة. أهمها ـ وبعكس أنظمة الأكثرية أو الأغلبية والتي يميل فيها المقترعون إلى حصر تأييدهم بالأحزاب التي تملك فرصة الفوز بحصة كبيرة من الأصوات في

الدائرة ـ هو أن المقترعين في نظام التمثيل النسبي يكونون أكثر رغبة بالتصويت لأحزاب صغيرة، بما أنها تملك فرصة أكبر في الفوز ببعض المقاعد على الأقل في الهيئة التشريعية. فحتى وإن فاز الحزب بأقل من 10 في المئة من الأصوات، فإنه يحصل على بعض المقاعد في الهيئة التشريعية، كما أظهرت انتخابات جنوب أفريقيا عام 2004. ونتيجة لذلك، فالمرجح أن يكون عدد الأحزاب في الهيئة التشريعية أكثر كثيراً في ظل نظام التمثيل النسبي. يوجد في الهيئة التشريعية في إسرائيل مثلاً 12 حزباً، يمثل بعضها ائتلافاً من عدة أحزابٍ أصغر. تقوم بعض أنظمة التمثيل النسبي بتحديد عدد الأحزاب الصغيرة من خلال وضع عتبة أو نسبة مئوية أدنى يحتاج إليها أي حزب للفوز بمقاعد في الهيئة التشريعية. تبلغ هذه النسبة في ألمانيا 5 في المئة، وفي تركيا 10 في المئة. يؤدي هذا بالطبع إلى إهمال أصوات، بما أن المقترعين الذين يصوّتون لأحزاب لا تتجاوز النسبة التي حصلت عليها الحد الأدنى، لن يتم احتساب أصواتهم (ففي الانتخابات التركية عام 2007، بلغ عدد الأصوات المهملة الإجمالية 20 في المئة). على الرغم من ذلك، لا يزال عدد الأصوات المهملة في ظل هذا النظام أقل كثيراً من أنظمة الدائرة الفردية.

يجب القول أخيراً إن انضباط الأحزاب وإيديولوجيتها تكون أكثر وضوحاً وحزماً في أنظمة التمثيل النسبي لسببين. الأول هو أن تنوع الأحزاب متعلق بحاجتها إلى إيجاد مكانها الخاص في عالم الإيديولوجيات الحزبية إلى جانب منافسيها من الأحزاب الأخرى، وذلك مقارنة مع أنظمة الدائرة الفردية حيث ترغب الأحزاب في كسب أكبر عدد من الأصوات بغية الفوز بالأغلبية أو الأكثرية. والسبب الثاني هو أن أنظمة التمثيل النسبي قد تؤدي إلى أحزاب أكثر انضباطاً داخلياً، بما أن أولئك الذين لا يتّبعون قوانين الحزب يمكن إقصاؤهم من قوائم الحزب في الانتخابات التالية. وعندما يترافق نظام التمثيل النسبي مع نظام برلماني، فالانضباط الحزبي قد يصنع فرقاً بين حكومة مستقرة وتصويت لحجب الثقة.

الجدول 5.1 الأنظمة الانتخابية والنتائج: المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا

	دائرة فردية متعددة المقاعد: المملكة المتحدة، مجلس العموم، 2005			التمثيل النسبي: جنوب أفريقيا، الجمعية الوطنية 2004	
الحزب	النسبة المئوية للأصوات المكتسبة وطنياً	النسبة المئوية للمقاعد المكتسبة في المجلس التشريعي	الحزب	النسبة المئوية للأصوات المكتسبة وطنياً	النسبة المئوية للمقاعد المكتسبة في المجلس التشريعي
حزب العمال	35	55	حزب المؤتمر الأفريقي	70	70
حزب المحافظين	32	30	التحالف الديمقراطي	12	13
الديمقراطيين الليبراليين	22	10	حزب إنكاتا الحرية	7	7
الحزب الوطني السكوتلندي	2	1	الحركة الديمقراطية المتحدة	2	2
الحزب الديمقراطي الاتحادي	1	1	الديمقراطيون المستقلون	2	2

حزب شن فن	1	1	الحزب الوطني الجديد	2	2
حزب استقلال المملكة المتحدة	2	0	الحزب الأفريقي	2	2
حزب الخضر	1	0	الحزب الديمقراطي المسيحي		
			جبهة الحرية	1	1
			الحزب الديمقراطي المسيحي المتحد	1	1
			المؤتمر الأفريقي العام	1	1

المصدر: Electronicworld.org

السؤال الذي يطرح نفسه، ما هو النظام الأفضل الذي يخدم المشاركة: نظام الدائرة الفردية أم نظام التمثيل النسبي؟ يشير مؤيدو نظام التمثيل النسبي إلى أن درجة إهماله للأصوات أقل كثيراً، وأنه بفعله ذلك يضمن التعبير عن طيف أوسع من المصالح السياسية.[1] فعلى سبيل المثال، إذا

[1]. An extensive argument in favor of adopting proportional representation in the United States can be found at the website of Professor Douglas Amy of Mount Holyoke College: www.mtholyoke.edu/acad/polit/damy/prlib.htm.

استخدم نظام التمثيل النسبي في الولايات المتحدة أو كندا، هل ستشهد أي من هاتين الدولتين ظهور أحزاب تمثل السكان الأصليين في كل منهما؟ يُشجع نظام التمثيل النسبي صياغة وانتشار آراء إيديولوجية مختلفة، وهو ما يزيد من تنافس الأفكار ويوفر وسيلة يمكن من خلالها لمسائل جديدة أن تدخل النظام. فقد تمكنت الأحزاب البيئية، على سبيل المثال، من أن يكون لها تأثير في العديد من أنظمة التمثيل النسبي في سبعينيات القرن الماضي، بينما لا تزال قوى هامشية في أنظمة الدائرة الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تترافق أنظمة التمثيل النسبي مع الشكل البرلماني للحكومة، تجعل من الضروري بالنسبة للأحزاب تشكيل ائتلافات لحشد أغلبية الأصوات، وهكذا تعمل على بناء إجماع عبر مجموعة من الآراء. وأخيراً، إن استخدام أنظمة التمثيل النسبي للقوائم الحزبية يسهّل أيضاً على الأحزاب نفسها أن توسّع تمثيل المجموعات غير المتمثلة بشكل كافٍ، كالنساء والأقليات، من خلال ضمها إلى قوائمها الحزبية.

أما أولئك الذين يُفضلون أنظمة الدائرة الفردية، فإنهم يُركزون على مزايا هذا النمط من الدوائر الانتخابية وكذلك مزايا نظام "الفائز يحصل على كل شيء". إن مثل هذه النظام يسهّل على الأفراد التواصل مع ممثليهم المنتخبين أكثر من أنظمة التمثيل النسبي، بما أن المقترعين يعبرون عن دعمهم أو رفضهم لمرشحين معينين، يقيمون علاقات مع الجمهور في دوائرهم الانتخابية بمتانة علاقتهم مع حزبهم، إن لم تكن أكثر متانة. ويشير مؤيدو أنظمة الدائرة الفردية إلى أنه عندما ابتعدت روسيا عن الديمقراطية في السنوات الأخيرة، انتقلت من نظام مختلط من الدائرة الفردية والتمثيل النسبي (وهو نظام سنتطرق إليه لاحقاً) إلى نظام تمثيل نسبي صرف ليتم القضاء على فرص انتخاب مرشحين مستقلين ينتقدون تزايد تمركز السلطة. ويشيرون كذلك إلى أن نظام الدائرة الفردية (وبخاصة التي تعتمد على الأكثرية) تسمح بإنشاء أحزاب كبيرة قادرة على حشد الأغلبية الضرورية للحكم دون أن تكون رهينة لأحزاب أصغر، غالباً ما تكون مجموعات حزبية ذات آراء متطرفة. ويقول المنتقدون إنّ الجانب الآخر من أنظمة التمثيل النسبي هو الانقسام وعدم الاستقرار السياسي.

بالنسبة لأنظمة الدائرة الفردية، فإن مسؤولية تمثيل خيار المقترعين وسيطرة الأغلبية على الهيئة التشريعية هما القوتان الرئيستان. أما بالنسبة إلى أنظمة التمثيل النسبي، فإن التمثيل الأكثر تنوعاً وبناء الائتلافات هما الشيء الأساسي. يبدو واضحاً أنه لا يوجد جانب مصيب واحد في هذا النقاش لأن هناك جوانب مختلفة تؤثر في كون النظام أكثر أو أقل ديمقراطية أو فاعلية، ومجدداً نفتقر إلى طريقة سهلة يمكن لنا من خلالها أن نقيّم مزايا كل من هذين النظامين. وقد استخدمت الديمقراطيات المتطورة تنويعات من نظامي الدائرة الفردية والتمثيل النسبي.

تحت الضوء

الأنظمة الانتخابية

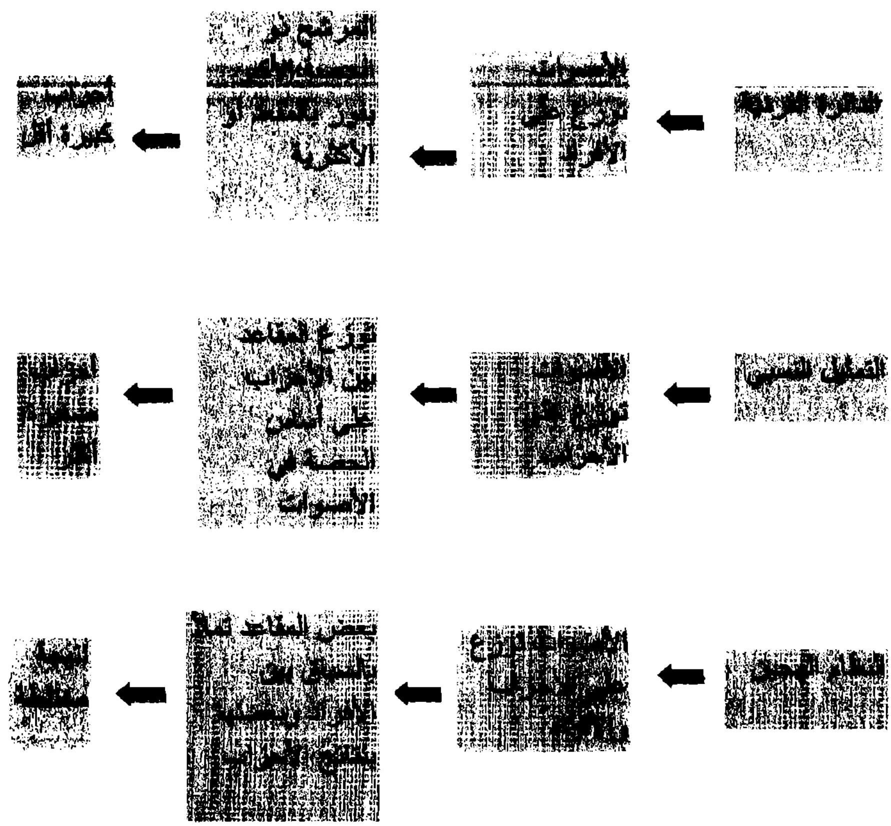

وبالنظر إلى ذلك التبادل بين نظامي الدائرة الفردية والتمثيل النسبي، جمعت بعض الدول بين النظامين. فعلى سبيل المثال، تستخدم ألمانيا والمجر واليابان والمكسيك ما يُعرف **بنظام انتخابي مختلط** يجمع مفهومي الأكثرية أو الأغلبية في نظام الدائرة الفردية ونظام التمثيل النسبي. حيث يمنح كل ناخب صوتين، أحدهما لمرشح والآخر لحزب ما (ويمكن تنظيم ذلك خلال عملية الانتخاب نفسها، أو إجراء عمليتين انتخابيتين). يتم انتخاب المرشحين في الدوائر الفردية بناء على الأكثرية أو الأغلبية، أما جزء الانتخابات الذي يتّبع التمثيل النسبي، فإن الأصوات يتم احتسابها بحسب النسب التي تحصل عليها الأحزاب. إن النسبة المئوية من المقاعد التي يتم تخصيص كل عملية انتخابية لها، تختلف من دولة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، يتم تقسيم المقاعد في المجلس التشريعي الأدنى في ألمانيا، بشكل متساوٍ بين نظامي الدائرة الفردية والتمثيل النسبي، بينما في اليابان فتقسم إلى 60 في المائة للدوائر الفردية و40 في المائة لأنظمة التمثيل النسبي. وفي ظل هذا النظام، لا يُمنح المقترعون صوتين فحسب، وإنما يملكون أيضاً إمكانية تقسيم أصواتهم، من خلال التصويت لمرشح من حزب معين في الدائرة الفردية، والتصويت لحزب آخر في نظام التمثيل النسبي. حيث يمكن أن يصوت المرء في ألمانيا، مثلاً، لـ"الحزب الديمقراطي الاجتماعي" اليساري في نظام تمثيل الأكثرية للدائرة الفردية (بما أن حزباً كبيراً فقط سيكون، على الأرجح، قادراً على جمع الأصوات التي تضمن الفوز)، بينما يمنح صوته في جزء الانتخابات الذي يتّبع نظام التمثيل النسبي لـ "حزب الخضر" البيئي الأصغر.

والنقطة الهامة الأخيرة في هذا السياق هي ضرورة النظر إلى العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والعلاقات التنفيذية التشريعية. يقل احتمال وجود حكومات ائتلافية في ظل الأنظمة البرلمانية التي تعتمد على نظام الدائرة الفردية بما أنه لا يُرجح أن تدخل الأحزاب الصغيرة إلى الحكومة وغالباً ما تكون أحزاب منفردة قادرة على امتلاك الأغلبية في الهيئة التشريعية. أما وجود تمثيل نسبي في الأنظمة البرلمانية، فإنه يجعل تشكيل حكومات ائتلافية أمراً أكثر ترجيحاً، وهو ما يوسع مجموعة المشاركة، لكنه في الوقت نفسه يزيد من احتمال عدم استقرار الحكومة وهو أمرٌ متأصل في ذلك النظام نتيجة محاولة التوفيق بين مصالح كثيرة متنافسة. الأمر الثاني هو أن النظام الانتخابي المستخدم في الهيئة

التشريعية وشكل العلاقات التنفيذية التشريعية ليسا أمرين مترابطين. فقد يستخدم النظام الرئاسي أو البرلماني نظام الدائرة الفردية أو نظام التمثيل النسبي لانتخاب الهيئة التشريعية. وقد تغيّر دولة ما دستورها من رئاسي إلى برلماني دون أن تغير نظامها الانتخابي، وقد تنتقل من نظام الدائرة الفردية إلى نظام التمثيل النسبي (أو العكس) دون أن تضطر إلى تغيير هيكلها التنفيذي. فالأنظمة البرلمانية والرئاسية وشبه الرئاسية مستقلة عما إذا كان البلد يطبق نظام الدائرة الفردية أو نظام التمثيل النسبي أو نظاماً انتخابياً مختلطاً لانتخاب هيئته التشريعية.

الاستفتاء والمبادرة

بالإضافة إلى أن أنها تحدد الطريقة التي يتم فيها احتساب مشاركة المرء، يمكن للأنظمة الانتخابية أن تؤثر في السياسة أيضاً. وعلى الرغم من أن الاقتراع يستخدم عادة لاختيار الأحزاب أو المرشحين للحكومة، إلا أن العديد من الدول تملك خيار السماح لمواطنيها بالتصويت حول مسألة متعلقة بسياسة معينة. يُطلق على مثل هذه الانتخابات العامة في البلاد اسم استفتاء. وفي مقابل التأثير غير المباشر للانتخابات على عالم السياسة، تسمح الاستفتاءات للشعب باتخاذ قرارات مباشرة حول السياسة بحدّ ذاتها من حيث طرح مسائل معينة عليه والسماح له باتخاذ القرار. لا يوجد مادة دستورية حول إجراء استفتاءات في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (رغم أن مثل هذه المواد موجودة في بعض الحكومات المحلية وحكومات الولايات)، لكنها مستخدمة في ديمقراطيات كثيرة أخرى. فقد أجرت إيطاليا ونيوزيلندة مؤخراً استفتاءً لإدخال تغييرات جذرية على أنظمتها الانتخابية والتشريعية. أما في سويسرا حيث النظام السياسي يقترب من فكرة الديمقراطية المباشرة أكثر من أية دولة أخرى، فيتم اتخاذ الكثير من القرارات الوطنية العامة بواسطة الاستفتاءات. ولجأت بعض الدول الأوروبية إلى الاستفتاءات لنيل الموافقة على تغييرات في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، وقد أدى ذلك إلى نتائج غير متوقعة (راجع الفصل السابع). وقد تدعو الحكومة إلى إجراء هذه الاستفتاءات وتكون السلطة الرسمية فيها عادة في يد رئيس الدولة. أما في بعض الدول، فإن المواطنين قد يجمعون تواقيع لعرض مسألة ما على تصويت وطني في ما يُعرَف باسم مبادرة.

يمكن أن تساعد مثل هذه المشاركة المباشرة على إعطاء شرعية للعملية الديمقراطية، لكن يقول آخرون إن التصويت الوطني يضع نفوذاً كبيراً في يد رأيٍ عام غير مطّلع وهو ما يُضعف الديمقراطية التمثيلية.[1]

وكما يمكن أن يرى المرء، المشاركة الديمقراطية أمرٌ معقد. فعندما نتحدث عن الحق بالتصويت، يجب أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار كيفية الإدلاء بهذا الصوت واحتسابه. فطريقة هيكلة الانتخابات والإدلاء بالأصوات واحتسابها تشكل قوة صوت المرء، وعدد الأحزاب في الحكومة، وأنواع المصالح التي تمثلها. وتوسّع الاستفتاءات والمبادرات مدى المشاركة العامة بإعطاء الناس فرصة مباشرة في السياسة. وباستخدام هذه المؤسسات، تضمن الديمقراطيات الليبرالية مشاركة مواطنيها.

الحقوق المدنية والحريات المدنية

المكوّن الأخير للديمقراطية الليبرالية هو الحرية ذاتها. وللحديث عن الحرية، علينا أن نذهب إلى أبعد من العملية الديمقراطية وأن نتطرق إلى جوهر الديمقراطية: الحقوق المدنية والحريات المدنية. تشير **الحقوق المدنية** في جوهرها إلى ترويج المساواة، بينما تشير **الحريات المدنية** إلى ترويج الحرية، رغم أنه يبدو بوضوح وجود تداخل بين المفهومين. تتضمن الحقوق والحريات المدنية، حرية التعبير عن الرأي والتنقل، وحق الإيمان الديني، وحق الاجتماع والتنظيم، والمساواة أمام القانون، ومنع العقوبات غير الإنسانية، وحق الحصول على محاكمة عادلة، وحق الخصوصية، وحق اختيار الحكومة. يعود بنا هذا إلى نقاشنا السابق حول **حكم القانون** ـ الذي يقتضي وجود مؤسسات قانونية يخضع لها الجميع، الحاكم والمحكوم، وأن هذه القوانين تتضمن الحرية وتدعمها.

تحصر بعض الديمقراطيات الليبرالية الحقوق المدنية في مجال النتائج الاجتماعية أو الاقتصادية مثل التعليم العام للجميع والرعاية الصحية ومزايا التقاعد. ومثل هذه الحقوق قوية بشكل خاص

[1] For a critique of the use of direct democracy, see Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: Norton, 2003.(

في الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، ينص الدستور السويدي على: "إن الإدارة العامة ملزمة بضمان حق العمل والسكن والتعليم وتعزيز الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي وبيئة جيدة للحياة." وإضافة إلى الاختلافات في مدى توسيع هامش الحقوق المدنية بشكل جماعي، تختلف الديمقراطيات الليبرالية في مدى حريات الفرد التي تكفلها. فعلى سبيل المثال، تكفل جميع الديمقراطيات الليبرالية حق حرية التعبير عن الرأي والاجتماع. لكن في بعض الدول مثل ألمانيا، يحظر الدستور الديمقراطي النشاط غير الديمقراطي، وهو ما يعني أن الدولة يمكن أن تحظر الأحزاب السياسية التي تعتبرها معادية للديمقراطية. كما إن دستور جنوب أفريقيا يحدّ من حرية التعبير من خلال منع "نشر الكراهية المبنية على العرق أو الإثنية أو الجنس أو الدين وكل ما من شأنه أن يحرّض على هذا." الأمر نفسه بالنسبة لحق امتلاك الأسلحة النارية والإجهاض والتدخين والقتل الرحيم.[1] إذن ما هي الحدود للحقوق والحريات، التوازن المقبول بين حقوق الفرد وقواعد المجتمع واحتياجاته؟ تختلف الإجابة عن هذا السؤال تبعاً للدولة والحالة والزمن، ما يعني أن مفهوم الحرية يسمح بتطور الممارسات التي ينطوي عليها.

[1] The South African and other constitutions of the world can be found online at www.uni-wuerzburg.de/law/home.html.

نيوزيلندا تغير نظامها الانتخابي

نيوزيلندا مثال جيد للفروق بين نظام الدائرة الفردية والتمثيل النسبى لأنها واحدة من النماذج القليلة حيث بلد ما انتقل من الأول إلى الثاني. في أواخر سبعينيات القرن الماضى وأوائل الثمانينيات، أنتجت الانتخابات الوطنية في نيوزيلندا نتيجة فاز فيها أحد الأحزاب بأغلبية كاملة من المقاعد في المجلس التشريعى مع أنه لم يفز إلا بأصوات أكثر من حزب رئيس آخر. وبالنتيجة، في أواسط الثمانينيات، قدمت الحكومة دراسة حول الإصلاح الانتخابي الذي اقترح أن ينتقل البلد من النظام الأكثري للدائرة الفردية إلى نظام انتخابي هجين مماثل لذلك الذي في ألمانيا، ذات عتبة انتخابية قدرها 5٪. وقد حاز استفتاءان على دعم أغلبية الجمهور. والانتخابات الأولى التي جرت تبعاً لهذا النظام الهجين عقدت عام 1996.

ماذا كانت النتيجة؟ أحد التغييرات الهامة شيء ما يجب أن نتوقعه هو: منذ عام 1996، لم يكن ثمة حزب واحد قادراً على الفوز بأكثرية المقاعد في المجلس التشريعى، عكس السنوات الخمسين السابقة. بدلاً من ذلك، يجد الحزبان الرئيسان نفسيهما الآن أن عليهما التنافس مع أحزاب أخرى في المجلس التشريعى. ففى انتخابات عام 2002، فازت سبعة أحزاب بمقاعد. والنتيجة الثانية ذات العلاقة هى الحكومة الائتلافية. مع عدم وجود حزب قادر على الفوز بغالبية. اضطرت الأحزاب إلى تشكيل ائتلافات (مستقرة وغير مستقرة) لانتخاب رئيس الوزراء. وأخيراً أصبح التمثيل أكثر تنوعاً. بموجب النظام الهجين، كانت أحزاب جديدة قادرة على التشكل والفوز بمقاعد تمثل شعب الماوري الأصيل في البلد، والنزعة البيئية والليبرالية والأفكار المعادية للهجرة. وازداد تمثيل المرأة والأقليات في المجلس التشريعى أيضاً. قد يستخلص أحدهم أن التغيير الانتخابي في نيوزيلندا كان نجاحاً لا يضاهى. ومع ذلك، شكا الناس من أن الإصلاح جعل عالم السياسة أكثر تشويشاً، بإعطائه كثيراً من القوة إلى الأحزاب الصغيرة، وجعل أعضاء البرلمان أقل مسؤولية تجاه الناس.

يتبين لنا من النقاش أعلاه أن الحرية ليست مجرد غياب للسيطرة على مجال فعلنا ـ وهو ما يُعدّ حرية سلبية. بل هي شيء يجب خلقه ومأسسته والدفاع عنه ـ وهو ما يُعتبر حرية إيجابية. وهكذا فالدولة والحكومة والنظام هي عناصر أساسية لتعزيز وتدعيم الحرية. وسيكون أمراً خاطئاً أن نعتقد بأن الحرية تأتي من الدولة فقط وأنها منحة للشعب. وهو ما يُذكر بمناقشتنا الأولى لمفهوم الدمقرطة. يمكن للمؤسسات الداخلية والدولية والثقافة والمجتمع المدني والتحديث والقادة الملتزمين وغيرها من العناصر، أن تفسح المجال أمام التغيير الديمقراطي. ويغدو التحدي هو إسباغ الديمقراطية على هذا المجال ـ من خلال مأسسة القواعد للحقوق المدنية والحريات المدنية التي تعزز المشاركة الديمقراطية والمنافسة. وحيثما تكون الحرية ضعيفة أو غائبة، على الرغم من وجود مظاهر الديمقراطية، تظل القاعدة هي القمع. وهذا ما سنركز عليه في الفصل التالي، الذي سندرس فيه الأنظمة غير الديمقراطية.

الخلاصة: التحديات المستقبلية للديمقراطية

كما رأينا، الديمقراطية هي إحدى الطرق لإدارة المعضلة المتعلقة بحرية الفرد والمساواة الجماعية، وهي مسألة عاد بها هذا الفصل إلى قرون خلت إن لم تكن آلاف من السنوات. تركز الديمقراطية، في شكلها الحديث الليبرالي، على حرية الفرد من خلال المشاركة والمنافسة والحرية. تساعد المشاركة، مثل الانتخابات، على توفير أدوات مراقبة الدولة والحكومة للناس. أما المنافسة، فتضمن أن تكون الساحة مفتوحة أمام الأفكار وتمنع التمركز الكبير للسلطة، بينما تضع الحرية القواعد للحرية والمساواة الإنسانية. عندما تتم مأسسة هذه العناصر ـ وتثمَّن لذاتها، ويعتبرها الناس شرعية ـ تكون الديمقراطية قد تمأسست، ونستطيع عندئذٍ أن نتحدث عن وجود حكم للقانون. فلا أحد فوق النظام الديمقراطي.

سنبحث في الفصل التالي عالم السياسية عندما لا تكون هذه هي الحال. ففي الأنظمة غير الديمقراطية، تكون جميع هذه الأمور التي اعتبرناها بديهية غير ممأسسة أو غائبة. فالمشاركة والمنافسة والحرية وحكم القانون تكون كلها مقيدة، مع وجود معظم السلطة في يد قلة من النخبة ليست مسؤولة أمام المجتمع. كيف تسير هذه الأنظمة؟ كيف تختلف عن بعضها بعضاً؟ هل أصبحت أيامها معدودة؟ أو هل ستستمر الديمقراطية بالصراع ضد العناصر والمؤسسات غير الديمقراطية في المستقبل المنظور؟ سنبحث هذه الأسئلة في الفصل التالي.

الفصل السادس

الأنظمة غير الديمقراطية

مفاهيم أساسية:

- غالباً ما تُقسَّم الأنظمة غير الديمقراطية إلى استبدادية وشمولية.
- كما هو الحال مع الديمقراطية، هناك نظريات مختلفة ومتنافسة حول ظهور واستمرار الأنظمة غير الديمقراطية.
- الإكراه والانتقاء وعبادة الشخصية أدوات مشتركة تحافظ الأنظمة غير الديمقراطية بواسطتها على سلطتها.
- تشمل أنماط الأنظمة غير الديمقراطية الأنظمة الشخصية والملكية والعسكرية وأنظمة الحزب الواحد والأنظمة الدينية والأنظمة غير الليبرالية/ الهجينة.
- التوجه السائد في العالم يبتعد عن الأنظمة غير الديمقراطية، على الرغم من أن الأنظمة غير الليبرالية يبدو أنها تزداد أهمية.

كتب جان جاك روسو عام 1762: " يولد الناس أحراراً لكنهم مكبّلون بالأغلال في كل مكان." منذ ذلك الوقت، ظهرت الديمقراطية وازدهرت في العديد من الأماكن في العالم. لكن طبقاً لمنظمة "فريدوم هاوس" **Freedom House** الأمريكية غير الحكومية التي تراقب وتروج الأسواق الحرة والمؤسسات الديمقراطية في العالم، فإن أكثر من نصف سكان الأرض لا يزالون يعيشون في مجتمعات معرَّفة بأنها إما "حرة جزئياً"، حيث يكون جزءٌ أساسي من حريات الفرد

وحقوقه الديمقراطية محدود، أو "غير حرة،" حيث الشعب يملك حرية سياسية بسيطة.[1] ولا يمكن وصف الأنظمة في كلتي هاتين الحالتين أنها ديمقراطية.

سنعالج في هذا الفصل الآليات الداخلية ومنشأ الأنظمة غير الديمقراطية. وبعد أن نعرّف هذه الأنظمة وعلاقتها بالحرية والمساواة، ستتطرق إلى أصولها ونحاول الإجابة عن السؤال المحير عن سبب كون الأنظمة غير الديمقراطية هي القاعدة السائدة في بعض الدول وليس في دول أخرى. وخلف هذا يكمن السؤال الأشمل عن منشأ الحكم غير الديمقراطي الذي سيكمل نقاشنا في الفصل السابق حول التفسيرات المختلفة والمتنافسة حول انتشار الديمقراطية. ما هي العوامل المرتبطة بالحكم غير الديمقراطي؟ وستقودنا هذه المناقشة للنشأة المحتملة للأنظمة غير الديمقراطية إلى تفسير الكيفية التي يحافظ بها الحكام غير الديمقراطيين على سلطتهم. تُظهر الأنظمة غير الديمقراطية تنوعاً كبيراً، لكننا يمكن أن نحدد ونقارن بين عدد من العوامل المشتركة. وفي النهاية سنعالج مسألة مستقبل الحكم غير الديمقراطي. فقد افترض كثيرون عند نهاية الحرب الباردة أن الديمقراطية الليبرالية ستكون موجة المستقبل. غير أن الحكم غير الديمقراطي أظهر خلال السنوات الأخيرة قدرة على التكيّف والازدهار. ربما تواجه "موجة الديمقراطية" تياراً مضاداً. وسنبحث في نهاية هذا الفصل ما إذا كان ذلك صحيحاً وما هي تبعات ذلك.

تعريف الحكم غير الديمقراطي

إن إحدى التحديات في دراسة الأنظمة غير الديمقراطية هي أنها تمثل ما يمكننا أن نسميه "فئة متبقية". فعلى عكس الديمقراطية، التي يمكن أن تُعرَّف وتحدد، تمثل الأنظمة غير الديمقراطية مجموعة واسعة من أنواع الأنظمة المختلفة، التي لا يوجد تقريباً أي تشابه بين معظمها. يؤدي هذا بدوره إلى تكاثر المصطلحات التي غالباً ما يتم استخدامها بطريقة متبادلة ومن دون تمييز: حكومة الفرد المطلقة، حكم القلة، الدكتاتورية، الحكم الاستبدادي. والأمر الأكثر مدعاة إلى اللغط هو أنه،

---

[1] See the Freedom House website at www.freedomhouse.org.

في بعض الحالات، تحمل الأنظمة غير الديمقراطية تشابهاً مع الديمقراطيات أكثر مما تحمله مع الأنظمة غير الديمقراطية. ونتيجة لذلك، فإننا نشير إلى الأنظمة غير الديمقراطية في ما يتعلق بها تحرم مواطنيها، مستخدمين الديمقراطية كمعيار لذلك: مشاركة مقيدة، منافسة مقيدة، حرية مقيدة. وفي أحيان كثيرة، سنستخدم مصطلح النظام **الاستبدادي** كي يشمل العديد من هذه الأشكال المختلفة للحكم غير الديمقراطي.

لكن إذا أردنا أن نتحدث عن الأنظمة غير الديمقراطية باعتبارها تنطوي على أكثر من مجرد غياب الديمقراطية، فإننا نحتاج إلى تعريف ما لنعمل بموجبه. يعرّف الباحثون **الأنظمة غير الديمقراطية** بأنها تلك التي تمارس فيها مجموعة صغيرة من الأفراد السلطة على الدولة دون أن يكونوا مسؤولين دستورياً أمام المجتمع. لا يلعب الناس في الأنظمة غير الديمقراطية، دوراً هاماً في اختيار أو إقالة القادة من مناصبهم، ولهذا فإن القادة السياسيين في الأنظمة غير الديمقراطية يملكون حرية أكبر بكثير في صياغة سياسات "تُملي على الشعب ما يجب عليه أن يقوم به" (ومن هنا أتى مفهوم *الدكتاتور*). وكما يمكن للمرء أن يتخيّل، الأنظمة غير الديمقراطية بطبيعتها مبنية حول تقييد حرية الفرد. فعلى الأقل، تقوم هذه الأنظمة بالقضاء على حق الناس في اختيار زعمائهم، وتُقيد أيضاً إلى درجات مختلفة الحريات الأخرى، مثل حرية التعبير عن الرأي أو الاجتماع. أما علاقة الأنظمة غير الديمقراطية بالمساواة فهي أقل وضوحاً. فبعض الأنظمة غير الديمقراطية، مثل تلك الموجودة في ظل الشيوعية، تحدّ من حرية الفرد في سبيل مساواة اجتماعية أكبر. أما غيرها فلا تسعى إلى الحرية ولا إلى المساواة، وتستمر في وجودها فقط لتعزيز سلطة أولئك الذين يسيطرون على زمام الأمور.[1]

هناك أنواع متعددة من الأنظمة غير الديمقراطية. وليس بالضرورة أن يحكم الزعماء غير الديمقراطيين حسب أهوائهم أو بطريقة اعتباطية. في الحقيقة، يمكن أن يكون للأنظمة غير

[1] For an excellent discussion of the bewildering varieties of nondemocratic rule, see Juan Linz, *Totalitarian and Nondemocratic Regimes* (Boulder: Lynne Rienner, 2000.(This work was originally published in Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby، eds., *Handbook of Political Science* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1975.(

الديمقراطية دعامة مؤسساتية في الإيديولوجيا. وكإيديولوجيتين، ترفض الفاشية والشيوعية، على سبيل المثال، بشكل مباشر الديمقراطية الليبرالية باعتبارها شكلاً أدنى من التنظيم الاجتماعي، وتفضلان بدلاً من ذلك دولة قوية وحريات فردية مقيّدة. وقد وفّرت هذه الإيديولوجية القواعد التي اتبعها القادة الفاشيون والشيوعيون في دول كألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي. لكن هناك أنظمة أخرى غير ديمقراطية ليست إيديولوجية، وقد تكون معادية للإيديولوجيا بطبيعتها، وتصرّ على أن القيادة تتحدث نيابة عن "الشعب." وفي حالات أخرى، هناك أفكار سياسية ذات أهمية قليلة إذا وجدت عند أولئك المتربعين على السلطة، التي يقوم الحكم فيها ببساطة على قاعدة السلطة من أجل السلطة والمنافع التي تجلبها. و في هذه الحالات، يغدو صعباً حتى الحديث عن نظام، وغالباً ما يستخدم النقاد مصطلح *نظام* بمعنى تهكمي أو إزدرائي، ويتم استخدام هذا المصطلح مع اسم القائد (مثل "نظام صدام حسين" في العراق). تعكس هذه المصطلحات وجهة نظر النقاد بأن جميع القرارات تصدر عن الحاكم، غير مقيدة بمؤسسات سياسية من أي نوع. فالزعيم، في الجوهر، هو النظام.

تحت الضوء

الأنظمة غير الديمقراطية

- **مجموعة صغيرة من الأفراد تمارس السلطة على الدولة.**
- **الحكومة ليست مسؤولة مؤسساتياً أمام المجتمع.**
- **لا يملك المجتمع إلا دوراً صغيراً أو لا يملك أي دور في اختيار القادة.**
- **الحرية الفردية مقيدة.**
- **يمكن للأنظمة غير الديمقراطية أن تتمأسس وتغدو شرعية.**

النظام الشمولي والحكم غير الديمقراطي

قبل أن نمضي قُدماً في بحثنا، يجب أن نأخذ بعض الوقت لندرس مفهوماً معيناً يقع في فئة الحكم غير الديمقراطي: **النظام الشمولي**. فالنظام الشمولي مصطلح مخادع وغالباً ما يساء استخدامه، على الرغم من أنه مختلف تماماً عن النظام الاستبدادي. فالنظام الشمولي يعني ضمناً العنف والإرهاب، ولهذا فإن هذه الكلمة غالباً ما تستخدم بطريقة غير حيادية لوصف نظام سياسي نمقته على نحوٍ خاص. تعود هذه المشكلة في التعريف إلى أوائل القرن الماضي. استخدم باحثون كثر مصطلح *الشمولية* لوصف ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي والدول التي تدور في فلكه، ورد آخرون بأن المصطلح يُستخدم لأسباب سياسية أكثر منه كوسيلة موضوعية للتصنيف، وذلك بطريقة تساوي بين الفاشية والشيوعية. ولهذا طالب بعضهم بالتخلي عن هذا المصطلح بشكل كامل، زاعمين أنه لا يوجد له نفع من الناحية الأكاديمية. لكن تبقى الشمولية مفهوماً قيّماً، لاسيما إذا تم استخدامه بشكل متّسق وحكيم.

إذن ما الفرق بين النظام الشمولي والأشكال الأخرى للحكم غير الديمقراطي؟ هناك عناصر عديدة هامة. النظام الشمولي شكل من الحكم غير الديمقراطي ذو دولة شديدة المركزية ونظام حكم ذو إيديولوجية معرفة جيداً تسعى إلى تحويل ودمج مؤسسات الدولة والمجتمع والاقتصاد. وبعكس أنظمة غير ديمقراطية أخرى، هدف النظام الشمولي الرئيس هو استخدام السلطة لتحويل نسيج الدولة المؤسساتي الكامل حسب هدف إيديولوجي معين. وأخيراً، بسبب الأهداف الطموحة للنظام الشمولي، فإن العنف غالباً ما يغدو أداة ضرورية لتدمير أي عائق للتغيير.[1] واستخدام الإرهاب لا يقضي على أعداء الإيديولوجية الشمولية وحسب، بل، وكما أوضح الفيلسوف السياسي حنا أرندت، يدمر الإرادة الإنسانية ويحطم قدرة الأفراد على الإبداع، ويضعف كثيراً تطلعهم إلى الحرية.[2] وفي ظل هذه الظروف، يصبح استخدام الإرهاب والعنف شائعاً بغية تحطيم المؤسسات القائمة وإعادة تشكيلها حسب الصورة التي تقررها القيادة. لا يعني هذا أن أي نظام يستخدم العنف هو شمولي. فالقضية الأساسية هي الغاية التي يُستخدم العنف من أجلها. فغالباً ما تظهر الشمولية

---

[1] Linz, *Totalitarian and Nondemocratic Regimes.*
[2] Hannah Arendt, *Totalitarianism* (New York: Harcourt, Brace and World, 1951.

عندما يكون لأولئك الذين يصلون إلى السلطة توجهات راديكالية أو رجعية، ترفض الوضع القائم وغالباً ما ترى أن التغيير الثوري أمرٌ لا مفرّ منه، وتنظر إلى العنف أنه قوة ضرورية أو حتى إيجابية في سبيل ذلك الهدف.

حكم قادة ذوو تطلعات شمولية الكثير من الدول على مرّ التاريخ، لكن قلة من هؤلاء القادة كانت قادرة على وضع نظرياتها موضع التنفيذ. يُنظر إلى الاتحاد السوفييتي في ظل حكم جوزيف ستالين من ثلاثينيات القرن الماضي إلى خمسينياته، على نطاق واسع، أنه كان نظاماً شمولياً، حيث أعيدت هيكلة معظم المؤسسات الداخلية، وسيطرت الدولة والحزب الشيوعي على معظم مناحي الحياة الخاصة، وتم سجن وإعدام الملايين في سبيل تلك الغايات. ويُنظر إلى ألمانيا النازية أيضاً على نطاق واسع أنها نظام شمولي، على الرغم من أنه كان هناك بعض التغييرات النادرة في بعض القطاعات كالاقتصاد. أما الأنظمة الفاشية الأخرى، مثل إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد افتقرت إلى القدرة والسلطة لتكون شمولية، رغم أنها سعت علناً إلى أن تكون كذلك. وبالمثل بينما اختبرت الصين، خلال الثورة الثقافية في الستينيات انتشاراً واسعاً للعنف ضد الناس والمؤسسات، إلا أن تشظي الحزب الشيوعي والدولة كان مختلفاً جداً عن النظام الشمولي. وكما نرى، على الرغم من التعريف الأكثر دقة الذي قدمناه، نجد أن *النظام الشمولي* كلمة يصعب تطبيقها، وهو ما يجعله عرضة للاستخدام الذاتي، غير الموضوعي.

تحت الضوء

الأنظمة الشمولية...

- **تسعى إلى مراقبة وتغيير كل أوجه الدولة والمجتمع والاقتصاد.**
- **تستخدم العنف كأداة لإعادة تشكيل المؤسسات.**
- **تمتلك هدفاً أيديولوجياً قوياً.**
- **ظهرت إلى الوجود بشكل نادر نسبياً.**

وفي الوقت الحاضر، وحدها كوريا الشمالية الشيوعية لا تزال توصَف بأنها شمولية تماماً، تهيمن عليها إيديولوجية معقدة تغطي جميع جوانب الحياة مدعومة بالعنف والخوف المستشري وغياب حتى الحريات الشخصية الصغيرة. وعلى سبيل المقارنة، فإن دولة مثل العراق في ظل حكم صدام حسين، على الرغم من أنها كانت قمعية إلى حدّ كبير، لا يمكن أن توصَف أنها شمولية لأنها تفتقر إلى إيديولوجية قوية وكانت، في طرق كثيرة، أقل مركزية مما يتصوّر من هم في الخارج. حيث كان الهدف الرئيس لـ صدام حسين باعتباره قائد العراق هو المحافظة على قوته السياسية وتوسيعها كغاية بحدّ ذاتها. وعلى الرغم من ذلك، غالباً ما وصف النقاد العراق أنه نظام شمولي. وبالمثل، غالباً ما توصف إيران أنها نظام شمولي، لكن على الرغم من أنه يمكن للمرء أن يصف النظام الحالي أنه يجسّد إيديولوجية "شمولية"، فإن قطاعات واسعة من الدولة والمجتمع والاقتصاد تعمل بدرجات مختلفة من الاستقلالية.

ومنتهى القول هو، الحكم غير الديمقراطي نظام سياسي تمارس السلطة فيه قلة غير مقيدة بالمجتمع أو مراقبة دستورياً. ولا يفتقر الشعب فيه إلى الحق في اختيار قادته فحسب، بل إلى حريات شخصية أخرى قد ينظر إليها أولئك الذين يملكون السلطة أنها تهديد، مثل حرية التعبير والاجتماع. والنظام الشمولي، كشكل خاص من الحكم غير الديمقراطي، متمايز عن الأشكال الأخرى من الأنظمة غير الديمقراطية بإيديولوجيته الشمولية التي تسعى إلى التحويل الجوهري لمعظم المؤسسات الداخلية واحتمال استخدام العنف في سبيل تلك الغاية.

منشأ وجذور الحكم غير الديمقراطي

بعد أن عرّفنا الأنظمة غير الديمقراطية، يمكننا أن ندرس ظهورها واستمرارها. وإذا تذكرنا أننا ناقشنا في الفصل السابق التفسيرات المتنافسة لأسباب ظهور الديمقراطية، كان استمرار أو زوال الأنظمة غير الديمقراطية في عدد من هذه التفسيرات ضمنياً. فلنعد إلى تلك الحجج، التي تركز على استمرارية الأنظمة غير الديمقراطية لا زوالها. وكما هي الحال دائماً، فإنه لا يوجد تفسير وحيد أو شامل للأنظمة غير الديمقراطية، والقوة التفسيرية لأية نظرية قد تكون محدودة بالمكان والزمان.

التحديث والحكم غير الديمقراطي

تذكروا أن إحدى التأكيدات الأساسية للثورة السلوكية كانت أنه بالتحديث، ستكون المجتمعات أكثر مدينية وتعلماً وتطوراً سياسياً، وهو ما يخلق الظروف الأساسية التي تُحفّز الديمقراطية. وفي الحقيقة، هناك ارتباط قوي بين المجتمعات التي تفتقر إلى المؤسسات الحديثة والحكم غير الديمقراطي. فالمجتمعات الفقيرة وغير المتطورة هي أقل ميلاً إلى الديمقراطية لعدد من الأسباب أشرنا إليها في الفصل الخامس. **أولاً**، من المرجح أن لا توجد مساواة في هذه المجتمعات إلى درجة كبيرة ـ فما يوجد من ثروة قليلة في المجتمع يُرجح أن تكون مركزة في يد قلة من الأفراد. وبالتالي، يكون لدى أولئك الذين يملكون السلطة الاقتصادية حافز قويّ لاحتكار السلطة السياسية بغية صدّ أية تحديات من جانب المجتمع لإعادة توزيع الثروة. في القول المأثور في علم السياسة "لا طبقة وسطى، لا ديمقراطية"، يُرجح أن ينتج عن غياب الطبقة الوسطى حكم غير ديمقراطي. لكن هناك بعض الأمثلة الجديرة بالاهتمام، مثل الهند، مع أنه في معظم الحالات، هناك ارتباط قوي بين مركب الفقر وعدم المساواة والحكم غير الديمقراطي.

حتى في الأمكنة التي حدث فيها تحديث، يمكن أن يكون الحكم غير الديمقراطي هو النتيجة ـ وقد يحلّ محل الأنظمة الديمقراطية القائمة. وفي تعارض لتوقعاتنا السابقة، ربما يكون التحديث عملية متقطعة ومتفاوتة. ويحتمل أن تشهد المناطق المدينية تحوّلاً مفاجئاً للمؤسسات والقواعد، بينما تتلكأ المناطق الريفية خلفها. وقد يتمتع البعض بالمزايا التكنولوجية، من الهواتف والإنترنت إلى الطرقات والمدارس، في حين لا تتوفر هذه الأشياء لآخرين. وقد تولّد عدم الاستقرار عوامل معيقة مشابهة أو تحولات في المؤسسات الاقتصادية (مثل الانتقال من الزراعة إلى الصناعة) والمؤسسات الاجتماعية (مثل التغييرات في العلاقات بين الجنسين أو تزايد العلمانية). وقد يؤدي التحديث أيضاً إلى التقهقر، بزيادة التضخم أو البطالة، الأمر الذي يزعزع استقرار النظام السياسي. فحيثما يشعر عدد كافٍ من الأفراد بأن التغيير قد ضللهم، يمكن أن يمهد ذلك الطريق لحركات سياسية وزعماء يتعهدون باستعادة "النظام" وتسوية التوترات بين المؤسسات القديمة والجديدة. وقد يؤدي هذا إلى إسقاط النظام الديمقراطي إذا تبين أنه غير قادر على تسوية توترات أو مآزق التحديث. وفي الحقيقة،

فإن إحدى أهم الملاحظات التي يجب أن تُوضع هي أن الحركات غير الديمقراطية غالباً ما يقودها المستفيدون المباشرون من التحديث، مثل الطلاب ومثقفي المدن الذين امتلكوا الأدوات التنظيمية والإيديولوجية لصياغة رؤية سياسية بديلة للوضع الراهن.

لكن يجب أن نكون واضحين في ما لا نبرهن عليه. أولاً، بينما يمكن أن يكون هناك ارتباط بين الحكم غير الديمقراطي والفقر وعدم المساواة، لا يعني هذا أن الحكم غير الديمقراطي يقود بالضرورة إلى الفقر وعدم المساواة. فلدينا أمثلة كثيرة على أنظمة غير ديمقراطية لكنها مجتمعات حققت المساواة إلى درجة كبيرة، لاسيما الأنظمة الشيوعية كما في الاتحاد السوفييتي وكوبا اللتين أكدت إيديولوجيتهما على إزالة الفروق بين الأغنياء والفقراء. وبالمثل، يمكن أن نجد حالات يكون فيها مستوى المعيشة مرتفعاً، مثل سنغافورة أو الكويت، لكنها تفتقر إلى الديمقراطية. فنوع النظام والفقر أو عدم المساواة لا يرتبطان بدقة، مع أن الدول غير الديمقراطية تميل إلى أن توجد بين تلك البلدان التي حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 7000 آلاف دولار.

النخب والحكم غير الديمقراطي

لقد تلقت نظرية التحديث ضربة تلو الأخرى مع مرور الزمن باعتبارها رؤية تفاؤلية وحتمية أكثر مما ينبغي للتغيير السياسي والاقتصادي. لكن أشرنا في الفصل السابق إلى أن نظرية التحديث وجدت حياة جديدة في فكرة أن نشر الديمقراطية قد تكون أكثر احتمالاً في ظل ظروفٍ لا يقتصر الأمر فيها على مجرد التطوير الاقتصادي، ولكن على توزيع عادلٍ نسبياً لتلك الموارد. فربما تكون النخب أكثر رغبة بمشاركة السلطة عندما يقلّ خوفها من خسارة الفرص الاقتصادية في هذه العملية. ووفقاً لذلك، فإن المجتمعات التي تتسم بعدم المساواة إلى درجة كبيرة تعزز الحكم غير الديمقراطي. وفي الحقيقة، قد يتوقف طول عمر النظام غير الديمقراطي على واقع أن المتنافسين على السلطة يسعون إلى السيطرة لإثراء أنفسهم وحسب. وتتحول الدولة في ظل هذه الظروف إلى أداة للاستيلاء على الموارد والحفاظ على السيطرة. ومع أخذ هذه المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الحسبان، فإن أولئك الذين يملكون السلطة ينفرون بشكل خاص من التنازل عن سلطتهم، ليس

لأنه قد يتم إجبارهم على التنازل عن ممتلكاتهم فقط ، بل لأنهم ربما يخسرون حياتهم أيضاً. وقد يجعل تهديد الثورة هذه الأنظمة غير ميالة إلى توفير الكثير من المشاركة والمنافسة والحرية.

إحدى تلك الحجج التي كسبت شعبية في الفترة الأخيرة هو ما يُشار إليه على أنه نظرية التطوير المسماة "فخ الموارد". والموارد المشار إليها هنا هي الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمواد المعدنية. ففي حين يمكن أن تكون هذه مصدراً لثروة ضخمة، اللغز هو لماذا العديد من الدول الغنية بالمصادر الطبيعية غير متطورة وغير ديمقراطية. وتبعاً لهذه النظرية، فإن وجود المصادر الطبيعية يعيق التحديث والديمقراطية للعديد من الأسباب ذات الصلة. أولاً، توفر المصادر في باطن الأرض للقادة الثروة الضرورية لإدارة الدولة دون ضرائب. ويعني هذا أن أولئك الذين يسيطرون على السلطة لا يحتاجون إلى إزعاج أنفسهم بالضرائب أو اتخاذ قرارات فيما يخص المبادلات التجارية. وبما أنهم لا يحتاجون إلى فرض الضرائب على الناس، فيمكنهم فعلياً تجاهل مطالبهم السياسية. والأمر الأسوأ هو أن الموارد الطبيعية تميل إلى إعاقة تطور اقتصاد حديث ونمو الطبقة الوسطى بما أن هذين الأمرين لا يُشكلان مصدر قلق لمن يتربع على السلطة (وفي الحقيقة وربما يُشكلان تهديداً). والنتيجة هي أن الثروة تُركَّز إلى درجة عالية في أيدي أولئك الذين يملكون السلطة. وفي ظل هذه الظروف، يعزز الحكم غير الديمقراطي نفسه فعلياً، طالما أن الموارد مستمرة ولديها سوق. والنفط هو المثال الأبرز على فخ الموارد، رغم أن الألماس والذهب وخشب الغابات قد تخدم الغاية نفسها أيضاً.

المجتمع والحكم غير الديمقراطي

يعيدنا هذا النقاش إلى فكرة المجتمع المدني. فلنتذكر أننا عرّفنا المجتمع المدني بأنه نسيجٌ من المؤسسات التي أنشأها الناس للمساعدة على تعريف مصالحهم الخاصة. ليس بالضرورة أن تكون هذه المؤسسات سياسية، وفي الحقيقة، أغلبيتها الساحقة ليست ذات مضمونٌ سياسي محدد. فالمجموعات الرياضية وهُواة جمع الأشياء وغيرهم والمؤسسات الدينية وغيرها هي جميعاً مايشكل المجتمع المدني. ويُبرهَن بشكل عام على أن المجتمع المدني ضروري للحياة الديمقراطية لأنه يسمح للأفراد بتنظيم وتحديد خياراتهم وتشكيل الشبكات العابرة للتقسيمات الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية العادية. وهكذا يُنظر إلى المجتمع المدني بشكل عام على أنه بوتقة للحراك الديمقراطي، التي تضع دعامات المؤسسات الديمقراطية.

وبعكس ذلك، توصَف أنظمة استبدادية كثيرة بغياب المجتمع المدني. قد يكون ذلك النتيجة المحددة لهؤلاء الذين يمتلكون السلطة، الذين يتخذون خطوات للتضييق أو الامتصاص أو السيطرة أو تدمير أي شكل من الحراك المستقل خارج إطار الدولة وأولئك الذين يمتلكون السلطة. قد لايكون للمجتمع المدني سوابق كبيرة في المجتمع ويمكن أن تعوقه انقسامات إثنية أو مجتمعية هامة أخرى تُثني الناس عن تشكيل منظمات تتجاوز تلك الحواجز المؤسساتية. وقد تكون النتيجة وجود مجتمع أكثر ألفة بالنظر إلى الدولة باعتبارها حلبة أساسية للتنظيم الاجتماعي، أو تلك التي تفكر بالمؤسسة بلغة الحركات والاحتجاجات الجماهيرية.

يسير هذان المفهومان أحياناً يداً بيد في ما يعرف **بالشعبوية**. ليست الشعبوية إيديولوجية معينة، في الحقيقة، تستقي الكثير من قوتها من مقاربة معادية للمؤسسات. لكن الشعبوية تحمل في طياتها بشكل عام نظرة تشي بأن النخب والمؤسسات الموجودة أصلاً لا تمثل بشكل كامل إرادة الشعب، وأن حركة جديدة، متحررة من الإيديولوجية ويقودها غالباً قائد يتمتع بالكاريزما، يمكنها أن تبشر بنظام جديد. وحيث يكون المجتمع المدني ضعيفاً، قد تجد الشعبوية تربة أكثر خصوبة.

وأخيراً، من الممكن أيضاً أن يظهر المجتمع المدني إلى جانب نظام غير ديمقراطي، بل قد يأخذ نزعات غير ديمقراطية، لاسيما حيث تكون الدولة قد قمعت أشكالاً أخرى أكثر ديمقراطية. وتوجد في أرجاء الشرق الأوسط حركات مجتمع مدني قوية متجذرة في أصولية إسلامية. لكن هذه المنظمات، التي تعارض الأنظمة غير الديمقراطية السائدة، ترغب بأن تحلّ مكانها، لا أن تنشر الديمقراطية فيها.

العلاقات الدولية والحكم غير الديمقراطي

يمكن للتأثيرات الدولية أن تدعم وتسهم في الحكم غير الديمقراطي. والطريقة الأكثر وضوحاً قد تكون بالاحتلال. فبينما أدى احتلال اليابان وألمانيا إلى نشر الديمقراطية، أدت السيطرة السوفييتية في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنهاء الحركات الديمقراطية والقضاء على جلّ المجتمع المدني. وبعض الدول، مثل تشيكوسلوفاكيا، وجدت أن ديمقراطيتها النابضة بالحياة قبل الحرب العالمية الثانية، تم تفكيكها واستبدالها سريعاً بحكم شيوعي. وفي حالات أخرى غير مباشرة، ساهمت الإمبريالية في الحكم غير الديمقراطي بطرق متعددة. فالحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية بين الدول بطريقة سيئة، وهو ما ناقشناه في الفصل الثاني، خلقت العديد من الدول بتقسيمات إثنية ودينية تجعل عملية بناء إجماع صعبة، والنظام الاستبدادي طريقة فعالة لاحتكار السلطة على مجموعات أخرى. وقد رعت المؤسسات الاستعمارية، من البنية التحتية والتعليم إلى مؤسسات الدولة، بشكل مشابه النظام الاستبدادي من خلال المساهمة في أمور مثل التحديث غير المتكافئ وضعف استقلالية الدولة وإمكانياتها. وفي النهاية، فإن دولاً ومنظمات دولية أخرى قد تدعم أيضاً وتؤازر السيطرة الاستبدادية. فخلال الحرب الباردة، دعم كلٌ من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، حكاماً مستبدين ضد قوى ديمقراطية في سبيل الحفاظ على نفوذهما أو توسيعه. وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً هاماً في الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في إيران عام 1953، متخوفة من أن رئيس الوزراء كان يميل باتجاه الاتحاد السوفييتي. وسحق الاتحاد السوفييتي تمردين في المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968. ومع صعود الصين والابتعاد عن الديمقراطية في روسيا، أصبحت هاتان الدولتان داعمتين أساسيتين للأنظمة غير الديمقراطية في أفريقيا والشرق الأوسط من خلال الاستثمار والدعم الدبلوماسي في المجتمع الدولي. كما سعت أيضاً كلٌّ من إيران وفنزويلا لاستخدام ثروتيهما النفطية لدعم الأنظمة ذات التوجه المماثل.

الثقافة والحكم غير الديمقراطي

لنعد إلى فكرة الثقافة السياسية، التي تحاول أن تثبت أن هناك اختلافات في المؤسسات المجتمعية ـ القواعد والقيم ـ هي التي ترسم معالم خريطة الحراك السياسي. ناقشنا في الفصل السابق الفكرة المثيرة للجدل أن هناك ثقافة للديمقراطية أو الحرية يجب أن تكون شرطاً مسبقاً لقيام الديمقراطية المؤسساتية، وأن بعض الثقافات، لسبب أو لآخر، تحافظ على هذه القيم، بينما لا تحافظ عليها ثقافات أخرى. ومن المنطلق نفسه، يمكن البرهان على أن هناك قيماً غير ديمقراطية أيضاً. وإذا عدنا إلى خريطتنا للثقافة السياسية في الفصل الثالث، فسنرى مجموعة من الدول تميل قيمها الثقافية إلى السلطة أكثر من حرية الفرد. قد يكون ذلك نتيجة التحديث أو أمرٍ آخر أكثر رسوخاً في المشهد الثقافي في هذه المجتمعات، وهو ما يستدعي السؤال المثير للجدل حول **التحديث** في مواجهة **التغريب**. وفي مقابل نظرية التحديث، التي ترى بشكل أساسي مفهومي "**الغربي**" و"**الحديث**" أنهما أمرٌ واحد، فإن الثقافة هي أمرٌ أكثر ثباتاً تبعاً لبعض الباحثين الذين يعتقدون بأن التحديث لن يقود بالضرورة إلى التغريب، أي تبني قيم مثل العلمانية والفردية والديمقراطية الليبرالية. والحكم غير الديمقراطي من وجهة النظر هذه ليس غياب الديمقراطية ـ بل هو مجموعة خاصة من القيم.

الشكل 6. 1 المناطق والأنظمة السياسية

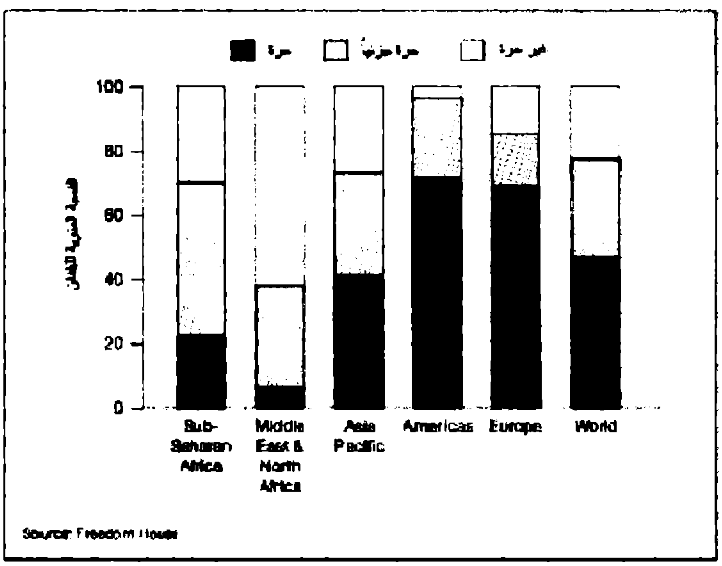

فلنستعرض بعض الأمثلة المحددة. ثمة حجة شائعة هي أن الديمقراطية نتاج فريد للتجارب التاريخية المترابطة في أوروبا، مثل المسيحية (لاسيما البروتستانتية)، والتأكيد على الفردية والعلمانية، وتطور دولة الأمة والإيديولوجيا والتصنيع المبكر وتطور الرأسمالية وعوامل أخرى. ويذهب هذا النقاش إلى أن هذه العوامل سمحت بتأسيس الديمقراطية كنظام مبني على القيم الليبرالية التي تؤكد على الحرية ـ وهو ما نصفه عادة بأنه مجتمعات "غربية". وفي المقابل، أكد بعضهم على أن السلطة السياسية والسلطة الدينية في ظل الإسلام هي واحدة ونفسها: فالقوانين لا تُعتبر مؤسسات مجتمعية تحمي حقوق الفرد أو تُعلي من شأنها، بل يُنظر إليها كمنظومة قواعد أنزلها الله ويجب الالتزام بها والدفاع عنها، والديمقراطية في الأساس رخص لإرادة الله. يمكن أن نجد النقاش الثقافي أيضاً في ما يُطلق عليه "القيم الآسيوية". فيبرهن المدافعون عن القيم الآسيوية أن التقاليد الثقافية والدينية لآسيا تركز على تكييف المرء لنفسه وفق أفكار الآخرين والتراتبية والطاعة، وهو ما ينتج عنه نظام سياسي يقيّد الحرية في سبيل الدفاع عن الانسجام والإجماع الاجتماعي.

كثيراً ما تتم الإشارة إلى الفلسفة الكونفوشيوسية في هذا الصدد، بتأكيدها على الطاعة والتراتبية ومفهومها "للتفويض الذي يملكه الحاكم من السماء." حيث تحتل النخبة الحاكمة مكانة أبوية بالنسبة للشعب، وتعمل وفق مصالح الشعب الأفضل، لكن ليس تحت رقابته. وكما وصف رئيس الوزراء الماليزي السابق، ماهاتير محمد، وهو أحد المؤيدين البارزين لـ"القيم الآسيوية": "عندما يدرك المواطنون أن حقهم في الاختيار له أيضاً حدود وينطوي على مسؤوليات، لا تفسد الديمقراطية ولا تتحول إلى إفراط في الحرية... هذه هي مخاطر الديمقراطية التي تذهب في الاتجاه الخاطئ. وفي رأينا هذا هو بالضبط الطريق الرديء الذي يسلكه الغرب."[1]

وكما يمكن للمرء أن يتخيل، هناك كثيرون داخل وخارج المجتمعات ذات التقاليد الإسلامية أو

[1] Mahathir Mohamad and Shintaro Ishihara, *Voice of Asia: Two Leaders Discuss the Coming Century* (Tokyo: Kodansha International, 1996), p. 82.

الكونفوشيوسية يرفضون فكرة أن هذه الثقافات أو غيرها تخلق ثقافة حكم غير ديمقراطي. والناس داخل هذه الدول متنوعون إلى درجة أنه لا يمكن الحديث عن منظومة واحدة من القيم. وقد أدّت الاختلافات في التاريخ والدين والبنية الاجتماعية والمؤسسات الأخرى إلى طيف من الأفكار المختلفة والمتشابكة التي هي في حالة مستمرة من التفاعل وإعادة التفسير. فالفكر الكونفوشيوسي، تماماً مثل الإنجيل في الغرب أو القرآن في الدول الإسلامية، يمكن تفسيره بطرق مختلفة جداً. لنتذكر أننا أشرنا في الفصل السابق إلى أنه منذ فترة ليست طويلة، تم التأكيد على أن أشكالاً معينة من المسيحية أنشأت ثقافات أكثر ميلاً إلى الحكم الاستبدادي. فقد أكدت الكاثوليكية الرومانية على التراتبية وسلطة الدين المنظّم على الدولة، بينما دمجت المسيحية الأرثوذكسية في أوروبا الشرقية والجنوبية السلطة الدينية والسياسية في عنوان واحد. ورغم ذلك، فالحكم غير الديمقراطي في مجتمعات لها تقاليدها الدينية بدأ بالظهور منذ سبعينيات القرن الماضي. إذ قد تثري النقاشات الثقافية محتوى المؤسسات غير الديمقراطية والديمقراطية، لكن يجب أن نكون حذرين من تقديم تعميمات حول الثقافة ونوع النظام.

وباختصار، هناك تفسيرات كثيرة للحكم غير الديمقراطي، وتعتمد هذه التفسيرات على الزمان والمكان ـ فما قد يكون تفسيراً لبلد معين في فترة محددة من الزمن، قد يكون غير صالح في فترة أخرى. والافتقار إلى التحديث أو طبيعية المعيقة يمكن أن تعزز الحكم غير الديمقراطي. واستراتيجيات النخبة والخوف من مشاركة السلطة قد يساعد أيضاً على دعم الحكم غير الديمقراطي، لاسيما عندما تكون المصادر الطبيعية داخل اللعبة. ويمكن أن يكون لضعف كل من المجتمع المدني داخل الدولة والدعم الخارجي دور هام أيضاً. وأخيراً، يمكن أن تكون الثقافة عاملاً في رسم معالم المؤسسات غير الديمقراطية، لكن السؤال الذي يبقى معلقاً ومثيراً للجدل هو ما إذا كان هذا يمكن أن يُفسّر قيام النظام الاستبدادي بحدّ ذاته. وقد يفسر تقاطع هذه العوامل سبب وكيفية امتلاك الحكم غير الديمقراطي للسلطة.

الأنظمة غير الديمقراطية والسيطرة السياسية

لقد درسنا حتى الآن بعض التفسيرات الأساسية لتأسيس الأنظمة غير الديمقراطية. وإضافة إلى ذلك، يجب أن ندرس كيفية بقاء هذه الأنظمة على رأس السلطة. ففي الديمقراطيات الليبرالية، نعتبر أن نظام الحكم أمرٌ بديهي، فطالما استمر توفير المشاركة والتنافس والحرية، وتم الدفاع عنها، تستمر الديمقراطية، وغالباً ما يتم ذلك حتى في وجه عدم المساواة والأزمات الاقتصادية والصراع الأهلي أو الدولي في بعض الأحيان. لكننا نفترض أن وجود الأنظمة غير الديمقراطية، مشكوك فيه إلى درجة كبيرة، وأنها تظلّ قائمة بسبب الخوف وتكون عرضة للثورة في أية لحظة. هذه صورة مضللة. فالأنظمة غير الديمقراطية تختلف في آليات سيطرتها السياسية، حيث يمكن لبعضها توليد شرعية كتلك الموجودة في الأنظمة الديمقراطية. وستظهر دراسة أدوات الحكم غير الديمقراطي أحد معاني هذا التعقيد.

الإكراه والمراقبة

إن إحدى الخصائص التي نربطها أول الأمر، وربما في المقام الأول، بالأنظمة غير الديمقراطية، وبالنظام الشمولي على وجه الخصوص هي استخدام **الإكراه**. يمكن تعريف الإكراه بأنه إخضاع الأفراد بتهديدهم بإيذاء حياتهم أو معيشتهم. وغالباً ما يتم فرض الطاعة والإذعان لأهداف النظام من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الشعب، وهو ما يرسل إشارة واضحة إلى أن أولئك الذين يعارضون النظام أو الحكومة سيتم التعامل معهم بقسوة: فقد يخسرون وظائفهم أو حصولهم على موارد معينة أو يتم اعتقالهم أو احتجازهم دون محاكمة أو ينتظرهم التعذيب أو الموت. وفي مثال متطرف، استخدمت أنظمة غير ديمقراطية عديدة في أمريكا اللاتينية، خلال سبعينيات القرن الماضي، "فرق موت" مكونة من أفراد شرطة أو قوات عسكرية لاستهداف أفراد اشتبه بأن لهم وجهات نظر سياسية معارضة للنظام. وقد اختطفت فرق الموت هؤلاء الأفراد وقتلتهم، غالباً بعد التعذيب. وفي بعض الحالات، تم إلقاء جثثهم في أماكن مفتوحة كنوع من التحذير للآخرين الذي تجرؤوا على التشكيك بالنظام. وفي حالات أخرى، انضمت الضحايا إلى آلاف الأفراد الذين "اختفوا"، تم اختطافهم ولم يظهروا بعد ذلك أبداً.

وفي أنظمة أخرى، تم استخدام العنف بطريقة أكثر تميزاً. فعندما دعّم ستالين حكمه الشمولي في الاتحاد السوفييتي في الثلاثينيات، قام بما سمّي "حملات التطهير،" وهي اعتقالات واسعة شملت هيئات الحزب الشيوعي وموظفي الحكومة. فتم اعتقال وتعذيب قادة سابقين في ثورة عام 1917 ورؤساء بلديات مدن ومسؤولين محليين في الحزب ومسؤولين رفيعي المستوى في الجيش والبحرية وأساتذة جامعات وعلماء ودبلوماسيين وغيرهم كثيرين، وتم تعذيبهم وإجبارهم على الاعتراف في "محاكمات صُورية" وأُكرهوا على توريط الآخرين في جرائمهم المزعومة، ثم أُرسِلوا إلى مخيمات العمل أو أُعدموا. لم تقتصر حملات التطهير على الحزب أو الدولة، بل تم توجيه الاتهام أيضاً إلى كُتّاب وفنانين وطلاب ومزارعين وعمال بالتخريب السياسي وتبني آراء معادية للاتحاد السوفييتي. لا يعرف عدد الذين قضوا نتيجة حملات التطهير هذه، وتشير التقديرات إلى أن عددهم يتراوح بين 5 و20 مليون شخص. وما من شك في أن الضحايا في الأغلبية الساحقة من هذه الحالات كانوا بريئين، لكن على الرغم من ذلك لم يكن هذا أمراً مهماً بالنسبة لنظام ستالين. فمن خلال جعل كل شخص يخشى أن يتم اعتقاله، يمكن السيطرة على الناس أو حتى قلب الناس ضد بعضهم بعضاً نتيجة خوف كل منهم أن يتم الإبلاغ عنه من شخص آخر. إن استخدام الاعتقالات العشوائية والتعذيب والخطف والقتل لا تزال أموراً شائعة في العديد من الأنظمة غير الديمقراطية.

تحت الضوء

الوسائل غير الديمقراطية للسيطرة

- الإكراه: امتثال يفرض من خلال العنف والرقابة.
- الاختيار: جلب أعضاء من المجتمع إلى علاقات مفيدة مع الدولة والحكومة، غالباً من خلال النقابات أو المحسوبية.
- عبادة الفرد: يُشجَّع الناس على طاعة القائد على أساس ميزاته الاستثنائية وأفكاره القوية المثيرة للاهتمام.

والوسيلة الأخرى للسيطرة هي القدرة على مراقبة السكان عن كثب دائماً. تتمكن الحكومة بواسطة الرقابة من منع المعارضة من تنظيم نفسها وزرع حالة من الشك بين السكان ـ من الذي تتم مراقبته؟ يمكن تنفيذ المراقبة من خلال استخدام جهاز أمن داخلي، أو "الشرطة السرية"، المسؤولة عن مراقبة النشاط العام والتجسس على الأفراد واستجواب الأفراد العاملين بالشأن العام المشتبهين بنشاط سياسي معادٍ للنظام. وفي بعض البلدان، تتضمن المراقبة تسجيلاً واسع النطاق للمكالمات الهاتفية، وخلق شبكة كبيرة جداً من المخبرين في المجتمع، حيث يمكن لأي كان تقريباً أن يكون عيناً وأذناً لمن يتبوؤون السلطة. ومع بروز الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات الخلوية، أصبحت عملية المراقبة أكثر تعقيداً، وتشمل القدرة على مراقبة أنواع معينة من الاتصالات، مثل رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية.

الانتقاء والاستيعاب: سيطرة النقابات والمحسوبية

قد يعطي تفشي الإكراه والرقابة في بعض الأنظمة غير الديمقراطية مجدداً الانطباع بأن أولئك الذي يملكون السلطة يجب أن يكونوا حذرين دائماً بعكس الناس العاديين لمنع المعارضة أو الثورة التي يمكن أن تندلع في أية لحظة. لكن الأنظمة لا تعتمد جميعها على العقاب أو الرقابة وسيلة رئيسة للسيطرة. من الطرق الأخرى التي يمكن أن تستخدمها هي **الانتقاء والاستيعاب** وهي العملية التي تؤسَّس من خلالها علاقة نفعية مع أفراد من خارج المؤسسة، الأمر الذي يجعلهم يعتمدون على النظام مقابل مكافآت معينة. ورغم أن هذا الأمر لا يقتصر على الأنظمة غير الديمقراطية، إلا أنه عادة ما يكون منتشراً في ظل مثل هذه الأنظمة أكثر مما هو عليه الأمر في الأنظمة الديمقراطية التي عادة ما تكون أكثر ارتياباً بالمحسوبية كونها منافية للعملية الديمقراطية.

سيطرة النقابات يمكن أن تأخذ أشكالاً عديدة. لكن الشكل الأكثر تماسكاً بنيوياً هو سيطرة الشركات. لنتذكر من الفصل الرابع مفهوم *السيطرة الجديدة* للنقابات حيث تدخل الشركات والقوة العاملة والدولة في صفقة حول السياسة الاقتصادية. ظهر المفهوم الحديث لـ **سيطرة النقابات** في شكله الأول كطريقة حاولت الأنظمة غير الديمقراطية من خلالها تعزيز سيطرتها على المجتمع من

خلال إنشاء وترخيص عدد محدود من المؤسسات لتمثيل مصالح المجتمع وتقييد نشاط تلك المؤسسات التي لم تُنشئها الدولة أو توافق عليها. ويُراد من هذه المؤسسات أن تحلّ مكان تلك المستقلة بعدد قليل من المؤسسات التي تملك وحدها الحق بالحديث نيابة عن قطاعات واسعة من المجتمع. فعلى سبيل المثال، في نظام سيطرة الشركات، تكون الكنائس واتحادات العمال والنقابات الزراعية واتحادات الطلبة واللجان المحلية في الأحياء وغيرها، مرخصة من قبل الدول وممولة منها. أما المؤسسة البديلة غير المرخصة فهي غير مسموحة.

وبعكس العضوية المتداخلة والتنافس والطبيعة المتغيرة دوماً للمجتمع المدني والأحزاب السياسية في مجتمع متعدد، تدير أنظمة سيطرة الشركات، المجتمع بطريقة تعمل الدولة من خلالها على تمكين كل مؤسسة من احتكار التمثيل المتعلق بقضية معينة أو قطاع من المجتمع (ما يعني أنه لا يمكن لمؤسسة أخرى أن تنشط في هذا المجال أو تتطرق إلى هذه القضية) يُنظر للدولة والمجتمع والسوق في ظل هذا النظام على أنه وحدة عضوية لا تتجزأ، يتعاون كل جزء ويؤدي دوره المحدود والمُقيّد ويكون خاضعاً للدولة والنظام.

قد تكون سيطرة النقابات شكلاً فعالاً من السيطرة، إذ تعطي المجتمع نفوذاً محدوداً (أو نفوذاً ظاهرياً على الأقل) في عملية صنع السياسة. فيكون للمزارعين أو الطلاب منظمة رسمية ذات مسؤولين منتخبين وموارد مسخرة لخدمة مصالحها. وفي المقابل، يكون النظام قادراً على السيطرة بشكل أفضل على المجتمع من خلال هذه المؤسسات، التي تمولها الدولة وتديرها، بينما يتم تهميش المجتمع المدني أو يتم تجاهله. وبالنسبة للفرد العادي، مؤسسة للدولة مرخصة أفضل من عدم وجود مؤسسة على الإطلاق، فيُشارك كثيرون طوعاً في هذه المؤسسات بأمل تلبية حاجاتهم.

استخدمت أنظمة غير ديمقراطية كثيرة أشكالاً متنوعة من سيطرة الشركات وسيلة للسيطرة. فهي جزء أساسي من النظام الشمولي، لكنها كانت موجودة أيضاً في نظامي الحكم في اسبانيا والبرتغال غير الشموليين حتى سبعينيات القرن الماضي. ففي اسبانيا، على سبيل المثال، نظّم حزب سياسي واحد معظم مصالح الشركات والقوى العاملة في عدد محدود من "النقابات" التي تمثل كلاً

من المالكين والعمال في قطاعات مختلفة من الاقتصاد. وبالمثل تسيطر المؤسسات في المنظمات الشيوعية. ففي كوبا على سبيل المثال، يتم تنظيم القوى العاملة برمتها تحت مظلة اتحاد واحد تسيطر عليه الدولة بشكل مباشر، والاتحادات المستقلة غير مسموح بها. ورغم أن أنظمة سيطرة الشركات مختلفة في الشكل والدرجة التي تُطبق فيها، إلا أن جميعها تؤمن بأن وجود عدد محدود من المؤسسات التي تمثّل وتوجّه المصالح المجتمعية يُساعد على جمع الناس تحت سيطرة الدولة المنظمة.

المحسوبية وسيلة أقل تماسكاً بنيوياً، تستميل الدول من خلالها المجتمع بتوفير مزايا أو مصالح معينة لشخص أو مجموعة صغيرة مقابل دعم المجتمع (مثل التصويت في الانتخابات). وبخلاف سيطرة الشركات، تعتمد المحسوبية على الرعاية الفردية بدلاً من المؤسسات التي تخدم مجموعة كبيرة من الأشخاص، وهي أكثر خصوصية من سيطرة الشركات. ولا تتطلب المحسوبية مجموعة من المؤسسات المرخصة والمُجازة، بل يمكنها استهداف الأفراد والمجموعات والتفاعل معهم بحسب ما يراه أولئك الذين يملكون السلطة مناسباً، مقايضون بين المنافع وأشكال خاصة من التأييد.

وفي كل من سيطرة النقابات والمحسوبية، تملك الدولة عدداً من الأشياء التي يمكن لها أن تستخدمها لاستمالة الأفراد. فالوظائف الحكومية أو قطاعات الاقتصاد التي تديرها الدولة والعقود مع الشركات أو التراخيص التي تمنحها والسلع العامة مثل الطرق والمدارس والعمولات غير الشرعية والرشاوى، هي جميعها أدوات ضمن ترسانة الدولة. تؤدي هذه الهبات غالباً إلى الوصول لمفهوم **البحث عن الريع** وهي عملية يسيطر فيها الزعماء السياسيون بشكل أساسي على أجزاء من الدولة لمناصريهم، الذين يسيطرون بالنتيجة على السلع العامة، التي كان يمكن أن توزَّع لولا ذلك بشكل غير سياسي. فعلى سبيل المثال، يمكن للزعماء السيطرة على صناعة تم تأميمها، فيمنحون مناصريهم الوظائف والقدرة على الاستيلاء على الأموال العامة من ذلك الفرع في الدولة.

وعموماً، يمكن القول إنّه قد يكون الانتقاء أكثر نجاحاً بكثير من الإكراه في الحفاظ على الأنظمة غير الديمقراطية، بما أن الكثيرين من الناس قد يدعمون النظام بشكل فعال مقابل المنافع

التي يحصلون عليها. أما المعارضة السياسية فلا يتم التعامل معها من خلال القمع والعنف، بل من خلال إشراك الخصوم في النظام وجعلهم يعتمدون عليه، أو حرمانهم من مثل هذه الهبات. لكن مثل هذا النظام يواجه حدوداً. فقد تنتهي المنافع التي توفرها سيطرة المؤسسات والمحسوبية التي يتم من خلالها إرضاء الأوساط العامة، فقد تستنزف الموارد أو الصناعات الوطنية الاقتصاد أو تتراجع قيمتها. وبالإضافة إلى ذلك، في نظام توزَّع فيه الموارد الاقتصادية لأسباب سياسية، قد تظهر المشاكل فيما يتم الاستيلاء على الموارد المنتجة لضمان إذعان الناس. وفي أسوأ أحواله، يمكن أن ينحدر مثل هذا النظام إلى نظام حكم لصوصي، يسعى فيه أولئك الذين يمتلكون السلطة إلى استنزاف أصول وموارد الدولة. ومع جفاف هذه الموارد، ينحل الانتقاء بسرعة.

عبادة الشخصية

قد تعزز الأنظمة غير الديمقراطية حكمها أيضاً من خلال التأكيد على تبجيل القيادة ـ في الأساس إغراء عاطفي لإضفاء الشرعية على الحكم. الشكل الأكثر تطرفاً هو ما يُعرَف بـ **عبادة الشخصية**. استخدم هذا المصطلح أولاً لوصف حكم ستالين في الاتحاد السوفييتي، عبادة الشخصية تشير إلى تعزيز صورة القائد ليس كشخصية سياسية فحسب، بل كفرد يُجسّد روح الأمة، ويمتلك مواهب الحكمة والقوة أكثر كثيراً من الشخص العادي، ولهذا يتم رسم صورة له بطريقة شبه دينية على أنه شخص كامل الحكمة يرى كل شيء ويعرف كل شيء. أي، تحاول عبادة الفرد رسم شكل سلطة كاريزمي للقائد السياسي من رأسه حتى أخمص قدميه من خلال إقناع الناس بمناقب القائد المثيرة للإعجاب. وفي أحد الأمثلة الحديثة، هناك صابر مراد نيازوف، رئيس تركمانستان منذ عام 1990 وحتى موته عام 2006 الذي لقب نفسه بـ"والد التركمان،" وقد بنى عبادة شخصيته حول أشياء مزيفة مثل تغيير أسماء أشهر السنة (بتسمية شهر أبريل/ نيسان باسم والدته، وشهر يناير/ كانون الثاني باسمه هو) وتشييد نُصب كبير له مطليّ بالذهب يدور حول نفسه خلال اليوم ملاحقاً حركة الشمس.

تلعب وسائل الإعلام والثقافة دوراً هاماً في عبادة الفرد، معززة شخصيته في جميع نواحي الحياة اليومية ـ تقارير إخبارية، مسيرات جماهيرية، الفنون، الموسيقى، الأفلام، وغيرها من الأشياء التي تصوّر القائد. ويُعزى النجاح في البلاد إلى قوة القائد، ويلقى اللوم عن الأخطاء على النواقص البشرية لدى الناس أو على الأعداء في الخارج. وقد تترافق عبادة الفرد مع الإكراه، فقد لا يؤمن الناس بالمديح الموجه للحاكم، لكن أحداً لا يرغب في قول ذلك. وتكون هذه هي الحال بشكل خاص عندما تتلاشى السلطة الكاريزمية مع مرور الوقت لتغدو مجرّد مظهر كاذب يتم الحفاظ عليه بالقوة فقط. وفي ظل هذه الظروف، هناك فرصة دائمة لأن تتداعى عبادة الفرد، الأمر الذي يؤدي إلى تفريغ الضغط السياسي بسرعة كبيرة. حصل هذا في رومانيا عام 1989، عندما ظهر الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو، الذي نصّب نفسه "قائداً" لبلاده، على شاشات التلفاز الوطنية بمظهر مذهول ومرتبك عندما انفجر الحضور، الذي كان يستمع إلى خطابه في إحدى المسيرات العامة، فجأة بشكل عدائي ضده. وبعد ساعات، اكتسحت الثورة البلاد، وخلال ثلاثة أيام، قامت كتيبة إعدام بقتل تشاوشيسكو وزوجته.

وقد تأخذ عبادة الفرد شكلاً أخف وطأة ولكنه قوي أيضاً. ففي إيران تزين صور المرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي المتاجر واللوحات الإعلانية في أرجاء البلاد، ويُنظر إليه أنه واسطة لله. لكن رغم السلطة التي يتمتع بها، فإن قلة من الإيرانيين تنظر إليه باعتباره إلهاً قائماً بحدّ ذاته أو يؤمنون بأن له قوى جبارة فوق بشرية. وقد ظهر في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة عددٌ من الزعماء الشعبويين الذين يمتلكون كاريزما شخصية وسلطة رمزية كبيرة. وأهم هؤلاء الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز المشهور بظهوره المنتظم في وسائل الإعلام، بما في ذلك خُطب ارتجالية على القناة التلفزيونية الوطنية قد تدوم لساعات عدة. شعبيته الشخصية كبيرة وتعمل وسائل الإعلام التي تُديرها الدولة على تضخيمها، لكن سيكون أمراً مبالغاً فيه إلى حدٍّ ما أن نصف ذلك أنه عبادة فرد. حيث لا يزال شافيز في عيون الناس وفي رسالته السياسية التي يطرحها استثنائياً، لكنه لا يزال إنساناً يرتكب أخطاءً.

إذا راجعنا ما ناقشناه حتى الآن، نجد أن الأنظمة غير الديمقراطية تستلم السلطة وتبقى متربعة عليها بطرق مختلفة: بعض هذه الطرق "جزرات" (تقديم مكافآت مقابل الإذعان والدعم)، أو "عصي" (التهديد والعقوبات الفعلية). ويتبع ذلك أن بعض الناس، وربما الأغلبية، قد تنظر إلى النظام باعتباره شرعياً. قد يوافق هؤلاء على إيديولوجية النظام، ويكونون من المستفيدين المباشرين من حكمه، ويُبجّلون زعماءه، أو يخافون ببساطة من التغيير السياسي. قد يكون من الصعب علينا قبول فكرة الشرعية غير الديمقراطية. وهناك افتراض، لاسيما في الديمقراطيات الغربية، أنه في كل نظام غير ديمقراطي، ينتظر الناس ببساطة الفرصة لتأسيس الديمقراطية. لكن هذا الافتراض مبالغ فيه. فالأنظمة غير الديمقراطية قد تكون ممأسسة ومستقرة وشرعية كما هي الحال بالنسبة لأي نظام ديمقراطي، يتمتع ببعض، أو حتى بجلّ دعم المجتمع، وخاصة إذا كانت المنافع منتشرة بشكل كافٍ وكان اللجوء إلى الإكراه محدوداً، والنظرة إلى التغيير السياسي أنه محفوفٌ بالمخاطر. حيث يشير كثيرون، على سبيل المثال، إلى أن النظام الصيني الحالي يتمتع بدعم شعبي واسع وأن الناس غير مهتمين كثيراً بنشر الديمقراطية، التي يرون أنها قد تؤدي إلى تعطيل التطور الاقتصادي الذي حققته البلاد في السنوات العشرين الأخيرة.

أنماط الحكم غير الديمقراطي

يجب أن يكون قد أصبح واضحاً الآن أن الأنظمة غير الديمقراطية قد تظهر لأسباب مختلفة وتبقى بطرق مختلفة من خلال استخدام أدوات الإكراه والدعم بدرجات مختلفة. وبناءً على هذه الميزات، غالباً ما يُصنِّف علماء السياسة هذه الأنظمة ضمن عدد من أشكال الحكم المحددة. والأشكال الأكثر شيوعاً في العالم هي الأنظمة الشخصية والملكية والعسكرية وأنظمة الحزب الواحد والأنظمة الدينية وغير الليبرالية/ الهجينة. يقوم الحكم الشخصي على قوة زعيم واحد قوي يعتمد عادة على سلطة كاريزمية أو تقليدية للمحافظة على السلطة. في المقابل، في ظل النظام العسكري، عادة ما يميل احتكار استخدام العنف الذي يميز العسكر هو الوسيلة الأقوى للسيطرة. أما حكم الحزب الواحد فعادة ما يكون أكثر تعاوناً بطبيعته حيث يخلق عضوية واسعة كمصدر للدعم

والإشراف. والأنظمة الدينية، رغم أنها محدودة العدد، تستقي قوتها من ادعائها بأنها تحكم نيابة عن الله. وأخيراً، في الأنظمة غير الليبرالية أو الهجينة، توجد الهياكل الأساسية للديمقراطية لكنها لا تكون ممأسسة بشكل كامل وغالباً لا تُحترَم. وفي الكثير، من هذه الحالات إن لم نقل معظمها، نجد المؤسسات المألوفة في الديمقراطيات الليبرالية: رئيس الدولة والحكومة، الهيئة التشريعية والقضائية، وأشكال مختلفة من الانتخابات. لكن هذه المؤسسات لا تعتمد على حكم القانون، حيث يخضع الناس وأولئك الذين يملكون السلطة للنظام والقانون. وفي ظل غياب حكم القانون، تعكس هذه المؤسسات خيارات أولئك الذين يتربعون على السلطة.

الحكم الشخصي والملكي

إن الحكم الشخصي والملكي هو ما يتبادر عادة إلى الذهن عندما يفكرون بالحكم غير الديمقراطي. وربما يعود السبب في ذلك إلى أنه قبل فترة طويلة من ظهور السياسة والدول والاقتصاد، كانت ثمة شخصيات قوية تحكم الناس ـ الملوك والقياصرة والأباطرة والسلاطين والرؤساء والزعماء. غالباً ما يقوم **الحكم الشخصي والملكي** على الزعم بأن شخصاً واحداً قادرٌ على إدارة الدولة بالاعتماد على الشرعية الكاريزمية أو التقليدية، بلا نظام واضح أو أدوار يمكن أن تقيد حكم ذلك الشخص. وفي ظل هذا الشكل من الحكم، عادة ما تصبح الدولة والمجتمع ملكية للزعيم حيث يدير البلاد بالطريقة التي يراها (وفي بعض الأحيان التي تراها) مناسبة. لا يخضع الحاكم للدولة، بل الدولة والمجتمع تخضع للحاكم. وقد تكون الإيديولوجية ضعيفة أو غائبة لأن الحاكم يبرر سيطرته عبر المنطق القائل بأنه هو وحده يجسد الشعب ولذلك هو المؤهل فقط للعمل نيابة عنهم. وقد يترافق هذا الزعم مع عبادة قوية للفرد أو اعتماد على سلطة تقليدية متعطشة للدماء.

تعتمد أنظمة الحكم الشخصي أو الملكي في بعض الحالات بشكل أقل على السلطة الكاريزمية أو التقليدية، وأكثر على نوع معين من الانتقاء، معروف باسم **الأبوية**. يمكن رؤية الأبوية شكلاً من المحسوبية، لأن أولئك الذين يملكون السلطة يُقدمون المنافع مقابل الدعم السياسي ـ علاقة راعي بزبون. لكن في ظل الأبوية، لا يتم توزيع المنافع على المجتمع بل تقتصر على مجموعة صغيرة من

داعمي النظام داخل الدولة نفسها. حيث تحصل المجموعة الحاكمة على المنافع مباشرة مقابل تطبيق إرادة الحاكم. وتقسم نخبة الدولة على الولاء للقيادة مقابل منافع شخصية (وهذا هو نظام السرقة). إنه شكل من أشكال الانتقاء، رغم أنه في ظل الأبوية، لا يحصل على المنافع سوى التابعين الشخصيين للحاكم. أما باقي أفراد المجتمع، فعادة ما تتم السيطرة عليهم بالقوة.

وكمثال على **الحكم الشخصي** القائم على الأبوية، هناك زائير (التي يُطلق عليها حالياً جمهورية الكونغو الديمقراطية) في ظل حكم موبوتو سيسي سيكو بين عامي 1965 و 1997. ورغم أنه كان يملك في مرحلة معينة شرعية كاريزمية كبيرة، إلا أن موبوتو ومع مرور الزمن زاد من استخدامه للأبوية في سبيل الحفاظ على سلطته. وبشكل خاص، بنى موبوتو نظامه على الموارد الطبيعية الوافرة في زائير، مثل الألماس والذهب والنحاس والكوبالت. وقد استخدم النظام هذه المصادر ليس لفائدة الدولة ككل، بل باعتبارها كنزاً شخصياً لـ موبوتو؛ فاستولى على عائدات هذه المصادر لإثراء نفسه وأتباعه. وكانت النتيجة وجود زمرة من الأتباع المستعدين للدفاع عن موبوتو من أجل المحافظة على امتيازاتهم الاقتصادية.[1] يساعد هذا النظام التبعي ومنح المكافآت الاقتصادية على تفسير كيفية محافظة موبوتو على سلطته لأكثر من ثلاثة عقود، بينما تهاوت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لزائير بنسبة الثلثين بين سبعينيات وتسعينيات القرن الماضي.

بينما بدأت الملكيات بالانحسار، إلا أنها لا تزال قوية في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط، مثل المملكة العربية السعودية. ولا يزال الحكم الشخصي شائعاً في أفريقيا وعادة ما يكون مترافقاً مع أنظمة أبوية يتم ترسيخها بالسيطرة على المصادر الطبيعية أو التجارة.

---

[1] For details, see Michael Bratton and Nicholas Van de Walle, "Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa," *World Politics,* 46, no. 4 (1994), pp. .489–453

الحكم العسكري

الشكلُ الآخرُ من أشكال الحكم غير الديمقراطي هو **الحكم العسكري**. وبينما كان في السابق أمراً نادراً، غدا أكثر انتشاراً خلال نصف القرن الماضي، لاسيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأجزاء من آسيا. فحيث تُجاهد الحكومات والدول بحثاً عن شرعيتها واستقرارها، وعادة ما يكون ذلك نتيجة التحديث، وحيث توجد مستويات عالية من الاضطراب العام أو العنف، تختار القوات المسلحة أحياناً التدخل بشكل مباشر في عالم السياسة، وتنظر إلى نفسها أنها القوة المنظَّمة الوحيدة القادرة على ضمان الاستقرار. تترافق هذه النظرة غالباً مع إحساس بين القادة العسكريين بأن الحكومة الحالية أو النظام يُهدد مصالح القوات المسلحة أو مصالح الدولة، ويجب أن يزاح. وقد يحرز الحكم العسكري دعماً شعبياً واسعاً، خاصة إذا اعتقد الناس أن اليد القوية للقوات المسلحة يمكن أن تضع حداً للفساد أو العنف السياسي ومنع الثورة واستعادة الاستقرار.

عادة ما يبرز الحكم العسكري عقب **انقلاب** يسيطر الجيش من خلاله على الحكومة بالقوة. وفي بعض الحالات، قد تزعم الشخصيات العسكرية أنها استولت على السلطة وهي كارهة لهذا الأمر، وتتعهد بأن تُعيد الدولة والحكومة إلى الحكم المدني حالما تتم استعادة الاستقرار. كانت هذه هي الحال في تايلند عام 2006 عندما قام الجيش بالإطاحة برئيس الوزراء، لكنه أعاد البلاد إلى الحكم الديمقراطي عام 2007. وخلال السنوات الماضية، هددت القوات المسلحة التركية بالتحرك ضد الحزب الإسلامي الحاكم، مدّعية أن توجهه الديني يتعارض مع الدستور العلماني للبلاد. غالباً ما يتم في ظل الحكم العسكري تقييد الأحزاب السياسية ومعظم الحريات المدنية؛ ويتم اعتقال زعماء السياسة المدنيين أو أعداء الحكم العسكري وربما يتم قتلهم أو إخفاؤهم. استخدام الإكراه جانب شائع في الحكم العسكري، بما أن القوات العسكرية بطبيعتها تملك قدرة ساحقة على استخدام العنف.

يفتقر الحكم العسكري عادة إلى إيديولوجية محددة، على الرغم من أن بعض القادة العسكريين يعتنق توجهات راديكالية أو رجعية. كما يفتقر الحكم العسكري إلى أي مصدر كاريزمي أو تقليدي

الفصل السادس ـــ

أدت إلى عدم الاستقرار وخسارة الأرواح والتطوير الاقتصادي السيئ مثل معظم أرجاء أمريكا الوسطى.

حكم الحزب الواحد

مرتبط عادة بالحكم الشمولي ويحتكر فيه حزب واحد عالم السياسة بينما يتم منع أو إقصاء الأحزاب الأخرى من السلطة. ويشغل الحزب الحاكم العديد من الوظائف. حيث يساعد على إدخال الناس في النظام السياسي من خلال العضوية أو المشاركة. وعادة ما يضم الحزب أقلية صغيرة من الشعب ـ ففي معظم الدول الشيوعية على سبيل المثال، كانت نسبة عضوية الحزب أقل من 10 في المئة ـ لكن هذا لا يزال يعني أن مئات الآلاف أو الملايين من أفراد الشعب هم أعضاء في الحزب. وغالباً ما يترافق حكم الحزب الواحد مع نظام سلطة النقابات للسيطرة على الشعب.

ومن خلال العضوية، يمكن أن يعتمد الحزب على قطاع واسع من الشعب مستعد للمساعدة على تطوير ودعم سياسات الحكم غير الديمقراطي، بالإضافة إلى نقل المعلومات إلى القيادة حول التطوير في كل نواحي المجتمع. عادة ما تنقسم أنظمة الحزب الواحد إلى وحدات أصغر أو "خلايا" تنشط على مستويات الجامعة وأماكن العمل والأحياء. ترفع هذه الوحدات تقاريرها إلى مستويات أعلى في الحزب، وتساعد على التعامل مع المشكلات والشؤون المحلية وتراقب المجتمع برمته عن كثب. لا يوجد جزء من المجتمع لا يصل إليه الحزب ويُساعد هذا على استمرار سيطرته على المجتمع.

ومقابل دعمهم، ينال أعضاء الحزب امتيازات يكون الشعب محروماً منها. فقد يسمح لهم بالوصول إلى موارد معينة (رعاية صحية أو إسكان أفضل على سبيل المثال) لا يحصل عليها الأفراد غير الأعضاء في الحزب الحاكم؛ بالإضافة إلى أن مناصب في الحكومة وقطاعات هامة أخرى في الاقتصاد أو المجتمع قد تكون محصورة بأعضاء الحزب. إن إحدى النتائج الهامة لهذه العضوية هي أن مجموعة كبيرة من الأفراد في المجتمع تستفيد بشكل مباشر من النظام وتكون بسبب ذلك مستعدة للدفاع عنه. لكن هذه العضوية الفعالة قد تنقلب وتأتي بعكس النتائج المرجوة: فقد يهجر أولئك

الذين دخلوا عضوية الحزب للحصول على منافع شخصية وليس نتيجة قناعة أيديولوجية القيادة بسرعة وقت أزمة ما.

وفي النهاية، يخدم الحزب كآلية للحشد والتعبئة. تستخدم القيادة الحزب أداة للدعاية التي تمجد مزايا النظام السائد والحكومة؛ وتعتمد على قاعدة الأعضاء في المظاهرات والمسيرات الجماهيرية لتعطي الانطباع بوجود دعم شعبي واسع النطاق وحماس للقيادة. وإذا كان هناك ضرورة تستخدم القيادة أعضاء الحزب للسيطرة والتضييق على أولئك الذين لا يدعمون النظام. لكن الانتقاء هو الآلية الأساسية التي تضمن الإذعان والدعم.

عادة ما تكون أنظمة الحزب الواحد مرتبطة بالشيوعية أو الفاشية، وكانت موجودة في جميع حالات الأنظمة الشمولية. لكن يمكن أن توجد أمثلة في كل أرجاء العالم كجزء تشكيلة أنظمة غير ديمقراطية. وربما توجد أحزاب أخرى، لكن الحكومة عادة ما تقيدها إلى درجة لا يمكن لها أن تتحدى النظام القائم. كانت هذه هي الحال السائدة في المكسيك لسنوات كثيرة، حيث كان "الحزب الثوري الشعبي" يُسيطر على البلاد. كما أن كوبا وكوريا الشمالية والصين وفيتنام ولاوس نماذج أخرى لأنظمة الحزب الواحد، يحكم كل منها حزب شيوعي بمفرده.

نظام الحكم الديني

ربما يكون نظام الحكم الديني أكثر أشكال أنظمة الحكم غير الديمقراطية صعوبة في الشرح والتحليل، على الرغم من أنه ربما هو أحد أقدم أشكال الحكم. ومع أنه يمكن تعريف **نظام الحكم الديني** حرفياً بأنه "الحكم بواسطة الله"، حيث الدين هو الأساس للنظام السياسي، يمكن تأسيس مثل هذا النظام على أية مجموعة من المعتقدات وعلى أشكال مختلفة داخلها. ولهذا يمكن القول، نظرياً، قد يبدو نظام الحكم الديني المسيحي مختلفاً كلياً عن اليهودي مستقياً أدبياته من نصوص وتقاليد وتفسيرات مختلفة للدين. المشكلة الأخرى التي تكمن في تعريف نظام الحكم الديني هي أنه يوجد حالياً أنظمة قليلة من أنظمة الحكم الدينية في العالم. وفي الحقيقة، يقول بعض الباحثين إنه لم يعد هناك مثل هذه الأنظمة. لكن يمكن لنا أن نلحظ وجود بعض العوامل المشتركة في نظام الحكم

الديني، حتى وإن لم يكن هذا النظام موجوداً بشكله الصرف. فقد أشرنا في الفصل الثالث إلى أن إحدى التحديات التي تواجه الإيديولوجيا تتمثل بصعود الأصولية، التي عرفناها بأنها صهر الدين مع السياسة في إيديولوجية تسعى إلى دمج الدين والدولة. ومثل هذا الاندماج، الذي يكون فيه الإيمان هو المصدر الوحيد للنظام، يجعل المؤسسات الديمقراطية ثانوية أو مناقضة لما يوصف أنه إرادة الله. وفي الأغلبية الساحقة من الحالات يبقى هذا الهدف افتراضياً. لكن يمكن لنا أن نلاحظ حالات تكون فيها مؤسسات الحكم الدينية موجودة وقوية.

نماذج الحكم غير الديمقراطية

النموذج	التعريف	الوسائل الرئيسة للسيطرة
الحكم الشخصي والملكي	حكم زعيم أوحد دون نظام أو قوانين تقيد تلك القيادة	المحسوبية: ينتفع المؤيدون ضمن الدولة مباشرة من تحالفهم مع الحاكم (الفساد)
الحكم العسكري	الحكم بواسطة مسؤول عسكري واحد أو أكثر. غالباً ما يأتي إلى الحكم من خلال انقلاب	سيطرة القوات المسلحة تُدعَم أحياناً من عالم الأعمال ونخب الدولة (الاستبداد البيروقراطي)
حكم الحزب الواحد	الحكم من خلال حزب سياسى واحد مع حظر المجموعات الأخرى أو إقصائها من السلطة	تساعد عضوية الحزب الكبيرة على حشد الدعم والحفاظ على السيطرة، غالباً مقابل منافع سياسية واقتصادية.
الحكم الديني	"الحكم من خلال إله" نظام يقوم على النصوص المقدسة كأساس للنظام والحكم	قيادة دينية وقيادة سياسية تندمج في سلطة سيادية واحدة.
الأنظمة غير الليبرالية	الحكم من خلال قيادة منتخبة، بواسطة إجراءات الشرعية الديمقراطية الخاضعة للمساءلة	التلاعب بالإجراءات الديمقراطية، مثل التلاعب بالتصويت أو مضايقة المعارضة.

إيران هي النموذج الأفضل لدولة يمكن وصف الحكم فيها أنه ديني. ففي عام 1979 أطاحت ثورة بالنظام الملكي العلماني الذي كان سائداً وظهرت حكومة جديدة يرأسها رجل الدين آية الله الخميني. وكان الخميني يتبنى طوال سنوات فكرة إقامة حكومة إسلامية وهو ما تم تطبيقه فعلاً في إيران. والأمر الأهم في النظام الإيراني هو أن الأشكال التقليدية للحكومة العلمانية (الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية) مجسدة في مؤسسات فريدة يُسيطر عليها الزعماء الدينيون. وهكذا فالمرشد الأعلى يملك سلطة على رئيس البلاد، ويمكن لمجلس صيانة الدستور أن يرفض التشريعات أو المرشحين لمناصب معينة لأن الشروط الإسلامية لاتنطبق عليهم بشكل كافٍ. شهدت أفغانستان أيضاً حُكماً يمكن أن يوصف بأنه ديني بين عامي 1996 و2001 يفتقر لأي دستور ويعتمد على رجال الدين المحليين لإصدار الأحكام القضائية بناءً على تفسيرهم للشريعة الإسلامية.

أما المملكة العربية السعودية، فيسود فيها نظام يمزج بين نظامي الحكم الملكي والديني. حيث تحتكر الأسرة المالكة عالم السياسة، ويشغل الملك منصب الزعيم الديني الأعلى. ويجب على الأمور القضائية وغيرها أن تخضع للشريعة ويُطبقها المتطوعون أو الشرطة الدينية. إن عقوبة تغيير الدين الإسلامي في السعودية وإيران هي الموت، أما الطوائف والمذاهب الإسلامية الأخرى، فإنها تكون عرضة لرقابة صارمة أو يتم منعها تماماً. يُشير كثيرون إلى أن دولاً أخرى في الشرق الأوسط مثل العراق ومصر قد يسود فيها في النهاية نظام حكم ديني، لكن استطلاعات الرأي تعطي صورة أكثر تنوعاً فيما يخص رغبة الشعب بدمج الدين بالدولة.[1] وكما هو الحال مع الأصولية، يجب أن لا نخلط بين التديّن أو زيادة دور الدين في السياسية وبين الرغبة بنظام حكم ديني. ففي الحقيقة، كثيرون من أشدّ المنتقدين لنظام الحكم الديني في إيران هم من الزعماء الدينيين البارزين في البلاد.

---

[1] See "Iraqi Public Rejects Iranian Model but Wants Major Role for Islam in Government"، Program on International Policy Institute, 14 June 2005, www.pipa.org؛ also "Iranians Egyptians, Turks: Contrasting Views on Sharia," Gallup, 10 July ،2008www.gallup.com.

الأنظمة غير الليبرالية أو الهجينة

نموذجنا الأخير هو ربما النموذج الأهم بالنسبة لنا، ما دام يبدو أن أهميته تزداد في العالم. وفي الحقيقة، (الجدول 6.1) الذي عُرِض سابقاً يشمل مجموعة كبيرة من البلدان التي لم يتم تصنيفها على أنها "حرة" أو "غير حرة"، بل هي "حرة جزئياً" أي أنها في تلك الخانة التي تفصل بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. ومن الأمثلة على تلك الدول، هناك فنزويلا وتركيا وتايلند. توصف هذه الأنظمة بعدد من الأسماء مثل الأنظمة نصف الديمقراطية أو شبه الديمقراطية أو الديمقراطيات الانتخابية. وهي ما نطلق عليه مصطلح **أنظمة غير ليبرالية أو هجينة**، حيث يستخدم الباحثون كلاً من هذين الاسمين للإشارة إلى النمط نفسه من الأنظمة، على الرغم من أن كل مصطلح يشير إلى جانب مختلف من هذا الشكل في الحكم. نقصد بقولنا غير ليبرالية، أن هذه الأنظمة لا تمأسس الحرية بشكل كامل. أما مصطلح الهجينة، فيشير إلى تستخدم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وغير الديمقراطية. وسنستخدم مصطلحي *غير ليبرالي* و*هجين* على نحوٍ متبادل.

ما هو المشترك بين الأنظمة غير الليبرالية أو الهجينة؟ تُظهر هذه الأنظمة عدداً من الجوانب المألوفة في الديمقراطية، لكن بتكييفات هامة. وكنقطة انطلاق، عندما يطبق حكم القانون، يكون ضعيفاً. ونتيجة لذلك، جميع المؤسسات الديمقراطية التي تعتمد على حكم القانون تكون ممأسسة بشكل ضعيف ولا يتم احترامها. وهكذا يكون لدى الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية مجالات للسلطة تعمل فيها، ويتمتع الناس بحق التصويت، وتجري الانتخابات على أساس منتظم وتتنافس الأحزاب السياسية. لكن هذه المؤسسات والعمليات تكون مقيدة أو لا يمكن التنبؤ بها في طرق تتسق مع الديمقراطية. وعادة ما يملك المسؤولون في الهيئة التنفيذية مستوى كبيراً من السلطة. وغالباً ما تتمركز السلطة في نظام رئاسي أو شبه رئاسي يحدّ من القدرة على إزالته. حتى إنّ الرؤساء في الأنظمة غير الليبرالية قد يعتمدون على الاستفتاءات لتجاوز الدولة وتأكيد السلطة التنفيذية. أما الهيئات التشريعية فتكون بدورها أقل قدرة على مراقبة السلطة التنفيذية، أما المؤسسات القضائية، مثل المحاكم الدستورية، فغالباً ما تكون مكتظة بالمؤيدين لأولئك المتربعين على السلطة. وبالإضافة إلى ذلك، في حين قد يكون التنافس السياسي موجوداً على الورق، إلا أن الأحزاب والمجموعات تكون مقيدة أو يُضيَّق عليها. تحتكر الحكومة المطبوعات ويتم استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية

لحرمان المعارضة من منبر عام، فيما يتم استخدام النظام القضائي لمضايقة هذه المعارضة. كما يمكن أن يستخدم أولئك الذين يملكون السلطة، القوات المسلحة والصناعات التي تديرها الدولة لإجبار أعضائها على التصويت أو التحرك حسب التوجيهات. ويتم التلاعب بالانتخابات بتغيير القوانين الانتخابية، وحرمان الأفراد من الترشّح، وشراء الأصوات أو الترهيب.

الشعبوية في نظام غير ليبرالي: هوغو شافيز وفنزويلا

كان بروز سلطة هوغو شافيز في فنزويلا مثالاً مثيراً للاهتمام للباحثين السياسيين الذين يدرسون التقاطعات بين النزعة الشعبوية والنزعة غير الليبرالية والموارد الطبيعية. هو ضابط سابق في الجيش سجن بسبب انقلاب مخفق عام 1992، انتخب رئيساً عام 1998 بأغلبية قوية من الأصوات. ومنذئذٍ، سعى شافيز إلى إنجاز تغيير جذري في البلد بوسائل استقطبت الناس في الخارج والداخل. كثير من تلك التغييرات متجذرة في الأفكار الاشتراكية أو الشعبوية على الأقل، التى تركز على حاجات الفقراء أكثر من تركيزها على رغبات النخب، وقد شملت زيادة في التعليم والرعاية الصحية في مجتمع يعاني من لامساواة بالغة الشدة. في الوقت نفسه، أكد رئيس الجمهورية سيطرة أكبر على صناعة النفط في البلد، التى توفر الوسيلة التى يمكن للرئيس من خلالها التأثير في القضايا المحلية والدولية. ووسائل الإعلام، التى كانت ذات مرة تنتقد شافيز بشدة، خنقت بقوانين تمنع تشويه سمعة المسؤولين المنتخبين ورفض إعادة ترخيص إحدى محطات التلفزة الخاصة الأكبر المعروفة بعدائها لشافيز. ومنح شافيز أيضاً سلطة الحكم بالمراسيم في مجالات محددة، في الأساس لتجنب السلطة التشريعية، وسعى إلى منع أعضاء المعارضة من المشاركة في الانتخابات المحلية. وعلى الحلبة الدولية، جمع شافيز بين برنامجه السياسى وعائدات النفط ليقيم روابط مع بلدان مثل كوبا وإيران، ومع زعماء شعبويين آخرين في أمريكا اللاتينية.

لكن لإيضاح تعقيد أنظمة الحكم غير الليبرالية، لا يتمتع شافيز بسلطة سياسية غير قابلة للمراقبة. فرئاسته معوقة بحدود الفترة التي تستدعي خروجه عام 2013، في عام 2007 دعا شافيز إلى استفتاء وطني لإلغاء حدود المدة، لكنه هُزِم في صناديق الاقتراع، وأُلغي مرسوم لزيادة سلطات أجهزة المخابرات بعد احتجاج شعبي، وأعضاء الجيش الذين انتقدوا ما يرونه تسييس الجيش، لكن نجح استفتاء ثانٍ لإلغاء حدود المدة في عام 2009، الأمر الذي قد يمهد الطريق للمزيد من الإجراءات غير الديمقراطية لدى الرئيس. ومع ذلك، النتيجة الأقل احتمالاً هي الانتقال إلى نظام ديمقراطي أو استبدادي بشكل كامل.

تمثل الأنظمة غير الليبرالية في نواحي عديدة تلك المنطقة الرمادية بين الحكم غير الديمقراطي والديمقراطي. ورغم أنها تبدو كالديمقراطيات على الورق، إلا أنها أقل من ذلك كثيراً في الممارسة. والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت الأنظمة غير الليبرالية أنظمة انتقالية، أي أنها تمر في مرحلة انتقالية من الحكم غير الديمقراطي إلى الحكم الديمقراطي (أو العكس)، أو شكل جديد من الحكم غير الديمقراطي يستخدم زخارف الديمقراطية ليدعم سيطرته. نرى بشكل متزايد الشكل الأخير من الحكم: انتشار المؤسسات الديمقراطية، لكن لكن مع تقييد المشاركة والتنافس والحرية.[1]

الخلاصة: الأنظمة غير الديمقراطية... تراجع أم إعادة تموضع؟

على الرغم من أن الأنظمة غير الديمقراطية تُظهر تنوعاً ومرونة مذهلة في الحفاظ على السيطرة السياسية، إلا أن التوجه الكوني خلال نصف القرن الماضي كان نحو الابتعاد عن هذا الشكل من

[1] Marina Ottaway, *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism* (Washington، DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003); Arch Puddington، "Findings of Freedom in the World 2008—Is the Tide Turning?" *Freedom in the World Report 2008*, www.freedomhouse.org

الحكم. خلال الجزء الأول من القرن الماضي، كانت الدول الديمقراطية قليلة ومطوقة ترزح تحت وطأة الركود الاقتصادي، بينما بدت الأنظمة غير الديمقراطية والشمولية على الأخص التي تدعمها الإيديولوجيات الشيوعية والفاشية، تَعِدُ بطرق جديدة كلياً لإعادة هيكلة الدولة والمؤسسات الاقتصادية والمجتمعية. وقد لخص الفيلسوف الألماني أوسفالد شبنجلر وجهات النظر هذه في كتابه الذي صدر عام 1922 تحت عنوان *انهيار الغرب*: "إن حقبة الفردانية والليبرالية والديمقراطية والنزعة الإنسانية والحرية قاربت على نهايتها. ستقبل العامة باستسلام للأمر بانتصار القياصرة، الرجال الأقوياء، وسيُطيعونهم. وسيتجه العالم إلى مستوى من الانتظام، شكل جديد من النزعة البدائية، وسيكون العالم أفضل."[1]

الشكل 6.2 نظم الحكم الاستبدادية في تراجع، 1977 - 2007

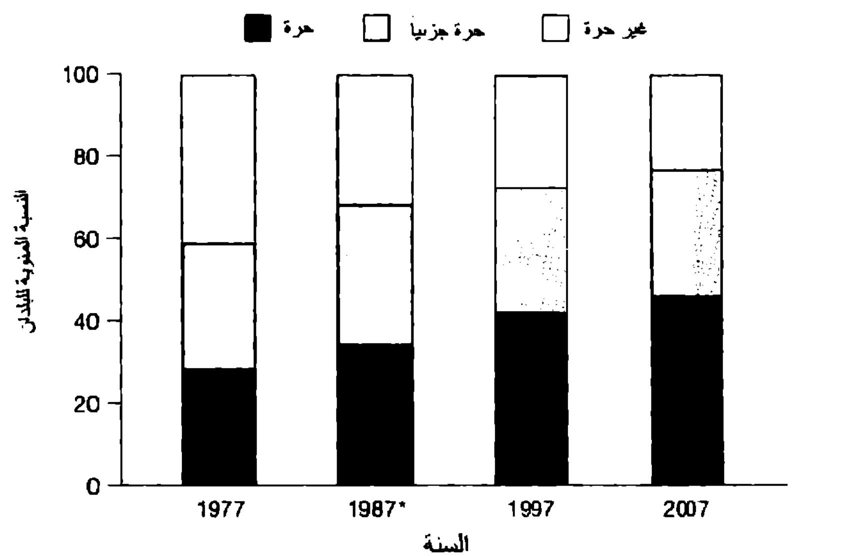

معطيات عام 1987 هي من تشرين الثاني 1986 الى تشرين الثاني 1987

ملاحظة: العدد الإجمالي لتغيرات البلدان يعود للزيادة في عدد البلدان التي قيمتها مؤسسة فريدم هاوس

المصدر: Freedom House

[1] Oswald Spengler, *The Decline of the West* (New York: Knopf, 1928), p. 347.

إن عدد الدول التي تم تصنيفها على أنها "غير حرة" و"حرة جزئياً" انخفض بشكل كبير خلال السنوات الثلاثين الماضية. ففي عام 1992، كان ربع سكان الأرض فقط يعيشون في مجتمعات حرة؛ لكن هذا الرقم تحوّل عام 2008 إلى ما يقارب نصف سكان الكرة الأرضية. لماذا هذا التناقص في عدد الأنظمة غير الديمقراطية؟ هناك لدينا براهين اقتصادية وسياسية ومجتمعية متقدمة بخصوص مصادر الحكم غير الديمقراطي ونشر الديمقراطية. يمكن أن يكون أحد لكن العكس تماماً هو ما حصل. فرغم صعود الأنظمة غير الليبرالية والهجينة، إلا أن (الجدول 6.2) يُظهر التفسيرات الأخيرة وهي أن الحكم غير الديمقراطي افتقد إلى درجة كبيرة قوته على الحشد. فقبل خمسين سنة، كانت الإيديولوجيات التي سوغت الأنظمة غير الديمقراطية قادرة على حشد الناس برؤية تسعى إلى تغيير العالم. لكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، لم يعد هناك أية إيديولوجية قوية ذات هدف شامل تقترن بغياب حرية الفرد . قد يزعم القادة أن القيود على الحقوق السياسية قد يكون أمراً ضرورياً للاستقرار السياسي أو التطوير الاقتصادي، لكنهم لم يعودوا يقدمون أية رؤية بديلة حقيقية لعالم السياسة. حيث تزيد صعوبة تبرير الأنظمة غير الديمقراطية من خلال أية منظومة أفكار عالمية.

هل يعني هذا أن أيام الحكم غير الديمقراطي غدت معدودة؟ ربما. فقد يأتي يوم في الواقع تغدو فيه كل المجتمعات ديمقراطية، ويغدو فيه نظام الحكم غير الديمقراطي، مثل العبودية، الذي هو جانب من سلوك البشر في ذمة التاريخ وهوامش المجتمع الكوني. لكن ليس باستطاعتنا أن نعرف ماهية المسائل الجديدة أو الملحة التي قد تعطي القوة مجدداً للحكم غير الديمقراطي. هل ستصطدم اللا مساواة مع الحرية؟ هل سينظر الناس يوماً ما إلى غياب الحرية أنه منفعة بدلاً من أن يكون شكلاً من العبودية؟ هل يمكن لرؤية دينية أو علمانية جديدة للحياة البشرية أن ترفض الديمقراطية باعتبارها مفهوماً قديماً بائداً أو آثماً؟ ربما يكون ما نتمتع به الآن هو ببساطة انحراف ضئيل في تاريخ البشرية الطويل من الحكم غير الديمقراطي.

الفصل السابع

الديمقراطيات المتقدمة

مفاهيم أساسية:

- تتميز الديمقراطيات المتقدمة بأنها ديمقراطية ليبرالية ورأسمالية تقوم على المؤسسات.
- رغم وجود مجموعة من المؤسسات الأساسية المشتركة، إلا أن الديمقراطيات المتقدمة تختلف إلى حدٍّ كبير في كيفية بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- واجهت جميع الديمقراطيات المتقدمة تغييرات وتحديات لسيادتها في أشكال الاندماج الذي يتجاوز القومية واللامركزية ـ زيادة اللامركزية.
- شهدت ديمقراطيات متقدمة كثيرة صعوداً في قيم ما بعد الحداثة، رغم أن هذه القيم قد تصطدم مع التنوع الإثني والديني المتزايد.
- أصبحت المؤسسات الاقتصادية في الديمقراطيات المتقدمة ما بعد صناعية ومرتبطة بدول رعاية اجتماعية كبيرة تمثل تحديات ديموغرافية مع تقدم سكان هذه الدول بالعمر.

تطرقنا في الفصول السابقة إلى مفاهيم متنوعة تساعدنا على المقارنة في عالم السياسة. ومع هذه الأدوات في يدنا الآن، يمكن لنا أن نبدأ في دراسة أجزاء معينة من العالم. والمناطق التي سندرسها ليست قطاعات جغرافية بحدّ ذاتها، بل مجموعات من الدول متشابهة بطريقة ما في مؤسساتها السياسية. فلنتذكر مناقشتنا في الفصل الأول ما يخص المنهج المقارن: بالنظر إلى دول متشابهة يمكننا أن نأمل بالتحكم بمتغيراتنا إلى درجة نطرح فيها أسئلة بطريقة أفضل ونختبر الإجابات المحتملة.

مجموعتنا الأولى من البلدان هي ما يُعرف عموماً بالديمقراطيات المتقدمة. هذا المصطلح إشكالي لأنه مشحون بالقيم وغائي ـ أي، يبدو كما لو أن الديمقراطيات المتقدمة تمثل "مرحلة أخيرة ما" تتجه إليها الدول الأخرى. وإذا تذكرنا طموح وخيبة الحركة السلوكية ونظرية الحداثة، يجب علينا التأكيد على التالي: بالنسبة لكثيرين، تمثل الديمقراطية المتقدمة هدفاً يجب النضال لتحقيقه، لكن هذا المصطلح يمكن أن يغطي مجموعة متنوعة من الدول يمكن أن يزيد تنوعها مستقبلاً. وبقولنا هذا، نستخدم المصطلح هنا للإشارة إلى الدول التي تملك ديمقراطية ذات مؤسسات راسخة ومستوى عالياً من التطور الاقتصادي والازدهار.

سنبحث في هذا الفصل المؤسسات الرئيسة والآليات التي تميّز الديمقراطيات المتقدمة، ونطبق المفاهيم التي درسناها حتى الآن. وسنبدأ بتصنيف الديمقراطيات المتقدمة: ما هي السمات المشتركة التي تمتلكها؟ ما هي الفروق الموجودة بينها؟ ستقودنا هذه المقارنة إلى مناقشة دور الحرية الفردية والمساواة الجماعية في الديمقراطيات المتقدمة. كيف توفق الدول بين هاتين المسألتين؟ حالما ندرس هذه الأفكار، سننتقل إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية في الديمقراطيات المتقدمة، لاسيما التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في عالم السياسة المعاصر. قوى الاندماج واللامركزية ـ تحويل السلطة إلى مؤسسات دولية أو محلية ـ تتحدى مفهوم سيادة الدولة الذي كان يُشكل جوهر السياسات الحديثة. وما إذا كان هذا التوجه إلى المستقبل يستحق أن نبحث فيه. وفي الاقتصاد أيضاً، يحوّل ظهور المجتمعات ما بعد الصناعية طبيعة الثروة واليد العاملة نفسها فاسحاً المجال أمام فرص جديدة لبعض الدول والمجموعات والأفراد، بينما يتجاوز أخرى أو يهمشها. يمكن مشاهدة تغييرات مشابهة في المؤسسات المجتمعية: فقد تظهر قيم اجتماعية جديدة انعكاساً للتغيير السياسي والاقتصادي وهو ما يؤدي إلى إعادة صياغة الإيديولوجية في الديمقراطيات المتقدمة وإعادة تشكيل الجدل حول الحرية والمساواة. تتفاقم كل هذه المسائل بالقضايا الديموغرافية لأن سكان الديمقراطيات المتقدمة يغدون أكثر تقدماً بالعمر وأكثر تنوعاً.

هل أصبحت الديمقراطيات المتقدمة على شفا تحوّل أم تقترب من الجمود والانهيار؟ وما هي

تبعات أيٍّ من هذين السيناريوهين على السياسة الدولية؟ يحاول هذا الفصل تقديم بعض الدلائل حيث يمكننا أن ندرس الاحتمالات الممكنة.

تعريف الديمقراطيات المتقدمة

ما هي الديمقراطيات المتقدمة بالضبط؟ تحدث الباحثون سابقاً عن هذه الدول باعتبارها تنتمي إلى "العالم الأول" وهو ما يعني أنها متطورة اقتصادياً وديمقراطية. وكانت تعارَض بالعالم الثاني أو الدول الشيوعية، أو "العالم الثالث،" أي جلّ الدول الأقل تطوراً. كان تصنيف الدول في هذه "العوالم" الثلاثة دائماً أمراً إشكالياً بما أن عوامل مختلفة بتشكيلات مختلفة حول العالم غالباً ما دحضت هذه الفئات. إن صعود الاقتصاديات المعتمدة على النفط في الشرق الأوسط على سبيل المثال، خلق دولاً بمستوى عالٍ من الثراء، لكن هذا الثراء يعتمد على الموارد الطبيعية التي تسيطر عليها الدولة وليس على الملكية الخاصة أو الأسواق الحرة. كما أن زيادة الثروة في هذه الدول لم يترافق مع تحرّك نحو الديمقراطية الليبرالية. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية، أصبحت مقاربة "العوالم الثلاثة" أكثر مدعاة للغط مع تبنّي العديد من الدول الصناعية والشيوعية السابقة النهج الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية بنجاح، بينما واجهت دول أخرى انحداراً اقتصادياً واستمراراً للحكم الاستبدادي. ومع مرور الزمن، لم يعد هناك الكثير من العوامل المشتركة بين هذه الدول، باستثناء التاريخ (وهو شيء سندرسه في الفصل التالي).

وبدلاً من مقاربة "العوالم الثلاثة"، سيستخدم هذا الكتاب مصطلحات: الديمقراطيات المتقدمة، الدول الشيوعية وما بعد الشيوعية، الدول النامية والأقل تطوراً. هناك قيود أيضاً على هذه الفئات وربما يقول بعض النقاد إنها لاتختلف إلا بالاسم عن المقاربات السابقة. وفي كل حال، هناك اختلاف واحد وهو أن مجموعاتنا تعني ضمناً أن الحركة متاحة بينها ـ أي أن الدول يمكن تنشر الصناعة أو الديمقراطية، ويمكن أن تنتقل إلى الشيوعية أو تخرج منها، ويمكن أن تتطور أو تظل أقل

تطوراً. وفي الحقيقة، سنصنّف بعض الدول في أكثر من فئة واحدة، لاسيما تلك التي توجد في مرحلة انتقال من فئة إلى أخرى.

إذن، كيف نحدد هوية الدول التي تنتمي إلى فئة الديمقراطيات المتقدمة؟ في مجال الديمقراطية، يمكن أن نعتمد على العوامل التي ناقشناها في الفصل الخامس، فننظر إلى درجة مأسسة المشاركة والمنافسة والحرية في كل منها. وفي مجال التطوير الاقتصادي والازدهار، يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار المسائل التي طرحناها في الفصل الرابع: وجود الملكية الخاصة، والأسواق المفتوحة، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي ومُعادل القيمة الشرائية. كما يمكننا أن نأخذ بعين الاعتبار نوع الإنتاج الاقتصادي للدول. وبالإجمال، تنزع الديمقراطيات المتقدمة إلى أن تمتلك نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة والإنتاج الصناعي. فخلال "الثورة الصناعية" وما بعدها، حلّت الصناعة محل الزراعة في العديد من الديمقراطيات المتقدمة الموجودة اليوم، لكن في الوقت الحاضر، يحل محل الصناعة نفسها بشكل متزايد قطاع الخدمات، الذي يتضمن أشياء مثل البيع بالتجزئة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم. وفي النهاية، يجب أن نتطرق إلى إنتاج الثروة فيما يتعلق بالازدهار بدراسة رفاه المجتمع بشكل عام (الذي يتم قياسه بحسب مؤشر التنمية البشرية).

يضع الجدول 7.2 قائمة بعدد الدول التي يمكن تصنيفها بأنها ديمقراطيات متطورة، إلى جانب دول قليلة أخرى تم ذكرها على سبيل المقارنة. ما تشترك به الديمقراطيات المتقدمة ليس مجرد الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، بل أنظمة اقتصادية رأسمالية أيضاً (ليبرالية أو ديمقراطية اجتماعية أو ميركانتلية) يهيمن فيها قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تعارَض بدول فقيرة ذات مرتبة متدنية على مؤشر التنمية البشرية وتفتقر إما إلى قطاع صناعي وخدماتي قوي، أو إلى ديمقراطية ليبرالية مُأسسة، أو إلى الاثنين معاً.

[illegible]

أمريكا الشمالية والجنوبية	أوروبا	آسيا	الشرق الأوسط وأفريقيا
الأرجنتين	أعضاء الاتحاد الأوروبي:	أوستراليا	إسرائيل
الأرجنتين	النمسا	اليابان	
كندا	بلجيكا	نيوزيلندا	
تشيلي	بلغاريا	كوريا الجنوبية	
كوستاريكا	قبرص	تايوان	
باهاماس	تشيكيا		
باربادوس	الدانمارك		
برمودا	أستونيا		
المكسيك	فنلندا		
الولايات المتحدة	فرنسا		
أورغواي	ألمانيا		
	اليونان		
	هنغاريا		
	إيرلندا		
	إيطاليا		
	لاتفيا		
	ليتوانيا		

لوكسمبورغ
مالطا
هولندا
بولونيا
البرتغال
رومانيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
اسبانيا
السويد
المملكة المتحدة
الدول غير الأعضاء في
الاتحاد الأوروبي:
كرواتيا
أيسلندا
النروج
سويسرا

وبالنظر إلى تعريفنا للديمقراطيات المتقدمة، فإن الدول التي نصنفها في هذه الفئة متنوعة إلى حدٍّ كبير ـ وهو تنوع ازداد قوة خلال العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، وعلى امتداد التاريخ كان يتم

تصنيف دول مثل بولندا وكوريا الجنوبية بأنها جزء من العالم الثاني والثالث على التوالي. لكن مع التغييرات الاقتصادية والسياسية في هاتين الدولتين، أصبح أمراً غير منطقي على نحو متزايد أن يتم تصنيفهما كذلك. فبولندا ما بعد الشيوعية تمتلك الكثير مما هو مشترك اقتصادياً وسياسياً مع دول أوروبا الغربية مثل ألمانيا وفرنسا، أكثر مما تشترك به مع الدول الجارة لها التي شكّلت أيضاً في السابق جزءاً من العالم الشيوعي. أما كوريا الجنوبية، فتمتلك ما هو مشترك مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما تفعل مع دول أخرى أقل تطوراً في آسيا.

تملك الدول التي تم تصنيفها كديمقراطيات متطورة في الجدولين 7.1 و 7.2 مستويات عالية من التطور الاقتصادي (حيث يبلغ مُعادل القيمة الشرائية لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 7 آلاف دولار) وقطاعات زراعية صغيرة. وهي أنظمة ديمقراطية وبين أول 55 دولة على مؤشر التنمية البشرية أو ما تصفه الأمم المتحدة أنه "تطور بشري عالي المستوى." تجدر الإشارة إلى أن داخل هذه الفئة، يوجد عدد من الدول حديثة العهد في الديمقراطية وما بعد الشيوعية التي تُظهر السمات المميزة للتطور الاقتصادي والديمقراطية. ولا يعني هذا أن هذه القائمة مكتملة أو ثابتة أو نهائية. وفي الحقيقة، سيتم التطرق إلى بعض هذه الدول مجدداً في الفصول التي تتحدث عن الدول ما بعد الشيوعية والنامية والأقل تطوراً. يشير هذا التشابك إلى أنه نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية الأخيرة، يبدو أن معسكر الديمقراطيات المتقدمة يتسع إلى أبعد من مناطقه التقليدية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ـ على الرغم من أنه - كما رأينا في الفصل الأخير حول الأنظمة غير الديمقراطية - غير مؤكد ما إذا كان هذا سيستمر.

البلد	النسبة المئوية للناتج الإجمالي المحلي الذي تسهم فيه			معادل القوة الشرائية بالدولار	هل الديمقراطية ذات مؤسسات	ترتيب مؤشر التنمية البشرية
	الزراعة	الصناعة	الخدمات			
الولايات المتحدة	0,9	20,5	78,5	45,800	نعم	12
كندا	2,1	28,8	69,1	38,400	نعم	4
السويد	1,4	28,9	69,8	36,500	نعم	6
المملكة المتحدة	0,9	23,4	75,7	35,100	نعم	16
ألمانيا	0,8	29	70,1	34،200	نعم	22
اليابان	1,4	26,5	72	33,600	نعم	8
فرنسا	2,2	21	76,7	33,200	نعم	10
كوريا الجنوبية	3	39,4	57,6	24,800	نعم	26
العربية السعودية	3	65,9	31,1	23,200	لا	61
بولندا	4,1	31,6	64,4	16,300	نعم	37
المكسيك	4	26,6	69,5	12,800	نعم	52
إيران	10,7	42,9	46,4	10,600	لا	94
جنوب *أفريقيا*	3,2	31,3	65,5	9,800	نعم	121
البرازيل	5,5	28,7	65.8	9,700	نعم	70
الصين	11,3	48,6	40,1	5,300	لا	81
الهند	17,6	29,4	52,9	2,700	نعم	128
نيجيريا	17,6	52,7	29,7	2,000	لا	158

ملاحظة: البلدان المكتوبة بخط مائل ليست ديمقراطيات متقدمة.

المصدر: المخابرات المركزية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

إحدى نتائج استخدام تعريف واسع للديمقراطيات المتقدمة هي ضمّ دول انضوت تحت هذه الفئة بطرق مختلفة جداً ـ دولٌ كانت صناعية وديمقراطية في مراحل مبكرة ودولٌ انضمت إلى هاتين الفئتين حديثاً. وفي الحقيقة، تنوعت الطرق إلى الديمقراطية المتقدمة. فقد خبرت بعض الدول تطويراً ديموقراطياً واقتصادياً في مرحلة مبكرة وبشكل متزامن، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر. وفي حالات أخرى، لم يؤدِّ التطوير الاقتصادي إلى انتشار الديمقراطية مباشرة. فعلى سبيل المثال، جرى التصنيع الرأسمالي في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر بتوجيه نظام غير رأسمالي وميركانتلي. وكانت هذه هي الحال في اليابان ثم في دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وتايوان أيضاً. وفي هذه الحالات، لم تظهر الديمقراطية إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. وأخيراً، أنجزت بلدان في أوروبا الشرقية عملية تصنيعها في ظل أنظمة شيوعية بالدرجة الأولى، ولم تنتقل إلى الرأسمالية والديمقراطية إلا في تسعينيات القرن الماضي.

الحرية والمساواة في الديمقراطيات المتقدمة

كيف تحل الديمقراطيات المتقدمة معضلة العلاقة بين الحرية والمساواة؟ تشترك جميع الدول المصنفة في هذه الفئة بديمقراطية ليبرالية ممأسسة وملكية خاصة وأسواق حرة ومستوى عالٍ من التطوير الاقتصادي المبني على الصناعة والخدمات. لكن هذا التشابه لا يعني أن مقاربات هذه الدول للتوفيق بين الحرية والمساواة متطابقة. حيث تختلف الديمقراطيات المتقدمة فيما بينها بالطريقة التي توفق فيها بين الحرية والمساواة، لاسيما في مجال الاقتصاد السياسي. فالدول التي تملك أنظمة اقتصادية ليبرالية تركز على حرية الفرد أكثر من المساواة الجماعية، وهو ما يحدّ من دور الدولة في ضبط السوق وتوفير السلع العامة، بينما تميل الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية إلى فعل عكس ذلك. ومن جهتها، تعتمد الأنظمة الميركانتلية على سياسات أكثر ميلاً نحو التطوير حيث لا تشكل مسألتا الحرية والمساواة اهتماماً مباشراً للدولة. لكن على الرغم من هذا التنوع الكبير، تشترك هذه الدول بمؤسسات ديمقراطية واقتصادية واحدة.

فلندرس أولاً دور الحرية: كل الديمقراطيات المتقدمة هي ديمقراطيات ليبرالية ذات مؤسسات راسخة، تؤمن بالمشاركة والمنافسة والحرية. لكن هناك اختلافات حقيقية في الطريقة التي تُعرِّف بها الدول هذه المقولات الثلاثة. فعلى سبيل المثال، يمكن توسيع أو تقييد الحريات/ الحقوق المدنية دون أن يتم التشكيك بطبيعة الدولة. لنأخذ مسألة الإجهاض مثلاً. تسمح بعض الديمقراطيات المتقدمة مثل السويد والولايات المتحدة الأمريكية والمجر وكندا وفرنسا والنمسا بالإجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل بقيود قليلة نسبياً. أما في دول أخرى، مثل كوريا الجنوبية والأرجنتين وبولندا، فالإجهاض أكثر تقييداً. وبعض الديمقراطيات المتقدمة تمنع الإجهاض على الإطلاق وتسمح به في ظروف استثنائية (كما هي الحال مثلاً في تشيلي والمكسيك وإيرلندا). يمكن مشاهدة هذا التمايز بين الدول فيما يتعلق بالتشريعات المتعلقة بالدعارة أو المخدرات أو الكلام الذي يحضّ على الكراهية أو درجة حماية الدولة أو القطاعات الاقتصادية للخصوصية. وتتنوع الديمقراطيات المتقدمة جداً في الطريقة التي يُفسر فيها النظام القضائي هذه الحقوق ويدافع عنها. يعتمد بعضها على محاكم دستورية قوية ذات مجموعة كبيرة من السلطات لإسقاط التشريعات، بينما تضطلع محاكم أخرى بدورٍ أكثر محافظة، وفي حالات قليلة (المملكة المتحدة وإسرائيل)، لا يوجد دستور رسمي فيها.

تحت الضوء

التنوع السياسي في الديمقراطيات

المشاركة

- معايير أهلية المقترع المختلفة.
- الاستفتاءات والمبادرات تستخدم بدرجات متفاوتة.
- بعض الدول، ليس كلها، تسجل بشكل آلي كل المقترعين المؤهلين.
- الاقتراع إلزامي في بعض الدول، لكنه طوعي في معظمها.

المنافسة

- تستخدم طرق ومستويات مختلفة من التمويل للأحزاب والحملات السياسية.
- فصل السلطات يختلف كثيرا ويقوم بالدرجة الأولى على القوة النسبية لفروع

الحريات

- توجد تمايزات في التنظيم أو الإباحة أو الحظر لأفعال مثل الإجهاض والدعارة وخطاب الكراهية.

تختلف الديمقراطيات المتقدمة أيضاً بمستوى المشاركة السياسية فيها. حيث يمكن أن يُشاهد المرء فيها جميع أنماط الأنظمة الانتخابية التي تمت مناقشتها في الفصل الخامس منفردة أو مجتمعة. فاستخدام الاستفتاءات والمبادرات يختلف كثيراً بين هذه الدول، تستخدمها معظم الديمقراطيات المتقدمة إلى درجة معينة، على الرغم من أن دولاً قليلة لا تسمح بهذا النوع من التصويت إلا على المستوى المحلي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا واليابان)، ولا تزال دول أخرى لا تقدم هذا الإجراء على أيّ مستوى من المستويات (إسرائيل).اختلافٌ آخر يمكن أن يُلاحظ بين

الديمقراطيات المتقدمة هو تسجيل الأصوات. حيث تكون مسؤولية الدولة في معظم الديمقراطيات المتقدمة ضمان أن يتم تسجيل جميع الأشخاص الذين يحق لهم التصويت بشكل آلي، لكن في دول قليلة (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا)، يتوقف على الناخب أمر تسجيل اسمه. وقد تختلف حقوق التصويت والتزاماته أيضاً. ففي النرويج والسويد وهولندا والدنمارك يمكن لأي أجنبي حصل على إقامة دائمة أن يشارك بالتصويت في الانتخابات المحلية. ويعتبر التصويت إلزامياً في أستراليا والأرجنتين والأورغواي وبلجيكا، على الرغم من اختلاف درجات التطبيق والدعم.

ولا تأخذ المنافسة شكلاً واحداً في الديمقراطيات المتقدمة. وتشمل الفروق بينها الطرق التي يتم فيها تمويل الأحزاب والحملات السياسية: تفرض بعض الدول حدوداً معينة على كمية الأموال التي يمكن لجهات خاصة أن تقدمها لحزب سياسي أو أحد المرشحين وتطلب الكشف عن مصدر المساهمات المالية الخاصة. يتم تحديد هذه الأمور من خلال النظام الانتخابي الذي يتم العمل به. وتعتمد أغلبية الديمقراطيات المتقدمة على أحد أشكال التمثيل النسبي لانتخاب هيئاتها التشريعية، بينما تعتمد أقلية من هذه الدول (مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا) على أنظمة الأكثرية أو الأغلبية في الدوائر الفردية. بينما تستخدم مجموعة أخرى من الدول (مثل ألمانيا والمجر واليابان) أنظمة انتخابية مختلطة تجمع بين التمثيل النسبي والدوائر الفردية. وتختلف أيضاً السلطات التنفيذية، فكما أوردنا في الفصل الخامس، عادة ما يهيمن رؤساء الوزراء على السلطة التنفيذية في معظم الديمقراطيات المتقدمة، رغم أننا نجد أن هناك أنظمة رئاسية صرفة في الولايات المتحدة الأمريكية وتشيلي والمكسيك وتايوان، وشبه رئاسية في فرنسا وكوريا الجنوبية. يوجد أيضاً ديمقراطيات متطورة فيدرالية وغير فيدرالية تملك مجلساً أو مجلسين تشريعيين، وكلها تدير ديمقراطيات ليبرالية في طرق مختلفة.

باختصار، الديمقراطيات المتقدمة متنوعة سياسياً. تضمن جميعها المشاركة والمنافسة والحرية، لكنها تختلف حول حدود هذه الحريات وكيفية تعريفها وكيفية ممارستها. فالحرية ضمانة أساسية، لكن شكل الحرية ومحتواها يختلف من حالة لأخرى.

وبالإضافة إلى الالتزام بالحرية، تشترك الديمقراطيات المتقدمة بمقاربة متشابهة في ما يخص المساواة التي تركز على الرأسمالية ـ أي، الملكية الخاصة والأسواق الحرة. يبدو أن هذه المقاربة ولّدت مستوى كبيراً من الازدهار الاقتصادي ـ حيث إن مستويات المعيشة الإجمالية في الديمقراطيات المتقدمة أعلى منها في الدول الأخرى، كما إن متوسط العمر المتوقع أعلى من سبعين سنة (وهو من بين الأعلى ويقارب الثمانين). لكن هذا الازدهار يتعايش مع مستويات مختلفة من عدم المساواة، بتركز الثروة أحياناً بشكل غير متكافئ بين مجموعات إثنية معينة. وهو ما يُذكرنا بما قلناه في الفصل الرابع حول مؤشر جيني لقياس نسبة عدم المساواة في العالم، حيث لاحظنا أن هناك فرقاً مدهشاً بين الدول في نسب عدم المساواة رغم أن مستويات التطور الاقتصادي متساوية تقريباً. فعلى سبيل المثال تتساوى مستويات التطوير الاقتصادي إلى حد ما في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي لهما، لكن يظهر بحسب مؤشر جيني أن مستوى عدم المساواة يختلف بينهما كثيراً.

يعود الاختلاف في نسب عدم المساواة في جزء منه إلى الدور الذي تلعبه الدولة. حيث تختلف الديمقراطيات المتقدمة إلى حدّ كبير في وظائفها الاقتصادية، بما في ذلك دورها في توزيع الثروة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك واليابان، توفر الدولة مستويات منخفضة نسبياً من الإنفاق الاجتماعي. فيقع على عاتق الأفراد والعائلات مسؤولية أكبر في تمويل حاجاتهم الأساسية، ونتيجة لذلك فإن العبء الضريبي على المجتمع في هذه الدول يكون أقل. لكن هذا لا يعني أن عدم المساواة هو نتيجة لذلك بالضرورة. ففي اليابان وإستونيا وكوريا الجنوبية، تتعايش دولة رفاه صغيرة مع مستوى من المساواة الاقتصادية أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية، مثل تلك الموجودة في معظم أرجاء أوروبا، عادة ما يكون حجم الضرائب المفروضة على السكان أكبر، وتُستخدم هذه الموارد لإعادة توزيع الدخل من خلال نظام قوي للإنفاق الاجتماعي. هنا أيضاً، يجب أن نتذكر أن الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية ليست شكلاً واحداً؛ فبعضها تزيد فيه مستويات حماية الوظائف أو ضمان البطالة أو نسب الضرائب أو المؤسسات النقابية الجديدة. لا تغير كل هذه التنويعات من حقيقة أنه في كل من هذه الدول، تعتبر الملكية الخاصة والأسواق الحرة، مؤسسات جوهرية (الجدول 7.3).

باختصار، تشترك الديمقراطيات المتقدمة بمجموعة أساسية من المؤسسات تقوم من خلالها بالتوفيق بين الحرية والمساواة. وتشمل هذه المؤسسات الديمقراطية الليبرالية بتأكيدها على المشاركة والمنافسة والحرية والرأسمالية التي تركز على الأسواق الحرة والملكية الخاصة. إلا أن الديمقراطيات المتقدمة بَنت هذه المؤسسات بطرق مختلفة، الأمر الذي نتج عنه اختلافات أساسية فيما بينها.

البلد	النظام الاقتصادي السياسي	الضرائب كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2005	مؤشر جيني
السويد	ديمقراطي اجتماعي	50,7	23
الدانمارك	ديمقراطي اجتماعي	50,7	24
فرنسا	ديمقراطي اجتماعي	44,1	28
المملكة المتحدة	ليبرالي	36,5	34
ألمانيا	ديمقراطي اجتماعي	34,8	28
كندا	ليبرالي	33,4	32,1
الولايات المتحدة	ليبرالي	27,3	45
اليابان	ميركانتلي	27,4	38,1

المصدر: وكالة المخابرات المركزية، المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية.

الديمقراطيات المتقدمة في الوقت الحاضر

إن المؤسسات التي تشترك بها الديمقراطيات المتقدمة تشكّل جزءاً مما يجعل هذه الدول حديثة - أي أنها علمانية وعقلانية ومادية وتقنية وبيروقراطية وتركز على الحرية الفردية أكثر من المساواة

الجماعية. لكنها مثل أية مجموعة أخرى من الدول، ليست الديمقراطيات المتقدمة متنوعة وحسب، بل إنها ديناميكية أيضاً، فمؤسساتها تخضع للتغيير تحت تأثير قوى داخلية ودولية. وفي الحقيقة، يُجادل كثيرون بأن الديمقراطيات المتقدمة تختبر الآن تغييرات هامة ثقافية وسياسية واقتصادية. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإنه يعني أن المؤسسات الحديثة القائمة الآن قد تمهّد الطريق أيضاً أمام مؤسسات جديدة بانتقال هذه الدول من الحداثة إلى مرحلة أخرى. ونتيجة لهذا التشوش، تفتقر الكتابات التي تعبّر عن هذا الأمر إلى التعبير المناسب لوصف هذا التغيير، وتستخدم بدلاً من ذلك المصطلح الأخرق *ما بعد الحداثة*. من الواضح أن هذا المصطلح يفسر ما هو غير موجود أكثر مما يقدم معلومات عما هو موجود فعلاً. سنبحث في بقية هذا الفصل التحديات التي تواجه الحداثة في الديمقراطيات المتقدمة وما إذا كانت هذه التحديات مؤشراً على تغيير جذري. وإذا كان الأمر كذلك، فهل الديمقراطيات المتقدمة تنتقل إلى مرحلة ما بعد الحداثة؟ وماذا يعني ذلك؟ وهل تمت المبالغة في أهمية التغيير أو أنه لا يسير في الاتجاه الذي نتخيله؟ هذه أسئلة كبيرة تكمن في عالم التكهنات وتعتمد على دليل مفكك. سنصنف هذه المعلومات من خلال تقسيم نقاشنا إلى مؤسسات سياسية ومجتمعية واقتصادية.

المؤسسات السياسية: هل تتحول السيادة؟

ناقشنا في الفصل الثاني عدداً من الطرق التي يمكن تحليل وضع الدول من خلالها والمقارنة مابينها. وتحدثنا بشكل خاص حول سيادة الدولة وأشرنا إلى أنه يمكن النظر إلى قوة الدولة تبعاً لاستقلاليتها وأهليتها. ورغم أن الديمقراطيات المتقدمة تختلف في مستويات استقلاليتها وإمكانياتها، إلا أنّها جميعاً تتميز بقدرتها على استنباط وتنفيذ المهمات الأساسية التي ينتظرها منها المجتمع. أي أن الديمقراطيات المتقدمة تتميز بسيادتها وقدرتها على التحرك بشكل مستقل عن القوى الخارجية، وهذه سمة مميزة للسلطة منذ ظهور الدولة الحديثة.

لكن بدأ تحدي هذه المفاهيم خلال العقود الأخيرة. فقد رأينا، لاسيما داخل الديمقراطيات المتقدمة، حركة باتجاه الاندماج بين الدول واللامركزية [توسيع اللامركزية] داخلها. **والاندماج** هو

عملية تنظم فيها الدول سيادتها من خلال التنازل عن بعض السلطات الفردية بغية الحصول على مزايا سياسية واقتصادية ومجتمعية في المقابل. يجعل الاندماج الخط الذي يفصل بين الدول غامضاً من خلال بناء صلات وثيقة وسياسات وقوانين مشتركة تجمعها سوية. أما **اللامركزية**، فهي عملية يتم فيها التنازل عن السلطة السياسة أو "منحها" إلى مستويات أدنى في الحكومة. من شأن هذه العملية زيادة المشاركة المحلية والكفاءة والمرونة، حيث تغدو المهمات التي كان يتم التعامل معها على المستوى الوطني، ملقاة على عاتق السلطات المحلية. تختلف هاتان العمليتان في الاتجاه الذي تسير فيه السلطة ـ إما "فوق" الدولة في حالة الاندماج، أو "تحت" الدولة في حالة اللامركزية. لكن قدرات وإمكانيات وسيادة الدولة في الحالين تتأثر بالعلاقة بين الحرية والمساواة وتؤثر فيها. ورغم أنه يمكن ملاحظة وجود كلٍّ من الاندماج واللامركزية بدرجات مختلفة في العالم، إلا أن هاتين العمليتين تظهران بشكلهما الأكثر تعقيداً وعمقاً في الديمقراطيات المتقدمة. وبينما توقع كثيرون أن هاتين العمليتين التوأم ستغيران الدولة الحديثة ومفهوم السيادة كما نعرفه، هناك أيضاً عمليات موازية قد تحدّ أو حتى تُنهي هاتين الحركتين. ودراسة أحد الأمثلة الأكثر وضوحاً عن هذه العملية، وهو الاتحاد الأوروبي، سيفسر هذه النقاط جيداً.

الاتحاد الأوروبي: الاندماج والتوسع والمقاومة

إن المثال الأهم على الاندماج هو الاتحاد الأوروبي، وهو مشروعٌ غير مسبوق كما أنّ تبعاته المحتملة على المدى الطويل هائلة وغير واضحة المعالم ومصدر جدل. ولنتذكر أنه بينما يمكن النظر إلى توحيد أوروبا أنه أمر "عادي" اليوم، إلا أنه أتى عقب حرب مدمرة بين هذه الدول كانت حصيلتها مقتل الملايين. وفي الحقيقة، كانت الانقسامات في أوروبا هي المحفّز على الاندماج. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، حاول عدد من قادة أوروبا أن يثبت أن الصراعات المتكررة في المنطقة كان سببها الافتقار إلى التواصل بين هذه الدول نفسها ـ الأمر الذي سبب، بدوره، عدم الأمان وعدم المساواة والروح القومية. آمن هؤلاء القادة أنه في حال ارتباط دولهم من خلال مؤسسات اقتصادية ومجتمعية وسياسية، فإنها سترفض الحرب ضد بعضها بعضاً باعتبارها عملاً غير عقلاني.

حتى إنهم ذهبوا إلى حدّ القول إن الأجندة السياسية المشتركة ستمنح الدول الأوروبية سلطة دولية أكبر في بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي هيمن عليها الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة هذه العوامل المحفزة، بدأت مجموعة أساسية من دول أوروبا الغربية عملية الاندماج في أوائل خمسينيات القرن الماضي. وكما يمكن للمرء أن يتخيل، بعيداً عن السيادة، كانت هذه خطوة كبيرة، إذ لم يكن من السهل تقبلها بالنسبة لأية دولة أو مجتمع. ونتيجة لذلك، مضى الاندماج قُدماً ببطء وبطريقة تدريجية.[1]

وكما يُظهر الجدول على الصفحة 270، تطور الاتحاد الأوروبي بشكل تدريجي مع مرور الزمن. كان ذلك أمراً متعمداً: فمنذ البداية كان مشروعاً طموحاً، لكنه مشروعٌ أدرك مؤيدوه أنه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التحرك ببطء وحذر. كان البدء بمشروع دستوري أو فدرالي أمراً لا يمكن تصوره أو قبوله بالنسبة للقادة السياسيين ومواطنيهم. ولهذا بدأ الاتحاد الأوروبي حياته كاتفاق صغير بين عدد قليل من الدول حول الفولاذ والفحم الحجري بشكل رئيس، ليتوسّع مع مرور الزمن ويغدو هيئة تضم العديد من الأعضاء وتفتح فرصاً أكبر بكثير. وانطلاقاً من هذه التغييرات، تم تطوير منظومة أساسية من المؤسسات تملك سيادة متزايدة في العديد من المجالات داخل الدول الأعضاء نفسها. يوجد اليوم عددٌ كبير من هيئات الاتحاد الأوروبي والمجموعات الفرعية التابعة لها، لكن هناك أربع مؤسسات رئيسة. **المفوضية الأوروبية**، المكونة من ممثلين تُعينهم حكومات الدول الأعضاء وتقوم المفوضية بتطوير التشريعات. **مجلس الوزراء**، مكون من الوزراء في الحكومات الوطنية للدول الأعضاء، ويقوم المجلس بالموافقة على التشريعات أو رفضها (يقوم كل وزير بالتصويت بما يتوافق مع اهتمامات بلده). المؤسسة الرابعة هي **البرلمان الأوروبي** الذي يتم انتخاب أعضائه بشكل مباشر من قبل مواطني الدول الأعضاء. أي أن مواطني دول الاتحاد الأوروبي

---

[1] For details on the historical development of the EU, see Derek Irwin, *The Community of Europe: A History of European Integration since 1945* (New York: Addison-Wesley, 1995.(

يصوّتون في الانتخابات للمرشحين لنيل مناصب في الهيئة التشريعية في بلادهم وللمرشحين لعضوية البرلمان الأوروبي. يتمتع البرلمان الأوروبي بقدرة على تعديل أو رفض معظم التشريعات التي تصله من المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى الموافقة على ضمّ أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي. وأخيراً هناك **محكمة العدل الأوروبية** التي تلعب دوراً هاماً في حل النزاعات حول التشريعات بعد أن يتم تبنيها، كما أنّها تفصل في الشؤون المتعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي. ومع امتلاك هذه المؤسسات (الشبيهة بتلك الموجودة في الدول) للسلطة مع مرور الزمن، لم يعد الكثير من الناس يتحدثون عن الاتحاد الأوروبي باعتباره **نظاماً بين الحكومات** مثل الأمم المتحدة التي تتعاون الدول فيما بينها على بعض المسائل بينما لا تكون هذه الدول مرتبطة ببعضها، بل ينظرون إليه باعتباره **نظاماً يتجاوز الدول** حيث تشترك الدول الأعضاء بسلطته السيادية التي تمارسها مؤسسات الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء نفسها. ونتيجة لذلك، تحوّلت مسألة التوفيق بين الحرية والمساواة بالنسبة لمعظم الأوروبيين إلى مهمة دولية كما هي وطنية.

يجب على كل دولة في الاتحاد الأوروبي أن تدرس منافع الاندماج مقابل خسارة السيادة. فعلى سبيل المثال، تُعتبر السويد عضواً حديث العهد في الاتحاد الأوروبي حيث لم تنضم إلا عام 1995. وكانت الممانعة الطويلة الأمد على الانضمام تنبع جزئياً من تقليد سائد بالحياد السياسي (حيث لم تقف السويد إلى جانب أي طرف خلال الحرب العالمية الثانية) وخوفاً من أن تفرض هذه العضوية عليها تغيير مؤسساتها الداخلية وسياساتها لتتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي. ومن المخاوف الكبيرة التي كانت لدى السويد إنفاقها الاجتماعي الكبير الذي تم العمل به لضمان مستوى أكبر من المساواة الجماعية. لكن نهاية الحرب الباردة غيّرت الفكر السويدي حول الحياد. وتحركت الحكومة خلال التسعينيات نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد اختارت دول أوروبية قليلة، مثل النرويج وسويسرا، البقاء خارج الاتحاد، كون الشعب رفض العضوية في استفتاءات شعبية.

1951	أسست بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا مجموعة الفحم الحجري والفولاذ الأوروبية
1957	تأسست الجماعة الاقتصادية الأوروبية
1967	تأسست الجماعة الأوروبية
1973	انضمت الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية
1979	انتخابات مباشرة إلى البرلمان الأوروبي
1981	تنضم اليونان إلى الجماعة الأوروبية
1986	تنضم إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية
1993	يتأسس الاتحاد الأوروبي (EU)
1995	تنضم السويد وفنلندا والنمسا إلى الاتحاد الأوروبي
1999	أنشئ الاتحاد النقدي بين معظم دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
2002	تدخل العملة الأوروبية التداول، ألغيت معظم العملات الوطنية في الاتحاد الأوروبي
2004	يقبل الاتحاد الأوروبي عشرة أعضاء جدد
2005	يرفض دستور الاتحاد الأوروبي في فرنسا وهولندا في استفتائين
2008	ترفض إيرلندا معاهدة لشبونة

تم تعزيز توسع الاتحاد الأوروبي في الاتجاهات كافة وعلى كل الصعد من خلال ثلاثة مشاريع أخيرة قامت كل منها بتغيير الاتحاد الأوروبي بطريقة جوهرية (أو استهدفت ذلك). كان المشروع الأول الوحدة النقدية. ففي الأول من يناير/ كانون الثاني 1999، ربطت معظم دول الاتحاد الأوروبي عُملاتها باليورو، وهي العملة الموحدة التي كان الغرض منها في النهاية أن تستبدل جميع عُملات الدول الأعضاء لتكون وسيلة تزيد الاندماج والنمو. وكانت الفكرة وراء الوحدة النقدية هي أن الدول الأعضاء ستستفيد من عملة واحدة تسمح بقياس الأسعار وقيمة الخدمات في أرجاء الاتحاد الأوروبي، وهو ما يزيد المنافسة (وبالتالي يُقلل الأسعار) من خلال تحفيز التجارة والاستثمارات العابرة للحدود داخل الاتحاد الأوروبي. وبالإجمال، كان يأمل مؤيدو هذا المشروع أن اليورو سيُعزز الهوية الأوروبية الحقيقية من خلال عملة واحدة تربط هذه الدول بعضها ببعضها الآخر. وفي النهاية، فإن عملة واحدة مدعومة بمجموعة من أغنى دول العالم ستزيد قوة الاتحاد الأوروبي ضمن النظام العالمي من خلال خلق ما يمكن وصفه أنه "عملة احتياطية" لدول أخرى ـ أي عملة لها شرعية عالمية تستخدمها المصارف المركزية كجزء من أصولها النقدية. كما تعتبر العُملات الاحتياطية المعيار النقدي الأساسي لعالم المال والأعمال والأفراد حول العالم. وقد استمر الدولار الأمريكي يلعب دور العملة الاحتياطية العالمية لعقود من الزمن، وهو ما منح الولايات المتحدة الأمريكية مزايا معينة نتيجة لذلك، ولهذا فقد أتى اليورو ليكون تحدياً حقيقياً للسلطة العالمية للدولار. وباختصار كان يُنتظر من الوحدة النقدية أن يكون لها فوائد داخلية (في دول الاتحاد الأوروبي) وعالمية.

في الأول من يناير/ كانون الثاني 2002، قامت جميع الدول التي انضمت إلى الوحدة النقدية بسحب عُملاتها الخاصة من التداول واستبدلتها باليورو. وقد أشرنا في الفصل الرابع إلى أن أحد المظاهر الهامة لسلطة الدولة هو قدرتها على طباعة الأموال وتحديد أسعار الفائدة. وفي الوحدة النقدية الأوروبية، تم التنازل عن هذه السلطة للمصرف المركزي الأوروبي. تمثل هذه الوحدة النقدية عملية النقل الأكبر للسلطة حتى الآن داخل الاتحاد الأوروبي. وقد كانت مثيرة للجدل إلى حدّ كبير. إذ رفضت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل السويد والدنمارك والمملكة المتحدة، الانضمام إلى الوحدة النقدية. وهذه الدول، رغم أنها تختلف إلى حدٍّ كبير في أنظمتها

السياسية والاقتصادية الداخلية، إلا أنها تشترك في الخوف من أن عملة واحدة قد تجبرها على جعل أنظمتها السياسية الاقتصادية تتوافق أكثر مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. وعموماً، كانت تنظر كل منها إلى الوحدة النقدية أنها تمثل خسارة هامة لجانب من سيادتها وهو أمرٌ غير مقبول بالنسبة لشعوبها. ففي الدنمارك والسويد، أخفقت الاستفتاءات حول الانضمام إلى اليورو. أما في المملكة المتحدة، فلم يجرِ حتى الاستفتاء الموعود به حول ذلك.

هل كانت الوحدة النقدية أمراً ناجحاً؟ تعتمد الإجابة على الكيفية التي نُعرّف بها النجاح. يبدو أن الأمل بجعل اليورو عملة احتياطية قد تحقق، فقد أصبحت العملة الجديدة منافساً جدياً للدولار الأمريكي. والكثير من المستثمرين الدوليين الذين كانوا يمتلكون الدولار وحده عملة احتياطية أجنبية، أصبحوا يعتمدون بشكل متزايد على اليورو. وأعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي تبنّوا مؤخراً اليورو عملة أو خططوا للقيام بذلك في المستقبل القريب. ويبدو هذا القبول بالعملة الأوروبية الموحدة يتعارض بشدة مع أولئك المشككين الذين اعتقدوا أن اليورو لن يحلّ مكان العملات الوطنية على الإطلاق. لكن هذا النجاح لم يكن مكتملاً. فبينما ينظر مواطنو الاتحاد الأوروبي إلى اليورو باعتباره عملة لها هيبة ومقام أمام الدولار، إلا أنهم لم يشعروا أنها عززت ارتباطهم بالاتحاد الأوروبي أو أتت بالضرورة بالفوائد الاقتصادية الموعودة.[1] بينما يستمر خبراء اقتصاديون بالقلق من أن التنوع الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يناقض فكرة استخدام عملة واحدة، بما أنها تجبر جميع الدول الأعضاء على تبني منظومة واحدة من السياسات النقدية مثل معدلات الفائدة التي قد لا تكون مناسبة لأنواع مختلفة من الاقتصاديات ذات معدلات النمو أو البطالة المختلفة. لذلك، على الرغم من توسع رقعة استخدام اليورو، توجد مخاوف من أن انكماشاً اقتصادياً كبيراً في دولة أو أكثر من تلك الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد يُجبر بعض الدول الأعضاء على إعادة التأكيد على سيادتها نقدياً واستعادة عملاتها الخاصة.[2]

---

[1] See Eurobarometer 175, *The Euro, 4 Years after the Introduction of Banknotes and Coins*, http://ec.europa.eu.

[2] For a skeptical view of this danger, see Barry Eichengren, "The Breakup of the Euro Area," unpublished paper, May 2007, www.econ.berkeley.edu/_eichengr./

الشكل 7.1 عضوية الاتحاد الأوروبي عام 2009

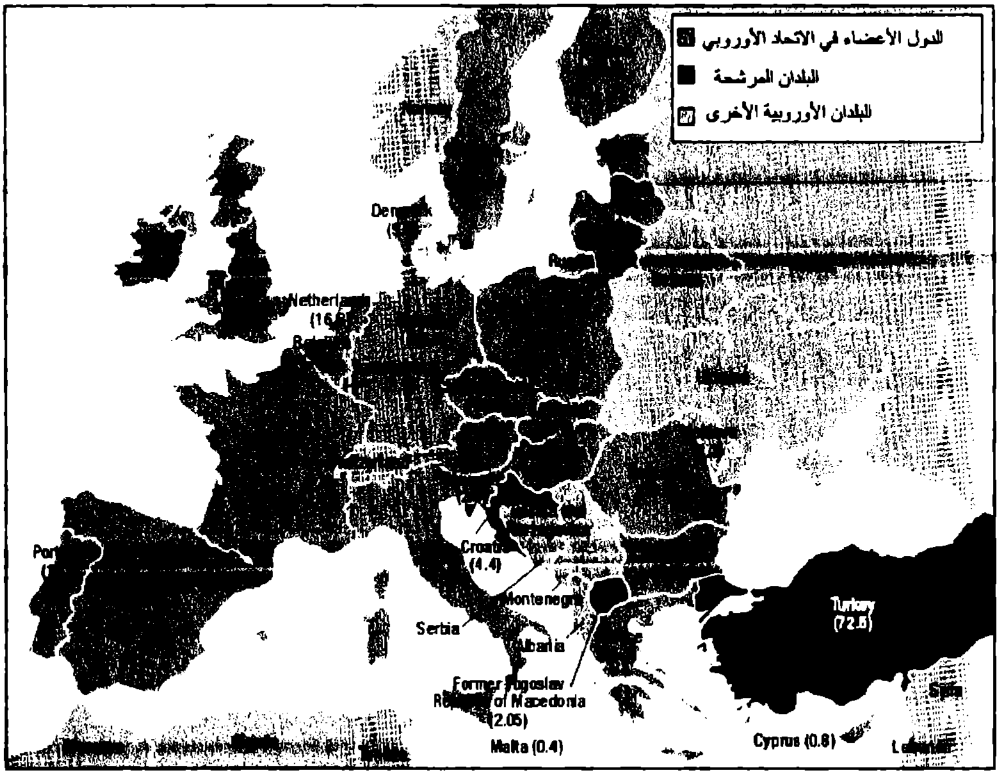

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى حجم السكان، بالملايين.

المصدر: http://europa.eu/abc/european_countries/index_en.htm.

التطور الهام الثاني كان التوسع المستمر للاتحاد الأوروبي (الشكل 7.1) فمنذ عام 1951 وحتى 2004، زاد عدد أعضاء الاتحاد من ستة إلى خمسة عشر. ومع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، سعت موجة جديدة من الدول، في غالبيتها دول ما بعد شيوعية، إلى الانضمام لعضوية الاتحاد. وبعد فترة طويلة من المفاوضات، بين عامي 2004 و2007، تم قبول انضمام 12 دولة جديدة، وهو ما زاد عدد سكان الاتحاد 100 مليون نسمة. وجعل العدد الإجمالي لمواطني الاتحاد يقارب نصف مليار

نسمة (مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 300 مليون نسمة) وجعل الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أكبر من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبينما جعل التوسع الاتحاد الأوروبي كتلة أكبر كثيراً، إلا أنه خلق مسائل ومخاوف جديدة، إحداها اقتصادية. فغالبية الدول الأعضاء الجديدة أفقر كثيراً من الدول الأعضاء السابقة. فعلى سبيل المثال، بينما يبلغ مُعادل القيمة الشرائية لحصة الفرد في الاتحاد الأوروبي من الناتج الوطني المحلي 32,300 دولار سنوياً، فإن حصة الفرد في معظم الدول الأعضاء الجديدة تبلغ ثلث هذا الرقم أو أقل. ونتيجة لذلك، أنفق الاتحاد الأوروبي كميات كبيرة من المال في محاولة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول قبل وبعد انضمامها. وقد امتعضت الدول الأعضاء القديمة في الاتحاد الأوروبي نتيجة تحوّل اتجاه الدعم نحو الأعضاء الجدد، وهو ما زاد الصراع بين الدول الجديدة والقديمة وداخلها أيضاً حول مدى الدعم الذي يجب أن تقدمه الدول الأعضاء، ومصدر هذه الأموال والجهة التي يجب أن تتلقاها. وفي موضوع ذي صلة، فتحت التكاليف الأقل في الدول الأعضاء الجديدة، الفرصة أمام الشركات داخل الاتحاد الأوروبي لتنقل مقراتها إلى شرق القارة، فتم إغلاق الصناعات ذات الأجور والتكاليف المرتفعة في أماكن مثل ألمانيا لصالح سلوفاكيا ورومانيا. وفي الوقت نفسه، سمحت حرية الحركة للعديد من الأوروبيين الشرقيين بالسعي للعمل في مناطق أخرى من الاتحاد الأوروبي. وبالإجمال، كانت هجرة الوظائف والعمال كبيرة جداً كما توقع بعضهم، رغم أنها أثّرت على بعض الدول أكثر من غيرها.[1] وقد زادت هذه التغييرات الاقتصادية من المخاوف الأوروبية الأوسع حول العولمة وخسارة الوظائف لدول أخرى أو الهجرة، وهو ما حدد الطريقة التي ينظر بها مواطنو الاتحاد الأوروبي إلى مستقبل هذه المنظمة.

---

[1] European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions، *Global Competition and European Companies' Location Decisions,* June 2008، www.eurofound.europa.eu./

وإلى جانب التغييرات الاقتصادية، أصبح عالم السياسة داخل الاتحاد الأوروبي أكثر إثارة للنزاع مع توسع المنظمة. حيث أمضت معظم الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد نصف القرن الماضي في ظل حكم شيوعي، وكانت عدة دول منها جزءاً من الاتحاد السوفييتي نفسه. ونتيجة لذلك، يوجد دعم كبير في العديد من هذه الدول لعضوية الاتحاد الأوروبي باعتباره أساساً للرأسمالية والديمقراطية، لكن هناك أيضاً شكوك بالمؤسسات البيروقراطية الكبيرة التي تسعى إلى قيادة المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية والسياسات على المستوى الوطني. وقد سعى العديد من الدول الأعضاء الجديدة إلى تطبيق سياسيات اقتصادية أكثر ليبرالية مما هو سائد في أوروبا، وتؤيد توسيع الاتحاد أكثر ليضم دولاً تلبي المعايير الضرورية. وهذه النقطة الأخيرة ليست افتراضية، فعدد من الدول الأخرى دخلت فعلياً مرحلة التفاوض للانضمام للاتحاد أو أنها راغبة في بدء مفاوضات خلال العقد المقبل. أهم هذه الدول وأكثرها إثارة للجدل هي تركيا التي بدأت أخيراً عام 2005، بعد سنوات من التأجيل، المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتركيا مختلفة عن جميع الدول الأخرى المرشحة للانضمام حتى الآن: بعدد سكانها الذي يبلغ 70 مليون نسمة، تكون ثاني دولة بعدد السكان بعد ألمانيا بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فتبلغ ثلث المعدل السائد في الاتحاد الأوروبي. وهي الدولة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة وحزب حاكم قوي ذي توجهات دينية. ولهذا فإن احتمال عضوية تركيا في الاتحاد جلب معه الاهتمام بعدد من الأسئلة القديمة والجديدة المتعلقة بمعنى الاتحاد الأوروبي. إذا كان الاتحاد الأوروبي منظمة "أوروبية"، فأين تنتهي حدود أوروبا بالضبط؟ وماذا سيعني وجود دولة مسلمة إلى جانب مجموعة من الدول المسيحية ووصول حدود الاتحاد الأوروبي إلى العراق وإيران؟ وبالإجمال، هل يمكن المحافظة على الاندماج عندما تغدو عضوية الاتحاد الأوروبي متمايزة في الاقتصاد والتاريخ والثقافة والدين؟ كانت عضوية الاتحاد الأوروبي وتوسيعه أمراً أكثر سهولة عندما كانت للأعضاء مؤسسات وتجارب متشابهة نسبياً. لكن ذلك لم يعد موجوداً. وفي هذه الأثناء، توقفت المفاوضات، بينما أعربت الدول الأعضاء مثل فرنسا عن معارضتها العلنية لعضوية تركيا.

يقودنا هذا إلى القضية الثالثة، إلى جانب الوحدة النقدية وتوسيع الاتحاد، هي الإصلاح

الدستوري. فباعتبار الاتحاد الأوروبي كتلة تشبه دولة، وضع عدداً من الوثائق مع مرور الزمن للتعامل مع هيكل الاتحاد وسلطته ونطاق عمله يعود تاريخها إلى "اتفاقية روما" عام 1957. إلا أنه لم يكن هناك وثيقة واحدة تنظّم وظائف الاتحاد الأوروبي ودوره. ومع الوحدة النقدية وتوسع الاتحاد، كان واضحاً أن المؤسسات القديمة، التي أنشئت أصلاً لخدمة ست دول، لم تعد تؤدي وظيفتها بكفاءة بعد أن أصبح الاتحاد يضم أكثر من 20 دولة. عقد الاتحاد الأوروبي عام 2002 مؤتمراً خاصاً بهدف وضع دستور واضح واحد للاتحاد الأوروبي يعمل على إصلاح الهيكل الحالي ويحدد مهماته ومسؤولياته المستقبلية. وكما يمكن للمرء أن يتخيل، كانت تلك عملية صعبة وقاسية. فقد كان للدول الأعضاء أفكار مختلفة حول مستوى الإصلاح الضروري ونوعه، بالإضافة إلى مدى السلطات السيادية الإضافية التي يجب أن تكون مناطة بالاتحاد الأوروبي. وقد سعت المسودة الأخيرة إلى الموازنة بين وجهات النظر والرغبات المتنافسة هذه، ونتج عن ذلك وثيقة بـ250 صفحة دفعت الاتحاد الأوروبي باتجاه أكثر فيدرالية. كانت التوقعات تشير إلى أن الدستور سيتم إقراره، رغم مخاوف وطنية متعددة، لكن الأمر لم يسر على هذا النحو. ففي يونيو/ حزيران 2005، فشل الدستور في استفتاءين جريا في كلّ من فرنسا وهولندا ـ وقد كان ذلك أمراً مفاجئاً بالنظر إلى أن فرنسا وهولندا من الدول المؤسسة للاتحاد وكانتا تقليدياً من الدول الداعمة القوية للاتحاد الأوروبي.

ما الذي حصل؟ قدّم المراقبون أسباباً عديدة لتفسير سبب إخفاق الدستور في الحصول على دعم شعبي. غدا الدستور بالنسبة لبعضهم رمزاً للتغيرات السريعة داخل وخارج الاتحاد الأوروبي التي ناقشناها في ما سبق، مثل الإصلاح الاقتصادي وتوسيع الاتحاد وفقدان السيادة. ولم يُسهِّل تعقيد الدستور وطوله الأمر. وفي النهاية، كان رفض الدستور بالنسبة للكثيرين دليلاً على "الفجوة الديمقراطية" في الاتحاد الأوروبي، ويعني ذلك أن المواطنين لايراقبون الاتحاد الأوروبي رقابة مباشرة. وقد مثّلت معارضة الدستور طريقة لإعطاء تلك المخاوف صوتاً.

ونتيجة القيود التي فرضتها هذه النكسة، حاولت الدول الأعضاء إحياء العملية من خلال مقاربة أقل حدة. فأعادت "معاهدة لشبونة"، كما سميت، بشكل أساس صياغة الدستور وقدمته كوثيقة إضافية لتشريع الاتحاد الأوروبي بدلاً من تقديمه كوثيقة جديدة تماماً تحل محل المعاهدات السابقة. قد تبدو هذه العملية وكأنها مجرد تلاعب بالألفاظ بما أن التغييرات الدستورية المقترحة هي نفسها. لكن تقديم "معاهدة لشبونة" باعتبارها مجرد إضافة لقانون الاتحاد الأوروبي الحالي، يعني أن معظم الهيئات التشريعية الوطنية ستكون قادرة على المصادقة على المعاهدة دون اللجوء إلى رأي الشعب بشكل مباشر. وفي إيرلندا فقط، كان هناك حاجة لإجراء استفتاء بحسب مقتضيات الدستور، وفي يونيو/ حزيران صوّت الإيرلنديون بـ لا، وهو ما أثار الاضطراب مجدداً في التوجه نحو إصلاح الاتحاد الأوروبي. وكما كان الحال في فرنسا وهولندا عام 2005، نظر معظم الإيرلنديون الذين صوتوا بـ "لا" إلى "معاهدة لشبونة"على أنها تهديد للهوية الوطنية والسيادة، على الرغم من أن إيرلندا من أهم الداعمين (والمستفيدين مالياً) من الاتحاد الأوروبي.[1]

ليس مؤكداً كيف سترسم هذه التحديات ملامح الاتحاد الأوروبي مستقبلاً. قد ينجح الاتحاد الأوروبي في الالتفاف حول نتيجة استفتاء إيرلندا، كما حدث في نكسات سابقة. وهناك أيضاً احتمال أن تؤدي مثل هذه النزاعات، مع مرور الزمن، إلى منظمة متعددة الطبقات ذات مستويات اندماج مختلفة باختلاف الدول الأعضاء. وقد يكون هناك أيضاً تمايزٌ في عملية توسع الاتحاد، توفر فوائد العضوية للمتقدمين بطلبات انضمام، لكن دون الحصول على حقوق العضوية. وقد يعزز هذا التحوّل بعيداً عن الرؤية الفيدرالية للاتحاد قيام اتحاد أوروبي يتمتع بمرونة أكبر وقادرٍ على التعامل مع تنوع الدول الأعضاء وتنوع الأفكار. وفي نظرة أقل تفاؤلاً، قد يؤدي إلى فترة تحوّل بطيء تحمل بين ثناياها عدم اليقين والضغينة بين المواطنين، وبين الدول الأعضاء، وبين الدول التي تنتظر الانضمام إلى الاتحاد.

---

[1] See Post-Referendum Survey in Ireland, Flash Eurobarometer 245, 13–15 June ،2008http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm.

تتعدى الدروس هنا حدود أوروبا. فقد واجهت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا توسيع مدى اتفاقيات تجارتهما الحرة إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، مقاومة مشابهة في الوطن من أولئك الذين ينظرون إلى مثل هذا الاندماج على أنه يؤدي إلى خسارة السيادة والازدهار الاقتصادي، مقابل عائدات قليلة. والمصاعب الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول حالياً قد لا تؤدي سوى إلى مضاعفة القلق والمعارضة للاندماج.

اللامركزية والديمقراطية

لا يزال الاندماج يُشكل قوة دافعة كبيرة في العديد من الديمقراطيات المتقدمة على الرغم من المعارضة التي يواجهها. في حين تواجه ديمقراطيات متطورة كثيرة، في الوقت نفسه، الدفع باتجاه اللامركزية من قاعدة المجتمع. وكما أشرنا في الفصل الثالث، فإن اللامركزية هي العملية التي يتم فيها نقل السلطات والموارد من مؤسسات الدولة المركزية إلى مستوى أدنى. الأمر المثير هنا هو أن هذه العملية عكس للتطور التاريخي للدولة، الذي تجدر الإشارة إلى أنه قام على تمركز السلطة عبر الزمن. فعلى مدى عقود، تم نقل سلطات أكبر وأكبر من المستوى المحلي إلى الوطني في مسائل مثل الرعاية الاجتماعية. لكن كانت هناك توجهات في الديمقراطيات المتقدمة مؤخراً لإعادة توجيه السلطة في الاتجاه المعاكس.

ما هو سبب هذا الانقلاب الظاهر؟ يخشى الكثير من القادة السياسيين في الديمقراطيات المتقدمة من أن يُسيء الشعب الظن بالدولة وينظرون إليها باعتبارها كبيرة جداً وبعيدة عنهم جداً وغير مرنة جداً. يُنظر إلى اللامركزية باعتبارها طريقة لمواجهة سوء الظن هذا من خلال جعل الحكومة أكثر قرباً من الناس، وبالتالي زيادة السلطة والمشاركة المحلية. وقد تُساعد اللامركزية أيضاً على إعطاء صوت للجماعات المحلية الأكثر تنوعاً، مثل الأقليات الإثنية، عبر منحهم سلطة أكبر على

شؤونهم المحلية. وبإعطاء صوت أكبر للناس وزيادة قدرتهم على رسم السياسات، يُؤمل أن تنتعش الديمقراطية من جديد.[1]

لكن كيف تحدث اللامركزية في الواقع؟ إحدى الطرق هي نقل المسؤولية والتمويل إلى السلطات المحلية، بإعطائها دوراً أكبر في رسم السياسات وتنفيذها. فعندما تملك المؤسسات المحلية سلطة ومسؤولية أكبر، تكون قادرة على صياغة السياسيات التي تلائم ظروفها الخاصة. وقد حصل مثل هذا النوع من اللامركزية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينيات عندما أدى إصلاح نظام الرعاية الاجتماعي إلى نقل عمليات التمويل إلى الولايات التي غدت قادرة على استخدام هذه الأموال في صياغة وتنفيذ سياسات رعايتها الاجتماعية الخاصة. والطريقة الأخرى هي خلق مؤسسات سياسية جديدة تماماً توفر مستوى جديداً من المشاركة العامة. ومن الأمثلة على مثل هذا النوع من اللامركزية، شوهد في كندا عام 1999 عندما أنشئت مقاطعة جديدة كلياً هي نونافوت Nunavut التي تم إحداثها بعد اقتطاعها من إقليم نورثويست Northwest. كان الهدف من إنشاء هذه المقاطعة الجديدة منح السكان الأصليين من شعب إنويت Inuit حكماً ذاتياً وسلطة محلية على موارد المنطقة الطبيعية التي يعيشون فيها. وبالمثل، أنشأت المملكة المتحدة في عام 1999 هيئات تشريعية جديدة منتخبة بشكل مباشر في مناطق اسكتلندا وويلز وإيرلندا الشمالية. وقد شجع الاتحاد الأوروبي نفسه، كجزء من عملية الاندماج فيه، على اللامركزية باعتبارها طريقة لإعطاء المصالح المحلية والإقليمية صوتاً أعلى في الحكومة، حتى وإن تم نقل المزيد من السلطات إلى المستوى الأعلى في الدول الأعضاء. وقد تمّ تطبيق اللامركزية في العديد من الديمقراطيات المتقدمة بدرجات متفاوتة.

---

[1] For a broader discussion of devolution, see Larry Diamond with Svetlana Tsalik" Size and Democracy: The Case for Decentralization," in Larry Diamond, ed., *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

تحت الضوء

وسائل اللامركزية

- نقل مسؤولية صنع السياسة إلى مستويات أدنى في الحكومة.
- نقل الأموال وسلطات الضريبة إلى مستويات أدنى في الحكومة، وتحميلها مسؤوليات أكبر على كيفية توزيع الموارد.
- تأسيس مؤسسات سياسية جديدة في مستويات أدنى في الحكومة.

وكما هو الحال مع الاندماج، ليس مؤكداً ما إذا كانت اللامركزية تمثل توجهاً في الديمقراطيات المتقدمة ستستمر في التوسع والترسّخ مستقبلاً، وليست تبعات هذه العملية واضحة أيضاً على المدى الطويل. قد تكون اللامركزية وسيلة لإعادة بناء المشاركة الديمقراطية من خلال جعل المجتمع يملك مسؤولية أكبر في صنع السياسة. لكنها ربما تقوّض، في الوقت نفسه، إمكانيات واستقلالية الدولة المركزية، لاسيما إذا ترافقت مع الاندماج. وكما ناقشنا في الفصل الثالث، عندما تكون اللامركزية استجابة لصراع إثني، فقد تعمل على تسوية هذه المسائل أو ربما تزيد المطالب بالسيادة، ويتوقف ذلك على طريقة هيكلة الإصلاحات المؤسساتية. ففي المملكة المتحدة قطعت اللامركزية شوطاً بعيداً في إنهاء الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية. لكن اللامركزية في بلجيكا لم تحل النزاعات بين السكان الناطقين بالفرنسية وأولئك الناطقين بالفلمنكية، وقد زادت حدة الاستقطاب في البلاد مع مرور الزمن. وأخيراً، يمكن القول إن التوجه نحو اللامركزية في الديمقراطيات المتقدمة ربما يكون قد وصل إلى حدوده القصوى. ففي أعقاب 11 أيلول سبتمبر والهجمات الإرهابية في أوروبا، ابتعد عدد من الديمقراطيات المتقدمة عن اللامركزية بطرق هامة، فأخذت تعمل على مركزة وزيادة إمكانياتها واستقلاليتها كوسيلة لمواجهة تهديد

الإرهاب والتعامل مع الهجرة (وهما قضيتان متوازيتان كما ستناقشان أدناه). وتم إضعاف هدف الاتحاد الأوروبي في خلق أوروبا مكونة من مناطق قوية أيضاً. وكما هو الحال مع الاندماج، تؤثر الظروف الداخلية والخارجية في وتيرة اللامركزية وقوتها. وليس منذ زمن طويل، عدّ مراقبون أن الاندماج واللامركزية هما عبارة عن عمليتين جارفتين لا يمكن للدول أو المواطنين إيقافهما. لكن الأمر قد لا يكون كذلك.

المؤسسات المجتمعية: هويات جديدة في طور التشكل؟

تماماً كما تواجه الديمقراطيات المتقدمة عدداً من التحديات والتغييرات في الألفية الجديدة، تواجه المجتمعات تغييراً كذلك ويبدو أنها تُجرّ باتجاهين. يُشير بعض علماء السياسة إلى أن منظومة جديدة من المبادئ والقيم المشتركة تظهر في أرجاء الديمقراطيات المتقدمة غير مرتبطة بهويات تقليدية متعلقة بالأمة والدولة، ويُركِّز آخرون على تقوية الهويات المحلية التي تجعل هذه المجتمعات تنغلق على نفسها. ترتبط هذه العمليات بشكل وثيق بالصراع على الاندماج واللامركزية. وسواء كانت هذه القوى الاجتماعية يتمّم أو يعاكس بعضها بعضاً، وسواء كانت هذه التطورات مؤشراً على تعاون متزايد أو صراع متفاقم، فذلك لا يزال في طور النقاش.

قيم ما بعد الحداثة والمؤسسة

بدأ عدد من الباحثين السياسيين خلال السنوات الأخيرة في تعقّب ظهور ما يصفونه أنه تطوُّر قيم ما بعد الحداثة في الديمقراطيات المتقدمة.[1] وكما أشرنا، ركِّز الناس في مجتمعات ما بعد الحداثة، بشكل كبير، على الأشكال التقليدية من السلطة وعلى البقاء والاستمرار في الحياة، وقد أدى هذا التركيز غالباً إلى أنظمة استبدادية بمعايير واضحة من الإذعان والجماعية. ومنذ القرن الثامن عشر بدأت تلك الدول، التي أصبحت في مرحلة لاحقة ديمقراطيات متطورة، بتبني مفاهيم العقلانية

---

[1] Robert Cooper, *The Postmodern State and the World Order* (London: Demos, 1996.(

والعلم والفردية والاستقلالية. وقد وعدت الدولة والمجتمع والاقتصاد الحديث بعالم من النمو والتطور والإمكانيات التي ليس لها حدود، وهو ما فسح المجال فعلاً أمام نمو اقتصادي غير مسبوق وتوفر المواد وتحسّن مستويات حياة مئات الملايين من الناس.

لكن مع حلول ستينيات القرن الماضي، تعرضت القيم الحديثة إلى الهجوم، تماما كما تحدّت هذه القيم تلك التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحداثة قبل أكثر من قرنين. وأخذت هذه التحديات أشكالاً مختلفة. فبرز التطور الاقتصادي إلى صدارة الاهتمام نتيجة تكلفته البيئية. فقد أكدت القيم الحديثة على البيئة باعتبارها أداةً لإنجاز الأهداف المادية، لكن المنتقدين برهنوا على أن البيئة يجب أن تقيَّم لذاتها ـ سلعة عامة يشترك فيها الجميع. وتم النظر إلى العِلْم أيضاً بتشكيك أكبر. فالابتكارات التكنولوجية لم تفضِ إلى منافع كاملة، بل أتت بمخاطر وعدم يقين. وقد أدى الخوف من الطاقة النووية أو التلوث الكيميائي إلى إيمان كثيرين بأن "التطور" عينه أصبح هدفاً مشكوكاً فيه. وفي عالم السياسة أيضاً، تحدّت قيم ما بعد الحداثة مفاهيم القومية والوطنية، وشككت بالسلطة وهرميتها والإذعان للدولة. وبالإجمال، أشارت هذه الانتقادات إلى احتمال ظهور منظومة جديدة من المبادئ والقيم الاجتماعية.

تختلف قيم ما بعد الحداثة عن قيم الحداثة بعدد من الطرق. وكما أشرنا سابقاً، تركز **قيم ما بعد الحداثة** بشكل أقل على فكرة التطور المتجسد بالسلع المادية والتغيير التكنولوجي والابتكار العلمي. وتتمحور بدلاً من ذلك حول ما يُطلق عليه "نوعية الحياة" أو مسائل "ما بعد المادية" التي تولي أهمية كبرى لمخاوف لا تتعلق بالمكاسب المادية. وهي تشمل مخاوف حول البيئة والصحة والترفيه، والمزيد من التركيز على المساواة الشخصية والتنوع. وفي الوقت نفسه، تشكك قيم ما بعد الحداثة بسلطة الدولة في حين تدعم الديمقراطية، لاسيما في شكل المشاركة والعمل المباشر. تعكس هذه القيم في طرق كثيرة توجهات الاندماج واللامركزية عبر اهتمامها بتسامح أكبر بين فئات الشعب (الاندماج) والعداء المتزايد لزيادة تمركز السلطة (اللامركزية). يمكن العودة هنا إلى خريطة الثقافة السياسية في

الفصل الثالث (الشكل 3.4). حيث يمكن أن نجد قيم ما بعد الحداثة في الزاوية العلوية اليمنى التي تجمع بين القيم العلمانية ـ العقلانية وقيم التعبير عن الذات.

لكن يجب علينا ألا نبالغ في أهمية ما خلُصنا إليه. فكما يُظهر الشكل (3.4)، لدى العديد من الدول التي تم تصنيفها جزءاً من الديمقراطيات المتقدمة، قيمٌ أكثر تقليدية، وهو أمرٌ لا يمكن أن يُغطَّى بالتطور الاقتصادي. يتضمن هذا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتشيلي وإيرلندا وأستراليا. وتشير هذه الاختلافات إلى أن العوامل الداخلية في كل دولة لا تزال هامة في رسم معالم منظومات قيم المجتمعات، رغم أنها تختبر عملية عامة من التطوّر والتغيير المتعاقب. إذن يغدو السؤال الأساسي هو، هل تتجه الديمقراطيات المتقدمة إلى منظومة مشتركة من قيم مابعد الحداثة؟. وإذا كان الأمر كذلك، هل ستنتشر هذه القيم بشكل محتم بين الأعضاء الجدد في هذه الجماعة.[1] في مرحلة ما، أجاب الباحثون عن هذين السؤالين بالإيجاب، لكن طفت على السطح مؤخراً شكوكٌ حول حتمية قيم ما بعد الحداثة هذه.

التنوع والهوية والتحدي الذي يواجه قيم ما بعد الحداثة

هناك أسبابٌ تتطلب من الباحثين أن يكونوا أكثر تشككاً بمأسسة قيم ما بعد الحداثة. ربما العامل الأكثر تأثيراً في هذا النقاش هو الموجة غير المسبوقة إلى حدّ كبير من الهجرة التي أثّرت في معظم الديمقراطيات المتقدمة. فقد بلغت نسبة سكان الولايات المتحدة الأمريكية المولودين خارج البلاد 4 في المائة عام 1960، بينما وصلت الآن إلى 12 في المائة. أما في كندا فإن هذه النسبة أعلى كثيراً وتبلغ نحو 20 في المائة، أما في دول الاتحاد الأوروبي الكبيرة (ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)، فتبلغ تلك النسبة حوالي 10 في المائة. إن الزيادة السريعة في الهجرة تؤدي إلى تغيير التشكيلة الإثنية والدينية

---

[1] For further discussion, see Ronald Inglehart and Marita Carballo, "Does Latin America Exist? (And Is There a Confucian Culture?): A Global Analysis of Cross-Cultural Differences," *PS: Political Science and Politics*, 30, no. 1 (March 1997), pp. .46–34

والعرقية في هذه الدول. فعلى سبيل المثال، أشارت توقعات المتنبئين إلى أنه بحلول منتصف القرن الحالي، سيشكل البيض المنحدرون من أصول أوروبية نصف عدد سكان أمريكا، مقارنة مع نحو 90 في المائة عام 1960.[1] علاوة على ذلك، تتباين تشكيلة السكان المهاجرين إلى حدّ كبير في الديمقراطيات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي النسبة الأكبر من هؤلاء المهاجرين من أمريكا اللاتينية، بينما تأتي إلى كندا وأستراليا ونيوزيلندا من آسيا، أما في أوروبا فتأتي من شمال أفريقيا وتركيا. إذن، بينما تشهد ديمقراطيات متطورة كثيرة هجرة، إلا أن طبيعة هذه الهجرة والتحديات أو الفرص التي تجلبها معها مختلفة جداً.

في بلدان كثيرة، أدت زيادة عدد المهاجرين إلى زيادة رُهاب الأجانب في أوساط السكان ـ الخوف من الأجانب. ويأخذ هذا أبعاداً اقتصادية ومجتمعية وسياسية. عادة ما نكون أكثر اعتياداً على البعد الاقتصادي. ورغم أن مؤيدي الهجرة يشيرون إلى منافع المصادر الجديدة لليد العاملة والمهارات التي يجلبها المهاجرون، إلا أن المنتقدين ينظرون إلى المهاجرين باعتبارهم يشكلون تهديداً على العمال الحاليين، وينافسونهم على فرص العمل النادرة ويؤدي وجودهم إلى تخفيض الأجور. وقد انطلق النقاش حول دستور الاتحاد الأوروبي عامي 2005 و2007 في جزء منه بناءً على مخاوف من الهجرة، وهو أن وجود اتحاد أوروبي أقوى قد يدفع باتجاه هجرة أكبر إلى أوروبا وداخلها. كما كانت الهجرة مسألة صعبة في العلاقات الأمريكية المكسيكية، وأعرب الأستراليون والكنديون والنيوزيلنديون عن قلقهم من تدفق المهاجرين من آسيا. وتجنبت بعض الدول، مثل اليابان، هذه المسألة عبر الحدّ من الهجرة، رغم أن هذا يحمل معه مشكلات أخرى، وهو ما سنناقشه لاحقاً أيضاً.

المسألة الأكثر تعقيداً هي المؤسسات المجتمعية. فبينما تدخل مجموعات مهاجرين أكثر تنوعاً إلى الديمقراطيات المتقدمة، فإنها تستدعي أسئلة حول معنى أن يكون المرء أمريكياً أو كندياً أو فرنسياً أو أوروبياً، في حين تصارع الديمقراطيات المتقدمة مع الأسئلة المتعلقة بالانصهار والتعدد الثقافي.

---

[1] U.S. Census Department, *Projected Population by Race and Hispanic Origin*، *2050–2000*، www.census.gov.

كيف يجب تسوية علاقات المجموعات الجديدة مع مؤسساتهم وهوياتهم الوطنية؟ فمن جهة، تؤكد النقاشات المؤيدة للتعدد الثقافي أن المجتمعات يجب أن تساعد على دعم المجموعات الجديدة وتحافظ على التميّز الذي تحمله وهو ما يشكل إسهاماً إيجابياً في مجتمع متنوع. ومن وجهة أخرى، تتحدث النقاشات التي تؤيد الانصهار بأن الهجرة تنطوي على الموافقة على قبول وتبني الثقافة والقيم والمبادئ السائدة في المجتمع الجديد. وبالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، فإن تبني التعدد الثقافي قد يكون أمراً أكثر سهولة نظراً لكون الأغلبية الساحقة من السكان أتت من الخارج خلال آخر جيلين أو ثلاثة، وهو ما خلق نوعاً مِن مبدأ في مجتمع معين يجلب فيه كل شخص مساهمة جديدة إلى هذا المجتمع يمكن دمجها فيه. لكن حتى في هذه البلدان، يوجد توجه قوي نحو الانصهار، وكذلك مخاوف من أن العدد الهائل من المهاجرين يعني أن الانصهار، حتى وإن كان مرغوباً فإنّه غير ممكن ببساطة.[1]

إذا كان التعدد الثقافي مصدراً للجدل في دول الهجرة تقليدياً، فهذا التعدد يُشكل مسألة أكثر سخونة في الدول التي تكون فيها الهويتان الإثنية والوطنية أكثر ترابطاً، كما هو الحال في معظم أرجاء أوروبا. هناك، أدى تدفق غير الأوروبيين، لاسيما المسلمين القادمين من شمال أفريقيا والأتراك، إلى بروز مخاوف كبيرة. حيث سيتعين على التجانس العرقي والديني والإثني في أوروبا الآن أن يوازن بين أناس ذوي تقاليد جغرافية وثقافية ودينية وتاريخية مختلفة جداً. وفي الحقيقة، التناقض الناتج هو في صلب ما بعد الحداثة نفسها. حيث افتخرت في الماضي العديد من الدول الأوروبية بأنها تتبنى مستويات عالية من العلمانية والتسامح مع أنماط الحياة المختلفة. لكن كيف يمكن لهذه الدول أن تتسامح مع مجموعات مهاجرة قد تكون أكثر تديناً ومحافظة دينياً ـ مهاجرون قادمون من مجتمعات بعيدة كل البعد عن قيم ما بعد الحداثة؟

---

[1] For two controversial works on this topic, see Samuel Huntington, *Who Are We? The Challenges to America's National Identity* (New York: Simon and Schuster، ،(2004and Victor David Hanson, *Mexifornia: A State of Becoming* (San Francisco: Encounter, 2004.

في أوروبا، تـم تعريف هذا بقوة من خلال مجموعة من الأحداث. ففي هولندا، تم قتل الكاتب والمخرج السينمائي المثير للجدل ثيو فان غوخ عام 2004 بعد أن أخرج فيلماً ينتقد وضع النساء في الإسلام. ادعى قاتله الذي وُلد في أمستردام لأبوين مغربيين، أنه يجب قتل أي شخص يحتقر الله.[1] وفي عام 2005، أثارت صحيفة دنمركية جدلاً عالمياً عندما نشرت صوراً كاريكاتورية تسخر من محمد والإسلام. وفي هذه الحال وغيرها، اتجهت الأسئلة التي تم طرحها إلى مسائل التسامح. تركز مجتمعات ما بعد الحداثة على حرية الفرد والتشكيك بالمؤسسات، لكن ذلك يأتي بمشكلة وهي عدم الفهم الناتج (وفي غالب الأحيان عدم التسامح) إزاء الآخرين الذين يملكون هويات دينية وإثنية وثقافية قوية. ويحاول بعضهم أن يثبت أن الفضيلة الأهم للديمقراطية هي قدرتها على انتقاد وحتى إزعاج ومضايقة الآخرين، وأن تقييد ذلك يمثل هجوماً على الحرية. والتوفيق بين وجهات النظر هذه وبين أولئك الذين يملكون قيماً ومعتقدات مقدسة هو أمرٌ ليس سهلاً أبداً.

وغني عن القول إن مثل هذه المخاوف الاقتصادية والاجتماعية تنعكس على عالم السياسة. فتزايد التنوع الإثني والديني في العديد من الديمقراطيات المتقدمة أثار بروز حركات معادية للهجرة وقومية ومعادية للأجانب تسعى إلى تقييد الهجرة وزيادة الانصهار وتأكيد أن الهوية الإثنية والقومية تأتي في المقدمة. وبالإجمال، توجد في أوروبا مطالب لتقييد استخدام اللغة الثانية وتنظيم شؤون الأديان، لاسيما الإسلام. وقد أدى هذا، بدوره، إلى شعور مجموعات من المهاجرين بالتهميش والإهانة. يخشى الأوروبيون على وجه الخصوص، من أن إدماج المهاجرين المسلمين سيخلق إرهاباً داخلياً وهو ما يجعل أوروبا في المستقبل هدفاً محتملاً أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية. يشير هؤلاء المنتقدون إلى اسبانيا، عندما أدى هجوم إرهابي على شبكة قطارات الأنفاق واشترك بتنفيذه مهاجرون مغاربة، إلى مقتل نحو 200 شخص. وتكرر الأمر نفسه في لندن عام 2005 عندما أدت أربعة تفجيرات انتحارية في لندن إلى مقتل ما يزيد عن خمسين شخصاً. والأمر الأكثر مدعاة للقلق

---

[1] See Ian Buruma, *Murder in Amsterdam: The Death of Theo Van Gogh and the Limits of Tolerance* (New York: Penguin, 2006.(

هو أن ثلاثة من أصل أربعة مفجرين انتحاريين وُلدوا في المملكة المتحدة وقام آباء وأمهات باكستانيون بتربيتهم. وسنتحدث عن هذا الأمر بالتفصيل في الفصل العاشر.

المسألة الأخيرة هي الطريقة التي ستؤثر فيها هذه التغييرات على العلاقات بين الديمقراطيات المتقدمة. فرغم أن معظم هذه الدول تواجه قضايا متشابهة في ما يتعلق بالهجرة وتأثيراتها، يختلف مصدر هذه الهجرة من دولة إلى أخرى ومن منطقة لأخرى، كما أشرنا فقد يتحول هذا التنوع إلى مصدر للاختلاف المتزايد بين الديمقراطيات المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى تقسيم الغرب من خلال رسم معالم قيم ثقافية وتوجهات خارجية مختلفة. ففي أمريكا الشمالية، قد تؤدي الهجرة من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا إلى إعادة توجيه الدول نحو الجنوب والشرق بعيداً عن أوروبا. أما في أوروبا، فإن توسع المجتمعات المسلمة، سيزيد من تقارب هذه الدول مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد يغدو للدين دور في هذا الأمر، حيث يجلب المهاجرون القادمون من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة قيم الروم الكاثوليك والإنجيليين والكنيسة الناصرية، الأكثر محافظة، في حين يغدو الإسلام أكثر أهمية في الحياة الأوروبية. وقد تتناقص بالتالي العوامل المشتركة بين الديمقراطيات المتقدمة. لكن يجب ألا يكون هذا مصدراً للنزاع، فقد عمِلت القيم الديمقراطية والالتزام بالازدهار على ربط مجتمعات مختلفة جداً مع بعضها في الماضي (مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا الشرقية التي لم يكن يُنظر إليها حتى فترة قريبة أنها جزء من الغرب). لكن بعضهم يتكهن بأن الاختلاف المتزايد بين الديمقراطيات المتقدمة قد يخلق في النهاية حواجز ثقافية لايستطيع الالتزام المشترك بالديمقراطية أن يتجاوزها. وقد يعني ذلك نهاية فكرة وجود منظومة واحدة من قيم ما بعد الحداثة تعرِّف الديمقراطيات المتقدمة.

المؤسسات الاقتصادية: سوق جديدة؟

تطرق نقاشنا حتى الآن إلى المدى الذي تغير فيه مفاهيم ما بعد الحداثة الدولة والمؤسسات المجتمعية. نطاق اهتمامنا الأخير في هذا الشأن هو التطور الاقتصادي، وهو المجال الذي ربما يكون الأبرز. لقد شهدت الديمقراطيات الصناعية تغييرات كبيرة خلال الجيل الأخير إلى درجة أصبح من

غير المنطقي أن توصف أنها "صناعية" على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، تعرضت للتشكيك الافتراضات القائمة منذ زمن طويل حول دور الدولة في مجالات إعادة توزيع الدخل والإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي يتحدى الوظائف التقليدية لدولة الرعاية الاجتماعية. وقد يؤدي هذا إلى قلب الأفكار السائدة والسياسات الحالية في ما يتعلق بالتوازن المناسب بين الحرية والمساواة في الديمقراطيات المتقدمة.

الاقتصاديات ما بعد الصناعية

تطرقنا فيما سبق إلى ما بعد الحداثة والكيفية التي يمكن أن تؤثر من خلالها في دول ومجتمعات الديمقراطيات المتقدمة. وما يجري، في هذين الميدانين، مفتوح للتفسير والتأويل. لكن البيانات في عالم الاقتصاد أكثر وضوحاً: فقد خبرت الديمقراطيات المتقدمة تحولاً كبيراً خلال نصف القرن الماضي، من اقتصاديات تعتمد بشكل أساسي على الصناعة والإنتاج إلى اقتصاديات ما بعد صناعية. يتم توظيف أغلبية الناس في **الاقتصاديات ما بعد الصناعية** في قطاع الخدمات الذي يأتي بمعظم العوائد ـ وهو القطاع الذي لا يتضمن خلق سلع ملموسة أو مادية مثل السيارات وأجهزة الحاسوب، بل يضمّ صناعات مثل التمويل والتأمين والعقارات والتعليم وبيع التجزئة والنقل والاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة والمنشآت العامة والرعاية الصحية وقطاع المال والأعمال والخدمات القانونية. وكما انتقلت الاقتصاديات الحديثة من الزراعة إلى الصناعة، تبتعد الآن عن توجهها الصناعي. وكما يشير الجدول 7.4، حدث هذا الانتقال عبر الديمقراطيات المتقدمة على مدى عقود عديدة. يعمل في هذه الدول نحو ثلاثة أرباع القوة العاملة في قطاع الخدمات. وقد حدث هذا الانتقال لعدد من الأسباب. هاجر قسم كبير من الإنتاج الصناعي إلى خارج الديمقراطيات المتقدمة بحثاً عن اليد العاملة الرخيصة وتقليص التكاليف الأخرى. وتسرّع العولمة هذه التوجهات. وعلاوة على ذلك، تغيّر الابتكارات التكنولوجية في الديمقراطيات المتقدمة متطلبات العمل. يُنتظر من الموظفين أن تكون مستوياتهم التعليمية أعلى من السابق. ففي الولايات

المتحدة الأمريكية، يملك 40 في المائة من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة و34 سنة شهادة جامعية، بينما تزيد هذه النسبة على 50 في المائة في كندا.[1]

تعكس الاقتصاديات ما بعد الصناعية إلى حدّ ما الميول السياسية والاجتماعية التي ناقشناها سابقاً وربما تعززها. فعلى سبيل المثال، قد يسهم ظهور الاقتصاد القائم على المعلومات بزيادة لامركزية السلطة داخل الاقتصاد، بينما تغدو الشركات أقل هرمية وأكثر لامركزية، وأقل مادية وأكثر افتراضية، وأقل وطنية وأكثر عولمة (وهو أمر سنناقشه بمزيد من العمق لاحقاً)، ويترافق ذلك مع المزيد من الاستقلالية والمرونة الفردية. وقد يعزز هذا التحوّل بدوره قيم ما بعد الحداثة التي تشكك بالهياكل الهرمية والسلطة. لكن بالنسبة لأولئك الذين حصلوا على تدريب وتعليم أقل تخصصاً، فإن اقتصاديات ما بعد الصناعة، قد تعني حرية ومساواة أقل. فالأهمية المتزايدة للمعرفة قد تؤدي إلى تهميش أولئك العمال، وهو ما يخلق طبقة متعلمة دنيا تكون طموحاتها في ارتقاء السلم الاجتماعي محدودة.

الجدول 7.4 التشغيل في القطاع الاقتصادي، 1960 –2006/ 2007				
	النسبة المئوية للتشغيل الوطني الإجمالي في			
	الزراعة	الصناعة	التصنيع	الخدمات
الولايات المتحدة				
1960	8,4	33,4	26,1	58,1
2007	1,4	19,8	11,2	78,5
كندا				

[1] Travis Reindl, "Hitting Home: Quality, Cost and Access Challenges Confronting Higher Education Today," in *Making Opportunity Affordable,* March 2007، www.makingopportunityaffordable.org./

1960	13,3	32,0	24,7	54,7
2007	2,5	20,4	12,1	77,1
اليابان				
1960	29,5	28,5	21,7	41,9
2007	4,1	27,0	18,3	68,9
فرنسا				
1960	22,5	36,9	27,3	40,7
2006	3,4	22,0	15,0	74,6
ألمانيا				
1960	13,8	46,0	34,4	40,2
2006	2,3	29,0	22,0	68,8

المصدر: مكتب العمل في الولايات المتحدة

وكما هو الحال دائماً، فإنه يجب أن نكون حذرين بعدم المبالغة في تأثير اقتصاديات ما بعد الصناعية. فرغم أنه من الواضح أن الديمقراطيات المتقدمة تتحرك باتجاه اقتصاديات تركز على المعلومات أكثر من الصناعة، إلا أن هذا لا يعني أن النظام الاقتصادي القديم سيختفي. فظهور الإنترنت لا يعني أن الشركات التقليدية انتهى أوانها. ولا يعني ذلك أيضاً أن الأشكال الهرمية للتنظيم لم تعد مفيدة. وأخيراً يجب القول إن القضاء على الوظائف الصناعية لا يعني آلياً أن أولئك الذين لم يحصلوا على تعليم لن يجدوا عملاً ـ فالذي سيتغير هو طبيعة اليد العاملة غير الماهرة فقط، وهو ما سيجلب معه منافع وتحديات مختلفة. ومع المضي قُدماً في هذه التحولات، سيُطلب من الدول إدارة سوقها بطرق جديدة من أجل التوفيق بين الحرية والمساواة في مواجهة التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

الحفاظ على دولة الرعاية الاجتماعية

يقودنا هذا إلى الجانب الأخير من التحول الاقتصادي في الديمقراطيات المتقدمة: مستقبل دولة الرعاية الاجتماعية. كما ناقشنا في الفصل الرابع، فإن أحد العناصر الأساسية للديمقراطيات المتقدمة

خلال نصف القرن الماضي كان تطوير الإنفاق الاجتماعي كطريقة للتقليل من عدم المساواة وتوفير السلع العامة من خلال برامج كخطط المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية العامة والتعليم وتعويضات البطالة ـ حيث يُطلق على كل ما يتم إنفاقه في المجال الاجتماعي أنه دولة الرعاية الاجتماعية. لا يوجد شكّ في أن دولة الرعاية الاجتماعية وفّرت مجموعة واسعة من المنافع في الديمقراطيات المتقدمة: فتم تقليص نسب الفقر المدقع، لاسيما في صفوف كبار السن، كما تناقصت معدلات وفيات الأطفال وزاد متوسط العمر المتوقع، و تحسنت مستويات معرفة القراءة والكتابة والتعليم كثيراً. هذا وقد لعب الإنفاق الاجتماعي دوراً هاماً في إضفاء الطابع المجتمعي على المخاطر ـ أي جعل الشكوك وعدم الوضوح المحيط بالعمل والصحة والعمر هماً اجتماعياً لا فردياً.

كان لدولة الرعاية الاجتماعية أيضاً ثمن يجب أن تدفعه وأمورٌ مثيرة للجدل جاءت بها. أولاً، رغم أنه تم تمجيد الإنفاق الاجتماعي على أنه جزء جوهري من المجتمع الإنساني، غير أن ذلك يغدو مكلفاً أكثر فأكثر. فلم يشكل الإنفاق الاجتماعي خلال أوائل القرن العشرين إلا ما بين 10 إلى 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الديمقراطيات المتقدمة. لكن هذا الإنفاق يستهلك حالياً في معظم تلك الدول ربع الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر. وقد تطلب هذا الإنفاق المتزايد فرض ضرائب أعلى، حيث يقترب متوسط نسبتها من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى في الدول الأكثر ليبرالية أو التي يسود فيها النظام الميركانتلي، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ارتفع الإنفاق العام بشكل كبير خلال نصف القرن الماضي، وهو ما تطلب فرض ضرائب جديدة وقيام الحكومة بالاستدانة.

سيتعاظم هذا التوجه من خلال التغيرات الديموغرافية الهامة داخل الديمقراطيات المتقدمة. ومن العوامل التي تسهم في ذلك القطاع الصحي المتزايد، ففي عام 1900، كان متوسط العمر المتوقع لسكان تلك البلدان يتراوح بين أربعين وخمسين سنة، لكن بحلول عام 2050، سيكون العمر المتوقع لسكان تلك الدول أكثر من 80 سنة. العامل الآخر هو تناقص عدد المواليد إلى أقل من مستوى الاستبدال. وهو ما يؤدي إلى وجود عدد أقل من الأطفال، بينما تشكل الولايات المتحدة

الأمريكية استثناءً ملفتاً للنظر في هذا الجانب.[1] سيكون لهذين التغييرين على الصعيد الديموغرافي نتيجتان. الأولى هي أن عدد السكان سيتناقص في العديد من الديمقراطيات المتقدمة. فعلى سبيل المثال، تُشير التوقعات إلى أن عدد الوفيات في الاتحاد الأوروبي يفوق عدد الولادات منذ عام 2010، وأنه على الرغم من الهجرة فإن عدد السكان سيبلغ ذروته عام 2025 ومن ثم يبدأ بالتناقص. وبحلول عام 2050، سيبلغ عدد سكان الدول الأعضاء حالياً في الاتحاد الأوروبي 450 مليون نسمة (أي أقل بـ 20 مليون من عام 2025). والنتيجة الثانية هي أنه وبسبب زيادة متوسط العمر وتناقص عدد الولادات، ستشهد جميع الديمقراطيات المتقدمة زيادة في عدد سكانها المتقدمين في العمر. ووفق بعض التقديرات، وبحلول عام 2050، سيكون سنّ ما بين ربع وأكثر من ثلث السكان في الديمقراطيات المتقدمة قد وصل إلى أكثر من خمس وستين سنة، مقارنة بـ 15 في المائة عام 2000. وباعتبارها شريحة سكانية تكبر باستمرار، سيسعى هذا الجزء من المجتمع إلى الحصول على المزيد من مزايا الرعاية. لكن نتيجة تناقص عدد الولادات، سيكون هناك عدد أقل من الأفراد في سن العمل لملء الوظائف المطلوبة هناك وبالتالي تمويل أنظمة الرعاية.[2]

حلول هذه المسائل ليست سهلة. زيادة الهجرة حل واضح، رغم أننا أشرنا مسبقاً إلى المشاكل التي ينطوي عليها. وتغدو الهجرة أمراً أكثر إثارة للجدل عندما تدخل إلى خط الإنفاق الاجتماعي، فبينما قد يكون هناك حاجة للمهاجرين الشبان لدعم رعاية أولئك الكبار في السن، غالباً ما تكون هناك رغبة أقل في الأوساط العامة لتوفير المزايا نفسها للمهاجرين.[3] الحل الثاني هو تقليص المنافع. لكن السياسيين يواجهون معارضة منظمة بشكل جيد لإصلاح نظام الرعاية الاجتماعية، كما إن مزايا هذا النظام استمرت في التوسع رغم أن العائدات أخذت تتناقص. أما الحل الثالث فهو توسيع سوق العمل. يمكن القيام بذلك من خلال رفع سنّ التقاعد أو جعل سوق العمل أكثر مرونة، من

---

[1] For data on population trends worldwide, see Population Reference Bureau, *World Population Data Sheet*, www.prb.org.
[2] See *OECD Factbook 2008*, www.oecd.org.

[3] Markus Crepaz, *Trust Beyond Borders: Immigration, the Welfare State, and Identity in Modern Societies* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2007.(

خلال تشجيع العمل بدوام جزئي بين الآباء والأمهات والعمال الأصغر سناً وكذلك أولئك المتقدمين في السن. لكن التقاعد في دول كثيرة حق دستوري، وسوق العمل محمية إلى درجة كبيرة، وهو ما يجعل مثل هذه الاقتراحات غير مرغوبة.

التنوع ودولة الرعاية الاجتماعية

لقد درسنا الطرق التي تواجه من خلالها الديمقراطيات المتقدمة مشكلات تزايد الهجرة والتغير السكاني وتكاليف الحفاظ على دولة الرعاية الاجتماعية. وقد يفضي ذلك إلى أنها مرتبطة بشدة، الأمر الذي يجعل المشكلة أكثر تعقيداً. واللغز الذي أشرنا إليه في الفصل الرابع هو لماذا الولايات المتحدة دولة رعاية اجتماعية ضئيلة مقارنة مع أوروبا، تفتقر، على سبيل المثال، إلى الرعاية الصحية الوطنية، التي هي معيار في الديمقراطيات المتقدمة. وقد قدمت براهين كثيرة لتفسير ذلك، لكن أحد التفسيرات قد يتطلب العمل على التنوع الإثني والعرقي. والبرهان هو أن المجتمعات التي هي أكثر تنوعاً تواجهها صعوبات أكثر في بناء المؤسسات الاجتماعية لإعادة توزيع الدخل وتوزيع السلع العامة لسبب بسيط هو أن الناس لا يرتاحون كثيراً للتخلي عن بعض مالهم إذا أدركوا أن المنافع تذهب على نحو غير متكافئ إلى أناس ليسوا مثلهم. فالمساواة والتضامن هما جزئياً عمل التماثلية. التقسيمات العرقية في الولايات المتحدة تحد بالتالي المدى الذي تريد الأغلبية قبوله لإعادة التوزيع. قارن هذا مع البلدان الديمقراطية الاجتماعية القوية في أوروبا، مثل البلدان الاسكاندنافية، التي هي عالية التماثل. وإذا كان هذا صحيحاً، يغدو السؤال عندئذ، ماذا سيحدث لدولة الرعاية الاجتماعية في البلدان التي يزداد فيها عدد السكان المهاجرين؟ إذا جاء مزيد من الأفراد من أمكنة مختلفة تماماً عرقياً وثقافياً ودينياً، هل سيثير هذا الضيق والنزاع على تلك الإنفاقات الاجتماعية التي كانت حجر الأساس في المجتمع؟ هل هناك مقايضة بين التنوع والتضامن؟ ستغدو المشكلة أكثر إثارة للنزاع في السنوات القادمة.

ولتقديم مثال عن التعقيدات التي تنطوي عليها هذه التغييرات الديموغرافية والسياسات التي تتم صياغتها استجابة لذلك، لنلقِ نظرة على اليابان. بالتقديرات الحالية، يبلغ عدد سكان البلاد نحو 127 مليوناً وقد وصل إلى ذروته وبدأ يتناقص. ويتوقع أن يتناقص عدد السكان بحلول عام 2050، ليبلغ 100 مليون، أي بنسبة تبلغ أكثر من 20 في المائة. وعلاوة على ذلك، سيكون عمر ثلث السكان أكثر من خمس وستين سنة. ولمنع تناقص عدد السكان، ستكون البلاد بحاجة لقبول نحو 400 ألف مهاجر سنوياً حتى عام 2050. وبحلول ذلك الوقت، سيكون 20 في المائة من عدد سكان اليابان من المهاجرين وأسلافهم ـ ما يمثل تغييراً ديموغرافياً هائلاً في بلد يُشتهر بتجانسه الإثني. وكما يمكن للمرء أن يتخيل، هناك رغبة ضئيلة بانتهاج هذا الطريق في اليابان، على الرغم من أن البديل ينطوي على انكماش البلاد من ناحية عدد سكانها وثروتها. وإذا لم يتم إيجاد حلول بالنسبة لليابان وغيرها من الديمقراطيات المتقدمة، فالكثير من هذه الدول سيجد نفسه غير قادر على الحفاظ على العناصر الأساسية للازدهار وإدارة المخاطر التي قام ببنائها على مدى القرن الماضي، وقد يُواجه صراعاً مجتمعياً يضع الشبان في مواجهة الكبار في السن، والمهاجرين في مواجهة السكان الأصليين.[1]

الخلاصة: الديمقراطيات المتقدمة في حال انتقالية

تُعَدّ الديمقراطيات المتقدمة من نواحٍ عديدة فريدة من نوعها، سواء في مؤسساتها وفي التحديات التي تواجهها. وعلى الرغم من أن هناك اختلافات بينها، تتميز هذه البلدان بالديمقراطية الليبرالية ومستويات عالية من التطور الاقتصادي. إنها تمثل، في أوجه كثيرة، ما نعتبره حياة اجتماعية واقتصادية وسياسية معاصرة. لكن ليست أية مؤسسة من هذه المؤسسات ثابتة لا تتغير. تجد سيادة الدولة نفسها أمام تيارين توأمين اللامركزية والاندماج. وبالمثل، تمر المبادئ الاجتماعية في حال تغيّر وتبدل، بما أن قيم ما بعد الحداثة تتحدى الوضع الراهن، وهي بدورها موضع تحدٍّ أيضاً. فقد

[1] For an interesting discussion of how this may affect social welfare in the United States, see Jacob Hacker, *The Great Risk Shift: The New Economic Insecurity and the Decline of the American Dream* (Oxford: Oxford University Press, 2008.(

أفسحت الهياكل الصناعية الحديثة المجال أمام اقتصاد جديد مبني على المعلومات يمكِّن بعضهم ويطيح بآخرين. وستؤثر التغييرات الديموغرافية في كيفية توفير الدول السلع العامة لسكانها. يمكن لكل هذه العوامل مجتمعة أن ترسم ملامح التوازن الحالي بين الحرية والمساواة.

وفي الفصول التالية، سنتطرق إلى المسائل نفسها ولكن خارج عالم الديمقراطيات المتقدمة. فالدول الشيوعية وما بعد الشيوعية وتلك الأقل تطوراً والدول المصنعة حديثاً، تواجه جميعاً مسائل سيادة الدولة والقيم الاجتماعية والتصنيع والرعاية الاجتماعية. وسنركز في الفصلين التاليين على التحديات الخاصة التي تواجه كل مجموعة من هذه الدول. هل ستنضم هذه الدول في النهاية إلى صفوف الديمقراطيات المتقدمة لتشكل نقطة تلاقٍ للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول العالم؟ سيبقى هذا السؤال في أذهاننا خلال نقاشنا في الفصول التالية.

الفصل الثامن

الشيوعية وما بعد الشيوعية

مفاهيم أساسية:

- تأسست الإيديولوجية الشيوعية على فهم أن السياسة تنبع من عدم المساواة الاقتصادية.
- سعت الأنظمة الشيوعية إلى القضاء على عدم المساواة من خلال إلغاء الملكية الخاصة وقوى السوق في ظل إدارة دولة الحزب الواحد.
- تبيّن أن سيطرة الدولة على الأسواق والملكية هو أمرٌ معقدٌ جداً، فانهارت هذه الأنظمة في النهاية أو قامت بعملية إصلاح جذرية لمؤسساتها.
- كان على دول ما بعد الشيوعية أن تقوم بعملية تحوّل في مؤسساتها الاقتصادية لكي تستعيد الأسواق والملكية الخاصة وقد حققت نتائج متفاوتة في ذلك.
- كان على دول ما بعد الشيوعية أن تحوّل مؤسساتها السياسية، فتحول بعضها إلى ديمقراطيات ليبرالية بينما بقي بعضها الآخر دولاً استبدادية.

غدت الديمقراطيات المتقدمة التي درسناها في الفصل السابع، الدول الأكثر غنى وقوة في العالم. وعلى الرغم من هذا النجاح، تستمر هذه الدول في مواجهة عدد من المسائل، بينها عدم المساواة الاقتصادية ـ سواء كان ذلك داخل مجتمعاتها أو بينها من جهة وبين بقية دول العالم من جهة أخرى. ومأزقها ليس مسألة بسيطة: هل يجب أن تأتي الحرية دائماً على حساب المساواة؟ مع صعود الليبرالية الاقتصادية والسياسية خاصةً والتحديات التي تواجه دولة الرعاية الاجتماعية، يبدو أن الإجابة عن

السؤال السابق هي بالإيجاب. لكن الإنسان صارع على مر التاريخ من أجل اكتشاف طريقة يمكنه من خلالها ضمان المساواة، وتوفير مزاياها للجميع. يذهب هذا التوجه إلى لبّ الشيوعية في النظرية والتطبيق. لأن الشيوعية سعت إلى إنشاء نظام يقيد حريات الفرد في سبيل تقسيم الثروة بطريقة عادلة. وقد قادت هذه الرؤية إلى عالمٍ خالٍ من الفروق الاقتصادية إلى إنشاء الأنظمة الشيوعية في أجزاء كثيرة من العالم، التي جمعت في النهاية مئات الملايين من الناس تحت لوائها.

لكن رغم المُثل النبيلة للفكر الشيوعي ورغم ظهوره السريع كنظام سياسي في مطلع القرن العشرين، إلا أنه وخلال أقل من نصف قرن بدأت غالبية الأنظمة الشيوعية في العالم بالتداعي. لماذا؟ ما الذي أوصل السعي إلى مساواة جماعية إلى طريق مسدود؟ هل كان هناك مشكلة في تطبيق النظرية على أرض الواقع، أو هل كانت النظريات نفسها موضع شك في الجوهر وغير قادرة على التحقق في أية طريقة عملية؟

سنعالج في هذا الفصل الكيفية التي حاولت فيها الشيوعية التوفيق بين الحرية والمساواة وسبب إخفاق الأنظمة الشيوعية في هذا المسعى. سنباشر ذلك بدراسة النظريات الأصلية للشيوعية الحديثة، لاسيما أفكار كارل ماركس. بعد ذلك، سنبحث في كيفية تغيّر الشيوعية من النظرية إلى التطبيق عندما بنيت الأنظمة الشيوعية حول العالم، لاسيما في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والصين. (راجع الجدول 8.1). كيف سعت هذه الأنظمة إلى إنشاء المساواة وتطبيق أفكار ماركس في الحياة؟ وستناقش إجابتنا طبيعة الحكومة والنظام والدولة في ظل الشيوعية أيضاً.

بعد دراسة آليات الشيوعية في التطبيق، سندرس زوالها. ماهي نقاط الخلل فيها، ولماذا لم يكن بالإمكان إصلاحها؟ لماذا أدت محاولات الإصلاح في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية إلى وقوع اضطرابات، وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة للدول التي لا تزال شيوعية ـ بالاسم على الأقل ـ مثل الصين؟ ستقودنا دراستنا لسقوط الشيوعية إلى السؤالين الأخيرين: ما الذي يأتي بعد الشيوعية، وهل ماتت الشيوعية؟ ومن خلال محاولة معالجة كل من هذين السؤالين، سنميط اللثام عن ذلك المدى الواسع والرؤية الكبيرة للفكر الشيوعي، والتحديات الهائلة التي ينطوي عليها تطبيق هذا

الفكر، والخلل الخطير والحدود التي تأتي في سياق ذلك، والعمل المضني الذي يتطلبه بناء مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة على أنقاض الشيوعية.

الشيوعية والمساواة وطبيعة العلاقات الإنسانية

الشيوعية هي منظومة من المثل التي تنظر إلى المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة مختلفة كلية عن معظم مدارس الفكر السياسي، وبشكل رئيس تحديها للكثير مما درسناه حتى الآن. وعلى مستواها الأساسي، يمكننا أن نعرفها بأنها إيديولوجية تسعى إلى خلق عدالة إنسانية من خلال القضاء على الملكية الخاصة وقوى السوق.

الجدول 8.1 الأنظمة الشيوعية في ثمانينيات القرن العشرين

أوروبا	آسيا	أفريقيا والشرق الأوسط	أمريكا اللاتينية
ألبانيا	أفغانستان	أنغولا	**كوبا**
بلغاريا	كمبوديا	بنين	
تشيكوسلوفاكيا	**الصين**	إثيوبيا	
ألمانيا الشرقية	**لاوس**	موزامبيق	
هنغاريا	منغوليا	اليمن الجنوبي	
بولونيا	**كوريا الشمالية**		
رومانيا	**فيتنام**		
الاتحاد السوفييتي			
يوغسلافيا			

ملاحظة: البلدان الشيوعية كما في عام 2008 بالغامق

في عالم السياسة الحديث، يمكن أن نجد الأسس النظرية للشيوعية لدى المفكر الألماني كارل ماركس (1818 ـ 1883).[1] بدأ ماركس من ملاحظة مباشرة: الناس قادرون على خلق أشياء ذات قيمة من خلال استثمار وقتهم وجهدهم. وأن "القيمة الزائدة للعمل" تبقى مع الشيء وتجعله مفيداً لأي شخص، وليس فقط لمن صنعه. فهذه القدرة على خلق أشياء ذات قيمة متأصلة فيها هي التي تميز البشر عن الحيوانات الأخرى، لكنها تؤدي بشكل محتوم أيضاً إلى عدم المساواة الاقتصادية، كما استنتج ماركس. وحاول ماركس أن يثبت أنه بينما يطوّر البشر معرفتهم ومهاراتهم التكنولوجية، تُخلق فرصة لأولئك الذين يملكون السلطة السياسية لاستخلاص القيمة الزائدة من الآخرين، وهو ما يؤدي إلى إفقار أنفسهم وإثراء آخرين. بكلمات أخرى، حالما يتعلم الإنسان كيفية إنتاج شيء ذي قيمة، يكتشف آخرون أن بإمكانهم الحصول على هذه الأشياء بكلفة قليلة وببساطة من خلال استخدام الإكراه للحصول عليها.

إذن، بالنسبة لماركس، يُفهَم العالم بشكل صحيح بلغة اقتصادية، فجميع أفعال الإنسان تنشأ من العلاقات بين المالكين وغير المالكين. وقد آمن ماركس بأن البنى، وليس الناس أو الأفكار، هي التي صنعت التاريخ. تحدث ماركس بشكل محدد عن التاريخ الإنساني والعلاقات الإنسانية باعتبارها مبنية على ما اصطلح على تسميته البنية التحتية والبنية الفوقية. البنية التحتية هي نظام الإنتاج الاقتصادي، وتتضمن مستوى التكنولوجيا (وهو ما سماه بـ "وسائل الإنتاج") ونوعاً من علاقات بين الطبقات التي تتولد كنتيجة ("علاقات الإنتاج"). وعلى هذه البنية التحتية تستند البنية الفوقية التي تمثل جميع المؤسسات الإنسانية ـ عالم السياسة والدولة والهوية القومية والثقافة والدين والجنس وغير ذلك. ورأى ماركس هذه البنية الفوقية أنها نظام من المؤسسات تم إنشاؤه بشكل رئيس لتبرير وتخليد النظام القائم. وبالتالي يعاني الناس من "وعي زائف" أي يعتقدون أنهم يفهمون الطبيعة الحقيقية للعالم حولهم، لكنهم في الحقيقة يُخدَعون بالبنية الفوقية التي يفرضها النظام الرأسمالي.

---

[1] For a good overview of communist theory see Alfred Meyer, *Communism* (New York: Random House, 1984.(

وهكذا رفض ماركس ومعظم الشيوعيين الديمقراطية الليبرالية كنظام أنشئ لتضليل أولئك الذين يتم استغلالهم فيظنون أن لهم كلمة في قدرهم السياسي، عندما يكون هؤلاء الذين يملكون الثروة هم من يتحكم بالسياسة عملياً.

تحت الضوء

مصطلحات في النظرية الماركسية

- قيمة العمل الزائدة: القيمة المستثمرة في أي سلعة من صنع الإنسان يمكن أن يستخدمها فرد آخر. الاستغلال ينتج عندما يشتق شخص أو مجموعة القيمة الزائدة من آخر.
- القاعدة: النظام الاقتصادي في مجتمع ما، الذي يتكون من التكنولوجيا (وسيلة الإنتاج) والعلاقات الطبقية بين الناس (علاقات الإنتاج).
- البناء الفوقي: كل العلاقات غير الاقتصادية في مجتمع ما (على سبيل المثال، الدين، الثقافة، الهوية الوطنية). تُشتَق هذه الأفكار والقيم من القاعدة وتخدم في إضفاء الشرعية على نظام الاستغلال السائد.
- الوعي المزيف: الإخفاق في فهم طبيعة استغلال المرء، لاسيما قبول البناء الفوقي.
- المادية الجدلية: عملية التغيير التاريخي ليست تدريجية بل ثورية. القاعدة القائمة وبنائها الفوقي (الفرضية) ستصل إلى نزاع مع الابتكارات التكنولوجية الجديدة، الأمر الذي يثير توترات متزايدة بين المستغلِين والمستغَلين (النقيضة). سيتوج هذا في الثورة التي ستطيح بالقاعدة القديمة وبنائها الفوقي.
- دكتاتورية البروليتاريا: الفترة المؤقتة التي تلي الرأسمالية المطاح بها التي تُستأصَل خلالها بقايا القاعدة والبناء الفوقي القديم.
- البورجوازية: الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج على اختلاف أشكالها.
- الشيوعية: وفقاً لماركس، المرحلة الأخيرة في التاريخ عندما يطاح بالرأسمالية وتحطم دكتاتورية البروليتاريا الآثار الباقية. في الشيوعية، ستتلاشى الدولة والسياسة، وسيقوم المجتمع والاقتصاد على المساواة والتعاون.
- طليعة الطبقة العاملة: خلاصة لينين أن حزباً شيوعياً نخبوياً سيكون عليه أن ينجز الثورة، لأنه نتيجة الوعي المزيف، لن تقود الظروف التاريخية إلى زوال الرأسمالية بشكل عفوي.

الثورة وانتصار الشيوعية

حلل ماركس ما رأى أنه طبيعة عالم السياسة والاقتصاد والمجتمع، واستخدم ماركس هذا الإطار لفهم التطور التاريخي وتوقع مستقبل الرأسمالية، وخلُص إلى أن التاريخ الإنساني تطور في حقب معينة، قادها نوع محدد من الاستغلال في تلك الفترة من الزمن. وبرهن أنه في كل مرحلة تاريخية، تم بناء شكل معين من الاستغلال حول مستوى التكنولوجيا السائد. فعلى سبيل المثال، شكّلت الإقطاعية في المجتمعات الزراعية الأولى النظام السياسي والاقتصادي السائد، وربطت التكنولوجيا البدائية الأفراد بالأرض حيث صار بإمكان الأرستقراطية استغلالهم. لكن على الرغم من أن مثل هذه العلاقات قد تبدو مستقرة، إلا أن التكنولوجيا نفسها في حركة دائماً. أدرك ماركس هذا وأكد على أن التغييرات الحتمية في عالم التكنولوجيا ستزيد التوتر بين الحكام والمحكومين بما أن أشكالاً جديدة من التطور التكنولوجي مكنت مجموعات جديدة اصطدمت مع البنية التحتية والبنية الفوقية. وثانية، في حال الإقطاعية، مكّنت التكنولوجيا الصاعدة طبقة رأسمالية مبكرة، طبقة وسطى ذات ملكية، أو برجوازية سعى أفرادها إلى امتلاك السلطة السياسية وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي والاجتماعي بطريقة تلائم المطامح الرأسمالية.

سيؤدي هذا التوتر في النهاية إلى الثورة، فأولئك الذين يتربعون على السلطة ستتم الإطاحة بهم، وستأتي طبقة حاكمة جديدة إلى السلطة. وفي كل حالة، سيكون التغيير مفاجئاً وعنيفاً وسيُمهّد الطريق إلى قاعدة وبنية فوقية اقتصادية جديدة. يُطلق على هذه العملية اسم المادية الجدلية. والديالكتيك يصف التاريخ أنه صراع بين النظام القائم (الطريحة) والتحدي لذلك النظام (النقيضة)، وهو ما ينتج عنه التغيير التاريخي (الجَمِيعة). تحدث الثورات حتماً نتيجة لهذا التوتر بين الطبقات الاقتصادية.

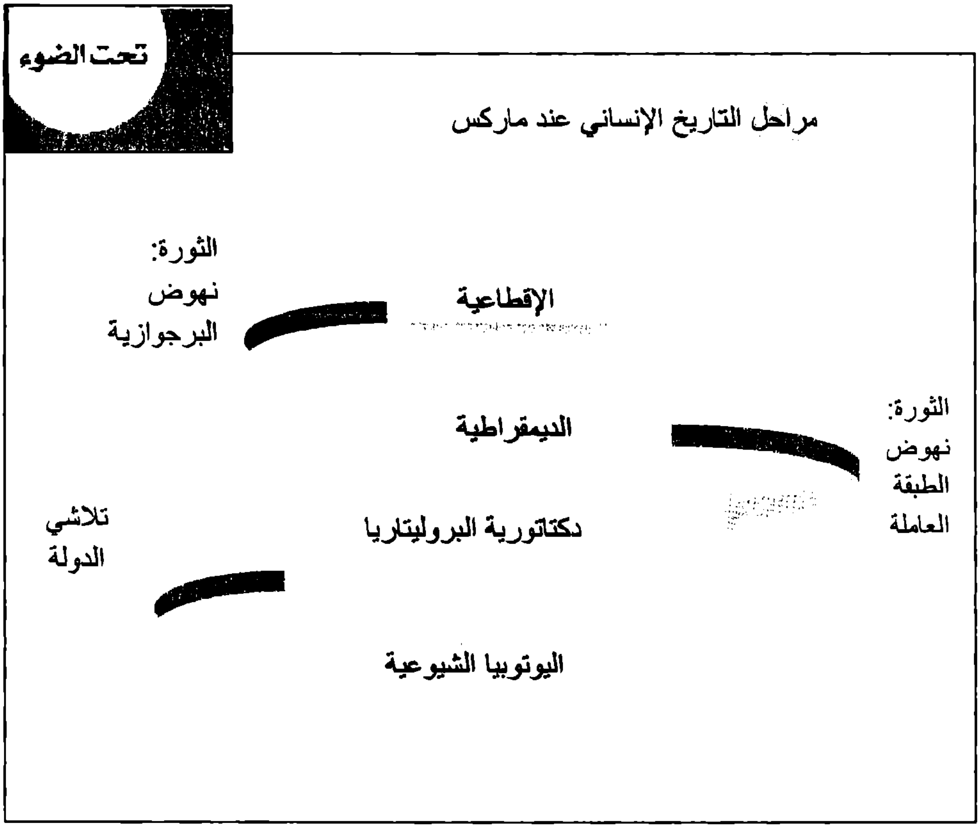

وعلى أساس هذه الأفكار، خلُص ماركس إلى أن الديمقراطية الرأسمالية، التي حلّت محل الإقطاعية، سيتم الإطاحة بها نتيجة مواطن خللها الداخلية الخاصة. ومع تطور الرأسمالية تشتدّ حدة التنافس بين الشركات. أما الطبقة العاملة (البروليتاريا)، فستجد نفسها الجانب الخاسر في هذه العملية مع إدخال الشركات للتكنولوجيا بشكل أكبر لتقليل عدد العاملين، بينما تبدأ الأعمال غير الرابحة بالإفلاس في مواجهة التنافس الشديد. وتتناقص الطبقة البرجوازية أكثر فأكثر مع تمركز ثروة المجتمع في أيدي فئة صغيرة، وهيمنة احتكارات كبيرة على الاقتصاد. وتتناقص أجور الطبقة العاملة في مواجهة التنافس المتزايد (عرض يفوق الطلب على اليد العاملة بينما تقلل التكنولوجيا عدد العمال الذين هناك حاجة إليهم)، وتتضخم أعداد العاطلين عن العمل.

ونتيجة شعورها بالغربة واليأس بسبب هذه الظروف، ستكتسب في النهاية الطبقة العاملة "الوعي" من خلال إدراك المصدر الحقيقي لفقرها وتنهض إلى العصيان. وستحقق ثورة، وتستولي على سلطة الدولة والاقتصاد. لم ينظر ماركس إلى هذه العملية باعتبارها ظاهرة وطنية ببساطة، بل ظاهرة عالمية. عندما تكون الظروف ملائمة، ستنتشر الثورة بين كل الدول الرأسمالية، للتخلص من هذا النظام غير العادل في فترة قصيرة من الزمن نسبياً.

توقع ماركس أنه حالما تحدث الثورة العالمية، ستكون هناك بشكل مؤقت "دكتاتورية الطبقة العاملة"، سيتم خلالها التخلص من آخر آثار الرأسمالية لاسيما بقايا البنية الفوقية. وبعد أن يتم القضاء على مؤسسات الرأسمالية تماماً، تبدأ مؤسسات الدولة نفسها بـ"التلاشي". ولن يكون هناك داعٍ بعد ذلك للقوانين أو الشرطة، لأن جميع الناس سيتشاركون بشكل متساوٍ بثمار العمل. ولن تكون هناك حاجة إلى جيوش أو أعلام لأن الناس سيكونون متحدين بالمساواة وغير مخدوعين بوعي زائف حول القومية. يعيش الناس في عالمٍ خالٍ من الدول أما التاريخ، الذي يعتبر ماركس أن الاستغلال والصراع الطبقي كان دافعه، فسيصل إلى نهايته. وعند هذه المرحلة وحسب، يمكن للمرء أن يتحدث عن "الشيوعية" ـ لهذا السبب عادة ما تصف الأحزاب الشيوعية دولها بأنها "اشتراكية" كون الدولة لا تزال مسيطرة عليها. وما يزيد اللغط هو أن كلمة *اشتراكية* تستخدم في بعض الأحيان بدلاً من *الديمقراطية الاشتراكية* في البلدان الديمقراطية المتقدمة. لكن بالنسبة لمعظم الديمقراطيين الاشتراكيين المعاصرين، تُعتبر الاشتراكية الحقبة النهائية حيث تمارس الدولة سيطرة كبيرة على الاقتصاد، لكن ليس بشكل كامل. أما بالنسبة للشيوعيين، فتعتبر الاشتراكية مرحلة انتقالية تنتهي بإزالة الملكية الخاصة وتلاشي الدولة.

الشيوعية في الممارسة

وهكذا تقدم الشيوعية وجهة نظر عالمية تفسر مسار التاريخ الإنساني والارتقاء المحتوم إلى عالم طوباوي كنتاج للتفاعل الاقتصادي. وكما نعرف، أثبتت هذه النظرية الشاملة أنها مغرية لأناس كثر لاسيما هؤلاء الذين سعوا إلى تطبيق أفكار ماركس. ومن أهم أتباع أفكار ماركس الجديرين

بالملاحظة قائدان هما فلاديمير أوليانوف المعروف أكثر باسم لينين، وماو تسي تونغ، اللذان قادا ثورتين شيوعيتين في روسيا عام 1917 والصين عام 1949 على التوالي. على الرغم من أن كلاً من ماو ولينين استقى إلهامه من ماركس، إلا أنهما ابتعدا عن أفكاره من خلال القيام بثورة في دولتين ضعيفتي التصنيع وغير رأسماليتين. كان ماركس قد برهن أن الثورة لن تندلع إلا حيث وعندما تكون الرأسمالية أكثر تطوراً وبالتالي أكثر عرضة للسقوط، إلا أنه تحدث قبيل وفاته عن احتمال اندلاع الثورة في روسيا الأقل تطوراً، وذلك في تناقض مع نظريته.[1] وقد آمن لينين وماو بأنه يمكن القيام بثورة في دول أقل تطوراً إذا بنى الزعماء "طليعة البروليتاريا" ـ وهو المصطلح الذي استخدمه لينين للدلالة على حركة ثورية صغيرة يمكن أن تستولي على السلطة باسم الشعب.[2]

وقد عنت هذه المقاربة أن الشيوعية تنتشر فعلياً حيث كان مستوى التطور الاقتصادي متدنياً نسبياً ـ وهو عكس ما جاء في نظّرية ماركس تماماً. وبينما لم تتقدم الشيوعية في دول أكثر تطوراً، استمرت رقعتها بالتوسع في الدول الأقل تطوراً، وغالباً ما كان ذلك بدعم من الاتحاد السوفييتي والصين. ومع حلول ثمانينيات القرن الماضي، ضمّت الأنظمة الشيوعية ما نسبته ثلث سكان العالم تقريباً. .

لكن حتى وهي تتوسع، واجهت الدول الشيوعية معضلة مشتركة: كيف يمكن للمرء أن يمضي قُدماً بشكل فعليّ في بناء الشيوعية؟ فماركس لم يترك خطة عمل حول ما يجب القيام به حالما تنجح الثورة. ففي طرق كثيرة، افترض الشيوعيون أن الثورة هي الجزء الصعب وأن ما سيحصل بعد ذلك سيتكشف من تلقاء نفسه.

جزئياً لأن ماركس لم يقدم شكلاً محدداً لكيفية بناء الشيوعية، فالمؤسسات التي كانت مبنية متنوعة إلى حد كبير تشكلت وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والسياق التاريخي

---

[1] See Marx's 1882 preface to the Russian translation of the *Communist Manifesto*، www.marxists.org.

[2] See V. I. Lenin, *What Is to Be Done? Burning Questions of Our Movement*, Joe Fineberg and George Hanna, trans. (New York: International, 1969.(

والعوامل الثقافية وأفكار ونفوذ أولئك الذين في السلطة. لكن بعيداً عن هذه الاختلافات، تشترك في نمط مشترك، تم تطويره أول الأمر في الاتحاد السوفييتي بعد عام 1917. ونتيجة للرغبة بإعادة تشكيل العلاقات الإنسانية بشكل جوهري، راكمت الدول الشيوعية مستوى عالياً من الاستقلالية والإمكانيات، وغدت أنظمتها في بعض الأحيان شمولية في رغبتها بتغيير كل المؤسسات الإنسانية الأساسية عملياً، من العمل إلى الصلوات إلى الجنس إلى الفنون.

أما مهمة القيام بهذا الانتقال فقد أوكلت إلى النخبة الشيوعية التي وصلت لإدارة الدولة وشغل المناصب فيها.[1] في ذروتها، استقرت السلطة السياسية داخل الحزب الشيوعي، منظمة "طليعية" صغيرة نسبياً (تتكون عادة من أقل من عشرة في المائة من عدد السكان) الذي عادة ما يكون دوره القيادي في البلد مدوَّن في الدستور، وهو ما يعني أنه لا يوجد طريقة دستورية يمكن من خلالها عزل الحزب من السلطة. ولأن الحزب الشيوعي يجسّد ما يرى أنه وجهة النظر "الصحيحة" للتاريخ الإنساني والعلاقات المستقبلية، تم النظر إلى المنظمات والإيديولوجيات البديلة التي تشكل المجتمع المدني على أنها معادية للشيوعية وتم قمعها.

لكن، كما ناقشنا في الفصل المتعلق بالأنظمة غير الديمقراطية، لا يمكن لأي نظام حكم أن يستمر عبر التهديد باستخدام القوة وحدها. لم تحافظ الأحزاب الشيوعية على سيطرتها على المجتمع من خلال القمع وحده، بل بالتوزيع الدقيق للسلطة عبر مؤسسات البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ـ شكل دقيق للانتقاء. يمكن رؤية هذا بوضوح في ***النومنكلاتورا*** وهي سياسياً الوظائف الحساسة أو الفاعلة في الدولة أو المجتمع أو الاقتصاد التي يتبوؤها أشخاص اختارهم الحزب الشيوعي أو وافق عليهم. تكونت *النومنكلاتورا* من مجموعة واسعة من المناصب الهامة: رئيس جامعة ما، رئيس تحرير صحيفة ما، ضابط عسكري، مخرج سينمائي. وليس مفاجئاً أن تكون

---

[1] For a comparative discussion of different communist systems, see Stephen White، John Gardner, George Schopflin, and Tony Saich, *Communist and Post-Communist Political Systems* (New York: St. Martin's, 1990.(

موافقة الحزب غالباً ما تتطلب العضوية في الحزب، وهو ما يجعل الانضمام إلى صفوف الحزب الطريق الأسهل لإثبات ولاء المرء وارتقاء السلم الوظيفي. وقد تجلب عضوية الحزب معها أيضاً مزايا أخرى: تأمين سكن أفضل، وإمكانية السفر إلى خارج البلاد، أو الوصول إلى سلع المستهلك النادرة. وكنتيجة، غالباً ما كانت عضوية الحزب بدافع انتهازي أكثر منها بدافع مثالي. فقد انضم كثيرون إلى صفوف الحزب ليحصلوا على وظائف معينة أو ليفوزوا بالمنافع التي يمكن أن تأتي بها هذه العضوية.[1]

تحت الضوء

شخصيات مهمة في الشيوعية

- **كارل ماركس** (1818– 1883) الفيلسوف الأول الذي وضع نظرية منهجية تفسر سبب سقوط الرأسمالية وحلول الشيوعية محلها. أب الفكر الشيوعي الحديث.

- **لينين (فلاديمير أوليانوف)** (1870– 1924) طبق فكر ماركس على روسيا، فقاد ثورة ناجحة عام 1917. كيّف الأفكار الماركسية بجداله أن الثورة ستقوم ليس في المجتمعات الأكثر تطوراً، بل الأحرى في البلدان المناضلة مثل روسيا.

- **ستالين (جوزف جوكاشفيلي)** (1879– 1953) خلف لينين كقائد للاتحاد السوفييتي. باشر بالتصنيع السريع للبلد، وكيّف النظرية بجداله أن الاشتراكية يمكن أن تبنى في بلد واحد. وسع الشيوعية إلى أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. شجب نيكيتا خروتشوف عام 1956 استخدامه عبادة الفرد والإرهاب.

---

[1] See Michael Voslensky, *Nomenklatura: Anatomy of the Soviet Ruling Class* (Garden City, NY: Doubleday, 1984.(

- **ماوتسي تونغ** (1883-1976) قاد الحزب الشيوعي الصيني وقاتل ضد خصومه الصينيين والمحتلين اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية. كيّف الشيوعية بالتركيز على الفلاحين بدلاً من الطبقة العاملة، آخذاً في الحسبان الطبيعة الزراعية للصين بالدرجة الأولى. أطلق الثورة الثقافية عام 1966 لإضعاف الحزب وزيادة سلطته الشخصية.

- **فيدل كاسترو (1929-**) قاد الثورة الكوبية عام 1959 ودافع عن النظام الشيوعي ضد القوى المعادية للشيوعية ومعارضة الولايات المتحدة. يستمر في الدفاع عن الاشتراكية الكوبية على الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الشيوعية الأخرى في أوروبا الشرقية.

- **دنغ سياوبنغ** (1905-1997) قاتل مع ماو تسي تونغ ضد القوميين الصينيين والغزاة اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية. سميَّ السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني عام 1956. جُرِّد من كل مناصبه خلال الثورة الثقافية. لكنه برز قائداً للبلد بعد وفاة ماو. تابع تحرير الاقتصاد الصيني في ثمانينيات القرن العشرين وأيد قمع احتجاجات ساحة تيانانمين.

- **ميخائيل غورباتشوف** (1931-) غدا سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1985. بدأ سياستيه التوأمين البريسترويكا (إعادة البناء الاقتصادي) الغلاسنست (التحرير السياسي)، التي أفضت في النهاية إلى زيادة الخلاف في البلد ومحاولة انقلاب فاشلة قادها الشيوعيون المتشددون الذين عارضوا الإصلاح الإضافي، الأمر الذي تسبب في تفكك الاتحاد السوفييتي الذي ترك غورباتشوف دون بلد ليقوده.

خلق الدور المهيمن الذي لعبه الحزب الشيوعي *والنومنكلاتورا* علاقة سلطة مختلفة عن تلك السائدة في الأنظمة الديمقراطية وأنظمة غير ديمقراطية كثيرة أخرى. فالسلطة بدلاً من أن تكون متمركزة داخل الدولة والحكومة، استقرت داخل الحزب. فعلى سبيل المثال، عندما كان المراقبون يشيرون إلى "زعيم" الحزب الشيوعي، عادة ما كانوا يشيرون بذلك ليس إلى مسؤول حكومي بل إلى

الأمين العام للحزب الشيوعي. وفي الحقيقة غالباً ما كان كبار زعماء الحزب لا يملكون أية مناصب هامة في الدولة. وعموماً تشبه الدول الشيوعية أنظمة سياسية شاهدناها في مناطق أخرى من العالم، عادة ذات رئيس وزراء أو رئيس، وبرلمان وجهاز قضائي وحكومة محلية ـ كانت كل المناصب الهامة فيها جزءاً من النومنكلاتورا وشغلها أعضاء الحزب. ورغم أن مظاهر الديمقراطية موجودة عادة، مثل الانتخابات البرلمانية، إلا أن المرشحين يكونون من أعضاء الحزب الشيوعي حصرياً تقريباً دون وجود منافسة حقيقية. وعلاوة على ذلك، لم تكن البرلمانات وغيرها أكثر من أجهزة سلطة في مؤسسات "مذعنة"، توافق على القرارات التي تُرسَل إليها عبر التراتبية الحزبية.

أما بالنسبة للحزب نفسه، فقد عكس عن عمد وبطرق عدة الدولة، مع أمين عام للحزب يخدم كرئيس دولة، ويمثل **المكتب السياسي واللجنة المركزية** نوعاً من مجلس وزراء وهيئة تشريعية على التوالي ويقومان بصياغة السياسة الوطنية والموافقة على القرارات التي تتخذها قيادة الحزب. وتحت اللجنة المركزية، تمتد هيئات على كافة المستويات وصولاً إلى أماكن العمل والإقامة، حيث يتم تنظيم الأعضاء في منظمات حزبية أساسية تُسمى "خلايا". ظاهرياً، كان يُقصد بهذه الخلايا تمثيل مصالح الناس، غير أنها غدت آليات يمكن للحزب بواسطتها مراقبة السكان عن كثب. عادة ما كان الحزب يعقد مؤتمراً عاماً كل بضع سنوات يُنتخب فيه مندوبون تنتخبهم خلايا الحزب القيادة، لكن هذه الانتخابات لم تكن أكثر من مصادقة على أولئك الموجودين أصلاً في السلطة.

وخارج الحزب والدولة، كان يُسمح بالعمل لعدد محدود من المنظمات، مثل النقابات. وكانت هذه المنظمات مرتبطة بالدولة والحزب لتكتمل بذلك هيكلية الدولة التي تديرها منظمات كبيرة، ذات منظمات مرخصة في كل مناحي حياة المجتمع.

بينما سيطر الحزب *والنومنكلاتورا* على المؤسسات الأساسية، شكلت الإيديولوجية الشيوعية السياسة وسَعَت إلى شرعنة الحكم الاستبدادي. ركزت الإيديولوجية الشيوعية، المستندة بشكل رئيس إلى نظريات ماركس كما عدلها لينين وماو، على القضاء على عدم المساواة وتعزيز التطوير الاقتصادي. وبسبب الطبيعة الشاملة للإيديولوجيا الشيوعية ووعدها بإقامة عالم طوباوي مستقبلاً، كانت (وبشكل أكبر من الإيديولوجيات التي ناقشناها في الفصل الثالث) "ديناً" علمانياً يتطلب

إيماناً لا يرتقي إليه الشك بمنظومة من العقائد والتضحية من أجل مكافأة مستقبلية، وضمّت مجموعة من النصوص المقدسة والأضرحة والقديسين والشهداء والشياطين. ومن وجهة النظر هذه، بجّل المؤيدون للحزب الزعماء الذين يتمتعون بشخصية كاريزمية وكانوا بمثابة رُسل للشيوعية مثل لينين وماو وجوزيف ستالين وفيديل كاسترو. وقد عزز العديد من الزعماء الشيوعيين الكاريزميين موقعهم من خلال "عبادة الفرد" بطريقة معقدة كما ناقشنا سابقاً.

لقد ثبت أن السعي إلى احتكار السلطة وممارستها، كما ظهر من خلال *النومنكلاتورا* وتغلغل الحزب العميق في الدولة والمجتمع وصولاً إلى مستوى المنزل والعمل، ثبت أنه أمرٌ خطير وحتى مميت. استخدم الإرهاب خلال العقود الأولى للحكم الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والصين وأوروبا الشرقية للقضاء على المعارضة والحفاظ على السيطرة. وقد قُتلت في مثل هذه الحملات عشرات الملايين لاسيما في الاتحاد السوفييتي في ظل حكم ستالين وفي الصين في ظل حكم ماو. فتحت حكم ستالين، تم إقصاء الكثير من الأشخاص من داخل الحزب الشيوعي السوفييتي نفسه وإعدامهم لارتكابهم جرائم صوَرية. لم تكن تلك حالات عقاب بطريق الخطأ: فقد استخدم ستالين الإرهاب و"مجرمين" رمزيين ضحايا كطريقة لترويع الحزب الشيوعي والسكان ككل.[1] وبشكل مماثل، في الصين، أطلق ماو العنان لـ "الثورة الثقافية" أواخر الستينيات وشجّع الناس (الطلاب خصوصاً) على الهجوم على أية مؤسسة أو فرد باقٍ من حقبة الصين ما قبل الشيوعية أو يفتقر إلى الحماسة الثورية. وتضمنت أهداف ماو دولة الحزب التي اعتقد أنها أصبحت أكثر محافظة مع مرور الزمن وغدت تقيّد سلطته ـ وفي الحقيقة كان شعاره الشهير "الهجوم على مقرات الحزب". وخلال العقد التالي، لم يقتصر الأمر على مقتل عدد لا يُحصى من الصينيين (تشير التقديرات إلى ما يزيد عن مليون شخص)، لكن حرقت الكتب ودمرت الأعمال الفنية وهدمت المعالم الثقافية ـ كلها بجرم أنها "رجعية".[2]

[1] See Robert Conquest, *The Great Terror: A Reassessment* (New York: Oxford University Press, 1990.(

[2] See Lowell Dittmer, *China's Continuous Revolution: The Post-Liberation Epoch 1981–1949*،)Berkeley: University of California Press, 1987.

الاقتصاد السياسي الشيوعي

إذا كان سعي الحزب الشيوعي غير العادي إلى السلطة قد أدى إلى سوء استخدامها الشديد في حالتي ستالين وماو، فإن تمركز السلطة الاقتصادية بالمثل خلق مشكلات لم تتوقعها النظرية الماركسية. اشتركت أنظمة الاقتصاد السياسي الشيوعية بمنظومة من المؤسسات تختلف بشكل جوهري عن بدائلها الليبرالية أو الميركانتلية أو الديمقراطيات الاجتماعية، لأن الدولة امتصت الأسواق والملكيات تماماً.[1] مع وسائل الإنتاج تملكها الدولة، تم القضاء على العديد من الجوانب النموذجية في الرأسمالية التي نعتبرها بديهية ـ الربح الفردي والبطالة والتنافس بين الشركات والإفلاس. وفقد الأشخاص حقهم في السيطرة على الملكية، بما في ذلك ملكية عملهم الخاص، فدولة الحزب هي التي تتخذ القرارات حول كيفية استخدام هذه الموارد. بدورهم، أعاد الزعماء الشيوعيون توجيه الثروة الوطنية في اتجاه هدف المساواة الجمعية من خلال آليات كالتصنيع والإنفاق الاجتماعي. لكن أياً من هذه الآليات لم يكن بلا ألم. فتوفيت عدة ملايين في الاتحاد السوفيتي خلال ثلاثينيات القرن الماضي خلال فرض مبدأ التعاونيات في الزراعة، بينما أدت محاولة التصنيع السريعة والتعاونيات في الزراعة في الصين خلال "القفزة العظيمة إلى الأمام" بين عامي 1959 و1961 إلى وفاة أكثر من 30 مليون شخص بسبب المجاعة.[2]

وإلى جانب القضاء على الملكية الخاصة، قوضت الأنظمة الشيوعية آليات السوق، معتقدة بأن السوق غير قادرة على توزيع متساوٍ للثروة. اختارت الدول الشيوعية بشكل عام استبدال بالسوق بيروقراطية الدولة التي خصصت بشكل مباشر الموارد من خلال التخطيط لما يجب إنتاجه والكمية التي يجب إنتاجها وقامت بتحديد الأسعار النهائية للمنتجات وأماكن بيعها. ويُعرف هذا النظام باسم **التخطيط المركزي**.

---

[1] Robert W. Campbell, *The Socialist Economies in Transition: A Primer on Semi - Reformed Systems* (Bloomington: Indiana University Press, 1991.(

[2] Dali Yang, *Calamity and Reform in China: Rural Society and Institutional Change since the Great Leap Famine* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1996.(

وكما يمكن للمرء أن يتخيّل، تخطيط اقتصاد بأكمله أمرٌ في غاية الصعوبة. فاقتصاد السوق يستجيب إلى علاقة العرض والطلب بطريقة تلقائية وغير مركزية. إن كان هناك سوق لمنتَج ما، فإن المنتِج غالباً ما يقوم بتلبية هذه الحاجة أملاً في كسب ربح. لكن في اقتصاد مخطط بشكل مركزي، يجب أن يجعل المسؤولون البيروقراطيون اتخاذ هذه القرارات مركزياً وتحديد كمية الفولاذ التي يجب إنتاجها هذا العام وعدد الشقق الواجب تشييدها. إن تحديد حاجات كل شخص والمنتجات الواجب إنتاجها في الدولة يتطلب قدراً هائلاً من المعلومات وقدرة على التعامل مع التغييرات المستقبلية.

تحت الضوء

الاقتصاد السياسي الشيوعي

- **تمتص الدولة الأسواق والملكية بالكامل.**
- **يحل التخطيط المركزي محل آلية السوق.**
- **حقوق الملكية الفردية، الربح الفردي، البطالة، التنافس بين الشركات، الإفلاس تلغى كلها عملياً.**
- **يؤمم معظم وسائل الإنتاج في الدولة.**
- **يعمل الاقتصاد في الأساس مثل شركة كبيرة واحدة، مع الناس باعتبارهم مستخدميها وحدها.**
- **توفر الدولة سلعاً وخدمات عامة واسعة، تشمل أنظمة عامة للتعليم العام والرعاية الصحية والتقاعد.**

وكما وجد المخططون الشيوعيون، إن التوفيق بين الإدخالات والإخراجات أمرٌ مضنٍ. الأمر ببساطة هو أن هناك الكثير مما يجب التخطيط له ـ ففي الاتحاد السوفييتي على سبيل المثال كان هناك ما بين 40 إلى 50 ألف منتج ملموس ـ والكثير من الأمور غير المتوقعة، كإخفاق مصنع في الإنتاج بطاقته القصوى أو حصول تغيير في الطلب. ونتيجة لكون معظم دوائر الإنتاج يعتمد بعضها على بعض، يمكن أن يكون لمشكلات صغيرة أثرٌ هائلٌ على الخطة برمتها. فعلى سبيل المثال، قد يترتب على خطأ في حسابات إنتاج الفولاذ بكمية أقل من المطلوب نتائج كارثية على كل تلك المنتجات التي تعتمد على الفولاذ، وبعضها قد يكون بدوره أحد مكونات منتجات نهائية أخرى مثل المسامير. إن أية أخطاء أو تغييرات في الخطة المركزية، ستؤدي إلى اختلال في توازن الإنتاج.

واجهت مشكلة أخرى الاقتصاديات التي يتم التخطيط لها بشكل مركزي تمثلت بغياب حوافز العامل. فلم تعبأ المصانع والمزارع بنوعية ما تنتجه بها أن كل ما يقوم به المخططون المركزيون هو ببساطة الإشارة إلى الحصة التي يجب إنجازها. كما لا يخشى العمال من فقدان وظائفهم ولا تقلق المصانع من توقف العمل نتيجة الإنتاج الرديء لأن العمل مضمون في ظل الشيوعية، والشركات، باعتبارها ملكاً للدولة، لا يمكن أن تُفلس. يُفسر هذا السبب الذي جعل جميع الدول الشيوعية تتراجع إلى الوراء اقتصادياً. فمع غياب التنافس والحوافز، يختفي الابتكار والكفاءة وهو ما أدى إلى ركود هذه الأنظمة.

المؤسسات المجتمعية في ظل الشيوعية

بالإضافة إلى إعادة تشكيل السياسات وعالم الاقتصاد للقضاء على عدم المساواة والاستغلال المترافق مع الأنظمة الرأسمالية، سعت الأحزاب الشيوعية إلى إعادة تنظيم العلاقات الإنسانية، أملاً بالقضاء تماماًعلى البنية الفوقية المسؤولة عن إنتاج وعي زائف. كما تم قمع حريات الفرد لأنه كان يُنظَر إليها كتعبير عن الوعي الزائف وبالتالي تشكل خطراً على الأهداف الشيوعية.

ومن الأمثلة على هذا العداء نظرة الشيوعية إلى الدين. كثيراً ما يُستشهَد بمقولة ماركس "الدين

أفيون الشعوب" ما يعني أنه جزءٌ من البنية الفوقية التي تقوم على تخليد حالة عدم المساواة وإسباغ الشرعية على المعاناة مقابل مكافآت في حياة ما بعد الموت. ونتيجة لذلك تم قمع الدين بشدة في معظم الدول الشيوعية. ففي الاتحاد السوفييتي، أغلق معظم أماكن العبادة أو حُوِّل لاستخدامات أخرى أو هُدِم. وفي الصين دُمِّرت المعابد والمزارات الدينية خلال الثورة الثقافية. بل حتى في الأمكنة التي كان يتم التسامح فيها مع الدين إلى درجة أكبر، كان يستمر التضييق فيها على الدين أو فرض رقابة الحزب الشيوعي المباشرة على رجال الدين.

نظر الماركسيون إلى العلاقات التقليدية بين الجنسين كوظيفة للرأسمالية أيضاً، لاسيما أنّه كان يُنظَر إلى العلاقات بين الجنسين على أنها نموذج مصغر للعلاقات بين الطبقات. يقوم الرجال باستغلال النساء من خلال بنية العائلة، تماما كما يستغل البرجوازيون الطبقة العاملة، وتخدم الأخلاق الجنسية كوسيلة لتخليد هذه اللامساواة بين الجنسين. رسمت الشيوعية رؤية تكون فيها المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كاملة بين الرجال والنساء. وحتى مؤسسة الزواج القمعية، كالدولة، ستتلاشى ويحل مكانها ما يصفه ماركس أنه "مجتمع حب حر مقنن بوضوح."[1] كانت هذه نظرة ثورية للعلاقات بين الجنسين في وقتها، فماركس كان يكتب هذا أواخر القرن التاسع عشر عندما كانت النساء لا يملكن حق التصويت في كل أرجاء العالم.

على الرغم من المُثل الماركسية، إلا أن العلاقات بين الجنسين لم تتغير إلا جزئياً في ظل الحكم الشيوعي. ففي معظم الدول الشيوعية، مُنحت النساء فرصاً أكبر مما كان متاحاً لهن سابقاً. ولتعزيز نشر الصناعة، شجعت الأحزاب الشيوعية النساء على الدخول إلى قوة العمل وزيادة تعليمهن. كما سنّت معظم الدول قوانين طلاق وإجهاض ليبرالية ووفّرت مزايا اجتماعية مثل رعاية الطفل تديرها

[1] Karl Marx and Friedrich Engels, *Manifesto of the Communist Party*, available online at www.marxists.org/archive/marx/works/1848/communist-manifesto./

الدولة. لكن على الرغم من هذه التغييرات، لم تتغير الأدوار التقليدية التي كانت تضطلع بها النساء ربات منازل وأمهات. فـ"المرأة الاشتراكية الجديدة" لم تكتمل بـ "الرجل الاشتراكي الجديد"، والأنماط التقليدية للتمييز الجنسي ظلّت قائمة، ووجدت النساء أنفسهن تحت عبء مزدوج بالعمل داخل المنزل وخارجه. وبالإضافة إلى ذلك، بينما شغلت نساء كثيرات وظائف هامة، إلا أن قليلات منهن وصلن إلى مناصب ذات سلطة سياسية أو اقتصادية هامة. فقد ظلت المراتب العليا في عضوية الحزب والدولة والاقتصاد يهيمن عليها الرجال.[1]

كان الجانب الأخير في المجتمع الذي سعت الدول الشيوعية إلى تغييره هو الهوية القومية والإثنية. كان يُنظر إلى النزعة القومية والإثنية، باعتبارها جزءاً من البنية الفوقية، أنها آليات تحرض النخبة الحاكمة بها الطبقات العاملة في دول مختلفة ضد بعضها بعضاً بتكتيك "فرّق تسد". ومع مجيء الثورة الشيوعية العالمية، كان يُنتظر أن تختفي هذه التقسيمات، وتحل محلها المساواة والانسجام بين الشعوب جميعاً. وكنتيجة، مالت الأحزاب الشيوعية إلى رفض أي تعبير صريح عن القومية مع أن هذه الهويات غالباً ما كمنت تحت السطح. فعلى سبيل المثال، كان يوجد داخل الاتحاد السوفييتي الشاسع عدد كبير من المجموعات الإثنية، رغم ذلك هيمن الروس، الذين يُشكلون المجموعة الإثنية الأكبر، على الحزب الشيوعي. وقد استاء كثيرون من غير الروس من تلك الهيمنة. واعتبر كثيرون من الأوربيين الشرقيين أنّ الحكم الشيوعي ليس أكثر من إمبريالية روسية، ولذلك كانت هوياتهم القومية أكثر حدة، ولم يتم محوها. ولعبت النزعة القومية الجياشة دوراً هاماً بسقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي.

---

[1] Joni Lovenduski and Jean Woodall, *Politics and Society in Eastern Europe* (Bloomington: Indiana University Press, 1987), p. s158.

تحت الضوء

المؤسسات الاشتراكية في ظل الشيوعية

المثالي	الواقع
الدين، "أفيون الشعوب" سيتلاشى.	قُمعَ الدين لكنه لم يُزَل.
سيتساوى الرجل والمرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.	زادت فرص المرأة، لكن النساء بقين يُتَوَقع منهن أن يحققن واجباتهن التقليدية في البيت.
المؤسسات القمعية، مثل الزواج سيحل محلها "نظام حب حر مقنون بشكل صريح."	ظلت بلدان شيوعية كثيرة محافظة جنسياً.
النزعة القومية، التى فُضِحَت باعتبارها جزءاً من استراتيجية "فرق تسد" لدى النخبة سوف يتم التخلص منها.	على الرغم من الإحباط من فعل ذلك، تعلق الناس بهوياتهم القومية والإثنية القديمة.

انهيار الشيوعية

في استعادة لما سبق، قد يبدو واضحاً أن الشيوعية كانت محكومة بالإخفاق. لكن رغم ذلك وعشية انهيارها في أوروبا، قلة توقعت أن يحدث ذلك في وقت قريب. غير أن عاملين لعبا دوراً هاماً في حدوث هذا الانهيار المفاجىء.

تمثل الأول بعودة ظهور صراعات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. فبعد عقدي الخمسينيات والستينيات اللذين اتسما بتوتر ومنافسة دولية وسباقات تسلح وحوادث خطيرة، مثل أزمة الصواريخ الكوبية، شهدت العلاقات الأمريكية السوفيتية فترة من

الانفراج أصبح التعايش السلمي هو الهدف الرئيس فيها. لكن هذا الانفراج لم يدم إلا لعقد من الزمن. فالغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979 لمساندة النظام الشيوعي المتداعي وانتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 أدّيا إلى إفساد العلاقات بين الدولتين. فقد استهل ريغان، الذي كان ينظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه "إمبراطورية الشر"، سياسة جديدة تقوم على الحشد العسكري. ونتيجة الركود الاقتصادي المتزايد، واجه الاتحاد السوفييتي صعوبة في مواجهة هذا التحدي الباهظ الكلفة.

وفي الوقت نفسه بينما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في مرحلة جديدة ومكلفة من الحرب الباردة، صعد جيل جديد من الزعماء السياسيين في الاتحاد السوفيتي، بينهم ميخائيل غورباتشيف، الذي تم اختياره عام 1985 أميناً عاماً للحزب الشيوعي. وبخلاف أسلافه، أقرّ غورباتشيف بركود النظام السوفييتي وفهم جيداً كلفة سباق التسلح الجديد. وبالتالي اقترح إصلاح العلاقات الدولية والداخلية مُعيداً إحياء الاتحاد السوفييتي والفكر الشيوعي.

على المستوى الداخلي، أطلق غورباتشيف سياستين توأمين وهما غلاسنوست (الانفتاح) والبيريسترويكا (إعادة البناء) هدفتا إلى تحرير الشيوعية وإصلاحها. فشجع **الانفتاح** على انطلاق نقاش عام أملاً في أن يُساعد الحوار الصريح حول مواطن ضعف النظام على الإتيان بالتغيير وزيادة شرعية النظام. أما **إعادة البناء** أو الإصلاح المؤسساتي الفعلي في النظام الاقتصادي والسياسي، فسوف تنبع من تلك الانتقادات. كان يُتوقع من هذه الإصلاحات أن تتضمن أشكالاً محدودة من المشاركة الديمقراطية والمحفزات التي تعتمد على السوق في الاقتصاد. كان هدف غورباتشيف القيام بإصلاح معتدل وليس القيام بتغيير شامل.[1]

[1] Marcy McAuley, *Soviet Politics 1917–1991* (New York: Oxford University Press، .(1992

وفي المجال الدولي، اقترح غورباتشيف بشكل مماثل تغييرات واسعة، ولكن معتدلة. فبدأ بالتخفيف من الأعباء العسكرية التي تُثقل كاهل الاتحاد السوفييتي وتُحسِّن العلاقات مع الدول الغربية، بتخفيف قبضة بلاده على أوروبا الشرقية التي وقعت تحت سلطة الاتحاد السوفييتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كان غورباتشيف يأمل بأن تحريراً محدوداً في المنطقة سيُساعد على تخفيف التوتر مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويسمح بتوسيع التبادل التجاري وغيرها من العلاقات الاقتصادية.

لكن كما اشتُهر قول عالم السياسة ألكسيس دو توكڤيل، آخذاً بعين الاعتبار الملكية الفرنسية، أن اللحظة الأكثر خطراً على حكومة سيئة هي عادة تلك اللحظة التي تبدأ فيها بإصلاح نفسها. كان النظام الشيوعي، الشديد المأسسة والصارم، غير قادرٍ على الإصلاح. فالانفتاح شجع نقاشاً عاماً، لكن بدلاً من أن ينتقد، ببساطة، الفساد أو نوعية السلع الاستهلاكية (ما كان ينتظره غورباتشيف)، بدأ الشعب بتحدي طبيعة النظام السياسي عينه. واستخدمت المجموعات الإثنية داخل الاتحاد السوفييتي ومواطنو دول أوروبا الشرقية هذا الانفتاح للنهوض في سبيل حرية أكبر من الهيمنة الروسية.

التسلسل الزمني / تاريخ الشيوعية	
1848	يكتب كارل ماركس وفريدريك إنجلز "البيان الشيوعي" وثيقة مركزية في الفكر الشيوعي.
1917	يقود لينين الثورة الروسية، ويؤسس الاتحاد السوفييتي باعتباره البلد الشيوعي الأول في العالم.

1930 (عقد الثلاثينيات)	يبدأ ستالين باعتقال وإعدام أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي وآخرين ليعزز سلطته ويروع السكان.
1945	الجيش السوفييتي يحتل أوروبا الشرقية ويفرض أنظمة شيوعية. يقود التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى الحرب الباردة.
1949	الحزب الشيوعي الصيني، بقيادة ماوتسى تونغ، يفوز بالسيطرة على البر الصيني بعد صراع طويل ضد المعارضة المحلية والمحتلين اليابانيين.
1953	يموت ستالين.
1956	يشجب نيكيتا خروتشوف استخدام ستالين الإرهاب ويسمح بنقاش محدود صريح. ينقلب النقاش إلى اضطرابات في أجزاء من أوروبا الشرقية. تؤدي الاحتجاجات في هنغاريا إلى ثورة صريحة ضد الشيوعية. وقد أخمد الجيش السوفييتي الثورة الهنغارية.
1976-1966	يطلق ماو الثورة الثقافية في الصين. يهاجم "الحرس الأحمر" من الطلاب رموز ما قبل الشيوعية ويتهمون قادة الحزب بالتحول إلى محافظين جداً. استخدمت الثورة الثقافية لإقصاء معارضي ماو السياسيين.

1976	يموت ماوتسي تونغ. تبدأ الصين والولايات المتحدة بتحسين علاقاتها. صعود دنغ زياوبنغ إلى السلطة، الذي يحدث إصلاحات اقتصادية واسعة.
1979	يغزو الاتحاد السوفييتي أفغانستان، الأمر الذي يجعل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيئة، ويعيد زيادة حدة الحرب الباردة.
1985	يغدو غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي ويبدأ العمل من أجل التحرير الاقتصادي والسياسي.
1989	يسحق الجيش احتجاجات الطلاب من أجل الإصلاح السياسي في ساحة تيانانمين في الصين.
1989-1990	يتلمس الأوروبيون الشرقيون يدهم على الإصلاحات في الاتحاد السوفييتي ويضغطون من أجل تغيير سياسي درامي. تقود الاحتجاجات السياسية السلمية إلى انتخابات حرة وإلغاء الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية.
1991	الاضطراب المتزايد في الاتحاد السوفييتي يدفع الشيوعيين المحافظين إلى محاولة طرد غورباتشوف والاستيلاء على السلطة. يخفق الانقلاب بسبب ضعف الدعم العسكري والمتظاهرين من الشعب. يتفكك الاتحاد السوفييتي إلى خمس عشرة دولة مستقلة.

كان لإعادة البناء آثارٌ غير متوقعة أيضاً. فمن خلال السعي للإصلاح السياسي والاقتصادي، هدد غورباتشيف أولئك الموجودين داخل النظام الذين طالما استفادوا من الوضع الراهن. فقد عارض القادة السياسيون والمسؤولون الإداريون ومديرو المصانع والكثير من أعضاء *النومنكلاتورا* الآخرين الإصلاح، وهو ما أدى إلى اقتتال داخلي وزعزعة الاستقرار. وترافقت هذه المشكلة مع سياسات غورباتشيف الفعلية التي كانت إجراءات فاترة الهمة جداً. وتعمق اللغط داخل الحزب والدولة والمجتمع حول الوجهة التي يجب أن تذهب إليها الشيوعية والاتحاد السوفييتي.

وفي هذه الأثناء، كان التغيير في الدول، التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي، يسير بوتيرة أكبر مما توقعها أي شخص. ففي عام 1989، أعاد المجتمع المدني تأكيد مكانته عبر أوروبا الشرقية واستغل سياسة غورباتشيف الجديدة بعدم التدخل لمعارضة الأنظمة الشيوعية القائمة في تلك الدول، والمطالبة بانتخابات حرة ووضع حدّ لحكم الحزب الواحد. لم يكن هناك خيار أمام زعماء الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية سوى الإذعان لهذا بعد أن أدركوا أن الاتحاد السوفييتي لن يتدخل عسكرياً بعد ذلك لمساندتهم. ونتيجة لذلك وبحلول عام 1990، تم القضاء على هيمنة الشيوعيين على السلطة في أرجاء المنطقة. وفي معظم الحالات، كان تغيير هذا النظام سلمياً تماماً.

ولم يتأخر الاتحاد السوفييتي عن اختبار ذلك. ففي عام 1991، كانت البلاد تعاني اضطرابات عميقة: فقد أدت الإصلاحات المحدودة إلى زيادة شهية الشعب بتغيير أكبر، وعَمِلت نهاية الشيوعية في أوروبا الشرقية على تقوية المعارضة داخل الاتحاد السوفييتي، ونهض الصراع الإثني والقومي في حين سعت مجموعات متنوعة إلى السلطة السياسية.[1] حاول الشيوعيون المتشددون في نهاية الأمر

[1] The best retrospective studies of the collapse of communism in Eastern Europe and its effects in the Soviet Union can be found in Mark Kramer, "The Collapse of East European Communism and the Repercussions within the Soviet Union," Parts ‹3–1*Journal of Cold War Studies* (Fall 2003, Fall 2004, and Spring 2005(.
ch08_p197-229:7696_TEMPLATE 7/8/09 11:11 AM Page 228
Notes 229

وقف عملية الإصلاح من خلال القيام بانقلاب والاستيلاء على السلطة واعتقال غورباتشيف. غير أن هؤلاء القادة افتقروا إلى دعم القوى الأساسية مثل المؤسسة العسكرية وشرائح أخرى في الدولة. وساعدت المظاهرات الشعبية على إنهاء هذا الانقلاب السيئ التنظيم.[1]

في أعقاب انقلاب عام 1991 واستجابة لجمهور ناخبيها الإثنين، تفككت الجمهوريات التي تكوّن الاتحاد السوفييتي وشكلت خمس عشرة دولة مستقلة جديدة كانت روسيا واحدة منها. لكن الشيوعية لم تسقط في كل مكان. فعلى الرغم من أن عام 1989 شهد عملية التحرير وأولى الخطوات باتجاه الديمقراطية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، إلا أن مظاهرات مشابهة في الصين خلال العام نفسه قادها طلاب وشجعها نموذج غورباتشيف تصدت لها قوة عسكرية قاتلة في ساحة تيانانمين. حيث لم يعبأ الزعماء الشيوعيون في الصين بمطالب الشعب بالإصلاح والليبرالية السياسية وأظهروا أنهم مستعدون لاستخدام الجيش لقمع المظاهرات السلمية بشكل عنيف.

يكمن هنا لغز هام: لماذا حدث التغيير السياسي المفاجئ في الاتحاد السوفييتي وليس في الصين؟ لنعد إلى نقاشنا في الفصل الخامس حول مصادر التغيير السياسي ونشر الديمقراطية. أشرنا في ذلك الفصل إلى بعض التفسيرات المختلفة عن سبب حدوث التغيير السياسي، من بينها التحديث والمجتمع والنخب والعلاقات الدولية والثقافة. ربما لعبت كل هذه العوامل دوراً في ذلك. فقد كان الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في الثمانينيات دون شك أكثر حداثة من الصين، وهو ما أسهم في وجود مجتمع مدني أقوى وإمكانية قيام تنظيم سياسي. كانت القيادة أيضاً مختلفة. ففي حين ضغط غورباتشيف في سبيل تغيير سياسي، أعرب الزعماء في الصين بشكل مباشر عن معارضتهم لتغييرات سياسية لمصلحة تطوير اقتصادي. وكانت الظروف الدولية مختلفة أيضاً، حيث كان الاتحاد

---

[1] On the collapse of communism in Eastern Europe, see Timothy Garton Ash, *The Magic Lantern: The Revolution of 1989 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin and Prague* (New York: Random House, 1990); on the Soviet Union, see David Remnick، *Lenin's Tomb: The Last Days of the Soviet Empire* (New York: Random House، .(1993

السوفييتي يدفع باتجاه التغيير من أجل إنهاء الحرب الباردة والاندماج بشكل أفضل في أوروبا، وهي قضايا لم تكن ذات أهمية بالنسبة للصين. وربما لعبت الثقافة دوراً أيضاً من جهة ارتباط أوروبا الشيوعية بمُثل الغرب الديموقراطي بطريقة غير مألوفة للصين. ربما لعبت كل هذه العوامل دوراً في الأحداث التي وقعت.

تحول المؤسسات السياسية

ناقشنا حتى الآن نظرية الشيوعية فيما يتعلق بجذور اللامساواة والحلول لها، وصعوبات تحويل النظرية إلى واقع، والكيفية التي انحلت بها هذه المؤسسات في معظم أرجاء العالم الشيوعي في النهاية. لكن رغم أن سقوط الشيوعية كان مؤلماً، إلا أن ما تلا ذلك لم يكن أقل إيلاماً. حيث واجهت الدول ما بعد الشيوعية، وتستمر في مواجهة، تحدي بناء مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة لإيجاد توازن جديد بين الحرية والمساواة. حيث لم تواجه أية دولة مثل هذا التغيير الجذري في هذه المجالات الثلاثة في الوقت نفسه، وقد عولجت هذه المهمة بدرجات مختلفة من النجاح.

إعادة تنظيم الدولة وبناء نظام ديمقراطي

إن المهمة الأساسية خلال عملية الانتقال من الشيوعية تكمن في إعادة تنظيم الدولة فيما يتعلق باستقلاليتها وإمكانياتها. ففي ظل الشيوعية، كانت دولة الحزب قادرة على الهيمنة الفعلية على كافة جوانب العلاقات الإنسانية دون أن تخضع لأية رقابة فعالة. وكانت استقلالية الدولة وإمكانياتها عالية جداً. لكن مع انهيار الشيوعية، تم التخلي عن الدور القائد الذي يلعبه الحزب في الحياة السياسية، وكان يتعين على الزعماء السياسيين الجدد أن يغيروا الدور الذي تلعبه الدول ومدى ذلك الدور. لكن التقليل من سلطة الدولة لم يكن أمراً سهلاً، بما أن التغيير السياسي المفاجئ تزامن مع ضعف كبير للدولة في وقت كانت هناك حاجة ملحة لسلطة الدولة. ولذلك سعت دول ما بعد شيوعية كثيرة إلى تقليص استقلالية وأهلية دولها دون أن يؤدي إلى إضعاف إمكانياتها في هذه العملية.

النظام الرئاسي، والنظام البرلماني وما بعد الشيوعية

كان بين المشكلات المختلفة التي واجهت بلدان ما بعد الشيوعية مشكلة العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. لنتذكر أنه في ظل الشيوعية، استقرت السلطة التنفيذية لدى السكرتير العام للحزب الشيوعي. ولم يكن لمنصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة سلطة كبيرة. لكن مع نهاية احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، غدت السلطة التنفيذية مصدراً كبيراً للنزاع. كما لاحظنا، يتبع معظم أوروبا الغربية النموذج البرلماني، حيث تناط السلطة في رئيس الوزراء الذي يأتي من السلطة التشريعية ومديناً لها. لكن في بلدان ما بعد شيوعية كثيرة، كان ثمة ضغوط شديدة من أجل نظام رئاسي. بالنسبة للنخب الشيوعية، كانت الرئاسة القوية ترى كطريق لإعادة استثمار سلطتهم في مؤسسة جديدة سوف تكون مستقلة عن السلطة التشريعية. وبالنسبة للقوى المعارضة، أيضاً، رئاسة تعد بالقدرة بالنسبة للناس أن ينتخبوا قائدهم بشكل مباشر واستخدام المنصب لاكتساح بقايا الحكم الشيوعي. باختصار، برزت المخاوف بشأن النظام الرئاسي- حمايته، افتقاره إلى مشاركة السلطة، الصعوبة في إقالة الرؤساء من مناصبهم- كانت بدقة ما جعل هذا المنصب مغرياً. في النهاية، اختارت البلدان تشكيلة من الحلول. فضلت معظم أوروبا ما بعد الشيوعية الحكومة البرلمانية، مع رؤساء يمتلكون قليلاً من السلطة نسبياً (حتى في تلك الحالات التي ينتخب فيها مباشرة). لكن في روسيا وآسيا الوسطى، تأسست أنظمة شبه رئاسية أو رئاسية خالصة قوية، ما أعطى هذه المناصب مقداراً استثنائياً من السلطة. والأمر المثير للاهتمام، يمكن ربط النظام الرئاسي بغياب الديمقراطية في البلدان ما بعد الشيوعية. فحيث الديمقراطية أكثر ضعفاً، تكون الرئاسات قوية، وفي روسيا خاصة، استخدم فلاديمير بوتين الرئاسة كوسيلة لتفكيك المؤسسات الديمقراطية. السبب والنتيجة غير واضحين في هذه الحالات. لكن هل تأسيس رئاسات قوية هو الذي قوّض الديمقراطية؟ أم ضعف الشروط المسبقة هو الذي ساعد على تأسيس رئاسات استبدادية؟

الجانب الهام الآخر في الإصلاح في الدول ما بعد الشيوعية هو بناء حكم القانون. رأينا في الفصل الخامس وأمكنة أخرى أن القوانين والتشريعات هي مؤسسات أساسية في الحياة السياسية، فهي "القوانين الأساسية للعبة" التي تذعن لها أغلبية الناس لأنها تؤمّن مصالحهم بشكل أفضل. وفي ظل الأنظمة الشيوعية، كان حكم القانون ضعيفاً. حيث كان الحزب الشيوعي قادراً على صياغة وخرق وتغيير القوانين إذا رأى أن ذلك مناسبٌ. ونتيجة لذلك، أصبح الناس ينظرون إلى القوانين بشك كبير. وقد شجع هذا النهج انتشار التملّص من القوانين والفساد وهما مشكلتان توسعتا كثيراً حالما تراجعت السلطة القمعية للدولة أو ضعُفت. يجب على دول ما بعد الشيوعية الآن أن تمأسس التشريعات والبنى القانونية، فلا يتصرف القادة حسب نزواتهم أو يستغلوا سلطتهم. وفي المجتمع أيضاً، يجب غرس مفهوم حكم القانون بطريقة يمتثل فيها المواطنون طوعاً للنظام حتى عندما لا يصب في مصالحهم الشخصية.

وإلى جانب إعادة بناء سلطة الدولة وحكم القانون، واجهت دول ما بعد الشيوعية إمكانية بناء نظام ديمقراطي في مكان ساد فيه الحكم الاستبدادي طويلاً. يتطلب هذا المشروع تنفيذ مهام كثيرة: تعديل أو إعادة صياغة الدستور لتأسيس الحقوق والحريات المدنية، وفصل السلطات بين أقسام الحكومة، وإصلاح الهيئات القضائية والمحاكم العليا، ووضع قوانين انتخابية وتنظيم الأحزاب السياسية، والقيام بكل ذلك بطريقة تكسب دعم أغلبية القوى الفاعلة في المجتمع.

يتطلب بناء كل هذه المؤسسات اتخاذ الكثير من القرارات فيما يتعلق بشكلها وبنيتها النهائية. فعلى سبيل المثال، هل يجب أن تنتهج هذه الدول النمط الأوروبي البرلماني أو تختار النظام الرئاسي كما في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وقع خيار معظم الدول ما بعد الشيوعية في أوروبا الشرقية على نموذج رئيس الوزراء، بينما تبنت الكثير من الدول في أرجاء الاتحاد السوفييتي السابق النظام شبه الرئاسي أو النظام الرئاسي الصرف. والمسألة الأخرى هي القوانين الانتخابية. فضّل مؤيدو التمثيل

النسبي ذلك النظام كطريقة لاستيعاب إيديولوجيات سياسية كثيرة وقوى مختلفة في الحكومة، وبذلك تزيد شرعية النظام. أما المعارضون، ففضّلوا أنظمة الدائرة الفردية من أجل خلق حزبين كبيرين يعتقدون أنهما أكثر قدرة على سنّ التشريعات. وفي الحقيقة اختارت الكثير من دول ما بعد الشيوعية أنظمة تمثيل نسبي صرفة، لكن العديد منها اختارت أيضاً أنظمة تجمع بين التمثيل النسبي والدوائر الفردية.

الحقوق المدنية هي مجال الاهتمام الأخير. ففي ظل الشيوعية، أسست الدساتير عادة منظومة معقدة من الحريات المدنية، ومع ذلك تجاهل أولئك الذين في السلطة هذه الحريات في الواقع. ومع انهيار الشيوعية، واجه القادة سؤالاً حاسماً يتعلق بكيفية حماية الحريات المدنية بشكل دستوري. لم يكن هذا يعني تعزيز حكم القانون فقط ليتم فرض هذه الحقوق، التي كانت جوفاء سابقاً، بل تحديد أنواع الحقوق التي يجب تضمينها في الدستور وتحديد هوية الجهة المسؤولة عن التحكيم في حال حدث نزاع على هذه الحقوق. وقد أصبح دور المحاكم الدستورية قضية أساسية في الدول التي عادة ما كان النظام القضائي فيها غير قوي وغير مستقل.

تقييم التحول السياسي

مضت عشرون سنة منذ أن بدأت الشيوعية بالانهيار في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق. كيف كان مصير تحولها السياسي؟ تبدو الصورة متفاوتة. تقوم منظمة "فريدوم هاوس" الليبرالية غير الحكومية التي تدرس الديمقراطية حول العالم، بتصنيف الدول بمستوى حرية يتراوح بين 1 و7 حيث تكون الدول التي تملك الرقم 1 الأكثر حرية، وذات الرقم 7 الأقل حرية. وهذا التصنيف قائم على اعتبارات مثل المنافسة الانتخابية وحرية التعبير عن الرأي والاجتماع وحكم القانون وحماية الحقوق الإنسانية والاقتصادية.

الجدول8.2 الحرية في أنظمة مختارة شيوعية وما بعد شيوعية، 2007

	الحقوق السياسية	الحقوق المدنية	نموذج النظام
	(1= الأكثر حرية، 7= ليس حراً)		
بولونيا	1	1	ديمقراطية ليبرالية
هنغاريا	1	1	ديمقراطية ليبرالية
أستونيا	1	1	ديمقراطية ليبرالية
تشيكيا	1	1	ديمقراطية ليبرالية
لاتفيا	2	1	ديمقراطية ليبرالية
بلغاريا	1	2	ديمقراطية ليبرالية
كرواتيا	2	2	ديمقراطية ليبرالية
رومانيا	2	2	ديمقراطية ليبرالية
ألبانيا	3	3	ديمقراطية غير ليبرالية
مولدوفا	3	4	ديمقراطية غير ليبرالية
جورجيا	4	4	ديمقراطية غير ليبرالية
أوكرانيا	3	2	ديمقراطية غير ليبرالية
روسيا	6	5	استبدادي

طاجيكستان	6	5	استبدادي
قرغيستان	5	4	استبدادي
بيلاروسيا	7	6	استبدادي
الصين	7	6	استبدادي
أوزبكستان	7	6	استبدادي

المصدر: فريدم هاوس

وكما يُظهر الجدول 8.2، قام عدد من الدول ما بعد الشيوعية بخطوات واسعة تجاه الديمقراطية وحكم القانون، إلى درجة أن منظمة "فريدوم هاوس" تصنفها على أنها ديمقراطيات متكاملة وراسخة ـ وهو ما يعني أنه تم تصنيف أنظمتها الديمقراطية بمستوى عالٍ على مؤشر المنظمة طوال عقد أو أكثر من الزمن وهي مستقرة وممأسسة بشكل كامل. يمكن ملاحظة وجود أغلبية هذه الديمقراطيات الراسخة في أوروبا الوسطى (مثل المجر وبولندا وجمهورية التشيك) وكذلك في منطقة البلطيق وهي مناطق شهدت في الفترة التي سبقت الشيوعية ازدهاراً اقتصادياً كبيراً ومجتمعاً مدنياً وحكم القانون، كما تمتعت بتواصل أكبر مع أوروبا الغربية وفترة أقصر من الحكم الشيوعي. يمكن أن تساعد كل هذه العوامل على تفسير سبب كون الانتقال الديمقراطي في هذه المناطق كان أكثر نجاحاً وتتوّج بعضوية الاتحاد الأوروبي. وحتى في منطقة البلقان، التي شهدت انتشاراً واسعاً للعنف والصراع الأهلي منذ عقد وحسب، فقد تحسّنت الممارسات الديمقراطية فيها خلال العقد الأخير، كما يستمر الاتحاد الأوروبي بالتوسع في تلك المنطقة. تم تصنيف العديد من هذه الدول في الفصل السابق باعتبارها قامت بعملية الانتقال إلى ديمقراطيات متقدمة.

لكن فيما نتوجه أكثر نحو الشرق، يبدو الوضع أقل وعداً (الجدول 8.3). ففي الكثير من الجمهوريات السوفييتية السابقة، الديمقراطية غير ليبرالية وتمت مأسستها بشكل ضعيف أو لم تُمأسس على الإطلاق. تميل هذه الدول لأن تكون أشد فقراً وذات خبرة ديمقراطية ضئيلة وتاريخ

طويل من السيطرة السوفييتية. وفي العديد من هذه الدول، رسّخ القادة الاستبداديون سلطتهم وكان الكثير منهم من الأعضاء السابقين لـ *النومنكلاتورا* الشيوعية. ولا تزال الحقوق الديمقراطية والحريات في هذه الدول مقيدة والمجتمع المدني ضعيفاً كما أثرى أولئك المتربعون على السلطة أنفسهم غالباً من خلال الممارسات الفاسدة. وفي حالات كثيرة، يصعب الحديث عن حكم القانون. والأمر المثير للقلق أيضاً أن العديد من هذه الدول أصبحت أقل ديمقراطية وأقل تطبيقاً للقوانين مع مرور الزمن. لكن كان هناك بعض المؤشرات الجيدة خلال السنوات الأخيرة، حيث أدت تحركات شعبية إلى الإطاحة بالزعماء التقليديين في بعض من هذه الدول في أوروبا ومنطقة القوقاز. لكن وفي الوقت نفسه، أصبحت روسيا نفسها أقل ديمقراطية على نحوٍ راسخ.

أما خارج أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، فقد انتشرت الديمقراطية ببطء أكبر. وفي الحقيقة استمرت عدة أنظمة شيوعية على رأس السلطة: الصين ولاوس وفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا. وفي مناطق أخرى من آسيا وأفريقيا، تنحّت الأنظمة الشيوعية جانباً، لكن غالباً ما نتج عن ذلك انهيار الدولة واندلاع حرب أهلية. والمثال الأبرز هو أفغانستان، فبعيد انسحاب الاتحاد السوفييتي من البلاد عام 1989، اندلعت حرب أهلية حتى عام 1996 عندما تولت حركة طالبان السلطة في معظم أرجاء البلاد، وهو ما مهّد الطريق في النهاية إلى تأسيس تنظيم القاعدة. وهكذا نرى أن نهاية الشيوعية لم تكن في جميع الحالات سلمية أو ديمقراطية. وفي طرق ما فتحت الدرب إلى المعركة العالمية الحالية ضد الإرهاب.

الجدول 8.3 تنويع الدعم للعودة إلى الشيوعية أو الحكم الاستبدادي، 2004

النسبة المئوية لهؤلاء الذين يصدقون بقوة أو بطريقة ما بديلاً للحكومة

البلد	عودة إلى الحكم الشيوعي	مستبد أفضل
تشيكيا	14	16
سلوفاكيا	28	21
بولونيا	24	48

أوكرانيا	25	42
بلغاريا	31	37
روسيا	42	37

المصدر: ريتشارد روز، "مقربون ودخلاء: نيويورب بارومتر 2004،" دراسات في السياسة العامة، العدد 404، مركز لدراسة السياسة العامة، جامعة ستراثكلايد.

التحول في المؤسسات الاقتصادية

إضافة إلى التحول الذي طرأ على الدولة والنظام، فإن واجه الانتقال من الشيوعية أيضاً مهمة إعادة تأسيس نوع من الفصل بين الدولة والاقتصاد. يتضمن ذلك عمليتين: اقتصاد السوق أو إعادة خلق قوتي السوق المتمثلتين بالعرض والطلب، والخصخصة وهي نقل ملكية الدولة إلى القطاع الخاص. وفي كلتا الحالتين، كانت القرارات حول كيفية القيام بهذه التغييرات والهدف من ذلك تتأثر ببدائل سياسية واقتصادية. فلندرس الطرق التي يمكن من خلالها مقاربة اقتصاد السوق والخصخصة قبل أن نتطرق إلى المسارات المختلفة التي تبنتها الدول ما بعد الشيوعية في كل من هذين المجالين.

الخصخصة واقتصاد السوق

يتطلب الانتقال من الشيوعية إلى الرأسمالية إعادة تعريف الملكية. ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي وتقييد سلطة الدولة، يجب على الدولة أن تعهد بالموارد الاقتصادية إلى المجتمع وتضعها مجدداً في القطاع الخاص. لكن مهمة الخصخصة ليست سهلة ولا واضحة. وفي الحقيقة، لم تنتقل أي دولة على الإطلاق قبل عام 1989 من اقتصاد شيوعي إلى اقتصاد رأسمالي، ولهذا لا يوجد نموذج يُحتذى.

كانت بين الأسئلة والمخاوف الكثيرة التي تواجه الدول ما بعد الشيوعية طريقة تحديد سعر لمكونات الاقتصاد المختلفة ـ المصانع والمتاجر والأراضي والشقق. ولخصخصة هذه الأصول، كان

على الدولة أولاً أن تحدد قيمتها، وهو أمرٌ صعبٌ في نظام لا يوجد فيه سوق. ومن يجب أن يحصل على هذه الأصول؟ وهل يجب منحها دون مقابل؟ أم بيعها لمن يدفع أعلى مبلغ مقابلها؟ وهل يجب فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب؟ إن لكلّ خيار مزاياه في تطوير اقتصاد مزدهر، لكن له أيضاً أخطاره في زيادة عدم المساواة وإثارة استياء الناس.

تم القيام بالخصخصة في النهاية عبر مجموعة من الطرق المختلفة، حسب الدولة ونوع الأصول الاقتصادية. وفي الكثير من الحالات، تم بيع الشركات الصغيرة مباشرة إلى العاملين فيها. كما قام عدد من الدول ببيع الشركات الكبيرة إلى من يدفع أكبر مبلغ مقابل امتلاكها، وغالباً ما كان هؤلاء مستثمرون أجانب. بينما قامت دول أخرى بتوزيع أسهم الشركات على الناس بشكل إجمالي. تجادل الباحثون حول مزايا كل نموذج، لكن في النهاية، كانت هناك أمثلة نجحت فيها هذه النماذج أو أخفقت مجتمعة أو كلّ واحدة على حدة.

تحت الضوء

إعادة الفصل بين الدولة والاقتصاد

- الخصخصة: نقل ملكية الدولة إلى ملكية خاصة.
- نشر الأسواق: إعادة خلق قوى السوق في العرض والطلب.

ليس مهماً أية عملية خصخصة، ففي النهاية كانت هناك شركات كثيرة في الدول ما بعد الشيوعية التي كانت مكتظة بعاملين أكثر مما تحتاج أو غدت قديمة متهالكة وغير قادرة على تحقيق أرباح في اقتصاد سوق ما. وكان الأمر الأكثر إشكالية هو الشركات الصناعية الكبيرة جداً، مثل مناجم الفحم ومنشآت الفولاذ التي تم بناؤها أوائل الحقبة الصناعية، فقد أصبحت هذه المؤسسات

الضخمة المتهالكة غير قادرة على المنافسة في السوق الصناعية. غالباً ما كان يجب بيع مثل هذه الشركات أو تقليص حجمها بشكل كبير، وهو ما يؤدي إلى البطالة في مجتمع كان العمل فيه مضموناً سابقاً. وفي بعض الحالات، وظّفت هذه الشركات آلاف الأشخاص وكانت مصدراً أساسياً للعمل في المدينة أو المنطقة التي توجد فيها. ولم يكن أمر إغلاق هذه الشركات سهلاً أبداً بالنسبة لأي سياسي، لاسيما في النظام الديمقراطي الجديد الذي أصبح من المرجح أن يصوّت فيه الناس بناءً على مصالحهم الاقتصادية وبالتالي يطيحون بمثل هؤلاء الزعماء من مناصبهم. ونتيجة لذلك، فإن الخصخصة في بعض الدول مضت ببطء خوفاً من انتشار البطالة وما ينتج عن ذلك من اضطراب اجتماعي.

بالإضافة إلى إعادة خلق الملكية الخاصة، يجب على الدول أن تعيد خلق السوق التي يمكن فيها للملكية والعمل والسلع والخدمات أن تؤدي وظيفتها في بيئة تنافسية لتحديد قيمتها. ظاهرياً، يبدو أن تطبيق اقتصاد السوق أسهل من الخصخصة ـ أمرٌ بسيط يتطلب إلغاء التخطيط المركزي والسماح للسوق بإعادة الظهور بشكل طبيعي. لكن تطبيق اقتصاد السوق هو عملية معقدة أيضاً. ومن المسائل المثيرة للجدل سرعة عملية تطبيق اقتصاد السوق التي يمكن المضي فيها. جادل البعض أنه بالنظر إلى الطبيعة العميقة للتحول الاقتصادي في الدول ما بعد الشيوعية، يجب أن يكون التغيير تدريجياً لتقليص أية اضطرابات اجتماعية يمكن أن تقوّض هذه الاقتصاديات والديمقراطيات الناشئة. فقد خشي مؤيدو "النهج التدريجي" بشكل خاص من أن تطبيق اقتصاد السوق بشكل مفاجئ سيؤدي إلى ارتفاع هائل في الأسعار لأن البائعين أصبحوا قادرين على تحديد الأسعار التي يرغبون فيها لسلعهم. وقد ينتج عن ذلك التضخم، أو حتى التضخم المفرط، وهو ما يقوّض الثقة بعملية التحول هذه ويؤدي إلى تفشي الفقر. رفض آخرون هذه الحجج، وأيدوا إصلاحات سريعة للسوق تؤدي إلى تحرير الأسعار ووضع نهاية للتخطيط المركزي ودعم الدولة للشركات عملياً بين ليلة وضحاها ـ سياسة تُعرف باسم **العلاج بالصدمة**. ستكون هذه التغييرات مؤلمة وقد ينتج عنها أول الأمر مستوى مرتفعٌ من التضخم، لكن الألم لن يدم إلا لفترة أقصر من ذلك المترافق مع النهج التدريجي.

وباختيار أشكال محددة للخصخصة واقتصاد السوق، تبنت الدول ما بعد الشيوعية نماذج سياسية اقتصادية جديدة، يتجه بعضها نحو نماذج الديمقراطيات الاجتماعية السائدة في أوروبا الغربية، وتنحو أخرى نحو ليبرالية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتتبنى أخرى سياسات النظام الميركانتلي إلى حدٍّ أكبر.

تقييم التحول الاقتصادي

إلى أي مدى كانت جميع هذه الإصلاحات ناجحة؟ يعتمد الجواب مجدداً على الدولة قيد البحث. يبين الجدول 8.4 بعض النتائج في مدى عشر سنوات من الإصلاحات. أتت الإصلاحات في أوروبا الشرقية ومنطقة البلطيق بثمارها ـ وكان ذلك النجاح باهراً في بعض الحالات. فأستونيا الآن مثل اليونان ثراء، ويمكن مقارنة سلوفاكيا والمجر بالبرتغال. في المقابل، لم تكن الأمور بهذه الجودة في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة. لماذا هذا الاختلاف؟ استفادت الدول التي أبلت بلاءً حسناً بشكل خاص من عوامل كثيرة ناقشناها سابقاً: فترة أقصر من السيطرة السوفييتية، خبرة أكبر بالصناعة والأسواق والملكية الخاصة في فترة ما قبل الشيوعية، علاقات أوثق مع أوروبا الغربية، دعم كبير من الاتحاد الأوروبي، بما ذلك العضوية فيه. أما الدول التي كان أداؤها أضعف، فقد شهدت العكس تماماً. ففي تلك الدول، غالباً ما أدى تحرير الأسواق إلى حدوث تضخم لا يمكن السيطرة عليه وانخفاض سريع في مستويات المعيشة. وترافقت هذه المشكلات مع الطريقة التي تمّ فيها تطبيق الخصخصة، حيث وقع الكثير من الأصول ذات القيمة الأكبر في أيدي *النومنكلاتورا* القديمة أو/ و في أيدي قلة من الأشخاص المستقلين، مدعومين عادة من الزعماء السياسيين الفاسدين. والثيمة التي تشترك فيها كل هذه الحالات هي الارتباط بين النمو الاقتصادي وحكم القانون. فحيثما كان حكم القانون ضعيفاً، كان التحول الاقتصادي أقل نجاحاً. يفتقر المقاولون (من داخل البلد وخارجه) إلى بيئة يمكن التنبؤ بها والاستثمار فيها، في حين استخدم الزعماء السياسيون وموظفو الدولة مناصبهم للاستيلاء على الموارد لأنفسهم.

وفي الإجمال، شهدت الدول ما بعد الشيوعية زيادة في عدم المساواة والفقر النسبي والبطالة، التي يجب توقعها بما أن الأسواق والملكية الخاصة غدتا قوتين اقتصاديتين مركزيتين. وفي الحالات التي تمت موازنة ذلك بازدهار اقتصادي لغالبية الشعب، كان الدعم للتغيير أكبر. وفي الحالات التي شعرت أغلبية الناس بتدهور أوضاعها، كما كان عليه الأمر في مناطق واسعة من الاتحاد السوفيتي السابق، أدت التغييرات الاقتصادية إلى إثارة الاستياء والحنين إلى النظام القديم، وبالتالي أعاق ذلك نشر الديمقراطية. وتمثل روسيا نموذجاً هاماً بشكل خاص، حيث شهد العقد الأخير إعادة تأميم الكثير من الصناعات الكبيرة وتطبيق سياسات أكثر ميركانتلية في الاقتصاد.

واختلف التحول الاقتصادي خارج أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على نحوٍ مماثل. تم تركيز الاهتمام بشكل كبير على الصين، التي، كما أشرنا، ساد فيها تاريخياً نظام تخطيط مركزي وسيطرة على الملكية ضعيف مؤسساتياً. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، شملت إصلاحات الصين توسيعاً كبيراً للشركات الخاصة والقطاع الخاص الزراعي، بدعم شامل من الحزب الشيوعي الصيني. أما شعار هذا الإصلاح الاقتصادي "أن تغدو ثرياً هو أمرٌ رائعٌ" فيبدو أي شيء إلا أن يكون ماركسياً، لكنه ه متجذر في الإدراك العملي بأن التوجهات السابقة نحو تحقيق نمو اقتصادي سريع أدت إلى كارثة. يُجادل بعض المراقبين بأن هذه الإصلاحات نجحت بينما أخفقت مثيلاتها في العديد من الدول الشيوعية الأخرى لأن الصينيين قاموا بالتحول الاقتصادي في حين قيّدوا التغيير السياسي فكانوا أكثر قدرة على إدارة نهج الإصلاح. وفي الحقيقة، منذ عام 1989، نما الاقتصاد الصيني بقفزات سريعة جداً ما أدى إلى انتشال مئات الملايين من براثن الفقر وتحويل البلاد جدياً، لن نشير إلى التجارة العالمية.

الجدول 8.4 المؤشرات الاقتصادية في العالم الشيوعي وما بعد الشيوعي، 2007-2008

البلد	معادل القوة الشرائية من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار 2007-2008	الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1989	مقدار الاستثمار المباشر، 1989-2007 بالدولار للشخص في الولايات المتحدة
تشيكيا*	24,200	136	6,128
أستونيا†	21,100	155	5,756
هنغاريا*	19,000	135	4,915
لاتفيا†	17,400	123	3,447
بولندا*	16,300	169	2,572
كرواتيا*	15,500	111	3,932
روسيا†	14,700	102	199
رومانيا*	11,400	120	1,984
بلغاريا*	11,300	107	3,824
بيلاروسيا†	10,900	146	470
أوكرانيا†	6,900	68	660
ألبانيا*	6,300	152	834
الصين	5,300	1.053	569
جورجيا†	4,700	60	1,090
مولدافيا†	2,900	51	502

أوزبكستان†	2,300	150	62
قرغستان†	2,000	95	190
طاجكستان†	1,800	56	102

*بلد شيوعي سابق في أوروبا الشرقية

†جمهورية سابقة من الاتحاد السوفييتي

المصدر: وكالة المخابرات المركزية، البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة البناء والتطوير.

لكن للنموذج الصيني مشكلاته أيضاً. فإلى جانب النمو الاقتصادي وتطوير السوق الحرة والملكية الخاصة، برزت إلى السطح مشكلات مثل التضخم وتفشي الفساد والبطالة وزيادة عدم المساواة أيضاً، وغالباً ما تفاقمت نتيجة استمرار الدور القوي الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد الصيني. وما زاد في تعقيد هذه المشكلات أكثر هو الافتقار إلى حكم القانون. لقد كان النمو السريع للصين عميقاً، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو المدى الذي سيستمر فيه هذا الأمر مستقبلاً. ينظر البعض إلى الصين أنها قوة اقتصادية عظمى ستطغى على معظم أرجاء آسيا وربما العالم. وهذا التطوير قد يؤدي بدوره إلى تعزيز الطبقة الوسطى التي ستمهّد الطريق لنشر الديمقراطية بين خُمس سكان العالم. بينما يعتقد آخرون أن "المعجزة" الصينية تغطي مشكلات خطيرة، مثل الصراع بين الريف والمدينة، والأغنياء والفقراء، إلى جانب مشكلات بيئية ضخمة. وربما تشهد الصين مستقبلاً وبشكل متزامن تطوراً أكبر وحرية أكبر وصراعاً أكبر.[1]

تحول المؤسسات المجتمعية

مثل الأنظمة السياسية والاقتصاديات، شهدت المجتمعات أيضاً تحولاً جذرياً في الدول ما بعد الشيوعية. وحيث أكدت السيطرة الشيوعية في السابق على تفسير واحد للعلاقات الإنسانية، يواجه الناس الآن مستقبلاً أكثر قلقاً وغموضاً. تملك المجتمعات ما بعد الشيوعية إمكانية أكبر للفعل

[1] See Minxin Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy*)Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.(

الفردي، لكن مع هذه الإمكانية تأتي مخاطر أكبر. فالقضاء على إيديولوجية شمولية ما من حياة الناس خلقت فراغاً اجتماعياً يجب ملؤه. وفي جميع هذه الدول، كان الانتقال من الشيوعية عملية مضنية في حين كان الناس يتكيفون مع حقائق جديدة ويسعون إلى هويات فردية وجماعية جديدة.

إعادة خلق الهويات

هذا التحول في المجتمع تجلى بطرق متعددة. فالدين، الذي كانت الأحزاب الشيوعية ذات مرة تقمعه ظهر على السطح مجدداً في بلدان كثيرة. وفي أوروبا الشرقية وأجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق، صنعت حركات إنجيلية غربية الكثير من المهتدين الجدد. وفي أجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق، مثل آسيا الوسطى، ظهر الإسلام مجدداً كقوة كبيرة، مع آلاف المساجد والمدارس الدينية بنيت جزئياً بتمويل دول إسلامية أخرى، مثل المملكة العربية السعودية. وفي العديد من هذه الدول، ساعدت هذه العودة إلى الدين في إعادة بناء مبادئ وقيم اجتماعية وأدت إلى ظهور الأصولية وزيادة الصراع بين عالمي السياسة والدين. وفي الصين أيضاً، تظهر وتتعزز حركات دينية جديدة وقديمة. فعلى سبيل المثال، تعرضت جماعة فالون كنغ " Falun Gon، التي استقطبت ما بين 70 و100 مليون تابع في تسعينيات القرن الماضي، إلى حملة قمع من السلطات الحكومية التي خشيت من أية منظمة يمكنها أن تطلب ولاء أكثر من النظام.[1]. وقد تزعم الكنائس السرية في الصين بأن لديها عدداً مماثلاً من الأتباع. وفي مواجهة المصاعب الاقتصادية والفساد والأنظمة التي لا تزال قمعية، يجب ألا يكون هذا الصعود الديني المتجدد مفاجئاً: فالدين يستطيع أن يلعب دوراً هاماً في في تزويد الشعب بإحساس الجماعة والهدف.

ومثل الدين، ظهرت الهويتان الإثنية والقومية مجدداً شكلين فعالين في توحيد المجموعة. وفي الكثير من الدول ما بعد الشيوعية، سعى القادة والناس على حدٍّ سواء إلى إعادة الشعور بالكبرياء الوطنية وإعادة بعث القيم والرموز والأفكار التي تجمع الشعب. ويختلف مدى هذه المهمة بين

[1] See the website of Falun Gong at www.faluninfo.net./

الدول ما بعد الشيوعية. ففي معظم أرجاء أوروبا الشرقية، كان ثمة شعور واضح بالهوية الإثنية والقومية لدى الكثير من الأجيال، ورغم الحكم الشيوعي، لم تُمس هذه البنى الاجتماعية، بل تعززت كشكل من المقاومة. وفي المقابل، كانت الهوية القومية عند المجموعات الإثنية المتنوعة في الاتحاد السوفييتي السابق أضعف تاريخياً. فهذه الشعوب تملك القليل من المؤسسات الإثنية والقومية التي يمكن أن تنجذب نحوها، ولم يتم بعث هوياتها مجدداً بما أنه يتم بناؤها من الصفر بكلمات وأناشيد وطنية ورموز وأساطير جديدة. وقد تكون كل هذه الهويات سيفاً ذا حدّين طبعاً. فرغم قدرتها على حشد العامة وتوفير الاستقرار في ظل عملية تحوّل كبيرة، إلا أن الهويات الدينية والإثنية والقومية يمكن أن تولِّد الانقسام والصراع، لاسيما عندما تتعايش عدة هويات في دولة واحدة أو تكون في حالة تعارض مع الدولة أو النظام.

إن التغييرات الجارية في الهويات الاجتماعية لابد وأن تؤثر على العلاقات بين الجنسين أيضاً. وهذا ما يذكرنا بنقاشنا السابق كيف أن النظرية الشيوعية تقدّم مبدأ جديداً جذرياً للمساواة بين الجنسين. ورغم أن المساواة لم تتحقق على أرض الواقع، إلا أن النساء أصبحن جزءاً من قوة العمل وحصلن على مزايا اجتماعية ولّدت فرصاً جديدة لهن. لكن مع نهاية الشيوعية، ضعُفت الكثير من هذه السياسات والمؤسسات أو تم تحديها. تهجّم المنتقدون على الكثير من السياسات التي تعود للحقبة الشيوعية مثل تسهيل إجراء الإجهاض، بينما أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى تقليص شبكة الأمان الاجتماعي المعقدة التي استفادت النساء والعائلات منها سابقاً. وأدت إعادة ظهور الدين إلى تحدي الأدوار التي تلعبها النساء في المجتمع في بعض الحالات.

تقييم التحول المجتمعي

تطورت المجتمعات في الدول ما بعد الشيوعية في طرق مختلفة جداً. ففي بعضها، ساهم ظهور هويات دينية وقومية جديدة في اندلاع العنف وحرب أهلية. وفي أوروبا الشرقية أدى تفكك يوغوسلافيا إلى تحريض مجموعات إثنية ودينية ضد بعضها بعضاً، وهو ما أودى بحياة أكثر من مائتي ألف شخص. كما شهدت أجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق صراعات مسلحة ومقتل

الآلاف مثل طاجيكستان والشيشان (جزءٌ من روسيا) وأوزبكستان ومولدوفا وأذربيجان وأرمينيا. وأخيراً، فالحروب التي لم تتوقف تقريباً في أفغانستان منذ سبعينيات القرن الماضي تمثل مأساة أخرى امتدت عواقبها إلى المجتمعين المحلي والعالمي. ففي أفغانستان خلال الثمانينيات قاتل المتطوعون من دول إسلامية متعددة، مثل أسامة بن لادن، إلى جانب الميليشيات الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتي في سبيل ما وصفوه أنه الدفاع عن المسلمين ضد الشيوعية الملحدة. ومع نهاية ذلك الصراع وتفكك الاتحاد السوفييتي، حوّل بعضٌ من هؤلاء المقاتلين اهتمامه إلى عالم ما بعد الشيوعية، وتبنى قضايا المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان. وسرعان ما تحولت الصراعات الإقليمية والإثنية إلى صراعات دولية ودينية، وهو ما قاد إلى مفهوم الحرب الكونية للدفاع عن الإسلام.[1] أعاد مقاتلون آخرون تجميع أنفسهم في أفغانستان وشكلوا تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن لتكون قاعدة انطلاق لجهادها الدولي. وبهذا تكون جذور الكفاح الحالي ضد القاعدة والمجموعة المتعلقة بها مرتبطة بانهيار الشيوعية.

لكن يجب أن نتذكر أن معظم أرجاء عالم ما بعد الشيوعي ساد فيه السلام خلال العقد الماضي، مع تسوية الصراعات الإثنية والدينية أو تجنبها. ولم تكن القومية قوة هامة في معظم هذه الدول. يتوافق هذا مع قاعدة بيانات مشروع وورد فاليوز سرفي World Values Survey ومركز بيو للأبحاث Pew Research Center، التي تشير إلى أن شعور الكبرياء الوطنية في الدول ما بعد الشيوعية لم يتغير بشكل كبير منذ عام 1990، ودول قليلة من تلك أظهرت مستوى كبرياء وطنية مساوياً لذلك السائد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (حيث قال ما بين 60 إلى 70 في المائة من أولئك الذين تم استطلاع رأيهم أنهم "فخورون جداً" بقوميتهم). وفي مجال الدين أيضاً، تُظهر استطلاعات الرأي أنه في العديد من الدول ما بعد الشيوعية، لا يؤمن الناس بأن الدين يمثل شرطاً مسبقاً هاماً للقيادة السياسية أو أن الدين هو جزء ضروري من المبادئ الأخلاقية. (التمايز الأبرز يتمثل في آسيا الوسطى، التي أصبح فيها الدين قوة هامة منذ عام 1991.)

[1] This idea is articulated in Abdullah Azzam, *Join the Caravan* (London: Azzam، .(2001

تعتبر كلٌّ من روسيا والصين استثناءين هامين. ففي هاتين الدولتين يوجد شعور قومي متنامٍ - جزئياً، ولدته الحكومة كطريقة لتعزيز شرعيتها في ظل غياب إيديولوجية شيوعية. تركز هذه القومية على سوء التعامل الذي تلقاه من الغرب وعلى الطبيعة الفريدة للهوية الصينية والروسية. وربما تكون هذه القيم جزءاً من التحول الصعب الذي تضطلع به هذه الدول. وقد تتلاشى هذه القيم مع مرور الزمن، لكنها راكمت علاقات مع بقية أرجاء العالم عبر طرق مختلفة مثل "حلف شمال الأطلسي/ الناتو" والاتحاد الأوروبي والتيبيت وتايوان.[1] وبالنظر إلى حجم هاتين الدولتين والقوة النسبية التي تتمتع بها كل منهما، فإن مستقبل هوياتها القومية تتمتع بإمكانية التأثير بقوة على باقي أرجاء العالم.

وبالمثل، العلاقات بين الجنسين في الدول ما بعد الشيوعية معقدة ويصعب قياسها. تقوم الأمم المتحدة بمتابعة البيانات المسجلة في عدد من المؤشرات التي تقيس مستوى المعيشة والفروق في تلك المستويات بين الجنسين، حيث تأتي النتائج متفاوتة. يصنف "مقياس تمكين الجنسين/ الجندر" الذي تستخدمه الأمم المتحدة، دول العالم حسب المدى الذي يمكن للنساء والرجال المشاركة بشكل فعال في الحياة الاقتصادية والسياسية والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات في هذين المجالين. أما "مؤشر تنمية الجندر" فهو يستقي بياناته من "مؤشر التنمية البشرية" (راجع الفصل الرابع) ويتطرق إلى متوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل، مع تركيز على حالات عدم المساواة بين الرجال والنساء. عندما ندرس هذه التصنيفات، نكتشف أنه في الدول ما بعد الشيوعية الأكثر ثراءً، مثل سلوفينيا، فإن مكانتها على قائمة "قياس تمكين الجنسين/ الجندر" و"مؤشر تنمية الجنسين/ الجندر" تقترب من الديمقراطيات المتطورة (راجع الجدول 8.5). لكن الكثير من الدول الأخرى لا تزال متأخرة جداً، لاسيما تلك الموجودة في آسيا الوسطى والصين وروسيا. والأمر الأكثر إزعاجاً في روسيا وآسيا الوسطى هو أن مستوى "مؤشر تنمية الجندر" ثبت مكانه أو حتى تراجع خلال العقد الأخير، حتى

[1] See, for example, Xu Wu *Chinese Cybernationalism: Evolution, Characteristics, and Implications* (Lanham, MD: Lexington, 2007), and Marlene Laurelle, *Russian Nationalism in Putin's Russia* (New York: Routledge, 2009.(

مع سير أغلبية الدول ما بعد الشيوعية الأخرى في الاتجاه المعاكس. يؤكد هذا على فكرة أنه كلما ابتعدنا أكثر عن الشيوعية، فإن عددا من هذه الدول يسير باتجاه فئة الديمقراطيات المتطورة، بينما تصبح دولٌ أخرى أكثر شبهاً بالدول الأقل تطوراً. وكما هو الحال بالنسبة للهوية القومية، فإن كلاً من روسيا والصين تمثلان حالتين لا يزال اتجاه التغيير فيهما مطروحاً للنقاش.

الجدول 8.5 مؤشر تطور الجندر وتصنيفات تمكين الجندر 1995-2008

	مؤشر تطور الجندر، 1995	مؤشر تطور الجندر، 2005	تمكين الجندر، 2008
آيسلندا	4	1	5
كندا	1	4	10
فرنسا	7	7	18
المملكة المتحدة	11	10	14
اليابان	13	13	54
الولايات المتحدة	6	16	15
ألمانيا	17	20	9
سلوفينيا	24	25	41
جمهورية التشيك	25	29	34
هنغاريا	34	34	50
بولندا	35	35	39
ليتوانيا	62	38	25
سلوفاكيا	26	39	33
إستونيا	59	41	31

لاتفيا	71	44	38
كرواتيا	61	46	40
كوبا	69	49	26
بلغاريا	47	50	42
المكسيك	49	51	46
رومانيا	57	53	68
بيلاروسيا	51	56	غير محدد
روسيا الاتحادية	53	58	71
البرازيل	91	60	70
ألبانيا	91	60	غير محدد
كازاخستان	73	64	74
أوكرانيا	83	68	75
الصين	93	72	57
أرمينيا	75	74	غير محدد
إيران	92	83	87
أذربيجان	100	86	غير محدد
فيتنام	108	90	52
مولدافيا	101	96	55
أوزبكستان	86	97	غير محدد
منغوليا	84	99	77
قرغستان	97	101	89

طاجكستان	106	105	غير محدد
جنوب أفريقيا	74	106	غير محدد
الهند	128	112	غير محدد
كمبوديا	129	113	83
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية	125	114	غير محدد
نيجيريا	133	138	غير محدد

ملاحظة البلدان مصنفة من الأعلى إلى الأدنى ضمن 177 بلداً دُرِسَت، البلدان المكتوبة بخط غامق ليست شيوعية سابقاً بل هي أمثلة مستخدمة للمقارنة.

الخلاصة: إرث الشيوعية

وفقاً للفكر الماركسي، أدت الرأسمالية إلى انتشار واسع للتصنيع، لكنها أدت أيضاً إلى عدم مساواة كبيرة، وهو تناقض يؤدي إلى سقوطها. أتت الشيوعية وبنت على أنقاض الرأسمالية لتؤسس مجتمعاً تسود فيه مساواة كاملة. لكن تبين أن بناء الشيوعية يمثل مهمة مضنية. حيث لم يجد الناس الذين يعيشون في ظل الشيوعية أي حافز لبذل جهود كبيرة أو للابتكار ولم تكن لهم حرية كبيرة في التعبير عن أنفسهم بشكل فردي.

وبالنسبة للاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، فإن المحاولات لحلّ هذه المشكلات أدت إلى انهيار كلي دفعة واحدة. يمكننا تشبيه ذلك بإعادة ترميم منزل متداعٍ ثم يكتشف المرء أن هيكله الكلي غير ثابت وأن عملية الترميم ستزيد الوضع سوءاً. وفي هذا الظرف، يكون هناك خياران. إما يجب هدم الهيكل كلياً أو يتهدم على المرء. اختار الناس في عدد من دول أوروبا الشرقية عام 1989هدم المؤسسات الشيوعية. وفي نهاية الأمر تهدمت الهياكل الشيوعية في الاتحاد السوفييتي على الحزب الشيوعي والاتحاد السوفييتي نفسه. أما الصين فتبدو أنها مثال على عملية لا متناهية (وربما محفوفة

بالمخاطر) من إعادة البناء، أما بعض الدول الشيوعية الأخرى، مثل كوبا، فلم تقم حتى الآن بأية إصلاحات كبيرة.

ليس واضحاً ما الذي ستحمله العقود المقبلة إلى عالم ما بعد الشيوعية. حيث تحاول جميع هذه المجتمعات أن تعالج مجددا معضلة الحرية والمساواة. هناك حاجة لمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية، لكن في عدد من الحالات يجب بناء تلك المؤسسات على أنقاض النظام القديم، وهو وضع يجلب معه صعوبات وتناقضات فريدة. فعلى مرّ العقد الماضي، زادت حرية الفرد والمساواة الجماعية في العديد من الدول. وزادت الحريات المدنية إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر مع ولادة المجتمع من جديد إلى جانب الصراع والعداء.

كانت نتائج هذه العملية المتنوعة مختلفة جداً على امتداد عالم الشيوعية وعالم ما بعد الشيوعية. ففي بعض الدول، رأينا مأسسة الديمقراطية والرأسمالية، وفي غيرها ظلّ الحكم الاستبدادي وبقيت الاقتصاديات التي تسيطر عليها الدولة قائمة. والأكثر من ذلك، هو أنه يبدو واضحاً أنه مع مرور الزمن، سيزداد اختلاف هذه الدول بعضها عن بعض. ويبدو أن ترسيخ الديمقراطية والنمو الاقتصادي في أوروبا الشرقية جعل الكثير من هذه الدول تسير في اتجاه أن تصبح ديمقراطيات متطورة. لكن في أجزاء أكثر شيوعاً من الاتحاد السوفييتي السابق، يبدو انتشار الركود أو التراجع الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي والحكم غير الديمقراطي. ولذلك فإن هذه الدول أكثر شبهاً بالعالم الأقل تطوراً. بينما لا يزال الوضع في الصين وروسيا يطرح إشارات استفهام.

ربما تكون حقبة الشيوعية كمنظومة من المؤسسات السياسية قد انتهت الآن. لكن حتى وإن كان الأمر على هذه الشاكلة، فإن الدوافع التي أدت إلى بناء هذه المؤسسات ـ وهي الرغبة بالقضاء على عدم المساواة ـ لا تزال موجودة. وفي الحقيقة غذّت هذه المخاوف موجة جديدة من الأفكار الشعبوية التي سادت أخيراً في أمريكا اللاتينية، والتي استقت إلهامها جزئياً من فكر ماركس ولينين. مادام أن عدم المساواة والفقر لا يزالان قائمين، فسيكون هناك دائماً مجالٌ للإيديولوجيات التي تسعى إلى استخدام عالم السياسة والدولة لخلق مساواة اقتصادية.

الفصل التاسع

الدول الأقل تطورا والمصنعة حديثا

مفاهيم أساسية:

- بذلت الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً جهوداً مضنية من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية.
- أثرت الإمبريالية والاستعمار بشكل كبير على الدولة والمؤسسات المجتمعية والاقتصادية في البلدان الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً.
- عانى الكثير من الدول ما بعد الإمبريالية من الانقسام الإثني والقومي، وشهدت نمواً اقتصادياً محدوداً ودولاً ضعيفة.
- ينظر الباحثون بشكل متزايد إلى المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية على مستويات صغيرة وإبطال المركزية في الحكم باعتبارها تمثل الطريق نحو التنمية والديمقراطية.

درسنا حتى الآن جزأين رئيسين من العالم: الديمقراطيات المتقدمة التي غالباً ما توصف أنها العالم الأول، والدول الشيوعية وما بعد الشيوعية المعرفة أيضاً باسم العالم الثاني. لكن هاتين الفئتين لا تشملان أجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. توجد في هذه المناطق دولٌ لم تسد فيها تاريخياً أنظمة ديمقراطية ليبرالية ولا أنظمة شيوعية. و تشهد الأغلبية الساحقة من هذه الدول معدلات تصنيع أقل كثيراً من تلك السائدة في الديمقراطيات المتقدمة أو في العالم الشيوعي أو ما بعد الشيوعي. والتصنيف التقليدي لهذه الدول على أنها تنتمي إلى العالم الثالث جمع بطريقة لا تساعد على الفهم مجموعة متنوعة من الشعوب والأنظمة السياسية تبعاً لما ليست هي، بدلاً مما هي ـ وهو ما ندعوه الفئة المتبقية.

كيف علينا إذن أن نفهم هذه الدول؟ ففي حين تتميز الديمقراطيات المتقدمة بعملية التحديث المبكرة والتطور الرأسمالي، وتميزت الدول الشيوعية بعملية التحديث السريعة في مرحلة لاحقة وانتشار التصنيع الذي قادته الدولة، تتميز الدول التي هي موضوع هذا الفصل بخليط من مؤسسات ما قبل الحداثة ومؤسسات الحداثة، بالإضافة إلى مؤسسات اقتصادية ومجتمعية وسياسية هجينة أجنبية ومحلية.

سنحاول في هذا الفصل تطوير بعض الأفكار والمقولات لدراسة وفهم هذا الجزء من العالم. وسنبدأ مشوارنا بالتمييز بين الدول المصنعة حديثاً والدول الأقل تطوراً ونبحث في العلاقة بين الحرية والمساواة. ومن هنا، سنعالج مجموعة من الخبرات الأساسية والمؤسسات التي تشترك بها جميع هذه الدول، ولاسيما تلك التي ارتبطت بالإمبريالية والاستعمار. ورغم أنه كان للإمبريالية آثار مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم، إلا أنه يمكن الحديث عن بعض التعميمات حول الإرث الذي خلفته. وسنبحث في التحديات والعقبات التي واجهتها هذه الدول بعد أن نالت استقلالها. كيف يمكن لدولة ما التوفيق بين الحرية والمساواة عندما لا تكون الظروف السائدة لمصلحة أي منهما؟ وكيف تمكنت بعض الدول من القيام بتنمية اقتصادية وسياسية بينما عانت أخرى من الركود أو حتى التراجع؟ ستقودنا هذه الموضوعات أخيراً إلى نقاش إمكانيات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية في هذا الجزء من العالم. ما هي السياسات التي يمكن أن تساعد على خلق ديمقراطية وتحقيق استقرار سياسي وازدهار اقتصادي في هذه الدول؟ إن التحديات التي تواجهها ضخمة والمهمات مضنية. لكن يمكن أن تبزغ من هذه المعضلات أفكار وابتكارات جديدة قد تؤدي إلى تغيير إيجابي.

الحرية والمساواة في الدول المصنعة حديثا والأقل تطورا

تنقسم الدول التي عادة ما يُشار إليها أنها العالم الثالث في الحقيقة إلى مجموعتين تشيران إلى الاختلافات الهامة في مستويات تطورها. فقد شهد بعض هذه الدول، لاسيما في آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، خلال السنوات الخمسين الأخيرة ، مستويات قياسية من النمو الاقتصادي ونشر الديمقراطية، إلى درجة أنها تشبه الآن الديمقراطيات المتقدمة في طرق كثيرة. عادة ما توصف هذه الدول أنها **دول تصنعت حديثاً**. وعلى

الرغم من أن هذا الاسم يؤكد على النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته، إلا أن الكثير من الدول المصنعة حديثاً شهدت خلال السنوات الأخيرة ميلاً نحو نشر الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي، إلى حد أن الكثير من هذه الدول أدرِجت في الفصل السابع في فئة الديمقراطيات المتقدمة. وكوريا الجنوبية إحدى هذه الدول. فقد كانت في مطلع الستينيات دولة زراعية فقيرة نسبياً قسَّمتها وأضرت بها الحرب الكورية، لكنها أصبحت خلال السنوات الخمسين التالية واحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم كما طورت تدريجياً منظومة من المؤسسات الديمقراطية إلى جانب ثروتها المتعاظمة. في دول مثل كوريا الجنوبية، يُلاحظ المرء وجود دولة فعالة وشبكة من المؤسسات غير الحكومية ومجتمعاً مدنياً واقتصاداً قوياً، لكن مثل هذه الدول أقلية. وفي الحالات الكثيرة الأخرى، ظلت البنى الاقتصادية والسياسية ضعيفة أو غدت أكثر ضعفاً خلال العقود الماضية. وتشهد هذه الدول ركوداً اقتصادياً أو حتى تباطؤاً، وينزلق بعضها نحو الفقر والعنف والصراع الأهلي. يُشار إلى هذه الدول غالباً أنها **دول أقل تطوراً**، وهو مصطلح يتضمن الافتقار إلى نمو اقتصادي كبير أو مأسسة سياسية (الجدول 9.1). ومن الأمثلة على تلك الدول، يمكن الإشارة إلى غانا في أفريقيا. فعلى الرغم من التوقعات التي كانت سائدة في الستينيات أن هذه الدولة المستقلة حديثاً هي في طريقها إلى تطوير سياسي واقتصادي سريع، إلا أن غانا دخلت مرحلة من الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والحكم الاستبدادي. ومن المفارقات أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غانا كانت في الستينيات أكبر منها في كوريا الجنوبية. ما الذي حدث إذن؟ سنعود إلى هذا السؤال المحير في مرحلة لاحقة من هذا الفصل.

وهكذا، كما مع الدول ما بعد الشيوعية، زاد التباين بين الدول المصنعة حديثاً والدول الأقل تطوراً، وهو ما يجعل جمعها في فئة واحدة صعباً. لكن لا تزال المقارنة أمراً مفيداً في محاولة فهم الأسباب التي أدت إلى هذه الفروق. لماذا تمكنت بعض الدول من تجاوز حالة التخلف، بينما فشلت دول أخرى في هذه المهمة؟ هل يتعلق الأمر بطريقة بناء هذه الدول؟ أو بالأنظمة؟ أو بأنظمة الاقتصاد السياسي؟ أو بالديمقراطية أو غيابها؟ أو بالمؤسسات الإثنية والقومية والدينية؟ أو بالثقافة؟ هل يمكن تبني الدروس المستقاة من الدول المصنعة

حديثاً وتطبيقها في أماكن أخرى من العالم؟ هل تقدم كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، "دروساً" لدولة مثل غانا؟ وهل يمكن لخبرة أوروبا الشرقية بعد الشيوعية أن تكون مفيدة في تحسين الظروف السائدة في أمريكا اللاتينية؟ هذه أسئلة كبيرة وقد أثارت خلال السنوات الأخيرة مناقشات محتدمة.

قبل أن نتطرق إلى مشكلات الحاضر، يجب أن نعود إلى تاريخنا. بغض النظر عن الظروف الحالية، فما تشترك به الدول الأقل تطوراً والدول المصنعة حديثاً هو أنها تملك إرثاً من الإمبريالية والاستعمار وأنها كانت جزءاً من إمبراطوريات كبيرة، وملكيات لدول قوية. قام هذا الحكم الإمبريالي، الذي دام عقوداً وحتى قروناً من الزمن، بعملية تحويل جذرية للمؤسسات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية في هذه الدول وقد حدث ذلك بطريقة سريعة غالباً. ورغم أن المقاومة أدّت في النهاية إلى إسقاط الحكم الإمبريالي، إلا أن إزالة التغييرات التي جلبها معه هذا النظام لم تكن أمراً سهلاً. ومن أجل فهم هذا الإرث المؤسساتي بشكل أفضل، يجدر بنا أن ندرسه بتفصيل أكبر، رغم أنه يجب أن نتذكر دائماً أن التاريخ ليس قدراً ـ فالإمبريالية مسألة تصنع فرقاً، إلا أنها لا تمثل سوى عامل واحد في تفسير مشكلات عالم ما بعد الاستعمار.

الجدول 9.1 البلدان الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً، 2009			
أمريكا الوسطى والجنوبية	آسيا	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	أفريقيا جنوب الصحراء
أنتيغوا وباربود	أفغانستان	الجزائر	غينيا الاستوائية
الأرجنتين	البحرين	مصر	غويانا
بيليز	بنغلاديش	إريتريا	الغابون
بوليفيا	بوتان	إثيوبيا	غامبيا
			غانا

البرازيل	بروناي	إيران	غويانان
			غينيا بيساو
تشيلي	بورما	العراق	ساحل العاج
			كينيا
كولومبيا	(ميانمار)	الأردن	ليسوتو
كوستاريكا	كمبوديا	لبنان	ليبيريا
دومينيكان	قبرص	ليبيا	مدغشقر
الأكوادور	فيجي	المغرب	مالاوي
السلفادور	الهند	عمان	مالي
غرينادا	إندونيسيا	قطر	موريتانيا
غواتيمالا	كيرباتي	العربية السعودية	ماوريشيوس
غويانا	كوريا (الجنوبية)	سوريا	موزامبيق
هاييتي	الكويت	الأمارات العربية	ناميبيا
	لاوس	المتحدة	
هندوراس	ماليزيا	اليمن	النيجر
			نيجيريا
جامايكا	جزر المالديف	**أفريقيا جنوب**	رواندا
		الصحراء (يتبع)	
المكسيك	جزر مارشال	أنغولا	ساو تومي وبرنسب
نيكاراغوا	ميكرونيزيا	بنين	السنغال
بنما	نورو	بوتسوانا	جزر سيشل
	نيبال		
باراغواي	بالاو	بوركينا فاسو	سيراليون

	باكستان		الصومال
بيرو	بابوا غينيا الجديدة	بوروندي	جنوب أفريقيا
سانتا كيتس ونيفي	الفلبين	الكاميرون	السودان
سانتا لوسيا	ساموا	كاب فردي	سوازيلاند
سانتا فنسنت	سنغافورة	جمهورية أفريقيا	تنزانيا
والغرينادينز		الوسطى	توغو
سورينام	جزر سليمان	تشاد	تونس
			أوغندا
ترينيداد وتوباغو	سريلانكا	جزر القمر	زامبيا
الأورغواي	تايوان	جمهورية الكونغو	زيمبابوي
	تايلاند	الديمقراطية	
فنزويلا	تونغا	جمهورية الكونغو	
	تركيا		
أوروبا	فانواتو	جيبوتي	
تركيا	توفالو		
	فيتنام		

الإمبريالية والاستعمار[1]

في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب، وجدنا أنه على مدى الألف سنة المنصرمة، باشرت أوروبا والشرق الأوسط وآسيا سلسلة من التغييرات المجتمعية والاقتصادية والسياسية الجذرية التي رسَمت معالم ما نعتبره اليوم معالم المجتمع الحديث: هوية إثنية وقومية وابتكارات تكنولوجية ومركزية سياسية. وسرعان

[1] يستخدم المؤلف مصطلح الإمبريالية بمعنى الدولة الإمبراطورية، ليس بالمعنى اللينيني.

ما توجهت هذه القوة المتنامية إلى الخارج لغزو وضم أراضٍ وشعوب جديدة يمكن أن تسهم في هذا التطور السريع. وكانت النتيجة ظهور **إمبراطوريات**، يمكن تعريفها بأنها سلطة سياسية واحدة تقع تحت سيادتها مجموعة كبيرة من المناطق أو الأراضي الخارجية والشعوب المختلفة. وعلى الرغم من أن هذا التعريف قد يقودنا إلى استخلاص أن أية دولة كبيرة ومتنوعة هي إمبراطورية، إلا أن هناك أمراً أساسياً في تعريف الإمبراطوريات هي أن الأراضي والشعوب التي لا يُنظر إليها أنها جزء متمم للدولة نفسها، واقعة أيضاً تحت سيطرتها المباشرة. يصف مصطلح **الإمبريالية** ذلك النظام الذي توسع بواسطته الدولة قوتها للسيطرة بشكل مباشر على أراضٍ وموارد وشعوب موجودة خارج حدودها. وغالباً ما يُستخدم مصطلح *الإمبريالية* بشكل متبادل مع **الاستعمار**، رغم أن هناك فارقاً بينهما. يشير الاستعمار إلى درجة أكبر من الاحتلال الفعلي لأراضٍ أجنبية بقوة عسكرية أو مشاريع اقتصادية أو مستعمرين. إذن الاستعمار هو غالباً وسيلة لتعزيز إمبراطوريته القائمة.

تحت الضوء

الإمبريالية هي...

- **نظام توسع فيه الدولة سلطتها إلى ما وراء حدودها للسيطرة على أراضٍ وشعوب أخرى.**
- **نشرتها القوى الأوروبية من القرن السادس عشر إلى القرن الحادي والعشرين.**
- **دفعتها محفزات اقتصادية واستراتيجية ودينية.**
- **غالباً ما أدت إلى الكولونيالية، الاحتلال الواقعي لأراضٍ أجنبية.**

على الرغم من أن الممارسات الإمبريالية تعود إلى آلاف السنوات، إلا أن الإمبريالية الحديثة يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر عندما تقدمت التطورات التكنولوجية في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا ـ لاسيما الصناعات البحرية والتكنولوجيا العسكرية ـ إلى درجة جعلت هذه الدول قادرة على إظهار قوتها العسكرية

بعيداً من حدودها. في آسيا، ابتعدت الإمبراطورية الصينية القوية عن هذا الطريق. فبعد أن رسّخت سلطتها قبل الدول الأوروبية بمئات السنوات، أصبحت الدولة الصينية محافظة وغير مرنة، وأصبح اهتمامها متعلقاً بالحفاظ على وضعها الراهن أكثر من السعي إلى ضم أراضٍ جديدة. وفي الحقيقة، في الوقت الذي بدأ فيه الأوروبيون بالإبحار إلى الأمريكيتين، كان الصينيون عملياً يتخلون عن رحلاتهم في أعالي البحار. وبحلول عام 1500، غدا بناء المراكب القادرة على عبور المحيطات أمراً غير قانوني في الصين. وينطبق الأمر نفسه على الإمبراطورية العثمانية التي وسّعت سلطتها في الشرق الأوسط إلى معظم أرجاء العالم العربي وباتجاه آسيا وأفريقيا الشمالية وأجزاء من أوروبا، حتى كادت أن تحتل فيينا عام 1683. لكن الإمبراطورية العثمانية وجهت اهتمامها أيضاً إلى الداخل وتخلت عن اهتمامها بالابتكارات التكنولوجية وبتوسيع سلطتها إلى أبعد من العالم الإسلامي لأسباب لا تزال موضع جدل سنناقشها لاحقاً. في المقابل، نظر الأوروبيون إلى الإمبريالية على أنها وسيلة لتوسيع الموارد والأسواق والرعايا والأراضي للفوز باليد العليا في معاركهم المتكررة بعضهم ضد بعضهم الآخر.

الأمر الذي يجب أن يكون واضحاً هو أن هذه الشعوب التي أصبحت عرضة للإمبريالية الحديثة، لم تكن صفحة بيضاء دون مؤسسات خاصة. بالعكس، كان الكثير من المناطق التي تمت السيطرة عليها تمتلك أنظمتها الاقتصادية والسياسية والمجتمعية المتطورة إلى درجة كبيرة، وفي بعض الحالات، كانت هذه الأنظمة متطورة كتلك الموجودة في أوروبا، بل وربما أكثر منها. لكن رغم ذلك كانت تفتقر إلى القوة العسكرية للصمود في وجه الضغط الإمبريالي الأوروبي.

إذن، منذ مطلع القرن السادس عشر، بدأت أوروبا مرحلة الإمبريالية التي لم تنتهِ إلا بعد حوالي خمسة قرون. وقد وسعت الإمبراطوريات الأوروبية رقعة نفوذها حول الكرة الأرضية مدفوعة بحوافز اقتصادية واستراتيجية وإيمان بأن المسيحية والثقافة الغربية يجب أن تُنقَل إلى باقي أنحاء العالم. أولاً، سيطرت كلٌّ من أسبانيا والبرتغال على أمريكا الجنوبية والوسطى. ومع حلول القرن السابع عشر، بدأ المستعمرون البريطانيون والفرنسيون وغيرهم بالوصول إلى أمريكا الشمالية وأخذوا يحلون محل المواطنين الأصليين. وفي القرن الثامن عشر، بدأ الأوروبيون بتأكيد سيطرتهم على أجزاء من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وهو ما صدم النخبة العثمانية التي لطالما اعتبرت الأوروبيين متخلفين تكنولوجياً وثقافياً. وقد صدم هذا الصينيين أيضاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما توسعت الإمبريالية الأوروبية بسرعة في آسيا. وفي

النهاية قسمت الدول الأوروبية كل أرجاء أفريقيا تقريباً. وقد انضمت إلى هذا التوسع الإمبريالي الأوروبي لفترة وجيزة، اليابان التي أسست بداية القرن العشرين إمبراطوريتها الخاصة في أجزاء من آسيا. وفي كل هذه الحالات، كانت القوة الإمبريالية تملك أنظمة سياسية جيدة التنظيم وبنى عسكرية وتطوراً تكنولوجياً وموارد اقتصادية، وترافقت هذه الميزات مع إيمان بأن السيطرة الإمبريالية ليست ممكنة فحسب، بل ضرورية وعادلة وتتم بمشيئة الله.[1]

1494	تقسم اسبانيا والبرتغال الأمريكيتين بين امبراطوريتيهما بعد الاستكشاف الأوروبي
1519-1536	القوى امبريالية تهزم الجماعات المحلية (الأزتيك والإنكا) في أمريكا الجنوبية.
1652-1602	بدأ الهولنديون بترسيخ سيطرتهم على أجزاء من الأرخبيل الأندونيسي وجنوب أفريقيا- وبدأ الاستيطان الانكليزي في أمريكا الشمالية
1825-1810	حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية التي أنهت الحكم الاسباني والبرتغالي.
1858-1839	المملكة المتحدة توسع سيطرتها في آسيا، على نحو ملحوظ في هونغ كونغ والهند.
1884	مؤتمر برلين: تقسم أفريقيا سريعاً بين القوى الأوروبية: فرنسا ، البرتغال، بلجيكا بشكل ملحوظ
1945-1939	الحرب العالمية الثانية تحفز تصفية الاستعمار في آسيا وأفريقيا
1947	استقلال الهند: التصفية الأولى الكبيرة للاستعمار في القرن العشرين.
1956-1968	استقلال معظم المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية في أفريقيا بعد ثورات محلية ضد الحكم الاستعماري.
1975	استقلال معظم مستعمرات البرتغال السابقة في أفريقيا وآسيا.
1997-1999	هونغ كونغ (المملكة المتحدة) ومكاو (البرتغال) تعودان للصين

[1] For two excellent studies of imperialism in practice, see L. H. Gann and Peter Duignan، eds., *Imperialism in Africa, 1870–1960* (Cambridge: Cambridge University Press, 1969–75); and Nicolas Tarling, ed., *The Cambridge History of Southeast Asia*)Cambridge: Cambridge University Press, 1992.(

الفصل التاسع ـــ

مؤسسات الإمبريالية

إن الأثر الذي كان للإمبريالية في هذه المجتمعات التي خضعت للحكم الأجنبي يختلف بحسب الزمان والمكان، لكن بعض العناصر المشتركة نتجت عن فرض أنظمة سياسية ومجتمعية واقتصادية حديثة على مجتمعات مما قبل الحديثة. وكما سنرى، كان لفرض مؤسسات حديثة على شعوب كانت تعيش في حقبة ما قبل الحديثة أثر جذري (وغالباً مؤذٍ) وتستمر إلى وقتنا الراهن.[1]

تصدير الدولة

من بين الآثار الكبيرة الأولى للإمبريالية كان انتقال مفهوم الدولة إلى باقي أنحاء العالم. وكما ذكرنا في الفصل الثاني، ظهرت الدولة الحديثة، التي نعتبرها من المسلَّمات اليوم، نتيجة عملية تاريخية طويلة في أوروبا. وقبل ذلك الوقت، كانت سيطرة الوحدات السياسية على الأراضي ومن يعيش عليها أضعف كثيراً، وكانت السيادة على الأراضي أضعف أيضاً. لكن الدول نجحت في النهاية بترسيخ سلطتها على أشكال أخرى من التنظيم السياسي، والقضاء على خصومها، ورسم حدودها بدقة وتأسيس سيادتها.

عندما بدأت الإمبراطوريات الأوروبية بالتوسع حول العالم، تم ضمّ أراضٍ جديدة إلى بنى هذه الدول، اقتطعت من دول منافسة في غمرة البحث عن موارد اقتصادية وميزات استراتيجية. وكانت الحدود التي رسمتها الدول الإمبريالية غالباً ما تعكس قوتها أو طريقتها في رسم الخرائط بدلاً من الحقائق الجغرافية أو الدينية أو اللغوية على الأرض. وإذا تذكرنا ما قلناه في البحث الثاني أن حدود 80 في المئة من الدول الأفريقية رسمت وفقاً لخطوط الطول والعرض، وليس المعطيات الجغرافية على الأرض أو الحدود الفاصلة بين الشعوب. وفي مرحلة لاحقة، أصبح الكثير من هذه الحدود العشوائية التي تم فرضها من الخارج حدوداً

---

[1] general discussion of the impact of colonialism can be found in Paul Cammack، David Pool, and William Tordoff, *Third World Politics: An Introduction* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993). See also Philip D. Curtin, *The World and the West: The European Challenge and the Overseas Response in the Age of Empire*)Cambridge: Cambridge University Press, 2000.(

لدول مستقلة حالما انتهى الحكم الإمبريالي. وحتى تلك الدول التي كانت قادرة على مقاومة الحكم الإمبريالي، مثل إيران أو أثيوبيا، فقد وجدت نفسها تحت تأثير وضغط مستمرين من هذه الإمبراطوريات.

قامت القوى الإمبريالية بتأسيس قوة الدولة وسلطتها بعد أن فتحت تلك المناطق. وفي الكثير من هذه الإمبراطوريات، كان ذلك يعني تأسيس هياكل بيروقراطية مشابهة لتلك الموجودة في الدولة الأم في محاولة لـ "نشر الحضارة" ـ أي التحديث وإضفاء الطابع الغربي ـ بين السكان المحليين. وقد تضمنت هذه المؤسسات بشكل عام وضع لغة وطنية (غالباً ما تكون لغة القوة الإمبريالية)، وإنشاء نظام للشرطة والجيش وأنظمة قانونية وضريبية، وسلع عامة أولية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات. وقد اختلفت الطريقة التي تمت من خلالها هذه العملية وطبقت. فاعتمدت بعض الإمبراطوريات على زعماء محليين لتطبيق مشيئتها، بينما تجاوزت إمبراطوريات أخرى النخب المحلية مفضلة أشكال سلطتها المركزية الخاصة. (عادة ما عكست هذه الاختلافات إمكانيات الدولة ودرجة استقلاليتها الموجودة في الدولة الإمبريالية نفسها). وفي كلتا الحالتين، تم إدخال القليل من الممارسات الديمقراطية أو لم يتم ذلك قط، حتى وإن كانت تلك الممارسات سائدة بشكل طبيعي في الدول الأم. وكان الأشخاص في ظل الحكم الاستعماري يُعتبرون رعايا، لا مواطنين، وبالتالي لم يمتلكوا إلا حقوقاً سياسية قليلة.

كان لفرض الدولة هذا آثار متفاوتة. فخبر الكثير من الشعوب الخاضعة زيادة في مستوى التعليم وفوائد بنية تحتية أساسية حسّنت الاتصال والنقل. كما ارتفع متوسط العمر وتناقصت معدلات وفيات الأطفال، على الرغم من أنه عندما ترافقت هذه الميول مع ممارسات العائلة التقليدية، أثمرت انفجاراً سكانياً لا يزال مستمراً إلى الوقت الحاضر في الكثير من الدول الفقيرة. أما المؤسسات التقليدية، كالأديان المحلية والتقاليد، فقد تآكلت وتم استبدالها أو دمجها مع ممارسات أو مؤسسات حديثة. لكن هذا التحوّل كان متفاوتاً وغير كامل أو عادل. فقد ظلّت البلاد التي تخضع للإمبريالية متخلفة اقتصادياً وسياسياً، وهو ما جعل الكثير من شعوبها في حالة من الضياع ـ لم يعودوا جزءاً من نظام ما قبل الحديث، لكنهم ليسوا مندمجين بشكل كامل في النظام الحديث. وقد أدى الاستياء الذي تصاعد من هذا الصراع على الهوية إلى المساعدة على إذكاء نار معاداة الإمبريالية، والرغبة بالتحرر من السيطرة الأجنبية.

الهويات الاجتماعية

تضمن فرض الأشكال التنظيمية من الخارج هويات جديدة غالباً ما حلت محل المؤسسات الاجتماعية القائمة أو تم دمجها داخلها. وكان بينها الهويتان الإثنية والقومية. ففي معظم أرجاء العالم التي وقعت تحت السيطرة الإمبريالية، كان الناس يحددون هويتهم تبعاً للقبيلة أو الدين، أو الوضع الاقتصادي أو المهنة، بدلاً من هوية إثنية أو قومية (هما مؤسستان حديثتان). لكن كما جلبت الإمبراطوريات مؤسساتها السياسية معها، قدمت السلطات الحاكمة الجديدة مفهومي الإثنية والقومية. أما النخب الإمبريالية نفسها، التي قامت هي نفسها بصياغة وتعريف الهويتين القومية والإثنية، فقد اهتمت كثيراً بتحديد وتصنيف المجموعات الإثنية المختلفة في المناطق التي احتلتها وبنت سيطرتها السياسية والاقتصادية حول هذه التصنيفات. تكمن المفارقة هنا في أنه حتى عندما كانت المجموعات خاضعة للتصنيف الغربي، إلا أنها غالباً ما كانت تُقسَّم عبر الحدود الإمبريالية التي تم رسمها بقليل من الاهتمام بإثنية تلك المجموعات أو دينها أو أية ميزة أخرى.

فجأة وجد الناس الذين ما اعتبروا أنفسهم قط جزءاً من مجموعة إثنية، وجدوا أن حقوقهم الأساسية مرتبطة بالكيفية التي عرفت بها الإمبراطورية هويتهم الإثنية. وفي بعض الحالات، تم تحديد هذه التصنيفات بناءً على مفاهيم خاطئة حول العرق، التي تؤمن بأن مجموعات إثنية معينة متفوقة طبيعياً على غيرها. وقد تأثرت الإمبراطوريات الأوروبية واليابانية بافتراضات تقول إن عرق المحتل متفوق على عرق الشعوب الخاضعة للاحتلال وبالتالي قدره أن يحكمها. وكانت الشعوب المختلفة داخل الإمبراطورية خاضعة أيضاً لتصنيف تراتبي. فتمت ترقية مجموعات إثنية معينة إلى مراكز السلطة والميزات الاقتصادية بينما تم تهميش مجموعات أخرى. وغالباً ما فاقم الاستعمار هذه الهيكلية التراتبية مع هجرة السكان غير الأصليين إلى المستعمرات. وفي بعض الأحيان، كان هؤلاء المهاجرون مستعمرين قادمين من البلد الأم. وفي حالات أخرى، كانوا شعوباً قدمت من أجزاء أخرى في الإمبراطورية أو من خارجها (مثل الهنود الذين هاجروا إلى أفريقيا والعبيد الأفارقة الذين تم جلبهم إلى البرازيل). وقد أدى هذا الوجود الأجنبي إلى زيادة حدة الانقسامات الإثنية والعرقية، لاسيما مع منح مثل هذه المجموعات ميزات اقتصادية أو سياسية معينة. باختصار، غدت مسائل عدم المساواة والإثنية أو العرق متشابكة بشدة وصرامة.

تحت الضوء

المؤسسات الإمبريالية السياسية والاجتماعية

- الدولة، كشكل تنظيم سياسي، فرض على معظم العالم خارج أوروبا.
- الهويات الإثنية والقومية أنشئت حيث لم تكن موجودة قبل الاستعمار.
- أدوار الجنسين (الجندر) من البلد الامبريالي غالباً ما فرضت على المستعمرات.

بالإضافة إلى الإثنية، قدمت القوى الإمبريالية فكرة الهوية القومية. وقد ازدادت الهوية القومية قوة في العالم الصناعي، لاسيما نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الأمر الذي ساعد على رسم معالم القضية الإمبريالية. لكن الشعوب التي كانت خاضعة للسيطرة الإمبريالية لم تكن متآلفة مع الهوية القومية، حيث لم يكن هناك سوى مفهوم بسيط حول الحقوق المتعلقة بالدولة السيادية. وقد ثبت أن هذا التزاوج بين القومية والإمبريالية خطير. نظرت الإمبراطوريات إلى الشعوب التي تعيش في الأراضي البعيدة التي تملكها على أنها أدنى منزلة وقدمت لها إمكانيات محدودة على تحسين مستوى معيشتها داخل الإمبراطورية. إلا أن المفهوم الخاص للقوى الإمبراطورية حول القومية وفّر لتلك الشعوب وسيلة لتحدي الحكم الأجنبي. فإذا كانت القومية تعني حقّ الشعب ـ أي شعب ـ في العيش في دولته ذات السيادة، ألا يعني ذلك أن تلك الشعوب تملك حق حكم نفسها؟ وبذلك وفّرت الإمبراطوريات الذخيرة الإيديولوجية التي استخدمتها الشعوب للإطاحة بالإمبريالية.

أثّر الاستعمار أيضاً في العلاقات بين الجنسين داخل المستعمرات. يصعب التعميم في هذه المسألة، لأن العلاقات السائدة بين الجنسين تختلف من منطقة إلى أخرى، وكل سلطة إمبريالية تنظر إلى نوع العلاقة بين الجنسين بطريقة مختلفة إلى حد ما. يحاول بعض الباحثين أن يثبت أنه بالإجمال، جلبت الإمبريالية معها عدداً من الفوائد للنساء، فزادت حريتهن ومساواتهن من خلال تحسين حصولهن على الرعاية الصحية والتعليم.

ويرفض باحثون آخرون هذه الحجة مؤكدين أن العكس تماماً هو ما حصل في حالات كثيرة. ففي الكثير من مجتمعات ما قبل الحديثة، كانت أدوار الجنسين أقل ثباتاً بكثير من تلك السائدة في العالم المعاصر، حيث كانت توفر للنساء مساحات معينة من الحرية الفردية والمساواة النسبية مع الرجال. فعلى سبيل المثال، كانت النساء من شعب إيغبو Igbo في نيجيريا في حقبة ما قبل الاستعمار يملكن سلطة سياسية كبيرة جداً. لكن أصبحت أدوار الجنسين في ظل الإمبريالية البريطانية أكثر صرامة وتراتبية. فقد جلبت القوى الإمبراطورية معها افتراضاتها الخاصة المتعلقة بالمكانة الثانوية المرأة، وهي آراء تكونت في جزء منها نتيجة قيمهم الدينية. تم فرض هذه الآراء عبر سياسات مثل التعليم والنظام القانوني. وهمشت الأنظمة الاقتصادية، التي فرضها المستعمرون، النساء بطرق عديدة. وبالإجمال، على الرغم من أن الإمبريالية وفرت سبلاً جديدة للنساء، إلا أن هذا التقدم ربما أتى على حساب حريات أو مجالات أخرى للمساواة كانت تتمتع بها النساء في المجتمعات ما قبل الحديثة.[1]

التنمية التابعة

عندما حولت الإمبريالية المؤسسات السياسية والاجتماعية في المناطق الاستعمارية، وخلقت مزيجاً من الأشكال ما قبل الحديثة والحديثة، أتى التغيير الاقتصادي على نحوٍ مماثل، جذرياً ومتفاوتاً.[2] وكان التغيير المهم الأول في معظم الملكيات الإمبراطورية الجديدة هو الاستبدال بالاقتصاد الزراعي التقليدي اقتصاداً تقوده حاجات الدولة الصناعية الرأسمالية الأم. فقد تم تحويل الأنظمة المبنية على زراعة الاكتفاء الذاتي والمقايضة إلى اقتصاديات نقدية قُدِّم فيها النقد وسيلة للدفع مقابل السلع والعمل.

[1] Georgina Waylen, *Gender in Third World Politics* (Boulder, CO: Lynne Rienner، .(1996

[2] For a Marxist analysis of dependent development as it applies to Latin America، see Eduardo H. Galeano, *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent*, Cedric Belfrage, trans. (New York: Monthly Review Press, 1998.(

تحت الضوء

المؤسسات الإمبريالية الاقتصادية

- **حوّلت الاقتصاديات الزراعية التقليدية لما يلائم حاجات القوى الاستعمارية.**
- **غالباً ما كبحت التجارة الحرة عندما أجبرت المستعمرات على تزويد السلع فقط للبلد الامبراطوري، الأمر الذي أنشأ اقتصاديات مستقطرة في المستعمرات.**
- **عوق التنظيم الاقتصادي في ظل الإمبريالية التطور المحلي في المستعمرات.**

وإلى جانب تقديم اقتصاد يعتمد على النقد، جاء تحوّل الإنتاج الاقتصادي. سعت الإمبراطوريات إلى استخلاص عائدات من مستعمراتها باستخدام النظام الميركانتلي الاقتصادي السياسي (راجع الفصل الرابع)، بينما في الوقت نفسه استخدمت هذه الأراضي وشعوبها كسوق يكون رهينة للسلع المصنعة في الدولة الأم. لذلك لم يكن هناك شيء اسمه تجارة حرة بالنسبة للمستعمرات التي كانت مجبرة على بيع وشراء السلع داخل حدود الإمبراطورية. وبالإضافة إلى ذلك، كان الإنتاج في المستعمرات منظماً ليوفر تلك السلع التي لم تكن متوفرة بسهولة في الدولة الأم. وبدلاً من إنتاج السلع المصنعة، تم بناء الاقتصاديات المحلية حول منتجات بدائية مثل القطن والكاكاو والقهوة والشاي والخشب والمطاط وغيرها من السلع القيّمة التي يمكن استخراجها من البيئة الطبيعية. وتأسست شركات كبيرة للإشراف على ما يُدعى الاقتصاديات الاستخراجية، التي غالباً ما كانت تهيمن عليها شركة احتكارية واحدة. فعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، سيطرت "شركة الهند الشرقية المتحدة"، وهي شركة هولندية، على صادرات التوابل المربحة بينما احتكرت السوق المحلية للسلع المصنعة في أوروبا، وبالتالي دمرت شبكات التجارة المحلية التي كانت موجودة في المنطقة منذ قرون. وبالمثل، قامت "شركة الهند الشرقية البريطانية" التي كانت تعمل وكأنها دولة قائمة بذاتها، بالسيطرة على جزء كبير من الاقتصاد الهندي ومعظم التجارة الخارجية للبلاد. أما التصدير الذي وجهته

الإمبريالية فقد أدت إلى إنشاء مزارع كبيرة استطاعت أن تنتج كميات كبيرة من المطاط أو القهوة أو التبغ.

كان هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي مختلفاً جداً عن ذلك السائد في الدول الأم وكان في نواحٍ كثيرة غير ملائم للتنمية المحلية. وغالباً ما تم تطوير البنية التحتية لمجرد تسهيل الاستخراج الفعال والتصدير لا لتحسين التواصل أو القدرة على الحركة بالنسبة للشعوب المستعبدة. وتم خلق وظائف في القطاع الاستخراجي، لكن التصنيع المحلي أو المقاولة كانت محدودة. وأضر تطوير قطاع الزراعة من أجل التصدير بدلاً من نظام الاكتفاء الذاتي بقدرة هذه الشعوب على توفير طعامها، وخلق إنتاج زراعي كبير أخرج الكثير من المزارعين الصغار من أراضيهم. وشهدت مستعمرات كثيرة نتيجة ذلك فورة في التمدين، وعادة ما تمركز السكان حول عاصمة المستعمرة أو المدن الأخرى الرئيسة بالنسبة للسياسات الإمبريالية والتجارة. وبحلول أواخر القرن السادس عشر، أسس الاسبان أكثر من 200 مدينة في أمريكا اللاتينية، التي لا تزال إلى يومنا هذا هي المناطق المدينية المركزية في المنطقة.

فلنتوقف قليلاً لنلخص ما استعرضناه حتى الآن. وسّعت الدول الحديثة سيطرتها حول العالم بفضل قواها التنظيمية، وبنت مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة لتحل محل المؤسسات الموجودة. وفي بعض الحالات، كانت هذه المؤسسات انعكاساً للدولة الأم. وفي حالات أخرى، تم تصميمها بشكل خاص لترسيخ الحكم الإمبريالي. وكانت النتيجة خليطاً غير متجانس من البنى المحلية والأجنبية التي تعود إلى مرحلة ما قبل الحديثة والحديثة. وتم إدخال أو فرض مؤسسات سياسية وهويات مجتمعية جديدة، بينما تم تقييد المشاركة والمواطنة، وتم تشجيع التنمية الاقتصادية ولكن بطريقة تخدم الأسواق في البلد الأم. ولّدت الإمبريالية إذن هويات وصراعات جديدة من خلال تصنيف الشعوب والتمييز بينها، سواء بين الحاكم والمحكوم أو بين الشعوب نفسها. وفي الوقت نفسه، غدت التناقضات الملازمة لعدم المساواة والقيود على الحرية، واضحة أكثر للشعوب في الدول المستعمَرة التي بدأت تستوعب جيداً الأفكار والقيم الحديثة. ومع حلول بداية القرن العشرين، ساعد الوعي المتزايد لهذه الأنظمة والتناقضات الملازمة لها على تعزيز المقاومة الشعبية ضد الإمبريالية ومهّد الطريق لاستقلالها في نهاية الأمر.

تحديات ما بعد الإمبريالية

على الرغم من قوة الإمبراطوريات على توسيع رقعة سيطرتها لتمتد إلى معظم أرجاء العالم، إلا أنها وصلت إلى نهاية مشوارها آخر الأمر. ففي أمريكا اللاتينية، حيث ظهرت الإمبريالية الأوروبية أولاً، وأدى غزو نابليون لأسبانيا والبرتغال في عامي 1807 و1808 إلى اندلاع اضطرابات في المستعمرات وإلى سلسلة من الحروب من أجل الاستقلال أدت إلى تحرير معظم أرجاء المنطقة بحلول عام 1826. وفي أفريقيا وآسيا، اللتين وصلت الإمبريالية فيهما إلى أوجها في القرن التاسع عشر، جاءت عملية إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وظهرت مجموعة من الحركات الاستقلالية داخل المستعمرات الآسيوية والأفريقية حفّزها وضع القوى الإمبريالية الآخذ في الضعف، وعزز هذه الحركات قيادة محلية تلقت تعليمها في الغرب وكانت قادرة على صياغة أهداف قومية وتنظيم المعارضة. قاومت بعض القوى الإمبريالية ذلك بضراوة: فالبرتغال لم تنسحب بشكل كامل من أفريقيا حتى عام 1975. بينما قامت المملكة المتحدة بإعادة هونغ كونغ إلى الصين عام 1997. لكن وبالإجمال، نالت معظم المستعمرات في أفريقيا وآسيا استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (الشكل 9.1).

لكن القضاء على الإمبريالية لم يعنِ نهاية فورية لمشكلات الدول المصنعة حديثاً وتلك الأقل تطوراً. فعلى مدى نصف القرن الماضي، استمرت هذه الدول بالكفاح ضد تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية من أجل التنمية والاستقرار، والحرية والمساواة. في حالات كثيرة، كانت هذه المشكلات هي الإرث الذي خلفه الحكم الإمبريالي، رغم أنها نتجت في حالات أخرى من عوامل داخلية ودولية معينة تطورت في السنوات التي تلت الاستقلال. لكن هنا تكمن أحجية مهمة. فإذا نظرنا إلى تطور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجحة خلال السنوات الخمسين الماضية، يعتبر الوضع في آسيا هو الأفضل، وفي أفريقيا الأسوأ، بينما كانت الصورة متفاوتة في أمريكا اللاتينية. لماذا هذا الاختلاف؟ دعونا أولاً ندرس المشكلات الأكثر شيوعاً التي واجهت الدول ما بعد الإمبريالية، ثم سنعود إلى ذلك السؤال لنرى ما إذا كان الجواب يمكن أن يقدم استراتيجيات معينة للتنمية والديمقراطية.

الشكل ٩،١ استعمار أفريقيا

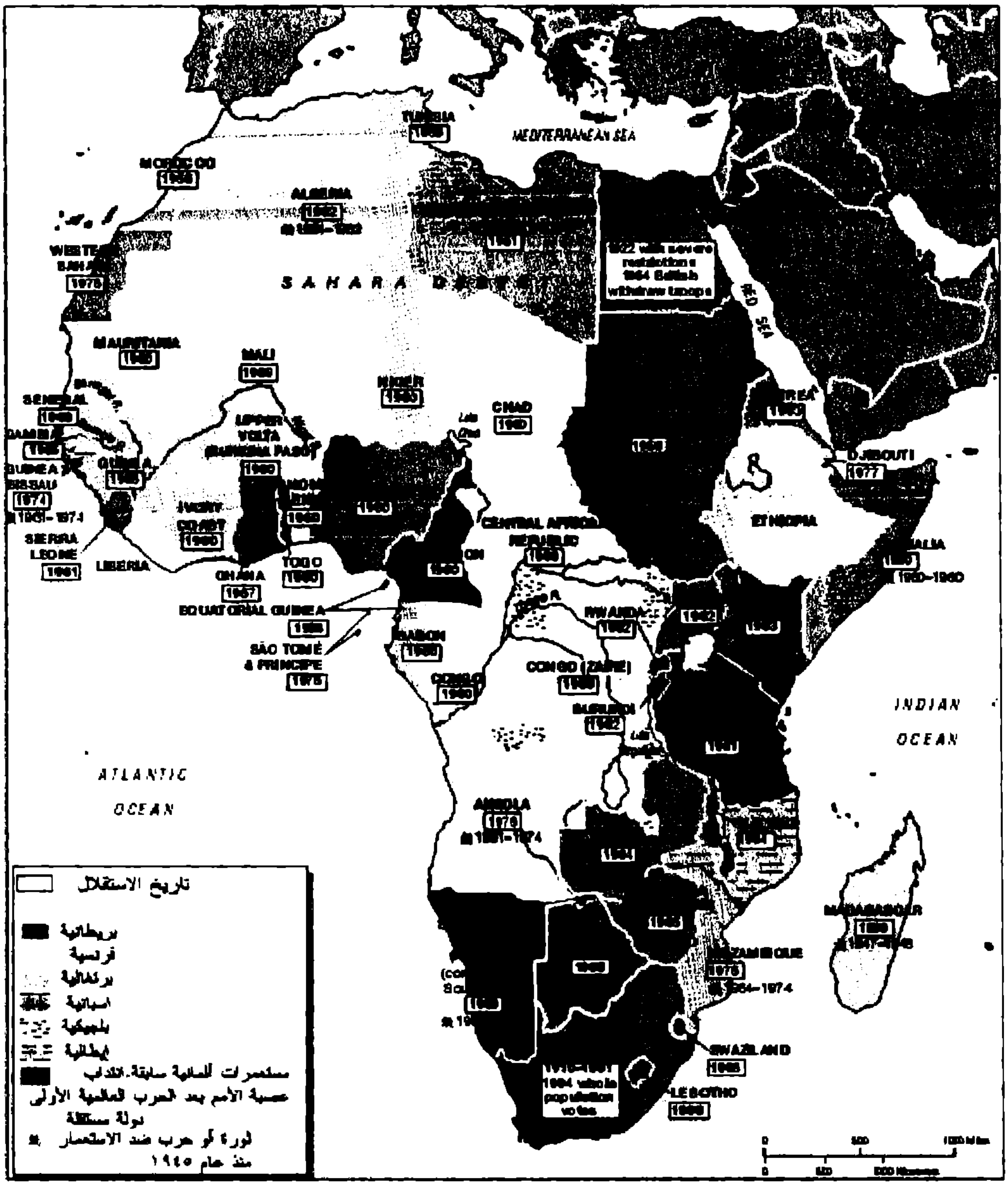

بناء قدرات الدولة واستقلاليتها

كانت إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهتها الدول المصنعة حديثاً والأقل تطوراً خلال السنوات التي تلت الإمبريالية هي صعوبة خلق مؤسسات سياسية فعالة. لقد ميّزنا في الفصل الثاني بين الدول الضعيفة والقوية وأشرنا إلى أن باحثين كثر ينظرون إلى سلطة الدولة من خلال التمييز بين أهليتها واستقلاليتها. وقلنا إن أهلية الدولة تشير إلى قدرتها على إنجاز مهمات السياسة الأساسية، أما الاستقلالية فتشير إلى قدرة الدولة على التصرف بشكل مستقل عن الناس. والمفهومان ضروريان لإنجاز السياسة، وكان تحقيقهما صعباً بالنسبة لدول ما بعد الإمبريالية.

بالنسبة للأهلية، كثيراً ما كانت الدول الأقل تطوراً غير قادرة على القيام بالكثير من مهماتها الأساسية التي ينتظرها الناس، مثل تشييد البنية التحتية وتوفير التعليم والرعاية الصحية أو تقديم سلع عامة أخرى. ويرجع هذا الافتقار في الأهلية إلى غياب الكادر البيروقراطي المحترف، فقد غادر الأجانب الذين كانوا يشغلون المناصب البيروقراطية الإمبريالية في المستعمرات كما هو معروف البلاد بعد الاستقلال، الأمر الذي لم يعطِ فرصة لانتقال فعال إلى كادر بيروقراطي محلي. وقد تفاقمت هذه المشكلات الأولية المرتبطة بإمكانية الدولة منذ ذلك الوقت بسبب تسييس الدولة. ففي حالات كثيرة، أصبحت البيروقراطية مصدراً هاماً للوظائف والموارد والمنافع التي وزعها الزعماء السياسيون كطريقة لتعزيز سيطرتهم. وبذلك أصبح الموظفون الحكوميون جزءاً من نظام محسوبية وعائلية وبحث عن الريع، يُساعد فيه هؤلاء الموظفون على توفير السلع والمنافع لأعضاء معينين في المجتمع مقابل الدعم السياسي.[1]

وبالمثل، كانت الاستقلالية إشكالية في عالم ما بعد الإمبريالية. فظاهرياً، بدا الكثير من هذه الدول متمتعاً

---

[1] See Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton: Princeton University Press, 1988.(

بالاستقلال إلى حدّ كبير وقادراً على العمل دون استشارة السكان على الإطلاق. ويبدو أن انتشار الأنظمة غير الديمقراطية في أرجاء العالم المصنع حديثاً والأقل تطوراً، عزز ذلك الانطباع. وفي الواقع، كان الكثير من هذه الدول قادراً على قمع وإرهاب شعبه بالطريقة التي يراها مناسبة. لكن هذه الاستقلالية كانت محدودة للغاية، ومبنية إلى حدٍّ كبير حول القوة وحدها (وهو أمرٌ خطير). وفي الكثير من الحالات، لم تكن الدولة قوة مستقلة، بل تخترقها قوى ومنظمات تنظر إلى الدولة باعتبارها مورداً يجب استغلاله، وليست أداة لتنفيذ السياسات. وغالباً، كانت نتيجة هذا الاختراق وجود مستويات عالية من الفساد ـ وهو ما أُطلق عليه مصطلح الدولة اللصوصية. فعلى سبيل المثال سرق المسؤولون خلال الحكم العسكري في نيجيريا في تسعينيات القرن الماضي أكثر من مليار دولار من خزينة الدولة. وتشير دراسات الفساد إلى أن معظم الدول الأكثر فساداً في العالم هي الأقل تطوراً ودول ما بعد الشيوعية. فثمة ارتباط واضح بين مستوى التنمية ودرجة الفساد.

الجدول ٢,٩ فهرس الفساد لعام ٢٠٠٧

البلد	١٠ = الأقل فساداً
فنلندا	9.4
كندا	8.7
المملكة المتحدة	8.4
اليابان	7.5
فرنسا	7.3
الولايات المتحدة	7.2
تايوان	5.7
بوتسوانا	5.4
جنوب افريقيا	5.1
كوريا الجنوبية	5.1
موريشيوس	4.7
البرازيل	3.5
الصين	3.5
الهند	3.5
المكسيك	3.5
بوليفيا	2.9
موزمبيق	2.8
أوغندا	2.8
إيران	2.5
الفيلبين	2.5
أندونيسيا	2.3
روسيا	2.3
أنغولا	2.2
نيجيريا	2.2
ساحل العاج	2.1
إكوادور	2.1
كينيا	2.1
فينـــزويلا	2.0

يستند فهرس الفساد الى المسوح الوطنية التي تتعلق بحجم الفساد الاجمالي (حجم وتواتر الرشاوى)

المصدر: الشفافية الدولية.

بالإضافة إلى القيود المفروضة على الاستقلالية من مصادر داخلية، غالباً ما تكون استقلالية الدول المصنعة حديثاً والأقل تطوراً محدودة نتيجة عوامل دولية. فهي عرضة لضغوط من جانب دول أخرى وقوى دولية أكثر قوة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر. وفي بعض الأحيان، تملك هذه الجهات سلطة اقتصادية وسياسية أكبر من الدول نفسها ولذلك، يمكنها التأثير بشكل كبير في هذه الدول، ورسم معالم تحالفاتها السياسية والدبلوماسية وعلاقاتها التجارية واقتصادياتها المحلية وقوانينها الداخلية. وهكذا تكون السيادة موضوع تسوية.

لهذه القيود على استقلالية الدولة وأهليتها تضمينات واضحة على الحرية والمساواة. فمن غير المرجح أن تكون دولة ذات إمكانيات واستقلالية ضعيفة قادرة على تطبيق حكم القانون. ولن يحترم الشعب القوانين إذا كانت الدولة نفسها غير راغبة أو غير قادرة على تطبيقها والخضوع لها. فتغدو الحرية مهددة بالصراع وعدم القدرة على توقع ما هو آتٍ، وهو ما يؤدي، بدوره، إلى عرقلة النمو الاقتصادي. ولن يقنع وجود بيئة متقلبة وغياب السلع العامة الأساسية مثل الطرق والتعليم أي استثمار طويل المدى. فالثروة تتدفق إلى أيدي أولئك الذين يسيطرون على الدولة، وهو ما يولد مستوى مرتفعاً من عدم المساواة. لا يوجد نظام أو قوانين أو قواعد واضحة للكيفية التي يعمل وفقها عالم السياسة.

تحت الضوء

تحديات بناء استقلال وأهلية الدولة في البلدان الأقل تطوراً

- غياب الجهاز البيروقراطي المهني (بعد رحيل الموظفين الإداريين الامبرياليين الغرباء).
- المحسوبية، السعي وراء الريع والفساد في الصراع من أجل وظائف الدولة وعائداتها.
- غالباً ماتتم مقايضة السيادة مع قوى خارجية (دول أخرى، مؤسسات دولية).

ولسوء الحظ، حيث يكون مستوى عدم الاستقرار مرتفعاً جداً، غالباً لا يكون هناك إلا مؤسسة واحدة تتمتع بمستوى كبير من الاستقلالية والأهلية: الجيش. فعندما تكون الدولة ضعيفة، غالباً ما تتدخل القوات المسلحة وتسيطر على الحكومة، إما من أجل وضع حد لحالة الفوضى أو ببساطة لتأخذ دوراً في تجفيف موارد الدولة. وكان الحكم العسكري شائعاً في الدول المصنعة حديثاً والأقل تطوراً. وحتى في المناطق التي زال فيها هذا الحكم، كما هو الحال في العديد من دول أمريكا اللاتينية، غالباً لا يزال الجيش قوى فاعلة في عالمي السياسة والاقتصاد.

صياغة الهويات الاجتماعية

في أعقاب الاستعمار، صارع الكثير من الدول المصنعة حديثاً والأقل تطوراً ضد تحدي صياغة أمة واحدة من مجتمعات متنوعة كثيراً. في البداية، حيث كانت السلطة السياسية المركزية غير موجودة في مرحلة ما قبل الإمبريالية لم تكن المجتمعات متجانسة. وأصبح تنوعها إشكالية عندما بدأت القوى الإمبريالية تصنف المجموعات المجتمعية وتضع حدوداً سياسية وتراتبية اقتصادية واجتماعية. أما الهجرة داخل الإمبراطوريات فقد زادت من تعقيد هذه العلاقات. وبُعيد الاستقلال، برزت مشكلات عديدة إلى السطح.

أولاً، غالباً ما كان لانقسامات المجموعات تبعات اقتصادية، تماماً كما كان عليه الأمر في ظل الحكم الاستعماري. فبعض المجموعات الإثنية والدينية التي كانت ذات حظوة في ظل الاستعمار استمرت في احتكار الثروة في مجتمع ما بعد الاستقلال. على سبيل المثال، تستمر الإثنية الصينية في ماليزيا وإندونيسيا بامتلاك حصة كبيرة غير متناسبة مع حجمها من الثروة الوطنية، وهو ما يثير الاستياء. وبالمثل، في بعض الدول الأفريقية مثل كينيا وأوغندا حيث أصبح السكان الهنود، الذين جلبهم البريطانيون، جزءاً من نظام تشغيل الوافدين التعسفي لآجال طويلة، يسيطرون على جزء كبير من قطاع المال والأعمال. يبدو تفجر العنف الناتج عن ذلك إثنياً بطبيعته في الوهلة الأولى، لكن جذوره اقتصادية في الحقيقة. قامت الحكومة الأوغندية عام 1972، في ظل حكم الدكتاتور السيئ الصيت، عيدي أمين، بطرد جميع الهنود من البلاد

واستولت على أراضيهم ومشاريعهم. وعلى الجانب الآخر، الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية هي الأفقر، وهو وضعٌ أدى إلى تفجر حركات سياسية في العديد من تلك الدول. فالكثير من الصراعات الأهلية في الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً تقودها إلى حدٍّ كبير هموم اقتصادية تغلفها اختلافات إثنية أو دينية.

ثانياً، تؤدي الانقسامات الإثنية والدينية بشكل مماثل إلى تعقيد عالم السياسة. ففي الدول حيث يكون السكان غير متجانسين، فالمعركة من أجل السلطة السياسية غالباً ما تقع على الحدود الإثنية والدينية، مع سعي كل طرف إلى امتلاك السيطرة على الدولة لخدمة المصالح الخاصة لمجموعته. كل مجموعة إثنية أو دينية تنافس من أجل حصة في السلع العامة أو منافع أخرى من الدولة. وقد يعزز هذا الصراع الحكم الاستبدادي، فقد تكون المجموعة التي سيطرت على الدولة غير مستعدة للتخلي عن هذه السلطة أو المشاركة فيها، ولا يمكن لأي مجموعة أن تكون واثقة من أنها قادرة على الهيمنة بنجاح على عالم السياسة ببساطة من خلال العملية الديمقراطية. وكنتيجة لذلك، حيثما تكون الانقسامات الإثنية والدينية قوية، غالباً ما نرى مجموعة واحدة مهيمنة على الدولة، في حين تُقصى المجموعات الأخرى فعلياً عن العملية السياسية.[1] وفي بعض الدول، قد تهيمن الأغلبية أو الأكثرية على عالم السياسة، كما هو الحال بالنسبة للمنحدرين من أصل أوروبي في المكسيك، بينما لا تملك الأقلية من السكان الأصليين سوى سلطة سياسية صغيرة. وفي حالات أخرى، ربما تقوم الأقلية بالهيمنة على أكثرية أكبر بكثير. ففي العراق ورغم أن أغلبية السكان يدينون بالمذهب الشيعي، إلا أن أولئك الذين كانوا يسيطرون على السلطة تقليدياً هم من الأقلية السنية. ومع الإطاحة بصدام حسين، ظهر على السطح الصراع بين السنة والشيعة حول مستقبل السيطرة على البلاد.

---

[1]For a discussion of these issues, see Dennis L. Thompson and Dov Ronen, eds،. *Ethnicity, Politics, and Development* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1986.(

تحت الضوء

التحديات التي تواجه بناء دولة - أمة موحدة

- **الحدود السياسية التعسفية التي فرضتها القوى الامبريالية**
- **الانقسامات الإثنية والدينية بين المجموعات المختلفة في مجتمعات غير متجانسة (التي غالباً ما تتفاقم بعدم المساواة الاقتصادية.)**

إن المصاعب الاقتصادية والسياسية التي تنتج عن مثل هذه الانقسامات الاجتماعية تجعل خلق هوية قومية واحدة أمراً صعباً. وفي ظل مثل هذا التنوع الإثني والديني، يكون الكثير من السكان أقل ميلاً لرؤية الدولة ما بعد الكولونيالية تمثيلاً حقيقياً لرغبات مجموعته، والدول ذاتها ليس لديها أكثر من الصراع الأولي من أجل الاستقلال الذي تبني عليه هوية سياسية مشتركة لشعبها. وفي الحالات المتفاقمة، قد تتبنى هذه الصراعات الإثنية والدينية هدفاً انفصالياً مع سعي المجموعات الساخطة إلى إنشاء مناطقها الخاصة المستقلة ذاتياً أو المستقلة بشكل كامل.

العلاقة بين الجنسين/ الجندر مسألة اجتماعية هامة أخرى في الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً. فالأدوار الجنسية التي فرضها أو عززها الحكم الاستعماري استمرت في العديد من المجتمعات بعد الاستقلال، وترسخت عبر المَدْيَنَة السريعة ونشر التجارة في الإنتاج الزراعي (تتجير الزراعة)، التي عادة ما فضلت العمالة من الذكور وحقوق الملكية. ولأن الذكور هم أصحاب الامتياز عبر هذه الطريقة، عادة ما ينظر المجتمع إليهم على أنهم إضافةٌ أكثر قيمةً من الإناث في العائلة، وهذا موقف يمكن أن يحدَّ من وصول النساء إلى موارد هامة مثل التعليم، وبالتالي إلى إحراز تقدم اقتصادي أكبر. وفي الحالات الأكثر تطرفاً، قد

تكون هذه المحاباة قاتلة، وتأخذ شكل قتل الفتيات. وتشير التقديرات إلى قتل آلاف الأطفال من الإناث سنوياً في الهند والصين، كما يتم إجهاض عدد غير معروف من الأجنة الإناث حالما يتم التعرف على جنس الجنين بواسطة الفحص بالموجات فوق الصوتية. وقد أدى هذا إلى اختلال التوازن بين عدد الذكور والإناث في هذين البلدين، وهو ما قد يكون له عواقب خطرة. وقد أشار بعض الباحثين بالفعل إلى أن بعض الصراعات الأهلية تنشب جزئياً عندما يوجد عدد كبير من الشبان العاطلين عن العمل غير المتزوجين، وقد ذهب بعض الباحثين بعيداً ليشير إلى أن هذا قد يتفاقم ويتسبب بنزاعات دولية.[1]

الإمبريالية والإسلام والحداثة

مع أخذ التركيز الراهن على الشرق الأوسط، يجب أن نتحلى بالتنور والثقافة في النظر إلى تطوير السياسة والإيمان بالدين في ضوء نقاشنا للإمبريالية وتأثيرها في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فلا نستطيع أن نقيم العدالة في تاريخ طويل ومعقد في مدة قصيرة من الزمن، لكن يمكننا أن نوضح مجموعة قليلة من العناصر المهمة. نشأ الإسلام في ما يعرف الآن أنه العربية السعودية عام 610 ميلادية، الذي جلبه النبي محمد (ص) وانتشر بسرعة كجزء من الإمبراطورية الإسلامية خلال قرن واحد من الزمن، امتدت هذه الإمبراطورية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب أوروبا. فاز العثمانيون، الحكام الأتراك، بالسيطرة على أراضي الإسلام من القرن الرابع عشر الميلادي فصاعداً، وخلال 600 عاماً من حكمها، كانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من أكبر الإمبراطوريات وأكثرها تطوراً تقنياً في العالم ـ تذكير بأن القوة الامبريالية لم تنطلق دائماً من أوروبا إلى الخارج.

[1] Valerie M. Hudson and Andrea M. Den Boer, *Bare Branches: The Security Implications of Asia's Surplus Male Population* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005.(

لكن في النهاية، بدأت قوة الإمبراطورية العثمانية تتراجع، لأسباب مختلفة ومثيرة للجدل. تشمل الفساد وأفول القيادة الفعالة وغياب طبقة وسطى قوية وحقوق الملكية. ويشير بعضهم أيضاً إلى أن ترسيخ الإسلام في ظل العثمانيين عوّق التنوع الديني والثقافي، وحدّ من الأفكار الخارجية أو التحديات.

ويشير آخرون إلى أنه لم يكن الاستبداد العثماني ما أدى إلى هذا التزمت الفكري، بل الصحيح هو انهيار الإمبراطورية اللاحق. وعلى نحو يثير الاهتمام، يمكن لهذه الحجج أن تقارن بعمليات مماثلة في الصين، في الزمن نفسه تقريباً. ومهما تكن الأسباب فقد تراجعت الإمبراطورية العثمانية، بحلول القرن الثامن عشر، أمام الضغط الأوروبي المستمر، تبعته أعمال تمرد داخلية قامت بها الشعوب الخاضعة في القرن التالي. وعندما انهارت الإمبراطورية أخيراً في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تمَّ تقسيم ما تبقى من الأراضي العثمانية إلى عدد من الدول الجديدة في الشرق الأوسط، التي تضم تركيا، العراق، العربية السعودية، سوريا، لبنان. وخضع القسم الأكبر من الإمبراطورية لسيطرة بريطانيا وفرنسا المباشرة أو غير المباشرة.

تساءل مثقفون كثر في الشرق الأوسط عن سبب تخلف دورهم، الذي كان مهيمناً ذات زمن في المنطقة، عن الغرب، وما يمكن فعله بشأن ذلك. نشأ هذا الجدال في فترة من الإصلاح الحداثي، الذي برز فيه مفهوم السلفية في أواخر القرن التاسع عشر. السلفية (التي تستند إلى الكلمة العربية سلف، التي تعني السابق) سعت إلى إعادة إحياء مؤسسات الشرق الأوسط بإعادة الإسلام إلى روحه وهدفه الأصلي في حين يستعير المؤسسات الغربية بطريقة انتقائية، مثل الديمقراطية والجمهورية، هذا سينشئ إيماناً ومجتمعاً جديداً يتصالح فيه العقل والدين. لا تؤيد هذه الأفكار الغرب بالضرورة بل هي رد على الامبريالية، وطريقة لمقاومتها واستعادة معاني المعتقدات الإسلامية الأصلية. بعد الحرب العالمية الأولى، ازدادت السلفية عدائية للغرب عندما ترسخت الامبريالية وخبرت المجتمعات في الشرق الأوسط مجموعة مربكة من التغيرات. شمل ذلك سيطرة أوروبية مباشرة أو دكتاتوريات محلية مدعومة من القوى الأوروبية، وبروز أيديولوجيات متنافسة ونزعة قومية ملحة، وتغيرات سريعة في الممارسات الاقتصادية، تغيرات وانقطاعات في الهويات التقليدية. بالنسبة لكثيرين، كانت هذه التغيرات مصدر تشوش وشعور بالإهانة

والخواء الروحي. فأخذ الإيمان بالمؤسسات الغربية يتدهور، وانتهى السلفيون إلى رفضها باعتبارها مناقضة للإسلام. بالإضافة إلى ذلك، تأثر الفكر السلفي بنسخة أكثر محافظة للإسلام تهيمن في العربية السعودية معروفة باسم الوهابية. وبدلاً من تكييف مجتمعاتهم مع الحداثة، كما كان الهدف الأصلي، نظر هؤلاء السلفيون إلى الحداثة الغربية على أنها غريبة وفاسدة ورفضاً لمشيئة الله. وغدا الإسلام مركز المقاومة لهذا الانتهاك.

وهكذا يرتبط معظم السلفيين برغبة مقاومة الثقافة والمجتمع الغربيين بالعودة إلى ما يرون أنه الروح الأصلية للإسلام. بالنسبة لهؤلاء الممارسين، يتركز التأكيد الاجتماعي بشدة، على تشجيع السلوك القويم. لكن، في ثلاثينيات القرن الماضي، برز فرع في السلفية موجه سياسياً سعى بشكل صريح إلى وضع الإسلام باعتباره مركز النظام والدولة- ما نعتقد أنه الأصولية. المجموعة الرئيسة وراء هذه الحركة، الإخوان المسلمون في مصر، استحوذت على هذه الفكرة في شعارها "القرآن هو دستورنا." فروع أخرى لهذه الأصولية جاءت في عمل سيّد قطب (1906-1966). حاول قطب أن يثبت أن المؤسسات الغربية، مثل القومية والديمقراطية، ليست وحدها هي التي رفضت سيادة الله، بل الدول الإسلامية والمجتمعات الإسلامية نفسها دخلت في مرحلة الجاهلية، أو الجهل، المماثل للزمن الذي سبق ظهور النبي. عكست هذه الفكرة للجاهلية فكرة ماركس عن الوعي المزيف: أصبح الناس عمياناً عن الحقيقة من خلال ممارسات الغرب الفاسدة. وهكذا جادل قطب أن هؤلاء الناس أو القادة ليسوا "إسلاميين حقيقيين،" لأنهم ضلوا عن سبيل الإسلام. ومثل لينين، دعا قطب إلى طليعة لمقاومة هذا الجهل، وإعلان الحرب (الجهاد) وسحق أعداء الإسلام. ✱

ابتعدت أفكار قطب كثيراً عن التيار الرئيس للسلفية، وألهمت طبيعتها الراديكالية مقاومة مسلحة غير ناجحة ضد حكومات الشرق الأوسط. قطب نفسه أعدمته الحكومة المصرية، وانتهى والأصوليون الإسلاميون في بلدان كثيرة إلى رفض أفكاره. خلال ثمانينيات القرن الماضي، مع الحرب في أفغانستان، أخذت هذه الأفكار منعطفاً آخر. سيغدو الجهاد ضد "العدو القريب"ـ حكومات الشرق الأوسط ـ غير فعال طالما ظل مدعوماً من "العدو البعيد" ـ الولايات المتحدة وحلفاؤها. لذلك يجب إعلان الجهاد

خارج الشرق الأوسط لإعداد المسرح للثورة في العالم الإسلامي. وغدا هذا منطق ابن لادن وأتباعه من أجل 11 أيلول: هذه المقاربة للجهاد صرخة بعيدة عن الأفكار الرئيسة قبل نحو مائة عام، وفي هذا التغيير تمكن رؤية توتر الامبريالية وعقابيلها.

*راجع سيد قطب: معالم على الطريق (إنديانابوليس أمانة الناشرين المستقلين، 1990)

يمكن لنا أن نخلُص إلى أن المؤسسات التي تميز على أساس الجنس في هذه الدول هي نتيجة للإمبريالية. لكن الوضع أكثر تعقيداً من هذا. فالإمبريالية جلبت معها أيضاً العديد من مفاهيم استقلالية الإناث الليبرالية التي سعت هذه الدول منذ ذلك الوقت إلى التوفيق بينها وبين قيم ثقافية أكثر تقليدية. وبالنسبة للرجال، أيضاً، غالباً ما كان انتشار التصنيع والتمدن يعني التخلي عن الأدوار التقليدية، في حين كانت الفرص الجديدة مقيدة بالافتقار إلى التعليم والفرص الاقتصادية. قد يؤدي هذا إلى التهميش والإذلال، وهو ما يشكل وقود الصراع الداخلي والدولي.

توليد النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو الذي يستقطب معظم التركيز بين هؤلاء الذين يدرسون الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً. وفي الحقيقة، عندما نتحدث عن التنمية، فإن أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو التنمية الاقتصادية. وبسبب الإمبريالية، وليس نتيجة عملية تحديث اقتصادية وفق ظروفها الخاصة، شهدت هذه الدول تغييرات سريعة توجهها القوى الإمبريالية لخدمة احتياجاتها الخاصة. ونتيجة لذلك، وجد الكثير من هذه الدول نفسه بُعيد الاستقلال في حالة مستمرة من التبعية الاقتصادية لإمبراطورياته السابقة. لكن مثل هذه العلاقة التبعية لم تكن جيدة من أجل التنمية على المدى الطويل بما أنها ركزت على الإنتاج الزراعي وغيره من السلع الأساسية مقابل السلع المصنعة. وبالنسبة للكثير من الدول الأقل تطوراً، كانت هذه العلاقة غير المتساوية شكلاً جديداً وغير مباشر للإمبريالية، أو ما سمِّي **بالاستعمار الجديد**. وكان كسر هذه الدائرة من التنمية التابعة مصدر الاهتمام الأكبر للدول الأقل تطوراً بعد استقلالها.

نتج عن هذه الحاجة سياستان اقتصاديتان ميركانتليتان متمايزتان طُبقتا في أرجاء العالم الأقل تطوراً.[1] تُعرف الأولى باسم سياسة **بديل الاستيراد**، التي تقوم الدول وفق هذه السياسة بتقييد الواردات من خلال فرض قيود جمركية وغير جمركية لتحفيز الطلب على البدائل المحلية. ويمكن تأسيس شركات جديدة لتلبية هذا الطلب باستخدام الاعتمادات المالية للدولة بإنشاء صناعات مدعومة أو شبه حكومية (مملوكة جزئياً للدولة). وكان تطبيق حقوق براءات الاختراع والملكية الفكرية ضعيفاً من أجل الاستفادة من الابتكارات الأجنبية. وفي النهاية تقوم هذه الشركات بتنمية الطاقة الإنتاجية للمنافسة محلياً ودولياً. وبعد الحرب العالمية الثانية، تم تطبيق سياسة بديل الاستيراد على نطاق واسع في أرجاء أمريكا اللاتينية وتم تبنيها في أفريقيا وأجزاء من آسيا.

لكن ما مدى نجاح سياسة بديل الاستيراد؟ خلُص معظم المراقبين إلى أن هذه السياسة لم تأتِ بالفوائد المتوقعة، وخلقت نوعاً من "اقتصاد الدفيئة" [الاقتصاد سريع العطب]. باستطاعة هذه الشركات الهيمنة على السوق المحلي، كونها معزولة عن الاقتصاد العالمي، لكن بما أنها تفتقر إلى المنافسة، تكون أقل ابتكاراً وكفاءة من منافساتها الدولية. ويغدو من الصعب تخيّل فكرة أن تُفتَح هذه الاقتصاديات في النهاية على العالم الخارجي، فالشروط القاسية السائدة في الاقتصاد العالمي ستقضي على هذه الشركات الأقل تنافسية.

نتج عن سياسة بديل الاستيراد قيام اقتصاديات ذات صناعات كبيرة تعتمد على الدولة من أجل الدعم الاقتصادي وغير قادرة على التنافس في السوق العالمية. وأصبحت مثل هذه الشركات تستنزف خزينة الدولة وهو ما زاد من تعقيد مشكلة الدين الدولي في هذه الدول لأنه غدا يتعين عليها أن تقترض من جهات دولية من أجل بناء ودعم صناعاتها. وترافق عدم القدرة على التنافس مع الدين الأمر الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي (الجدول 9.3).

[1] For a discussion of different paths of industrialization, see Stephan Haggard, *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in Newly Industrializing Countries*)Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.(

الجدول 3.9 البديل المستورد في مواجهة التصنيع الموجه للتصدير

البلد	النظام الاقتصادي	معادل القوة الشرائية بالدولار 1960	2005	معدل النمو السنوي 1975 - 2005 (النسبة المئوية)
غانا	البديل المستورد	1,049	2,480	0.7
البرازيل	البديل المستورد	1,404	4,271	0.7
الارجنتين	البديل المستورد	3,381	14,280	0.3
كوريا الجنوبية	التصنيع الموجه للتصدير	690	22,029	6.0
تايلاند	التصنيع الموجه للتصدير	985	8,677	4.9
ماليزيا	التصنيع الموجه للتصدير	1,783	10,882	3.9

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2004، 2008/2007

لكن لم تتبع جميع دول ما بعد الاستعمار سياسة بديل الاستيراد. ففي العديد من الدول الآسيوية تم التخلي عن هذه السياسة في النهاية لمصلحة ما تمت تسميته بـ **التصنيع الموجه للتصدير**. فسعت الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية إلى التكنولوجيات والصناعات المتقدمة التي تركز بشكل خاص على التصدير، مستفيدة مما يُطلق عليه "دورة حياة المنتج". تقوم الجهة التي ابتكرت السلعة أول الأمر بإنتاجها للسوق المحلي وتصدرها إلى بقية أنحاء العالم. ومع انتشار هذه السلعة، تجد دول أخرى طرقاً لإنتاج السلعة نفسها بشكل أرخص أو بكفاءة أكبر وتقوم في نهاية الأمر بتصدير نسختها من هذه السلعة إلى الدولة التي أنتجتها أول الأمر. وهكذا، جرى التركيز في كوريا الجنوبية أول الأمر على السلع ذات التكنولوجيات البسيطة مثل المنتجات النسيجية والأحذية ثم وصلت في نهاية الأمر إلى قطاعات أكثر تعقيداً مثل السيارات وأجهزة الكومبيوتر. لكن هذه السياسة حملت معها مجموعة من مشكلاتها الخاصة: فالدول التي انتهجت سياسة التصنيع الموجه للتصدير اعتمدت أيضاً على مستويات عالية من الدعم الحكومي والقيود الجمركية. لكن وبالإجمال، أدت استراتيجية التنمية هذه إلى مستويات من التنمية الاقتصادية أعلى كثيراً. ففي الأصل، كانت

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول التي تعتمد التصنيع الموجه للتصدير أقل من مثيلتها في أمريكا اللاتينية وحتى بعض الدول الأفريقية.

لماذا اختارت بعض الدول سياسة بديل الاستيراد بينما اختارت أخرى سياسة التصنيع الموجه للتصدير؟ كان العامل الجغراسي (geopolitical) هاماً في هذا السياق. ففي أمريكا اللاتينية، تأثرت سياسة بديل الاستيراد بالهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة. فخلال الكساد الكبير، جفّ سوق أمريكا اللاتينية للمواد الخام والصادرات الزراعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دمّر الكثير من اقتصادياتها. وفي مرحلة لاحقة خلال الحرب العالمية الثانية، رغم أن أسواق بعض الصادرات تحسّنت، إلا أن السلع المصنعة أصبحت نادرة مع توجيه الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجها الصناعي إلى المجهود الحربي. ونتيجة هذه الاضطرابات، خلُص الباحثون والزعماء في أمريكا اللاتينية إلى أن سياسة بديل الاستيراد ستكون وسيلة لحماية دولها من العلاقات التي لا يمكن التكهن بنتائجها والتي كانوا ينظرون إليها على أنها علاقات استعمارية جديدة. وفي أجزاء أخرى من العالم، مثل الهند، كان يُنظر إلى سياسة بديل الاستيراد باعتبارها طريقة تتبعها الدولة لمقاومة الهيمنة الغربية وضمان مساواة أكبر بين مواطنيها من خلال منح الدولة دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل.

تحت الضوء

ثلاثة طرق الى النمو الاقتصادي

البديل المستورد

يستند الى الميركانتلية
تقوم الدولة بدور قوي في الاقتصاد. تستخدم التعريفات الجمركية وغير الجمركية لتقييد المستوردات.
تروج الدولة بشكل نشط الانتاج المحلي، تنشيء أحياناً مشروعات تملكها الدولة في الصناعة التنموية.
يؤخذ عليه إنشاء "اقتصاديات الدفيئة (محمية)" صناعات كبيرة تعتمد على الدولة للدعم وغير قادرة على المنافسة في السوق الدولية.

التصنيع الموجه للتصدير

يستند الى الميركانتلية
تقوم الدولة بدور قوي في الاقتصاد
تستخدم الحواجز الجمركية لحماية الصناعات المحلية.
يركز الإنتاج الاقتصادي على الصناعات التي تمتلك سوقاً خاصاً في السوق الدولية
يسعى الى الاندماج مباشرة في الاقتصاد العالمي
أفضى بشكل عام الى مستوى في التطور الاقتصادي أعلى من البديل المستورد

التكييف البنيوي

يستند الى الليبرالية
يقلص مشاركة الدولة في الوقت الذي يفتح فيه الاقتصاد
يشجع الاستثمار الأجنبي
غالبا ما يتبع البديل المستورد
ينتقد باعتباره أداة للاستعمار الجديد ولإخفاقه في حالات كثيرة بتحقيق تنمية اقتصادية مهمة

لكن استراتيجيات التنمية في شرق آسيا كانت متأثرة بشكل مباشر بالحرب الباردة ودور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصراع. ونتيجة الدعم الأمريكي المكثف مالياً وتكنولوجياً، طوّر العديد من دول شرق آسيا صناعات موجهة للتصدير بشكل خاص، كما تم تشجيع هذه الدول على دخول السوق الأمريكي

لكي تنشر التصنيع في اقتصادياتها بينها تحمي أسواقها الخاصة. وقد تسامحت الولايات المتحدة مع هذه السياسات التي تتبع النظام الميركانتلي أكثر باعتبارها ثمناً لاستمالة هذه الدول أكثر إلى أمريكا ومنع انتشار الشيوعية في المنطقة. وباختصار يمكن القول إن السياق الإقليمي والجغراسي الخاص في أمريكا اللاتينية وآسيا (وعلاقة دول هاتين القارتين بالولايات المتحدة بالتحديد) أثّر في طريق التنمية الذي انتهجته هذه الدول.[1]

شهدت السنوات الأخيرة ظهور تحديات لسياستي بديل الاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير. ورغم أن الليبراليين انتقدوا سياسة بديل الاستيراد باعتبارها غير كفوءة وتميل إلى زرع بذور الفساد، إلا أن انهيار العديد من اقتصاديات آسيا في التسعينيات أدى إلى انتقاد سياسة التصنيع الموجه للتصدير. وفي أعقاب هذه المصاعب الاقتصادية، تبنى الكثير من الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية، وغالباً ما تمّ ذلك تحت وصاية ديمقراطيات متطورة ووكالات عالمية. تعكس هذه السياسات الليبرالية (التي غالباً ما يُطلق عليها اسم **برامج التكييف البنيوي** أو "إجماع واشنطن" رغبات المؤسسات التي تتخذ من العاصمة الأمريكية مقراً لها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ تطلب من الدول عادة أن تقوم بخصخصة شركاتها الحكومية، ووقف الدعم الحكومي، وتقليص القيود الجمركية، وتخفيض حجم الدولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. لكن هذه الإصلاحات مثيرة للجدل، وفوائدها متفاوتة. وسنناقش هذا بالتفصيل عندما ندرس التوجهات المستقبلية للازدهار الاقتصادي في الدول الأشد فقراً.

صعوبات وآفاق الديمقراطية والتنمية

تطرقنا إلى بعض التحديات المشتركة التي تواجهها دول ما بعد الإمبريالية في تطوير المؤسسات التي ستولد التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. وأشرنا في الوقت نفسه إلى أنه وفي مواجهة هذه التحديات، خبرت أجزاء مختلفة من العالم تجارب مختلفة جداً. وقد كان أداء آسيا في هذا المجال هو الأفضل بتحقيق نمو

[1] Peter Evans, "Class, State, and Dependence in East Asia: Lessons for Latin Americanists"، in Frederic C. Deyo, ed., *The Political Economy of the New Asian Industrialism*)Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), 203–226.

سريع في العديد من هذه البلدان وتوجّهُها نحو قيام دول فاعلة ونشر الديمقراطية. أما أمريكا اللاتينية فقد شهدت تطوراً مشابهاً في عدد من الدول، لكنه ترافق مع مصاعب سياسية أكبر ونمو اقتصادي أبطأ. أما أداء أفريقيا فقد كان الأسوأ، مع مراتبها الأدنى على مؤشر التنمية البشرية والصراع الأهلي والفساد.

لماذا هذا الاختلاف؟ يوافق الباحثون بشكل متزايد على بعض العوامل الأساسية التي تؤثر في ذلك، رغم أنهم يختلفون إلى درجة كبيرة حول دور هذه العوامل في حلّ المشكلات. فأحد العناصر الأساسية التي أشرنا إليها هي الإثنية والحدود. يبدو أن المستويات الكبيرة من الانقسام الإثني تترافق مع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وكما أشرنا سابقاً، في مثل هذه الحالات قد تزيد كثيراً صعوبة خلق إحساس بالهوية القومية أو رعاية وطنية حيث يُنظر إلى المؤسسات الاقتصادية والسياسية باعتبارها وسائل للهيمنة على مجموعات أخرى لا كأدوات لتقاسم السلطة والثروة. ويمكن لهذا أن يترافق بشكل واضح مع مسألة الحدود، التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم هذه الاختلافات من خلال تقسيم المجموعات الإثنية أو الدينية عبر الحدود الدولية. مثل هذه الظروف صعبة لاسيما في أفريقيا، حيث توجد دول مجزأة إثنياً. ففي كينيا على سبيل المثال، التي شهدت مؤخراً صراعاً إثنياً حاداً، لا تمثل أية مجموعة أكثر من ربع عدد السكان الإجمالي.

يتمثل العامل الثاني بالموارد، وهو ما يُذكرنا بما تحدثنا عنه في الفصل السادس بنظرية فخ الموارد المتعلقة بالتنمية. في هذه المناظرة، تواجه الدول التي تملك موارد طبيعية عقبات في طريق التنمية السياسية والاقتصادية بسبب إمكانية اعتماد الدولة أو اللاعبين السياسيين على هذه الموارد وتجاهل مطالب وحاجات المجتمع فعلياً. قد يؤدي هذا إلى زيادة حدة الاستقطاب في عالم السياسة عندما يترافق مع الانقسام الإثني، ما دام كل طرف يسعى للسيطرة على هذه الأصول (مثل النفط أو الألماس) على حساب الآخرين. ومجدداً هنا، بينما تعتبر الموارد الطبيعية نادرة نسبياً في آسيا، إلا أنها تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاديات الأفريقية حيث لم يؤدِ العاج والألماس إلى الصراع فقط، بل غذّاه أيضاً وعاد بموارد للميليشيات الخاصة والحرب الأهلية.

العامل الثالث هو مسألة الحوكمة. يعتبر هذا العامل الأكثر إثارة للجدل بين العوامل الثلاثة الذي يجب معالجته، رغم أنه قد يكون الأكثر أهمية. ويبدو واضحاً للباحثين أن العقبات التي ناقشناها فيما سبق لا يمكن معالجتها دون أن يكون هناك دولة فعالة قادرة على تأسيس السيادة واحتكار استخدام القوة وتطوير السلع

العامة وحقوق الملكية، وكذلك مقاومة الفساد والسماح بانتقال السلطة بين الحكومات. لكن ما هو السبب في هذا وما هي النتيجة؟ هل الدول ضعيفة نتيجة الانقسام الإثني أو/ و فخ الموارد، أم أن الدول الضعيفة تسهّل هذه النتائج؟ ولّد هذا اللغط والتشوش جدلاً كبيراً في عالم السياسة، فلا يزال الباحثون منقسمين حول ما إذا كانت الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن تكون تدريجية وتُطلَق محلياً أو أن تكون شاملة ويقودها لاعبون على الساحة العالمية.[1] سيبحث القسم المتبقي من هذا الفصل في مجموعة من الحلول الممكنة والمسائل المثيرة للجدل الدائر حولها.

تشكيل الدول

مع مرور الزمن، تغيرت النظرة إلى الدولة باعتبارها أداة أو عائقاً للتنمية في عالم ما بعد الاستعمار. ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، ركزت نظرية التحديث على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في التنمية الاقتصادية والسياسية وهو ما يولد انتشار التصنيع والمواطنين المعاصرين. اعتمدت وكالات المساعدة والدول المتطورة على هذه الدول لتكون قنوات للمساعدة، غالباً توجيه الأموال إلى مشاريع تنمية ضخمة وعامة (Top down) مثل السدود والرعاية الصحية. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، تم ضخ نحو 2 تريليون دولار في أفريقيا. لكن الكثير من الدول الأفريقية فشلت في تحقيق ما كان مأمولاً منها، حيث تم بواسطة الفساد الاستيلاء على الموارد ولم يتم تحقيق الكثير من أهداف التنمية. وكان الشائع وجود دولة كبيرة ولكن غير كفوءة، تشجعها على ذلك التمويلات الأجنبية. ونتيجة لذلك، انتهج "إجماع واشنطن" في ثمانينيات القرن الماضي مساراً مختلفاً يشجع (أو يضغط على) العديد من الدول الأقل تطوراً على تقليص سلطة الدولة وتشجيع الصناعة في القطاع الخاص والحد من الأنظمة انطلاقاً من اعتقاد بأن قوى السوق قد تنجح حيث أخفقت الدول. لكن بينما نظرت هذه الإصلاحات إلى الدول باعتبارها أكبر مما هو مطلوب وتنتهج سياسة التدخل، أشار آخرون إلى أن المهمة الفعلية يجب أن تكون إعادة توجيه، وليس

[1] For a good overview of these issues and responses, see Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done about It*)Oxford: Oxford University Press, 2007.(

تقليص، سلطة هذه الدول. فالحجم الأصغر للدولة لن يكون أفضل إذا لم تلبِّ الحاجات الأساسية. ونتيجة لذلك، عادت محاولات نشر الليبرالية بنتائج مختلفة وتشكيك بإجماع واشنطن.[1]

إذن ما الذي يجب عمله؟ ينظر الباحثون أكثر فأكثر إلى تجليات ومكان تموضع سلطة الدولة في هذه البلدان، آخذين تجارب نشر الديمقراطية مؤخراً في أوروبا الشرقية بالإضافة إلى التغييرات في أمريكا اللاتينية وآسيا. في الماضي، لم تهتم دراسات الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً كثيراً بالطريقة التي تم من خلالها تنظيم المؤسسات السياسية، بل ركزت بدلاً من ذلك على الإرث الإمبريالي أو موقع هذه الدول في الاقتصاد العالمي. لكن الدراسات الأكثر تركيزاً على المؤسسات حولت انتباهها إلى العديد من المسائل التي عالجناها سابقاً مثل العلاقات بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية والقوى المحلية التي تواجه القوة المركزية.[2] ويشير عدد من الدراسات إلى أن الكثير من هذه الدول يعتمد على النظام الرئاسي بدلاً من الأنظمة البرلمانية، المؤسسات التي، كما لاحظنا في الفصل الخامس، مناصب محصلة سلطتها صفر إلى درجة تحدّ من تقاسم السلطة أو العزل السهل لأصحابها. ورغم أن معظم هذه المناصب تمأسست بشكل كافٍ وغدا من الصعب استبدالها، إلا أن البحوث أظهرت أن لعوامل مثل انتخاب الرئيس في دورة أو دورتين انتخابيتين أثراً كبيراً على أسلوب الحوكمة. وبالمثل، كما كان هناك اهتمام كبير في لامركزية السلطة كطريقة لمعالجة الفساد وتعزيز شرعية الدولة، نتذكر أننا رأينا في الفصل السابع أن اللامركزية يمكن أن تزيد من حدة الصراعات إذا شجعت الأحزاب المناطقية والإثنية التي يمكن أن تزيد الاستقطاب السياسي.

وفي النهاية، هناك أسئلة على المستوى الأساسي حول طبيعة السيادة ذاتها في الدول الأقل تطوراً والدول المصنعة حديثاً. ففي حين يمكن أن يعود جزء من نجاح الكثير من الدول المصنعة حديثاً إلى الدول الكفوءة التي تملك مستوى عالياً من الإمكانيات، إلا أن هذه السلطات ضعيفة في حالات أخرى كثيرة إلى درجة أن هناك أسئلة حول سيادتها ـ كما في حال الصراعات الأهلية والدول الفاشلة. وكنتيجة، طرح بعض الباحثين

---

[1] Francis Fukuyama, *State Building: Governance and World Order in the 21st Century*)Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.(

[2] See, for example, Seth Kaplan, *Fixing Fragile States: A New Paradigm for Development*)Westport, CT: Praeger, 2008.(

فكرة "السيادة المشتركة"، وهو اتفاق تلعب فيه المؤسسات الدولية دوراً مباشراً في بناء المؤسسات السياسية والحفاظ عليها.[1] فعلى سبيل المثال، يمكن أن يأخذ هذا شكلاً "شرطياً"، حيث يمكن لدول أو مؤسسات أخرى أن تقدم دعماً (مساعدات مثلاً) إذا ما تم تحقيق نتائج معينة تحققت مسبقاً. كما يمكن للمؤسسات الدولية أن تشرف على إدارة الموارد الطبيعية أو الضرائب وتوزيع عائداتها. وفي الحالات الأصعب، يمكن أيضاً للمؤسسات الدولية أن تلعب دوراً هاماً في صلب قضية السيادة، أي احتكار استخدام العنف، حيث تتدخل في الصراعات الداخلية تخدم، بشكل مؤقت على الأقل، باعتبارها سلطة الإكراه المركزية. لعبت الأمم المتحدة هذا الدور في تيمور الشرقية خلال الفترة الانتقالية التي انتهت بالاستقلال عام 1999، وهناك دعوات لتكرار هذا السيناريو في السودان. ويمكن النظر إلى توسيع محكمة العدل الدولية في هذا الضوء أيضاً.

تسهل رؤية الصعوبة التي يكتنفها هذا الأمر. فبينما يعتبر مصطلح *السيادة المشتركة* جديداً، إلا أن الكثير من الأفكار التي تمت الإشارة إليها سابقاً ليست كذلك وكانت مترافقة في السابق مع الإمبريالية. قليلة هي الدول التي ترحب بدور المنظمات أو الدول الأجنبية في عالم السياسة الداخلية وهناك خطر من أن مثل هذه الممارسات قد تأتي بعكس النتائج المرجوة. وفي الوقت نفسه، لا تتطلب هذه الترتيبات من المجتمع الدولي مجرد تخصيص الموارد، ولكن أيضاً قبول ألا تكون هذه السيادة ـ وحتى سيادة الدول والمؤسسات الأجنبية ـ منيعة جداً.

في حالة تشكيل الدول، يمكن أن نرى بعض الاختلافات الهامة في كيفية إنجاز هذه الإصلاحات. يدعو بعضهم إلى إصلاح مؤسساتي يتضمن أن تقوم البلدان الأقل تطوراً بتحسينات سياسية تترافق مع تغييرات صغيرة نسبياً يمكن أن تقاد من داخل البلد. وتركز النقاشات الأخرى على دور اللاعبين الدوليين بقيادة عملية أكبر كثيراً في إصلاح الدولة.

---

[1] Stephen Krasner, "The Case for Shared Sovereignty," *Journal of Democracy,* 16، no. 1 (January 2005), pp. 69–83.

بناء المجتمع

بينما يُجادل الباحثون وصناع القرار حول كيفية تحسين الدول، اهتم نقاش مماثل بتحسين الظروف الاجتماعية في العالم الأقل تطوراً. تعود جذور جلّ ذلك النقاش إلى علم الاقتصاد الذي سنناقشه لاحقاً. لكن هناك أيضاً الإدراك بأن التحسينات في المجتمع لا تنبع بالضرورة من التنمية الاقتصادية دائماً، لكن يجب التعامل مع المسألتين بشكل متزامن كقاعدة للنمو السياسي والاقتصادي. تحدثنا في وقت سابق عن المشكلات الثلاث الرئيسة للصراع الإثني والموارد والحوكمة. لكن ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها على الصعيد المجتمعي لمعالجة هذه المسائل؟ ثانية، يستدير الجدل في جزء منه إلى مدى ومصدر هذه التغييرات.

ركز الكثير من الأبحاث خلال العقد الأخير على الدور الذي يمكن للمؤسسة المجتمعية الصغيرة أن تلعبه في تحسين الحوكمة والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي. ونتيجة تأثرها جزئياً بتجارب أوروبا الشرقية، ركزت هذه الدراسات على بناء المجتمع المدني في الدول حيث كان التنظيم الاجتماعي سيئاً ومستقطباً نتيجة عوامل إثنية ودينية وطبقية وجنسية. ولنتذكر أننا في الفصل الخامس عرفنا المجتمع المدني بأنه حياة منظمة خارج الدولة. يجمع المجتمع المدني الناس معاً ويخلق شبكة من المصالح التي تتجاوز الطبقة والإثنية والدين والتقسيمات الأخرى، ويشكل متراساً للحراك والتنظيم في وجه توسع سلطة الدولة التي قد تهدد الديمقراطية، وتطبع في الأذهان مفهوماً للسياسات الديمقراطية المبنية على التفاعل والتفاوض والإجماع والتسوية. كما تواجه الدولة عوائق بسبب الافتقار إلى المجتمع المدني، التي لولاه لوقعت في مصيدة علاقات المحسوبية التي تمنع تشكيل السياسات التي تخدم المجتمع ككل.

وكما هو الحال مع إصلاح الدولة، غدا بناء مجتمع مدني نقطة محورية للباحثين واللاعبين السياسيين المنخرطين في عملية التنمية.[1] ولم يعد يُنظر للدولة على أنها الأداة الوحيدة للديمقراطية والتنمية، فقد أصبح يُنظر إلى الحراك العام أنه جزءٌ جوهريٌ من المعادلة. والخطوة الأولى في تطوير المجتمع المدني هي التعليم المدني، حيث تتعلم الجماعات المحلية حقوقها الديمقراطية وكيفية استخدام هذه الحقوق لرسم سياسة

[1] Don Eberly, *The Rise of Global Civil Society* (New York: Encounter, 2008.(

الحكومة. وفي مجال أبعد من التعليم، يجب تعزيز المهارات التنظيمية ليغدو الناس قادرين على الحشد بشكل فعال وجعل أصواتهم مسموعة. يجب أن تسير هذه الجهود جنباً إلى جنب مع إصلاح الدولة، فالتغييرات تتطلب المشاركة ليس فقط من جانب النخبة المحلية، بل من جانب كل الأوساط العامة أيضاً وبالتعاون مع منظمات مماثلة في كل أرجاء العالم.

لكن باحثين آخرين جادلوا في أن هذا التركيز ليس في مكانه، مشددين على أن المنظمات القاعدية جيدة، لكن لا يرجح أن تؤدي إلى أي نتائج حقيقية مادامت الظروف الاجتماعية الأساسية للدولة سيئة. علاوة على ذلك، عندما يتم بناء المجتمع المدني في ظل غياب المؤسسات السياسية التي يمكن أن تتعامل مع رغبات ومطالب الشعب، فإن النتيجة قد تكون إحباطاً ومزيداً من عدم الاستقرار. ويعتقد بعض الباحثين بأن الاستجابات للمسائل الاجتماعية في دول العالم الأقل تطوراً تتطلب جهداً عالمياً هائلاً، وليس تركيزاً على تحرك محلي صغير الحجم. تعكس "الأهداف التنموية للألفية"، التي وضعتها الأمم المتحدة، وجهة النظر هذه جزئياً، باقتراحات لتحسين قطاعات التعليم والصحة والزراعة والمساواة الجنسية وتقليص الفقر. وقد أنشأ برنامج "الأهداف التنموية للألفية" 12 "قرية ألفية" في أفريقيا لوضع هذه السياسات قيد التنفيذ، بأمل أن تتحول في النهاية إلى مشاريع إقليمية ووطنية. لكن تكلفة مثل هذا الهدف ليست قليلة، إذ تتطلب كل قرية 300 ألف دولار سنوياً وتشير التقديرات إلى أن تطبيق الأهداف التنموية للألفية ستتطلب ما بين 75 و150 مليار دولار سنوياً حتى عام 2015.[1] ويجادل منتقدو هذا البرنامج بأن مثل هذه المشاريع الضخمة والعامة (Top down) قلما تختلف عن البرامج الدولية التي تمت تجربتها في الماضي، حيث تم ضخ مليارات الدولارات في العالم الأقل تطوراً وعاد ذلك بنتائج محدودة، وأن مثل هذه المشاريع الضخمة تفشل في رؤية الحاجات الحقيقية على الأرض.[2]

---

[1] For more on the Millennium Development Goals, see www.unmillenniumproject.org.
[2] See, for example, William Easterley, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: Penguin، .(2006

تعزيز الازدهار الاقتصادي

الازدهار الاقتصادي ثالث حاجة رئيسة في العالم الأقل تطوراً. وفوق كل شيء، تُعرَّف الدول المتنوعة التي تقع في هذه الفئة بافتقارها إلى التنمية الاقتصادية والمشكلتين الملحتين المتعلقتين بالفقر والمساواة. وكما هو الحال مع الإصلاح الاجتماعي، هناك وجهات نظر متعارضة بشكل حاد حول طريقة تحسين الظروف الاقتصادية في هذه البلدان.

من المشكلات الأساسية في هذا الصدد أنه في الكثير من الدول الأقل تطوراً، يتمركز معظم الاقتصاد في القطاع "غير الرسمي" كمعارض للقطاع "الرسمي". ونعني بالقطاع غير الرسمي قطاعاً من الاقتصاد غير منظم أو محمي أو خاضع لضرائب الدولة. عادة ما يهيمن على **الاقتصاد غير الرسمي** أصحاب مشاريع صغيرة وظفوا أنفسهم بنفسهم، مثل البائعين الجوالين في الطرقات أو العائلات التي تقوم بصنع أو إصلاح السلع في منزلها. وفي بعض الحالات قد يُشكل الاقتصاد غير الرسمي أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتلعب النساء دوراً كبيراً فيه. وتبعاً لبعض الدراسات البحثية، فإن ما يصل إلى 90 في المائة من النساء العاملات خارج القطاع الزراعي في الكثير من الدول الأقل تطوراً، هن جزء من الاقتصاد غير الرسمي.

لماذا يهيمن الاقتصاد غير الرسمي على الكثير من الدول الأقل تطوراً، ولماذا يعتبر هذا أمراً مهماً؟ إن الدولة الفاسدة والبيروقراطية التي تسيطر على الاقتصاد غالباً ما تحول دون إطلاق الأفراد مشاريع عملهم الرسمي، بالإضافة إلى أن مؤسسات اجتماعية محددة، مثل العداء للنساء في سوق العمل، قد تحبط العمل خارج المنزل. وفي حين يمكن أن يكون العمل غير الرسمي أفضل من البطالة بالمطلق، لا يولّد هذا السوق الرمادي عائدات ضريبية، وليس خاضعاً لحماية الدولة أو تشريعاتها، وغالباً ما يفتقر إلى رأس المال الضروري للنمو ما دام يفتقر إلى لأصول أو ما يكملها. وهكذا فالمشاريع التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي ليست قادرة على التطور إلى مشاريع أكبر وبالتالي دخول الاقتصاد الرسمي.

كيف يمكن تحويل اقتصاد صغير غير رسمي إلى اقتصاد رسمي أكبر؟ يركز بعض الباحثين على الحاجة لإصلاح محلي وفتح الفرص داخل الدولة والمجتمع لتحسين الظروف الاقتصادية. إحدى الحجج الهامة هي أن التخلف الاقتصادي يعود جزئياً إلى ضعف حقوق الملكية في الكثير من هذه الدول. إن هذه الفكرة، التي خرج بها المحلل الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو، تركز على الحاجة إلى تطوير حقوق ملكية في العالم الأقل تطوراً. ويحاول دي سوتو أن يثبت أنه في جميع الاقتصاديات غير الرسمية توجد كمية هائلة من "رأس المال الميت" ـ أراضٍ ومنازل ومشاريع ـ تفتقر إلى حقوق الملكية الأساسية مثل صكّ ملكية واضح وصريح. وسيسمح تنظيم المؤسسات غير الرسمية الموجودة وضمان حماية الدولة الفعالة لها للناس بأن يسعوا للحصول على هذه الموارد. ستسمح حقوق الملكية بتطوير قطاع الائتمان والسماح كذلك للدول بفرض الضرائب وتنظيم الاقتصاد. نرى هنا مجدداً الحاجة ليس إلى سلطة أقل من جهة الدول، ولكن إلى إعادة التوجيه نحو تأسيس ومأسسة حقوق الملكية.[1]

وبالمثل، ركز باحثون آخرون على الحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى رأس المال الذي عادة ما يكون غير متوفر للاقتصاد غير الرسمي وبفوائد أقل ارتفاعاً. والبديل الذي تمت مناقشته باستفاضة كبير هو **الإقراض الصغير** أو **التمويل الصغير** وهو نظام يوفر القروض الصغيرة (أقل من 1000 دولار) بأسعار فائدة معقولة للمشاريع الصغيرة. غالباً ما تمول منظمات غير ربحية هذه القروض وفي بعض الأحيان يكون المستدين مسؤولاً أمام مستدينين آخرين في المنظمة المحلية، حيث يحد الإخفاق بدفع أقساط الدين من إمكانية حصول الجماعة المحلية على قروض أخرى. وبفضل العولمة، توسع العمل بالإقراض الصغير. حيث أصبحت منظمات مثل منظمة "كيفا Kiva" تسمح للأفراد حول العالم بالحصول على إقراض صغير لمن هم في حاجة. وبحلول عام 2008، كان لدى هذه المنظمة أكثر من ربع مليون جهة مُقرضة، وقدمت قروضاً

[1] Hernando De Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books, 2000.(

بقيمة 27 مليون دولار لـ400 ألف شخص.[1] وأقرض بنك غرامين في بنغلادش، الذي ابتكر فكرة الإقراض الصغير، ما يربو على 6 مليارات دولار منذ بدء العمل بهذه الفكرة، وقد حصل مؤسس هذا المصرف محمد يونس على جائزة نوبل للسلام عام 2006 لعمله هذا.

ورغم أن هذه المشاريع تبدو واعدة جداً، إلا أنها لا تشكل دواءً لكل الأمراض. فيشير منتقدو الإقراض الصغير إلى أنه بينما تساعد هذه القروض الصغيرة أصحاب المشاريع الصغيرة، إلا أنها لم تخلق طريقاً للشركات لتتطور وتوظف أشخاصاً آخرين ـ وهذه خطوة مهمة في خلق وتطوير الطبقة الوسطى.[2] وعلى نحوٍ مماثل، لن ينجح التركيز على حقوق الملكية إلا في حالة وجود دولة قادرة على تحديد هذه الحقوق والدفاع عنها، وهو أمرٌ يفتقر إليه معظم الدول الأقل تطوراً.

إذن ليس مفاجئاً أن ركز باحثون آخرون على مسائل اقتصادية كبيرة حلاً للتنمية. فقد كان هناك تركيز كبير على مسألة تحرير التجارة التي ستساند الزراعة وغيرها من الصادرات من الدول الأشد فقراً الملتزمة بالأهداف التنموية للألفية. لكن تحرير التجارة أمرٌ يتم بحثه داخل منظمة التجارة العالمية منذ عام 2001، ولا يزال الكثير من الدول، غنية وفقيرة على حد سواء، يعترض على تحرير اقتصادياته بشكل أكبر، لاسيما تجاه الواردات الزراعية ـ وقد انهارت الجولة الأخيرة من المفاوضات حول هذه القضية تماماً عام 2008. وفي ظل الركود العالمي الحالي، ليس مرجحاً أن تشهد الدول الأقل تطوراً تحسناً في تحرير التجارة في وقت قريب.

الخلاصة: تحديات التنمية

على الرغم من أن الدول المصنعة حديثاً والأقل تطوراً تختلف في مستويات التنمية التي تشهدها، إلا أن جميعها تشترك بإرث الحكم الإمبريالي. وقد خلق دمج المؤسسات المحلية مع تلك التي جلبتها السلطة

---

[1] See www.kiva.org.
[2] Karol Boudreaux and Tyler Cowen, "The Micromagic of Microcredit," *The Wilson Quarterly* (Winter 2008), pp. 27–31.

الإمبريالية تحديات في وقت تسعى فيه هذه الدول إلى رسم طريقها المستقل بنفسها. وساهمت الدول الضعيفة والصراعات حول الإثنية والقومية والدين والجندر والأشكال غير المكتملة أو المشوهة للتصنيع في عدم الاستقرار والاستبداد والركود الاقتصادي والمستويات الإجمالية المنخفضة من الحرية والمساواة. ويبدو أن الدول المصنعة حديثاً تجاوزت الكثير من هذه العقبات، لكن من غير الواضح ما إذا كانت استراتيجياتها وخبراتها توفر دروساً يمكن تطبيقها بسهولة في أمكنة أخرى من العالم.

وبالنسبة للوقت الحاضر، لا يوجد إجماع حول كيفية التعامل مع المشكلة الأكثر إلحاحاً في العالم الأقل تطوراً. يركز بعضهم على قوة الحلول الصغيرة الحجم، التدريجية، المحلية، العامة (bottom up) ويبرهنون على أن بديل الخطط الكبيرة استهلك الوقت والمال دون أن يأتي بنتيجة تُذكر. ويحاول آخرون أن يثبتوا أن المشكلة كانت في الماضي الافتقار إلى الجهد المنظم والرؤية الموحدة لما يجب القيام به. ويدعون إلى استثمار جديد للموارد لانتشال الدول الأشد فقراً من براثن الفقر. من هو على صواب؟ هل تكمن الحلول في مزيج معين من الإصلاحات أو في خطة شاملة للتغيير؟ تتنافس وجهتا النظر على الفوز باهتمام المانحين وصنّاع القرار لقيادة الطريق في العقود القادمة.

الفصل العاشر

العنف السياسي

مفاهيم أساسية:

- العنف السياسي هو عنف خارج سيطرة الدولة وذو دافع سياسي.
- قد تساهم أسباب فردية وفكرية ومؤسساتية في العنف السياسي.
- الثورات هي استيلاء الشعب على الدولة للإطاحة بالحكومة والنظام.
- الإرهاب هو عنف لا حكومي ضد المدنيين، وغالباً لهدف ثوري.
- قد يكون للعنف السياسي مصدر ديني عندما يخدم الدين كقوة إيديولوجية.
- مواجهة العنف السياسي تطرح أسئلة حول سلطة الدولة وحرية الفرد.

اتسم منعطف هذا القرن بتهديد عالمي جديد. ولم يكن هذا التهديد مفاجئاً، فعلى مدى عقود، شنَّ متطرفون لا تربطهم صلات قوية هجمات في كل أرجاء العالم وقتلوا مدنيين ومسؤولين حكوميين ورؤساء دول. نبعت هذه الهجمات من شعور بالظلم محلياً، وكانت تجمعها إيديولوجية مشتركة تسعى إلى تدمير الدول والأنظمة التي نظر إليها هؤلاء المتطرفون على أنها استبدادية وفاسدة. وقد ساعدت العولمة على تسهيل نشر هذه الأفكار وأتباعها، الذين انتقلوا من دولة إلى أخرى متملصين من الاشتباه والاعتقال. وكانت الهجمات على نيويورك والعاصمة واشنطن، التي وجهت إلى الرموز الأساسية لقوة أمريكا الوطنية والعالمية، فصلاً آخر في ما غدا معركة طويلة الأمد.

وفي رد على هذه الهجمات، تساءل مواطنون كثر إلى أي مدى يجب التضحية بالحرية في سبيل الأمن القومي. فأصبح الأجانب وأولئك الذي نُظر إليهم على أنهم مشاركون محتملون في الهجمات

الفصل العاشر ـــ

أو متعاطفون مع مرتكبيها موضوع مراقبة الناس والترحيل والمساءلة القضائية أحياناً. وفرضت الحكومات في كل أرجاء العالم رقابات مماثلة، وحدّت من الحريات المدنية في الدول الديمقراطية وزادت القمع في الدول الاستبدادية. وتمثل مصدر القلق الآخر في ما إذا كانت زيادة الاندماج الاقتصادي والهجرة قد جعلت الدول أكثر عرضة لمثل هذه الهجمات.

إن الزمن الذي نتحدث عنه ليس اليوم، والخطر ليس ذلك العنف الديني. حدث ذلك قبل قرن من الزمن، وكان الخطر آنذاك هو الفوضوية والشيوعية. ففي عام 1881 قتل الفوضويون الروس القيصر ألكسندر الثاني، وفي عام 1889 إمبراطورة النمسا إليزابيث، وفي عام 1894 الرئيس الفرنسي كارنو، وفي عام 1901 الرئيس الأمريكي وليام مكينلي. وفي عام 1917، أطاحت الثورة الروسية بالنظام القيصري، وتبع ذلك قيام أنظمة ثورية لم تعمّر طويلاً في المجر وبافاريا. وفي عام 1919، تم إرسال مجموعة من القنابل في طرود بريدية إلى النخب السياسية والاقتصادية في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك بوقت قصير، كانت هناك تفجيرات في سبع مدن أمريكية، بما فيها العاصمة واشنطن، لحق بها ضرر كبير بمنزل النائب العام. وفي عام 1920، تم وضع عربة محملة بحوالي 45 كيلو غرام من المتفجرات والشظايا أمام بناء 23 وول ستريت وهو مقر مصرف "جي بي مورغان" في نيويورك وقد أدى إلى مقتل أكثر من 30 شخصاً. وكان رد الحكومة على الحملة التي عُرفت باسم "الرعب الأحمر" هو "غارات بالمر" التي تم فيها اعتقال الآلاف واحتجاز الكثيرين فترات طويلة دون توجيه تهمة إليهم أو ترحيلهم من البلاد.[1]

حددنا حتى الآن المؤسسات المختلفة التي تعرّف الدول والمجتمعات والبنى الاقتصادية ونمط النظام. ورأينا أيضاً كيف تُبنى هذه المؤسسات وتعمل في أجزاء مختلفة من العالم. وتستقر السلطة والشرعية في هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة. لكن ما الذي يحصل عندما تفلت السلطة من المؤسسات بشكل كامل أو عندما يسعى الناس إلى إسقاط هذه المؤسسات بالقوة؟

---

[1] M. J. Heale, *American Anticommunism: Battling the Enemy Within, 1830–1970* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1990.(

إن هدف هذا الفصل هو تسليط الضوء على هذا السؤال الشائك، وتقديم طرق لمقاربة العنف السياسي وتبعاته. وسنبدأ بتعريف مصطلحاتنا: ما الذي نعنيه بالعنف السياسي، وكيف يرتبط بالمؤسسات السياسية التي درسناها؟ ثم، سنعالج بعض دوافع العنف السياسي وندرس التفسيرات المختلفة (وغالباً المتضاربة) عن سبب اندلاع مثل هذا العنف. وبعد ذلك سنركز على شكلين هامين للعنف السياسي: الثورة والإرهاب. يُشكل كلٌّ منهما ظاهرة هامة تعرُّض الحكومات والأنظمة والدول للخطر. وهاتان الظاهرتان مشحونتان بالمصطلحات السياسية التي تثير استجابات عاطفية وتحليلات معقدة. وسنتطرق إلى بعض الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تعريف الثورة والإرهاب وفهمهما. كما سنحاول التعرف على مدى ارتباطهما ـ كيف يكون الإرهاب غالباً أداة لإنجاز الثورة. وحالما تغدو هذه المفاهيم والحجج في متناول أيدينا، سنضعها في سياق ما من خلال البحث في الأشكال المعاصرة للعنف السياسي الذي يحفزه الدين. وأخيراً، سننهي هذا الفصل بمناقشة للطريقة التي تمنع فيها الدول والمجتمعات العنف السياسي أو تديره، وما يعنيه ذلك بالنسبة للحرية والمساواة.

ما هو العنف السياسي؟

بدأ هذا الكتاب بالتركيز على الدولة. فهذه المؤسسة هي حجر الزاوية في عالم السياسة الحديث، والتي عرّفناها في مصطلحاتها الأساسية بأنها احتكار استخدام العنف أو القوة على رقعة جغرافية معينة. وعلى امتداد التاريخ الإنساني، شكّلت السلطة السياسية المركزية جزءاً من هذا الاحتكار الذي بواسطته تتغلب الدول على خصومها المحليين وتدافع عن نفسها ضد المخاطر الخارجية وتفرض النظام والأمن في الوطن. وقد وُصِف هذا أنه انتقالٌ من "الحرب الخاصة" إلى "الحرب العامة"، وهو ما يعني أن الأفراد فقدوا حريتهم باستخدام العنف ضد بعضهم بعضاً، وحولوا هذا الحق إلى الدولة. وهذا الحق هو مقايضة مقابل المزيد من الشعور بالأمان للجميع.

طبعاً، احتكار الدولة لاستخدام العنف لن يكون تاماً وكاملاً أبداً. فالدول الأخرى تمثل دائماً خطراً محتملاً، آخذين قدرتها الخاصة على استخدام العنف بالحسبان. وحتى على الصعيد الداخلي،

يستمر العنف بالوجود بأشكال مختلفة كالقتل العمد والسرقة المسلحة. في بلدان كثيرة، مثل هذه المشكلات، على الرغم من أنها موجودة، إلا أنه يمكن إدارتها ولا تشكل تهديداً لاستقرار وأمن البلاد أو المجتمع أو الاقتصاد. لكن هذا قد لا يكون صحيحاً في ظل ظروف معينة. فقد يتفشى العنف العام أو يصبح مدمراً إلى درجة تفقد الدولة فيها سيطرتها في تلك المنطقة. والحكومات والأنظمة وحتى الدول عرضة للهجوم، والسيادة قد تضعف أو تضيع. وقد تطرقنا إلى ذلك بالتفصيل في نقاشنا للصراع الإثني والقومي في الفصل الثالث.

وهذا النوع من العنف، الذي ندعوه **العنف السياسي**، أو العنف الخارج عن سيطرة الدولة الذي دوافعه سياسية، هو موضع تركيز هذا الفصل. لا يعني هذا أن نقول: إن الأشكال الأخرى من العنف غير هامة في ذاتها. فتفشي الجريمة، على سبيل المثال، يمكن أن يهدد الاستقرار السياسي، وقد يكون للكثير من الأشكال الأخرى للعنف المحلي جذور سياسية. كما أن الحرب فعل عنفي وسياسي بوضوح. لكن في حالة العنف السياسي، نتحدث عن ظاهرة تجري خارج إطار سيادة الدولة، ليست حرباً ولا جريمة، وتسعى إلى تحقيق بعض الأهداف السياسية باستخدام القوة. وهذه التعريفات هي دائماً واضحة نظرياً أكثر منها على أرض الواقع طبعاً. فالحدود الفاصلة بين المحلي والدولي، وبين الحرب والجريمة وعالم السياسة هي غالباً غير واضحة.

لماذا العنف السياسي؟

رغم أن هناك بعض التحديات التي ينطوي عليها تعريف العنف السياسي، إلا أن المسألة الأكثر إثارة للجدل هي لماذا يندلع العنف السياسي. ما الذي يدفع المواطنين إلى رفع السلاح في وجه الدولة أو مواطنيها في سبيل تحقيق هدف سياسي معين؟ إن الأسباب التي يقدمها الباحثون لذلك متنوعة وقد تغيرت مع مرور الزمن، لكن يمكننا أن نجمعها في ثلاث فئات رئيسة: مؤسساتية، فكرية (مبنية على أفكار) وفردية. تتداخل هذه التفسيرات الثلاثة معاً إلى درجة ما. فثمة عدم وضوح دائماً في أين ينتهي أحدها ويبدأ الآخر. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تكون هذه التفسيرات مثيرة للجدل أو النزاع حيث يميل بعض الباحثين أو صناع السياسة إلى تفضيل تفسير معين على البقية. سنعالج كلاً من هذه التفسيرات قبل أن ندرس الكيفية التي تستخدم فيها هذه التفسيرات بشكل أكثر دقة في دراسة

الثورة والإرهاب. وفي كل من هذه الحالات، سيكون هناك نقاش أساسي للعقلانية. ما هو الحافز لاستخدام العنف؟ ما الذي يدفع إلى العنف السياسي، وما هي الغاية منه؟

التفسيرات المؤسساتية

بما أننا ناقشنا *المؤسسات* بالتفصيل، فإن ما نعنيه بهذا المصطلح يجب أن يكون قد أصبح واضحاً. إننا نشير إلى تلك المنظمات أو أنماط الحراك القائمة بذاتها والقيِّمة لذاتها. تعرف المؤسسات النشاط الإنساني وتشكله، وتجادل التفسيرات المؤسساتية بأن طبيعتها الخاصة أو تركيبها جوهري بالنسبة للعنف السياسي. وقد يكون التركيز على المؤسسات السياسية، مثل الدول أو الأنظمة، أو المؤسسات الاقتصادية، مثل الرأسمالية، أو المؤسسات المجتمعية، مثل الثقافة أو الدين. وعلاوة على ذلك، قد يستند هذا التفسير إلى حجة تقييدية أو تمكينية. فيمكن أن تتضمن المؤسسات قيماً أو مبادئ محددة تشجع بشكل مباشر أو غير مباشر هذا العنف، أو أن مؤسسات معينة تقيد الحراك الإنساني وبالتالي تحرّض على العنف السياسي. مثلاً، في الفصل المتعلق بالمؤسسات الديمقراطية، تطرقنا إلى أنواع من البنى التنفيذية والأنظمة الانتخابية، وفي كلتا الحالتين، تمت البرهنة على أن الأنماط التي تقلل فرص تقاسم السلطة ـ الأشكال التي يأخذ فيها الفائز كل المقاعد، مثل الرئاسات ـ تزيد احتمالات التهميش والصراع. وفي ظل هذه الظروف، قد يكون العنف السياسي رد فعلٍ منطقياً عندما يكون الباب موصداً أمام الأشكال الأخرى من المشاركة. يمكن أن يُنظر إلى التفسيرات المؤسساتية على أنها سعي لمعرفة "المصدر الجوهري" للعنف، الشرط الضروري لحدوث هذه الأفعال، وتفترض أن التغييرات في البنية المؤسساتية ستلغي الدافع إلى هذا العنف.

التفسيرات الفكرية

إذا كانت التفسيرات المؤسساتية تركز على أثر المؤسسات الثابتة وأنماط الحراك في تعزيز العنف السياسي، فإن التفسيرات الفكرية تركز أكثر على الأساس المنطقي وراء ذلك العنف. ببساطة، نعني **بالفكري** أن للأمر علاقة بالأفكار. قد تكون الأفكار ذات مؤسسات ـ مفاهيم راسخة في مؤسسة معينة مثل تنظيم سياسي أو دين ما ـ لكنها كما هي غالباً لا تكون ذات مؤسسات، ودون أن يكون لها قاعدة تنظيمية حقيقية. والحجة هنا هي أن الأفكار تلعب دوراً هاماً في العنف السياسي في الطريقة

التي تضع فيها رؤية للعالم وتشخّص منظومة من المشكلات وتقدم حلاً وتصف الوسائل لإنجاز ذلك. إن أياً من هذه العوامل أو جميعها يمكن أن ترتبط بتبرير العنف. فعلى سبيل المثال، ركز الباحثون في مجال الإرهاب الانتحاري على الطرق التي تتبعها المجموعات من ناحية استخدام أفكار معينة، مثل التضحية بالنفس أو المجد، لتحفيز الأفراد وجعلهم يرتبطون بقضية أكبر. قد تعتمد هذه الأفكار على معتقدات دينية، كما هو الحال بالنسبة للأصوليين الإسلاميين الذين يستخدمون العنف والمرتبطين بالقاعدة. وقد تعتمد على أفكار علمانية مثل القومية، كما هو الحال بالنسبة لنمور التاميل في سريلانكا الذين استخدموا عدداً كبيراً من المهاجمين الانتحاريين في سعيهم إلى استقلالهم الوطني.

تعيدنا هذه العوامل الفكرية إلى نقاشنا حول المواقف السياسية في الفصل الثالث. وكما أشرناهناك، من المرجح أن يترافق العنف السياسي مع المواقف المتطرفة أو الرجعية ما دام كل من هذين الموقفين ينظر إلى النظام المؤسساتي القائم على أنه مفلس وغير قابل للإصلاح. يُذكرنا هذا بأنه ليس محتوى الأفكار وحده هو المهم، بل مكان هذه الأفكار المرتبط بالوضع المحلي السياسي الراهن أيضاً. فالأفكار التي يُنظر إليها على أنها محافظة في سياق معين، قد تصبح مصدراً للتطرف، وبالتالي للعنف في مكان آخر.

التفسيرات الفردية

أخيراً، تركز التفسيرات الفردية على أولئك الذين يحملون لواء العنف بالذات. تركز الدراسات في هذا المجال على الدوافع الشخصية التي تسمح للناس بالتفكير باستخدام العنف من أجل أهداف سياسية والقيام بذلك بالفعل. عادة ما يتّبع الباحثون، الذين يدرسون التفسيرات الفردية للعنف السياسي، طريقاً من اثنين. يركز الأول على العوامل والظروف النفسية التي تقود الأفراد نحو العنف. وقد تكون مثل هذه العوامل نتاج تجربة فردية أو شكلتها الظروف العامة في المجتمع، مثل مستوى المعيشة والتنمية البشرية والأدوار الجنسية. تميل مثل هذه المقاربة إلى التركيز على الكيفية التي يمكن أن تدفع الناس إلى العنف كتعبير عن اليأس أو الحرية أو التضامن الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، يُركز بعض الباحثين في مجال العنف الديني على الدور الذي يلعبه الإذلال كقوة محفزة إلى العنف، وهو ذلك الشعور بأن المجتمع يهمش معتقدات المرء ويشوهها. ينظر الثوريون أو الإرهابيون، من وجهة النظر هذه، إلى العنف باعتباره طريقة لاستعادة المعنى إلى حياتهم، وربما

يكونون في طرق كثيرة غير معنيين بها إذا كانوا ينجزون أهدافهم فعلياً.[1] لكن هناك مقاربة أخرى ترفض وجهة النظر هذه وتنظر إلى العنف السياسي على أنه فعل عقلاني يقوم به أولئك الذين يؤمنون بأنه أداة سياسية فعالة. فالاستراتيجية، وليس اليأس، يقود أفعالهم. إن العنف السياسي من وجهة النظر هذه ليس تعبيراً عن انحراف بل استراتيجية يستخدمها أولئك الذين يدركون تكلفتها ومزاياها المحتملة ببراعة.[2]

إن عنصر المقارنة الهام بين هذه التفسيرات الثلاثة هو كيفية مقاربتها للإرادة الحرة ـ أي إلى أي مدى يمكن أن يكون الناس هم اللاعبون الأساسيون في العنف السياسي؟ غالباً ما تكون التفسيرات المؤسساتية حتمية جداً، فتنظر إلى الناس باعتبارهم مشكلين وموجهين ببنى أكبر لا سبيل إلى السيطرة عليها. فلجوء الفرد إلى العنف هو ببساطة الخطوة الأخيرة في عملية أكبر كثيراً. في المقابل، تضع التفسيرات الفردية تركيزها على الناس فهم المتسببون الرئيسون بالعنف لأنهم اختاروا ذلك. أما التفسيرات الفكرية، فتتخذ موقعاً بين التفسيرين السابقين. فالأفكار تتأثر بالمؤسسات، لكن يتبناها أيضاً الأفراد ويصوغونها لتبرير العنف السياسي.

ويهتم العنصر الثاني في المقارنة بالتفسيرات الشاملة مقابل التفسيرات الخاصة. حيث تميل التفسيرات المؤسساتية لتكون أكثر خصوصية وتركز على المزيج الفريد من المؤسسات والدور الذي تلعبه في حالة معينة والذي لا يمكن تعميمه بسهولة على حالات أخرى. بينما تركز التفسيرات الفردية على العوامل الشخصية والنفسية التي يشترك بها كل البشر والتي قد تؤدي إلى العنف. أما التفسيرات الفكرية، فتتخذ مجدداً موقعاً متوسطاً، فتعمم أهمية الأفكار، بينما تشير إلى الدروس المختلفة جداً التي تفصح عنها الأفكار المختلفة.

ما هو التفسير الأكثر إقناعاً: المؤسساتي أم الفكري أم الفردي؟ غالباً ما يتم النظر إلى هذه التفسيرات على أنها متنافسة ما بينها، لكنها قد تعمل في الحقيقة بشكل مترابط. توفر العوامل

---

[1] Max Abrams, "What Terrorists Really Want," *International Security,* 32, no. 4)Spring 2008), pp. 78–105.
[2] Robert Pape, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism* (New York: Random House, 2005.(

المؤسساتية سياقاً قد تظهر فيه شروط مسبقة ومشكلات ونزاعات. وتساعد العوامل الفكرية على وصف وتعريف هذه المشكلات وتحدد الجهة التي يقع عليها اللوم وتقدم حلولاً من خلال المطالبة بتغيير الوضع الراهن. بدورها، تؤثر وتُشكَّل من خلال الأفراد والمجموعات التي قد تكون ميالة في الأساس للعنف. ففي حالة مجموعة استقلال الباسك إيتا في أسبانيا، تتضمن العوامل المؤسساتية حقبة طويلة من القمع في ظل حكم استبدادي وآثاره على المنطقة؛ وتتضمن العوامل الفكرية إيماناً بين أعضاء إيتا ومؤيديها بأن شعب الباسك يواجه إبادة ثقافية على يد الاسبانيين؛ وتتضمن العوامل الفردية دور الكثير من الباسكيين الشباب ودوافعهم للقيام بـ"النضال المديني" في سعيهم لإقامة دولة باسكية مستقلة ثورية. يساعد هذا النموذج على توضيح الترابط بين هذه العوامل الثلاثة والسبب الذي يجعل العنف السياسي أمراً لا يمكن توقعه نسبياً وقد ظهر في ظروف مختلفة. سندرس هذه التفسيرات المختلفة لاحقاً عندما ندرس بشكل محدد مسألتي الثورة والإرهاب.

تحت الضوء

تفسيرات العنف السياسي

التفسير	الحجج والبراهين	المثال
مؤسساتي	المؤسسات القائمة قد تشجع العنف أو تقيد العمل الإنساني الأمر الذي يؤدي الى رد فعل عنيف	النظام الرئاسي
فكري	يمكن للأفكار أن تبرر أو تشجع استخدام العنف	بعض أشكال الأصولية الدينية، والنزعة القومية
فردي	عوامل نفسية أو استراتيجية قد تدفع الناس الى ممارسة العنف.	الإذلال

أشكال العنف السياسي

تحدثنا حتى الآن عن العنف السياسي مستخدمين مصطلحات عامة وعرّفناه بأنه عنف يتم خارج سيطرة الدولة ويكون دافعه سياسياً. وحتى في هذا التعريف، قد يتجلى العنف السياسي بأشكال مختلفة، منها الاغتيالات وأعمال الشغب والعصيان والانقلابات العسكرية والحرب الأهلية والصراع الإثني، لن نسمي إلا القليل منها. سنركز على شكلين من العنف السياسي: الثورة والإرهاب. دراسة الثورة مهمة بسبب آثارها العميقة. وقد أتت بتغييرات شاملة في عالم السياسة المعاصر، فأسقطت المؤسسات القديمة وأدت إلى تغيير جذري في العلاقات الداخلية والدولية. أما الإرهاب، فعلى الرغم من أنه أقل اكتساحاً، إلا أنه يسترعي انتباهنا كونه يمثل تحدياً مماثلاً للمؤسسات السياسية المعاصرة التي زاد تأثيرها في السياسات الداخلية والدولية إلى درجة كبيرة في السنوات الأخيرة. كلاهما قوتان تسعيان إلى تغيير جذري. لكن في طرق كثيرة، كل من الثورة والإرهاب نقيض للآخر. تستحضر الثورة صورة انتفاضة عفوية للجماهير التي تنزل إلى الشارع وتستولي على الدولة وتطيح بالنظام القديم. في المقابل، الإرهاب أكثر سرية وخفاءً، وهو فعل تآمري تقوم به مجموعة صغيرة. لكن هناك نقاط تشابه في مصادرهما وأهدافهما. فيما نحلل ونقارن ديناميات الثورة والإرهاب، سنتطرق إلى بعض هذه العناصر ونبين كيف يمكن أن يرتبط هذان الشكلان المتباينان للعنف السياسي.

الثورة

لمصطلح *الثورة* دلالات كثيرة. فرغم أننا نتحدث عن الثورة باعتبارها أحد أشكال العنف السياسي، إلا أن الكلمة تستخدم بشكل غير دقيق. غالباً ما يوصف كل نوع من التغيير يكون جوهرياً أنه ثوري، سواء كان التغيير سياسياً أو موضة في عالم الأزياء. ونتيجة لذلك، عادة ما يكون لمصطلح ثورة دلالات إيجابية، يشير أحدها إلى التقدم. يتحدث الناس عن التغيير الجوهري باعتباره أمراً إيجابياً. أما "الثورة المضادة" فيُنظر إليها على أنها محاولة لتحريك عقارب الساعة إلى الوراء نحو عصور أكثر ظلاماً. يجب ألا يكون هذا مفاجئاً، فعبر معظم أرجاء العالم، كان التغيير السياسي الهام

نتيجة للثورة، وفي هذه الدول، غالباً ما ترتبط الثورة بالاستقلال والسيادة والتنمية. ولهذا يمكن القول إن مصطلح ثورة حافلٌ بالمعاني، وإن يكن بدلالات إيجابية.

ولغايات بحثنا سنتحدث عن الثورة في هذا الفصل بطريقة أكثر تحديداً. يمكن تعريف **الثورة** بأنها استيلاء الشعب على الدولة من أجل الإطاحة بالحكومة والنظام القائم. وثمة عوامل عديدة تعمل هنا. أولاً، تنطوي الثورات على نوع من المشاركة العامة. ولنكن أكثر دقة، يوجد عادة زعماء ومنظمون ومحرضون على الثورة يلعبون دوراً أساسياً. لكن بعكس الانقلاب، حيث تقوم النخب بالإطاحة بالحكومة، يلعب الشعب في الثورات دوراً هاماً في الاستيلاء على السلطة. روسيا مثال مثير للاهتمام على ذلك. بينما نتحدث عادة عن انتصار الشيوعية عام 1917 باعتباره ثورة، يعتبره بعض الباحثين انقلاباً، مع لينين وحفنة من أتباعه يستولون على الدولة أكثر منه فعل جماهير تطيح بالحكومة. ثانياً، تستولي الثورات على الدولة. يميز هذا الثورة من أعمال عنف أخرى مثل الصراع الإثني، حيث يمكن للمجموعات أن تفوز بسيطرة محلية أو حتى تسعى للاستقلال، لكنها لا تقوم أو لا تستطيع أن تحتل الدولة كلها. أخيراً، هدف الثورة ليس الإطاحة بأولئك الذين في السلطة، بل إزالة النظام ذاته برمته. فالاحتجاجات والانتفاضات للضغط على زعيم لترك منصبه ليست أفعالاً ثورية بالضرورة. والثورات تسعى أساساً إلى إعادة بناء مؤسسات عالم السياسة وغالباً ما تشمل أيضاً المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية أيضاً. ونتيجة لذلك، يتحدث بعض الباحثين أحياناً عن "ثورات اجتماعية" للإشارة إلى أنهم يقصدون أحداثاً أعادت تشكيل المجتمع بشكل كامل.

هل يجب أن تكون الثورات عنيفة؟ هذا سؤال مخادع. مع أخذ أهداف التغيير الجذري للثورة بالحسبان، غالباً ما يكون تجنب العنف صعباً. فالحكومات ستقاوم الإطاحة بها، وهذا الصراع يؤدي غالباً إلى تشظية احتكار استخدام العنف، مع أجزاء من الدولة (مثل عناصر من الجيش) غالباً تقف إلى جانب الثوريين. قد تكون التبعات الفورية للثورات دموية للغاية، عندما يُقتل الخاسرون أو يقومون بثورة مضادة ضد النظام الجديد.

لكن الثورات ليست كلها عنيفة. فقد انهارت الأنظمة الشيوعية عام 1989 في أوروبا الشرقية

في مواجهة ضغوط الشعب، التي أطاحت بمؤسسات كان كثيرون يعتبرون أنها ثابتة لا تتزحزح. وفي معظم الحالات كان العنف محدوداً. وكانت رومانيا الدولة الوحيدة التي شهدت صراعاً عنيفاً بين النظام الشيوعي والثوريين، وهو ما أدى إلى مقتل الكثير. وبسبب هذا الغياب للعنف، يُعارض كثير من الباحثين تسمية انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية أنها حدثٌ ثوريٌ، ويفضّلون الحديث عن هذه التغييرات باعتبارها عمليات تحوّل سياسية. لكن في طرق كثيرة، حققت هذه الأحداث تعريفنا للثورة. وجنوب أفريقيا، أيضاً، حالة شهدنا فيها تغييراً في النظام من الفصل العنصري إلى ديمقراطية متعددة الأعراق، لكن هذه العملية التي قادتها النخبة، غير العنيفة إلى حدٍّ كبير، والتي تم التفاوض بشأنها ببطء، تجعل معظم الباحثين غير مرتاحين لوصفها ثورة.

ما الذي يسبب الثورة؟ لا يوجد اتفاق على هذا السؤال، وتغير الإجماع مع مرور الزمن، مع باحثين يصنفون دراسات الثورة إلى ثلاثة أطوار. مال الباحثون في الطور الأول، الذي سبق الحرب العالمية الثانية، إلى وصف الثورة بدلاً من شرحها. وعندما تم شرح الأسباب، غالباً ما كانت تفسيرات ذلك غير منهجية وتلقي اللوم على سياسات الحكومة السيئة أو الزعماء السيئين. ومع الثورة السلوكية في الخمسينيات والستينيات (راجع الفصل 1)، سعى علماء الاجتماع إلى تفسيرات أكثر تعميماً. أخذت هذه الجهود البحثية أشكالاً مختلفة وركزت على مجالات متنوعة، لكنها اشتركت في نظرتها إلى أن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجذري أو العوامل المفاجئة مثل التحديث هي أساسية في إشعال فتيل الأحداث الثورية. وتميل هذه الآراء إلى التركيز على دور الأفراد كثوريين محتملين وتسعى إلى فهم دوافعهم.

فعلى سبيل المثال، كانت إحدى الحجج الرئيسة التي تمخض عنها هذا العمل مقاربة نفسية يُطلق عليها اسم **نموذج الحرمان النسبي**. ووفقاً لهذا، تمثل الثورات فجوة بين الظروف الواقعية وتوقعات المجتمع أكثر منها نتيجة لظروف معينة. فقد يدفع تحسُّن الظروف الاقتصادية والسياسية أيضاً باتجاه الثورة في حال أدى هذا التغيير، مثلاً، إلى زيادة مطالب العامة، التي تتم تلبيتها في نهاية الأمر، وهو ما يزيد السخط. ويُشار في بعض الأحيان إلى أن الثورة الإيرانية عام 1979 مثال على نموذج الحرمان

النسبي. فقد شهدت إيران تحديثاً سريعاً في العقود التي سبقت الثورة، ولم يؤدِّ هذا سوى إلى زيادة الآمال بمزيد من الحرية والمساواة بين المواطنين من الشباب. هذا هو ما يُقصد بالحرمان النسبي: فهو لا يمثّل الظروف المطلقة التي تؤثر في الثورة، بل الكيفية التي ينظر من خلالها المجتمع إلى هذه الظروف.

وبحلول السبعينيات، بدأت هذه الدراسات حول الثورة تفقد زخمها. فقد برهن النقاد على أن نظريات الثورة المبنية على حصول تغيير مفاجئ لم تفسّر السبب الذي جعل بعض الدول تجتاز تغييراً جذرياً دون ثورة (كما في اليابان في أوائل القرن العشرين)، أو لم تحدد مستويات التغيير الكافية لإطلاق شرارة الثورة. وفي حالة الحرمان النسبي بالذات، لا يوجد دليل كبير على أن ثورات الماضي سبقتها آمال أو استياء شعبي متعاظم. وعلى نحوٍ مماثل، كان هناك الكثير من الحالات التي ارتفعت فيها الآمال والسخط، لكن لم ينتج عن ذلك قيام ثورة. وقد أخذت الدراسات الجديدة مقاربة مؤسساتية، وابتعدت عن التركيز على ردود فعل الشعب وركّزت بدلاً من ذلك على هدف الثورة: الدولة.

الباحثة الأكثر تأثيراً في هذا المجال هي ثيدا سكوكبول Theda Skocpol وكتابها الأساسي *الدول والثورات الاجتماعية*. ركزت سكوكبول في كتابها على فرنسا والصين وروسيا، وحاولت أن تثبت بأن الثورات الاجتماعية تتطلب منظومة خاصة من الظروف. الظرف الأول هو وجود منافسة بين دول ندّة عندما تتنافس سلطة عسكرية واقتصادية في النظام العالمي عبر أشياء مثل التجارة والحرب. إن مثل هذه المنافسة مكلفة وغالباً ما تُظهر نقاط ضعف هذه الدول التي لا يمكن لها مجاراة منافسيها. ثانياً، نتيجة لهذه المنافسة، غالباً ما تسعى الدول الأضعف إلى الإصلاح لزيادة استقلاليتها وإمكانياتها أملاً في تغيير المؤسسات الداخلية لتعزز سلطتها دولياً. قد يتضمن هذا تمركزاً أكبر للدولة وتغييرات في مجالات الزراعة والصناعة والتعليم والضرائب. لكن هذه التغييرات قد تهدد الوضع القائم وتقوّض السلطة التي تملكها النخبة المتجذرة في المجتمع وهو ما يزرع بذور الخلاف بين الشعب ويخلق مقاومة نتيجة لذلك. والنتيجة هي استياء وشلل سياسي وخلق فرصة ملائمة

للثورة. ومن وجهة النظر هذه، ليس التغيير بحدّ ذاته هو الأمر الأساسي لاندلاع الثورة، بل سلطة وأفعالها الدولة. أما اللاعبون الآخرون فدورهم أصغر نسبياً.

أصبحت المقاربة المؤسساتية للثورة وجهة النظر المهيمنة خلال الثمانينيات، وهو ما أتى بشكل متزامن مع اهتمام أكبر بالمؤسسات وسلطة الدولة. لكن المقاربات المؤسساتية بحدّ ذاتها أصبحت عرضة للتساؤلات والنقد. فقد حاول بعضهم أن يثبت بأن التركيز المفرط على المؤسسات تجاهل الدور الذي تلعبه القيادات أو الأفكار في المساعدة على تحفيز وتوجيه الفعل الثوري. وإذا بدا أن المقاربات السابقة لم تنطبق على الحالات السابقة في التاريخ، كان دحض المقاربات المؤسساتية صعباً، لاسيما التأكيد على أنه في حال اندلاع ثورة ما، فلا بدّ من أن الدولة كانت ضعيفة وتحت ضغط دولي.

تحت الضوء

تغيير أفكار الثورة

المرحلة	المقاربة	الانتقادات
الأولى: قبل الحرب العالمية الثانية	دراسات الأحداث الثورية.	غير منهجية ووصفية.
الثانية: بعد الحرب العالمية الثانية، الثورة السلوكية	دراسات التغيير المتقطع مثل التحديث، كفعل ثوري واضح.	ليس واضحاً سبب أن التغيير أو تفاقم عدم الرضا يقود الى الثورة في بعض الحالات وليس في حالات أخرى
الثالثة: بعد عام 1970 وحتى الآن	دراسات لقوة الدولة المحلية والدولية باعتبارها توفر الفرصة الملائمة للثورة	تركز كثيراً على المؤسسات، تؤدي الى تجاهل الأفكار والقوى الفردية

تم التأكيد على هذه الهموم من خلال الثورات التي اندلعت في أوروبا الشرقية عام 1989. لا يوجد شك في أن التغييرات في النظام العالمي، لاسيما الحرب الباردة وتفكيك قبضة الاتحاد السوفييتي عن أوروبا الشرقية، قد أدى إلى صراع وشلل داخل هذه الدول. لكن، في الوقت نفسه، حشد قادة الثورة المتأثرين بقوة بأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان والاحتجاج السلمي الحراك العام الذي شكله هؤلاء القادة. بالإضافة إلى ذلك، بدا أن الاحتجاجات الشعبية تأثرت بحسابات استراتيجية: غيّرت معارضة الشعب الناجحة في دولة ما حسابات اللاعبين في مناطق أخرى، وهو ما زاد قدرتها على الحشد ورفع مطالبها. اعتماداً على هذه الأحداث، عاد بعض الباحثين إلى مقاربات أكثر فردية وفكرية. فإذا كانت أفعال الدولة مهمة، وهكذا هي دوافع قادة المعارضة والشعب ككل، ووجهات نظرهم فيما يتعلق بالتغيير السياسي وقدرتهم على القيام بالتغيير، قد يكون لتغييرات صغيرة في الأفكار والمفاهيم تأثيرٌ قوي يدفع الناس للخروج للشارع عندما لا يكون أحد يتوقع ذلك قبل يومٍ واحدٍ فقط ـ بمن فيهم الثوريون أنفسهم.[1]

تأثير الثورة هام مثل سببها. فإن تمكنت الثورة من الإطاحة بالنظام القديم وتأسيس آخر جديد، فقد يكون تأثير ذلك عميقاً جداً، لكن قد يحمل معه استمراراً مفاجئاً لبعض مظاهر الماضي. التأثير الكبير الأول هو أن الأنظمة الثورية غالباً ما تمأسس أشكالاً جديدة لعالم السياسية وتغير النظام القائم. وتُساعد الثورات على تمهيد الطريق أمام أفكار وإيديولوجيات جديدة: ظلّت الجمهورية والعلمانية والديمقراطية والليبرالية والشيوعية والإسلامية جميعها أفكاراً هامشية إلى أن ساعدت الثورات على جعلها في محور الحياة السياسية. وساعدت الثورات أيضاً على تدمير الأنظمة الراسخة وتشريع أخرى وتقديم بدائل جذرية. و كانت الثورات مسؤولة عن تغييرات اقتصادية ومجتمعية جذرية، مثل نهاية الإقطاعية وتطوير الرأسمالية. وهذا السبب يجعلنا ننظر إلى الثورات باعتبارها أحداثاً إيجابية: فمنذ ظهورها الأول، كان يُنظر إلى آثارها على أنها تقدمية. وإذا ما تم غالباً التقليل من

[1] Timur Kuran, "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics,* 44, no. 1 (October 1991), pp. 7–48.

شأن العوامل الفكرية باعتبارها مصدراً للثورة، فالأمر المؤكد هو أن هذه العوامل محورية في المأسسة الناجحة للأنظمة الثورية.

ومع أن الثورات قد تكون وسائل للتقدم، إلا أنه من المهم الإشارة إلى ما تفشل في إنجازه. فعلى الرغم من أن المطالب بمزيد من الحرية أو المساواة من معالم الثورة، إلا أن النتيجة غالباً ما تكون العكس. فالزعماء الثوريون الذي أدانوا الدولة سابقاً، سرعان ما أصبحوا ينظرون إليها أنها أداة ضرورية لتعزيز انتصارهم، وغالباً ما يعملون على تمركز السلطة أكثر مما كان سائداً سابقاً. وليس بالضرورة أن يكون تمركز السلطة سيئاً إن كان يُسهّل خلق دولة حديثة تملك المستوى المطلوب من الاستقلالية والإمكانيات. فالثورات غالباً ما تكون أساس قيام دولة حديثة. لكن الزعماء الثوريين قد يسعون إلى مستوى أكبر من سلطة الدول ويرفضون الديمقراطية باعتبار أنها لا تتفق مع الأهداف الشاملة للثورة. فكوبا والصين وروسيا وفرنسا وإيران حالات انتهت فيها مطالب الشعب بمزيد من الحقوق إلى قيام دكتاتوريات أخرى مع أصداء غير حميدة من النظام الاستبدادي السابق. وتشكل المكسيك مثالاً جيداً على ذلك. فقد أطاحت ثورة عام 1910 بالدكتاتورية الفاسدة التي كانت قائمة، لكن سرعان ما تم استبدالها بنظام حزب واحد، هو نفسه فاسد ودكتاتوري ، حافظ على السلطة حتى عام 2000.

التأثير الثاني هو أن ثمن التغيير الثوري غالباً ما يكون باهظاً جداً. وغالباً ما تكون الثورات مدمرة ودموية. فالأحداث التي تأتي بالثوريين إلى السلطة قد لا تؤدي إلى إزهاق الكثير من الأرواح، لكن عقب الثورة مباشرة، غالباً ما يستخدم الزعماء الثوريون وخصومهم العنف في صراعهم على النظام الجديد. فقد أدت الثورة المكسيكية إلى مقتل مليون ونصف شخص؛ وربما أدت الثورة الروسية والحرب الأهلية التي تبعتها إلى مقتل أكثر من خمسة ملايين شخص. وقد يتحول هذا العنف إلى غاية بحدّ ذاته، كما كان الأمر خلال "عهد الإرهاب" في فرنسا بعد عام 1789. وقد يقع الأعداء والمناصرون والمتفرّجون ضحايا استخدام غير مقيّد للعنف. وبالإضافة إلى ذلك، تمت ملاحظة أن الدول الثورية تكون أكثر ميلاً إلى الانخراط في حرب مع دول أخرى، سواء كان ذلك

لتعزيز إيديولوجيتها الثورية أو لشعور دول أخرى أنها مهددة و/ أو ترى أن فرصة الهجوم ملائمة في فترة الاضطراب.[1] يمكن الإشارة في هذا السياق إلى الحرب الطويلة الأمد بين إيران والعراق (بين عامي 1980 و1988)، فجزء من السبب الذي دفع العراق للهجوم على إيران يعود لكون الأولى كانت تأمل بأن تستفيد من اضطرابات إيران الداخلية، كما يمكن عزو طول مدة الحرب نفسها إلى أمل إيران باستخدام الحرب نقطة انطلاق لتصدير ثورتها. ومع أخذ تشظي سلطة الدول وفقدان احتكار استخدام القوة المرتبط بالثورة في الحسبان، لن يكون مفاجئاً اندلاع المزيد من العنف.

المؤسسات
في الواقع

الشهر الحادي عشر في تقويم الثورة الفرنسية: بناء مؤسسات الثورة

أكدت مناقشاتنا للثورات على الدرجة التي تدفع فيها الرغبة هذه الأحداث للتخلص من المؤسسات القديمة وإنشاء نظام جديد غالباً طوباوي. يطلق الغثيان لطاقات كبيرة إبداعية وتدميرية أيضاً من خلال ثورات في السعي من أجل التغيير الجذري. وعلى الرغم من هذا، تستنزف الحماسة الثورية ذاتها حتماً، بينما يتفاقم عدم رضا الناس من الاضطراب المتواصل وعدم الأمان وعودة ظهور المشكلات العادية وعالم السياسة. وعلى نحو محتوم، يوضح تقويم الثورة الفرنسية بدأ ثرميدور، أو فترة النزعة المحافظة وفقدان المثالية والحماسة الثورية. تشير هذه الكلمة إلى الشهر الحادي عشر في روزنامة الثورة الفرنسية، عندما وصل العهد الفرنسي للإرهاب إلى نهايته في عام 1794، وجاء إلى السلطة نظام أكثر محافظة. عبر كل الثورات يجد المرء هذا التوتر بين هؤلاء الذين يسعون إلى إبقاء روح الثورة حية، مهما كانت الكلفة، وهؤلاء الذين يفضلون ترسيخ الثورة من خلال المؤسسات الجديدة والقديمة. يتهم الأول بالحماسة ويتهم الثاني بخيانة الثورة. وغالباً ما تدمر الثورات نفسها بسبب هذا التوتر. على سبيل المثال، في الصين في ستينيات القرن الماضي، أطلق ماوتسي تونغ الثورة الثقافية ضد الحزب الشيوعي نفسه، الذي رأى أنه فقد رؤيته لأهدافه الثورية الأصلية. يمكن رؤية نزاعات مماثلة في السنوات الأولى للثورتين الروسية والمكسيكية، وتستمر هذه المعارك في التأثير بشكل عميق في عالم السياسة الإيرانية الراهنة. والنتيجة النهائية يمكن أن تكون إحساساً عميقاً بالإحباط واللامبالاة والسخرية بين السكان الذين يشعرون بأن رجال الثورة قد خانوهم. ويمكن أن يلعب هذا لمصلحة القادة الاستبداديين، الذين يعتمدون على هذه اللامبالاة طريقة للحفاظ على السيطرة. الثورات بطبيعتها ذاتها تسعى إلى الهروب من الثقل الضاغط للمؤسسات القائمة لكنها في النهاية تجد أنها غير قادرة على الهروب منها، عندما تغدو نزعتهم الراديكالية هي الوضع القائم المحافظ الجديد.

———

[1] Stephen M. Walt, *Revolution and War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.(

الإرهاب

كلمة *إرهاب*، مثل كلمة ثورة، غنية بالمعاني ويتم استخدامها بشكل غير دقيق. لكن هذه الصعوبات المرتبطة بالمفهوم تنبع من قضايا معاكسة تماماً لتلك المحيطة بالثورة. ففي حين تنبع ضبابية مفهوم الثورة جزئياً من دلالتها الإيجابية المتأصلة فيها (التي تجعل الناس يربطون المفهوم بالكثير من الأمور)، كلمة إرهاب مشوهة إلى حدّ كبير، إنه مصطلح لا يوجد استعداد عند أحد لتبنيه. وكنتيجة، أصبح يتم خلط مصطلح الإرهاب مع غيره، معظمها مضللة، بينما يستخدمه آخرون بشكل غير دقيق للإشارة إلى أي نوع من سياسة أو سلطة سياسية يعارضونها. وقد دفع هذا بعضهم إلى استخلاص أنه يستحيل فعلياً تعريف الإرهاب بناءً على المفهوم القديم القائل "الإرهابي في نظر شخص ما، هو المقاتل من أجل الحرية بالنسبة لشخص آخر." مثل هذه الخلاصة تأتي معاكسة للغاية الحقيقية لعلم السياسة التي تتمثل بتعريف مصطلحاتنا بطريقة موضوعية. ولهذا علينا السعي لوضع تعريف دقيق قدر الإمكان واستخدامه للتمييز بين الإرهاب وأشكال أخرى من العنف السياسي التي يمكن أن يشوَّش بها. والأمر الذي يجب أن نشير إليه، بالتأكيد، هو أن الإرهاب أودى بحياة عدد أقل بكثير من الأشخاص مقارنة بالثورة، وذلك على الرغم من الزيادة الأخيرة في عدد ضحايا الإرهاب (الشكل 10.1 والجدول 10.1). وما يثير اهتمامنا الرئيسي ليس مدى العنف، بل الجهة التي يتم استخدامه ضدها.

الشكل 10.1

الوفيات بسبب الإرهاب في العالم أجمع، 1998 - 2007.

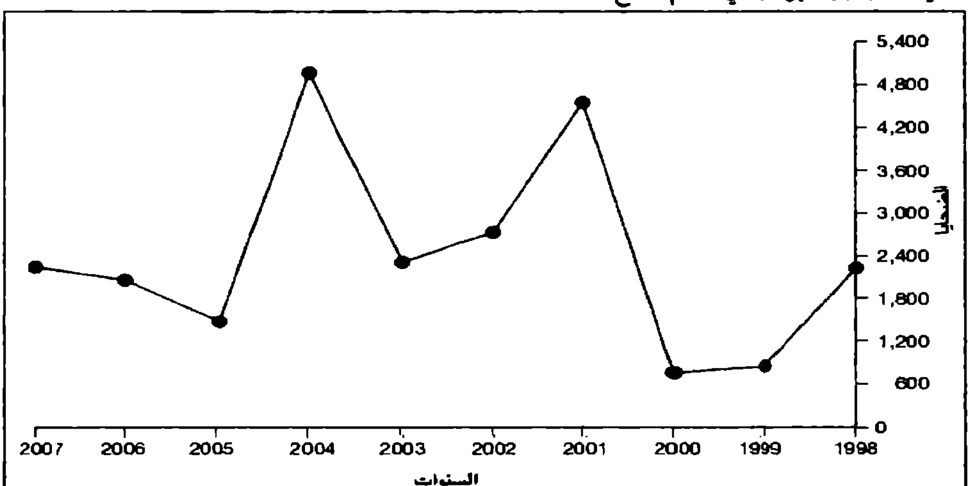

المصدر: المعهد الوطني التذكاري لمنع الارهاب، مركز مكافحة الارهاب الوطني

يمكن تعريف الإرهاب بأنه العنف الذي تستخدمه عناصر ليست جزءاً من الدولة ضد المدنيين لتحقيق هدف سياسي. وكما هو الحال في الثورة، فإن هناك عناصر عديدة تأخذ دورها في هذا التعريف، ويجب أن نتوقف قليلاً لنشرح كلاً منها. أولاً، هناك السؤال المتعلق بالعناصر التي هي ليست جزءاً من الدولة. لماذا لا يتم تطبيق المصطلح على الدول أيضاً؟ ألا تقوم الدول أيضاً بإرهاب الناس؟ هذا صحيح فعلاً، وكما سنرى لاحقاً، فإن مفهوم الإرهاب بحدّ ذاته أشار أول الأمر إلى أفعال تقوم بها الدولة وليس إلى عناصر خارجها. ومع مرور الزمن، ارتبط المصطلح بالعناصر التي هي ليست جزءاً من الدولة التي استخدمت الإرهاب جزئياً لكون القوة العسكرية التقليدية لم تكن متوفرة لديها. لكن هذا لا يعني أن الدولة غير قادرة على الترهيب. في الواقع، أصبحت هناك مصطلحات أخرى للإشارة إلى هذه الأفعال. عندما تستخدم الدول العنف ضد السكان المدنيين، نتحدث هنا عن جرائم حرب أو انتهاكات لحقوق الإنسان، يعتمد ذلك على سياق الأمور. وقد يشتمل الأمر في كلتا الحالتين على الإبادة الجماعية والتعذيب. وأخيراً هناك **الإرهاب الذي ترعاه الدولة**. ترعى الدول في بعض الأحيان المجموعات الإرهابية التي هي ليست جزءاً من الدولة كوسيلة لتوسيع سلطتها بالوكالة مستخدمة الإرهاب كأداة في السياسة الخارجية. مثلاً، لطالما واجهت الهند مجموعات إرهابية تقاتل من أجل السيطرة على كشمير، وهي ولاية غالبية سكانها من المسلمين (بعكس الهند التي تضم غالبية هندوسية). ويُعتقد على نطاق واسع أن باكستان تقوم بتدريب وتسليح هؤلاء الإرهابيين، ويؤكد قادة باكستان أنه يجب ضمّ كشمير إلى دولتهم. باختصار، نتحدث عن الإرهاب باعتباره فعلاً تقوم به عناصر ليست جزءاً من الدولة، لا لكون الدول فوق مثل هذا العنف ولكن لوجود مصطلحات أخرى تصف تلك الأفعال (الشكل 10.2).

الجدول 10.1، الأحداث الارهابية حسب المنطقة، 2007

المنطقة	الأحداث	الضحايا
الشرق الأوسط	7,540	14,010
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,429	1,119
أوروبا	606	227
جنوب آسيا	3,067	4,737
أفريقيا	835	2,187
نصف الكرة الغربي	482	405
المجموع	13,959	22,685

المصدر: مركز مكافحة الارهاب، تقرير 2007 حول الارهاب

ثانياً، يركز تعريفنا للإرهاب على أن أهداف العنف هم مدنيون. وهنا تعتبر مسألة النية مهمة. ففي الصراعات التي يُستخدم فيها العنف، غالباً ما يكون هناك إصابات في صفوف المدنيين. لكن الإرهابيين يستهدفون المدنيين بشكل خاص، ويؤمنون بأن مثل هذه الأفعال تمثل طريقة فعالة للوصول إلى غاياتهم السياسية أكثر من الهجوم على الدولة. يمكننا نتيجة لذلك التمييز بين الإرهاب وحرب **العصابات**. بعكس الإرهاب، تشمل حرب العصابات مقاتلين من خارج إطار الدولة يقبلون بقوانين الحرب التقليدية ويستهدفون الدولة بدلاً من المدنيين. وغالباً ما تكون الحدود الفاصلة بين هذين النوعين من العنف السياسي غير واضحة المعالم: فهل قتل شرطيّ أو جامع ضرائب يعتبر جزءاً من الإرهاب أم حرب العصابات؟ لكن على الرغم من ذلك، لا يزال التمييز المحوري بين هذين النوعين موجوداً، ليس بالنسبة للمراقبين فقط، بل بالنسبة لأولئك الذين يقومون بهذا العنف أيضاً. وسنتحدث عن هذا بالتفصيل حالاً.

أخيراً، هناك مسألة الهدف السياسي. إنه مهم لتحديد أن للإرهاب هدفاً سياسياً، أي أنه ليس ببساطة مجرد جريمة أو عمل عنفي دون هدف أكبر. هنا، أيضاً، قد تكون الحدود الفاصلة أقل وضوحاً: قد ينخرط الإرهابيون في الجريمة كوسيلة لدعم نشاطاتهم، وقد تنخرط العصابات الإجرامية في الإرهاب إذا تعرضت لضغط من الدولة. لكن على العموم، يمكن تصنيف الإرهاب وغيره من أشكال العنف بأولوية الهدف السياسي.

لكن ما هي أسباب الإرهاب؟ كما هو الحال مع الثورة، هناك فرضيات متنوعة ومتناقضة، وقد تغيّرت مع الزمن فيما تغيّرت طبيعة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، لأن الإرهاب ضبابي لا شكل دقيق له، نجد عدداً قليلاً من النظريات الشاملة، كما نفعل في دراسات الثورة، ، مع أنه باستطاعتنا أن نجمع هذه النظريات في فئات في ما يتعلق بالتفسيرات المؤسساتية والفكرية والفردية.

إحدى الاستجابات الأكثر شيوعاً للإرهاب هي أن نراه في لغة مؤسساتية، مع التأكيد غالباً على أن الظروف الاقتصادية حاسمة في فهم الدوافع الإرهابية. فكثيراً ما تتم الإشارة إلى الفقر والافتقار إلى التعليم في هذا المجال، بالنظر إلى الإرهاب أداة اليأس التي يستخدمها من لم يعد لديه فرصة أخرى. لكن لا يوجد دليل قوي يدعم هذه الحجج، رغم أنها مثيرة للاهتمام (وتتوافق مع نقاشنا حول الصراع على الحرية مقابل المساواة). ولا تبدو التفسيرات التعليمية قوية لتفسير الإرهاب. بل العكس، يميل الإرهابيون إلى المجيء من خلفيات أكثر تعليماً مقارنة بالسكان إجمالاً، وغالباً ما كانت الجامعات مراكز للتنظيم والتجنيد الإرهابي. وعلى نحوٍ مماثل التفسيرات الاقتصادية إشكالية أيضاً. فنحن نعلم أن الإرهابيين ليسوا فقراء بالضرورة؛ تقدر الثروة الشخصية لأسامة بن لادن بملايين الدولارات. وعلى الرغم من أنه يبدو منطقياً أن الفقر قد يكون دافعاً للإرهاب، إلا أن الأبحاث حول هذا الموضوع أظهرت أن الفقر بدلاً من ذلك يدفع باتجاه آراء غير سياسية والابتعاد عن العمل السياسي. وتشير الدراسات، هنا أيضاً، إلى أن الإرهابيين يأتون غالباً من خلفيات مستفيدة اقتصادياً وأن النشاط الإرهابي غير مرتبط بشكل واضح بظروف اقتصادية ضعيفة أو

متدهورة، وهو ما رأيناه في حالة الثورات أيضاً.[1] ويبدو أن التفسيرات المتعلقة بدور المؤسسات السياسية مبنية على قاعدة أكثر صلابة. فحيثما تكن إمكانيات الدولة وقدراتها ضعيفة وآليات مشاركة العامة ممأسسة بشكل ضعيف، فقد يجد الإرهاب أساساً منطقياً وفرصة لاستخدام العنف.[2]

أما التفسيرات الفكرية فهي مفيدة وإشكالية أيضاً. وقد أصبح شائعاً أن يُفسَّر الإرهاب بإلقاء اللوم على إيديولوجية أو دين أو منظومة معينة من القيم. لكن إذا أخذنا الطريقة التي تحوّل فيها الإرهاب وغيّر شكله مع مرور الزمن بالحسبان، يتبين لنا أن هذه التفسيرات لا يمكن أن تفسر السبب والتأثير بشكل جيد تماماً. لقد قيل، الأفكار ذاتها مهمة بقدر ما يمكنها أن تسوغ الأعمال الإرهابية، فمثل هذا العنف يحتاج إلى هدف سياسي لتحفيز من يقوم به.

الشكل 10.2، أشكال عنف الدولة والسياسي

الهدف \ اللاعب	الدولة	غير الدولة
الدولة	الحرب	حروب العصابات
المدنيون	انتهاكات حقوق الانسان جرائم حرب	الإرهاب عنف ترعاه الدولة

هذا الرسم يميز بين أشكال العنف السياسي، اعتماداً على من يقوم بهذا العنف ومن هو هدف ذلك العنف. وهذا يشمل الدولة واللاعبين خارج الدولة.

[1] Alan B. Krueger and Jitka Malečková, "Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection?" *Journal of Economic Perspectives,* 17, no. 4 (Fall 2003), pp. .144–119

[2] Alberto Abadie, "Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism," NBER Working Paper No. W10859, October 2004, http://papers.ssrn.com.

أكد بعضهم على أنه بغض النظر عن منظومة الأفكار الخاصة، فالأمر الجوهري هو ارتباطها بآراء عدمية أو وجهات نظر تنبئية. ونقصد بالأفكار **العدمية** اعتقاداً بأن جميع المؤسسات والقيم ليس لها معنى وأن القيمة الوحيدة التي يمكن أن يتبناها المرء لافتداء نفسه هي العنف. ومن وجهة النظر هذه، يعتبر العنف أمراً مرغوباً بذاته. ويمكن أن تترافق العدمية مع وجهات نظر طوباوية وهدامة حيث يمكن للعنف أن يدمّر وبالتالي يُطهّر عالماً فاسداً معلناً قيام نظام جديد. والأمر المثير هنا هو أن المحتوى الفعلي لهذه الآراء بحد ذاته قد يتغيّر، وحتى بشكل جذري، طالما أن تبرير العنف والدعوة لنظام طوباوي لم يتم المس بها. وفي الحقيقة، فإن المنظمات الإرهابية تفتقر، في حالات كثيرة، إلى تصور واضح للنتيجة الفعلية التي تريد الوصول إليها.

أخيراً، كانت التفسيرات الفردية للإرهاب مصدر تركيز متماسك، مع باحثين يسعون إلى فهم دوافع الإرهابيين الشخصية. وكما أشرنا سابقاً، يتمحور أحد التفسيرات الشائعة حول مشاعر الظلم المترافق مع الإذلال ـ أي أن الآخرين حطوا من قيمة الفرد أو المجتمع. وقد تولد هذه المشاعر الإحباط والغضب، والأهم من ذلك، قد تولد الرغبة بالثأر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب المجموعات الإرهابية دوراً في توفير إحساس بالهوية والتضامن لأفراد تم عزلهم وإذلالهم بطريقة ما. وقد يكون العنف السياسي مصدراً لمعنى ما، يمنح المرء إحساساً بهدف أكبر. وفي الحقيقة، تمت البرهنة على أن المجموعات الإرهابية تشبه الطوائف الدينية بتأكيدها على الجماعة، ونقاء القضية، والإيمان بصحة معتقدات المجموعة الخاصة وأفعالها، والقناعة بأن العقاب يمهد الطريق إلى نتيجة طوباوية ما.[1]

يصعب تمييز آثار الإرهاب مقارنة بآثار الثورة. والسؤال الأول الذي يجب أن يُطرح في هذا المجال هو ما إذا كان الإرهابيون قادرين على تحقيق أهدافهم. في حال الثورة، العنف السياسي بالتعريف إنجاز ـ درسنا حالات تمت الإطاحة فيها بالأنظمة بنجاح. لكن في حال الإرهاب، نتطلع إلى الأفعال واللاعبين على الساحة أكثر من الأحداث والنتائج.

---

[1] Randy Borum, *Psychology of Terrorism* (Tampa: University of South Florida, 2004.(

تحت الضوء

نمط الحكم والعنف

نمط الحكم	التأثير في الإرهاب	النتيجة	مخاطرة الإرهاب
استبدادي	قد يرعى النظام الاستبدادي الإرهاب لكن الدولة تستطيع أن تقمع الإرهابيين المحليين، الدولة لا تعوقها الحريات المدنية	إرهاب محدود، لكنه قد يوجّه إلى خارج البلد نحو أهداف أكثر عرضة للإصابة	دنيا
ديمقراطي	يحتمل أن تجتث المؤسسات التشاركية والحريات المدنية الدعم الاجتماعي للإرهاب.	الإرهاب الداخلي أقل احتمالاً، لكن قد يكون البلد هدفاً لإرهاب دولي يولّد في أنظمة غير ديمقراطية	معتدلة
غير ليبرالي/ انتقالي	قد تولد قدرات الدولة الضعيفة وغير المستقرة المؤسسات الديمقراطية المحدودة للفرص والدوافع للإرهاب	الإرهاب أكثر احتمالاً، بدعم محلي أو دولي.	عالية

إحدى الملاحظات العامة التي يمكن أن نقدمها هي أن الإرهابيين قلما ينجحون في الوصول إلى النتائج الطويلة الأمد التي أعلنوا عنها. فهم غالباً ما يسعون إلى تغيير جذري في النظام القائم محلياً و/ أو عالمياً، لكن أفعالهم عادة ما تخفق في الوصول إلى هذا الهدف الخاص. وفي هذا المعنى، ليس الإرهاب خياراً استراتيجياً إذا كانت النتيجة ذات الأولوية هي إطلاق تغيير سياسي. لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد تأثير للإرهاب. فعلى الصعيد الاقتصادي، قد يكون الإرهاب ناجحاً جداً في إضعاف قطاع السياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأسواق الأسهم، وغيرها من قطاعات الاقتصاد. وقد يتأثر المجتمع بشكل مشابه، ليس نتيجة آثار الاقتصاد الذي أصيب بالضعف، بل من خلال زيادة القلق وعدم الأمان الذي يقوض شعور الناس بالرفاه أيضاً.

ويمكن أن يكون للإرهاب تأثير واضحٌ على عالم السياسة. فقد تكون مواجهة الإرهاب عملية مكلفة ومخيبة للأمل دون إمكانية إظهار تقدم في هذا الشأن، وتحويل وجهة الموارد الوطنية دون نجاح في معالجة مخاوف الناس. وقد ينتج عن ذلك تآكل الثقة بالدولة. وفي مسعى لتحقيق أمن أكبر، قد تفضل الحكومات ومواطنوها زيادة سلطة الدولة وتقليص الحريات المدنية أملاً بأن مثل هذه الخطوات ستحدّ من قدرة الإرهابيين على الفعل. لكن هذا قد يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية والحقوق المدنية. وربما تكون النتيجة تناقص الثقة بالحكومة وتراجع قدرة الشعب على رقابتها. وفي الحالات المتفاقمة جداً، قد يؤدي الإرهاب إلى إسقاط النظام. فقد قام رئيس البيرو ألبيرتو فوجيموري عام 1992 بحلّ البرلمان وتعليق الدستور، قرارات بررها جزئياً بأنها خطوات ضرورية لمواجهة مجموعتين إرهابيتين منفصلتين زعزعتا استقرار البلاد. دعم معظم المواطنون تحركاته هذه، ونظروا إليها باعتبارها الطريقة الوحيدة لإعادة بناء النظام. وبالمثل مهد الإرهاب، الذي قام به الانفصاليون الشيشان في روسيا، الطريق لفوز فلاديمير بوتين بالرئاسة عام 2000، واستغلت هجمات لاحقة لتبرير إزالة المؤسسات الديمقراطية والحد من الحريات المدنية.

إن هذا التدمير للنظام، طبعاً، هو ما يسعى إليه الإرهاب ـ تبرير لعنفهم وخطوة أخرى في اتجاه زعزعة استقرار المؤسسات القائمة. يستخدم الإرهاب العنف ضد المدنيين كطريقة لتمزيق النسيج المؤسساتي للدولة والمجتمع والاقتصاد، مثيراً تساؤلات حول كل ما نعتبره بديهياً، بما في ذلك الاستقرار والأمن والقدرة على توقع الأحداث المقبلة في البلاد. يؤمن الإرهابيون بأنهم يساعدون على تمهيد الطريق للثورة من خلال تعطيل عناصر الحياة المعاصرة الأساسية وزرع الخوف في القلوب.

الإرهاب والثورة: الوسائل والغايات

يقودنا سؤال ما يريده الإرهابيون إلى دراسة الإرهاب والثورة كشكلين مرتبطين من العنف السياسي. وبينما يمكن أن نعتبر هذين الشكلين من العنف منفصلين ، لكن الأمر لم يكن كذلك دائماً. ففي عالم السياسة الحديث، كان مفهوما الإرهاب والثورة مرتبطين معاً باعتبارهما جزءين في عملية

واحدة، تعود جذورهما إلى الثورة الفرنسية. وبالنسبة للزعماء الثوريين مثل ماكسيميلين روبسبيير، كان الإرهاب جزءاً جوهرياً من الثورة. وجادل روبسبيير بأن "الإرهاب ليس سوى العدالة، والسرعة في الإنجاز والحدة والصرامة، ولذلك فهو انبثاق الفضيلة" في خدمة التغيير الثوري.[1] وبهذا لا يكون الإرهاب فعلاً إيجابياً فحسب، بل أداة في خدمة الدولة الثورية.

بدأ مفهوم الإرهاب والثورة بالتغير مع مرور الزمن. وخلُص الثوريون الذين تبنوا دروس روبسبيير إلى أن الإرهاب يجب ألا يكون وسيلة لترسيخ الثورة حالما تتم الإطاحة بالنظام، بل هو وسيلة نحو تحقيق غاية ثورية. ويمكن لمجموعة صغيرة أن تتحدث باسم الشعب وتقوده، وتثير العنف كطريقة لإشعال فتيل الثورة. تبنى هؤلاء الثوريون علناً اسم "إرهابي" تعبيراً عن رغبتهم باستخدام العنف لتحقيق أهدافهم السياسية. ورغم أن صفة إرهابي أصبحت مشوهة مع مرور الزمن، إلا أن العلاقة بين الإرهاب والثورة لا تزال قائمة.

لذلك يمكن فهم الإرهاب ليس في لغة من يدير العنف السياسي أو ضد من يُوجَّه وحسب، بل في طبيعته الثورية أيضاً. نادراً ما يسعى الإرهابيون إلى أهداف محدودة، مثل الإصلاح السياسي أو الاقتصادي بما أنهم ينظرون إلى النظام بأكمله على أنه غير شرعي، بل يؤمنون أنه باستخدام العنف غير المقيد، يمكن تحطيم جميع المؤسسات المهيمنة والإطاحة بها وإعادة بنائها. فلنقرأ المقطع التالي من أحد البيانات الأولى لمجموعة "الطريق الساطع" الإرهابية في البيرو:

ينهض الناس ويُسلحون أنفسهم ويثورون ويضعون الأنشوطة حول رقاب القوى الإمبريالية. سيأخذهم الشعب بحناجرهم ويهدد حياتهم ويخنقهم بالضرورة. سيتم إزالة الدهن عن اللحم الرجعي ويمزقهم إلى مزق وأسمال بالية ويرمي فُتاتهم في الأوحال ويحرق ما تبقى. أما الرماد، فسيُنثَر إلى رياح العالم فلا يبقى منها إلا الذكرى الشريرة أنها لن تعود أبداً.[2]

---

[1] Maximilien Robespierre, *On Political Morality*, 1794.
[2] *We Are the Initiators*, Shining Path Manifesto, Shining Path Central Committee، .1980

يُساعد هذا الربط بين الإرهاب والثورة على التمييز بين الإرهاب وحرب العصابات أيضاً. لقد أشرنا سابقاً إلى أن الخط الفاصل بين هذين النوعين من العنف السياسي غير واضح المعالم، لكن يمكننا التمييز بينهما في لغة أهدافهما. (تسعى حرب العصابات إلى الالتزام بقوانين الحرب التقليدية، وتتجنب استهداف المدنيين). ينبع هذا القرار من أهداف سياسية. فعادة ما تقبل العصابات بأن خصومها شرعيون، وتسعى هذه العصابات نفسها إلى أن ينظر خصومها والمجتمع الدولي إليها أنها شرعية أيضاً. إن المطالب، التي تكون واسعة جداً (مثل توسيع الحريات المدنية والاستقلال بالنسبة لمجموعة إثنية)، لا ترفض شرعية الطرف الآخر، كما هو الحال عادة مع الإرهاب. إن لهذه الفروق أهميتها، حيث إن مثل هذه الاختلافات في الوسائل والغايات ستؤثر على الدرجة التي يمكن للدول أن تتفاوض مع هذه المجموعات لوضع حد للصراع.

فعلى سبيل المثال، في أثناء الصراع المدني في الجزائر خلال التسعينيات، كانت تعمل مجموعتان لا تشكلان جزءاً من الدولة: الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة. عارضت المجموعتان النظام الجزائري الذي قمع المجموعات الأصولية الإسلامية، لكن تبنت هاتان المجموعتان شكلين مختلفين جداً للمعارضة. فأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ جناحاً مسلحاً استهدف جوانب معينة من الدولة يُنظر إليها أنها تدعم النظام بشكل مباشر. وهذه الجبهة، التي انطلقت كحركة سياسية لا تنتهج العنف، أعلنت بشكل متزامن أنها قد تتوصل إلى تسوية مع النظام إذا حقق مطالب معينة، مثل إجراء انتخابات ديمقراطية. في المقابل، رفضت الجماعة الإسلامية المسلحة النظام والعملية السياسية بشكل كامل باعتبارها غير إسلامية وجادلت في أن أي شخص يثبت أنه تعاون بأي شكل من الأشكال مع الدولة، كالتصويت على سبيل المثال، يستحق أن يُقتل. ولذلك كانت عمليات القتل التي قامت بها الجماعة الإسلامية المسلحة غير مقيدة وأكثر انتشاراً

كونها موجهة ضد الدولة والمجتمع والجبهة الإسلامية للإنقاذ. وجادل هؤلاء بأن الجهاد هو الطريقة الوحيدة لقيام دولة إسلامية.[1]

باختصار، ترتبط الثورات والإرهاب بعلاقات وثيقة. فغالباً ما تكون الثورات هي الأهداف النهائية للإرهابيين ويستخدمون العنف على نطاق أوسع إيماناً منهم بأن هذا يساعد على إعداد المسرح للثورة. أما الاستخدام المقيد أكثر للقوة، كما هو الحال في حرب العصابات، فيعكس رغبة بالمشاركة في العمل مع المؤسسات القائمة، أكثر من الرغبة بالإطاحة بها. والقضية إذن بالنسبة لتلك العناصر، التي لا تشكل جزءاً من الدولة وتستخدم العنف، هي ما إذا كانت راغبة في بالجلوس على الطاولة السياسية أو تسعى إلى قلب الطاولة رأساً على عقب.

بيئة العنف السياسي: الإيمان والإرهاب والثورة

الآن وبعد أن أخذنا بعين الاعتبار الوسائل المختلفة لمقاربة العنف السياسي، لاسيما الثورة والإرهاب، فلنطبق هذه الأفكار على المثال الأكثر إلحاحاً في عالم السياسة المعاصر داخلياً ودولياً: العنف الديني. فكما ناقشنا في الفصل الثالث، شهدنا خلال العقود الأخيرة صعود حركات تنظر إلى الدين أنه مطلق ولا يشوبه أي خطأ وتسعى إلى جعل الدين السلطة السيادية على الدول والناس. تشكل الأصولية الدينية تحدياً كبيراً للإيديولوجيات التقليدية ويعود ذلك في جزء منه لأنها صيغت كإيديولوجية بذاتها. لكن في حين قد تكون مثل هذه الأصولية متصلبة (كما هو الحال بالنسبة للكثير من الإيديولوجيات)، إلا أنها ليست عنيفة بالضرورة. فالكثير من الأصوليين قد يؤمنون بأن إعادة تأسيس سيادة الله يمكن التوصل إليها من خلال انخراط غير عنيف في عالم السياسة أو من خلال

---

[1] Mohammed M. Hafez, "Armed Islamist Movements and Political Violence in Algeria"، *Middle East Journal*, 54, no. 4 (Autumn 2000), pp. 572–591.

الانسحاب من عالم السياسة كلياً. لكن وكما هو الحال بالنسبة للإيديولوجيات، فإنه ضمن هذه السلالة من الفكر، توجد مقاربة عنيفة أيضاً.

ما هي الظروف التي يتحول الدين فيها إلى مصدر للعنف السياسي؟ تردد العوامل هنا صدى نقاشنا السابق، بما فيها العوامل المؤسساتية والفكرية والفردية. أولاً، أحد العوامل المشتركة هو معاداة الحداثة. من وجهة النظر هذه، يُنظر إلى المؤسسات الحديثة، التي تقودها الدول والأمم، الرأسمالية والعلمانية والفردية والازدهار المادي أنها جرّدت العالم من معناه الأكبر وقادت الناس نحو الغربة واليأس. في الحقيقة، غالباً ما يعتنق العنف السياسي هؤلاء الذين يتمتعون بالحداثة في البداية، لكنهم في مرحلة ما يبتعدون عن نمط حياة الحداثة "الفاسد". ظهرت وجهات النظر هذه المعادية للحداثة في سياقات مختلفة جداً، لكن يبدو أنها أكثر قوة حيث تكون المؤسسات المعاصرة أجنبية بطبيعتها ودُمِجت بشكل سيئ في بنى وقيم تقليدية. تكون التناقضات عند الحدود الفاصلة بين المؤسسات التقليدية والحديثة أكثر حدة وهو ما يفسر كون الموالين للفكر المعادي للحداثة هم غالباً أفراد جيدو التعليم: فمثل هؤلاء الأفراد غالباً ما يكونون منغمسين في الحداثة بشكل عميق وربما هم أكثر من يشعر بتناقضاتها الحادة.

العامل الثاني هو ما يدعوه عالم الاجتماع مارك يورغنشماير Mark Juergensmeye "الحرب الكونية".[1] في وجهة النظر هذه، لا يقوم العالم الحديث بمجرد التهميش الفعلي وإذلال وتشويه آراء المؤمنين، بل يسعى إلى القضاء المبرم عليهم. فأولئك الذين يعتنقون هذا الرأي، ينظرون إلى أنفسهم أنهم جنوداً في الصراع بين ورع وتقوى الدين وبين أعدائه (الحداثة)، وهي حرب تتجاوز المكان والزمان. وغالباً ما يكون هذا مرتبطاً بشكل وثيق بنظريات مؤامرة تتحدث عن قوى مبهمة مرتبطة بمخططات سرية للقضاء على الفضيلة. مع وجهات النظر هذه، يُعقلَن العنف ضد المدنيين بسبب

[1] Mark Juergensmeyer, *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence*)Berkeley: University of California Press, 2003.(

النظر إلى الصراع ليس كمواجهة بين المدنيين والمقاتلين، بل بين المذنبين والأبرياء: فأولئك الذين لا يقفون إلى جانب الورع والتقوى هم بطبيعتهم في صف الأشرار. ويشير الباحثون إلى أن تجريد العدو من صفاته الإنسانية يُشكل جزءاً هاماً من تبرير العنف ضد المدنيين، حيث يجب التغلب على المُحرّمات الاجتماعية والدينية ضد القتل.

العامل الثالث، غالباً ما يكون الدين كمصدر للعنف السياسي مرتبطاً بوعد منتظر ومعتقدات تنبئية وطوباوية. ورغم أن قوى الظلام (الحداثة) أصبحت لها اليد الطولى، إلا أن دور الورع والتقوى هو إطلاق شرارة أحداث ستؤدي إلى تدمير العالم الحديث. وسيتم القضاء على الشر وتحقيق العدالة. غالباً ما ترتبط وجهات النظر التنبئية العنيفة هذه بإيمان بوعد منتظر يربط الرؤيا بعودة المخلص. وبعد تحقق الرؤيا، يتم تأسيس نظام طوباوي جديد يُعيد سيادة الله ويُوحد الإنسانية مجدداً بالدين الحقيقي. وبذلك العنف لا يكون العنف مقبولاً فحسب، بل يتحول إلى طقس، سواء بشكل التضحية بالنفس (الشهادة)، أو التضحية بالآخرين.

تشكل مثل هذه المجموعات أو الحركات الشكل الأكثر تطرفاً للأصولية، بما أن نهجها في العنف يتطلب إعادة تفسير جذرية للدين بطريقة تبعده عن أسسه السائدة. وبالتالي تميل هذه المجموعات إلى الابتعاد عن الدين السائد والأصوليين الآخرين، وتتهمهم بأنهم ضلّوا الطريق، وتقدم بدائل جذرية من أجل إحياء الحقيقة الدينية. إن المسلمين والمسيحيين وأصوليين آخرين قد يجدون أن الكثير من هذه الآراء مروّعة وبعيدة جداً عن نظرتهم للدين. يجب أن نكرر هنا أنه من الخطأ الخلط بين الأصولية والعنف. والآن وبعد أن رسمنا صورة موجزة لمعظم العوامل الهامة التي تلعب دوراً في العنف السياسي المحرَّضة دينياً، فلندرس بعض النماذج الخاصة لنرى الدور الذي تلعبه هذه العوامل على أرض الواقع.

ضمن صفوف القاعدة والمجموعات الجهادية المشابهة، كان أشخاص مثل أسامة بن لادن ومحمد عطا (أحد قادة هجمات 11 سبتمبر) منغمسين في الحداثة قبل أن يتحولوا إلى الدين والعنف الديني. يمكن فهم هذا العنف باعتباره يشكل جزءاً من الصراع العالمي ضد الكفار الذي يعود

لقرون خلت. ولهذا عندما يُشير ابن لادن إلى الغرب باعتباره "صليبياً" في بيانه عام 1996، فإنه يعود بالذاكرة إلى الحروب التي اندلعت بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصور الوسطى. ويجادل ابن لادن أن الحملات الصليبية ضد الإسلام وأتباعه لا تزال مستمرة في العالم الحديث، رغم أن مؤامرات الغرب غالباً ما تكون مخفية تحت عباءة منظمات دولية مثل الأمم المتحدة. ويمكننا أن نرى في أحداث 11 سبتمبر كيف ينطبق مفهوم الحرب الكونية على المعتقدات التي تحمل رؤيا تنبئية. فلم يشن تنظيم القاعدة هذه الهجمات لمجرّد إضعاف الولايات المتحدة الأمريكية، بل لتوليد حركة ارتدادية يؤمن أتباع التنظيم بأنها ستزيد حدة الصراع بين العالمين الإسلامي وغير الإسلامي وهو ما يؤدي بدوره إلى الإطاحة بالأنظمة "غير الإسلامية" في الشرق الأوسط وانهيار الغرب في النهاية.

في هذه الظروف، لا يقتصر الأمر على اعتبار المدنيين أهدافاً مشروعة، لكن ذلك ينطبق أيضاً على المدنيين المسلمين أيضاً، سواء كانوا في الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو الشرق الأوسط. فهذا أمر مبرر لأن "تعاونهم" مع قوى الشر يعني بطبيعة الحال أنهم ليسوا مسلمين مخلصين ولذلك يمكن قتلهم والتضحية بهم من أجل القضية. يُذكرنا هذا بما قاله زعيم الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر الذي برر العنف المستشري ضد الناس بالقول "كل عمليات القتل والذبح... قربان لله."[1]

إن مثل هذه الآراء تشبه إلى حدٍّ كبير أشكالاً عنيفة مستمدة من المسيحية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد المجموعات العنصرية أن المسيحية الغربية تعرضت للإفساد وضعُفت على يد مؤامرة يهودية عالمية، لذلك تسعى هذه المجموعات إلى إعادة بناء المجتمع الغربي على قاعدة العرق الأبيض النقي. إن إحدى الشخصيات الأهم في هذه الإيديولوجية هو ويليام بيرس الذي توفي عام 2002. قام بيرس، الحائز على دكتوراه في الفيزياء والذي شغل في مرحلة ما منصب أستاذ جامعي، بتأسيس "التحالف القومي" عام 1974. وقد نأى بيرس بنفسه كلياً عن المسيحية باعتبارها ديناً تلطخ بارتباطه باليهودية، وقدّم بدلاً من ذلك ديناً "كونياً" ينظر إلى البيض باعتبارهم تطوراً متفوقاً في الطريق نحو التوحد مع الله. وفي روايته *يوميات ترنر*، وصف بيرس جمعية سرية منظمة تهاجم

[1] Quoted in Hafez, "Armed Islamist Movements," p. 590.

رموز السلطة الأمريكية وتستولي على الأراضي الأمريكية وتشنّ في النهاية هجوماً نووياً ضد الدولة نفسها. تدمر هذه الرؤيا الدولة وتسمح للثوريين بالقضاء على كل من هو غير أبيض وأولئك الذين لا يقبلون النظام الجديد. وتتوسع في النهاية الإبادة الجماعية لتشمل العالم بأسره. يُذكر أن تيموثي ماكفاي، الذي قام بتفجير مبنى المحكمة الاتحادية في مدينة أوكلاهوما عام 1995، الذي أودى بحياة 167 شخصاً، كان قد استقى إلهامه بشكل مباشر من رواية يوميات *تورنر* وأفكار بيرس بأن الإرهاب قد يشعل فتيل الثورة. لكن في حين نأى بيرس بنفسه عما فعله ماكفاي، إلا أنه صرّح بأن هذا الأخير

كان جندياً، وما قام به كان بناءً على مبدأ يتبناه... كان في حالة حرب مع الحكومة التي هي في حالة حرب مع الشعب... القانون في هذه الحرب هو: كل شيء جيد لشعبنا هو أمرٌ صالح، وكل ما يلحق الضرر بالشعب هو أمرٌ طالح. هذا هو المبدأ الأخلاقي للوجود.[2]

استمرت آراء بيرس وآراء المنظمات المرتبطة به باجتذاب الأتباع في أرجاء أمريكا الشمالية وأوروبا؛ ويُقدر أنه بيع مئات آلاف النسخ من *يوميات ترنر*، وتُرجِم إلى عدد من اللغات الأوروبية.

اتسع العنف إلى خارج دائرة الأديان التوحيدية في الغرب. ففي الثمانينيات، شهدت اليابان ظهور دين جديد "أوم شينريكيو" Aum Shinrikyo (الحقيقة العليا). كان زعيم هذا الدين شوكو أسهارا Shoko Asahara ، متصوّف شبه كفيف زعم أنه استعاد القيم الحقيقية للبوذية التي تم إهمالها في العالم الحديث. وادّعى أسهارا أن العالم شهد مرور مراحل على مدى آلاف السنوات منذ عهد بوذا، وكل مرحلة كانت تبتعد أكثر عن تعاليمه حتى وصلنا إلى الحقبة المعاصرة من الانحلال الأخلاقي. استقطبت الجماعة آلاف الأعضاء ذوي السوية التعليمية العالية في اليابان وروسيا، وكان بينهم علماء وأطباء، شعروا بأنهم أصبحوا مهمّشين وفي حاجة للبحث عن معنى روحي لحياتهم.

---

[1] Brad Whitsel, "The Turner Diaries and Cosmotheism: William Pierce's Theology"، *Nova Religio*, 1, no. 2 (April 1998), pp. 183–197.
[2] William Pierce, "The Morality of Survival," May 2001, www.natvan.com.

آمن أسهارا أول الأمر بأن على الجماعة أن تنخرط في عالم السياسة اليابانية ودفع بمرشحين في الانتخابات البرلمانية عام 1990. لكن عندما فشل جميع المرشحين، تبنى أسهارا نهجاً معتمداً أكثر على الرؤية والنبوءة أكثر. وزعم بأن اندلاع حرب عالمية، تطلق الولايات المتحدة الأمريكية شرارتها، سيُدمر كوكب الأرض بحلول نهاية العقد، وبدأ بعدئذٍ البحث عن طريقة امتلاك أسلحة دمار شامل لإشعال فتيل تلك الحرب. وبرر استخدام العنف ضد المدنيين بحجة أن أولئك الذين لم يتبنوا فكر جماعة "الحقيقة العليا" هم مصابون بـ"موت أخلاقي" وهو ما يجعل العنف قتلاً رحيماً.[1] وفي عام 1995، وضع أعضاء من الجماعة حقائب مملوءة بغاز السارين السام في قطارات الأنفاق في طوكيو، وهو ما أدى إلى مقتل اثني عشر شخصاً وجرح المئات. ولو استخدام غازاً أكثر نقاءً، لكان عدد الضحايا أعلى كثيراً.

نرى في الحالات الثلاث السابقة تشابهات هامة. أولاً، حيث قامت هذه المجموعات بإعادة تفسير دين موجود أساساً وجادلت بأن ذلك الدين انحرف عن طريقه الصحيح. حيث زعم كلٌّ من أسامة بن لادن ووليام بيرس وشوكو أسهارا بأنه يملك القدرة على إعادة تفسير دين تقليدي بطريقة جديدة وإيديولوجية بشكل كامل. ثانياً، يعيد هؤلاء من خلال هذا التفسير، رسم العالم باعتباره الحلقة الأخيرة للحسم بين الخير والشر، حيث يكون النقاء في مواجهة الفساد. ثالثاً، بما أنهم المدافعون عن الحقيقة، أعطوا أنفسهم دور محاربين في خدمة الدين، قادرين على تحقيق العدالة ضد هؤلاء الذين يعتبرونهم أعداء، سواء كان الدولة أو المجتمع. رابعاً، لم يوصف هذا العنف أنه ضرورة يُؤسف لها، بل تضحية من أجل القضية التي تنقي البشرية وتجلب العالم الطوباوي.

إن لهذه الأشكال من العنف السياسي ذي الحافز الديني حالات ونماذج مشابهة تقوم بها مجموعات غير دينية. فإخفاق الحداثة والذلّ الذي تأتي به، وخلق مجموعة من "المؤمنين الحقيقيين" الذين يرون العالم في لغة متصلبة للخير في مواجهة الشر، وفكرة الرؤيا العالمية التي ستدمر النظام

[1] Daniel A. Metraux, "Religious Terrorism in Japan: The Fatal Appeal of Aum Shinrikyo"، *Asian Survey*, 35, no. 12 (December 1995), pp. 1140–1154.

القديم وتبشر بعالم طوباوي، يمكن أن تعزى جميعها إلى أشكال كثيرة من العنف السياسي العلماني وحتى ذلك المعادي للدين.

هل يُوفر ما خلُصنا إليه فهماً أفضل حول التجليات المستقبلة للعنف السياسي؟ كان هناك جدل حاد في هذا الصدد بين الباحثين بشأن مجموعات حماية البيئة وحقوق الحيوان وما إذا كانت هذه المجموعات قد تصبح أكثر عنفاً مستقبلاً. يؤكد بعضهم أن هذه حركات سلمية بطبيعتها لا يمكن على الإطلاق أن تسمح بمثل ذلك النشاط العنيف، في حين يُشير آخرون إلى عمليات حرق الممتلكات وغيرها من الأضرار التي لحقت بها والتي ارتكبتها مجموعات مثل "جبهة تحرير الحيوان." وفي الحقيقة، الكثير من العوامل التي تطرقنا إليها ـ العداء للحداثة، والصراع الذي يكون فيه قدر الكوكب على المحك؛ والإيمان برؤيا معينة وعالم طوباوي؛ والحاجة للعنف ـ تمكن قراءتها في كتابات مناصري البيئة الأكثر تطرفاً.[1] يمكن أن نرى مجدداً نقاط التشابه بين الإيديولوجيا والدين، والطرق المختلفة التي يمكن أن يُستخدما فيها لتبرير العنف.

مواجهة العنف السياسي

يُشير نقاشنا إلى أن العنف السياسي قوة متنوعة ومتحولة باستمرار في العالم الحديث. ومادامت الدول تحتكر القوة، فسوف سيكون هناك لاعبون يسعون إلى الاستيلاء على هذه القوة من الدولة ليستخدموها في سعيهم لتحقيق أهدافهم السياسية الخاصة. وقد يتم التحريض على العنف بعوامل مؤسساتية وفكرية وفردية ـ في معظم الأحيان تجتمع هذه العوامل الثلاثة. ومع أن العنف الديني حالياً في واجهة الاهتمام، نجد، وفي طرق كثيرة، أن الفرق بين العنف الإيديولوجي والديني ليس كبيراً جداً كما كنا نفترض.

---

[1] Gary Ackerman, "Beyond Arson? A Threat Assessment of the Earth Liberation Front," *Terrorism and Political Violence,* 15, no. 4 (Winter 2003), pp. 143–170; see also Craig Rosebraugh, *The Logic of Political Violence: Lessons in Reform and Revolution*)Portland: Arissa, 2003.(

نظراً لطبيعة العنف السياسي غير الواضحة، ما الذي يمكن للدول القيام به لإدارة هذا العنف أو منعه؟ تصعب الإجابة عن هذا السؤال لأن الإجابة تكمن جزئياً في طبيعة العنف السياسي نفسه. وعلى الرغم من أن العنف يتغير مع مرور الزمن ومن مكان إلى آخر، إلا أنه باستطاعتنا تقديم بعض الملاحظات غير النهائية، مع التأكيد على أنها لا تشكل إجابات ثابتة لا تتغير.

الشكل 10.3 - تغيير نظام الحكم والحرية

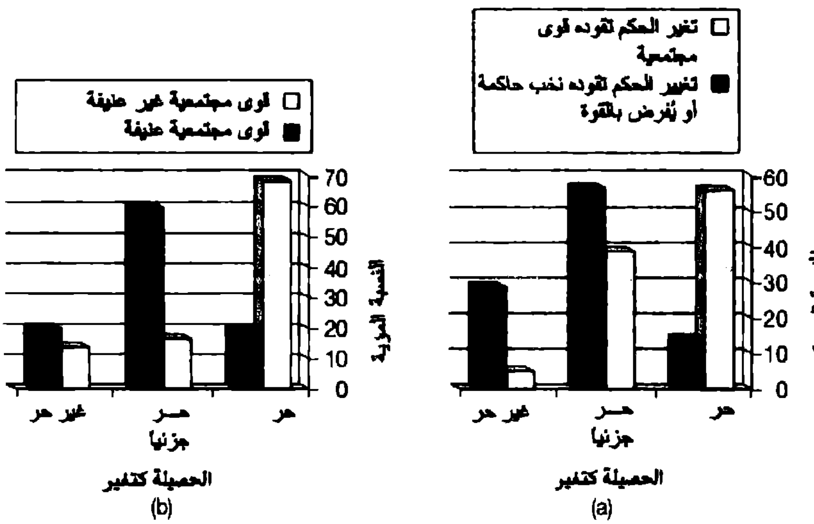

يدرس هذان الرسمان نحو سبعين حالة لتغيير النظام من الحكم الاستبدادي بين عامي 1973و 2002 ، يبين الرسم (A) أنه في الحالات التي قادت فيها الانتقال قوى مجتمعية كانت النتيجة أكثر من 50% بلداً حراً يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية الكاملة . في المقابل أقل من 15 % من التحولات التي سيطرت عليها قوى في السلطة أو المفروضة من دول أخرى أفضت الى نظام سياسي حر . في التحولات التي استخدم فيها العنف المجتمعي كانت الحصيلة 20 % فقط نظاماً سياسياً حراً

المصدر: فريدم هاوس.

إحدى الملاحظات هي أن نمط النظام يبدو أنه يصنع فرقاً، فالإرهاب والثورة هما أقل احتمالاً في المجتمعات الديمقراطية. لماذا؟ الإجابة الأبسط هي أن الديمقراطيات تسمح بدرجة كبيرة من المشاركة بين عدد كبيرٍ كافٍ من المواطنين تجعلهم يشعرون أنهم يملكون حصة في النظام. وبينما تنتج الديمقراطيات حصتها من الشعور باللامبالاة والاضطرابات العامة، بما في ذلك العنف السياسي، لكن يبدو أنها تقارب ثم تخفف الدوافع الضرورية لاندلاع عنف شعبي أو منظم خطير وموجه ضد الدولة والمواطنين. وثانية، لا يعني هذا أن الديمقراطيات منيعة في وجه العنف السياسي؛ فقد أثبت تيموثي ماكفاي وشوكو أسهارا حديثاً عكس ذلك. ملاحظتنا هي ببساطة هي أن الديمقراطيات تبدو أكثر كفاءة على احتواء أثر مثل هذه الجماعات والحدّ منها.

طبعاً، إحدى المخاطر هي أنه في عالم مترابط، فإن الإرهاب أو الثورة التي يحفزها نوع معين من الأنظمة يمكن أن تنتقل بسهولة إلى خارج حدود هذا النظام. ففي حين يمكن للديمقراطية أن تكون عاملاً مهماً في منع العنف المحلي، إلا أن هذا لن يمنع بالضرورة اندلاع عنف سياسي في مكان آخر. وتكمن المفارقة في أن المجتمعات الديمقراطية المفتوحة قد تحدّ الصراع الداخلي، لكنها تمثل هدفاً مغرياً أكثر للعنف السياسي المعولم.

ربما يخلُص المرء إلى أنه إذا كان نمط النظام عاملاً مهماً، فإن تغييره يجب أن يكون هدفاً محورياً لتقليص العنف السياسي. ربما يكون ذلك صحيحاً، لكن مثل هذه السياسة حافلة بالمشكلات. أولاً، تشير الأبحاث إلى أن المأسسة الناجحة للديمقراطية مبنية على الطريقة التي يتم من خلالها تغيير النظام. إن تغيير النظام من الأعلى إلى الأسفل (كما هو الأمر في حالة التدخل الخارجي) أو الانغماس في عنف مجتمعي يقلل من احتمال أن يكون هناك نتيجة ديمقراطية في المدى البعيد (الشكل 10.3).[1]

---

[1] How Freedom Is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy," Freedom House Special Report, 2005, www.freedomhouse.org.

من المرجح أن تكون نتيجة ذلك نظاماً غير ليبرالي حيث تكون الديمقراطية ممأسسة بشكل ضعيف أو حتى دولة فاشلة. وكما أشرنا في السابق، فإن الظروف التي تكون فيها المأسسة ضعيفة، فإن عدم الاستقرار وعدم الأمان يمكن أن يُشكل حافزاً وفرصة لظهور العنف السياسي. وباختصار، يمكن أن يؤدي تغيير النظام فعلياً إلى زيادة، وليس إلى إنقاص، عدد الأنظمة التي تدفع باتجاه العنف السياسي. يمثل العراق وأفغانستان أمثلة حزينة على هذا الأمر.

ماذا عن الدول التي هي ديمقراطيات ليبرالية أساساً ولكنها تواجه عنفاً سياسياً من لاعبين محليين أو دوليين؟ في هذه الحال، ترفع معضلة الحرية في مواجهة الأمن التقليدية رأسها. وفي مواجهة هذه التحديات، غالباً ما تؤيد الدول الديمقراطية ومواطنوها تقييد بعض الحريات المدنية وزيادة استقلالية الدولة وإمكانياتها في سبيل وضع حد للعنف السياسي (الشكل 10.4). وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يمثل قانون باتريوت عام 2001 مثالاً على هذا التوجه لمحاربة الإرهاب، حيث يزيد القدرة على القيام بعمليات مراقبة عامة. ومنذ عام 2006، غدا ممكناً اعتقال المشتبه بهم في المملكة المتحدة لمدة ثمانية وعشرين يوماً دون توجيه أية تهمة لهم، كما يمكن اعتقال الأفراد في حالة تحريضهم على الإرهاب أو "تمجيدهم" له.

الشكل 10.4- آراء حول مواجهة الارهاب: كندا والولايات المتحدة

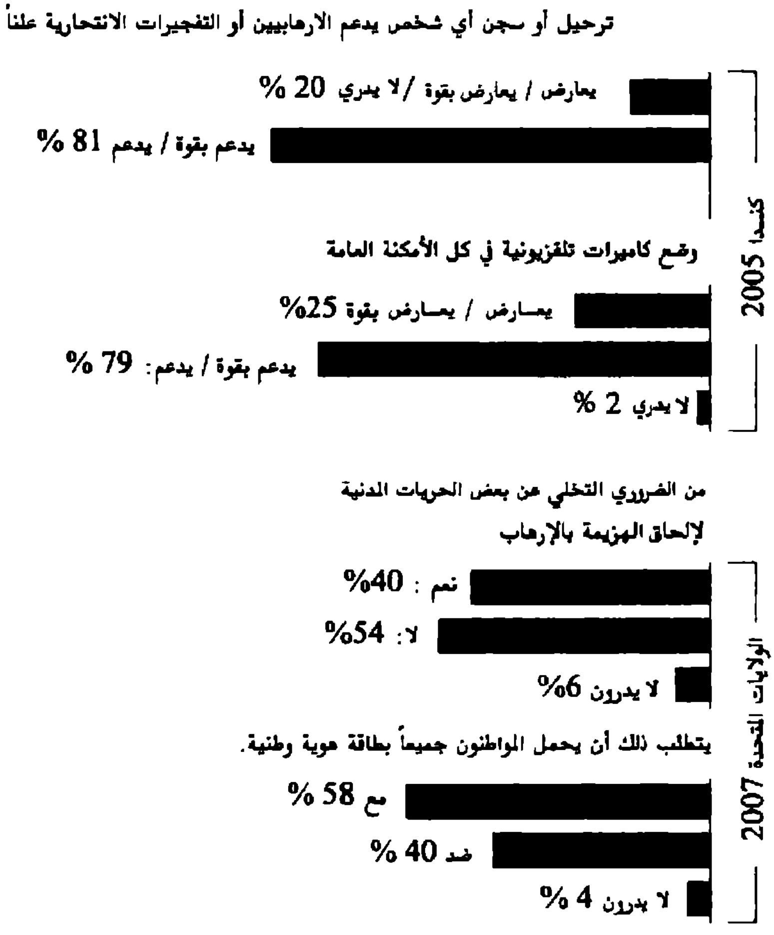

المصدر: غلوب وميل ، CTV كندا، بيوسنتر للناس والصحافة (الولايات المتحدة)

تكمن هنا مخاطر عدة. أولاً، إن التركيز المفرط على الأمن أكثر من الحرية قد يشكل خطراً على الديمقراطية. فوضع الكثير من السلطة في يد الدولة للمراقبة والسيطرة العامة قد يهدد بشكل جديّ بتقويض حقوق الأفراد ومعها الديمقراطية. ثانياً، قد تساهم هذه الإجراءات في الواقع في العنف

السياسي، بما أنها تؤكد فكرة أن الدولة تتآمر لتدمير خصومها، وهو ما يبرر المقاومة العنيفة. ثالثاً، إن زيادة سيطرة الدولة يعني عادة تعاظم مركزية السلطة، الأمر الذي قد لا يزيد الأمن. على سبيل المثال، اقترح العديد من الدول العمل ببطاقات الهوية كطريقة لمنع الإرهاب. لكن مثل هذه الخطوات تطرح مخاوف عدة. فبطاقات الهوية التي تم العمل بها أساساً لمواجهة الإرهاب، يمكن استخدامها لاقتفاء أثر أفعال مختلفة، الكثير منها لا علاقة له بالأمن القومي، وقد يجلب وجود قاعدة بيانات وطنية مركزية لبطاقات الهوية خطر سرقتها أو تعطيلها وقد يسهّل ذلك الطريق بالنسبة للإرهابيين أو يشلّ المبادلات بشكل كامل.[1] لكن الناس والسياسيين غالباً ما يسعون إلى حلول جذرية ومرئية لأنها توفر إحساساً بالأمن، رغم أن هذه الحلول قد يكون لها آثار محدودة أو حتى عكسية. ومن المناسب الإشارة هنا إلى القول المأثور لـ بنيامين فرانكلين: "لا يستحق هؤلاء المستعدون للتخلي عن حرية أساسية مقابل سلامة مؤقتة بسيطة لا الحرية ولا السلامة."[2]

الخلاصة: مواجهة تحديات العنف السياسي

العنف السياسي مسألة معقدة للباحثين والدول والمجتمعات. غالباً ما تتم صياغة أهدافه بلغة مثالية كجزء من تغيير تاريخي ضروري. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يكون لهذا العنف تكلفة هائلة على الحياة الإنسانية، فغالباً ما يتحول العنف إلى غاية بذاته. ولأن العنف السياسي رد على مؤسسات قائمة، يصعب تحديد السبب الدقيق لظهوره، وما يحفزّه، وكيف يجب أن ترد عليه الدول. فهو كالفيروس قد يظهر فجأة في أماكن غير متوقعة، يدمّر السكان قبل أن يختفي مجدداً. وقد يقبع ساكناً سنوات عدة ، لكنه يظهر على السطح عندما تتوافر ظروف معينة.

من الواضح أنه لا توجد طريقة واحدة لإيقاف أو منع العنف السياسي. فكل حالة مختلفة

---

[1] Stephen T. Kent and Lynette I. Millett, eds., *IDs—Not That Easy: Questions about Nationwide Identity Systems* (Washington, DC: National Academy Press, 2002.(

[2] Anonymous, *An Historical Review of the Constitution and Government of Pennsylvania*)London, 1759), p. i.

وتتطلب مقاربة خاصة. لكننا أشرنا بالإجمال إلى أن الديمقراطيات أثبتت أنها أكثر كفاءة في الحد من العنف السياسي. وإذا قبلنا بتشبيه العنف السياسي بفيروس، فإن إحدى سبل الرد على العنف السياسي قد تكون المناعة. فالدول القادرة على تحصين نفسها بالمناعة من خلال حفظ وتعزيز الروابط الاجتماعية والمنظمات التي تساعد على تقليص الإغراء أو التأثير المجتمعي للعنف السياسي.[1] وفي حين لا يمكن لهذه التدابير أن تقضي على الخطر بشكل كامل، إلا أنها قادرة على الحدّ من انتشاره وضرره عبر تقويض الدوافع التي تقف وراءه. إن النظر إلى العنف السياسي باعتباره مسألة صحة عامة قد يقدم طرقاً جديدة لمواجهة هذا الخطر مستقبلاً. وفي الفصل الأخير من هذا الكتاب، سندرس كيف تشكل عملية العولمة المستمرة هذه المسائل وغيرها من قضايا علم السياسة المقارن.

---

[1] Ami Pedazhur, "Struggling with the Challenges of Right Wing Extremism and Terrorism within Democratic Boundaries: A Comparative Analysis," *Studies in Conflict and Terrorism*, 24 (2001), pp. 339–359.

الفصل الحادي عشر

العولمة ومستقبل علم السياسة المقارن

مفاهيم أساسية:

- العولمة عملية تربط فيها شبكات واسعة ومكثفة من العلاقات الناس عبر الزمان والمكان.
- العولمة السياسية تتحدى السيادة.
- العولمة الاقتصادية يمكنها أن تحوّل الأسواق والملكية داخل البلدان وبينها.
- العولمة المجتمعية قد تقوّض الهويات القديمة وتخلق أخرى جديدة.
- يُجادل الباحثون حول ما إذا كانت العولمة جديدة أو مبالغ فيها أو متعذرٌ إلغاؤها.

كان الموضوع الأساسي في هذا الكتاب هو الصراع من أجل التوازن بين الحرية والمساواة. يمكن لقوى السوق أن تولد توتراً في هذه العلاقة. عندما تتصادم المجتمعات حول كيفية التوفيق بين هاتين القيمتين، يكون على الدول أن تواجه المشكلات مستخدمة قدراتها على توليد السياسة وتطبيقها. تفترض المؤسسات الديمقراطية أن الطريقة الأفضل للتوفيق بين الحرية والمساواة تكون من خلال المشاركة العامة، بينما تقيّد الأنظمة غير الديمقراطية هذه الحقوق إلى حدٍّ كبير. إن تنوّع الأدوات المؤسساتية المتوفرة أدى إلى قيام عالم سياسي متنوع، حيث يتم الجمع بين الحرية والمساواة والموازنة بينهما بطرق مختلفة جداً. يكمن هنا لبّ علم السياسة المقارن: دراسة كيفية التوفيق بين الحرية والمساواة في كل أرجاء العالم.

لكن هذه الآلية أصبحت خلال العقد الأخير أكثر عالمية في مداها. وبالطبع، لطالما شكلت القوى الدولية السياسات الداخلية، مثل الحرب والتجارة، الإمبراطوريات والمستعمرات، الهجرة وانتشار الأفكار. لكن بالنسبة لبعض المراقبين، هذا الترابط بين البلدان يتغير في مداه وعمقه وسرعته. ويبدو أن الصلات بين الدول والمجتمعات والاقتصاديات تزداد قوة وعلى نحوٍ سريع، الأمر الذي يتحدى المؤسسات والفرضيات والمعايير القديمة العهد. هذه العملية، التي لا تزال غير معرفة جيداً وغير واضحة، المعروفة على نطاق واسع بـ **العولمة**، وهو مصطلح يملأ قلوب البعض بالتفاؤل، في حين يملأ آخرين بالقلق أو الهلع. وعلى الرغم من أن مدى العولمة وتأثيرها الطويل الأمد يبقى غير واضح، إلا أنه يكمن خلف العولمة إحساس بأن الكفاح من أجل الحرية والمساواة أصبح أكثر تدويلاً، ولم يعد بعد الآن هماً يجب أن تسويه كل دولة ع بطريقتها الخاصة. ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لعلم السياسة المقارن؟ كيف ندرس ونقارن السياسات الداخلية بين الدول؟ ولنسأل بوضوح أكثر، هل لا يزال هناك شيء اسمه سياسات داخلية؟ هل كل ما قرأناه في هذا الكتاب حتى الآن أصبح من غابر الأزمان وغير مرتبط بالواقع؟ وإذا كان هذا صحيحاً، كيف يتوجب علينا دراسة السياسة في عالم معولم؟

سنبحث في هذا الفصل في مفهوم العولمة وأثرها المحتمل في علم السياسة المقارن والصراع المستمر حول الحرية والمساواة. وسنبدأ بتعريف العولمة، ونحدد معنى هذا المصطلح والكيفية التي يمكن لنا قياسه. ثم سندرس بعض الآثار المحتملة للعولمة والكيفية التي يمكن للعولمة من خلالها تغيير المؤسسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية على الصعيد الداخلي. كما سنطرح بعض الأسئلة حول عملية العولمة ـ ما إذا كانت تمثل أمراً جديداً إلى حدٍّ كبير وما إذا كانت عميقة ولا يمكن تجنبها. ثم سنختتم الفصل بمناقشة ما تغيّر بخصوص المعضلة القديمة حول الحرية والمساواة في عالم معولم.

ما هي العولمة؟

يمكننا المجادلة بأننا عشنا في عالم معولم طوال عدة آلاف من السنوات. فمنذ أن انتشر البشر في أرجاء العالم قبل آلاف السنوات، أقاموا وطوروا صلات عبر مسافات طويلة بين بعضهم من خلال

الهجرة والتجارة. وقد ساعدت هذه الصلات على تحفيز التنمية من خلال نشر المعرفة والابتكارات، حيث يُعتقد، على سبيل المثال، بأن تقنية اللغة المكتوبة تم ابتكاره بشكل مستقل ثلاث أو أربع مرات فقط في التاريخ البشري: في الأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط. جميع اللغات المكتوبة الأخرى تمت صياغتها إلى حدّ كبير بناءً على هذه الابتكارات مع انتشار فكرة التدوين إلى مجتمعات أخرى.[1] فمنذ آلاف السنوات، امتدت الإمبراطوريات من آسيا إلى أوروبا وكانت الشعوب تنتقل بين هذه المناطق وتتبادل البضائع والأفكار. وقد أدت الخطوط التجارية إلى نشوء صلات أكثر انتشاراً بين الشعوب التي قلما كانت تعلم بوجود بعضها الآخر. مثلاً، في القرن الأول الميلادي، اكتنز الرومان الحرير المستورد من الصين البعيدة، رغم أنهم لم يكونوا يفهمون تماماً كيفية صنعه ومصدره. ألم تكن تلك مجتمعات "معولمة" آنذاك؟

عندما نتحدث عن العولمة، لا نعني ببساطة العلاقات الدولية والتفاعل، وهو ما كان موجوداً طوال عشرات آلاف السنين. فتبعاً لعالمي السياسة روبرت كيوهان وجوزيف ناي Robert Keohane and Joseph Nye، الفارق الهام بين العولمة وتلك العلاقات التي تعود لعصور خلت هو أن الكثير من تلك العلاقات الطويلة الأمد كانت "واهية" نسبياً، تضم عدداً صغيراً من الأفراد. وعلى الرغم من أن هذه الصلات كانت تشمل منطقة شاسعة جداً، إلا أنها لم تكن مكثفة في مداها وتأثيرها الشخصي. في المقابل، يمكن النظر إلى العولمة أنها عملية تغدو فيها هذه الشبكة من الصلات العالمية "متينة" تخلق شبكة واسعة ومكثفة بين الكثير من الشعوب على امتداد مسافات شاسعة. وفي القرن الحادي والعشرين، لم تقتصر صلة الشعوب على الطرق بين الدول التي يجتازها التجار والدبلوماسيون والمُبشّرون، بل تشارك هذه الشعوب بشكل مباشر في شبكة دولية واسعة ومعقدة من خلال السفر والاتصالات وعالم المال والأعمال والتعليم. العولمة هي نظام لم يعد فيه البشر جزءاً من مجتمعات منعزلة يرتبط بعضها ببعض من خلال قنوات دبلوماسية وتجارية ضيقة (الشكل

[1] Jared Diamond, *Guns, Germs and Steel: The Fate of Human Societies* (New York: Norton, 1997.

11.1). فمجتمعات بأكملها أصبحت الآن مرتبطة بالشؤون العالمية. وبهذا، تمثل العولمة تغييراً في التنظيم والترابط البشري، وكان هذا بفعل التغييرات التكنولوجية التي جعلت ذلك ممكناً.[1]

الشكل 11.1. قياس العولمة. الدول صاحبة المراتب العشرين الأولى في العالم، 2007

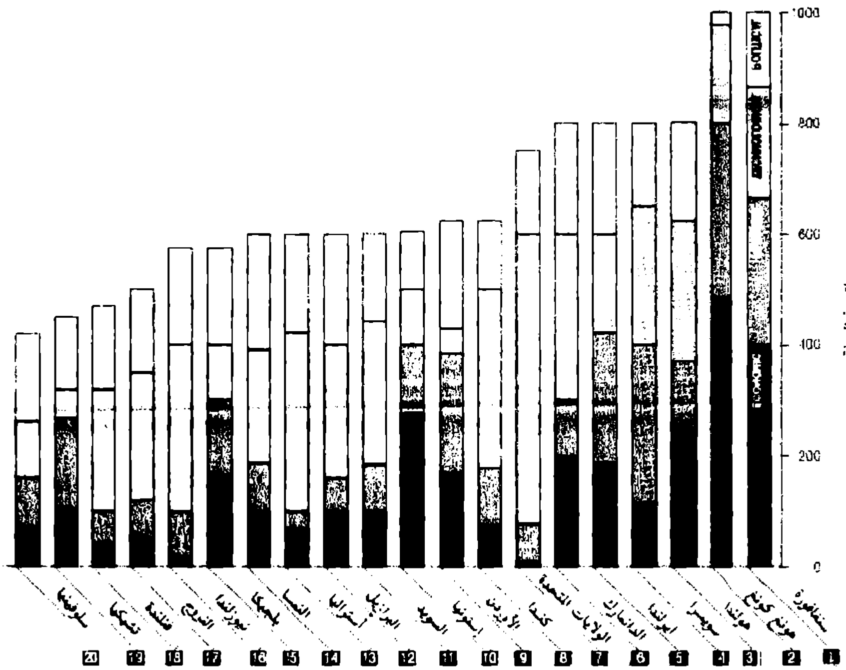

يبين هذا الشكل البلدان المعولمة العشرين الأولى في العالم في لغة الاقتصاديات (التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر) والناس (السفر وأشكال أخرى من الاتصال الدولي) والتكنولوجيا (الدخول الى الإنترنت) والسياسة (الاتفاقيات مع الدول الأخرى والعضوية والمشاركة في المنظمات الدولية).

المصدر: السياسة الخارجية / أ.ت. كيرني.

[1] See Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., "Introduction," in Joseph S. Nye, Jr., and John D. Donahue, eds., *Governance in a Globalizing World* (Washington: Brookings Institution Press, 2000), pp. 1–41.

تقدم العولمة عدداً من المفاهيم المحتملة لعلم السياسة المقارن. أولاً، نتيجة تمتّن الصلات بين الشعوب عبر الدول، تقلص العولمة الفوارق بين العلاقات الدولية وعالم السياسات الداخلية، وهو ما يجعل الكثير من جوانب السياسة الداخلية خاضعة للقوى العالمية. فقد أصبحت النقاشات حول السياسة البيئية مرتبطة بالتسخين العالمي؛ وأصبح الصراع على التشغيل تؤطره المخاوف بشأن التجارة وتلزيم الأعمال للخارج والهجرة؛ وتتأثر الرعاية الصحية بأوبئة عالمية، مثل الإيدز أو أنفلونزا الطيور. نتيجة لذلك، تغدو العزلة السياسية صعبة أو حتى مستحيلة، والحدود بين السياسة الداخلية والخارجية غير واضحة المعالم.

ثانياً، يمكن للعولمة أن تضخم الأمور في عالم السياسة في الاتجاه المعاكس، لاسيما بـ"تدويل" القضايا والأحداث الداخلية. ونظراً إلى أن العولمة تعمّق وتوسّع الصلات الدولية، قد يكون للأحداث المحلية، حتى الصغيرة منها، آثار في كافة أرجاء العالم. فيمكن لقراصنة الحاسوب في الصين تعطيل المواقع الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وانتشار الذعر في سوق الأسهم في روسيا قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي في البرازيل. ويتضخم هذا الترابط عبر المكان بسبب السرعة في عالم اليوم. وحيثما استغرق التغيير التكنولوجي سنوات أو قروناً لينتقل من منطقة إلى أخرى، يمكن اليوم تحميل أو مشاهدة برنامج إلكتروني أو شريط مصور جديد حول العالم في اللحظة نفسها. ويسمح الإنترنت بالانتشار السريع للأخبار انطلاقاً من أي ركن في أرجاء المعمورة بغض النظر عن بعدها. فالعالم يعيش على نحوٍ متزايد في اللحظة نفسها، فما يحصل في مكان واحد يؤثر سريعاً على الآخرين في مناطق العالم.

باختصار، تعتبر العولمة عملية تخلق صلات دولية واسعة ومكثفة تغير في أثناء ذلك العلاقات التقليدية في الزمان والمكان. فهل ستقلب العولمة أسس عالم السياسة أو تحوّلها. هل سيجعل هذا التغيير من العالم مكاناً أفضل وأكثر ازدهاراً واستقراراً وديمقراطية، أو العكس تماماً؟ وفي النهاية، هل أي من هذه النتائج حتمية؟ هذه أسئلة كبيرة وذات أهمية عميقة دون إجماع كبير حولها. فلندرس أولاً كيف يمكن أن نفكر بطبيعة المؤسسات في عالم معولم.

المؤسسات والعولمة

أشرنا إلى العولمة باعتبارها عملية تخلق صلات واسعة ومكثفة أكثر في أرجاء العالم. ويمكن لهذه التغييرات، بدورها، أن تغير المؤسسات الاقتصادية والسياسية والمجتمعات. تحدثنا في مستهلّ هذا الكتاب عن المؤسسات باعتبارها علامات فارقة في الحياة الحديثة. المؤسسات هي منظمات أو أنماط نماذج قائمة بذاتها وقيّمة لذاتها. والعالم الحديث عالم تنظمه المؤسسات مثل الدول والثقافة والملكية والأسواق التي تنشئ الهوامش وتضع الحدود للنشاط والسلوك وتعين السلطة والقواعد والحقوق والمسؤوليات. وعلاوة على ذلك، تنشئ المؤسسات، بفعلها هذا، هوية وسيطرة محلية ـ دولة أو دين معين أو منظومة من القيم الثقافية تسود على هذه الأرض وهذا الشعب، لكن ليس على الشعوب في منطقة أخرى. إذن يُفهَم المكان والزمان ويقاس من خلال المؤسسات.

السؤال الذي يمكن أن نسأله هنا هو ما إذا كان هذا سيستمر في المستقبل. وربما بعد فترة قصيرة، لن تعود المؤسسات الداخلية هي العوامل الأساسية الأكثر أهمية في حياة الشعب. فالمؤسسات القديمة مثل الدول والثقافات والهويات القومية أو أنظمة الاقتصاد السياسي تواجه اليوم مجموعة من القوى والمنظمات الدولية التي تحوّل وتتحدى وتهدد أدوارها التقليدية. فلننظر إلى بعض الأسباب التي يمكن أن تكون هي البرهان.

أولاً، ترتبط العولمة بالسلطة المتعاظمة لمجموعة من الكينونات التي لا تنتمي للدول أو ما فوق الدولة. ويمكن جمع هذه الكينونات في ثلاث فئات تطرّقنا إليها في الفصول السابقة: **الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية**. يعود عمر هذه الأشكال الثلاثة من التنظيم إلى عقود خلت، إن لم نقل قروناً، لكن الحجة التي نحن بصددها الآن هي أن دورها وتأثيرها يتسع بشكل متسارع في الوقت الذي تستفيد فيه من العولمة وتساهم فيها. فالشركات المتعددة الجنسيات هي تلك التي تنتج وتوزع وتبيع في أكثر من دولة واحدة. تملك شركات متعددة الجنسيات مثل مايكروسوفت أصولاً وتحصد عوائد أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول العالم وهي قادرة على التأثير في عالم السياسة والتنمية الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية

من خلال السلع والخدمات التي توفرها والثروة المتوفرة بين يديها. أما المنظمات غير الحكومية فهي، وكما ناقشنا في الفصل السابق، مجموعات وطنية أو دولية مستقلة عن أية دولة، تسعى لتحقيق أهداف وسياسات معينة وتعزيز مشاركة المجتمع. تملك بعض هذه المنظمات مثل "السلام الأخضر/ غرين بيس" و"منظمة العفو الدولية" نفوذاً من خلال قدرتها على رسم معالم السياسة الداخلية والدولية بحشد الدعم العام في كل أرجاء العالم. أما المنظمات الدولية الحكومية، فهي مجموعات أنشأتها الدول لتخدم غايات في سياسة معينة، تضمّ "الأمم المتحدة" و"منظمة التجارة العالمية" و"الاتحاد الأوروبي" و"منظمة الدول الأمريكية". تختلف هذه المنظمات كثيراً في أهدافها وعضويتها وسلطاتها، لكنها تميل جميعاً إلى ممارسة نوع من السلطة على دولها الأعضاء.

تحت الضوء

المؤسسات التي لا تنتمي الى الدولة والعولمة

المؤسسة	التعريف	المثال
الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs)	الشركات التي تنتج وتوزع وتسوق منتجاتها أو خدماتها في أكثر من بلد واحد	ميكروسوفت، جنرال إلكتريك
المنظمات ما بين الحكومية (IGOs)	مجموعة تنشئها الدول لتخدم غايات سياسية محددة.	الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي
المنظمات غير الحكومية (NGOs)	مجموعات وطنية ودولية، مستقلة عن أية دولة، تسعى وراء أهداف سياسية ما وترعى المشاركة العامة	السلام الأخضر، الصليب الأحمر

وبالإضافة إلى هذه الكينونات، هناك منظمات تقنية بطبيعتها. هذا ليس جديداً، فجميع موجات الترابط البشري السابقة اعتمدت بدورها على التغييرات التكنولوجية، مثل تدجين النباتات

والحيوانات، وابتكار الدولاب، والملاحة، والبرق والهاتف. ومؤخراً، تأثرت العولمة بالإنترنت بعمق. في الأصل، أنشأت الحكومة الأمريكية الإنترنت كطريقة لتفكيك مركزية الاتصالات في حال اندلاع حرب نووية، لكنه تطور أبعد كثيراً من الهدف الأولي المحدود ليغدو وسيلة يمكن للشعوب من خلالها تبادل السلع والمعلومات، التي لا يخضع معظمها لسيطرة أية دولة أو سلطة تنظيمية. وبخلاف الشركات المتعددة الجنسيات MNCs والمنظمات غير الحكومية NGOs والمنظمات الدولية الحكومية IGOs ، لا يوجد للإنترنت "موقع" واحد يمكن الإشارة إليه، ولهذا يغدو الحديث عن السلطة والسيادة والسيطرة أمراً إشكالياً مثيراً للجدل. لكن فيما يسهّل التغيير التكنولوجي عمل اللاعبين الذين لا يُشكلون جزءاً من الدولة أو ما فوقها، يميل هؤلاء اللاعبون بدورهم إلى تعزيز التغيير التكنولوجي أكثر.

هل هذه المؤسسات، سواء كانت الأمم المتحدة أم الإنترنت، هي مؤسسات؟ هذا سؤال هام، لأنه كما أشرنا سابقاً، تحمل المأسسة معها السلطة والشرعية. يجادل كثيرون بأن الإجابة عن ذلك السؤال هي نعم، وأن لهذه المؤسسات حياة قائمة بذاتها. فالكثير من الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية شرعية وذات قيمة عالية للغاية، حيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي. ويمكن قول الأمر نفسه بالنسبة للإنترنت أو أشكال أخرى للتكنولوجيا، مثل البث التلفزيوني الفضائي وأنظمة تحديد المواقع العالمية التي يُرمز لها اختصاراً بـ GPS. وباعتبارها مؤسسات، تملك ويمكن أن تطالب بمستوى معين من النفوذ والسلطة. وهذا قد يزيد ويُحسّن عمل المؤسسات الوطنية، كما يمكن أن يتضارب معها أو يقوّضها. فلندرس هذه الفكرة أكثر من خلال الفئات المألوفة للدول والاقتصاديات والمجتمعات.

العولمة السياسية

أشرنا في الفصل الثاني إلى أن، ومن وجهة نظر تاريخية، الدولة حديثة العهد نسبياً، فهي شكل من التنظيم السياسي لم يظهر إلا خلال القرون الأخيرة. وبسبب تنظيمها الفريد، غدت الدول قادرة على الانتشار بسرعة في أرجاء المعمورة وحلّت محلّ أشكال أخرى من التنظيم السياسي. لكن أشرنا

أيضاً إلى أنه إذا لم تكن الدول موجودة معنا على الدوام، فمن المنطقي أنه قد يأتي يوم لا تكون فيه الدول اللاعب السياسي المهيمن على وجه الأرض. وقد ينتهي وجود الدول في يوم ما. ينظر بعضهم إلى العولمة باعتبارها القوة التي ستأتي بهذا التغيير السياسي الجذري، لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا التغيير مرحباً به أو يُخشى منه.

تكمن في قلب هذا الجدل حقيقة أن العولمة والمؤسسات المعولمة تعقّد قدرة السلطات على الحفاظ على السيادة. وفي بعض الحالات، تكون هذه الخسارة للسيادة أمراً مقصوداً، فقد تتخلى الدول عن سلطتها للمنظمات الدولية الحكومية للحصول على بعض الفوائد أو التخفيف من مشكلات قائمة. يمثل الاتحاد الأوروبي مثالاً ممتازاً على ذلك، رغم أنه وكما رأينا، حتى في مثل هذه الظروف، غالباً ما يتم التخلي عن السيادة بتردد ونزاع. وفي حالات أخرى، تكون خسارة السيادة أمراً غير مقصود وغير مرغوب به بالكامل. فقد كان لتطور الإنترنت، على سبيل المثال، تبعاتٌ هامة بالنسبة للدول فيما يخص السلطة القانونية في الكثير من المجالات التقليدية، آخذين بالحسبان حقيقة أن الإنترنت لا يتكيّف بسهولة مع الحدود والقوانين الدولية. وهكذا يمكن نسخ البرامج والتشارك بها بسهولة رغم حقوق الملكية وقيود الأمن القومي. وبالمثل، يمكن المراوغة على القيود القانونية على أشكال معينة من التعبير، بطريقة لا يمكن فعلها في الصحف والقنوات التلفزيونية التقليدية، من خلال البريد الإلكتروني أو المواقع الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعي أو المدونات. وقد تقوّض تطورات مثل وجود عملة إلكترونية المزيد من سلطة الدول من خلال تقليص قدرتها على طباعة النقود وفرض ضرائب وتنظيم المبادلات المالية ـ كلها عناصر هامة للسيادة.

ماذا تعني هذه التغيرات بالنسبة لاستقلالية الدولة وإمكانياتها؟ أحد السيناريوهات المحتملة هو أن الدولة ستغدو مرتبطة بعدد كبير من المؤسسات الدولية التي ستضطلع بالكثير من المهمات التي تقوم بها الدول عادة. وفي هذا السيناريو، سترسم شبكة من المنظمات، العامة والخاصة، المحلية والدولية، شكل عالم السياسة والسياسة وتحدد المعايير وتطبّق القوانين على مجموعة واسعة من المسائل حيث لا تملك الدول سلطة فعالة. سيغدو حكم القانون أقل حكراً على الدول منه على مجموعة من المؤسسات العالمية التي أُسِّست لهذا الغرض وتديرها مجموعة من اللاعبين.

الفصل الحادي عشر ـــ

[1] Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2000.(

في مقابل هذه الآراء المتفائلة، ينظر آخرون إلى العولمة السياسية على أنّها ليست طريقاً إلى السلام والمشاركة، بل مصدراً لتفتيت خطير وإضعاف للديمقراطية. أولاً، لن يفقد العنف استخدامه في النظام الدولي كما يأمل المتفائلون؛ بل سيغير شكله ببساطة، غالبا كما فعل عندما ظهرت الدول أول الأمر. وبناءً على هذه الحجة، لا ترعى العولمة منظمات جديدة قد تعزز التعاون، بل تزيد اللاعبين الدوليين العنفيين يمثلون في طرق كثيرة نقيض الدولة الحديثة تماماً أيضاً. وهذه المجموعات غير مركزية ومرنة لا تملك مناطق معينة ولا تمارس سيادة، وهي قادرة على الحصول على دعم مالي وغيره من أرجاء الكرة الأرضية. وهي بالتالي لا تختلف، في طرق كثيرة، عن لاعبين آخرين ليسوا جزءاً من الدولة، لكن بخلاف المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، تسعى هذه المجموعات إلى تحقيق أهدافها باكتساب القوة واستخدامها والقيام بذلك بطرق يصعب على الدول وغيرها من اللاعبين الدوليين مواجهتها. والمنظمات الإجرامية المعولمة والمجموعات الإرهابية أمثلة نموذجية لهذا التهديد الجديد.[1]

الشكل 11.2، الاستثمار الخارجي المباشر، 1980 - 2006

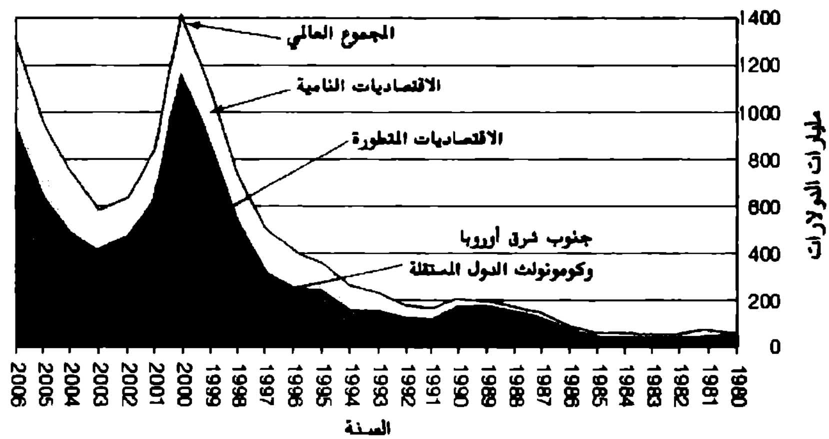

يبين هذا الرسم البياني الزيادة العالية في الاستثمار الأجنبي المباشر في مدى العقد الأخير، لاسيما داخل العالم المتطور. أما البلدان الأقل تطوراً والبلدان ما بعد الشيوعية فترى استثماراً أقل تواضعاً.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة 2007، www.unctad.org/en/docs/wir2007_en.pdf.

[1] John Arquilla and David Ronfeldt, eds., *Networks and Netwars: The Future of Terror، Crime, and Militancy* (Washington: RAND, 2001.(

فعلى سبيل المثال، في حالة القاعدة، نرى مجموعة غير مركزية إلى حد كبير توفر فيها القيادة الموارد والإرشاد والإلهام، لكنها تسمح بقدر كبير من المبادرة والمسؤولية الفردية في صفوف ناشطيها. وهذه اللامركزية تجعل من الصعب جداً بالنسبة لوكالات الاستخبارات في الدولة أن تراقب وتفكك مثل هذه الشبكات. موت قائد ما، رغم أنه نكسة، إلا أنه لن يقضي على المجموعة نفسها بما أنها لا تعتمد على هيكلية هرمية للقيادة والتحكم. وما يُساعد هذه اللامركزية أكثر هو التكنولوجيا المعولمة، مثل أجهزة الهاتف الجوال ورسائل البريد الإلكتروني المشفرة والمواقع الإلكترونية والقنوات التلفزيونية الفضائية التي تسمح للإرهابيين بالتواصل ونشر أجندتهم الإعلامية والوصول إلى المال وتجنيد أتباع جدد. وفي الحقيقة، تبدو مثل هذه المجموعات كشبكة اجتماعية على الإنترنت أكثر منها لاعباً غير حكومي شكلياً. وعلى الرغم من أن الدول تكون في بعض الأحيان قادرة على استخدام القوة التقليدية ضد مثل هذه المجموعات حيث يكون لها وجود فعلي، لكن لا يوجد لها مكان مركزي يمكن مهاجمته، أو طريقة سهلة لمنع هؤلاء الأفراد أو المعلومات من التشتت ومن ثم التجمع مجدداً في مكان آخر. والدول، التي يتم فيها تسخير القدرات العسكرية لقتال دول أخرى، قد لا تملك المعدات لمواجهة مجموعات صغيرة يمكنها استغلال العولمة لمهاجمة وتقويض المؤسسات القائمة.[1]

[1] Mare Sageman, *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty-First Century*)Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2008.(

الشكل 11.3 اتجاهات الهجرة العالمية

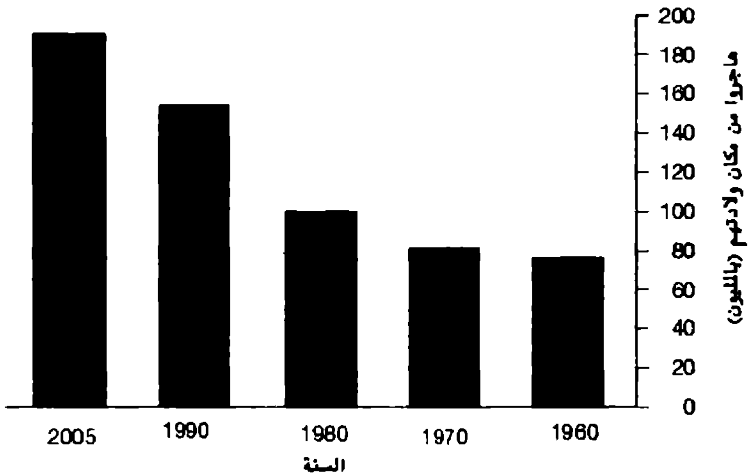

المصدر: الأمم المتحدة، إدارة القضايا الاقتصادية والاجتماعية

ثانياً، يسأل كثيرون كيف يمكن لنظام سياسي معولم أن يكون أكثر ديمقراطية. على الرغم من أن الصلات المتزايدة قد تزيد الشفافية، إلا أن ذلك لا يضع بالضرورة آليات يمكن للأفراد من خلالها أن يعملوا بناءً على تلك المعلومات. وكما أشرنا في الفصل الخامس، تقوم الديمقراطية الليبرالية الحديثة على المبدأ الجمهوري، أي القدرة على اختيار المرء لممثليه خلال عملية تنافسية. لكن من يصوّت للمنظمات الدولية؟ ربما تنتخَب هذه الهيئات بشكل غير مباشر أو تعينها الدول الأعضاء ـ وقد لاتكون مسؤولة بشكل مباشر أمام أحد على الإطلاق. ولهذا، بينما يمكن للمرء أن يُثني على عمل منظمة "السلام الأخضر" أو "صندوق الحياة البرية العالمي"، إلا أنه من الواجب الإشارة إلى أن هذه المنظمات لا تخضع للرقابة الديمقراطية الشعبية وليست بالضرورة أكثر شفافية من الدول نفسها. يثير هذا الخوف بشأن "العجز الديمقراطي"، وهي فكرة ظهرت أولاً فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي. إذا انتقلت السلطة إلى مؤسسات عالمية، فقد يضعف التمثيل والسيطرة الديمقراطية مع فقدان المواطنين إمكانية الرقابة على هذه الهيئات، وتبتعد هذه المؤسسات عن مواطنيها وخياراتهم.

وفي الحالات المتفاقمة، قد يؤدي هذا إلى شكل جديد من عدم الليبرالية العالمية، وهو ما ناقشناه في الفصل السادس، حيث تكون المؤسسات التمثيلية موجودة بالفعل، لكن يتم تفريغها بخسارتها السيادة والقوة التي تتمتع بها المؤسسات والنخب التكنوقراطية العالمية.[1]

تختلف هاتان الرؤيتان للسياسة بشدة في عالم معولم. وفي السيناريوهين، تغدو الدول ووظائفها أكثر انتشاراً مع انتقال السلطة إلى المستوى العالمي. بالنسبة للمتفائلين، يتبع ذلك التعاون الدولي، لأن هذه التطورات تقوض منطق الحرب وتزيد الشفافية. وبالنسبة للمتشائمين، تعميق الصلات الدولية يسهل نشوء منظمات عنيفة جديدة، ويضعف الروابط الديمقراطية بين الشعب وممثليه. وتركيب ما من السيناريوهين أمرٌ ممكن أيضاً.

العولمة الاقتصادية

ليست السياسة هي المجال الوحيد الذي يمكن للعولمة أن تحدث فيه، في الحقيقة، عندما يفكر أناس كثر بالعولمة، فأول ما يتبادر إلى أذهانهم عادة هو عالم الاقتصاد، وفي هذا المجال ينشأ معظم الجدل والنقاش. وثمة في الحقيقة، تعمل عمليتان مستقلتان لكنهما مترابطتان. العملية الأولى هي عولمة التجارة الدولية. يعني هذا أن التجارة التي كانت ذات محتوى دولي قوي دائماً، أصبحت أكثر اتساعاً وتكثفاً فترتبط الأسواق والمنتجين والعمال معاً بطريقة غير مسبوقة. والوجه الآخر للعولمة الاقتصادية أقل وضوحاً، لكنه ليس أقل عمقاً. فالعولمة المالية هي اندماج رأس المال والأسواق المالية ـ الأسواق من أجل المال ـ حول العالم. وتقع في هذه الخانة الصيرفة والائتمان والأسهم والاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى مدى العقود الأخيرة الماضية، شهد العالم نظاماً تطور بسرعة من العولمة التجارية والمالية، تعززت بالتغيير التكنولوجي والتحولات الجذرية في عالم السياسة، مثل انهيار الشيوعية وانتشار الليبرالية.

---

[1] John Fonte, "Democracy's Trojan Horse," *National Interest,* 76 (Summer 2004), pp. .127–117

يمكن لبعض الأمثلة أن تقدم مشهداً لنمو العولمة الاقتصادية عام 1992، فقد بلغ حجم الصادرات من السلع التجارية نحو 3 تريليون دولار أمريكي، وبلغت عام 2007 نحو 13 تريليون. أما **الاستثمار الأجنبي المباشر** (شراء شركة أجنبية لأصول في دولة أخرى) فقد كان أقل من 200 مليار دولار أمريكي عام 1992، ووصل عام 2006 إلى نحو 1.3 تريليون.[1] وكما أشرنا سابقاً، ارتبطت العولمة الاقتصادية أيضاً بظهور عدد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تهيمن على الأسواق العالمية. وبفضل الأسواق الأكثر انفتاحاً وتناقص تكاليف النقل، تسيطر شركات كبيرة مثل "آي بي إم" و"هوندا" و"ماكدونالدز" و"وجونسون آند جونسون" على أصول وتصنع أرباحاً بمليارات الدولارات، غالباً ما ينافس الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول التي تعمل فيها. فعلى سبيل المثال، بلغت الأرباح الإجمالية لشركة "جنرال إلكتريك" عام 2007 نحو 21 مليار دولار، وهو ما يساوي تقريباً الناتج المحلي الإجمالي الكلي للكونغو حسب مُعادل القيمة الشرائية (الشكل 11.2).

تترافق هذه التطورات الاقتصادية مع توسع الاتصالات العالمية. فعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية الأخيرة، يحول تطور التجارة الإلكترونية، القادرة على ربط شركات متباعدة، الطريقة التي تتفاعل من خلالها الأسواق والشركات والأفراد. وقلصت الابتكارات التكنولوجية الكثير من الحواجز التقليدية في وجه التجارة. فتستطيع الشركات والأفراد شراء السلع والخدمات من كافة أرجاء العالم باستخدام عدد أقل من الوسطاء أو دون وسطاء على الإطلاق. ونتيجة لذلك، أصبحت الأسواق أكثر انفتاحاً بينما تواجه الشركات منافسة أكبر. فيمكن لشركة في الصين أو تشيلي على سبيل المثال أن تبيع سلعها وخدماتها مباشرة لشركات أخرى أو أفراد في أي مكان من العالم. وفي مجال الاستثمار، أيضاً، تسمح الصيرفة والاستثمار الإلكتروني للأفراد بنقل أموالهم حول العالم بعدة نقرات على فأرة الحاسوب. يشبِّه أناس كثر أهمية تطوير الإنترنت بنشوء السكك الحديدية والتلغراف في القرن التاسع عشر وهو ما ساعد على تغيير الطرق التي يتم من خلالها إنتاج السلع وبيعها ونقلها.

---

[1] *World Investment Report 2007*, www.unctad.org.

أخيراً، لا تنحصر العولمة الاقتصادية في التجارة والشركات والتمويل فحسب، بل تشمل العمالة أيضاً. فالعولمة لا تغير مكان إنتاج السلع فقط، بل أيضاً مكان تواجد اليد العاملة. وكما أشرنا في الفصل السابع، تشهد الكرة الأرضية حالياً موجة هائلة من الهجرة، سواء كان ذلك بين الدول أم داخلها مع انتقال الناس من الريف إلى المدينة (الشكل 11.3). فعلى سبيل المثال، يُتوقَّع في الصين أن يصل عدد "السكان العائمين" ـ وهم الأشخاص الذين يهاجرون، بشكل غير قانوني غالباً، من الريف إلى المدينة، ومن المناطق الداخلية إلى الساحلية ـ إلى نحو 200 مليون نسمة بحلول عام 2015، أي ما يقارب نصف سكان الاتحاد الأوروبي.

ربما يكون النموذج الأكثر شهرة لهذا التشابك بين العمالة والتكنولوجيا والأسواق المعولمة هو تلزيم الأعمال خارجياً. لطالما كان تلزيم الأعمال موجوداً منذ زمن طويل، فهو ببساطة عملية تنقل من خلالها شركة ما جزءاً من أعمالها إلى شركة ثانوية يمكن أن تقوم بهذا العمل بكفاءة أكبر أو سعر أقل. لكن في الماضي، كانت معظم عمليات التلزيم تتم في الاقتصاديات الوطنية أو الإقليمية. إلا أن بروز اقتصاد ما بعد الصناعة والاقتصاد القائم على المعلومات أدى إلى جعل عمليات التلزيم هذه تنتقل مسافات أبعد، إلى أي مكان يحقق فائدة في الكلفة. تتضمن الأمثلة مراكز الاتصالات ومعالجة البيانات والرسوم المتحركة وبرمجة برامج الكومبيوتر. وقد بلغ حجم التلزيم الخارجي عام 2002 ما يقارب 1.3 مليار دولار، وارتفع هذا الرقم إلى نحو 300 مليار عام 2007. غالباً ما يشار إلى الهند أنها لاعب رئيس في هذه المجالات، لكن أوروبا الشرقية والصين وحتى أفريقيا أصبحت نشيطة أيضاً في هذا المجال.

بالنسبة للمتفائلين تحتوي العولمة الاقتصادية على وسائل الازدهار العالمي. وإذا تذكرنا نقاشنا في الفصل الرابع حول الأنظمة الاقتصادية السياسية، يمكننا أن نعتبر أن العولمة تبدو كتدويل للنظام الاقتصادي الليبرالي، بتأكيده على الأسواق المفتوحة والتنافس على السلع والعمالة. فعبر توسّع الصلات الاقتصادية الدولية، يمكن للسلع والخدمات والعمالة وغيرها من الموارد أن توزَّع بطريقة أكثر كفاءة خلال سوق أوسع، غير مقيدة بالحواجز الجمركية وعوائق أخرى يمكن أن تفرضها

الدول. والدول قادرة على تصدير أفضل ما تنتجه، الأمر الذي يُشجع الابتكار والتخصص والتكاليف المنخفضة. ومع تدفق رؤوس الأموال تُخلق الوظائف أيضاً، وتستغل الشركات العابرة للدول الأسواق والفرص الجديدة. ويمكن للناس أيضاً أن ينتقلوا إلى حيث يوجد العمل، سواء داخل الدول أو حول العالم (راجع الشكل 11.3). وفي النهاية، تنتشر الثروة بطريقة أكثر فاعلية من خلال الأسواق المفتوحة والعمالة ورأس المال، وهو ما حسّن مستويات المعيشة حول العالم. وهكذا يُنظر إلى العولمة أنها اتجاه إيجابي، وتقسيم عالمي للعمالة يمكن أن ينتشل المليارات من الفقر ويولد ازدهاراً أكبر بالسماح للمزيد من الناس بأن يكونوا جزءاً من سوق دولية للسلع والعمالة (راجع الشكل 11.4).[1]

ينظر آخرون إلى العولمة الاقتصادية بشك أكبر، وبخاصة أولئك الأقل افتتاناً بالاقتصاد السياسي الليبرالي. فيساوي بعضهم بين زيادة التجارة وزيادة التبعية، ويجادلون بأن التجارة تخلق ظروفاً ستنال بسببها بعض الدول إمكانية احتكار سلع معينة حيوية في الاقتصاد الدولي، مثل برامج الحاسوب والطاقة والتكنولوجيا الحيوية والمنتجات الصيدلانية. وستتيح العلاقات غير المتكافئة الناتجة في النظام الدولي للبلدان التي تسيطر على موارد هامة بأن تهيمن على البلدان ذات السلع الأقل أهمية للاقتصاد العالمي. وانتقِدَت أيضاً عولمة الاستثمار وأسواق العمالة باعتبارها نظاماً تستثمر فيه الشركات في الدول التي تملك عمالة رخيصة وتشريعات عمالة ضعيفة بغية زيادة الأرباح. تقضي هذه التحركات على وظائف التصنيع في الديمقراطيات المتقدمة وتقوّض العمالة المنظمة. وتلحق زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي التلزيم الخارجي للوظائف الضرر بالعمال حول العالم مع انخراط الدول في **"سباق نحو القاع"** الذي يخفض المعايير ويضعف القواعد التنظيمية للإبقاء على الشركات أو

[1] Martin Wolf, *Why Globalization Works* (New Haven, CT: Yale University Press، .(2005

اجتذابها. وبالنسبة إلى المجتمعات ذات الأنظمة الاجتماعية المتقدمة بشكل خاص، يُنظر إلى العولمة باعتبارها تهديداً، يتطلب مجموعة "موحدة القياس تناسب الجميع" من الدول الضعيفة وحداً أدنى من الإنفاق الاجتماعي باسم التنافسية المتزايدة. وبالإجمال، فإن ظهور شركات كبيرة ومنتشرة على نطاق واسع يبرز المخاوف من أن الشركات المعولمة تغدو أكثر قدرة على تجنب إشراف الحكومة والمسؤولية العامة. ومن وجهة النظر هذه، بينما تُضعف العولمة الاقتصادية قدرات الدولة وإمكانياتها، لا يحل محلها حكم قانون عالمي، بل اتحادٌ صغير من الشركات القوية التي تفتقر لأية سيطرة وطنية أو رقابة ديمقراطية ـ وهو ما يدعوه أحد الكتاب بأنه "رأسمالية كارثية".[1] وهكذا تتم التضحية بالحرية والمساواة.

العولمة المجتمعية

وما إذا كانت العولمة والتحولات السياسية والاقتصادية التي تجلبها معها ستغدو أداة للمزيد من التعاون والازدهار أم وسيلة للنزاع والحرمان، فذلك يعتمد على الطريقة التي تتحول فيها المجتمعات نفسها بالعولمة.

تطرقنا إلى الكيفية التي يمكن فيها للعولمة السياسية أن تتحدى سيادة الدولة وسلطتها والكيفية التي تربط فيها العولمة الاقتصادية بين الأسواق من أجل السلع والعمالة ورأس المال. العولمة المجتمعية عملية مماثلة، يتم فيها إضعاف المؤسسات المجتمعية التقليدية وخلق هويات جديدة لا تنتمي إلى أي جماعة محلية أو قومية معينة. وكما عرفنا في الفصول السابقة، في العالم ما قبل الحديث، كانت هويات الشعوب محدودة وضيقة إلى حدٍّ ما، تركز على أمور معينة مثل الأسرة والقبيلة والقرية والدين. ولم تبدأ الهويات القومية بالبروز إلا مع نهوض الدولة، عندئذٍ بدأ الأفراد ينظرون من

[1] Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism* (New York: Picador‹ .(2008

خلالها إلى أنفسهم أنهم مرتبطون بجماعة محلية أكبر مكوّنة من ملايين الأفراد، والغرباء ارتبطوا معا بأساطير ورموز معقدة ـ أعلام، أساطير، رموز، أناشيد وطنية، ثقافة. تزامن هذا التحوّل مع تطور السيادة، حيث رسّخت الحدود والمواطنة مفهوم الهوية القومية ـ شعب واحد ودولة واحدة.

يجادل بعضهم أنه بينما تتقدم العولمة، تتراجع هذه الجوانب المركزية للهوية الفردية والجماعية. وتماماً عندما يتم تحدي الدولة والمؤسسات الاقتصادية الوطنية، يتم أيضاً تحدي قيم الماضي التقليدية. تربط تكنولوجيات جديدة وموجات من الهجرة والتجارة والاتصالات الناس عبر مسافات شاسعة، وتشكل علاقات جديدة بين الناس مبنية على أساس المصالح والأفكار العامة، لا على رموز قومية مشتركة. يجد كثيرون أن الإنترنت، بشكل خاص، قوي جداً في هذا المجال، في قدرته على نشر المعلومات والأفكار والمنتجات الثقافية لمليارات الأفراد حول العالم (الجدول 11.1). ومع استمرار الإنترنت في النمو بسرعة كبيرة، يجد الناس طرقاً للتواصل ما بينهم عبر الزمان والمكان، ويبنون ويعمقون صلات كل للآخر. والبريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة والمواقع الإلكترونية والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي وفضاءات الواقع الافتراضي مثل لعبة "عالم الحرب" أو "الحياة الثانية" كلها أمثلة على التواصل الافتراضي الذي أصبح جزءاً أساسياً من الفضاءات والعلاقات الواقعية، بل يحل محلها.

كيف يمكن لهذه العملية أن تشكل المؤسسات المجتمعية والهويات؟ يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى اتجاهين؟ الأول هو أن العولمة المجتمعية قد تولّد تعددية ثقافية عالمية. ويحول تعمّق الصلات الدولية بين الناس وتبادل الأفكار آليات التعددية الثقافية من المستوى القومي إلى الدولي، مع ثقافات مختلفة تربط وتجمع المزيد من خلال صلات لا ترتبط بحواجز الزمان والمكان التقليدية. لا يعني ذلك أن المجتمع المعولم سيأتي من مصادر كثيرة وحسب، بل الروابط البينية في مثل هذه المؤسسات على المستوى العالمي ستخلق قيماً وهويات وثقافة جديدة ـ "تدمير خلاق" سيُثري جميع

الثقافات.[1] قد تكون إحدى نتائج ذلك *العدمية العالمية global cosmopolitanism* ـ وهو مصطلح مكون من كلمة "كوزموس" اليونانية التي تعني الكون و"بوليس" التي تعني دولة. إذن الكوزموبوليتية نظام سياسي كوني أو عالمي أو "أرضي" يستقي هويته وقيمه من كل مكان. وتاريخياً، كان "الكوزموبوليس" هو ذلك الفضاء المادي الذي تجتمع فيه عادة مثل هذه الأفكار، وبشكل خاص المدينة. لكن في عالم معولم، هناك إمكانية لقيام كوزموبوليتية دولية تربط الشعوب سوية بغض النظر عن المكان الذي جاؤوا منه.[2]

والفكرة الموازية للكوزموبوليتية العالمية، هي فكرة الديمقراطية العالمية. لقد تحدثنا سابقاً عن الطريقة التي يمكن للعولمة أن ترسم معالم المؤسسات السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ومع أننا ركّزنا إلى حدٍّ كبير على تطوير المنظمات التي لا تشكل جزءاً من الدولة وتلك التي فوق الدول وتنافس الدولة نفسها. لكن عندما نركز على العولمة المجتمعية وآثارها على الديمقراطية، فإننا نعود إلى مفهومنا عن المجتمع المدني. والحجة هنا هي أن الصلات الدولية المتنامية على المستوى المجتمعي لن تولد شكلاً من الكوزموبوليتية فحسب، بل هوية مدنية تمتد أبعد من الحواجز والحدود التقليدية أيضاً. إن هذا المجتمع المدني العالمي ـ الحياة المنظمة ليست فقط أبعد من الدولة بل فوقها ـ يمكن أن يأخذ شكله في منظمات رسمية مثل المنظمات غير الحكومية، ولكن في تجليات غير رسمية أيضاً مثل الحركات الاجتماعية، أو صلات قاعدية أكثر بين الناس تستند إلى المصالح والقيم مشتركة. ويمكن لهذا المجتمع المدني العالمي أن يرسم بدوره معالم عالم السياسة عبر خلق فرص جديدة لفعل شعبي مدَّبر وطرق جديدة للتفكير حول عالم السياسة والمشاركة على الصعيدين المحلي والدولي.[3] أخيراً، إن

---

[1] Tyler Cowen, *Creative Destruction: How Globalization Is Changing the World's Cultures*)Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.(
[2] David Held, *Democracy and the Global Order* (Cambridge: Polity Press, 1995.(
[3] Mary Griffiths, "e-Citizens: Blogging as Democratic Practice," *Electronic Journal of e-Government,* 2, no. 3 (December 2004), www.ejeg.com.

هذا التطوير للكوزموبوليتية العالمية والمجتمع المدني يملك قوة كامنة للقضاء على النزاعات الدولية لأسباب مختلفة جداً عن تلك التي تم ذكرها خلال مناقشة العولمة السياسية. وحيثما تتصور العولمة السياسية "سترة مجانين ذهبية" تجعل سعي الدول إلى الحرب أمراً مكلفاً جداً، فإن العولمة المجتمعية ستُضعف الهويات القومية والوطنية وغيرها مما تستخدمه الدول لتبرير الحرب. وإذا كانت العولمة السياسية قد تجعل الحرب غير ذات فائدة، فإن العولمة المجتمعية تجعلها أمراً غير وارد.[1]

وكما يمكن للمرء أن يتوقع، هناك من ينتقد هذه الآراء ويُشكك بالمفهوم القائل إن العولمة المتزايدة ستكون أمراً مفيداً للتقدم الاجتماعي. إن لهذه الانتقادات جانبين. الأول، هو أن بعضهم يؤكد على أن الهجوم الضاري للعولمة سيُغرق الناس بعدد لا يُحصى من الخيارات والقيم والأفكار والمعلومات التي لا يقدرون على فهمها أو تقييمها أو الهروب منها، لاسيما لهؤلاء غير المنتمين إلى النخبة المعولمة. ويتوقع هؤلاء المنتقدون أن يكون هناك لغط وتشوّش وعزلة وتراجع عام مع سعي الشعوب إلى الحفاظ على قيمها التقليدية في مواجهة هذه التغييرات. وقد تكون القومية والأصولية رداً على مجتمع معولم يجده الناس مغايراً ومعادياً لطريقتهم الخاصة في الحياة. وصف المُنظّر السياسي بنيامين باربر Benjamin Barber هذا التوجه الموازي ضد العولمة أنه "جهاد"، وهو الاندفاع ضمن الكثير من المجتمعات (الإسلامية وغيرها) للمقاومة العنيفة لهذه الأفكار والقيم الغربية.[2] ويمكن النظر إلى هجمات 11 سبتمبر من وجهة النظر هذه ـ أنها ضربة ضد قيم العولمة (ومصدرها المدرَك)، أكثر منه ضد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

---

[1] Mary Kaldor, *Global Civil Society: An Answer to War* (Cambridge: Polity Press، 2003)؛ *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.(

[2] Benjamin Barber, *Jihad versus McWorld: How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World* (New York: Random House, 1995.(

الشكل 11.4 العولمة ومعدل طول الحياة المتوقع

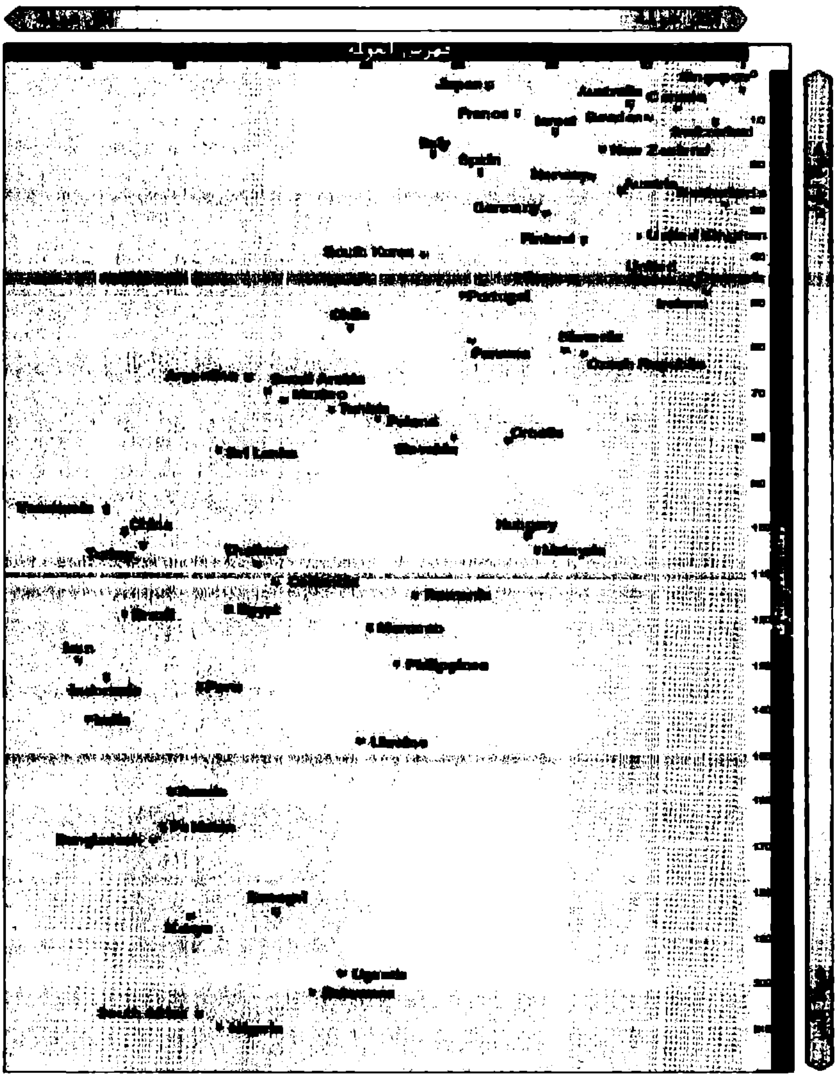

تشير الدراسات الى أن البلدان الأكثر عولمة هي تلك البلدان ذات معدلات الحياة الأعلى. هذا صحيح ليس فقط في الديمقراطيات المتقدمة بل أيضاً في الأقل تقدماً والبلدان المصنعة حديثاً أيضاً.

المصدر: السياسة الخارجية / A. T. Kearney

لا يُركز الانتقاد الثاني على رد الفعل على العولمة المجتمعية، بل على النتيجة النهائية. وحتى في غياب المقاومة، يجادل المنتقدون في أن العولمة المجتمعية لن تولد ثقافة عالمية وكوزموبوليتية أكثر غنى، بل ستخلق تنافساً ثقافياً وفكرياً نحو القاع. وبشكل مشابه للانتقادات الموجهة إلى العولمة الاقتصادية، ستُقايض المجتمعات ثقافتها ومؤسساتها وأفكارها الخاصة مقابل مجتمع عالمي مشترك لا ترسم معالمه قيمٌ أو مفاهيمٌ دنيوية بل السرعة والاستهلاك. وتلك الأشياء التي تجعل كل مجتمع فريداً ـ اللغة والأطعمة والموسيقى والتاريخ والعادات والقيم والمبادئ ـ سيتم امتصاصها وعقلنتها وتعليبها من أجل الاستهلاك في كل مكان. وقد وصف باربر هذه النتيجة أنها "عالم ماك" [نسبة إلى ماكدونلدز] الذي يتم فيه تعقيم الأشياء الأكثر جاذبية في كل مجتمع وإعادة تعليبها وبيعها إلى بقية أرجاء الكوكب وحيث تلك الأشياء التي تفتقر إلى الاهتمام الجماهيري تُرمى أو تُستبعد أو تُستبدَل بما يُرضي الجمهور الأوسع والقاسم المشترك الأصغر. أما ما هو متمايز ولا تمكن عولمته، فسيضيع، وما تمكن عولمته هو تلك الأشياء التي جُرِّدت من أية ميزة أو هوية. وقد سمَّى أحد الباحثين هذا الأمر أنه "عولمة اللاشيء."[1]

[1] George Ritzer, *The Globalization of Nothing* (Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press‹
.(2007

الجدول 11.1 ، النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون الانترنت، ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧			
البلد	2000	2007	النسبة المئوية للزيادة
السويد	44.9	76.7	70.8
الولايات المتحدة	61.2	71.4	16.7
اليابان	36.9	68.0	84.3
كوريا الجنوبية	40.0	67.1	67.8
المملكة المتحدة	44.5	66.4	49.2
فرنسا	21.5	54.7	154.4
ماليزيا	22.9	52.7	130.1
جمهورية التشيك	13.6	50.0	267.6
الكويت	8.1	29.9	269.1
إيران	0.4	25.6	6300.0
البيرو	19.9	25.5	28.1
البرازيل	3.6	22.8	533.3
المكسيك	3.2	21.3	565.6
روسيا	2.5	19.5	680.0
الصين	2.3	12.3	434.8
جنوب أفريقيا	10.0	10.3	3.0
الهند	0.5	5.3	960.0
نيجيريا	0.2	4.9	2350.0
العالم أجمع	*9.1*	*19.1*	*109.9*

المصدر: www.internetworldstats.com

في النهاية، على الرغم من أن ظهور العالم المتجانس قد يُبشّر بازدهار وحتى بتعاون أكبر، إلا أن ذلك قد يأتي على حساب أسس المجتمع الديمقراطي. فعندما لا يكون هناك أي اختلافات ذات معنى في الأفكار، وعندما تكون الخيارات محدودة بعالم الاستهلاك بدلاً من القيم، تفقد المشاركة والجدل معناهما. وتصبح كل من الحرية والمساواة جوهرياً مفاهيم لا معنى لها، بما أنها ليست سلعاً وخدمات يمكن تسويقها وبيعها وشراؤها.

العولمة ما لها وما عليها؟

يبدو واضحاً أن هذه النقاشات الحامية الوطيس حول العولمة تُظهر أنها لا تزال مسألة مثيرة للجدل. وفي السيناريوهات الأكثر تفاؤلاً، ستكون العولمة وسيلة تقدم إنساني جذري، تنشر الازدهار، وتُثري الثقافات، وتعمل على توسيع الديمقراطية والسلام والمجتمع المدني. لكن لوجهة النظر الطوبابية هذه بديل غير طوباوي على الإطلاق، في رؤية للعولمة تتسم بالفقر وعدم المساواة والعنف والطغيان وتدمير الثقافة. وفيما بين هاتين الرؤيتين، هناك الفكرة القائلة بأن العولمة تمثل نقطة تحوّل كبيرة ومحتومة في التاريخ. لكن ما هو الدليل على ذلك؟ تكمن مهمتنا الآن بمواءمة البحث بالحجة ودراسة أثر العولمة على العالم حتى يومنا هذا، وما إذا كانت، وهو المفترض غالباً، شيئاً جديداً فعلياً سيحوّل البشرية وعالم السياسة.

هل العولمة جديدة؟

يمكن أن نستهلّ فرضيتنا بأن العولمة هي في الجوهر تطور جديد في التاريخ البشري، تغيير غير مسبوق في المؤسسات. وكما أشرنا سابقاً، فعلى مدى آلاف السنوات، تواصلت البشرية مع بعضها عبر مسافات شاسعة، وهو ما أدى إلى انتشار الشعوب والأفكار حول العالم. وأشار الباحثون إلى أن مثل هذه الصلات غالباً ما كانت واسعة لكنها لم تكُن مكثفة. ومع ذلك يجب ألا نقلل من مدى عمق هذه الصلات في زمنها. فقد كانت أوروبا في العصور الوسطى مترابطة بشكل وثيق من خلال مؤسسات سياسية واقتصادية ومجتمعية، وقبل ألف عام، كانت الإمبراطورية الفارسية تربط الشعوب من أوروبا إلى شمال أفريقيا وصولاً إلى مناطق بعيدة كالهند. وفي الكثير من هذه الحالات، كانت الحرب عنصراً هاماً في العولمة، تدمر المؤسسات القديمة وتدفع باتجاه التغيير.[1]

---

[1] Ronald Findlay and Kevin H. O'Rourke, *Power and Plenty: Trade, War, and the World Economy in the Second Millennium (Princeton, NJ: Princeton University Press.(2007).*

فلننظر إلى الظاهرة الأحدث: تطور الإمبريالية الحديثة. إن انتشار القوة الأوروبية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا أعاد بشكل معمق رسم العلاقات المحلية والدولية بازدراع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الأجزاء من العالم. وداخل أوروبا، أيضاً، ساعدت الإمبريالية وانخفاض تكاليف النقل على هجرة ملايين الأشخاص إلى أمريكا الشمالية والجنوبية وأجزاء من أفريقيا وآسيا. وبالمقارنة، أصبح عالم جوازات السفر وتأشيرات الدخول والهجرة يقيّد بطريقة ما انتقال الناس أكثر بكثير من قرن مضى. فقد كان في أواخر القرن التاسع عشر أن بدأنا نرى بروز المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية، مثل "اتحاد التلغراف الدولي" الذي تأسس عام 1865 و"الصليب الأحمر" الذي تأسس عام 1863. وأولئك الذين يعبرون عن أهمية ظهور الاتصال عبر الإنترنت ينسون أن أول كبل عابر للمحيط وصل بين أوروبا وأمريكا الشمالية عام 1866 كان شرارة الانطلاق لنظام عالمي من الاتصالات والتجارة السريعة.[1] وفي كتابه الشهير *العواقب الاقتصادية للسلام*، كتب المحلل الاقتصادي جون مايناردكينز John Maynard Keynes عن التأثير الهام لهذه التغييرات:

يمكن لأحد سكان لندن أن يطلب عبر الهاتف، وهو يحتسي شاي الصباح في سريره، السلع المختلفة من كافة أرجاء العالم بالكمية التي يراها مناسبة، ويمكن له أن يتوقع وصولها إلى عتبة منزله في أبكر وقت ممكن، ويمكنه في اللحظة نفسها وبالوسيلة ذاتها أن يزيد ثروته من المصادر الطبيعية أو من مشاريع جديدة في أي رقعة من العالم، وأن يُشارك دون إجهاد أو عناء في الفوائد أو المزايا الموعودة لذلك، ويمكنه أن يقرر ربط أمن ثروته بحسن نوايا سكان أية بلدية في أية قارة توصيه بها أهواؤه أو المعلومات التي هي بحوزته.[2]

---

[1] Tom Standage, *The Victorian Internet: The Remarkable Story of the Telegraph and the Nineteenth Century's On-Line Pioneers* (New York: Berkley, 1998.(

[2] John Maynard Keynes, *The Economic Consequences of the Peace,* (New York: Harcourt، Brace and Howe, 1920), pp. 11–12.

هل يبدو ذلك مثل اقتصاد عالمي جديد؟ إن الفترة التي يتحدث كينز عنها تسبق الحرب العالمية الأولى. وفي الحقيقة، فإن بروز تجارة الإنترنت، التي غالباً ما يتم اعتبارها جزءاً رئيساً من العولمة، لم تكن ممكنة دون التأسيس المسبق لمؤسسات مثل الهاتف وخدمات البريد الوطنية والطرق المعبدة والموانئ والشحن البحري، وكل هذه الأشياء التي تعود إلى فترة سبقت العولمة.

اعتقد مراقبون كثر في ذلك الوقت أن العولمة ستؤدي إلى إلغاء الحرب وانتشار القانون الدولي وحكومة عالمية. لكن هذه التغييرات السريعة جلبت معها بالنسبة لآخرين مخاوف ومخاطر ليست مختلفة عن تلك التي نتناقش بشأنها اليوم. فالهجرة والتجارة جلبت معها المخاوف من تدمير ثقافي ومقاومة عنيفة في الرد عليها، بما في ذلك النزعة القومية وفي النهاية الأفكار الفاشية. وكما رأينا في الفصل السابق، اجتذبت الأفكار الماركسية والفوضوية أيضاً أتباعاً حول العالم، الذين سعى بعضهم إلى الثورة وانخرطوا في الإرهاب. وضمن هذه التطورات التي تثير اللغط والتشوّش والتي غالباً ما تكون عنيفة، تنبأ البعض بالانهيار الوشيك للمجتمع الغربي.

تشير هذه الأمثلة إلى أنه ربما يكون من قصر النظر بالنسبة لنا أن نعتقد أن الروابط العالمية اليوم هي أكثر جذرية من أية مرحلة سابقة أو أنها تنذر بتغييرات أكبر من قدرتنا على السيطرة عليها. قد يُساعدنا التاريخ على فهم أفضل للحاضر، يجب ألا نفترض أن ما يجري الآن هو فريد لدرجة أن الماضي لا يملك شيئاً يقدمه لنا.

زراعة الذهب: عولمة ألعاب القمار

لنحو عقد من الزمن، كان أحد العناصر المثيرة للاهتمام في العولمة هو زيادة ألعاب الإنترنت ذات اللاعبين الكثر التي يؤدي فيها اللاعب دوراً محدداً، المعروفة غالباً بالكلمة، "غير العملية" المركبة من حروف أوائل الكلمات وهي MMORPGs. هذه الألعاب أو الفضاءات (مثل سِكند لايف Second Life أو وورلد أف ووركرافت World of Warcraft أو إيف أُنلاين EVE Online) ظهرت مع الإنترنت كطريقة يمكن للأفراد أن يلعبوا فيها الألعاب التقليدية في أداء دور معين على الانترنت مع أفراد منتشرين في كل أرجاء البلد أو العالم. تغلف هذه الألعاب أوجهاً كثيرة في العولمة التي ناقشناها حتى الآن. الأول، تمثل هذه الألعاب على نحو خالص عوالم مركبة أو مصطنعة تلعب فيها البنى النموذجية للأمم أو المنطقة أو الإثنية أو المواطنة دوراً مختلفاً تماماً. وفي الوقت الذي تولد فيه هذه الألعاب مئات ملايين الدولارات لأصحابها، تمتلك أيضاً اقتصاديات داخلية بعملاتها الخاصة وأشكال تخصص العمل وحتى معدلات صرف العملة والأسواق السوداء أو الرمادية للسلع والخدمات. وظهرت في هذه العوالم الافتراضية المنظمات المدنية والأعمال السياسية التي تشمل أعمال الاحتجاج والشغب. وفي الوقت نفسه، بينما يتخذ الأفراد هويات بعيدة جداً عن شخصياتهم الحقيقية، عبرت الهويات السياسية والوطنية أو الإثنية عن نفسها في هذه الفضاءات أيضاً.

وزراعة الذهب إحدى الأمثلة الأكثر إثارة للاهتمام عن التداخل بين العولمة والمقامرة والعوالم الواقعية والمفترضة. فزراعة الذهب لعبة ضمن ألعاب MMORPG مثل وورلد أف ووركرافت حيث يلعب فرد ما ليس للمتعة بل لجمع منافع ("الذهب" في وورلد أف ووركرافت أو إنترستيلار كريدتس في إيف أُنلاين) أو بناء شخصيات يمكن أن تباع مقابل مال حقيقي للاعبين آخرين. على الرغم من محاولة معظم ألعاب MMORPG منع استخدام النقود الحقيقية لشراء سلع افتراضية، فقد نشأت سوق ثانوية لحسابات الإنترنت والشخصيات الكاملة. يقع معظم مزارع الذهب في الصين حيث توجد شركات تستخدم مقامرين شباباً لبناء حسابات وشخصيات. وتباع الحسابات أو الشخصيات بعدئذٍ في السوق العالمية، للمستهلكين في أمريكا الشمالية وأوروبا. ويعرض زارعو الذهب "جولات موجهة" لأكثر أجزاء عوالم الانترنت خطورة، وبالتالي يستطيع اللاعبون غير الخبراء الاستفادة من حماية هؤلاء اللاعبين ذوي التدريب العالي ـ مثل المتسلقين المبتدئين إلى قمة إفرست الذين يستخدمون سكان جبال هملايا لإرشادهم إلى الطريق.

خلق بروز زراعة الذهب نزاعاً داخل جماعة MMORPG، لأن الكثير من اللاعبين يعتقدون أن مزارعي الذهب وهؤلاء الذين يشترون منهم يفسدون أهداف الألعاب. وبالنتيجة، غالباً ما يلاحق اللاعبون مزارعي الذهب ويقتلونهم في عوالمهم الافتراضية ويعلنون مآثرهم على اليوتيوب، وغالباً ما تتسم نشاطات المجموعات العقابية بسمة عرقية. ويفسر مزارعو الذهب (الذين يدعون أنفسهم مقامرين محترفين) أنهم ببساطة يقومون بوظيفة تقدم خدمة

يريدها مقامرون آخرون، وأنهم يخفقون في فهم سبب أن آخرين يريدون قتل شخصياتهم. لقد غدت ألعاب الإنترنت رابطة مغرية حيث تتداخل الهويات والمؤسسات الوطنية والاقتصادية والواقعية والافتراضية.

هل العولمة مبالغ فيها؟

تساءلنا مبكراً عن الدليل المتعلق بتأثير العولمة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وما إذا كان ذلك التأثير إيجابياً أم سلبياً. هل تجعل العولمة عالمنا أفضل أم أسوأ، بغض النظر عن طريقة قياس ذلك؟ وإجمالاً، هل تأثير العولمة كبير إلى الدرجة التي يؤكد عليها مؤيدوها ومنتقدوها؟

كما هي الحالة غالباً، تقدم البيانات صورة مختلطة. فلنبدأ بالعولمة السياسية: أشار بعضهم إلى أنّها ستؤدي إلى شفافية أكبر وإلى وجود مؤسسات ديمقراطية عالمية، بينما أعرب آخرون عن مخاوفهم من أن النتيجة ستكون خسارة هامة للمشاركة الديمقراطية وصعود لاعبين لا يشكلون جزءاً من الدولة وغير ديمقراطيين. وفي كلتا هاتين الحالتين، الافتراض هو أن العولمة تعني زوال الدولة جزئياً أو كلياً، لكن في السيناريوهين، لا يوجد حتى الآن دليلٌ قويٌ يُظهر أن هذا هو ما يجري بالفعل. وعلى أبسط المستويات، على الرغم من أن العولمة انتشرت، إلا أن عدد الدول ازداد أيضاً؛ ولا تزال السيادة مطلباً أساسياً للشعوب حول العالم، من تيمور الشرقية إلى كوسوفو. وبينما يشير مراقبو العولمة عادة إلى الاتحاد الأوروبي على أنه دليل على هذا التغيير، تفوتهم الإشارة إلى أنه قبل خمسين سنة، لم يُظهر أي جزء من العالم اهتماماً أو قدرة على الإتيان بمثل هذا النموذج.

في الحقيقة، على مدى العقد الماضي، كان هناك انبعاث في السلطة السيادية في بعض المجالات، وبشكل رئيس الأمن القومي، حيث شددت الدول على رقاباتها لتحارب الإرهاب وتحمي نفسها من دول منافسة أخرى. الغزو الأمريكي للعراق والعمليات العسكرية الروسية في القوقاز ونمو الجيش الصيني وتأميم صناعات معينة حول العالم في رد على الركود الاقتصادي، كانت كلها أمثلة على سلطة تقليدية للدولة لا تقيّدها مؤسسات عالمية. وعلى الجانب الآخر، تبدو فكرة أن اللاعبين، الذين لا يشكلون جزءاً من الدولة مثل الإرهابيين، هم أبعد من متناول الدول مبالغ فيها. ففي

مجالات جديدة، أظهرت الدول أنها قادرة على تأكيد سلطتها. حيث افترض الكثيرون في أيام الإنترنت الأولى أن هذه المؤسسة التي لا تشكل جزءاً من الدولة، والتي تكاد تكون فوضوية، ستحل مكان الدولة، لكن الدول وجدت طرقاً لتنظيم محتوى الإنترنت وتقييد إمكانية الدخول إليها والسيطرة على التعاملات التجارية الإلكترونية. فالرقابة التي تفرضها الصين وإيران على المواقع الإلكترونية وقوانين الخصوصية الأوروبية والسيطرة الأمريكية على القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث عبر الإنترنت هي كلها أمثلة جيدة تدحض ما يسميه بعض الباحثين "وهم عالم بلا حدود".[1] ليس هناك دليل شامل على أن الدول أصبحت أكثر شفافية أو جوفاء في ظل العولمة، بل يبدو أن طبيعة إمكانياتها وقدراتها تتبدل لتلبي التحديات والحاجات الجديدة. فحتى الآن، على الأقل، يبدو أن الدول لا تزال مهمة.

إذا كانت صورة الدول والعولمة ليست واضحة، فيمكن للمرء أن يتوقع أن دليلنا قد يكون أقوى في مجال العولمة الاقتصادية. وفي حين يمكن ألا يتفق الناس على آثار العولمة الاقتصادية، فحتى البيانات المحدودة التي أوردناها المتعلقة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يبدو أنها تشير إلى تغيير عميق حصل خلال العقدين الماضيين. وهنا أيضاً توجد مآخذ. فعلى الرغم من النمو الكبير، على سبيل المثال، تمثل المستويات الإجمالية للتجارة الدولية نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، تقارب هذه النسبة 11 في المائة.[2] ولا تزال العلاقات الاقتصادية الدولية "افتراضية" إلى درجة أقل مما يمكن أن نعتقد. مثلاً، ينخفض مستوى التجارة العالمية إلى ما يقارب صفر في المناطق التي يزيد البعد بينها عن 4000 ميل (7000 كيلومتر). ولا يكاد الاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون معولماً إلى الدرجة التي نتصورها. وعلى الرغم من الانطباع الذي نكوّنه عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقود موجة من العولمة تخترق كل زاوية من العالم، فإن أكثر من 60 في المائة من هذه الاستثمارات تبقى داخل الديمقراطيات المتطورة، والدولة التي تشهد أكبر نسبة من هذه الاستثمارات هي الولايات المتحدة الأمريكية (راجع الجدول 11.2). ويبدو أن حدود

[1] Jack Goldsmith and Tim Wu, *Who Controls the Internet? The Illusions of a Borderless World* (Oxford: Oxford University Press, 2006.(

[2] World Bank, *World Development Indicators 2007*, www.worldbank.org.

الدول والحواجز الاقتصادية والصلات الثقافية والبعد الجغرافي لا يزال لها تأثير قوي على الاندماج الاقتصادي العالمي.

مع هذه المآخذ المناسبة على حدود العولمة الاقتصادية، ما هو الأثر الذي كان لهذه العولمة حتى الآن؟ لنتذكر نقاشنا في الفصل الرابع، فقد انخفض عدد الفقراء في العالم عدة مئات من الملايين منذ ثمانينيات القرن الماضي. وحدث معظم هذا الانخفاض في آسيا ، لاسيما الصين، بينما تراجع الفقر في أمريكا اللاتينية بنسبة متواضعة، وزاد في أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يشير إلى أن الدول التي اندمجت في الاقتصاد العالمي شهدت الفوائد الأكبر في تقليص الفقر. لكن في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة عدم المساواة، كما تُقاس على مؤشر جيني، داخل بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وهكذا يمكن أن نربط مجدداً بين العولمة الاقتصادية ومستوى أعلى من عدم المساواة داخل البلاد. لكن في الوقت نفسه، يبدو أن عدم المساواة الإجمالي بين الدول تناقص ـ وقد تشكل هذا بطريقة غير متكافئة من ازدياد الثروة في الصين. وفي الحقيقة، يُشير بعض الباحثين إلى أن الكثير مما نعتبره عولمة اقتصادية جاء نتيجة إصلاحات داخلية في الصين واندماجها في السوق العالمية، وأن معظم الإصلاحات في الصين (التي بدأت في الثمانينيات) حدثت قبل الموجة الحالية من العولمة الاقتصادية. أخيراً، عندما يُبعد المرء الصين عن النقاش، يبدو أن العولمة لا تولّد المزيد من الفقر، ولا يبدو أنها تخفضه.[1] إذن باختصار، معظم ما ما نفكر به في ما يتعلق بالعولمة الاقتصادية قد يكون نتيجة سياسات وإصلاحات داخلية في دولة واحدة، وإن تكن كبيرة جداً، وفي ما عدا ذلك، فإن آثار العولمة ليست ثابتة أو غير واضحة.

لم نجد حتى الآن "دليلاً دامغاً" فيما يتعلق بالعولمة السياسية أو الاقتصادية. فما هي الحال على مستوى المجتمع؟ هنا أيضاً، نواجه تحدي محدودية معطياتنا. يوافق مؤيدو ومعارضو العولمة المجتمعية على فرضية أن الهويات القومية والمحلية تتراجع أمام هوية عالمية أكثر اتساعاً. وأساس الاختلاف بين هؤلاء هو هل ستكون عملية سلمية، وهل ستكون نتيجة إيجابية. لكن علينا أن نسأل مجدداً: هل هذه العمليات تحدث فعلاً؟ فقد أشار استطلاع رأي عام 2003 شمل أكثر من أربعين دولة إلى أنه بينما يشعر أناس كثر أن العولمة زادت، إلا أن الأغلبية في أقل من ثلث تلك الدول قالت

---

[1] Martin Ravallion, "Looking Beyond Averages in the Trade and Poverty Debate"، *World Development,* 34, no. 8 (August 2006), pp. 1374–1392.

أنها أصبحت أكثر تواصلاً مع غيرها خارج بلدها.[1] وكذلك الأمر بالنسبة للهوية القومية التي لا تزال قوية في وجه العولمة. حيث أشار استطلاع مشروع "استقصاء القيم العالمية" عام 2001 الذي شمل أكثر من ثمانين دولة إلى أنه في المتوسط نحو 10 في المائة من الأفراد يرون هويتهم الأساسية هي تلك التي يستمدونها من قارّتهم أو العالم بالإجمال مقارنة بالبلدة أو المنطقة أو البلد. ولم تتغير هذه النسبة كثيراً خلال السنوات العشرين الأخيرة (الجدول 11.2). ويبدو أن هذه البيانات تتعارض مع عالم أكثر ترابطاً وثقافة ما بعد القومية.

لكن إذا أمعنّا النظر في هذه البيانات بشكل انتقائي أكثر، يمكن أن نجد بعض التأثير. فقد أشارت بعض الدراسات الأخيرة إلى أن هوية فئة الشباب المُعرَّفة بالأمة والدولة في المجتمعات المعولمة تأخذ بالضعف. لكن ما هو غير واضح هو ما إذا كانت هذه القيم جزءاً من دورة الحياة أم أنها متأصلة في طبيعة هذا الجيل ـ أي ما إذا كانت قيم يشعر بها هؤلاء عندما يكونون في مرحلة الشباب (لكنهم يتخلون عنها عندما يتقدمون في السن)، أم أنها قيم متجذرة عند الجيل وسيحملها معه طوال عمره. إذا كان السيناريو الثاني هو الصحيح، فإن هذا الاكتشاف قد يكون دليلاً قوياً بالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بظهور كوزموبوليتية عالمية أو مجتمع مدني عالمي.

لكن قد تأتي هذه العولمة المجتمعية بثمن. فالبيانات التي تُظهر تغيراً متأصلاً عند الجيل ينأى عن الهوية القومية وهوية الدولة، تُظهر أن هذا التغيير مرتبط مع أكثر ضعفاً على المواطنة أيضاً. وإذا عدنا إلى نقاشنا عن القوميات والدول والمواطنة في الفصل الثالث، نتذكر مدى قوة الصلات بين هذه المؤسسات. فإذا كانت فئة الشباب تبتعد عن الهويات التقليدية مثل القومية والدولة، فقد يكون ذلك على حساب الالتزام بالمشاركة المدنية ومسؤوليات المواطنة. وإذا كان هذه هي الحال، فمشكلة العولمة الديمقراطية قد لا تكمن في افتقار المؤسسات العالمية إلى آليات المشاركة العامة، بل بأن الجيل المقبل سيُظهر اهتماماً قليلاً بالمسؤولية المدنية سواء كانت عالمية أم محلية في بلاده.[2] ويتطلب الأمر

---

[1] Pew Center for the People and the Press, "Views of a Changing World 2003"، http://people-press.org.

[2] Wendy Rahn, "Globalization, the Decline of Civic Commitments, and the Future of Democracy," in Peter F. Nardulli, ed., *International Perspectives on Contemporary Democracy,* (Chicago: University of Illinois Press, 2008), pp. 134–157.

المزيد من الوقت في تعقب صعود هذا الجيل المعولم لكي نعرف ما إذا كانت هذه التغييرات دائمة.

هل العولمة حتمية؟

دعونا من أجل النقاش هنا، نرفض جميع القيود التي طرحت سابقاً ونفترض أن العولمة مختلفة جوهرياً عن الماضي وقد تكون عميقة في آثارها. وغالباً ما يتبع قبول ذلك أن العولمة قوة ماحقة لا يمكن للناس والمجموعات والمجتمعات والدول السيطرة عليها أو مقاومتها. فهل العولمة عملية لا يمكن إيقافها؟ كان الانكماش الاقتصادي العالمي الأخير تذكيراً صارماً بأن العولمة عملية لا ترحم ولا يمكن إيقافها بطريقة ما. ولنعد إلى التاريخ لتوضيح هذه النقطة، وبالتحديد إلى كينز. فبعد أن أشار إلى التغييرات العميقة التي حصلت بعد الحرب العالمية الأولى، لاحظ أن الفرد العادي أهم من كل شيء

يُعتبر هذا الوضع أمراً عادياً وأكيداً ومستمراً، ، وأي انحراف عن هذا، باستثناء اتجاه التحسينات المستقبلية، هوملأ شاذ ومخز ويمكن تجنبه.[1]

الجدول 11.2 – العولمة والهويات الجغرافية

	1981	1990	2001
هوية وطنية أو محلية قوية	75%	73%	77%
هوية متعددة القومية ضعيفة	14%	15%	12%
هوية متعددة القومية قوية	11%	12%	11%

سؤال دراسة القيم العالمية هو: «إلى أي من هذه المجموعات الجغرافية تنتمي أولاً؟» (جمع الأجوبة المعطاة في المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، إسبانيا، بلجيكا، هولندا، الدانمارك، السويد، آيسلندا، إيرلندا، فنلندا، كندا، المكسيك، الارجنتين، أفريقيا الجنوبية، اليابان بين عامي 1981 و2001

[1] Keynes, *The Economic Consequences of the Peace*, p. 12.

لكن لم تكن هذه هي الحال. فاندلاع الحرب العالمية الأولى عرقل التجارة الدولية، وتفاقمت آثارها بسبب ركود اقتصادي عالمي تلا ذلك. يشير التاريخ إذن إلى أن العولمة ليست أمراً لا يمكن إيقافه، بل يمكن أن تحدث عملية انحسار للعولمة، كما حدث في الماضي.

يمكن للعولمة أن تُحَدّ أو تُعكَس بعدد من الطرق. إحداها الأزمة الاقتصادية. فالفترة المتهورة للتنمية الاقتصادية التي امتدت مائة عام قُوِّضت أخيراً بالانهيار المالي في الثلاثينيات. كانت تبعات ذلك المباشرة، انخفاض التجارة والاستثمار والهجرة، وكان ذلك غالباً نتيجة حواجز قومية جديدة عكست العزلة المتزايدة والروح الحمائية والقومية. لا تزال العديد من هذه الحواجز قائمة إلى الآن رغم التوجه الليبرالي حديثاً. على سبيل المثال، قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1901 و1910 نحو 9 ملايين مهاجر، لكن لم تصل إلى نصف هذا المستوى من المهاجرين حتى السبعينيات. فالركود العالمي الطويل يمكن أن يضغط باتجاه التراجع عن الكثير من عناصر العولمة التي تطورت على مدى العقد الماضي، وهو ما يُقلص العلاقات الاقتصادية والهجرة أو غيرها من أشكال العولمة.

في الحقيقة، أشار الاضطراب الاقتصادي العالمي الأخير إلى هذا الاحتمال عينه. وكما لاحظنا في الفصول السابقة، فإن الكثير مما تطور في علم السياسة المقارن خلال العقد الأخير جرى في سياق تطور اقتصادي عالمي سريع. إن صعود الصين كقوة تصدير أساسية، وروسيا كمورّد للطاقة وغيرها من السلع الطبيعية، والهند كمركز لتلزيم الأعمال الخارجية، واندماج الأسواق العالمية من أجل الاستثمار، ليست إلا أمثلة قليلة لهذا النمو الاقتصادي السريع الذي كانت له تبعات سياسية هامة. والآن قوّضت الأزمة الاقتصادية، غير المسبوقة منذ الثلاثينيات، جزءاً كبيراً من هذا التطوير. انخفضت أسعار الطاقة من مستويات قياسية مع تناقص الطلب؛ وشهد المصدِّرون نضوب أسواقهم ما وراء البحار؛ وفقدت الاستثمارات الأجنبية في العالمين المتطور والنامي قيمتها؛ وترنحت الشركات والمصارف الصغيرة والكبيرة وانهار بعضها؛ أما تدفق الهجرة فعكست اتجاهها في بعض

الحالات؛ وتناقصت مستويات السفر العالمية. وما زال غير مؤكد من هو الذي ستلحق به هذه الأزمة الضرر الأكثر فداحة، إلا أنها تنذر بشكل عام بإضعاف شبكة من الروابط التي تعرف العولمة. وقد لا يدوم هذا إلا لفترة قصيرة ، وربما يمتد لسنوات كثيرة.[1]

قد تسهم هذه الأزمة، بدورها، في التحدي الهام الثاني للعولمة، وهو المعارضة العامة. فالكثير من مخاوف الشعوب حول كيفية تأثير العولمة على أمور مثل البيئة ومعايير العمل والممارسات الديمقراطية حول العالم، التي تُترجَم إلى حراك معادٍ للعولمة ـ تساعده، للمفارقة الساخرة، تكنولوجيا جديدة مثل الإنترنت. ربما كانت أعمال الاحتجاج ضد "منظمة التجارة العالمية" في سياتل عام 1999 المثال الأبرز لهذا الحراك. حيث كانت تلك المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي لا يتمكن فيها أعضاؤها من بدء مفاوضاتهم حول جولة جديدة من إجراءات تحرير التجارة. ورغم أن هذا الفشل لم يكن ببساطة نتيجة للمظاهرات الشعبية، ولم يكن ذلك سبباً رئيساً في ذلك، إلا أن المعارضة الواسعة في الشارع من قبل الناشطين من كافة أرجاء العالم ساعدت بالتأكيد على تعقيد الأمور.[2] ومنذ عام 1999، أخفقت "منظمة التجارة العالمية" في استعادة زخمها وواجهت انهياراً آخر في المباحثات عام 2008. كما ساعدت المعارضة لإصلاح الاتحاد الأوروبي على إسقاط الدستور المقترح عامي 2005 و2007 (راجع الفصل السابع). ويمكن ملاحظة وجود هذه المعارضة لزيادة الاندماج والعولمة على امتداد الطيف السياسي وحول العالم. ففي عام 2007، أشار استطلاع للرأي حول وتيرة العولمة إلى أن الأغلبية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من الدول الأوروبية تعتقد بأن العولمة تمضي بسرعة عالية جداً. وكانت نسبة هذه الإجابة في الصين تقارب السبعين في

---

[1] Roger C. Altman, "The Great Crash, 2008: A Geopolitical Setback for the West"، *Foreign Affairs,* (January/February 2009), pp. 2–14.
[2] Jeffrey J. Schott, "The WTO after Seattle," in Jeffrey J. Schott, ed., *The WTO after Seattle* (Washington: Institute for International Economics, 2000), p. 5.

المائة، وهو أمرٌ مثيرٌ للاهتمام بالنظر إلى أننا نميل إلى اعتبار هذه الدولة إحدى الدول الأكثر استفادة من هذا التغيير السريع.[1]

تردد جميع هذه المخاوف صدى الماضي. أشار المؤرخ نيال فيرغسن Niall Ferguson إلى أسباب عدة لانهيار العولمة قبل قرن من الآن، بينها الانتشار المفرط لإحدى القوى المهيمنة، والتحالفات غير المستقرة والتنافس والدول المارقة وانتشار الإيديولوجيات الثورية المعارضة للرأسمالية. يجادل فيرغسن بأن كل هذه العوامل تلعب مجدداً دوراً بشكل أو بآخر.[2] فعلى امتداد التاريخ البشري، مرت المجتمعات عبر مراحل من الصلة والعزلة الدولية. كانت بعض هذه الصلات واهية نسبياً، حيث تشمل عدداً قليلاً نسبياً من الأفراد. ولكن في حالات أخرى، أصبح الملايين مرتبطين بعضهم ببعض بشكل مباشر وجزءاً من عالم أكبر. ورغم أن العولمة اليوم قد تبدو مختلفة نوعياً عن موجات العولمة في الماضي، إلا أن ما نختبره الآن قد لا يكون أمراً غير مسبوق أو يمثل قوة لا يمكن قلبها. فقد تتعثر العولمة نتيجة نواقصها، أو نتيجة الحراك المنظم ضدها. فلا شيء صلب كالحجر.

الخلاصة: الحرية والمساواة في عالم معولم

ربما يجتاز عالمنا حالياً تحولاً عميقاً في وجه العولمة، على الرغم من أن هذا لا يزال خاضعاً للنقاش. فإذا أصبح عالمنا معولماً حقاً، فإن الصراع على الحرية والمساواة قد ينتقل من المجال الداخلي في الدول إلى الحلبة الدولية. لن تقاس القيمتان داخل الدول، بل بينها: هل تأتي الحرية أو المساواة في دولة معينة على حساب دولة أخرى؟ كيف يمكن موازنة الحرية أو المساواة على الصعيد العالمي في

---

[1] "Widespread Unease About Economy and Globalization—Global Poll," BBC World Service Program on International Policy Attitudes Poll, February, 2008. www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/feb08/BBCEcon_Feb08_rpt.pdf

[2] . Niall Ferguson, "Sinking Globalization," *Foreign Affairs,* 84, no. 2 (March/April ،(2005pp. 64–77

ظل غياب أية سلطة سيادية واحدة أو نظام مهيمن؟ وفي هذه الظروف، فإن معاني الحرية والمساواة بحدّ ذاتها قد تتطور بظهور طرق جديدة للتفكير حول خيار الفرد والتطلعات الجماعية. وقد تؤدي هذه التغييرات إلى استقرار وسلام وازدهار أكبر. لكن هذا قد يؤدي أيضاً إلى صراع واضطرابات أكثر. إلا أنه لا يزال من المبكر جداً أن نحذف من المعادلة قوة السياسات الداخلية. فلا تزال الدول والقوميات، والأنظمة والإيديولوجيات، والثقافة والتنظيمات السياسية تلعب دوراً مهيماً في قيادة عالم السياسة الداخلي، وعالم السياسة المحلي في إدارة محتوى قضايا العالم. وبغض النظر عن النتيجة، يقدم علم السياسة المقارن لنا القدرة على تحليل الحاضر واستشراف المستقبل، ويلعب دوراً في تشكيل مسار التقدم الإنساني.

مسرد المصطلحات

- **المراجعة المجردة** Abstract review: مراجعة قضائية تسمح للمحكمة الدستورية بأن تحكم على المسائل التي لا تنشأ من النزاعات القانونية الفعلية.
- **الديمقراطية المتقدمة** Advanced democracy: دولة ذات ديمقراطية قائمة على مؤسسات راسخة وذات مستوى عالٍ من التطور الاقتصادي.
- **الفوضوية** Anarchism: أيديولوجية سياسية تؤكد على إزالة الدولة والملكية الخاصة طريقاً لتحقيق كل من الحرية والمساواة للجميع.
- **الحكم الاستبدادي** Authoritaritism: نظام سياسي تمارس فيه مجموعة صغيرة من الأفراد السلطة على الدولة من دون أن تكون مسؤولة أمام المجتمع دستورياً.
- **الاكتفاء الذاتي** Autonomy: قدرة الدولة على استخدام سلطتها بشكل مستقل عن المجتمع.
- **الثورة السلوكية** Behavioral revolution: حركة داخل العلم السياسي خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي لتطوير النظريات العامة المتعلقة بالسلوك السياسي الفردي الذي يمكن أن يُطبَّق على كل البلدان.
- **نظام المجلسين** Bicameral system: نظام سياسي تتكون فيه السلطة التشريعية من مجلسين.
- **النظام الاستبدادي البيروقراطي** Bureaucratic Authoritarianism: نظام تتشارك فيه بيروقراطية الدولة والجيش بمبدأ أن قيادة تكنوقراطية، تركز على أن الخبرة المبنية على العقل والموضوعية والتقنية، يمكنها أن تحل مشكلات البلد من دون مشاركة الشعب.
- **الأهلية** Capacity: قدرة الدولة على استخدام السلطة لتنفيذ المهمات الأساسية مثل الدفاع عن الأرض وسن القوانين وتطبيقها وتحصيل الضرائب وإدارة الاقتصاد.
- **الرأسمالية** Capitalism: نظام إنتاج يقوم على الملكية الخاصة والأسواق الحرة.

- **البنك المركزي** Central bank: مؤسسة الدولة التي تراقب كيفية تدفق معظم المال في الاقتصاد، بالإضافة إلى كلفة اقتراض المال في ذلك الاقتصاد.
- **اللجنة المركزية** Central Committee: هيئة شبه تشريعية في حزب شيوعي.
- **التخطيط المركزي** Central planning: نظام اقتصادي شيوعي توزع فيه الدولة بشكل واضح الموارد بتخطيط ما يجب أن يُنتَج وفي أية كميات والأسعار النهائية للسلع والمكان الذي يجب أن تباع فيه.
- **الشرعية الكاريزمية** Charismatic legitimacy: الشرعية التي تبنى على قوة الأفكار المجسدة في قائد فرد.
- **المواطنة** Citizenship: علاقة الفرد بالدولة، حيث يقسم المواطنون يمين الولاء لتلك الدولة التي تلتزم بدورها بتوفير الحقوق لهؤلاء المواطنين.
- **الحريات المدنية** Civil liberties: حقوق الفرد المتعلقة بالحرية التي يحددها الدستور ونظام الحكم السياسي.
- **الحقوق المدنية** Civil Rights: حقوق الفرد المتعلقة بالمساواة التي يحددها الدستور ونظام الحكم السياسي.
- **المجتمع المدني** Civil Society: مؤسسات خارج الدولة تساعد الناس على تعريف مصالحهم وتحسينها.
- **المحسوبية** Clientelism: عملية تختار فيها الدولة أعضاء من المجتمع بتقديم منافع محددة أو رغبات خاصة لفرد أو مجموعة صغيرة مقابل التأييد الشعبي.
- **الإكراه** Coercion: إخضاع السلوك من خلال التهديد بإلحاق الأذى.
- **الكولونيالية (الاستعمار)** Colonialism: نظام إمبريالي يقوم بالاحتلال الواقعي لأرض أجنبية باستخدام القوة العسكرية أو الأعمال التجارية أو المستوطنين.
- **الشيوعية** Communism: (1 نظام اقتصادي سياسي تكون فيه الثروة والملكية مشتركة لإلغاء

الاستغلال والاضطهاد، وفي النهاية، الحاجة إلى المؤسسات السياسية مثل الدولة. (2) أيديولوجيا سياسية تدافع عن مثل هذا النظام.

- **الأفضلية النسبية** Comparative advantage: قدرة بلد معين على إنتاج سلعة أو خدمة خاصة بطريقة أكثر كفاءة بالنسبة لكفاءة البلدان الأخرى في إنتاج السلعة أو الخدمة نفسها.
- **المنهج المقارن** Comparative method: أداة يجري بواسطتها الباحثون الاجتماعيون مقارنات بين الحالات التي يدرسونها.
- **علم السياسة المقارن** Comparative Politics: دراسة ومقارنة عالم السياسة المحلي بين البلدان.
- **مراجعة ملموسة** Concrete review: مراجعة قضائية تسمح للمحكمة الدستورية بأن تحكم على أساس النزاعات القانونية الفعلية المعروضة أمامها.
- **المحافظون** Conservatives: هؤلاء الذين لهم مواقف سياسية تشكك بالتغيير وتدعم النظام الراهن.
- **الدائرة الانتخابية** Constituency: المنطقة الجغرافية التي يمثلها مسؤول منتخب.
- **المحكمة الدستورية** Constitutional Court: الهيئة القضائية العليا في نظام سياسي التي تقرر ما إذا كانت القوانين والسياسات تنتهك الدستور.
- **الاختيار** Co-optation: العملية التي يتم فيها اختيار الأفراد بعلاقة نفعية مع الدولة تجعلهم يعتمدون عليها من أجل مكافآت محددة.
- **حكم النقابات** Corporatism: طريقة اختيار تنشئ الأنظمة الاستبدادية أو تقر بواسطتها عدداً محدوداً من المؤسسات لتمثيل مصالح الشعب وتمنع تلك التي لم تنشئها الدولة أو ترخصها.
- **علاقة متبادلة** Correlation: علاقة واضحة بين متغيرين أو أكثر.
- **بلد** Country: مصطلح يُستخدَم ليشير إلى الدولة والحكومة ونظام الحكم والشعب الذي يعيش ضمن ذلك النظام السياسي.
- **انقلاب عسكري** Coup d'état: حركة تسيطر فيها القوات العسكرية على الحكومة بالقوة.
- **الثقافة** Culture: المؤسسات الأساسية التي تعرف مجتمعاً ما.

- **التفكير الاستنتاجي** Deductive reasoning: بحث ينطلق من فرضية ثم يختبرها مقابل المعطيات.
- **الانكماش** Deflation: فترة هبوط أسعار وقيم السلع والخدمات والاستثمارات والأجور.
- **الديمقراطية** Democracy: نظام سياسي يُمارس الشعب فيه السلطة السياسية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **تفويض السلطة** Devolution: عملية يتم فيها التنازل عن السلطة السياسية إلى مستويات أدنى في الدولة والحكومة.
- **الديمقراطية المباشرة** Direct democracy: الديمقراطية التي تسمح للشعب أن يشارك بشكل مباشر في صنع قرار الحكومة.
- **اللبرلة الاقتصادية** Economic liberalization: تغييرات منسجمة مع النظرية الليبرالية التي تستهدف الحد من سلطة الدولة وزيادة سلطة السوق والملكية الخاصة في اقتصاد ما.
- **النظام الانتخابي** Electoral system: مجموعة من القوانين التي تقرر كيفية توزيع الأصوات وحسابها وترجمتها إلى مقاعد في الهيئة التشريعية.
- **الإمبراطورية** Empire: سلطة سياسية وحيدة تمتلك تحت سيادتها عدداً كبيراً من المناطق أو الأراضي الخارجية وشعوباً مختلفة.
- **النمو الباطني** Endogeneity: المسألة التي غالباً ما يكون سببها ونتيجتها غير واضحين، حيث قد تكون المتغيرات في آنٍ معاً السبب والنتيجة في علاقة كل منها بالآخر.
- **المساواة** Equality: مقياس مادي مشترك للأفراد ضمن جماعة أو مجتمع أو بلد.
- **نزاع إثني** Ethnic conflict: نزاع تتصارع فيه مجموعات إثنية مختلفة لتحقيق أهداف محددة سياسية أو اقتصادية كل حساب المجموعات الأخرى.
- **الهوية الإثنية** Ethnicity/Ethnic identity: المزايا المحددة والمؤسسات المجتمعية التي تجعل مجموعة من الناس مختلفة ثقافياً عن الآخرين.
- **السلطة التنفيذية** Executive: فرع الحكومة الذي ينفذ قوانين الدولة وسياساتها.

- **التصنيع الموجه للتصدير** Export-oriented industrialization: إستراتيجية ميركانتلية للنمو الاقتصادي يبحث فيها بلد ما عن التكنولوجيا ويطور الصناعات التي تركز بشكل محدد على سوق التصدير.
- **الدولة الفاشلة** Failed state: دولة ضعيفة جداً إلى درجة تنهار فيها بناها السياسية، الأمر الذي يفضي إلى الفوضى والعنف.
- **الفاشية** Fascism: أيديولوجيا سياسية تؤكد على تفوق مجموعات مختلفة الناس ودونية أخرى وتؤكد على درجة متدنية من الحرية والمساواة من أجل بناء دولة قوية.
- **النظام الفيدرالي** Federalism: النظام الذي تؤول فيه سلطات كبيرة للدولة، مثل الضريبة وصنع القانون والأمن إلى هيئات مناطقية أو محلية.
- **المتقدم يفوز بالمنصب** First Past the post: نظام انتخابي يتنافس فيه المرشحون الأفراد في دائرة فردية يختار المقترعون بين المرشحين، والمرشح ذو الحصة الأكبر من الأصوات يفوز بالمقعد.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر** Foreign direct investment: شراء شركة أجنبية أصولاً في بلد ما.
- **الحرية** Freedom: قدرة فرد ما على التصرف باستقلالية من دون خوف من منع أو عقاب من الدولة أو من أفراد آخرين أو مجموعات في مجتمع.
- **الأصولية** Fundamentalism: وجهة نظر دين أنه مطلق ومعصوم عن الخطأ يجب أن يطبق بشكل قانوني من خلال جعل الإيمان السلطة السيادية.
- **نظرية اللعبة** game theory: مقاربة تؤكد على الكيفية التي تسلكها القوى أو المؤسسات في سعيها للتأثير في الآخرين. وهي مقاربة مبنية على فرضيات الخيار العقلاني.
- **مؤشر جيني** Gini Index: صيغة إحصائية تقيس مقدار اللامساواة في مجتمع ما تتراوح درجاته من الصفر إلى المائة حيث يشير الصفر إلى المساواة المثالية والمائة إلى اللامساواة المطلقة.
- **الشفافية** glasnost: حرفياً، تعني الانفتاح. سياسة التحرير السياسي التي نفذت في الاتحاد السوفييتي في أواخر ثمانينيات العقد الماضي.

- **العولمة** Globalization: عملية توسيع وتكثيف الروابط بين الدول والمجتمعات والاقتصاديات.
- **الحكومة** Government: القيادة أو النخبة المسؤولة عن إدارة الدولة.
- **الإنتاج المحلي الإجمالي** GDP: قيمة السوق الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما في مدى عام واحد.
- **حرب العصابات** Guerrilla war: نزاع يستهدف فيه مقاتلون خارج الدولة، يلتزمون بقوانين الحرب، الإطاحة بالدولة.
- **رئيس الحكومة** Head of government: الدور التنفيذي الذي يعالج المهمات اليومية في إدارة الدولة، مثل صياغة السياسة وتنفيذها.
- **رئيس الدولة** Head of state: الدور التنفيذي الذي يرمز إلى الشعب ويمثله على المستويين الداخلي والدولي.
- **مؤشر التنمية البشرية** (HDI): أداة إحصائية تحاول تقييم الثروة والصحة والمعرفة العامة لدى شعب بلد ما.
- **فرط التضخم** Hyperinflation: تضخم يربو على 50٪ في الشهر لأكثر من شهر متواليين.
- **فكري** Ideational: مسائل تتعلق بالأفكار.
- **نظام غير ليبرالي / هجين** Illiberal / hybrid Regime: حكم قيادة منتخبة بواسطة إجراءات شرعية ديمقراطية عرضة للريبة.
- **الإمبريالية** Imperialism: نظام توسع فيه دولة ما سلطتها إلى السيطرة بشكل مباشر على الأرض والموارد والناس خارج حدودها.
- **بديل الاستيراد** Import democracy: إستراتيجية ميركانتلية للنمو الاقتصادي يقيد فيها بلد ما المستوردات كي يحفز الطلب على سلع مصنوعة محلياً.
- **الديمقراطية غير المباشرة** Indirect democracy: هي الديمقراطية التي يكون فيها ممثلو الشعب هم المسؤولون عن صنع القرارات الحكومية.

- **التفكير الاستقرائي**: Inductive Reasoning: البحث الذي ينطلق من دراسات حالة كي يولد فرضيات مختلفة.
- **التضخم** Inflation: طلب يتفوق على العرض الذي يفضي إلى زيادة في مستوى السعر العام للسلع والخدمات الأمر الذي يتسبب في نقص قيمة العملة في بلد ما.
- **الاقتصاد غير الرسمي** Informal economy: قطاع في الاقتصاد غير منظم أو لا يخضع للضريبة التي تحصلها الدولة.
- **مبادرة** Initiative: تصويت وطني يدعو إليه أعضاء المجتمع لمعالجة مقترح محدد.
- **مؤسسة** Institution: منظمة ما أو نشاط ملموس قائم بذاته وقيِّم لذاته.
- **الدمج** Integration: عملية توحد فيها الدول سيادتها، فتتنازل عن بعض السلطات الفردية لكي تكسب فوائد سياسية واقتصادية ومجتمعية مشتركة.
- **منظمة ما بين حكومية** (IGO): مجموعة تنشئها الدول لخدمة غايات سياسة محددة.
- **نظام ما بين حكومي** Intergovernmental system: نظام يتعاون فيه بلدان أو أكثر على قضايا محددة.
- **مراجعة قضائية** Judicial review: الآلية التي تراجع المحاكم فيها إجراءات الحكومة وتلغي تلك التي تنتهك الدستور.
- **سياسة عدم التدخل** laissez–Jaine: المبدأ الذي يسمح للاقتصاد أن يفعل ما يرغب به. نظام ليبرالي تتدخل فيه الدولة بالحد الأدنى في الاقتصاد.
- **السلطة التشريعية** Legislature: فرع الحكومة المسؤول عن سن القوانين.
- **الشرعية**Legitimacy : قيمة ما يقبل الشعب من خلالها بحق مؤسسة ما وسلامتها وبالتالي يمنحها السلطة والقوة.
- **بلد أقل تطوراً** (LDC): بلد يفتقر إلى تطور اقتصادي مهم أو إلى مؤسسات راسخة أو كليهما معاً.

- **الديمقراطية الليبرالية** Liberal democracy: نظام سياسي يشجع المشاركة والمنافسة والحرية ويؤكد على الحرية الفردية والحقوق المدنية.
- **الليبرالية** Liberalism: (1) موقف سياسي يفضل التغير التدريجي. (2) أيديولوجيا ونظام سياسي يفضل دوراً محدوداً للدولة في المجتمع والاقتصاد، ويعطي أولوية عليا للحرية السياسية والاقتصادية الفردية.
- **السوق** Market: التفاعل بين قوى العرض والطلب التي توزع الموارد.
- **إنشاء الأسواق** Marketization: خلق قوى السوق في العرض والطلب في بلد معين.
- **الميركانتلية** Mercantilism: نظام اقتصادي سياسي تكون فيه القوة الاقتصادية الوطنية هي العليا وينظر إلى الاقتصاد المحلي كأداة مهمتها الأولى خدمة حاجات الدولة.
- **القرض الصغير** Microcredit: نظام توزع فيه القروض الصغيرة على الفقراء من خلال مجموعات يتحمل أعضاؤها مسؤولية مشتركة لإعادة الدفع.
- **حكم عسكري** Military rule: حكم مسؤول عسكري أو أكثر، غالباً ما يأتي إلى السلطة عبر انقلاب عسكري.
- **نظام انتخابي مختلط** Mixed electoral system: نظام انتخابي يستخدم توليفة من الدائرة الانتخابية الفردية والتمثيل النسبي.
- **حديث** Modern: متميز بأنه علماني، عقلاني، مادي، تقني، بيروقراطي ويشدد على الحرية الفردية أكثر مما كان في الماضي.
- **نظرية التحديث**: Modernization theory: نظرية تؤكد على أنه فيما تتطور المجتمعات، سوف تتبنى مجموعة من الخصائص المشتركة، تشمل الديمقراطية والرأسمالية.
- **الاحتكار** Monopoly: سيطرة منتج وحيد على سوق لسلعة أو خدمة من دون منافسة فعالة.
- **دائرة انتخابية متعددة المقاعد** (MMD): منطقة انتخابية تمتلك أكثر من مقعد واحد.
- **شركة متعددة الجنسية** (MNC): الشركة التي تنتج وتوزع وتسوق سلعها أو خدماتها في أكثر من بلد واحد.

- **أمة** Nation: مجموعة من الناس ترتبط معاً بمجموعة مشتركة من الطموحات السياسية، التي من أهمها الحكم الذاتي.
- **النزاع الوطني** National Conflict: نزاع تطور فيه مجموعة أو أكثر في بلد معين طموح واضح إلى الاستقلال السياسي، تصطدم بمجموعات أخرى نتيجة لذلك.
- **الهوية الوطنية** National identity: الإحساس بالانتماء إلى أمة ما والإيمان بطموحاتها السياسية.
- **النزعة القومية** Nationalism: شعور الكبرياء بشعب المرء والإيمان بأنه يمتلك مصيراً سياسياً فريداً.
- **الدولة – الأمة** Nation- state: دولة تشمل أمة مهيمنة معينة تزعم أنها تجسدها وتمثلها.
- **الاستعمار الجديد** Neocolonialism: شكل غير مباشر للإمبريالية تؤثر فيه البلدان القوية بشكل صريح في اقتصاديات البلدان الأقل تطوراً.
- **النقابية الجديدة** Neocorporatism: نظام صنع سياسة ديمقراطية اجتماعية الذي يمثل فيه عدد محدود من المنظمات عالم الأعمال والعمل مع الدولة في وضع السياسة الاقتصادية.
- **بلد مصنع حديثاً** (Nic): تاريخياً بلد أقل تطوراً خبر نمواً اقتصادياً وانتشاراً هاماً للديمقراطية.
- **العدمية** Nihilism: اعتقاد بأن كل المؤسسات والقيم لا معنى لها جوهرياً وأن القيمة العلاجية الوحيدة هي العنف.
- **نومنكلاتورا** Nomenklatura: وظائف ذات حساسية سياسية أو ذات نفوذ في الدولة أو المجتمع أو الاقتصاد يتم اختيار طاقمها أو يُصدَق من الحزب الشيوعي.
- **منظمة غير حكومية** (NGO): مجموعة وطنية أو دولية مستقلة عن أية دولة تسعى وراء أهداف سياسة ما وترعى المشاركة الشعبية.
- **الحواجز التنظيمية غير الجمركية** Nontariff regulatory barriers: سياسات وقواعد تنظيمية تُستخدَم للحد من المستوردات بطرق أخرى غير الضريبة.

- **حكم الحزب الواحد** One party Rule: الحكم بحزب سياسي واحد، مع أحزاب أخرى محظورة أو مستبعدة من السلطة.
- **تابعة للدولة** Parastatal: الصناعة التي تملكها الدولة جزئياً.
- **النظام البرلماني** Parliamentary system: نظام سياسي تحدد فيه أدوار رئيس الدولة ورئيس الحكومة للفصل بين المنصبين التنفيذيين.
- **دولة الحزب** Party- state: نظام سياسي تنبع فيه السلطة مباشرة من الحزب السياسي الحاكم (عادة حزب شيوعي) إلى الدولة، بالالتفاف على بنى الحكومة.
- **الحكم الأبوي** Patrimonialism: النظام الذي يعتمد فيه حاكم ما على مجموعة من المؤيدين داخل الدولة يفوزون بمكاسب مباشرة مقابل تطبيق إرادة الحاكم.
- **النزعة الوطنية** Patriotism: افتخار المرء بدولته.
- **البيريسترويكا** Perestroika: حرفياً، إعادة البناء. سياسة التحرير السياسي والاقتصادي التي نفذت في الاتحاد السوفييتي في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.
- **عبادة الفرد** Personality Cult: ترويج صورة قائد مستبد ليس كشخصية سياسية وحسب بل كشخص ما يجسد روح الأمة ويمتلك موهبة الحكمة والقوة أكثر من الناس العاديين ولذلك يُصوَّر بطريقة شبه دينية.
- **الحكم الفردي/ الملكي** Personal/ monarchical rule: الحكم بواسطة قائد واحد، بدون نظام حكم واضح أو قوانين تقيد تلك القيادة.
- **المكتب السياسي** Politburo: الهيئة التنفيذية العليا لصنع السياسة في حزب شيوعي ما.
- **الموقف السياسي** Political attitude: وصف وجهات نظر شخص ما في ما يتعلق بالسرعة والطرق التي ينبغي أن تحدث بها التغييرات السياسية في مجتمع معين.
- **الثقافة السياسية** Political culture: المعايير الأساسية للنشاط السياسي في مجتمع ما.
- **النظام الاقتصادي السياسي** Political economic system: العلاقة بين المؤسسات السياسية والاقتصادية في بلد معين والسياسات والنتائج التي تنجم عنها.

- **الاقتصاد السياسي** Political economy: دراسة التفاعل بين الدول والأسواق.
- **الأيديولوجيا السياسية** Political ideology: القيم الأساسية التي يعتنقها فرد ما بشأن الأهداف الأساسية للسياسة أو التوازن المثالي بين الحرية والمساواة.
- **العنف السياسي** Political violence: العنف خارج سيطرة الدولة الذي دوافعه سياسية.
- **عالم السياسة** Politics: الصراع في أية مجموعة من أجل السلطة الذي سيعطي شخصاً أو أكثر القدرة على صنع القرارات لمجموعة أكبر.
- **الشعبوية** Populism: وجهة النظر السياسية التي لا تمتلك أساساً أيديولوجياً متماسكاً، بل تؤكد على العداء ضد النخب والدولة الراسخة والمؤسسات الاقتصادية، وتفضل سلطة أكبر في يد الشعب.
- **المرحلة ما بعد الصناعية** Postindustrialism: الانتقال خلال نصف القرن الأخير من اقتصاد يقوم على الصناعة والتصنيع بشكل أساسي إلى اقتصاد يعمل معظم الناس فيه في قطاع الخدمات، الذي ينتج الحجم الأكبر من الربح.
- **ما بعد الحداثة** Postmodern: مرحلة تتميز بمجموعة من القيم التي تتمحور على اعتبارات "نوعية الحياة" وتهتم أقل بالمكاسب المادية.
- **النظام الرئاسي** Presidential system: نظام سياسي تتوحد فيه أدوار رئيس الدولة ورئيس الحكومة في مناصب تنفيذية واحدة.
- **الخصخصة** Privatization: الانتقال من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة.
- **الملكية** Property: السلع أو الخدمات التي يمتلكها فرد أو مجموعة بشكل خاص أو جماعي.
- **التمثيل النسبي** Proportional representation (PR): نظام انتخابي تتنافس فيه الأحزاب السياسية في دوائر انتخابية متعددة المقاعد. يختار المقترعون بين الأحزاب، وتوزع المقاعد في الدائرة بشكل نسبي وفقاً لنتائج الأصوات.
- **السلع العامة** Public goods: السلع التي توفرها أو تؤمنها الدولة، التي تتوفر للمجتمع ولا يمكن لشخص خاص أو مؤسسة أن تمتلكها.

- **معادل القوة الشرائية** (PPP): أداة إحصائية تحاول أن تقدر قوة شراء دخل عبر بلدان مختلفة باستخدام الأسعار في الولايات المتحدة كمعيار.
- **الطريقة الكيفية** Qualitative method: دراسة من خلال بحث شامل لعدد محدود من الحالات.
- **الطريقة الكمية** Quantitative method: دراسة من خلال معطيات إحصائية من حالات كثيرة.
- **الكوتا** Quota: عائق غير جمركي يحدد كمية سلعة ما يمكن أن تُستورَد إلى بلد ما.
- **الراديكاليون** Radicals: هؤلاء ذوو الموقف السياسي الذين يفضلون التغيير المثير وغالباً الثوري.
- **الخيار العقلاني** Rational choice: مقاربة تفترض أن الأفراد يفكرون ملياً بالتكاليف والمنافع ويصنعون خياراتهم لزيادة منافعهم إلى الحد الأقصى.
- **الشرعية القانونية- العقلانية** Rational- legal legitimacy: الشرعية التي تستند إلى نظام من القوانين والإجراءات التي تستند إلى مؤسسات راسخة.
- **الرجعي** Reactionary: شخص ما يسعى إلى استعادة مؤسسات نظام سابق واقعي أو متخيل.
- **استفتاء** Referendum: تصويت وطني تدعو إليه حكومة ما لمعالجة مقترح محدد، غالباً تغيير في الدستور.
- **نظام الحكم** Regime: الأحكام والمعايير الأساسية في عالم السياسة التي تجسد الأهداف الطويلة الأمد في ما يتعلق بالحرية الضرورية والمساواة الجماعية، وحيث يجب أن تتوضع السلطة واستخدام تلك السلطة.
- **القاعدة التنظيمية** Regulation: حكم أو أمر يضع الحدود لإجراء ما.
- **نموذج الحرمان النسبي** Relative deprivation model: نموذج يتوقع الثورة عندما تسبق التوقعات العامة معدل التغيير المحلي.
- **السعي إلى الريع** Rent seeking: العملية التي يؤجر فيها القادة السياسيون أجزاء من الدولة

لأنصارهم، الذين يسيطرون نتيجة ذلك على سلع عامة، التي لولا ذلك لوُزِّعَت بطريقة غير سياسية.

- **المذهب الجمهوري** Republicanism: ديمقراطية غير مباشرة يؤكد على فصل السلطات ضمن دولة معينة وتمثيل الشعب من خلال مسؤولين منتخبين.
- **الثورة** Revolution: استيلاء الشعب على السلطة للإطاحة بالحكومة ونظام الحكم القائم.
- **حكم القانون** Rule of law: النظام الذي يخضع فيه الأفراد أو الجماعات/ بما فيهم هؤلاء الذين في الحكومة للقانون بغض النظر عن القوة والسلطة.
- **المحاباة في الانتقاء** Selection bias: التركيز على التأثيرات بدلاً من الأسباب الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى استنتاجات غير دقيقة بشأن العلاقة المتبادلة أو العلاقة السببية.
- **النظام شبه الرئاسي** Semi-presidential system: نظام تنفيذي يقسم السلطة بين مسؤولين تنفيذيين كبيرين: رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.
- **فصل السلطات** Separation of powers: التقسيم الواضح للسلطة بين فروع الحكومة المختلفة وشرط أن الفروع المعنية يمكنها أن تفتش سلطة الفروع الأخرى.
- **قطاع الخدمات** Service sector: العمل الذي لا يتضمن صنع سلع مادية ملموسة.
- **المعالجة بالصدمة** Shock therapy: عملية سريعة لإنشاء السوق.
- **دائرة انتخابية فردية** (SMP) دائرة انتخابية ذات مقعد واحد.
- **ديمقراطية اجتماعية (اشتراكية)** (Social democracy: (1 نظام اقتصادي سياسي تتوازن فيه الحرية والمساواة من خلال إدارة الدولة للاقتصاد وتوفير الإنفاق الاجتماعي. (2) أيديولوجيا سياسية تدافع عن مثل هذا النظام.
- **الإنفاق الاجتماعي** Social expenditure: توفير الدولة للمنافع العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل.
- **المجتمع** Society: مؤسسة إنسانية معقدة، مجموعة من الناس مرتبطة بمؤسسات مشتركة تحدد كيف يجب أن تدار العلاقات الإنسانية.

- **الدولة** State: (1 المؤسسة التي تحافظ على احتكار ما للقوة على أرض معينة. (2) مجموعة من المؤسسات السياسية التي يجب أن تصنع وتنفذ السياسة التي تتعلق بمسألتي الحرية والمساواة.
- **السيادة** Sovereignty: قدرة دولة ما على تنفيذ إجراءات أو سياسات ضمن أرض معينة بشكل مستقل عن القوى الخارجية أو المنافسين في الداخل.
- **العنف الذي ترعاه الدولة** State sponsored violence: العنف الذي تدعمه بشكل مباشر دولة ما كأداة في السياسة الخارجية؟
- **دولة قوية** Strong state: دولة ما قادرة على إنجاز مهماتها الأساسية، مثل الدفاع عن أرضها وسن القوانين وتنفيذ الأحكام وتحصيل الضرائب وإدارة الاقتصاد.
- **برنامج تكييف بنيوي** Structural adjustment program: سياسة تحرير اقتصادية يتم تبنيها مقابل دعم مالي من المؤسسات الليبرالية الدولية، تتضمن بشكل نموذجي خصخصة الشركات التي تديرها الدولة، إنهاء الدعم الحكومي، تقليص الحواجز الجمركية، تخفيض حجم الدولة، والترحيب بالاستثمار الأجنبي.
- **حق الاقتراع** suffrage: الحق بالتصويت.
- **نظام متعدد القوميات** Supranational system: نظام ما بين حكومي مع سلطات سيادتها الخاصة على الدولة الأعضاء.
- **التعرفة الجمركية** Tariff: ضريبة عل السلع المستوردة.
- **الإرهاب** Terrorism: استخدام قوى خارج الدولة للعنف ضد المدنيين لتحقيق هدف سياسي.
- **الحكم الديني** Theocracy: شكل غير ديمقراطي للحكم يكون الدين فيه الأساس لنظام الحكم.
- **الشهر الحادي عشر في روزنامة الثورة الفرنسية** Thermidor: فترة العودة إلى تقاليد المحافظين وتلاشي الحماسة أو المثالية بعد ثورة ما.
- **الحكم الشمولي** Totalitarianism: نظام حكم غير ديمقراطي عالي المركزية يمتلك شكلاً ما من

القوة الأيديولوجية تسعى إلى التغيير وامتصاص جوانب أساسية في الدولة والمجتمع والاقتصاد باستخدام مجموعة واسعة من المؤسسات.

- **الشرعية التقليدية** Traditional legitimacy: الشرعية التي تقبل بعالم السياسة القائم لأن مؤسساته قديمة العهد.
- **نظام المجلس الواحد** Unicameral system: نظام سياسي تتكون فيه السلطة التشريعية من مجلس واحد.
- **دولة وحدوية (مركزية)** Unitary state: الدولة التي توجد معظم سلطتها السياسية على المستوى الوطني مع سلطة محلية محدودة.
- **تصويت حجب الثقة** Vote.of no confidence: تصويت تقوم به السلطة التشريعية على ما إذا كان أعضاؤها سيستمرون بدعم رئيس الوزراء الحالي. وتصويت حجب الثقة يمكن أن يجبر رئيس الوزراء على الاستقالة و/ أو يفضي إلى انتخابات نيابية جديدة، تبعاً لكل بلد.
- **الدولة الضعيفة** Weak state: دولة ما تجد صعوبة في إنجاز مهامها الأساسية، مثل الدفاع عن الأرض وسن القوانين وتطبيقها وتحصيل الضرائب وإدارة الاقتصاد.

الفهرس

الفصل الأول : مقدمة	11
الفصل الثاني : الدول	39
الفصل الثالث : الأمم والمجتمع	76
الفصل الرابع : الاقتصاد السياسي	121
الفصل الخامس : الأنظمة الديمقراطية	168
الفصل السادس : الأنظمة غير الديمقراطية	216
الفصل السابع : الديمقراطيات المتقدمة	252
الفصل الثامن : الشيوعية ومابعد الشيوعية	296
الفصل التاسع : الدول الأقل تطوراً والمصنعة حديثاً	344
الفصل العاشر : العنف السياسي	388
الفصل الحادي عشر : العولمة ومستقبل علم السياسة المقارن	427
مسرد المصطلحات	464